حاشية (محمد امين) بن محمد
الاسكداري على حاشية عصام الدين
على شرح الكافية للمولى العارف
المعروف بالجامي قدس
سره السامي

حاشية محمد امين على

حاشية عصام الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل النحو عاصما عن الخطأ فى اللسان * وخلصنا به عن عقدة التعقيد فى لسان البيان * والصلوة والسلام على من اوتى جوامع الكلم من بين الانام * وعلى آله واصحابه العالمين العاملين الاتقياء الكرام ❊ اما بعد فيقول العبد المفتقر الى الطاف ربه البارى * محمد امين بن محمد الاسكدارى * هذه حواش متعلقة بحواشى الفاضل المحقق والكامل المدقق عصام الدين الاسفراينى المتعلقة بالفوائد الضيائية للمولى العارف المعروف بالفاضل الجامى على متن الكافية للعلامة المشتهر بابن الحاجب اسكنهم الله تعالى فى جنة مفتحة الازهار * التى تجرى من تحتها الانهار * كتبتها اوان المذاكرة مع بعض الاخوان * لاقتراحهم ان اكتب ماينشرح به صدور الاذهان * من حل المشكلات * وتوضيح الغوامض والعويصات * وابين ماله وماعليه من الواردات * ومافيه من الدقايق والنكات * على وجه العدل والانصاف * متجنبا عن السلوك الى مسلك الاعتساف * ولم التزم نقل الاقوال * وتكثير القيل والقال * وتوفير الاعتراض والجدال * اذ للحرب رجال * وللعلم رجال * والله الهادى الى احسن السبيل * وهو حسبى ونعم الوكيل * (قوله ياهاديا لسالك مسالك محامدك) الخ

آثر هذا الطريق على الطريق المشهور فى الحمد لوجوه * احدها اظهار كمال الخضوع حيث يناديه ويناجيه كأنه يراه * وثانيها الاعتراف بالعجز عن اداء الحمد كما ينبغى حيث طلب الهداية للصراط المستقيم فى الحمد * وثالثها الهضم لنفسه بتخييل ان تأليفه هذا ليس كتأليفات السلف حتى يسلك مسلكهم فى الحمد * ورابعها الاشارة الى ان الحمد اظهار صفات الكمال على ما هو عند المحققين * وخامسها استقصار نفسه فى العبادة التى من جملتها الحمد حيث عد نفسه فى حضيض الدرجات فاثر كلمة يا الموضوعة للمنادى البعيد مع انه اقرب الينا من حبل الوريد * وسادسها رعاية صنعة الاستغراب هذا والمسالك جمع مسلك وهو الطريق والمحامد جمع محمدة بمعنى الحمد وفى قوله لسالك مسالك جناس ناقص وكذا فى محامدك وحامدك وتتابع الاضافات لايخل بالفصاحة كيف وقد وقع فى القرآن قال الله تعالى * مثل دأب قوم نوح * و * ذكر رحمة ربك عبده زكريا * والمسائل جمع مسئلة بمعنى السؤال وقوله اهدنا الصراط المستقيم * اقتباس وقوله لتسهيل متعلق بكافية وقوله * صراط الذين انعمت عليهم * بدل من الصراط المستقيم بدل الكل من الكل وهم المؤمنون وقيل هم الانبياء عليهم السلام بمعنى اهدنا صراطهم حتى نحمدك كحمدهم وهو ايضا اقتباس وقوله لتبديل كالاتنا بضلالاتنا متعلق بقوله اهدنا والباء فى قوله بضلالاتنا داخلة على المتروك كما هو الاصل فى صلة التبديل قال الله تعالى * ومن يتبدل الكفر بالايمان فقد ضل * الآيه وقوله وصل عطف على قوله اهدنا والضمير فى افضلهم راجع الى الذين انعمت عليهم وقوله اشكر متعلق بقوله وافية والضمير المرفوع فى قوله ما انعمه للافضل وما انعمه افضل الانبياء عليهم السلام علينا هو تبليغ ما انزل اليه الينا وتكميل الدين المبين الجامع لجميع جهات الخير وقوله المفضلين من الافضال بمعنى الانعام وقوله لتحصيل كمالاتنا متعلق بكفاية وقوله المجملين من اجمل عليه اى انعم وقوله بمفصل متعلق بمجملين وفيه صنعة الطباق وقوله ليحفظونا متعلق بالمجملين وفيه براعة الاستهلال لان النحو يحفظ اللسان عن الخطأ فى المقال وفى جمع اسامى الكتب من الهداية والكافية والتسهيل والوافية والكفاية والمفصل بلا تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ كما فعله الشارح ونبه عليه المحشى رحمهما الله هناك (قوله الاسفراينى) بالرفع على انه صفة نسبية لقوله العبد المفتقر قال فى الحاشية الاسفراين بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء المهملة وكسر الياء التحتانية وبالنون بعدها بلدة بخراسان بنواحى نيشابور على منتصف الطريق الى ارض جرجان انتهى (قوله النجوم

درر الزبر غواش) الظرف متعلق بقوله غواش قدم عليه رعاية للسجع والدرر جمع
درة والزبر بضمتين جمع زبور بمعنى الكتاب والمراد بها جنس الزبر او الزبر
المؤلفة فى علم النحو او المتعلقة بالشرح من الحواشى والمراد بدررها المسائل
الواقعة فيها على طريق الاستعارة المصرحة او شبه الزبر بالصدف استعارة
بالكناية واثبت لها ما هو من خواص المشبه به اعنى الدرر استعارة تخييلية
وعلى التقديرين اضافة النجوم الى الدرر من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه
كلجين الماء يعنى ان هذه الحواشى ساترة لمسائل الكتب التى هى كالنجوم
كان الشمس ساترة لانوار سائر النجوم وغواش جمع غاشية اى ساترة (قوله
ما فيه للفوائد الضيائية واش) ما مبتدأ وقوله واش خبره والضمير المجرور
راجع الى الحواشى باعتبار الكتاب وقوله للفوائد الضيائية متعلق بقوله واش
وهو من الوشى بمعنى التزيين (قوله عن مدحه متحاش) الظرف متعلق بمتحاش
وهو بمعنى المستنكر (قوله اوواش) من وشى به الى السلطان سعى (قوله لا يرده
ناظر كابر بغير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع) لا يرده من الرد والناظر من النظر
بالبصيرة من الجانبين فى النسبة بين الشيئين اظهارا للصواب والكابر الكبير والمكابر
هو المنازع فى المسئلة العلمية لالزام الخصم واظهار الفضل لا لاظهار
الصواب وقوله لكثرة الخ علة لقوله لا يرده والابتداع الايجاد بالشئ البديع
(قوله ولا يوده) الخ من المودة وفى بعض النسخ ولا يؤده من الاود بمعنى الميل
والرجوع والشاعر العاقل والخوافى جمع خافية والباء فى قوله الابمحاسن
الاختراع للالتباس اى الاملتبسا بمحاسن وهى جمع حسن على غير القياس والربقة
حبل يشد به والبقاع ما ارتفع من الارض وقوله الذى صفة البقاع (قوله
فهو ليس بحمد حقيقة) الخ فهو استعارة مكنية وتخييلية حيث شبه غير
الاختيارى من الصفات بالاختيارى بعلاقة ان الذات مستقل فى كل واحد
منهما او بعلاقة انها ٥ مبادى الافعال ٦ الاختيارية وصرح ٧ بلفظ المشبه
وهو الصفات استعارة مكنية وذكر ما هو من خواص المشبه به اعنى الحمد استعارة
تخييلية هذا والمراد باستقلال الذات فيهما عدم احتياجه الى غيره فى صدورهما
عنه فلا يرد ان الذات وان كانت مستقلة فى صفاته لكنها ليست بمستقلة
فى افعاله الاختيارية ضرورة انها صادرة عن مجموع الذات والصفة وذلك
لان الصفات ليست غير الذات كما انها ليست عينها وهذا الجواب مبنى على
تخصيص الاختيارى فى التعريف بالاختيارى حقيقة على ما هو المتبادر والجواب

٥ فيه ان مبادى الافعال الاختيارية هى الحيوة والقدرة والعلم والارادة على ما بين فى محله فيشكل الامر فى الحمد على سائر الصفات تدبر سعد

٦ كان الافعال الاختيارية مبادى الآثار فالمبدائية مشتركة بينهما بهذا الاعتبار فلا يرد ان علاقة المبدائية انما هى علاقة السببية التى هى من علاقات المجاز المرسل لا الاستعارة فان علاقة الاستعارة انما هى المشابهة لا غير سعد

٧ اى فى قولك الحمد لله على صفاته سعد

الذى اشار اليه بقوله ولان المحمود عليه ٢ الخ مبنى على تعميم الاختيارى
من الحقيقى والحكمى فالصفات اختيارية حكما لما عرفت فالحمد عليها يكون
حقيقة على هذا الجواب فقوله ولان المحمود عليه الخ عطف على قوله فلتنزيله
منزلة الاختيارى هذا قيل ٣ بقى اشكال على الجواب الاول وهو انه بعد كون
استعمال الحمد فى غير الاختيارى مجازا عن المدح فما الحاجة الى تنزيله منزلة
الاختيارى لان المدح يعم الاختيارى وغيره انتهى وهذا سهو ظاهر اذ لفظ
الحمد لم يستعمل ٤ فى غير الاختيارى مجازا عن المدح ٦ والالزم ان يعتبر العلاقة
بينهما كما لزم اعتبارها بين الاسد والرجل الشجاع فى قولك ٥ رأيت اسدا يرمى
مع انا لم نعتبرها بينهما اصلا فتدبر (قوله والمحمود عليه حقيقة امر آخر)
وهو الافعال الاختيارية التى هى آثار الصفات (قوله وكلا المعنيين ههنا محتمل)
وله معنى آخر محتمل ههنا ايضا وهو الحرى قال فى الصحاح فلان اولى بكذا اى
احرى به واجدر انتهى واولى افعل التفضيل من الولى فيكون ٩ اولى بمعنى ٧
الحرى ولعله لشهرته وظهور صحة ارادته ههنا لم يتعرض له تدبر (قوله لانه
يحب كل حمد) الخ سواء كان الحمد له اولغيره وسواء كان الغير ممن يحبه اولم يكن
لان كل حمد راجع اليه (قوله فالمعنى ان كل حمد لمن ولى امرى) الخ اختار فى المعنيين
كون اللام فى الحمد للاستغراق وكون اضافة الولى الى ضمير الحمد له ايضا
(قوله من خلق ما يحمد عليه) وهو الجميل الاختيارى وقوله وبه اى ما يحمد به
وهو اللسان والجنان او لفظ الحمد تدبر (قوله وجزاء الحمد) الخ بالجر عطف
على قوله من خلق ما يحمد عليه (قول اى كل حمد) وفى بعض النسخ اى كل
حامدية وهو المناسب لقوله اى كل محمودية (قوله وان يكون مبنيا للمفعول)
المرضى عنده على ما ذكره فى الحاشية المتعلقة بقول المصنف العدل خروجه
الخ ان المصدر لا يكون الا مبنيا للفاعل فما ذكره ههنا مبنى على ما اشتهر عند
القوم (قوله وتريد بالحمد) الخ اضافة الحمد الى الضمير من قبيل اضافة المصدر
الى مفعوله يعنى بعد ان تريد بالحمد كونه تعالى حامدا تريد كونه تعالى حامدا
لذاته بقرينة المقام لان المقام مقام الحمد لله تعالى لا لغيره وهو ظاهر (قوله
ولا يخفى ما فى جمع الولى والنبى) الخ وهو مراعاة النظير وذكر الشئ مع مناسبه
وهو من صنايع البديع (قوله من ان الولاية افضل من النبوة) وفى كل نبى ولاية
ونبوة وولايته افضل من نبوته لانه بولايته يراقب جناب الحق تعالى وتقدس
فيستفيض منه تعالى وبنبوته يفيض الى الخلق ويعامل معهم وتفصيل

٢ كلمة على فى المحمود عليه للتعليل سعد

٣ قائله صلاحى سعد

٤ بل استعمل فى غير الاختيارى استعمالا فى غير ما وضع له بعلاقة تنزيل الغير الاختيارى منزلة الاختيارى سعد

٦ الذى هو اعم من الاختيارى وغيره سعد

٥ حيث جعل اسد مجازا عن الرجل الشجاع سعد

٩ فيه ان مجئ الولى بمعنى الحرى يحتاج الى السماع لانه لا يقاس على مجئ اولى بمعنى احرى فيجوز ان يكون وجه عدم تعرضه له عدم سماعه منهم سعد

الكلام فيه يطلب من شرح المقاصد (قوله والاصل فى الاضافة العهد) اى العهد الخارجى لان الاضافة لافادة التعريف والتعيين والعهد الخارجى احرى بذلك (قوله وبهذا الاصل ينصرف) الخ وذلك لان المقام مقام الصلوة على نبينا عليه السلام لا على نبى آخر من الانبياء عليهم السلام فظهر منه وجه عدم جواز حمل الاضافة على العهد الذهنى (قوله فيكون المعنى والصلوة على كل) الخ الظاهر انه تفريع على كون الاضافة للاستغراق فقط وفى ترك التفريع على كونها للجنس اشارة الى رجحان كونها الاستغراق ووجهه ظاهر وجعله تفريعا على كونها للجنس والاستغراق بناء على ان ماهية النبى من حيث هى لا يصلى عليها بل من حيث وجودها فى ضمن الافراد كما فعله بعضهم ٢ لايخلو عن ضعف لان كون الصلوة عليها من حيث وجودها فى ضمن الافراد لايستدعى كونها من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل انما يستدعى كونها من حيث وجودها فى ضمن الافراد مطلقا فلا يصح التفريع المذكور بالنظر الى الجنس مطلقا ولو صح ماذكره لكان ذكر احدهما مستدركا وجعل الاستغراق عطف تفسير للجنس خلاف الظاهر (قوله فعلى الثانى) اى كونها للجنس والاستغراق (قوله لانه اشمل) لاسيما الاستغراق (قوله وعلى الاول) اى كونها للعهد (قوله بالطريق الاولى) اذ فى الرسالة زيادة على النبوة وهى كونه ذا كتاب وشريعة (قوله وينقلون فى ذلك) اى فى المنع عنه حديثا وهو "من فصل بينى و بين آلى بعلى لم ينل شفاعتى" وهو حديث موضوع لم يثبت صحة روايته عند اهل السنة كما ذكره السيوطى فى موضوعاته واشار اليه باسناد النقل الى الشيعة وتنكير الحديث للتحقير ثم الواو فى قوله وينقلون للحال اى منعوه حال كونهم ناقلين فى ذلك المنع حديثا لا للعطف على منعوا فلا يرد مايقال من ان الظاهر ان يقول ونقلوا لكونه عطفا على منعوا (قوله وللفقهاء اقوال فى تعيين آل الرسول) قال فى النهاية لايجوز الصلوة على غير النبى عليه السلام الا تبعا واما قوله عليه السلام اللهم صل على آل ابى اوفى ٥ فهو من خصايص النبى عليه السلام فلا ينبغى مثله للغير انتهى (قوله بآداب نفسه) وهو التحلية بالاخلاق الحميدة بعد التخلية عن الاخلاق الذميمة (قوله وهو تبليغ الكتاب) الخ اى آداب الدرس تبليغ الكتاب وحاصله التعليم بعد التعلم (قوله من قسم الادب) اى بعض من قسم هو الادب ٦ لان العلوم الادبية اثنى عشر قسما بعضها اصول وهى اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان

٧ وفيه انه لايلائم الحمد بالمعنى المبنى للفاعل فان الظاهر انه تعالى حرى بالمحمودية التى هى من قبيل المعبودية الا ان يقال يراد بالضمير الراجع الى الحمد بالمعنى المبنى للفاعل المحمودية بطريق الاستخدام منه

٢ صلاحى منه

٥ اسم رجل وهو علقمة منه

٦ وعرفوا علم الادب بأنه علم يحترز به عن الخطأ فى كلام العرب لفظا وكتابة منه

والعروض والقافية وبعضها فروع وهى الخط وقرض الشعر والانشاء والمحاضرات ومنها التواريخ (قوله على وجه الاجمال) متعلق باستحضر لان استحضارها على وجه التفصيل متعسر بل متعذر لبساطة الذهن هذا وانت تعلم ان هذا الاستحضار الاجمالى مما لابد منه فى ايراد اسم الاشارة سواء كان وضع الديباجة مقدما على التأليف اومؤخرا عنه اما الاول فظاهر واما الثانى فلأن المحسوس المبصر من التأليف بعض منه والمقصود الاشارة الى مجموعه وهو ليس بمحسوس مبصر دفعة فلابد من الاستحضار الاجمالى للاشارة اليه فلا وجه لما قيل من ان ماذكره مبنى على كون وضع الديباجة مقدما على التأليف فافهم (قوله لبيانها) اى لاتضاح تلك المعانى من بان الشئ يبين بيانا اذا اتضح كذا فى الصحاح (قوله ويقدر على الاشارة) عطف على قوله كأنها مبصرة عنده عطف المعلول على العلة فهذه النكتة هى الاشارة الى كمال علم المشير والنكتة الآتية هى الاشارة الى كمال فطانة المشار له وهو يوسف ضياء الدين وههنا نكتة اخرى وهى الاشارة الى كمال ظهور المشار اليه وهو المعانى بناء على خلوها عن التعقيد الموجب لتعسر الفهم وعلى جميع التقادير يكون استعمال اسم الاشارة بطريق الاستعارة المصرحة (قوله مبالغة فى حث الطالب) وذلك لأن افادة كون المعقولات عنده كالمبصرات مما يوجب رغبة الى تحصيل المعانى (قوله على تضمين معنى التعلق) اى وافية متعلقة بحل مشكلات الكافية لانها اذا كانت بمعنى كثيرة تامة لايكون لتعلقه بها معنى (قوله ولك ان تجعل الوافية من وفى بعهده اى لم يغدر) يريد ان كلمة وفى جاءت بمعنى لم يغدر كما فى قولهم وفى بعهده فيجوز ان يؤخذ الوافية منه ثم لا نسلم اختصاص هذا المعنى بتعديته بالعهد اذ لا دليل عليه فى كلامهم سوى هذا المثال وهو لايفيد الحصر فلا يرد ان استعمال وفى بالباء بمعنى عدم الغدر مخصوص بتعديته بالعهد ولا يحتاج الى ان يقال فى دفعه انه اعتبر التجريد من مفهوم العهد او شبه العهد بالحل ثم استعير الحل للعهد استعارة مصرحة هذا قال فى الحاشية الغدر بى وفايى كردن من باب ضرب انتهى وانت تعلم ان اسناد الوافية الى الفوائد حينئذ يكون مجازا من قبيل الاسناد الى السبب لان من لم يغدر فى الحقيقة هو الشارح بسبب اتيان الفوائد (قوله فقوله بحل متعلق بالوافية) اى بلا تضمين معنى التعلق (قوله لكن الاول ابلغ واتم) وذلك لان كون الفوائد كثيرة تامة مستلزمة لعدم الغدر من غير عكس لان عدم الغدر

يحصل بادنى مراتب الفوائد (قوله يستدعى بحسب المعنى) الخ لان المقام مقام المدح وهو بالصفة دون الحال لان الحال ثابت بحال دون حال كما نقل عنه فى الحاشية وفيه بحث لان هذه الحال مؤكدة لا منتقلة ضرورة ان كون الكافية للعلامة ابن الحاجب ثابت لها غير منفك عنها اصلا فان اراد ان كل حال ثابت بحال دون حال فهو ممنوع والسند ما ذكرنا وان اراد ان بعضها كذلك فهو مسلم لكن لايتم التقريب فلو قال لان المقام مقام المدح والمشهر فيه هو الصفة دون الحال لكان اولى واعترض عليه بانه يلزم حينئذ حذف الموصول مع بعض صلته وذا لايجوز عند البصرى ويمكن ان يجاب عنه بان اسم الفاعل هنا بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث فلايكون الالف واللام الداخلة عليه ٥ اسما موصولا (قوله ويستدعى بحسب اللفظ) الخ بناء على ما تقرر فى محله من ان الاصل فى الجار والمجرور اذا وقع بعد المعرفة ان يكون حالا كما اذا وقع بعد النكرة ان يكون صفة واعترض ٦ عليه ايضا بان الحال قيد للعامل فيكون حل الفوائد للكافية مقيدا بكونه للعلامة واذا انتفى هذا القيد انتفى الحل وانت تعلم ان الحال التى هى قيد للعامل هو الحال المنتقلة وهذا الحال مؤكدة كما سبق فلا اشكال (قوله رعاية جانب المعنى لانه اهم) فكأن ماذكره الشيخ الرضى فى بحث الموصول من انه اذا اجتمع المراعاتان فتقديم مراعاة اللفظ اكثر من مراعاة المعنى اذ هو وصلة الى المعنى مما ذهب اليه غير المحققين (قوله ولك الخيار فى رعاية التذكير الخ) يعنى ان اراد بقوله الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظى مطلقا حقيقيا كان او غيره يوجب تأنيث المسند فهو ممنوع وان اراد ان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظى الحقيقى يوجب ذلك فهو مسلم لكن لايتم التقريب لان العلامة مؤنث لفظى غير حقيقى وماذكره النحاة من ان الخيار فى اسناد الفعل الى ظاهر غير الحقيقى وفى اسناده الى ضميره يجب التأنيث مبنى على اعتبار جانب اللفظ وماذكره المحشى مبنى على اعتبار جانب المعنى فلا اشكال فتدبر (قوله حيث سبق العلماء كلهم) اى فى زمانه فلا يرد ان العلامة الطوسى استاده والامام فخر الدين الرازى وغيرهما من العلماء الاعلام اعلى كعبا منه هذا ومعنى قوله خص من بين العلماء بالعلامة انه خص بينهم باسم العلامة المطلقة بدون التوصيف بوصف كالعلامة الزمخشرى والعلامة التفتازانى فلا يرد ان الاختصاص ممنوع كيف وقد اشتهر بينهم العلامة الزمخشرى والعلامة التفتازانى ولايحتاج الى تقييد الاختصاص بزمانه (قوله وهو فيه المعى) الالمعى واللوذعى الذكى المتوقد كذا فى القاموس

٥ لعدم كون اسم الفاعل بمعنى الفعل منه

٦ المعترض هو الفاضل حيدر افندى منه

والباء فيه وفى اوحدى للمبالغة (قوله اغناءله) الخ اى لاغناء الشارح لنفسه عن وصف المصنف بالفضائل تفصيلا فقوله اغناء مفعول له لقوله اختار وهو فعل لفاعل الفعل المعلل به ومقارن له فى الوجود وهو شرط نصبه وقوله تفصيلا بالصاد المهملة والاطراء المبالغة فى المدح فى القاموس اطراه بالغ فى مدحه (قوله اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا) يعنى يصح اطلاق الشيخ على ابن الحاجب وان سلمنا عدم بلوغه الى هذا السن بناء على ماهو المشهور من انه قتل شابا وانما قال هكذا لان المذكور فى كتب التواريخ ان عمره ست وسبعون سنة وايضا لم يذكر فيها كونه مقتولا (قوله ففى الجملة اشعار بتشبيه الشيخ) الخ فتشبيه الشيخ بالسيف استعارة بالكناية واثبات التغمد له استعارة تخييلية وتشبيه الغفران بالغمد ايضا استعارة بالكناية والتخييلية قرينة لهما جميعا وفى قوله فى الجملة لطافة لاتخفى (قوله والحمل على الثانى ابلغ) لان المعنى حينئذ جمعت ونظمت الفوائد حال كونها داعية وباعثة لحمل القوم على الاقرار والتصديق بانها تحل مشكلات الكافية مع توغلهم فى الانكار وهذا يدل على كمال مجعولية الفوائد فى قرارها بحيث لايمكن انكارها واما جعلها فى قرارها فربما لايكون على وجه الكمال فلايقر به احد ولايصدقه (قوله فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين) الخ بل لابد ان يجعل النسبة اليه دينيا (قوله وان لم يكن مقصودا فيه) اى ان لم يكن الجزء الثانى مقصودا بأن كان الجزء الاول مقصودا فيه اذلاخلوا لهما عن المقصودية فى التركيب ويدل عليه قوله والمقصود فى ضياء الدين الجزء الاول الخ (قوله والمقصود فى ضياء الدين) اى فى هذا التركيب وان كان الدين مقصودا فى ذاته (قوله بالنسبة الى الزبير) لانه من كبار الصحابة بل من العشرة المبشرة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين والمراد بالنسبة اليه نسبة الاضافة اليه اذ الكلام فيما هو مقصود فى هذا التركيب لا فى المقصود فى النسبة الى ابن الزبير اعنى الزبيرى (قوله حتى خص) اى الشخص (قوله ٥ عباد المضاف اليه) اى الذى اضيف اليه وقوله باسم العبد متعلق بخص والباء داخلة على المقصور بتضمين معنى الامتياز (قوله كأنه العبد) اى فقط دون غيره من العباد (قوله لم لم ينسب الى اسمه) بأن قال بالفوائد اليوسفية (قوله من تكلف الحذف) اى حذف احد الجزئين (قوله لان المنسوب اليه) اى الولد العزيز (قوله اشهر باللقب) فيكون النسبة اليه اعرف واجلى (قوله ولان فى اللقب مايمدحه) فيكون فى النسبة اليه مايمدحه ايضا (قوله ولان فيه) اى فى النسبة

٥ مضاف الى المضاف اليه منه

الى اللقب وهو ضياء الدين والمرجع مفهوم من الكلام (قوله نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى) اى المعنى الذى نقل عنه اللقب وهو المعنى الاضافى يعنى اذا نسبنا الفوائد الى ضياء الدين فقلنا الفوائد الضيائية يستفاد منه بحسب المعنى الاضافى كون تلك الفوائد منسوبة الى الضياء بسبب اضاءتها للقلوب وازالتها ظلمة الريوب وانما قال هكذا لانه بالنظر الى معناه اللقبى لايستفاد منه الا كونها منسوبا الى الشخص المعهود الملقب بضياء الدين ثم كونه مضيئا للدين يستلزم كونه مضيئا للقلوب لحصول اليقين فيه وزوال ظلمة الريوب فتكون الفوائد المنسوبة اليه مضيئة للقلوب بازالة ظلمة الريوب لان المنسوب يأخذ حكم المنسوب اليه غالبا وهذا القدر يكفى فى المقام الخطابى ولا وجه للمناقشة فيه هذا ولا يذهب عليك ان النكتتين الاوليين بالنظر الى المنسوب اليه وهو الولد العزيز والنكتة الثالثة بالنظر الى المنسوب اعنى الفوائد فلا تغفل (قوله الاولى ترك الجمع) اى لفظ الجمع او الجمع بينهما ففيه لطافة (قوله لانه لافائدة فيه) لان لفظ التأليف يفيد ما افاده مع زيادة مبالغة فى المدح واجيب عنه بان فى هذا الجمع فائدة حيث اشار بقوله الى ان هذه الفوائد ليست كلها من مخترعاته بل بعضها جمع ونقل من كتب القوم وان كان بعضها من مخترعاته واشار بقوله والتأليف الى ان عبارته اللطيفة فى الائتلاف كاللآلى المنتظمة على احسن الانتظام مترتبة المعانى متناسقة الدلالات (قوله الا اخراج الفقرتين) الخ وظاهر ان اخراجه ليس بفائدة فالاستثناء من قبيل قوله تعالى ﴿الا ما قد سلف﴾ ولما لم يكن الاخراج المذكور مخلا بالفصاحة ولا يحسن الكلام قال الاولى ولم يقل الصواب (قوله لكن لم يتأخر فى الوجود) فلهذا قال كالعلة الغائية ولم يقل علة غائية بدون الكاف وفيه ان المقدم فى التصور تعلمه هذا الشرح كما ان المقدم على بناء السرير فى التصور جلوس السلطان لانفسه فكما انه لم يتأخر فى الوجود لم يتقدم فى التصور ويمكن دفعه بان تصور المضاف يستلزم تصور المضاف اليه فلما كان تعلمه مقدما فى التصور لزم كون الولد العزيز مقدما فيه هذا وقد يقال جعله متأخرا حكما لانه لايعتد بوجوده بدون تحصيل كمالاته العلمية ولما لم يكن متأخرا حقيقة قال كالعلة الغائية (قوله وكفى فى النسبة) اى فى نسبة الفوائد الى ضياء الدين لان اضافة التعلم اليه يصحح تلك النسبة (قوله من السور بمعنى بقية ما اكل) يعنى مثلا فلا ينافى كونه بمعنى بقية ما شرب ايضا فلا حاجة الى جعل الاكل بمعنى الادخال مطلقا (قوله غير ثبت) بفتح الثاء وسكون الباء اى غير ثابت

(قوله فى هذا المقام) اى فى الخطبة (قوله للمدعو له) وهو الولد العزيز (قوله لانه يتكرر الدعاء فى حقه) لانه يدخل فى الجمع وقد خصه بالدعاء اولا حيث قال نفعه الله بها (قوله لانه وبما يكون من اصحاب الصنائع) يعنى ان المبتدى اعم من اصحاب الصنائع لغة وعرفا واما اصحاب التحصيل فاخص بحسب العرف بالشارع فى شئ من العلوم والاظهر انه تقييد للمبتدى فى العلوم على ما يفهم بمعونة المقام لان المبتدى فى العلوم ربما لايكون من اصحاب التحصيل بان لايسعى حق السعى ولا يشرع فى العلم على وجه البصيرة بل على العمياء كاكثر طلاب الزمان (قوله بما يخص التوفيق بالخير) بان يقال جعل اسباب الخير الخ وهذا بناء على جعل التعريف بمعناه العرفى واما اذا حمل على معناه اللغوى فلا يصح هذا التقييد والا لم يبق فرق بينهما فتدبر (قوله بتخييل نفسه نقصان كتابه) يريد ان التخييل مضاف الى المفعول الثانى والمفعول الاول محذوف وهو نفس المصنف لاغيره والباعث على ذلك قوله هضما لنفسه لان هضم النفس انما يحصل بتخييله نفسه نقصان كتابه ولا يحصل بتخييله غيره هذا النقصان وقوله بهذا الترك متعلق بالتخييل (قوله والمخيل) على صيغة اسم المفعول وهو ههنا نقصان كتابه وهذا مما يفيد القبض فى النفس (قوله وهضم النفس) الخ مبتدأ وقوله من اهم المهمات خبره والمقصود به تتميم كلام الشارح (قوله حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه) وهو قوله لم يبدأ بالحمد هضما للنفس الخ فاصلاحه بحمله على ترك كتابة الحمد والمراد بما حذف منه قوله ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع والمراد بالظن ههنا اليقين كما فى قوله تعالى ﴿الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم﴾ اى يتيقنون وذلك لان عدم امكان اصلاحه امر متيقن لانه ان اريد اصلاحه فلا بد ان يحمل الترك فى قوله حتى يكون بترك الحمد اقطع على ترك كتابة الحمد فيدل على انه لو كان ذا بال لكان بترك كتابة الحمد اقطع وليس كذلك لان الامتثال يتحقق باتيانه باللسان فلا يصح حمله على ترك كتابة الحمد بل على تركه مطلقا فحينئذ يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ٦ ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة ويمكن ان يقال التعبير بالظن اكتفاء بادنى ما يكفى واما ما قيل من انه عبر بالظن ولم يقل ما علم به انه لا يمكن اصلاحه لامكان اصلاحه بحمله على ترك كتابة الحمد كما حمل فى قوله لم يبدأ بالحمد ففساده ظاهر مما ذكرنا (قوله وجعله جزأ من الكتاب) اراد بالكتاب النقش الدال على الالفاظ كما هو الظاهر (قوله ويمكن ان يقال ترك) الخ مرضه لان الحديث ورد بلفظ الحمد وهو قوله عليه السلام

٦ فان قلت ترك ما ورد به السنة انما يلزم لو كان ذا بال وليس كذلك كما قال ولا ذا بال الخ قلت ان اراد انه ليس بذى بال فى نفس الامر فهو ممنوع وان اراد انه ليس بذى بال عنده وان كان ذا بال فى نفس الامر يلزم ترك ما ورد به السنة كما لا يخفى منه

* كل امر ذى بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم » اى اقطع فالظاهر ان الامتثال انما يتحقق باتيان لفظ الحمد وايضا لايجرى هذا الوجه فى ترك الصلوة لان التسمية لايتضمنها (قوله واعرض عن الاخيرين) اى تعريف النحو وبيان الغرض (قوله لان كتابه للصبى الذى) الخ يعنى ان غرض المصنف من تصنيف هذا الكتاب انتفاع الصبى وان كان الغير ينتفع به ايضا لان اكثر من يقرؤهم الصبيان المستعدون فوجب رعاية حالهم واما المكلفون البالغون الغير المستعدين لتحصيل العلم وان اشتغلوا بقراءته لكنهم ساقطون عن درجة الاعتبار والمستعدون منهم قلما يقرؤن هذا الكتاب بل يقرؤن شرحا من شروحه فوجب رعاية حالهم فى الشروح بتعريف العلم وبيان الغرض منه كما فعله اكثر الشارحين هذا ويرد عليه ان الصبى الذى يقرؤه من المستعدين المميزين فالبصيرة فى الطلب ومايوجب الرغبة كلاهما ينفعانه ويمكن ان يقال الاختصار مطلوب فى هذا الكتاب مهما امكن فاتى بموضوع علم النحو وتعريفه لانه لايمكن الشروع فى الفن بدونهما واما الاخيران فيمكن الشروع فيه بدونهما فاتركهما ورعاية الاختصار (قوله مبنى البيان) الخ اى بيان تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام وانما قال فان تمت اى هذه الدعوى تم اى ذلك البيان والا فلا لانه يمكن ان يورد على التقدير الاول ان البحث عن احوال الكلمة والكلام انما يتوقف على معرفتهما لا على تعريفهما وعلى التقدير الثانى ان توقف البحث عن احوالهما على معرفتهما لايستلزم تعريفهما فان المعرفة قد تحصل بدون التعريف بالحد او الرسم ويمكن دفعه بأن يقال المقصود معرفة الاحوال على وجه التفصيل والتميز التام بحيث لايشتبه احوالهما على احوال غيرهما وهذه المعرفة تستدعى تعريفهما بالجنس والفصل الذى هو الحد او بالخواص اللازمة الذى هو الرسم فيتم البيان (قوله توقف تحقق المفهوم) اى مفهوم الكلام وهو ماتضمن كلمتين بالاسناد على تحقق المفهوم اى مفهوم الكلمة وهذا الوجه يفهم صريحا من كلام الشارح واما الوجه الثانى اعنى توقف تحقق معرفة المفهوم على تحقق معرفة المفهوم ففهوم اشارة ضرورة انه يلزم من توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم توقف تحقق معرفة المفهوم على تحقق معرفة المفهوم وكلاهما ناظران الى جزئية مفهوم الكلمة من مفهوم الكلام والوجهان الاخيران ناظران الى جزئية افرادها من افراده على طريق اللف والنشر ولم يراع الترتيب فى النشر لان الوجهين الناظرين الى جزئية المفهوم انسب بالمقام لان التقديم ههنا

بالتعريف وهو انما يكون من جهة المفهوم وقوله وتوقف معرفة الفرد الخ هذا الوجه ايضا يفهم بطريق الاشارة ولعل قوله فتدبر اشارة الى الدقة وقيل فى وجهه ان الوجهين اللذين هما بحسب التصور مفيد لوجوب تقديم الكلمة على الكلام واللذين بحسب التحقق مفيد لحسن تقديم الكلمة على الكلام ليوافق الوضع الطبع وقيل انه وان كان يكفى جزئية المفهوم دليلا للتقديم لكنه ذكر جزئية الافراد دليلا اشارة الى ان الكلمة كما قدمت بالتعريف قدمت بالاقسام على الكلام (قوله ويعلم من هذا الكلام) الخ اى من كلام الشارح وذلك لان التأثير الذى هو معنى الكلم لازم لمعنى الكلمة والكلام غير داخل فى مفهومهما وهذا مبنى على ان الكلم هو التأثير المخصوص الذى عبر عنه بالجرح واما اذا كان التأثير لازما للجرح الذى هو معنى الكلم فالمستفاد من هذا الكلام كفاية كون لازم معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وعلى التقديرين مايستفاد من هذا الكلام مخالف للمشهور لان المشهور ان الاشتقاق اما اكبر ٥ وهو الذى يكتفى فيه بمناسبة الحروف فى المخرج من غير اشتراط تمام الحروف ومن غير اشتراط الموافقة فى المعنى على ما قال عضد الملة والدين فى شرح مختصر الاصول وظاهر ان ما نحن فيه ليس من هذا القسم واما صغير وهو ان يعتبر فى المشتق جميع الحروف الاصول للمشتق منه مع الترتيب والموافقة له فى المعنى على ما قاله ايضا والمتبادر من الموافقة له فى المعنى ان يكون معنى المشتق منه داخلا فى المشتق فلا يكون ما نحن فيه من هذا القسم ايضا واما صغير وهو الذى يعتبر فيه الحروف من غير ترتيب ومن غير اشتراط الموافقة فى المعنى ولاشك ان الترتيب معتبر فيما نحن فيه فلا يكون من هذا القسم ايضا فتأمل (قوله لكن قوله وقد عبر الخ يدل) الخ وذلك لانه لبيان ان المشابهة بالجرح علاقة معتبرة فاذا اعتبر المشابهة به فى التأثير بأحداث الالم كانت اتم علاقة واكملها فقوله عن بعض تأثيراتها اراد به البعض الذى يصلح لكونه علاقة لذلك التشبيه على الوجه الاتم والاكمل وهو التأثير بأحداث الالم وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان التشبيه فى مطلق التأثير كما يشعر به قوله عن بعض تأثيراتهما وهو احداث الالم (قوله اصل الكلمة الكلم وهو التأثير) اى التأثير المخصوص وهو التأثير باحداث الالم المعبر عنه بالجرح او التأثير اللازم للجرح الذى هو معناه على ان يكون هذا تفسيرا باللازم فالمراد بالتأثير التأثير باحداث الالم لانه اللازم للجرح فالمقصود بهذا النقل اثبات كون هذا التأثير مقيدا بأحداث الالم مطلقا

٥ وقد ذكرنا وجه التسمية فى حاشيتنا على شرح الوضعية العضدية للفاضل المحشى فى بحث المشتق فارجع اليه ان اردت ١٢ منه

(قوله وهو التأثير المدرك) اى أثره لان التأثير غير مدرك بالحس لكونه نسبة معقولة وقوله كالكلام والجراحة اى ٧ كتأثير الكلام ناظر الى المدرك بالسمع وتأثير الجراحة ناظر الى المدرك بالبصر (قوله لم يرض بأن يعبر عنه ببعض الشعراء) لان لفظ البعض وعده من الشعراء مع انه من اكابر الصحابة يفيدان تحقيره، وقد يقال يجوز ان يبلغ الشارح هذا النقل لكن لم يثبت عنده صحته بل يجوز ان يثبت نقل صحيح بان قائله على رضى الله تعالى عنه فعلى هذا يكون فى هذا التعبير اشعار بالرد على من قال قائله على رضى الله تعالى عنه (قوله وهذه العبارة تحتملهما) لان جرح مجاز من أثر على طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم واسناد الأثر الى اللغة والى الجارحة التى هى عضو مخصوص صحيح (قوله هذا تحقيق للفظ الكلمة) الخ يريد به الرد على من قال ان هذا البحث تقريبى له ادنى مناسبة بهذا المقام باعتبار كون الكلم جنسا او جمعا للكلمة وقوله بادنى مناسبة متعلق بالتحقيق الملحوظ فى قوله لا للفظ الكلم وقوله لان معرفة معنى التاء الخ علة لقوله هذا تحقيق للفظ الكلمة وقوله للفرق بين الجمع والواحد كالتاء فى الرتبة والنسبة وهما واحد رتب ونسب وقوله والفرق بينه وبين التمر اى مع اشتراكهما فى الجنسية بينهما فرق وهذا جواب سؤال مقدر نشأ من قوله كتمر كأنه قيل كيف يكون الكلم جنسا كتمر وهو لا يطلق الا على الثلث وما فوقه بخلاف التمر فانه يطلق على القليل والكثير وحاصل الجواب ان هذا التخصيص عرض للكلم بحسب الاستعمال وبناء التشبيه على اصل الوضع وهما سيان فيه (قوله ويكون ادخال البعض) ليس المراد بادخال البعض تقدير لفظ البعض بل ارادته بقرينة كون الكلم الطيب بعضا من مطلق الكلم وقوله لان الطيب الخ خبر يكون اى ليس ادخال البعض لكون الطيب من الكلم بعضه وانما نفاه لكونه مصحح التأويل بالبعض لا لكونه مقتضيا له لظهور ان المقتضى له انما هو تصحيح تذكير الطيب واما لم يكن هذا من دأب اللغة لان ارادة البعض يكون لغوا لا حاجة اليه وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما قيل ٥ ان التأويل ببعض الكلم لتصحيح تذكير الطيب كما اول الرحمة بالاحسان فى قوله تعالى * ان رحمة الله قريب من المحسنين * لتذكير الخبر لا لان الطيب من الكلم بعض الكلم بل هذا اوجه التأويل وطريقه لا علته وعلته تذكير الوصف انتهى (قوله ويمكن رد شاهد الجنس) وهو كون نعته مذكرا (قوله لا سيما مثل هذا التأويل) اى التأويل ببعض الكلم لانه تأويل ضعيف كما سبق (قوله علماء التفسير والاصول) الخ يعنى اتفق العلماء على ان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فان لم يكن هنالك

٧ يعنى لابد من تقدير المضاف فان الكلام و الجراحة ليسا بتأثيرين منه

٥ قائله صلاحى منه

قرينة العهد او الاستغراق تحمل على الجنس من حيث هو وان وجد قرينة احدهما تحمل عليه فيكون ٦ استغراقه كاستغراق المفرد يتناول كل فرد فرد وفى قوله تعالى * اليه يصعد الكلم الطيب * يحتمل الجنس والاستغراق اى يصعد اليه جنس الكلم او كل فرد من افراد ذلك الجنس فيفهم من الآية صعود الكلمة الطيبة الواحدة وصعود جماعة منها على كل من التقديرين والمراد بقوله ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الخ انه لو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة صعودا مبينا فى الآية وحاصله انه لم يفهم صعودها من الآية ولم يبين حاله فيها وهو غير مناسب لبلاغة النظم فلا يرد ما توهم ٩ من ان ماذكره من لزوم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة غير مسلم غاية الامر انه لم يبين حالها فى الآية بقى شئ وهو ان ماذكره من وجه التذكير مخالف لما نص عليه من ان كل جمع مؤنث فانه اعم من الجمع المضمحل عنه معنى الجمعية وعدم اعتبار تأنيث مثل هذا الجمع يحتاج الى نقل وسماع من الفصحاء تدبر (قوله فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ) الخ هذا قسم الاقسام الثلاثة اعنى لام الحقيقة والعهد الذهنى والاستغراق وقوله واما ان يشار بها الخ عطف عليه فهو قسم آخر من لام التعريف (قوله ودفعه) اى دفع المنافات بين صيغة الكلم والتاء حاصل بأن الجنس يوصف بالوحدة كما ان دفع المنافات بين اللام والتاء بذلك (قوله ليست لوحدة جنس) الخ كما ينبئ عنه قول الشارح لجواز اتصاف الجنس بالوحدة الخ بل الوحدة فردية اى لجعل افراد الجنس مشروطة بالوحدة فى كونها افراداله (قوله وهذا المفهوم) يعنى جعل افراد الجنس مشروطة بالوحدة لا ينافى الكثرة التى يستدعيها الجنس او صيغة الكلم لان حاصل الكلام حينئذ جنس الكلمة ومفهوم كل فرد منها وحدها لفظ وضع لمعنى مفرد لا ان الفردين منها معا يصدق عليهما هذا المفهوم وهذا هو الجواب التحقيقى (قوله بل عين مفهومها) فيه بحث لانه سيصرح فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح الكلام فى اللغة ما يتكلم به الانسان الخ بأن المعنى اللغوى للكلمة هو اللفظة ولا شك ان اللفظة اعم ٣ من ان يكون مهملا او موضوعا فالكلمة النحوية قسم منها لانها الموضوعة لمعنى لا غير (قوله بتأويل ما يطلق عليه) الخ وهو شامل للمركبات الكلامية ايضا اذ يطلق الكلمة فى عرف اللغة عليها نحو كلمة الشهادة وكلمة التقوى وكلمة القوم فتكون الكلمة النحوية قسما منه (قوله الابعد تكليف) اى بتكليف امر عليه وقوله فتدبر اشارة الى ان التكليف ههنا متحقق لان الاصل فى التاء ان يكون للوحدة

٦ وما ذكروا من ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع محمول على الاستغراق بما سوى لام التعريف كلفظ الكل و الجميع وامثالهما منه

٣ وان لم تكن شاملة للمركب الكلامى كما صرح به هنالك منه

٩ صلاحى منه

الفردية ويكون بينهما ٦ منافاة فيرتكب التكلف بجعل الكلمة مايطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بمضامنه ولايخرج عن جادة لتعريف لان الفرد النوعى كالجنس فى ان تحته افرادا كالجنس كذا افيد ٤ وفيه بحث لان المنافاة المذكورة كما تندفع بجعل الكلمة بتأويل مايطلق عليه الكلمة كذلك يندفع بجعل كل فرد من افراد مفهومها مشروطة بالوحدة كما عرفت على ان التاء للوحدة الشخصية الحاصلة للفرد الشخصى والحاصل للفرد النوعى وحدة ٥ نوعية لاوحدة شخصية فلا يندفع المنافاة بماذكره تدبر (قوله فالمناسب للمعنى الاصطلاحى هواللفظ بالشئ) لان اللفظ بالشئ حينئذ صفة الكلمة فان قلت الشئ فى صلة اللفظ حينئذ هو الملفوظ فاللازم منه انما هو كون اللفظ بمعنى النطق متعلقا بالملفوظ الذى هو الكلمة لا كونه صفة لها بل هو صفة للمتكلم متعلق بها قلت نعم لكنه يفهم من تعلقه بالشئ صفة له ككونه منطوقا على قياس ماذكره السيد السند قدس سره فى تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ فى اوائل فن البيان (قوله بدون الصلة حينئذ صفة المتكلم دون الكلمة) لانه حينئذ لازم لامتعد فلا يتعلق بشئ حتى يكون وصفا له باعتبار التعلق (قوله بخلاف اللفظ بمعنى الرمى) فانه حينئذ متعد بنفسه فيقتضى التعلق بالمفعول بنفسه فيكون وصفا له (قوله وبعد فيه نظر) الخ حاصله ان هذا الجواب انما يتم لو ادعى السائل مناسبة اللفظ بمعنى النطق بما يتلفظ به لكون اللفظ حينئذ صفة الكلمة كما يدل عليه تقرير السؤال واما لو ادعى مثبته به لاجل اختصاصه بما يتلفظ به دون اللفظ بمعنى الرمى فلا يتم اصلا (قوله نقل اسم صفة المتكلم) وهو اللفظ بمعنى النطق بدون الصلة (قوله الى اللفظ) اى اللفظ الاصطلاحى وهو ما يتلفظ به الانسان (قوله ولان اللفظ) الخ يعنى سلمنا ان اللفظ بمعنى الرمى اشد مناسبة للمعنى الاصطلاحى من اللفظ بمعنى النطق لكن اللفظ بالمعنى العرفى اشد مناسبة له من اللفظ بمعنى الرمى ايضا فلا وجه لعدم جعله اصلا لهذا الاصطلاح (قوله لهذا الاصطلاح) اى اصطلاح النحاة اعنى مايتلفظ به الانسان الخ فان قلت اليس هذا الاصطلاح عين هذا العرف قلت لابل هو اعم منه لما سيذكره . (قوله لشموله) اى لشمول المعنى النحوى ما يتلفظ به حكما بخلاف المعنى العرفى (قوله فلذا جعل اصل الاصطلاح ماهو بمعنى الرمى) الاولى ان يقول فلذا لم يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح اذ لايلزم مماذكره جعل الاصل ما هو بمعنى

٦ اى بين صيغة الكلم والتاء سعد

٤ المفيد هو الفاضل عبد الرحمن سعد

٥ و اهل العربية لا يفرقون بين الوحدة النوعية و الجنسية بل يطلقون عليهما الوحدة الجنسية المقابلة للوحدة الشخصية سعد

الرمى لجواز ان يكون ماهو بمعنى النطق بل هو اقرب فتأمل ٤ (قوله ليكون) اى نقل اللفظ الى مايتلفظ به الانسان (قوله من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء) وهى علاقة السببية والمسببية فان اللفظ بالمعنى المصدرى سبب لمايتعلق به وهو مايتلفظ به الانسان ووجه اشدية مناسبة العام للخاص من هذه المناسبة ان العام اقرب الى الخاص من سببه لانه جزء منه بخلاف السبب (قوله فدار تكب ماارتكب) الخ اى من المناسبة الضعيفة فلا فائدة فى النقل بعد جعله بمعنى الملفوظ الا تطويل المسافة (قوله من الفم ابتداء) اى قبل نقله الى مايتلفظ به الانسان (قوله فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص) فان اللفظ بمعنى الرمى مطلقا اعم من اللفظ بمعنى رمى اللفظ من الفم (قوله ثم يجعل لما) الخ اى بعد جعله بمعنى رمى اللفظ من الفم يجعل لما يتلفظ به الانسان (قوله وهو يقابل الموضوع لا المستعمل) اى على وجه يكون بينهما انفصال ٣ حقيقى وهو مالا بدمنه فى هذا المقام اذبه يصير التقسيم حاصرا والاقسام متمانعة وظاهر ان المهمل لا يقابل المستعمل بهذا المعنى فان المتبادر من المستعمل مايكون مستعملا بالفعل وربما يوضع لفظ لمعنى ولا يستعمل فيه بالفعل اصلا فيكون واسطة بينهما فلا يكون التقسيم اليهما حاصرا وان كان القسمان متمانعين (قوله ماامكن استعماله) لكونه موضوعا لمعنى (قوله مالم يمكن استعماله) لعدم كونه موضوعا فيكون بينهما انفصال حقيقى (قوله لان المتبادر من المستعمل) الخ وايضا جعل المهمل بمعنى مالم يمكن استعماله يحتاج الى تجوز فانه لازم معناه اعنى مالم يوضع لمعنى والمتبادر هو المعنى الحقيقى (قوله لايخفى انه اذا وضع) الخ لايذهب عليك ان كلمة او فى امثاله لتقسيم المحدود لا الحد على ما بين فى محله فالمحدود ههنا منقسم الى قسمين احدهما اللفظ الحقيقى والآخر اللفظ الحكمى والاول مايتلفظ به الانسان حقيقة والثانى مايتلفظ به حكما وقد جمعهما بعبارة واحدة روما للاختصار وان الحقيقة والحكم فى تعريفهما محمولان على معناهما اللغوى وفى المعرف على معناهما الاصطلاحى فلا يلزم الدور وليس مجموع الكلام تعريفا للفظ الحقيقى كما توهم فقوله فالصواب فالمتلفظ به الحقيقى ليس بصواب (قوله فالمتلفظ به الحقيقى) فاللفظ الحقيقى اعم من المتلفظ به الحقيقى وفيه مافيه (قوله جزء الكلام الملفوظ ايضا) اى كما اكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ (قوله فهو ليس من مقولة معينة) اى ليس من قبيل امر معين كالواجب والممكن والجسم والعرض فليس المراد بالمقولة ماهو المتعارف من المقولة

٤ اشارة الى انه مبنى على تسليم كون اللفظ بمعنى الرمى انسب من اللفظ بمعنى النطق كما اشرنا اليه سعد

٣ اى مانعة الجمع والخلو معا سعد

المنقسمة الى التسع بل ماهو اعم منه (قوله ليس على ماينبغى) قد يجاب ٣ عنه
بان المنوى ليس بموجود اصلا بل اعتبارى محض فليس ٧ من مقولة اصلا وانما
خصهما ٢ بالذكر اذلا احتمال لغيرهمـا ولعل هذا القـائل باغه والفاضل
المحشى بعيدعنه وكذا الفاضل عبدالغفور (قوله لالان قصد الوحدة غير صحيح
والالم يصح قصدها فى الكلمة) رد على من قال ان قصد الوحـدة غير صحيح
لان مثل عبدالله علما داخل فى الكلمة عند المص وليس بلفظة واحدة وحاصل
الرد انه لولم يصح قصد الوحدة لهذا السبب لم يصح قصدها فى الكلمة ايضا لان
مثل عبدالله علما ليس بكلمة واحدة ايضا مع ان المص قصدها فيها وكما انه يجب
دخول مثـل عبـدالله فى التعريف كذلك يجب دخوله فى المعرف اعنى الكلمة
فان زعم ان مثل عبـدالله علما كلمة واحدة بنـاء على انه وضع لمعنى مفرد فنقول
انه لفظة واحدة ايضا بنـاء على ذلك فكما ان قصد الوحدة فى الكلمة بهذا
الاعتبار صحيح كذلك قصدها فى اللفظة صحيح بهذا الاعتبـار فعلم من هذا
التقرير ان قوله لكن الكلمة الواحدة الخ مرتبط بما ذكره قبل الاضراب وانمـا
اخره عن الاضراب لئلا يفصل بينه وبين المضرب عنه بكلام طويل الـذيل
(قوله لصدقها على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم) اى لصدق كلمة اللفظ على الكلمة
الواحدة فانه يطلق على الواحد ومافوقه بخلاف لفظ الكلم فانه وان كان جنسا
ايضـا الا انه لم يطلق الا على الثلث فصاعدا كما سبق فيحتـاج الى قصد الوحدة
فى لفظة الكلمة ليصدق على كلمة واحدة لانها من افراد المعرف (قوله عما يستتبعه
اللفظة) وهو قولنا وضعت وفيه انه ينـافى ماذكره آنفا من ان المصدر لا يحتمل
التـأنيث الخ فعلى هذا يكون التـاء للوحدة لا للتأنيث فيجوز التذكير فى وصفه
اللهم الا ان يقال ان الاغلب رعاية جانب اللفظ ولعـله اشار الى ذلك بقوله
تدبر (قوله لاحتمالين) وهما كونه صفة للفظ وكونه صفة للمعنى كما سيأتى (قوله
الاولى تعيين شئ لشئ ليظهر) الخ وذلك لان قوله لمعنى باللام لا بالباء وان كان
تعيين شئ لشئ لازما لتخصيصه به فيصح تعلق قوله لمعنى بهذا الاعتبار بقوله
وضع (قوله جعل المعنى مخصوصا) الخ بان يراد بالشئ الاول المعـنى وبالثانى
اللفظ الموضوع ويكون الباء داخلة على المقصور عليه فحاصله جعل المعنى بحيث
يقتصر على اللفظ الموضوع بان يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فيخرج وضع اللفظ
المرادف كليث واسد فلا يكـون جامعـا بخلاف تعيين شئ لشئ فانه متحقق
فى اللفظ المرادف ايضا ويمكن الجواب عنه بان المعنى مخصوص باللفظ المرادف عند
واضعه اذ ليس عنده لفظ آخر بهذا المعنى فتدبر (قوله وان اريد جعل اللفظ

٣ المجيب هو الفاضل البركوى فى امتحان الاذكياء منه

٧ اى ليس من قبيل امر موجود فى نفس الامر منه

٢ اى مقـولة الحرف والصوت منه

مخصوصا بالمعنى) الخ بان يراد بالشئ الاول اللفظ وبالثـانى المعنى ويكون البـاء
داخلة على المقصور عليه ايضـا فيخرج عنه وضع اللفظ المشترك كلفظ العين
فلا يكون جامعـا ايضا ويمكن الجواب عنه بمثل مامر ايضا فلا تغفل وبما ذكرنا
ظهر وجه قوله الاولى دون الصواب (قوله لاعـلم) فان المعلوم يصدق على
ما اطلق بخلاف المبصر (قوله الا انه اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفى)
ليدخل فى تعريف الوضع وضع الحرف وذلك المعنى العرفى ما يشير اليه الشارح
بقوله ولا يبعـد ان يقال المراد بالاطلاق الخ (قوله ولذا لم يكتف باحس) مع
انه يجئ بمعنى علم كما عرفت وهو يعم الالفاظ والدوال الاربع (قوله وكذا الحال
فى الوجه الثـانى وهو ماذكره الشـارح بقوله ولا يبعد الخ يعنى لكون المراد
بالاطـلاق ماذكره هنـاك لم يكتف بقوله احس ايضـا (قوله ورد على
الوجهين) يعنى يصدق تعريف الوضع بالنظر الى هذين الوجهـين على
تعيين المجاز للمعنى المجـازى فلا يكون مانعا (قوله لا يكون بدون القرينة)
ومع القرينة يفهم منه المعنى المجازى (قوله وهو المعنى الاخص للوضع) وهو
تعيـين اللفظ للدلالة على معنى بنفسـه فان قلت ما الدليـل على ان المراد
بالوضع ههنـا المعنى الاخص قلت كـون اللفظ كلمة انمـا هو باعتبار هذا
الوضع فلفظ الاسد اذا استعير للرجل الشجاع انمـا يكون كلمة بالنظر الى كونه
موضوعا للحيوان المفترس لا لكونه مستعملا فى الرجل الشجاع (قوله والدلالة
على معنى فى نفسه) الخ اشارة الى جواب سؤال مقدر وتقريره ان فهم معنى
الحرف اجمالا عنـد سماعه بدون ضميمة يلزم ان يكون الحرف اسمـا ويلزم
ان يصدق تعريف الاسم عليه فلا يكون مانعا ولا يصدق تعريف الحرف عليه
فلا يكون جامعا وحاصل الجواب ان المراد بالدلالة على معنى فى نفسه فى تعريف
الاسم الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا وذلك غير صادق
عليـه وانمـا يصدق عليه تعريف الحرف اعنى مادل على معنى فى غيره تفصيلا
فلا اشكال (قوله ولنا نزل آخر نجده) الخ قال فيها ما حاصله انه يحتمل ان يكون
معنى قولهم مادل على معنى فى غيره مادل عـلى معنى حاصل فى الغير من حيث
انه حاصل فى الغير ولمـا كان الحرف موضوعا لمعـنى قائم بالغير من حيث
انه قائم بذلك وكونه قائما بالغير لا يتعقل الا بتعقل ذلك الغير بخلاف الاسم والفعل
فانهما لم يوضعا لمعنى حاصل فى الغير من حيث هو كذلك بل انمـا وضعا لمعنى
قائم فى نفسه او لمعنى حاصل فى الغير معرى عن هذه الحيثية قيل فى تعريف الحرف

مادل على معنى فى غيره وفى تعريف الفعل والاسم مادل على معنى فى نفسه بمعنى سلب اعتبار حيثية الحصول فى الغير من ذلك المعنى وانت خبير بان هذا التحقيق يدل على ان فهم المعنى من الحرف تفصيلا يحتاج الى ضميمة واما فهم معناه اجمالا فلا يحتاج اليه وان فهم معنى الفعل والاسم مطلقا ٤ لايحتاج اليها فتأمل (قوله وقد يكتفى فيه) اى فى المعنى بصحة القصد بالشئ سواء قصد به بالفعل اولا وهو معناه اللغوى (قوله فظهر بهذا انه لا وجه) الخ ويمكن ان يقال اقتصر عليه لشدة مناسبة المعنى المستقر فى الاذهان بالمكان فانه مستقر ايضا بخلاف الزمان فانه متجدد غير مستقر (قوله فنقل المعنى) اى نقل المصدر بمعنى المفعول لغة الى المقصود بالشئ (قوله فالفرق بين اللفظ والمعنى) حيث جوز كونه منقولا الى المعنى الاصطلاحى ابتداء من غير جعله بمعنى الملفوظ ولم يجوز ذلك فى المعنى بل جعله بمعنى المفعول ثم نقله الى المعنى الاصطلاحى مع انه لاوجه لهذا الفرق ولا يدعو اليه معنى ويمكن ان يقال انه لما ذكره ههنا جواز نقله الى معناه الاصطلاحى ابتداء حين كونه اسم مكان بمعنى المقصد فهم منه جواز ذلك حين كونه مصدرا ميميا ايضا لاسيما بعد ماسبق ذكره فى اللفظ فلذلك لم يصرح به ههنا عملا بما ورد من ان العاقل يكفيه الاشارة (قوله وهذا اقرب الوجوه معنى) لايذهب عليك انه لابد ان ينقل من هذا المعنى الى المعنى الاصطلاحى اعنى المقصود بالشئ فان المعنى اسم مفعول اعم منه فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص لكنه اقرب من النقل حين كونه مصدرا ميميا فانه يحتاج الى جعله ٧ بمعنى المفعول ثم نقله الى المعنى الاصطلاحى وكذا اقرب منه حين كونه اسم مكان فان مناسبة العام للخاص اشد من مناسبة الظرف لمظروفه فيكون اقرب الوجوه معنى (قوله ابعد هالفظا) لانه تخفيف غير قياسى (قوله فلابد من تجريد الوضع عنه) فيه ان المأخوذ فى الوضع انما هو الدال مطلقا سواء كان لفظا او غيره كالدوال الاربع لا اللفظ بخصوصه فلا يلزم من اسناد الوضع الى ضمير اللفظ الاستدراك المفضى الى التجريد بخلاف المدلول فانه لايكون الامعنى فيكون ذكر المعنى مستدركا فالاحتياج الى التجريد انما هو لقيد المعنى فافهم ٩ (قوله وهو جعل المعنى قيدا مخرجا) اى ذلك الامر البديع جعل المعنى قيدا مخرجا لحروف الهجاء لا بيانا للواقع كما اجمع عليه الناظرون لعدم اعتبارهم لتجريد الوضع عن المعنى واخراجهم اياها بقيد الوضع (قوله تعين كون المفرد قيدا للمعنى) مع انه يصح كونه قيدا للفظ

٤ اى تفصيلا واجمالا سعد ٧ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لا من قبيل نقل اسم المتعلق الى المتعلق سعد ٩ اشارة الى سؤال وجواب تقرير السؤال ان الدال المأخوذ فى مفهوم الوضع اعنى تخصيص بشئ شئ الخ مسند اليه للوضع بحسب المعنى فيمنع من اسناد الوضع الى ضمير اللفظ وتقرير الجواب ان مفهوم الوضع تخصيص شئ بشئ فالشئ الذى هو الدال مأخوذ فى التركيب الاضافى ومنسوب اليه لنسبة اضافية فلا يمنع من اسناد قوله وضع الى ضمير اللفظ فانه مستفاد من هيئة الفعل غاية ما فى الباب ان اللفظ المسند اليه فرد من افراد ذلك الشئ الدال فحاصل معنى قوله لفظ وضع الخ لفظ إسناد اليه تخصيص شئ بشئ الخ فلا اشكال سعد

كما سيذكره الشارح وحينئذ لايغنى هذا الجواب (قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار اذ لو كان اللافظ مبصرا يكون الدلالة عليه بحس البصر لابدلالة اللفظ ولشهرة هذا القيد لم يذكره وانما لم يقل كدلالة اللفظ على وجود اللافظ اظهارا لعدم مدخلية الوضع والطبع فى تلك الدلالة وتلك العلاقة هنا احتياج اللفظ الى اللافظ فى نفسه (قوله لايقتضى ذلك) اى احداث اللفظ بل هو انما يقتضى وجود لافظه فاذا سمع من وراء الجدار يكون دالا عليه عقلية لاطبيعية (قوله الا المهملات) الخ فان المهملات والدوال بالطبع وبالوضع اذا سمعت من وراء الجدار تدل على وجود اللافظ دلالة عقلية فقط اومع الدلالة الطبيعية اوالوضعية على معنى آخر (قوله داخلة فى المهملات) فان الالفاظ الدالة بالطبع كلها مهملات اذلم يجعلها الواضع علامة للمعنى بل اقتضت طبيعة اللافظ التلفظ بها حال حدوث المعنى فكل لفظ دال بالطبع مهمل لكن ليس كل مهمل دالا بالطبع كلفظ ديز فلا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع بخلاف المهملات (قوله لان فيها مزيد التباس بالكلمة) لانها فلو لم يصرح بها لتوهم ان مراده بالمهملات ماعدا الالفاظ الدالة بالطبع كما ان مراده بها ما عدا حروف الهجاء كما سيذكره (قوله لان حروف الهجاء ايضا مهملات) فيه بحث لان المتبادر من المهمل مالم يوضع اصلا لالغرض التركيب ولا بازاء المعنى فلفظ ديز مثلا لم يوضع بهذا الوضع وان وقع جزأ من الكلام كما فى ديز مقلوب زيد بخلاف حروف الهجاء فانها وضعت لغرض التركيب بل بعضها موضوعة بازاء المعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر كما سيصرح به فافهم (قوله اى حروف ركب منها اللفظ) فاضافة الحروف الى الهجاء اضافة السبب الى المسبب (قوله لانه عين للتلفظ به) فيه ان المتبادر من الوضع هو التعيين القصدى المعتد به وذلك انما يكون لغرض التركيب اوبازاء المعنى فمثل جسق وديز خارج بقيد الوضع بهذا المعنى حال تجرده عن المعنى (قوله فينبغى ان يخرج من التعريف) الخ لان حروف الهجاء كلها بهذه الحيثية ليست من افراد الكلمة كما ان الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل ليست من افراد الكلمة (قوله من الالفاظ الموضوعة لمعنى) كلفظ ضرب المسموع من وراء الجدار (قوله واسلم) لانه لايرد هذا السؤال حينئذ ولا يحتاج الى الجواب (قوله لفائدة ستعرفها) فى سياق الحاشية المصدرة بقول الشارح قلنا هذه الالفاظ وان كانت الخ

(قوله طبيعية) اذ الحكم فيهما على المفهوم من حيث هو مفهوم (قوله لا تنتج في كبرى الشكل الاول) اذ لا ينتج قولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ولا شك في ان هذه القضية وقعت كبرى للشكل الاول (قوله نفي كلية الانتاج) كان مرادهم باشتراط كلية الكبرى في انتاجه اشتراطها في كلية الانتاج ضرورة انتاج قولنا هذا زيد وزيد ناطق فافهم (قوله لا فائدة في الوصف) اذ المفرد مأخوذ في مفهوم الكلمة (قوله لا من حيث انه معنى) بل من حيث انه لفظ (قوله وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة) مرضه لانه يوهم ان عدم تحقق لفظ وضع بازاء لفظ آخر انما هو في مقام النقض وبهذا القدر لا يتم الجواب بل لا بد من عدم تحققه في بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ مطلقا فلهذا نقض هذا الحكم بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ الخ (قوله الذي ذكر سندا) الخ ولكونه مساويا للمنع يجوز ابطاله على ما تقرر في محله ولما كان السند في قوة الدليل جاز نقضه ايضا على ان النقض ابطال في الحقيقة فافهم (قوله فيما اذا قلت زيدا) ناظر الى الاشكال الاول وقوله وزيد قائم ناظر الى الاشكال الثاني (قوله لا يتحقق مادة النقض) لان الكلام في نقض تعريف الكلمة الحقيقية لا مطلقا (قوله فافهم) لعله اشارة الى انه يمكن ان يجعل اضافة الامثال الى الضمائر بيانية لكنه خلاف الظاهر او الى انه وقع في بعض النسخ بدل الامثال الاسماء فيجوز ان يكون نسخته هكذا فافهم (قوله لما مر) علة للنفي والمراد به ما ذكره في الحاشية المصدرة بقوله هذه الالفاظ الخ من الفائدة الموعودة (قوله فاطلاق التعريف) الخ اي اطلاق تعريف المفرد بقوله ما لا يدل جزء لفظه على جزئه عن قيد الموضوع مبني على الاهمال ويمكن ان يقال المتبادر من اللفظ في هذا التعريف هو اللفظ الموضوع بحيث يغني عن التقييد بالموضوع كما لا يخفى (قوله لضعف المفاد) على ما اشار اليه الشارح بقوله وليس الامر كذلك الخ (قوله فانه كما استفاض بالمعنى الثاني) كما في هذا المقام (قوله ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشيء) لان المراد بالمعنى ههنا المعنى الاصطلاحي اعني المقصود بشيء بالفعل كما مر فلا وجه لما قيل ٧ هذا اذا كان المعنى ما يقصد بشيء بالفعل واما اذا كان مرادهم ما يصح ان يقصد فلا يلزم هذا الايهام فيمكن ان يكون عدم التعرض له بناء على لزومه باحد المعنيين بخلاف الايهام المذكور فانه لازم البتة انتهى (قوله ولا يستبعد ٩ هذا التوجيه) اي جعله صفة للفظ (قوله وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين) فجعله صفة للفظ يوافق ما ذهب اليه المنطقيون المحققون

٧ قائله المولى محيي الدين منه

٩ عطف على ان يجعله منه

فلا يكون مستبعدا (قوله لا يخفى لطف هذا البيان) لاحتماله لان يراد بالمفرد لفظ المفرد وما ليس بجملة (قوله فيجوز باستعمال) الخ بان يشبه المتقدم بالرتبة بالمتقدم بالزمان فاستعمل لفظ الماضي الموضوع للثاني في الاول على طريق الاستعارة التبعية ٧ المصرحة والقرينة عقلية ضرورة امتناع تقدم الوضع على الافراد بالزمان عقلا (قوله ولا يكاد يستفاد من العبارة) لان قرينة هذا المجاز عقلية لا لفظية كما عرفت (قوله معمول متعدد) بناء على التزام ذكر المعنى وتجريد الوضع عنه على ما هو المختار عند الشارح والايجاز ان يقال لفظ موضوع مفرد فلا يكون له معمول سوى الفاعل (قوله اختار فيه صيغة الفعل) للاحتياج الى الاصل في العمل لتعدد المعمول فلذلك ترك الاصل في الصفة وهو الافراد لانه اذا تعارض الاصلان يختار ما يحتاج اليه منهما (قوله فاختار فيما لا معمول له متعدد) الخ للتعادل بين رعايتي الاصلين (قوله تقديم الوضع ايضا) اي كما يراد جملة فعلية ماضوية (قوله فقد قنع في مقام الثروة) وذلك لانه لا ينبغي ان يقنع بذلك الوجه بعد الاقتدار على وجه ان ما ذكره المحشي الفاضل من الوجهين والثروة بالفتح كثرة العدد وكثرة المال يقال ثرى القوم اي كثروا ونموا وثرى المال اي كثر كذا في الصحاح (قوله لانه لا يتقدم على ذي الحال المجرور) يستفاد منه وجه عدم جعله حالا من اللفظ بل من المتمكن في وضع (قوله قبل التنوين) لا بعده ولو كانتا كلمة واحدة حكما لكان الامر كذلك كما في الرجل فان الاعراب جار عليه بعد لام التعريف فان قلت الاعراب ما اختلف به آخر المعرب من الحركة او الحرف فكيف يتصور جريانه على الرجل قبل التنوين قلت المراد بالاعراب المعربية وهي صفة للكلمة متقدمة على التنوين بالذات فتدبر (قوله وبهذا اندفع) الخ وجه الاندفاع ان المستفاد من العبارة على تقدير ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعراب لفظين الا انه للامتزاج اعرب باعراب لفظ واحد ولا شك في صحته فان كون تاء التأنيث مبني الاصل انما يستدعي عدم كونه معربا باعرابين ٣ لا عدم كونه معربا باعراب لفظين ولو باعراب ٥ واحد (قوله بان المراد) اي بقوله اعرب باعراب واحد (قوله مع ان كونها) الخ الا انه للامتزاج كيف بكيفية واحدة ولا شك في صحته (قوله قيل ان ما ذكره) اي ما ذكره الشارح من قوله واعرب باعراب واحد على معنى ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد (قوله فان المعرب في الاول) اي الرجل (قوله ليس الا الجزء الثاني) اي المعرف لا مجموع المعرف وحرف التعريف فلا يصح قوله ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد

٧ باعتبار الزمان لا باعتبار الحدث كما في استعمال قتل في ضرب ضربا شديدا منه

٣ بان اجري اعراب على الميم واعراب آخر على التاء منه

٥ باجراء الاعراب على الميم فقط لا على التاء ايضا لكونها مبنى الاصل منه

(قوله فصح فيهما ان المجموع) الخ وذلك لان معنى كون المجموع معربا باعراب لفظ واحدانه جعل الحرف الاخير المذكور فيه اعرابا (قوله وان صح ان يجعل) الخ فيه اشارة الى منع صحته (قوله فلم يرضوا بخرم ٧ قاعدة) اى نقضها (قوله وليس هذا) اى الالحاق المذكور (قوله بان اللفظة مالايصح ان يتكلم به مرتين) اى على وجه يفيد فائدة جديدة فى المرة الثانية والافالتكلم بكلمة واحدة مطلقا مرتين صحيح (قوله كلمة كذلك) اى باتفاق النحاة (قوله كيف وقدقال فى المفصل بعد تعريف الكلمة) الخ فعند صاحب المفصل ليست اللفظة عبارة عما لايصح ان يتكلم به مرتين باعتبار مابل هى عبارة عمالايصح ان يتكلم به مرتين باعتبار كونها دالة على معنى مفرد ولا يصح ان يتكلم بعبدالله مرتين حال كونه علما دالا على معنى مفرد وان صح ان يتكلم به مرتين باعتبار وضعه الاضافى فلا يخرج عن تعريفه بقيد اللفظة (قوله والمركب اما جملة) مثل تأبط شرا اذا جعل علما لشخص (قوله والكنى) كأبى بكر وابن عباس رضى الله تعالى عنهما (قوله ثم انه يخرج حينئذ) اى حين خروج مثل عبد الله علما من تعريف الكلمة باللفظة (قوله بعلبك علما) اذ يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار وضعه الاول فلايكون لفظة بالمعنى المذكور (قوله على ان غرض النحوى) الخ ايراد على مايستفاد من قوله فثل عبد الله علما خرج عنه الخ بمعونة سوق الكلام وهو ان خروجه مناسب بالغرض من علم النحو لكونه معربا باعرابين وان دخول مثل قائمة وبصرى فيه انسب لكونه معربا باعراب واحد (قوله ماهو حالها باعتبار الحال) الحال الاول بمعنى الوصف وهو الاعراب ههنا والثانى بمعنى الآن المقابل للاصل (قوله على ضرب من المسامحة) الخ اى باعتبار كونه كلمة حكما لشدة الامتزاج بينهما لاباعتبار كونه كلمة حقيقة (قوله بعد جعل الوضع) اى كما فعله الشارح (قوله ولا يخفى ان هذا) الخ من تتمة الجواب وحاصله ان الوضع المتناول لحروف الهجاء ليس وضعا حقيقة بل هو مجاز عن مطلق التعيين والوضع حقيقة انما هو تعيين شئ لمعنى ولاشك انه يستلزم الدلالة على المعنى (قوله مايستلزم الوضع) الخ فان قلت تقييد المعنى بالمفرد انما يدل على ان لذلك المعنى لفظ وضع بازائه اى لفظ كان وحينئذ يجوزان يكون لفظ آخر دالا على ذلك المعنى بالطبع او بالعقل فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع للاحتراز عنهما قلت التعريفات يجب حملها على ماهو المتبادر منها والمتبادر من تقييد المعنى بالمفرد فى قوله اللفظة الدالة على معنى مفرد كونه مفردا بالنظر الى هذه اللفظة

٧ الخرم بالخاء المعجمة والراء المهملة النقض
منه

لامطلقا فلا اشكال (قوله ان لا حكم فيها) اى لايعتبرفيه الحكم بل هو تصور ساذج وان وجد فيه حكم بحسب الظاهر (قوله بملاحظة تفصيل الاقسام) بقوله لانها امان تدل على معنى الخ (قوله الى ماهو خارج عنه) سواء كان ذلك الخارج استقراء اوتنبيها او برهانا هذا هو المشهور وبعضهم سمى الاول اعنى مايكون الخارج استقراء بالحصر الاستقرائى وسمى الثانى اعنى مايكون الخارج تنبيها او برهانا حصرا قطعيا وهو ماشار اليه بقوله لكنه كثيرا ما الخ فيكون الحصر القطعى قسما ثالثا من مطلق الحصر بحسب الظاهر لانه بحسب الحقيقة قسم من القسم الثانى فلهذا قال بعض ٥ الفضلاء حصر الحصر فى الاثنين اوالثلثة عقلى (قوله ونحن على انه استقرائى) اذ لنا قسم آخر عقلا وهو مالايدل على معنى فى نفسه ويقترن باحد الازمنة الثلثة اذ المراد ٦ بالدلالة على معنى الدلالة عليه بمادته و بالاقتران به الدلالة عليه بهيئته فيجوز عند العقل ان يوجد لفظ لايدل بمادته على معنى فى نفسه ويدل على احد الازمنة الثلثة بهيئته ولاشك فى انه ليس باسم ولافعل ولاحرف لكنه غير متحقق بشهادة الاستقراء فافهم (قوله قد بيناه فى شرح الكافية) الخ قال فيه والحصر المراد هنا استقرائى لان احتمال قسم آخر وهو مادل على معنى بسبب غيره لايكون لفظا بل شيئا آخر من الاشياء الحسية وغيرها ممايمكن عقلا يدفعه الاستقراء انتهى فتدبر (قوله وبه يشعر سوق كلام الشارح) حيث اورد قوله منحصرة بعد قوله منقسمة اشارة الى ان الانحصار مستفاد منه (قوله لانه يحوج الى صرف) الخ وذلك لان حاصل كلام المصنف على التقدير المشهور هكذا لان حال الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسها اوحالها ان لاتدل عليه فلوحمل قوله الثانى الحرف على ظاهره يلزم ان تكون الحال الثانى نفس الحرف وهو غير صحيح فلابد من احد التأويلين اما حذف المضاف فى الخبر اى الثانى حال الحرف اوفى المبتدأ اى صاحب الحال الثانى الحرف ولاحاجة اليه على التقدير الذى ذكره الشارح لان حاصل كلام المصنف على تقديره هكذا لان الكلمة اما من صفتها ان تدل على معنى فى نفسها والكلمة من صفتها ان لاتدل عليه فحينئذ يحمل قوله الثانى الحرف على ظاهره اى الكلمة الموصوفة بالوصف الثانى هى الحرف وقس عليه اخواته (قوله فقد سهى لان حصر) الخ هذا معارضة بالمثل وقوله على ان معنى حصر الخ مناقضة وحل وحاصله بيان منشأ غلط القائل فان قلت هذا كما يدفع ماذكره القائل كذلك يدفع ماورده من المعارضة قلت هذا ليس بمضر لان ايراد

٥ وهو الفاضل مير ابو الفتح فى حاشية التهذيب
منه

٦ كأنه قيل اذا اقترن بأحد الازمنة الثلثة فقد دل على معنى فى نفسه هو احد الازمنة الثلثة فاجاب بما ترى
منه

هذه المعارضة بناء على تسليم صحة كلام القائل وهذا الحل منع لصحة كلامه
(قوله للفرق بين صريح المصدر والفعل المؤول به) بنى عليه ما تقرر فى الفقه من انه
لو قال لعبده ان اخبرتنى ان فلانا قدم فاخبره كاذبا يعتق لتحقق الخبر الذى
من شانه ان يحتمل الصدق والكذب ولو قال ان اخبرتنى بقدوم فلان فاخبره كاذبا
لا يعتق لان الشرط حينئذ هو الخبر بقدوم واقع فى نفس الامر تدبر (قوله الاولى
حيث) الخ وذلك لانه اتم فى مقابلة الحرف الاسم والفعل مما ذكره الشارح
لان المقابلة الذاتية اتم من المقابلة العرضية (قوله اخذوا الاسم لهذا القسم)
الخ اى الاسم الاصطلاحى (قوله الاولى ترك لكنه) انما قال الاولى دون
الصواب لانه يجوز ان يستعمل لكن ههنا للاستثناء لا للاستدراك فافهم (قوله
يعنى عند الادباء معنى الحد ذلك) يعنى عند اهل العربية معنى الحد هو المعرف
الجامع المانع سواء كان بالذاتيات او العرضيات او بعض اجزائه ذاتيا وبعضها
عرضيا واما عند المنطقيين ما يكون مركبا من المشترك الذاتى اعنى الجنس والمميز
الذاتى اعنى الفصل (قوله لا يظهر داع الى ترك بيان) الخ حيث اقتصر على
بيان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم بمعنى الجرح وترك بيان معناها اللغوى وهو
اللفظة وقد يجاب عن هذا بان المعنى اللغوى للكلمة اظهر بخلاف المعنى اللغوى
للكلام فذكر ما خفى وترك ما ظهر واما ما قيل من ان المعنى اللغوى للكلمة والمعنى
الاصطلاحى متحدان بالذات فذكر المعنى الاصطلاحى مغن عن ذكره
فليس بشئ لان المعنى اللغوى للكلمة هو اللفظة المفردة سواء كانت مهملا
او موضوعا فان اللفظ اعم من الموضوع والمهمل كما يدل عليه قول الشارح فيما
بعد وقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات الخ ومعناها الاصطلاحى مختص
بالموضوع فلا يتحدان (قوله وتخصيص المعنى اللغوى للكلام بالبيان) الباء داخلة
على المقصور بتضمين التخصيص معنى الامتياز (قوله ولا يخفى ان الكلمة)
اى بمعناها اللغوى وهذا الكلام توطئة لقوله فتخصيص كل الخ (قوله من الكلام)
اى من مناسبة الكلام بمعناه اللغوى بالمعنى الاصطلاحى للكلمة (قوله لشمول
الكلام الكثير) اى لشمول الكلام اللغوى اكثر من كلمة واحدة لانه عبارة
عما يتكلم به قليلا كان او كثيرا والمعنى الاصطلاحى للكلمة لا يشمل الكثير لانه عبارة
عن لفظ وضع لمعنى مفرد (قوله دون الكلمة) اى بمعناها اللغوى فانها اللفظة المفردة
فيناسب معناها الاصطلاحى المخصوص بالمفرد اشد مناسبة لاشتراكهما
فى الاختصاص بالمفرد وان كان المعنى اللغوى لها شاملا للمهمل ايضا (قوله

ون الكلمة) اى بمعناها اللغوى (قوله لا تناسب المعنى الاصطلاحى للكلام)
لان الكلمة بالمعنى اللغوى مختص بالكلمة الواحدة والمعنى الاصطلاحى للكلام
مختص بالكلمتين فصاعدا (قوله فتخصيص كل من اللفظين) اى الكلمة والكلام
(قوله ليس لمجرد التمييز) بل له مع شدة المناسبة فى النقل فانه لو نقل الكلام اللغوى
الى الكلمة الاصطلاحية لكان من قبيل نقل الاعم الى الاخص وهو وان كان
مناسبا لكن نقل الكلمة اللغوية اليها انسب لان الكلمة اللغوية وان كانت اعم
منها بالنظر الى شمولها للمهمل لكنها كالمساوى من جهة اختصاصها
بالمفرد كالكلمة الاصطلاحية ولو نقل الكلمة اللغوية الى الكلام الاصطلاحى
لزم نقل احد المتباينين الى الآخر وهو غير مناسب اصلا بخلاف ما اذا نقل الكلام
اللغوى الى الكلام الاصطلاحى فانه يكون من قبيل نقل العام الى الخاص وهو
مناسب وكثير الوقوع (قوله ولا يخفى انه اشد مناسبة) الخ وذلك لانه مختص
بالمركب ايضا فيكون نقله اليه من قبيل نقل احد المتساويين الى الآخر وهو اشد مناسبة
من نقل العام الى الخاص وان كان الثانى كثير الوقوع (قوله مع انه لا يمكن الا
ان يكون اسم فاعل) لان قوله هو المجموع يقتضيه بالضرورة (قوله فى تضمن
كل ما) اى كل كان لكل جزء فان توهم الاتحاد جار فى تضمن كل كل لكل
اجزائه (قوله ومن قال) وهو الفاضل عبد الغفور حيث قال فلا يلزم اتحادهما
فيما اذا ركب الكلام من كلمتين فقط (قوله فقد ضيق على نفسه الرحب)
اى الطريق الواسع وذلك لان توهم الاتحاد جار فى تضمن كل ما لكل جزء سواء
كان كلاما او غيره وعدم الاتحاد المبنى على ما ذكره الشارح جار ايضا فيه فلا وجه
لتخصيصه بالكلام الثانى (قوله معنى واضحا) لان المتضمن بالكسر حينئذ هو مجموع
الكلمتين والهيئة فكما ان كل واحد من الكلمتين متضمن بالفتح حينئذ كذلك مجموعهما
متضمن بالفتح (قوله الى هذا التدقيق) الذى ذكره الشارح (قوله لا احتياج الى
تصحيح) الخ ودونه خرط القتاد ونظيره ما يقال فى الهيئة السريرية انها ليست٦
جزأ من السرير الذى هو جوهر لان الهيئة عرض فلا تكون جزأ للجوهر لان جزء
الجوهر جوهر (قوله ومن قال ان) الخ هو الفاضل عبد الغفور (قوله بل مدلوله)
ناظر الى الشق الاول اعنى ارادة النسبة وقوله صفة لاجزائه اى المسند والمسند
اليه وهذا ناظر الى الشق الثانى اعنى ارادة الضم تدبر (قوله تأمل) اشارة الى
الجواب باختيار الشق الاول بان يقال ان الاسناد بمعنى نسبة كلمة الى اخرى
جزء من الكلام وكونه سببا لتضمن الكلام لكلمتين لا ينافى الجزئية وقد صرح

٦ قال السيد السند قدس سره فى حاشية شرح حكمة العين الهيئة الاجتماعية جزء صورى فى الماهية التى لا يتميز بعض اجزائها عن البعض كالمعجون فان المعجون فيه وراء الادوية المفردة جزء آخر هو صورته النوعية التى هى مبداء لآثار والمراد بالهيئة الاجتماعية هو تلك الصورة المعلولة لاجتماع الاجزاء وتفاعلها واما المركبات المتمايزة الاجزاء اى التى لا تنتم اجزاؤها التياما حقيقيا بحيث يرتفع امتيازها حسا فان الهيئة الاجتماعية فيها عرض قائم بتلك الاجزاء لا جزء من تلك المركبات نعم

الشيخ الرضى بجزئيته منه ويؤيده اتفاق المنطقيين على ان للقضية اجزاء ثلثة (قوله لكان انسب) لكونه صريحا فى المطلوب (قوله فان المجموع يصدق عليه الحد) وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد لانه يتضمن كلمتين ومهملا صدق عليه انه تضمن كلمتين مع انه لا يصدق عليه المحدود اعنى الكلام لان المجموع المشتمل على المهمل ليس بكلام عندهم فالحد غير مانع (قوله وان ابيت) اى عن القول بكونه من افراد الكلام (قوله والاولى نسبة تفيد) الخ وجه الاولوية انه اعتبر فى مفهوم الاسناد افادة المخاطب فائدة تامة كما عرفت فحينئذ يكون قوله يفيد الخ تاكيدا بخلاف النسبة اذ لم يؤخذ فى مفهومها هذا القيد فيكون قوله تفيد الخ تأسيسا والتأسيس اولى من التأكيد والافادة خير من الاعادة وظهر من هذا التقرير وجه قوله الاولى دون الصواب (قوله داخلة فى تعريف الكلام) ضرورة انه لما صدق عليه انه متضمن لا كثر من كلمتين صدق عليه انه متضمن الكلمتين لوجودهما فيه لكن هذا انما يتم لو اريد بالاسناد مطلق الاسناد سواء كان بين الكلمتين اولا واما اذا اريد بهما الكلمتان الحقيقيتان مع الاسناد بينهما كما هو الظاهر ٦ المتبادر من التعريف فلا تدخل الامثلة المذكورة فيه لان الاسناد فيها انما هو بين ٧ كلمة وجملة لا بين الكلمتين الحقيقيتين ولعله لهذا لم يلتفت الشارح الى هذا الجواب مع انه ذكره الفاضل الهندى (قوله على ما حمله عليه) من جعل الباء للسببية (قوله لان تعدد كلمتين) الخ فيه انه ... زيد بين الاسناد الواقع فى هذا الكلام وهو الاسناد الواقع بين دز ومقلوب زيد (قوله قلت لا يخفى انه يلزم عليه) اى على قولنا ضربت زيدا فانه مجموعه وعلى ضربت وحده وعلى ضربت زيدا وحده فكل واحد منها فرد من الكلام ولا يلزم ذلك على تعريف المفصل لانه حصر الكلام فى المركب من كلمتين فقط حيث قال هو المركب من كلمتين والمسند اليه اذا كان ضميرا والخبر معرفا باللام يفيد الحصر ففى هذا التركيب لم يتحقق على تعريفه الا فرد واحد من الكلام هو ضربت واللازم المذكور باطل اذ الظاهر ان ليس فيه الا كلام واحد فكذا الملزوم (قوله فى ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم) اذ يصدق تعريفه على جملة ضربت وحده وعلى جملة اقوم وهى جملة حالية وعلى جملة ضرب وهى صفة لرجل وعلى جملة وهو قائم وهى جملة حالية لان كل واحد منها مركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فقد تحقق فى هذا التركيب افراد من الكلام على تعريف المفصل فكما انه لا محذور فى تحققها فى هذا التركيب على تعريف المفصل كذلك لا محذور فى تحققها

٥ فلهذا تشمل الاضافية والوصفية منه

٦ فلهذا قال فيما سبق باسناد احدى الكلمتين الى الاخرى منه

٧ لا يقال انه متضمن لكلمتين حقيقيتين مع اسناد بينهما ايضا وهما قوله ابوه وقائم فى زيد ابوه قائم لانا نقول قد تحقق ههنا فردان من الكلام احدهما المجموع والآخر الجزء منه الذى جعل خبرا فالتعريف انما يصدق على ذلك الجزء ولا يصدق على المجموع لان قيد الحيثية معتبر فى امثال ذلك لتعدد افراد المعرف اى من حيث انه تضمن كلمتين حقيقيتين و من حيث ان الاسناد بينهما فلا يصدق على المجموع منه

فى التركيب المذكور على تعريف المصنف (قوله ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ) الخ يريد ان ما ذكره الشارح من ان كلام صاحب المفصل صريح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة وان كان حقا بالنظر الى ظاهر تعريف صاحب المفصل الا انه لا بد من حمله على خلاف الظاهر بحمل الحصر المستفاد من قوله هو المركب الخ على الحصر الاضافى بالنسبة الى ما ليس فيه كلمتان لان خبر المبتدأ فى قولنا زيد ضربت عمرا فى داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وبالجملة هذا المجموع خبر المبتدأ وخبر المبتدأ ههنا جملة بالاتفاق فهذا المجموع جملة وكل جملة كلام عنده لترادفهما عنده فهذا المجموع كلام عنده مع انه مجموع المتعلق والمتعلقات فما ذهب اليه صاحب المفصل هو عين ما ذهب اليه المصنف (قوله وهكذا فى الحال والصفة اذ كانتا جملتين) مثال الحال نحو اكرمنى زيد وقد ضربت عمرا فى داره ومثال الصفة نحو غضب رجل ضربت زيدا فى داره (قوله لا عدولا عن مذهبه) لاتحاد مذهبيهما كما عرفت (قوله الاولى على الجملة الواقعة) وذلك لان الجملة الانشائية الواقعة خبرا نحو زيدا اضربه جملة لا كلام كالجملة الخبرية الواقعة خبرا (قوله لان الانشائية عنده) اى عند المصنف لا تقع خبرا بل قيدا للخبر والتقدير زيد مقول فى حقه اضربه ولو قال على الجملة الواقعة اخبارا لتوهم وقوع الجملة مطلقا خبرية كانت او انشائية اخبارا وليس كذلك عنده (قوله كما يوهمه) انما قال يوهمه لانه يجوز ان يكون ذكر الجملة الخبرية للتمثيل لا للحصر (قوله سواء كان خبرا او متعلقا بالخبر) فيه انه ان كان خبرا فهو جملة لكنه ليس بخبر عنده وان لم يكن خبرا بل قيدا للخبر فلا يكون جملة حقيقة بل هو فى حكم المفرد لان التقدير زيد مقول فى حقه اضربه وهو فى حكم لفظ اضربه فادة الافتراق مقتصرة على الجملة الخبرية عنده (قوله وجملة قسمية) فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتأكيد (قوله فان الحكم) اى الاسناد فى الجزاء عند المصنف المشهور ان الحكم فى الجزاء عند اهل العربية لا بين المقدم والتالى كما هو كذلك عند المنطقيين فعند اهل العربية الكلام هو الجزاء والشرط جملة لا كلام على هذا التقدير وعند المنطقيين ليس شئ من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام مجموعهما لكن الحق ان عند اهل العربية ايضا الحكم بين الشرط والجزاء وليس شئ منهما كلاما بل الكلام مجموعهما كما حققه السيد الشريف قدس سره فى حاشية المطول (قوله والا لم يصح) الخ اى وان لم يكن الحكم فى الجزاء بل بين المقدم والتالى لم يصح قوله ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين فان الاسم فيه

وان كان اعم من ان يكون حقيقة او حكما لكن لا يتناول شيئا من المقدم والتالى لان شيئا منهما ليس باسم حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه ليس فى حكم المفرد ولذا لايصح قيام المفرد مقامه تدبر (قوله ولا يكون تعريفه) اى تعريف الكلام جامعا لان مجموع المقدم والتالى يكون فردا من افراد الكلام على تقديران يكون الحكم بينهما مع انه لايصدق عليه التعريف اعنى ما تضمن كلمتين بالاسناد لان الكلمة فيه وان كانت اعم من الحقيقى والحكمى لكن لا يتناول شيئا من المقدم والتالى لما ذكرنا فلا يكون جامعا واما على تقدير ان يكون الحكم فى الجزاء فلا يكون المجموع فردا من افراد الكلام بل ما هو من افراده هو الجزاء حينئذ وهو كلام متضمن الكلمتين بالاسناد تدبر (قوله لان مثله) اى مثل ما فى بعض الحواشى مما هو خلاف الظاهر جدا (قوله كون اقام ابوه) الواقع خبرا عن المبتدأ فلا يكون اسناده الى ابوه مقصودا لذاته (قوله والالم يصح قوله) الخ يمكن ان يقال اطلاق الكلام عليه بطريق التغليب او باستعمال اصطلاح لغيركاستعمال العرب لفظة الصلوة فى الاركان المخصوصة لكن هذا الايناف الاستدلال بظاهر الكلام (قوله للمقام) اذ المقام مقام تعريف الكلام وتقسيمه الى قسميه (قوله فواعلها) كفواعل سائر الافعال فاخبارها مفاعيل لها كمفاعيل سائر الافعال لكن هذا خارج عن التحقيق فان الافعال الناقصة وضعت لتدل على ثبوت اخبارها لاسمائها فهى ليست كسائر الافعال فانها وضعت للنسبة الى فاعل ما فلهذا قال لكن التحقيق الخ (قوله والمدعى) الخ اى مدعى المصنف بقوله ولا يتأتى الخ (قوله فالاولى ان يقتصر) الخ انما قال الاولى دون الصواب لانه يجوز ان يكون تعرضه للكلام الثانى للتمثيل والمقصود ما ذكره بقوله ومن البين ان الكلام الخ لكن الاقتصار عليه اولى كما لا يخفى (قوله ولذا صرح) اى لاجل ذهاب المبرد الى انه مركب من الحرف والاسم لان الحصر لابد ان يكون لرد اعتقاد المخاطب غالبا (قوله عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه) وهو لفظ وضع لمعنى مفرد (قوله لا عن لفظ الكلمة) والالم يصدق التعريف على ما سوى لفظ الكلمة فلا يكون جامعا (قوله ليس لمجرد داعى اللفظ) كما زعمه الشارح بل لداعى اللفظ والمعنى لان كلا منهما مذكر ويمكن ان يقال ان هذا المعنى وان كان مذكرا فى نفسه الا انه لما عبر عنه بلفظ الكلمة كان المناسب رعاية لفظ الكلمة وتأنيث الضمير الراجع اليه لان التأنيث والتذكير فى امثال هذا انما يعتبر فيما يعبر به لا فيما يعبر عنه فتذكير الضمير العائد اليه انما يكون لداعى اللفظ على هذا التقدير فتأمل (قوله اى لجعل) الخ متعلق

بقوله فيما بعد قبل والغرض من هذا الكلام بيان فائدة الحصر المستفاد من قوله ولذلك قيل واشارة الى ان تقديم المعمول فيه للحصر (قوله لا بمعنى افادة اللفظ الدال اياه) اى افادة اللفظ الدال الذى يكون الغير فى تعريف الحرف عبارة عنه اياه اى المعنى الحرفى بان يكون المعنى الحرفى معنى لذلك الغير لانه ظاهر الفساد اذ لا يكون المعنى حينئذ معنى الحرف وهو خلاف المفروض (قوله كما هو الشايع فى نسبة المعنى الى الشيء) اى بكلمة فى اذ الكلام فيه فلهذا قال يقال هذا المعنى فى هذا الخ (قوله فلا يتجه) الخ يعنى لا يتجه على تعريف الحرف انه غير صادق على فرد من افراد المعرف ضرورة ان الحرف دال على المعنى وكل ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا فى غيره اذ لا معنى لكون المعنى فى الشيء الا كونه مدلولا له فقوله فى غيره يخرج جميع افراد المعرف فيكون تعريفا بالمباين ووجه عدم اتجاهه ان الكبرى قوله اذ لا معنى لكون المعنى فى الشيء الا كونه مدلولا له ممنوع ايضا كيف وله معنى آخر هو المراد ههنا وهو ان يكون الشيء معتبرا فى ذلك المعنى وملحوظا فيه فلا اشكال (قوله ولا يتجه ايضا ان قيد فى نفسه فى تعريف ما يقابل الحرف) اى الاسم والفعل لغو وذلك لان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فى نفسه لا فى غيره اذ لا معنى لكون المعنى فى الشيء الا كونه مدلولا له ووجه عدم الاتجاه ان اللغوية انما يلزم لو كان المراد بقوله فى نفسه افادة اللفظ الدال اياه وليس كذلك بل المراد به ههنا اعتباره فى نفسه بدون اعتبار غيره وحينئذ لا يلزم اللغوية لانه لو لم يقيد تعريف ما يقابل الاسم بهذا القيد لم يكن مانعا لدخول الحرف فيه اذ الدال على معنى اعم من ان يكون دالا عليه بدون اعتبار غيره وان يكون دالا عليه باعتبار غيره (قوله نعم التركيب العربى) اى الفصيح ما دل على معنى لا فى نفسه الخ وذلك لانه ابعد عن الالتباس فى معناه لانه ليس له معنى سوى اعتبار مدخوله (قوله وليس كما ظنه) اورد عليه انه ذكر السيد قدس سره فى حاشية الرضى ان ما حققه محصول ما ذكره المصنف فلا ايراد على الشارح اقول يمكن ان يقال هذا ظن من السيد قدس سره بسبب انه نظر الى تلك العبارة المجملة المنقولة عنه فى الشرح وهى تحتمل التفصيل بهذا التحقيق فظن قدس سره انه مراد المصنف وليس كما ظنه ايضا لان النظر فى كلام الايضاح الى آخر ما قال المحشى فتدبر (قوله لغرض آخر) يأتى فى الشرح بيانه (قوله لا دخل للواضع فى الدلالة) اى بعد الوضع لانه لما وضع اللفظ بازاء المعنى حصل الدلالة عند العالم بالوضع ويمكن ان يقال مراد المصنف ان الواضع

شرط فى اثناء الوضع فى دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق لانه شرط ذلك
بعد الوضع وحاصله انه وضع الحرف بازاء معنى من حيث انه حال لمتعلقه مثلا
وضع لفظة من للابتداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة فعلى هذا لا يكون
صدور هذا الكلام من المصنف منافيا لكونه صاحب هذا التحقيق ولا يستحق
القول بانه يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل اخرى (قوله
بل المصنف ايضا) اى كما لم يكن صاحب هذا التحقيق (قوله يقرب من تحقيق)
الخ وذلك لان المصنف قرب من هذا التحقيق فى العبارة المجملة المقولة المحتملة
لهذا التحقيق وبعد عنه فى بيان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة وبين الحرف
حيث صدر عنه فيه مايدل على انه ليس صاحب هذا التحقيق (قوله هو موجود
فى ذاته) اى معتبر فى ذاته بدون اعتبار غيره وقوله هو موجود فى غيره اى معتبر
فى غيره (قوله لكان غاية فى ايضاح معنى الحرف ومايقابله) وذلك لان معنى الحرف
ومايقابله اعنى الاسم والفعل مشبه وقد اخذ فى معنى الحرف كونه فى غيره
وفى معنى مايقابله كونه فى ذاته ونفسه والموجود القائم بذاته مشبه به لمعنى مايقابله
والموجود القائم بغيره مشبه به لمعنى الحرف فلو اخذ فيهما الموجودية فى ذاته
والموجودية فى غيره كما اخذ فى جانب المشبه لكان غاية فى التشبيه والايضاح
كما لا يخفى (قوله كما فى قولهم الماء فى الكوز) فان فى فيه انما هو للدلالة على ظرفية
الكوز للماء لا بمعنى الاعتبار لان وجود الجوهر فى ذاته لا باعتبار مكانه اذ انتفاء
المكان لا يستلزم انتفاء الجوهر بخلاف العرض فانه ينعدم بانعدام محله ضرورة
انه لا ينتقل عن محله الى محل آخر كما بين فى محله فوجوده انما هو باعتبار محله
(قوله وقولنا الدار لا فى نفسها) الظاهر ان يقول بدله وقولنا ما دل على معنى
فى غيره اذ الكلام انما هو فى ان كلمة فى فيه مثل كلمة فى فى قولنا السواد فى زيد
الا انه لما كان قولنا الدار لا فى نفسها بمعنى الاعتبار كما فى قولنا ما دل على معنى
فى غيره اقامه مقامه (قوله من واد واحد) لان قولنا الدار لا فى نفسها انما هو
بمعنى الاعتبار وهو ظاهر وكذا قولنا السواد فى زيد لانه ليس كقولهم الماء فى الكوز بل
بمعنى الاعتبار يعنى ليس استعمال فى فى قولنا ما دل على معنى فى غيره الذى هو مثل
قولهم الدار لا فى نفسها للمشابهة بقولهم السواد فى زيد بل هما من واد واحد
ولا يذهب عليك انه اتضح بما ذكرنا ان قولنا معنى فى نفسه وقولنا موجود فى نفسه
من واد واحد لانهما بمعنى الاعتبار فى ذاتهما بدون اعتبار غيرهما وليس استعمال
فى فى الاول للمشابهة بالثانى واعلم انه تعرض له مع انه لا بد منه ايضا على ما يظهر

ولا شك ان الوضع على هذا المنوال يستلزم اشتراط ذكر المتعلق فصح قولنا شرطه فى اثناء الوضع سعد

بعد احالة الى الفطن العارف (قوله العرض) مفعول شابه (قوله فلم يتدبر)
فانه ظن ان قولنا السواد فى زيد مثل قولنا الماء فى الكوز والمعنى الحرفى ليس فى الغير
بهذا المعنى فاحتاج الى القول بان استعمال فى فيه للمشابهة المذكورة مع انه ليس
كذلك على ما عرفت وايضا ظن ان معنى قولنا موجود فى ذاته انه جوهر قائم بذاته
وهذا المعنى غير متحقق فى معنى ما يقابل الحرف لان المعنى ليس بجوهر قائم بذاته
بل عرض قائم بالذهن فاحتاج الى القول بان استعمال فى فيه للمشابهة المذكورة
وليس الامر كذلك لان معنى قولنا موجود فى ذاته موجود باعتبار ذاته بدون
اعتبار غيره وهذا المعنى متحقق فيما يقابله (قوله الاول معلوم) ليشمل ما يدركه
الحواس الظاهرة والباطنة من الجزئيات المادية فان العقل انما يدرك الكليات
والجزئيات المجردة وانما قال الاولى لان المعقول فى كتب العربية يستعمل كثيرا
فيما يرادف المعلوم (قوله ولا يذهب عليك التفاوت) اراد به تحقيق المقام
لا الاعتراض على التشبيه المذكور لان هذا التفاوت لا يقدح فيه بل هو
مما يكمله لانه يقتضى ان يكون المشبه به اقوى من المشبه فى وجه الشبه بهذا الاعتبار
ايضا اى كما انه اقوى من جهة كونه من المحسوسات (قوله فرعا يقصد الى المدرك
تبعا) الخ كالابتداء الذى هو معنى من فانه مدرك تبعا لكن اذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات بدون اعتبار متعلقه يكون مدركا قصدا والابتداء الذى هو الاسم
اذا لاحظه العقل بكونه بين السير والبصرة يكون مدركا تبعا (قوله طرفا للحكم)
الذى هو عبارة عن النسبة التامة الخبرية التى هى الوقوع واللاوقوع وطرفاه المحكوم
عليه وبه والنسبة التامة اعم من الخبرية والانشائية (قوله او تعليقية) هى ما يكون
بين الفعل ومفعوله او ملحق من ملحقاته (قوله فالاولى ان توسع الدائرة) ويقال
يصلح لان يكون طرفا للنسبة مطلقا (قوله وملحقا به) كالحال وغيره
من المنصوبات (قوله لكون معناه غير معقول) الخ اشارة الى الصغرى وقوله وان
الملحوظ الخ اشارة الى الكبرى وهيئة القياس شكل اول وما اورده بقوله
وكلا الامرين باطل لان اشارة الى منع كلية الكبرى والمراد بهما ما ذكره بقوله
وان الملحوظ تبعا لا يصلح وما ذكره بقوله وان الغير الذى الخ هذا ويمكن
الجواب عنه بان المراد من قولهم معنى الحرف غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة
غيره انه آلة لملاحظة الغير على وجه التفصيل كالابتداء من حيث انه حالة بين
السير والبصرة فالدليل هكذا معنى الحرف آلة لملاحظة الغير على وجه التفصيل
وكل ما هو آلة لملاحظة الغير على وجه التفصيل لا يصلح لشىء منهما اى

من المحكوم عليه وبه فعلى هذا لا يرد عليه المنع المذكور لان كل رجل
وان كان آلة لملاحظة افراد الرجل الا انه آلة لملاحظتها على وجه الاجمال
لا التفصيل فالسند المذكور غير صالح للسندية فعلى هذا لاحاجة الى
تقييد الكبرى بقوله اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم الخ كما ذكره بقوله
والتحقيق الخ (قوله اذا لم يكن آلة) الخ اى بل كان آلة لتعرف حال متعلقه
كمعنى الحرف واما اذا كان آلة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره
كما فى كل رجل فيصلح لان يكون محكوما عليه اذ حينئذ يحضر المتعلق بمجرد ذكر
هذا المعنى الملحوظ تبعا ولايتوقف فهمه من لفظ المعنى الملحوظ تبعا على ذكره
وانما يتوقف فهمه اى فهم المعنى الملحوظ تبعا من لفظه اى من اللفظ الدال
على المعنى الملحوظ تبعا على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره
كما فى معنى الحرف (قوله فان قلت اذا كان كل) اشارة الى الجواب عن الايراد
المذكور بابطال كون كل رجل آلة لملاحظة غيره (قوله قلت حين الاضافة) الخ
فيه بحث لانه يدل على ان المفهوم المركب الاضافى ملحوظ بالتبع كمعنى الحرف
وليس كذلك بل هو ملحوظ بالذات بالنسبة الى معنى الحرف وليس النسبة
بينهما على السواء كما عرفت ٥ (قوله فلا يتم ما سبق) الخ وذلك لانه بعد تحصيل
لمفهوم المركب الاضافى فى كل رجل يجعل المجموع ملحوظا بالتبع مع ان الكل
حينئذ كان صالحا لان يكون طرفا لنسبة اضافية ولا يرد هذا على ما ذكرنا
من ان المراد ان الملحوظ تبعا وآلة لملاحظة غيره على وجه التفصيل لا يصلح
لشئ منهما (قوله لنسبة مقصودة بالاحداث) اى قصد احداثها بان لم تحصل
بعد ففى كل رجل لم يجعل الملحوظ تبعا طرفا لنسبة اضافية مقصودة بالاحداث
لما عرفت ان كل قبل الاضافة ملحوظ قصدا وانما جعل الملحوظ تبعا طرفا لنسبة
اضافية حاصلة غير مقصودة بالاحداث (قوله وبعد احداث النسبة يجعل
المجموع ملحوظا بالتبع) فيكون الملحوظ تبعا طرفا لهذه النسبة الحاصلة (قوله
طرفا لنسبة ما) لا طرفا لكل نسبة (قوله وانما اجملنا الكلام اولا) حيث
قال بل لا يصلح لان يكون طرفا لنسبة اضافية الخ ولم يقيد النسبة بكونها
مقصودة بالاحداث وقد عرفت انه لاحاجة الى هذا التقييد (قوله على طبق
اجمالهم فى المحكوم عليه وبه) حيث قالوا الملحوظ تبعا لا يصلح لان يكون محكوما
عليه وبه ولم يقيدوه بما اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره
وقد عرفت انه لاحاجة الى هذا التقييد ايضا (قوله كيف) اى كيف لا فهم

٥ فى الحاشية المتعلقة بقوله لكون معناه غير معقول الخ حيث قال ويمكن الجواب عنه الخ
منه

والحال انه قد قال الخ (قوله مع ان مداول الابتداء كلى) فبينهما فرق من جهة
اخرى (قوله مداول من مداول الابتداء) الخ فيكون مداول من حصة
من حصص مفهوم الابتداء الذى هو اسم (قوله وليس افراد الابتداء
الا حصصا) الخ الحصة هى المفهوم الكلى المضاف الى الفرد كانسان زيد
وانسان عمرو وغيرهما وبعض المفهومات ليس له افراد حقيقية بل منحصر
فى الحصص كمفهوم الوجود المطلق اذ ليس له الا الحصص اعنى وجود زيد ووجود
عمرو وبعضها افراد حقيقية سوى الحصص كمفهوم الانسان فان له حصصا
وهو انسان زيد وانسان عمرو مثلا وافراد حقيقية كزيد وعمرو والابتداء
من قبيل الاول اذ ليس له شئ سوى ابتداء البصرة وابتداء الكوفة وغيرهما
فان اراد السائل ان مداول الابتداء كلى له افراد حقيقية كمفهوم الانسان فهو
ممنوع وان اراد انه كلى له حصص فقط فهو مسلم لكنه لاينافى حصر الفرق
فيما ذكر لان كونه كليا له حصص ليس اعتبارا مغايرا لكونه ملحوظا بالذات
وليس كون معنى من جزئيا اى حصة من حصصه اعتبارا مغايرا لكونه ملحوظا
بالتبع فلا وجه لجعله جهة اخرى للفرق فتأمل (قوله لكن يصح ان يكون
مداول) الخ قد سمعت ما يتعلق بهذا المقام فتذكر (قوله يعنى لاحاجة للفظ
الابتداء فى الدلالة) اى فى دلالته عليه فالدلالة حينئذ مفسرة بكون اللفظ بحيث
يلزم من العلم به العلم بالمداول وهو الظاهر منها حين مقارنتها باللفظ (قوله احتاج
الى ان يفسر قوله) الخ فيه انه وان كان خلاف الظاهر من جهة مقارنتها
باللفظ الا انه مناسب للفظ الضم فتدبر (قوله الا انداع) وهو سبق العبارة الدالة
على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة وهو ما ذكره المص فى وجه حصر الكلمة
وهذا الداعى ليس بموجود فى كتاب المفصل ولذلك جزم المص فى ايضاحه برجوع
الضمير الى المعنى (قوله وكان وجهه) اى وجه كونه ظاهرا (قوله فقد حل المعنى
فى التعريف) الخ اى فى تعريف الاسم (قوله لان هناك صارفا) علة مصححة
لقوله فقد حل المعنى (قوله ولولا ان المراد) الخ مرتبط بقوله فقد حل
المعنى فى التعريف وعلة مقتضية لهذا الحمل (قوله لخروج الفعل) الخ
علة لانتفاء الاحتياج (قوله بناء على ما زعموا) الخ انما عبر عنه بالزعم
لجواز ان يكون الفعل موضوعا للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما
كما ذهبت اليه جماعة ايضا فحينئذ يكون معناه المطابقى ملحوظا بنفسه ضرورة ان
النسبة الى فاعل ما يفهم من لفظ ضرب كما يفهم من لفظ الابتداء المتعلقات

اجمالا ولان التحقيق عنده ان الفعل موضوع للحدث المقيد بالزمان والنسبة جاءت من الهيئة التركيبية كما سيأتى (قوله لامتناع فهم الكل) وهو المعنى المطابق بدون الجزء وهو النسبة الى فاعل معين المتوقفة على ذكر الفاعل وقوله على ماهو الظاهر اى من قولهم الفعل موضوع للحدث والزمان الخ (قوله واورد عليه) اى على ماقالوا من ان دلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث الخ (قوله انه يعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة) وهى ذكر الفاعل المعين وهذا الكلام كما يكون ايرادا على ماقالوا كذلك يكون ايرادا على ماذكره الشارح من ان الفعل يدخل فى قوله مادل على معنى فى نفسه ويخرج بقيد عدم الاقتران وتقريره انه لايدخل فيه حتى يخرج به سواء اريد بالمعنى المعنى المطابق او الاعم منه لان المعنى التضمنى للفعل غير مستقل بالمفهومية ايضا لكنه يندفع عن الشارح بانه بنى الكلام على مازعمه القوم بدون ان يلتزم صحته (قوله لايوجد بدون المطابقة) ودلالة الفعل على معناه المطابق متوقفة على الضميمة والموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ فدلالته التضمنية موقوفة على الضميمة فلا تكون دلالته التضمنية بنفس اللفظ ايضا (قوله استقلال المدلول بالمفهومية) اى بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن عدم استقلال ماهو شرط فهمه (قوله وانما يتوقف فهمه) اى فهم الحدث من لفظ الفعل وكذا الكلام فى قوله شرط فهمه وقوله بالمفهومية متعلق بالاستقلال وقوله اعنى المعنى المطابقى تفسير الموصول وانما كان المعنى المطابقى شرطا لفهم الحدث من لفظ الفعل لما تحقق ان التضمن لايوجد بدون المطابقة (قوله بقى انه لاشك فى انه يفهم عند سماع لفظ ضرب) بدون ذكر الفاعل الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقى الذى هو مجموع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين لانه يتوقف فهمه على ذكر الفاعل المعين وهذا الاشكال مبنى على مذهب من يقول الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين واما على مذهب من يقول انه موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما فلا وروده لانه اذا سمع لفظ ضرب فهم ٧ منه النسبة الى فاعل ما كما فهم الحدث والزمان فيفهم منه المعنى المطابقى ايضا فلا ينافى مااتفقوا عليه من ان التضمن لايوجد بدون المطابقة هذا ويمكن الجواب عن هذا الاشكال بان فهم الحدث والزمان من لفظ ضرب ليس لكونه جزء معناه بل السامع عند سماعه يذهب الى ان اللافظ استعمله ٩ فى الحدث والزمان فقط فيكون فهمه منه لكونه تمام

٧ كلفظ الابتداء الموضوع للمفهوم الكلى حيث يفهم منه المتعلق اجمالا بدون ذكره منه

٩ اى مجازا والقرينة عليه ذكره وحده بدون الفاعل ودلالة اللفظ على معناه المجازى مطابقة كما بين فى محله منه

ماوضع له عنده فلا ينافى مااتفقوا عليه وهذا الجواب اقل مؤنة مما سيذكره المحشى فى دفعه (قوله ينبوع المياه الصافية) شبه فطانته بالينبوع وتحقيقاته الصادرة عنه بالمياه الصافية وعبر عنهما بلفظ المشبه به استعارة مصرحة ووجه الشبه ظاهر فيهما وكذا الكلام فى قوله صرفناها لرى الاكباد العطشى اذ المراد بالاكباد اذهان العقلاء المتحيرين لكنه ترشيح الاستعارة الاولى ايضا لكونه ممايلايم المشبه به فيهما (قوله بدون حضور طرفيه) اى اللفظ والمعنى اذالوضع نسبة بينهما وتعقل النسبة بدون تعقل المنتسبين محال (قوله وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ) ولاشك ان هذا الالتفات متأخر عن تذكر الوضع اذ انما يفهم فى ضمن تذكر الوضع انما هو اللفظ والمعنى مطلقا لامن حيث انه مراد اللافظ فالدلالة متأخرة عن تذكر الوضع (قوله والذى دعاه الى التلفظ به) عطف على قوله انه مراد اى ومن حيث ان المعنى الذى دعاه اى دعى ذلك المعنى اللافظ الى التلفظ به اى باللفظ (قوله على الوجه العام) متعلق بوضع ضرب وذلك الوجه العام هو ان كل فعل موضوع للحدث و الزمان و النسبة الى فاعل معين فضرب موضوع لمعناه بهذا الوضع العام (قوله وليس هذا من دلالة اللفظ) فضلا عن كونها تضمنية (قوله بالضميمة) اى الفاعل المعين (قوله فى ضمن هذا الالتفات) اى دون الذى فى ضمن تذكر الوضع (قوله ولاشك انه) الخ اى الالتفات الى المعنى من حيث انه مراد اللافظ لم يتحقق الخ لانه يتوقف على الضميمة (قوله ان الارادة شرط للدلالة) اى ارادة اللافظ شرط لها حتى يمكن التفات السامع الى المعنى من حيث انه مراد اللافظ فيحصل الدلالة (قوله وعلم انه كلام بالغ غاية التحقيق) فيه انه يلزم من اندفاع الاشكال المذكور به كونه بالغا غاية التحقيق نعم لو كان وجه الاندفاع منحصرا فيه لكان له وجه فى الجملة وليس كذلك كما عرفت فان قلت ماذكره الشيخ الرئيس مخالف لبداهة العقل اذ من البين انه اذا اريد باللفظ الدال على الكل الجزء يكون الجزء مرادا والكل غير مراد مع انه مدلول للفظه قطعا ضرورة انه يفهم عند سماع اللفظ فالدلالة لاتستلزم الارادة قلت ليس الانتقال الى الكل دلالة عنده لانها هى الالتفات الى المعنى من حيث انه مراد اللافظ وهو ليس كذلك ويمكن ان يقال مراد الشيخ بالدلالة المشروطة بها الدلالة المعتبرة فى المحاورات لامطلقا (قوله من حيث انه مراد) يريد ان هذا القيد معتبر فى مفهوم الدلالة فان تم والافلا (قوله حقيقا بان يمدح بادله) لان الارادة شرط للدلالة فلو توقفت على القرينة لتوقفت

الدلالة عليها ايضا (قوله فى دلالتهما على المعنى) اى دلالة كل منهما على معناه حين ارادة معناه الاضافى (قوله ليس الا لان الفعل) الخ اى ليس صادرا عنهم لشئ من الاشياء الالان الفعل الخ (قوله لايكون بدون الفاعل) اى فى الواقع اوبحسب الاستعمال (قوله سر ذلك) اى سر عدم كون الفعل بدون الفاعل (قوله موضوع لحدث مقيد بالزمان) فمادة ضرب دالة على الحدث الذى هو المقيد وهيئته دالة على الزمان الذى هو القيد كما صرحوا به و الهيئة التركيبية اعنى هيئة ضرب زيد دالة على النسبة الى فاعل معين كهيئة زيد ضارب (قوله وجعل هيئة ضرب زيد لغوا) فيه انه يجوز ان يكون اعتبار الهيئة فيه لارتباط الفعل بالفاعل فلا يلزم اللغوية تدبر (قوله ليست مدلولة للفعل) بل للهيئة التركيبية (قوله انه يفهم) اى من قولنا ضرب زيد (قوله الحدث) وكذا الزمان (قوله ولهذا لم يصح تركب القضية) الخ بل انما يصح تركبها من قضيتين لان طرفيها لابدان يكونا مشتملين على النسبة المدلولة تفصيلا (قوله وانما التزم مع الفعل) الخ كانه قيل ماذكرت من كون النسبة مدلولة للهيئة التركيبية دون الفعل ممنوع كيف ولو كان كذلك لما التزم ذكر الفاعل مع الفعل فاشار الى دفعه بقوله وانما التزم الخ (قوله على وجه يكون) اى الحدث مستعدا الان ينسب الى شئ وهو الفاعل و يدل على ان الفعل يؤدى معنى الحدث على هذا الوجه ان الصفات لعدم ٣ كونها مؤدية له على هذا الوجه لم يلتزم ذكر الفاعل معها (قوله على هذا الوجه) اى على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شئ اذ لا شك انه اولم يذكر ذلك الشئ لكان احضار الحدث على هذا الوجه لغوا (قوله ان مثل زيد) علما لشخص بحسب الوضع الثانى (قوله لانه اولم يكن الذات داخلة فى الوضع الفعلى) فضلا عن ان يكون مقترنا باحد الازمنة والحاصل ان قوله غير مقترن صفة المعنى وهو فى معنى ٤ القضية السالبة التى لاتستدعى وجود الموضوع فعدم اقتران المعنى باحد الازمنة بحسب الوضع الاول اما ان يكون بعدم تحقق المعنى فى الوضع الاول كما فى زيد علما او بتحققه فيه وعدم اقترانه به كما فى اسماء الافعال فان معانيها اعنى الحدث متحقق فى الوضع الاول وغير مقترن به كما سيذكره فيدخل مثل زيد علما فى تعريف الاسم كاسماء الافعال فيكون جامعا هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام (قوله باعتبار وضعه الحالى) الخ اى باعتبار وضعه اللاحق وهو وضعه لمعنى الافعال يعنى ان اسميتها اعتبرت باعتبار مجموع امرين احدهما وضعه الحالى للمعنى وثانيهما عدم اقترانه بالزمان

٣ فان اسم الفاعل كالضارب مثلا عبارة عن ذات قام به الضرب
منه

٤ اى لا فى معنى المعدولة كما يتوهم والاالخرج مثل زيد علما
منه

بحسب الوضع الاول اما الثانى فظاهر ضرورة ان الاسمية تقتضى عدم الاقتران به واما الاول فلان الكلام فى اسمية رويد مثلا حال دلالته على معنى امهل فلهذا يقال له اسم الفعل (قوله لاعتبار شئ) اى اللغوية والمعتبرية لاعتبار شئ واحد وهو الاسمية (قوله مثل دونك) الخ انما خص التمثيل به لان فيه لغوية الوضع الاول والثانى وكونهما معتبرا بخلاف مثل رويد اذليس فيه الالغوية الوضع الثانى وكونه معتبرا تدبر (قوله وهو الوضع الظرفى) لانه فى الاصل بمعنى عندك (قوله والالم يكن كلمة) فضلا عن ان يكون اسما لانه باعتبار وضعه الاول مركب اضافى والكلمة من اقسام المفرد فلا يكون باعتباره كلمة (قوله يعنى اوعن معانى المصادر) الخ لاوجه لتأخير هذا البيان عن قوله لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية فان المراد هناك ايضا ان جميعها اما منقولة عن معانى المصادر الاصلية وهى هذه الاسماء (قوله لاعن معنى لفظ آخر) لانه ان كان للفظ معنى لفظ آخر كان نقله منه الى معنى آخر نقلا عن بعض معانيه الى آخر وان لم يكن له معنى لفظ آخر فالامر ظاهر (قوله عبارة عن كون) الخ يعنى انهما متحدان بحسب التحقق والصدق وان كانا متغايرين بحسب المفهوم والعنوان (قوله قد عرفت ان اللفظ المشترك) اى فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولما كان الفعل دالا على معنى الخ (قوله فلا يدل الا على زمان واحد) لان دلالته متوقفة على القرينة المعينة لاحدهما فلما لم يدل الا على زمان واحد لا على زمانين خرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة من غير احتياج الى ماذكره الشارح (قوله عن اخويه) اى الفعل والحرف (قوله مع انه كان ان لايستقل) الخ وذلك لان كون معنى لفظ الابتداء مستقلا وعدم كون معنى من مستقلا مع ان معناه الابتداء مما لايستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب وذلك لصعوبة فهم استقلال المعنى وعدم استقلاله (قوله بين قسمى الاسم) اى المعرب والمبنى (قوله وذكر الجر) الخ كانه قيل ليس الجر ٢ من الاحكام المشتركة بينهما لانه قسم من الاعراب كما قال المص وانواعه رفع و نصب و جر فالمبنى لايدخله الجر بل انما يدخله الكسر فلا وجه لذكره فى اثناء الاحكام المشتركة بينهما فاجاب بما ترى (قوله ولذا اقدمه على المبتدأ) اى لكون مراد المص التنبيه من اول الامر وقبل الشروع فى تعداد ٤ الخواص قدمه على المبتدأ (قوله وليس التقديم للحصر) الخ كانه قيل لاتم ان التقديم على المبتدأ لاجل انه اراد التنبيه من اول الامر لم لايجوز ان يكون للحصر اى لحصر المسند فى المسند اليه اى هذه خواص الاسم فقط ولا توجد فى غيره فاجاب بانه ليس للحصر اذ لا فائدة للحصر لانه مستفاد من قوله خواصه سواء

٢ بخلاف التنوين وغيره اما غيره فظاهر واما التنوين فلانه يدخل على المبنى ايضا كتنوين الترنم
منه

٤ اى بقوله دخول اللام والجر الخ

قدم او اخر اذ خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره كما سيأتى (قوله ومن ذكرنا)
اى من انه اراد التنبيه من اول الامر (قوله لم يتجه ان التنبيه) الخ وذلك لان
التنبيه من اول الامر على البعضية يستدعى ذكر من مقدما على المبتدأ
(قوله لحصوله من مشاهدة ماذكر) من الامور الخمسة مع ذكر صيغة جمع
الكثرة الدالة ٥ على انها اكثر منها (قوله ثم لابد من ذكر من) الخ يعنى
ان ذكر من ليس للتنبيه المذكور بل لانه لابد من ذكره ليصح ربط صيغة
الجمع الخ وهذا غير متجه ايضا لان هذا الربط انما يقتضى ذكر من سواء
كان مقدما على المبتدأ اومؤخرا عنه والتنبيه من اول الامر على البعضية
يقتضى ذكره مقدما عليه وهو المراد ههنا (قوله واعلم ان التنبيه المذكور
مبنى على ان) الخ فان قلت اليس هذا منافيا لكون التنبيه المذكور من اول
الامر قلت المراد من كون هذا التنبيه مبنيا على ذلك كون صحته مبنيا على ذلك
وكونه من اول الامر كونه مفهوما اجمالا من قوله من خواصه مقدما على المبتدأ
فتدبر (قوله وليس التنبيه المذكور خفيا) جواب عن سؤال نشأ من قوله التنبيه
المذكور مبنى الخ فكانه قيل فعلى هذا يكون التنبيه خفيا لان تقدم ملاحظة
الربط اشيع فيتبادر الى الذهن فاجاب بما ترى (قوله بحمل العبارة) متعلق بقوله
لا يرضى (قوله فسر الاختصاص) الخ يعنى ان قوله ولا يوجد فى غيره عطف
تفسير لقوله ما يختص به فمعنى خاصة الشئ ما لا يوجد فى غيره (قوله على ان النفى
راجع) اى التفسير به بناء على ان النفى الخ (قوله الى القيد) وهو قوله فى غيره
بمعنى انه ليس براجع الى مجموع المقيد والقيد بل الى القيد وحده فيفيد ثبوت المقيد
وحده (قوله كما هو الاعرف) اشار بصيغة التفضيل الى ان رجوع النفى الى مجموع
المقيد والقيد معروف والمشار اليه حق واما رجوعه الى المقيد وحده فغير واقع
(قوله لبعض معنى الاختصاص) وهو جزؤه السلبى فقط (قوله او تدبر ولم يتذكر)
اى تفكر ولم يخطر بباله ماذكرنا فظن ان مفاد الكلام انما هو سلبه عن الغير
بلا تعرض لوجوده فيه وليس كذلك (قوله تكلفات لا تخفى وتعسفات) الخ
اما بالنظر الى قوله دخول اللام والجر والتنوين فهو ان يجعل الدخول الذى
اضيف اليها بمعنى الداخل ويجعل الاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
ثم يقدر مضاف فيكون تقدير الكلام هكذا ومن خواصه صاحب اللام الداخلة
والجر الداخلة والتنوين الداخلة واما بالنظر الى قوله والاسناد اليه والاضافة
فهو تقدير هذا المضاف وحده اى صاحب الاسناد اليه والاضافة (قوله من غير
حاجة الى التعريف) المضاف اليه (قوله عن عداد قرائنها) وهى الجر والتنوين

٥ لان جمع الكثرة لا يستعمل حقيقة فيما دون العشرة سعد

فقط اذ لا يمكن ان يجعل اللام فيهما عوضا عن المضاف اليه على وجه يفيد فائدة
معتدة بها وان امكن ذلك فى قوله الاسناد اليه اى اسناد شئ اليه وفى قوله والاضافة
اى اضافته الى شئ (قوله وان كان شاملا للميم) الخ لكن المتبادر منه هو اللام
وحدها لشيوع استعماله فيها (قوله كلها) بناء على ان المراد بحرف التعريف
حرف من شانها افادة التعريف وان لم يكن للتعريف بالفعل كما اذا كان المنادى
نكرة نحو يا رجلا بالنصب لغير معين وقوله او بعضها بناء على ان المراد بحرف
التعريف حرف يفيد التعريف بالفعل كما اذا كان المنادى معرفة نحو يا زيد ويا رجل
بالضم (قوله فتأمل) لعله اشارة الى انه لو قال حرف التعريف لانصرف الى الاعم
من اللام وان كان المتبادر منه هو اللام لان حمله على التطويل بلا فائدة فى كلام
امثال المصنف من البلغاء لا يليق (قوله وانما تعرض) اى الشارح لعدم
التعرض اى لعدم تعرض المصنف (قوله دون سائر الخواص) كالف التكثير
فى نحو مساجد وياء التصغير فى نحو رجيل وياء النسبة فى نحو ضربى وياء الاضافة
فى نحو غلامى الى غير ذلك من الخواص (قوله اختياره على حرف التعريف)
فانه لو قال حرف التعريف لكان شاملا لال وحدها وهمزتها كذلك
ولمجموعهما لوجود القائل بكون كل منهما حرف التعريف كاللام وحده فيفوت
الاشارة الى ان المختار عنده مذهب سيبويه فان قلت اليس هذا منافيا لما ذكره
بقوله لو قال حرف التعريف لا يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام قلت معناه
انه لا يشمل غيرها ٧ كالميم وحرف النداء شمولا متبادرا وهذا لا ينافى الفرق بينهما
من وجه آخر (قوله فهو احق بجعله علامة) الخ فاشار باختيار اللام الى
كونه احق بجعله علامة لاجل ماذكر من الدليل وعلى ماذكره الشارح اختياره
للاشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو
اللام وحدها وبينهما بون بعيد (قوله لان الحق فى هذه) الخ وذلك لما ذكره
آنفا (قوله وضع اللفظ ساكنا) كاللام فى ال وقوله او ساكن الاول كالنون
فى انصر تدبر (قوله فيناسب ان يكون) الخ حملا للنقيض على النقيض (قوله
بل الانسب) الخ وذلك لانه حينئذ يكون صفة دليل احد النقيضين نقيضا لصفة
دليل الآخر فيكون احد الدليلين كالنقيض للآخر فيناسب كونهما دليلين
على النقيضين اشد مناسبة وفيه ان هذا تدقيق فلسفى وليس على مذاق اهل
العربية لان من دأبهم حمل النقيض على النقيض فى امثال ذلك (قوله وهان
حذفها) اى سهل (قوله لانه لتعيين مادل عليه اللفظ التزاما) هذا مبنى على

٧ اى لام التعريف سعد

ان المراد بالاسد معناه الحقيقي اعني الحيوان المفترس فهو يدل عليه مطابقة وبانضمام الرامي اليه يدل على الشجاع التزاما لانه لازم ماوضع له في الذهن وفيه بحث لان كتب العربية مشحونة بان الاسد مستعمل في الرجل الشجاع مجازا بقرينة الرامي ودلالة اللفظ على معناه المجازي مطابقة لان اللفظ موضوع بازائه بالمعنى الاعم وهو جعل الشئ بازاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة القرائن كما بين في محله فالاسد الرامي لتعيين مادل عليه اللفظ مطابقة فلا انتقاض به فتأمل (قوله وبمثل الحسن والصعب) الخ الانتقاض به مبني على ان الحسن موضوع للذات الذي ثبت له الحسن بأن يكون الذات وقيده جزأ من مفهومه فيكون لام التعريف لتعيين الذات الذي يدل عليه تضمنا لا مطابقة فينتقض به وان كان موضوعا للذات المقيد بماذكر بأن يكون التقييد داخلا والقيد خارجا فلا انتقاض به لان الذات المقيد بماذكر يكون تمام الموضوع له حينئذ فيكون اللام لتعيين الذات الذي ٥ يدل عليه اللفظ مطابقة تدبر (قوله لان التعيين للذات المعتبر) الخ لان مفهوم كل منهما هو الذات والحدث وثبوته للذات (قوله ولاشرب) اي لانصيب (قوله للصفة) وهي الحدث وقوله والنسبة وهي ثبوت الحدث للذات (قوله من تعريف اللام) يعني ليس لام التعريف لتعيين المعنى المطابقي للحسن والصعب والالزم كونه لتعيين الصفة والنسبة ايضا وليس كذلك بل انما هو لتعيين الذات وحده (قوله فالاولى) الخ وذلك لعدم ورود شئ من الانتقاضين عليه وانما قال الاولى دون الصواب لماذكرنا من امكان اندفاع الانتقاضين المذكورين (قوله ان يقال التعريف) الخ اي في بيان اختصاص لام التعريف بالاسم نظرا الى الفعل واما بيان اختصاصها به نظرا الى الحرف فكما يمكن بهذا الوجه كذلك يمكن بماذكره الشارح بقوله لانه لتعيين المعنى المستقل الخ بعد اسقاط قوله يدل عليه اللفظ مطابقة فلا يرد الانتقاضان المذكوران (قوله قد حقق في موضعه ان الذي) الخ اورد عليه ان اللام الداخلة عليه ليست للتعريف بل هي زائدة قال الشيخ الرضي وانما قلنا ان اللام فيه زائدة لان الموصولات معارف وضعا بدليل كون ما ومن معرفتين بغير اللام (قوله كاللام) اي كاحتياجه الى الدخول فان قلت قد سبق من المحشي رحمه الله ان المراد بالخاصة ههنا الامر المختص سواء كان محمولا اولا ولاشك انه صادق على نفس اللام فلا يحتاج الى الدخول قلت لانسلم صدقه عليه فان لام التعريف من حيث هي ليست بامر مختص له بل من حيث دخولها عليه كما يظهر بادنى تأمل (قوله

٥ وهو الذات المقيد بما ذكر اذ لاشك في انه ليس لتعيين الذات مطلقا منه

الاولى او تقديرا) لكونه اخصر (قوله للغا الحكم) بالاختصاص بقوله ومن خواصه الخ ضرورة ان الاسناد الى الاسم من خواصه ولا يوجد في غيره ويمكن ان يقال الحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر كما قال الفاضل الهندي لكنه بعيد (قوله لان معرفته بعد معرفة الاسم) ان اراد ان معرفته بعد معرفة الاسم مطلقا سواء كان بحده او بعلامة من علاماته فسلم لكنه غير مضر لان المصنف بعد بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه وعلاماته ليفيد زيادة معرفة به اي معرفة زائدة على المعرفة الحاصلة من الحد كما سبق ولم يرد بذكره افادة معرفته ابتداء حتى يلزم المحذور وان اراد ان معرفته بعد معرفة الاسم بخواصه وعلاماته فهو ممنوع والسند ظاهر ويمكن الجواب بان يقال نختار الاول ونقول ان كون الشئ مسندا اليه لا يتوقف معرفته على معرفة الاسم بخلاف كون الاسم مسندا اليه فهو احرى بان يكون علامة (قوله في عدم جريان التعريف) الخ وذلك مثل ضربت الضرب وضربت ضرب الامير ويمكن دفعه بان المراد بالتعريف والتخصيص تعريف المعنى المستقل الذي يدل عليه اللفظ مطابقة وكذا الكلام في التخصيص ولاشك ان هذا التعريف والتخصيص مختصان ٥ بالاسم فتدبر (قوله نعم التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه) المراد بالتخفيف في غيرها هو التخفيف في المضاف وحده او مع التخفيف في المضاف اليه (قوله وشئ منها) اي من التنوين ونوني التثنية والجمع (لا يوجد في الفعل) اما الاول فظاهر واما الاخيران فلان المراد بهما النونان اللتان لم تكونا نوني اعراب وهما في الفعل للاعراب لاغير (قوله واما تخفيف الحسن الوجه) المراد بالتخفيف فيه هو التخفيف في المضاف اليه فقط فان اصله الحسن وجهه حذف الضمير من وجهه واستتر في الحسن واضيف الحسن اليه للتخفيف في المضاف اليه ثم ادخل لام التعريف عليه ولاشك ان هذا التخفيف ممكن في الفعل حال كونه مضافا (قوله طردا للباب) لانه لم يمكن فيه تخفيف بحذف التنوين اونون التثنية والجمع فلم يضف باعتبار هذا التخفيف ايضا طردا للباب بخلاف الصيغة المضاف بالاضافة اللفظية فان جميع هذه التخفيفات واقعة فيها (قوله ولك ان تقول) الخ اي في بيان اختصاص الاضافة بالاسم (قوله في الاضافة بتقدير حرف الجر) اي بحذفه لفظا وابقائه نية وهي الاضافة المعنوية (قوله ونحن نقول الحدث) الخ الاولى ان يقول والحدث الذي الخ (قوله لانجامع النسبة) الخ وذلك لعدم كون المضاف اليه فاعلا اومفعولا للمضاف في الاضافة بتقدير حرف الجر (قوله والاضافة

٥ اذ الحرف لا يدل على معنى مستقل اصلا والفعل وان دل على الحدث لكنه يدل عليه تضمنا لا مطابقة منه

اللفظية) الخ وان كان نسبته ٥ مجامعة للنسبة على وجه الاضافة اللفظية لكنها فرع للمعنوية فحكمها حكمها (قوله يدعو الى تفسيره) فان المراد به الجر علم كون الشئ مضافا اليه (قوله على طبق نظيره) اى نظير قوله والاضافة وهو قوله علم الاضافة (قوله ويحوج) الخ عطف على قوله يدعو (قوله لاختصاص الجر) اللازم للمضاف اليه واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم (قوله والتعريف المصنف) وهو كل اسم نسب اليه اسم آخر (قوله على هذه الدعوى) وهي دعوى ثبوت التأويل المذكور (قوله المراد بالاضافة ههنا) الظاهر انه اشارة الى رد ماذكره الشارح في الحاشية المنقولة عنه المكتوبة على قوله مطلقا حيث قال سواء كان المراد بها كون الشئ مضافا او مضافا اليه انتهى ووجه الرد انه ان حمل على ان المراد به احدهما فقط فهو ظاهر الفساد وان حمل على ان المراد به ما هو اعم منهما فهو خلاف ٦ الظاهر من لفظ الاضافة كما سبق فالاولى حملها على النسبة بين الشيئين وح يحتمل ان يكون تحقيقا للمقام فتدبر (قوله وهو محل اظهار المعاني) الخ فيكون المعرب اسم مكان (قوله لان القياس معرب بالكسر) وذلك لان المراد بالاعراب العرفي اختلاف الآخر وهو مختلف الآخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل ٧ مكان الحدث كما سيذكره (قوله انه لو جاز ان يشتق منه) اى من الاعراب العرفي على مذهب صاحب المفصل اعنى اختلاف الآخر لجاز ان يكون اسم مكان فيكون معناه محل الاختلاف لا صفة كاسم الفاعل والمفعول حتى يكون القياس ماذكره اى المعرب على صيغة اسم الفاعل (قوله يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم) اى للقسم المعهود وهو الاسم لا لنفس القسم بان يكونا قسمين من الاسم وقوله لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف فان المعرب يشمل الاسم والفعل والمبني يشمل الجميع فلا يكون المعرب والمبني قسمين من الاسم لوجوب ان يكون قسم الشئ اخص منه وانما قال ح يحتمل لانه يجوز ان يكونا قسمين منه بناء على انه يجوز ان يكون قسم الشئ اعم ٩ من وجه وان لم يجز ان يكون اعم منه مطلقا وبين الاسم والمعرب عموم من وجه وكذا بينه وبين المبني فبالنظر اليه يصح ماذكره الشارح (قوله وكذلك يكون بيان الحكم) اى حكم المعرب وهو ماذكره المصنف بقوله ان يختلف آخره باختلاف العوامل مشتركا اى بين الاسم والفعل لان الفعل المضارع معرب يختلف آخره باختلاف العوامل

٥ اى نسبة الحدث الذى فى مفهوم الفعل سعد

٦ لانه يحتاج الى عموم المجاز سعد

٧ فان القائم مثلا ليس مكان القيام سعد

٩ فيه ان المقسم معتبر فى كل قسم فكيف يتصور تناول القسم لما هو خارج عن المقسم اجيب عنه بان هذا حق الا انهم تسامحوا فجعلوا الابيض والاسود قسمين من الحيوان وان كان القسم منه فى الحقيقة الحيوان الابيض والحيوان الاسود سعد

وكذلك يكون بيان حكم المبني شاملا للاسم والفعل والحرف (قوله الا انه يلزم) اى على تقدير كونهما قيدين للقسم تخصيص تعريف الاعراب والعامل الخ تعريف الاعراب هو ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه وتعريف العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وذلك لان المعاني المقتضية للاعراب مأخوذة فى تعريفهما فلو كان البيان على مذهب البصري يلزم تخصيص تعريفهما باعراب الاسم وعامله لانه لم يثبت فى الفعل المعرب معاني مقتضية للاعراب عنده بخلاف الكوفي قال الشيخ الرضي فعل المضارع معرب بالمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما فى الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك ٥ الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتعين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا تضرب رفعه دليل على كون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن فنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف انتهى (قوله وعلى اى تقدير يلزم) الخ اى سواء كان البيان على مذهب البصري او الكوفي يلزم تخصيص تقسيم الاعراب بقوله وانواعه رفع ونصب وجر باعراب الاسم لان اعراب الفعل الرفع والنصب فقط وايضا لا يكون التقسيم حاصرا لان الجزم من جملة اعرابه (قوله لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء) وهي المراد بالمشابهة على ما سيذكره الشارح فصدق قوله لم يشبه الخ على مبني الاصل مبني على هذا الا على انه لا يصدق عليه انه يشبه مبني الاصل والا لزم مشابهة الشئ بنفسه فيصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل حتى يرد عليه ان لمبني الاصل اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا فلا يلزم مشابهة الشئ بنفسه (قوله ولولا اعتبار هذا ايضا لخرج) الخ اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم حينئذ للتحقيق وقوله ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد بناء على ما سبق كون المعرب قسما من الاسم وقوله لكن اعتبار هذا القيد اى قيد تحقق معه عامله (قال الشارح ركب مع غيره) المركب يطلق تارة على المضموم الى شئ ويستعمل بمع وتارة على مجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد الزوجين زوج ولمجموعهما زوج كما فى الرضي ولا يخفى عليك ان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني ويجب

٥ بين المعاني كلفظة لا سعد

حمل الفاظ التعريفات على ما هو المتبادر منها فيصدق حينئذ تعريف المعرب
على مثل بعلبك فانه مركب بالمعنى الثانى وغير مشابه بمبنى الاصل فلا يكون
التعريف مانعا لان مجموعه ليس بمعرب بل الجزء الاول مبنى ٥ والجزء الثانى
معرب ٦ صرح به المصنف فى بحث المبنى فالمجموع ليس بمعرب فاشار المحشى
الى دفعه بقوله يدعوا اليه ظهور كون المعرب اسما الخ وحاصله ان المعنى الثانى
وان لم يكن متبادرا الا انه يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فان الاسم من اقسام
الكلمة ومقابل للمركب بالمعنى الثانى المقابل للمفرد وحمل الفاظ التعريفات على
معانيها المتبادرة واجب اذا لم يكن صارف عنه لا مطلقا فاذا حمل على المعنى
الاول لا يصدق الحد على مثل بعلبك فان مجموع بعلبك ليس باسم مركب مع غيره
واذا ركب مع غيره نحو رأيت بعلبك يكون الجزء الثانى معربا ٧ غير منصرف
فيجب دخوله فى الحد ولا يصدق ايضا على بعل ٣ لانه لم يكن مركبا مع غيره
تركيبا يتحقق معه عامله فان رأيت ليس عاملا فيه من حيث انه ليس محلا للاعراب
ولا قابلا له للتوسط المانع من الاعراب (قوله اذ تفارق المشابهة) اى المناسبة
تفارق المشابهة بان توجد بدونها بخلاف العكس فان كل مشابه للشئ
مناسب له وهو ظاهر (قوله نحو يومئذ) يعنى ان يوم فى يومئذ مضاف الى مبنى
الاصل فيكون مناسبا له لان الشارح فصل هذه المناسبة فى بحث المبنى باقسامها
منها اضافة الاسم الى مبنى الاصل فيكون مبنيا كما فى قوله تعالى * من عذاب
يومئذ * فيمن قرأ بفتح يوم اذ الاسم المبنى هو ما ناسب مبنى الاصل وان لم يكن
مشابها له اذ المشابهة هى المشاركة فى الكيف كتشارك الاسم ومبنى الاصل
فى معنى واحد مثل اين فانه اسم متضمن لمعنى همزة الاستفهام وهى مبنى الاصل
فانها حرف فاين وهمزة الاستفهام متشاركان فى معنى الاستفهام الذى هو كيف
من الكيفيات وكالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة وهما
متشاركان فى الاحتياج الى الصلة وامثالها وهذه المشابهة اى المشاركة
فى الكيف ليست بموجودة فى اضافة الاسم الى مبنى الاصل واما المناسبة فهى
موجودة قطعا والمناسبة كافية فى البناء كما يدل عليه تعريف المصنف للمبنى
بما ناسب مبنى الاصل (قوله بتضمن معنى مبنى الاصل) كاين فانه اسم متضمن
لمعنى همزة الاستفهام فيكون مبنيا وقوله او مشابهته له فى الاحتياج الخ فان
المبهمات ٨ اسماء تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما ٩
وقوله او وقوعه موقعه اى موقع مبنى الاصل كاسماء الافعال فانها واقعة

٥ اى ليس بقابل للاعراب منه

٦ اى قابل للاعراب بالفعل بان يتحقق معه عامله نحو رأيت بعلبك منه

٧ اى بالفعل منه

٣ الذى هو مبنى كما ذكرنا منه

٨ كالموصولات واسماء الاشارات منه

٩ وهو الاشارة الحسية منه

موقع الفعل الماضى او الامر بغير اللام وقوله ومشابهته الواقع موقعه كفجار وفساق
وحضار فان بناء هذه الثلثة لمشابهتها فى الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر
المشابه فى المعنى لمبنى الاصل وقوله ووقوعه موقع ما اشبه كالمنادى المضموم
فان بناءه لوقوعه موقع الكاف الاسمية لمشابهته لها افرادا وتعريفا مثل ادعوك
المشابهة لكاف الخطاب الحرفية نحو ذلك لفظا ومعنى وقوله واضافته اليه
قد سبق تفصيله (قوله فاستحق المبنيات) الخ توضيحه ان معرفة تعريف المعرب
بما ذكره من انه ما لم يشبه مبنى الاصل اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب
يتوقف على معرفة المناسبة المؤثرة فيه ومعرفة تلك المناسبة وتعينها يتوقف
على ضبط المبنيات ومعرفة الموقوف انما هو بعد معرفة الموقوف عليه فاستحق
المبنيات التقديم على المعربات بهذا الاعتبار وان كان المعربات تستحق التقديم
باعتبار ان الغرض الاصلى من النحو معرفة المعربات (قوله بل اخص مطلقا)
اى بل الاصل فى البناء اخص مطلقا من المبنى المطلق لان كل ما هو اصل فى البناء
فهو مبنى وليس كل ما هو مبنى اصلا فى البناء فالمبنى اعم مطلقا من الاصل فى البناء
واضافة العام الى الخاص لامية كعلم النحو وشجر الاراك لا بيانية اذ هى مشروطة
بان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة
وقوله فالوجه فى الاضافة البيانية الخ توجيه لكون الاضافة بيانية وحاصله
ان المراد بالاصل ههنا الاصل مطلقا سواء كان فى البناء او الاعراب فهو اعم
من وجه من المبنى فانهما يجتمعان فى مادة الحروف مثلا ويفترق المبنى من الاصل
فى الاسم المبنى ويفترق الاصل من المبنى فى الاسم المعرب واعلم انه قد يراد من
الاضافة البيانية بيان المضاف لا ما كان بمعنى من البيانية والمشروط بالعموم
والخصوص من وجه هو الثانى والاول جار فى اضافة الاعم الى الاخص
مطلقا ايضا كما صرح به ابو الفتح فى حواشى التهذيب فعلى هذا لا يرد الاشكال
المذكور ولا يحتاج الى الجواب كما لا يخفى (قوله وللتوجيه لكلام الشارح)
الخ وهو ان يقال ان قوله فالاضافة بيانية تفريع على قوله اى المبنى الذى هو
الاصل مع قطع النظر عن قيد البناء وتعرضه للقيد للاشارة الى ان بيانه بالاصل
لكونه فى الواقع اصلا فى البناء (قوله من حيث هى جملة) وهى جملة لم تقع
موقع المفرد فان الجملة الواقعة موقعه ليست قسما من مبنى الاصل بل من المبنى
الذى هو مشابه لمبنى الاصل وهو الجملة الغير الواقعة موقعه (قوله لانه لا يحصل
به الفرق) تفصيله انه لو قال اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لكان
معناه ان العلامة لم يعتبر الاعراب بالفعل ولا شك ان المصنف ايضا لم يعتبر الاعراب

بالفعل فلم يحصل الفرق بينهما بخلاف ماقاله من انه اعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب فان معناه ان العلامة لم يعتبر الاستحقاق بالفعل بخلاف المص
فانه اعتبر الاستحقاق بالفعل فظهر الفرق بينهما وقوله وبعبارة اوضح اى من
العبارة المذكورة وهى قوله بل الفرق باعتبار الاستحقاق وذلك لان فهم المعنى
المقصود من هذه العبارة اسهل ضرورة ان الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل
انما هو قبل التركيب والاعراب بالقوة القريبة من الفعل انما هو بعد التركيب
(قوله على طريقة المصنف) والمعرب على طريقة المصنف هو المركب الذى
لم يشبه مبنى الاصل اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله كامر
بخلاف المعرب على طريقة صاحب المفصل فانه لم يأخذ التركيب فى تعريفه
فلهذا جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة معربة كامر فيوجد على
طريقته معرب اصطلاحى لم يعرب اى لم يجر عليه الاعراب فقول الشارح ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة ليس بصحيح على طريقة المصنف (قوله وكأنه
اريد سلب) الخ اشارة الى جواب الايراد المذكور وحاصله ان المعرب
متقدم على الاعراب بالتقدم الذاتى كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح فقولهم
لم تعرب الكلمة وهى معربة سلب الاعراب بحسب الذات اى لم يوجد الاعراب
بالفعل فيها بحسب الذات وحاصله ان الاعراب بالفعل لم يكن محتاجا اليه
فى كون الاسم معربا بل هو محتاج ٥ الى المعرب كقولنا لم توجد حركة المفتاح
بالذات وهى موجودة عند حركة اليد اى لم تكن محتاجا اليه بل كانت محتاجا الى حركة
اليد فالمراد بقولهم لم تعرب الكلمة وهى معربة على هذا المعنى ان المعرب لا يحتاج
الى الاعراب بالفعل فى كونه معربا فيكون وجه ذلك عدم اعتبارهم لوجود
الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا (قوله او اريد سلب الاعراب بحسب
الظاهر) اشارة الى جواب آخر عنه وحاصله ان معنى قولهم لم تعرب الكلمة
وهى معربة انه لم تعرب الكلمة بحسب الظاهر وهى معربة بحسب الحقيقة
وذلك فيما اذا كان الاعراب لفظيا ولم يظهره المتكلم كما اذا قال جاءنى زيد ورأيت
زيد ومررت بزيد بالسكون من غير وقف ثم اشار الى ضعف الجواب الثانى
بقوله الا انه على الثانى لا ينفع الشارح فيما هو بصدده لان ما هو بصدده
بيان عدم اعتبار احد لوجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا ولا شك
انه لا يلزم من عدم الاعراب بالفعل بحسب الظاهر عدم ٦ الاعراب بالفعل
فى الحقيقة حتى يثبت عدم اعتبار احد الاعراب بالفعل فى كون الاسم

٥ احتياج العرض الى المحل سعد
٦ كما فى الاسماء المعدودة على طريقة صاحب الكشاف سعد

معربا واشار الى ضعف الجواب الاول بقوله والاول تدقيق فلسفى الخ اى
وان كان نافعا فيما هو بصدده لان حاصله ان المعرب لا يحتاج الى الاعراب بالفعل
بل الامر بالعكس كما عرفت لا يقال يجوز ان يكون معنى قولهم لم تعرب الكلمة
وهى معربة لم يجر عليها الاعراب وهى معربة مآلا ٥ ولا شك ان الكلمة التى
لم تكن جزأ من المركب يصدق عليها المعرب على طريقة المصنف ايضا باعتبار
ما يؤل اليه لانا نقول يرد ٦ عليه حينئذ ما يرد على الجواب الثانى فافهم (قوله
كما يدل عليه) الخ قيد للمنفى (قوله فالاولى ان يقول) الخ انما قال الاولى دون
الصواب لجواز ان يكون مراده بالغرض الغرض الاصلى منه وان لا يكون غير
ماذكر من الاغراض غرضا اصليا عنده على انه يجوز ان يكون الكلام محمولا
على الاكتفاء بالبعض لانه كاف ههنا (قوله اشار بهذا) الخ تمهيد لمقدمات
يتوصل بها الى بيان فساد التعريف الذى عدل عنه المصنف فى نفسه مع
قطع النظر عن الفساد فى المقصود منه على خلاف ما صرح به الفاضل عبد
الغفور (قوله وتعلمه فى هذا الفن) اى تعلم اختلاف اواخر المعرب فى علم النحو
بقولهم وحكمه ان يختلف آخره الخ يتوقف على معرفة المعرب (قوله فلو عرف
المعرب به) اى باختلاف الآخر بأن يقال المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل
(قوله فيلزم تقدم معرفة المعرب) الخ فيه بحث لان معرفة المعرب يتوقف على
تصور ٧ اختلاف الآخر وتصور ثبوته له لكونه مأخوذا فى تعريفه والموقوف
على معرفة المعرب ليس تصور الاختلاف بل التصديق بأن المعرب يختلف الآخر
لانه المعلوم المصدق به فى هذا الفن فلهذا صرف القائل كلام الشارح
الى خلاف الظاهر وجعل لزوم الفساد بالنظر الى المقصود من التعريف لا بالنظر
الى نفسه كما سيجئ فتدبر (قوله وهذا من افحش معايب التعريف) الخ فيه اشارة
الى ان للتعريف معايب اخرى كتعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة
كتعريف الحركة بما ليس بسكون وكتعريف الشئ بالالفاظ الغير الظاهرة
الدلالة كالالفاظ الوحشية مثل ان يقال النار اسطقس فوق الاسطقسات
وكالالفاظ المجازية او المشتركة والافحش منها الدور (قوله الا ان الشارح
طوى لفظ الدور) الخ كأنه قيل كيف يكون ماذكره الشارح عين ما صرح
به المصنف وهو لم يتعرض لذكر الدور بخلاف المصنف فأجاب بأنه طوى
ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج الخ ويجوز ان يكون وجه ذلك عدم صدق الدور
على ماذكر بناء على ان حقيقة الدور توقف الشئ على ما يتوقف عليه والمتحقق

٥ اى اذا اجرى عليها الاعراب سعد
٦ لان حاصله ان المعرب بالقوة لا يعتبر فيه الاعراب بالفعل وهو ليس ما هو بصدده لان ما هو بصدده ان المعرب بالفعل لا يعتبر فيه الاعراب بالفعل وان هذا من ذاك سعد
٧ فان التعريف من قبيل التصور وان وجد فيه الحكم صورة فمعنى قولهم ما اختلف آخره شئ متصف باختلاف الآخر فليس فيه الا تصور اختلاف الآخر وتصور ثبوته له ثم المقصود من هذا التعريف تحصيل التصديق بأن كل معرب مما يختلف آخره لكنه خارج عن التعريف وان كان حاصلا منه سعد

ههنا انما هو لازم الدور اعنى تقدم الشئ على نفسه (قوله لان المقصود منه) الخ يعنى ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون ٥ وسطا الحكم بان هذا او ذاك مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة فى حصول الوجه الصالح له من تعريف المصنف بأن يقال هذا معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل وكل ٦ معرب مما يختلف آخره به ينتج ان هذا مما يختلف آخره به واما اذا فسر المعرب بما يختلف آخره به فيكون معنى قولنا هذا معرب هذا مما يختلف آخره به فيكون عين النتيجة فيلزم المصادرة على المطلوب كما لا يخفى (قوله فقد صرف الكلام الى نحو) الخ اى القائل المذكور صرف كلام الشارح الى جانب لم يقصد به فى المقام اذ المقام مقام بيان فساد التعريف المعدول عنه فى نفسه لانه اشد واقوى تأثيرا فى العدول من لزوم الفساد فى المقصود منه ولا داعى بدعوى الى هذا الصرف فتدبر (وقوله فأشكل على نفسه بمنع كون الصغرى) الخ حيث قال لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه لانا نقول ٧ لا مدخل للتفصيل فى التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهو واحد فى صورتى الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه انتهى (قوله نضر الله) الخ بيان للوصية والنضرة النعمة و العيش والغنى كذا فى القاموس قال المناوى فى شرح هذا الحديث يعنى ان شرط الرواية اتمامه والحفظ لا الفقه واتماه على الفقيه وقوله فوعاها اى حفظها كما سمعها بدون تبديل وتغيير كما فعل هذا القائل بعد ما سمع من الشارح العلامة (قوله هو افقه منه) اى من الحامل اى اكثر فقها وعلما (قوله هو جدى انه جدى واعتمادى) الاول بفتح الجيم ٩ المعجمة والثانى بكسرها اى سبب جدى واجتهادى ومعتمدى (قوله الخوافى) الخواف كسحاب ناحية من نواحى نيسابور (قوله شآبيب) جمع شؤبوب وهو المطر (قوله من غير ان يكون مميزا) لعدم علمه بالمرفوعات مثلا بقاعدة كلية ينضبط بها افرادها و يمتاز كل منها عن افراد المنصوبات والمجرورات (قوله بهذا الوجه) اى بوجه التمييز بينها (قوله هذا الحكم) اى اختلاف الآخر (قوله بل ليعرف منه بمعرفته) اى ليعرف من علم النحو بسبب معرفة المعرب المرفوع والمنصوب والمجرور بأنواعها واقسامها فلا يلزم العبث ولا فساد آخر (قوله انما قال مثلا لان هذا الحكم) الخ اراد بهذا الحكم ان يعرف انه مما يختلف آخره فى كلامهم واراد بما اشار اليه فيما بعد ما سيذكره فى شرح قول المصنف وحكمه ان يختلف آخره من السؤال والجواب هذا وهذا التوجيه مبنى على جعل مثلا

٩ بمعنى اب الاب

٥ قوله هذا أخر بيان الحكم بقوله وحكمه ان يختلف آخره الخ من تعريف المعرب فتكون الصغرى اعنى قولنا هذا معرب مستفادة من التعريف المذكور اعنى المركب الذى لم يشبه الخ والكبرى اعنى قولنا وكل معرب مما يختلف آخره مستفادة من بيان حكمه بقوله وحكمه ان يختلف آخره فلا يلزم المحذور بخلاف ما اذا عرف بما اختلف آخره فان الصغرى والكبرى جميعا مستفاد ان حينئذ من التعريف فقط فيلزم المحذور

٦ على ما يستفاد من قول المص وحكمه ان يختلف آخره الخ

٧ لا يخفى ان هذا الجواب على وجه الصواب فلا وجه لقوله لا يهتدى به الى وجه الصواب

قيدا لهذا الحكم مقدما عليه و يجوز ان يكون قيدا له وللمعرب جميعا اشارة الى المبنى الذى قصد من معرفته معرفة انه مما لا يختلف آخره لاختلاف العوامل كما سيأتى فى بابه تدبر (قوله اشار الى ان المراد بالحكم) الخ اما الاشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب الخ فبقوله وآثاره الخ واما الاشارة الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس فبقوله اى من جملة الخ بمن التبعيضية فانه لما كان ذلك الحكم بعضا من احكامه يفهم كون الاضافة للجنس الذى هو فى قوة المهملة التى هى فى قوة الجزئية ثم لا يخفى عليك ان الاشارة بمن التبعيضية لا يختص بكون الاضافة للجنس بل يجوز ان يكون اشارة الى كونها للعهد الذهنى لكن الجنس ظاهر (قوله ولا يبعد ان يراد بالحكم ما يحكم به) بأن يكون المصدر بمعنى اسم المفعول و يعتبر الحذف والايصال (قوله فيكون فيه اشارة) الخ وجه الاشارة ان التعريفات من قبيل التصورات فلا حكم بها او عليها من حيث انها معرفات فلما اريد بالحكم ما يحكم به على المعرب بان يقال المعرب مختلف الآخر علم انه ينبغى ان يحكم به فى الفن على المعرب ولا ينبغى ان يعرف به فيكون الكلام متضمنا للتعريض على من عرف المعرب به كبعض النحاة (قوله الا معا) مع ان عاملا صفة لاسم فكيف يجئ جمع عامل على عوامل وقوله لان العامل فلما يكون غير كلمة كانه قيل كيف يكون جمع عاملة والعوامل قد يكون صفة لغير الكلمة من المعانى العاملة كالعوامل ٣ المعنوية فاجاب بأنه قليل وللاكثر حكم الكل (قوله انما قيد العوامل بالداخلة) الخ لا يخفى ان هذا الوجه ظاهر غاية الظهور فلا ينبغى التقييد لاجله لاسيما من الشارح الفاضل فافهم (قوله خرج به اختلاف آخر المستفهم) الخ فانه اختلف باختلاف العوامل لكن لا باختلاف العوامل الداخلة عليه فهو مبنى على الحكاية (قوله ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه) اعتراض على الشارح بما اقر به نفسه من ان الدخول هو الذكر فى الاول او اللحوق بالآخر كما عرفت ويمكن ان يجاب عنه بما اقر به المحشى آنفا من ان العامل قلما يكون غير كلمة وللاكثر حكم الكل وبأنه يجوز ان يكون ذلك من باب التغليب وبأن المراد بالدخول المقارنة والمصاحبة مجازا ولا شك ان العوامل المعنوية تصاحب المعمول كما لا يخفى (قوله واياك ان تفرق) الخ اى احذر عن هذا الفرق بين التوجيهين (قوله بأنه يحتمل ان يتعلق حينئذ ٦) الخ يعنى ان قوله لفظا او تقديرا متعلق ٧ بقوله يختلف آخره فيكون بيانا لاختلاف آخر المعرب بأنه قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا وليس متعلقا بقوله باختلاف العوامل على شئ من التوجيهين لانه يستلزم انحصار العوامل فى الملفوظ والمقدر مع ان العامل

٣ كالابتداء العامل فى المبتدأ والخبر

٦ اى حين كونه نصبا على المصدرية وانما خص تعلقه باختلاف العوامل بالتوجيه الثانى لان الشارح لما فسر كونه تمييزا بقوله اى يختلف لفظ آخره لا يذهب الوهم الى كونه متعلقا بقوله باختلاف العوامل كما لا يخفى فافهم

٧ المراد بالتعلق التعلق المعنوى

قديكون معنويا ايضا والعامل المعنوى لايسمى مقدرا فلايصح الحصر واما اختلاف آخر المعرب فهو منحصر فيهما ثم لايخفى ان المراد بالعوامل هو العوامل الداخلة كما عرفت فيتجه ٥ على قوله لعدم حصر العوامل فى الملفوظ والمقدر ان العوامل الداخلة منحصرة فيهما والجواب ان المراد بالدخول ماهو متناول للعوامل المعنوية كما عرفت (قوله قلت لاانتقاض وان لايجعل اختلاف العوامل) الخ هذا سهو وقع من طغيان القلم والصواب ان يقول وان لايجعل اختلاف الاواخر اعم لان التعميم المذكور انما هو تعميم اختلاف الآخر لاتعميم اختلاف العوامل على ان العوامل تختلف ههنا حقيقة بل لايتصور اختلاف العوامل حكما اصلا ثم الظاهر انه اراد التعريض على الشارح المحقق بأنه لاحاجة الى التعميم المذكور لان حكم المعرب اختلاف آخره باختلاف العوامل فى العمل بمعنى ان يطلب كل منهما اثرا مباينا لأثر الآخر فى الآخر ولاشك انه ليس فى قولنا رأيت احمد ومررت بأحمد ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين اختلاف العوامل فى العمل بالمعنى المذكور لأن رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين فى العمل بالمعنى المذكور فى غير المنصرف اذلايطلب كل منهما اثرا مباينا لأثر الآخر فى غير المنصرف فليس ٦ ههنامعرب لم يختلف آخره مع تحقق اختلاف العوامل فلاينتقض ذلك الحكم بالمادة المذكورة وللشارح ان يقول الاحتياج الى التعميم المذكور ثابت لان العامل من حيث هو عامل يطلب اثرا فى المعرب من حيث هو معرب فرأيت والباء عاملان مختلفان فى العمل فى غير المنصرف ايضا فان رأيت من حيث هو عامل النصب فى المفعول يطلب اثر النصب فى احمد من ٩ حيث هو معرب والباء من حيث انه عامل الجر يطلب اثر الجر فيه من حيث هو معرب لكنه لما وجد المانع من ظهور الجر وهو العلة المانعة عن الصرف لم يظهر اثر الجر فى اللفظ حقيقة بل حكما وذلك لاينافى كون الباء طالبا لأثر الجر من حيث هو عامل فى المعرب من حيث هو معرب فهما عاملان مختلفان فى غير المنصرف ايضا بالمعنى المذكور فلابد من التعميم المذكور على اعتبار قيد الحيثية كما هو الظاهر فتأمل (قوله فقولنا معطوف على قولنا) يعنى ان قوله وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين معطوف على قوله قولنا رأيت احمد وليس بمعطوف على قوله مثل قولنا رأيت احمد الخ والايلزم ان يكون قوله مثنى اومجموعا متعلقا بهذا القول اعنى قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فيتجه انه لايصح الا ان يكون مثنى اومجموعا اى لايكون الا احدهما فقط على سبيل منع الجمع مع ان المفهوم من قوله مثنى

٥ كما اشار اليه فى الحاشية منه

٦ النفى راجع الى القيد منه

٩ اى وان لم يطلب اثر النصب فيه من حيث هو غير منصرف منه

﴿ كان ﴾

كان او مجموعا انما هو منع الخلو فقط واما مثل قولنا رأيت مسلمين الخ فيكون مثنى ومجموعا لان كلا منهما مماثل للآخر فى هذا الاعراب فما قاله عبد الغفور من ان المراد مداول هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع مما لاحاجة اليه وانما الحاجة اليه لو كان قوله مثنى او مجموعا متعلقا بهذا القول لابمثله (قوله اى اذا ركب كائنا مع عامله) اى اذا ركب مع شئ آخر كائنا مع عامله فالشئ الآخر فى مثل قولنا ضرب زيد هو ضرب وفى مثل قولنا زيد قائم هو قائم والعامل فى الاول ضرب وفى الثانى الابتداء وانما قلنا هكذا لان التركيب لابد له من صلة وصلته اما كلمة مع او كلمة من ولا وجه لتقدير كلمة من ههنا فتعين الاول فتدبر (قوله ومتحققا معه) عطف تفسير لقوله كائنا مع عامله وتوضيح له ليظهر ان قوله اذا ركب مع عامله لايقتضى كون العامل لفظيا (قوله لايكون الا اذا كان لفظيا) لأن التركيب انما يكون من اللفظين لامن اللفظ والمعنى والا لكان المبتدأ مركبا ولم يقل به احد (قوله الاول ان المراد بالعوامل مافوق الواحد) فيتحقق اختلاف العوامل فى العمل بعاملين معنويين وعامل لفظى بل بعامل معنوى واحد وعامل لفظى فان العامل المعنوى يعمل الرفع والعامل اللفظى يعمل النصب او الجر مثلا (قوله والثانى انه لايصح قول الشارح) الخ يعنى سلمنا ان المراد بالعوامل الجماعة لكن لايصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الآخر ولااختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر بعامل معنوى ولفظى وان صح قوله ولااختلاف العوامل لكن المجموع ليس بصحيح (قوله والثالث ان العامل المعنوى) الخ يعنى ان قوله اذلا اختلاف فى العمل بين عاملين معنويين ممنوع وانما ينحصر فيه عامل معنوى ليس معنى الفعل الخ (قوله لأنه لم يقل كلما ركب) الخ بأن يكون موجبة كلية بل قوله اذا ركب بعض الاسماء قضية مهملة وهى فى قوة الجزئية وما اورده من السؤال انما يرد لو كانت تلك القضية كلية بأن يقال لانم عدم تحقق الاختلاف لافى آخر المعرب ولا فى العوامل كلما ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة بمبنى الاصل مع عامله ابتداء كيف والتركيب مع العامل لايكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل اللفظى ابتداء و يتحقق اختلاف العوامل بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف فى آخر المعرب و فى العوامل واما اذا كانت القضية المذكورة جزئية فلا يرد انا لانم عدم تحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب فى بعض الاوقات بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة مع عامله ابتداء لان هذا المنع مكابرة لجواز ان يتحقق عدم تحقق

الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل فى مركب من الاسماء المعدودة الغير المشابهة مع عامله ابتداء بدون كونه مسبوقا بعاملين معنويين بل بدون كونه مسبوقا بعامل واحد معنوى اصلا فى بعض الاوقات كما لا يخفى (قوله لا تقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب الاسم المعدود) الخ اى فى الجواب عما اورد وحاصله انه اذا سبق على التركيب مع العامل اللفظى عاملان معنويان لم يكن التركيب الاسم المعدود مع العامل اللفظى فكيف يتحقق الاختلاف فى آخر المعرب وفى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة بمبنى الاصل مع عامله ابتداء وكلام الشارح فى عدم تحقق الاختلاف فيهما اذا ركب بعض الاسماء المعدودة كزيد وعمرو وبكر وامثالها الا فى عدم تحققه فيهما مطلقا فلا يرد ما ذكر (قوله ومع ذلك) اى مع كون تركيب الاسم المعدود مع العامل حينئذ ٥ ثانيا تركيب الاسم المعدود مع العامل اللفظى ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل اللفظى وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل اللفظى فلا يخرج المادة ٦ المذكورة بقول الشارح ابتداء فيرد ما اورد (قوله واولم يكن التركيب ثانيا الاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى) وذلك ٧ لانه يدل على ان التركيب الاسم المعدود قد يكون ثانيا والتالى ٨ باطل لان غرض المجيب تصحيح كلام الشارح ودفع الايراد عنه من غير لزوم الفساد (قال الشارح غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من الخواص الشاملة) يستفاد منه وجه آخر لعدول المص عن تعريف المعرب بما عرفه الجمهور به من انه ما اختلف آخره باختلاف العوامل وهو ان التعريف به على هذا التقدير لا يكون جامعا بخلاف ما عرف به المص فتدبر (قوله قيل فلم يكن) الخ اى فى الجواب عما اورده الشارح بوجه لا يرد عليه ما اورده المحشى وكذا الكلام فى قوله وقيل المراد الخ (قوله اذ المتبادر الاختلاف بالفعل) ناظر الى الجواب الثانى وقوله من غير تقييد بوقت ما ناظر الى الجواب الاول (قوله فلم يجعلها موصولة بل موصوفة) فان الموصولات معارف فتفسيرها يكون بالمعارف (قوله لانه انسب فى امتزاج المتن بالشرح) لان قول المصنف اختلف آخره يكون صفة لهذا التفسير لمطابقتهما تنكيرا بخلاف التفسير بالحركة والحرف (قوله حرفا واحدا كالباء الجارة) انما وصفه بالواحد لان من ونحوه يخرج بما يتبادر من لفظ الحرف اعنى الحرف الواحد (قوله ولا يخفى ان المفهوم من قوله) الخ وذلك لان المقام مقام تنزيه التعريف عن صدقه على شئ من اغياره كما لا يخفى وقوله والذى يقتضيه الحاشية الخ يعنى ان الحاشية

٥ اى حين سبق العامل المعنوى منه

٦ وهى ما اذا سبق على التركيب عاملان معنويان منه

٥ اى بيان الملازمة منه

٨ وهو قوله لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى منه

تقتضى ان يكون معنى قوله لا يرد العامل والمقتضى انه لا يرد كل عامل على طريق رفع الايجاب الكلى فيفيد انه يرد عليه بعض العامل كالباء الجارة وتقتضى ان يكون معنى قوله ولا مقتضى انه لا يرد عليه شئ من المقتضى على طريق السلب الكلى كما هو المفهوم من كلام الشارح وذلك بعيد عن الفهم جدا لانه يلزم الاختلاف بين المعطوف عليه والمعطوف (قوله فتأمل) اشارة الى ان لو قد تستعمل فى معنى ان فلا يلزم الامتناع كاذا فلهذا قال الاولى ولم يقل الصواب فتدبر (قوله ولو اريد بحرف حرف المبانى) الخ هذا يدل على امتناع ارادة حرف المبانى مع انه ممكن فالاولى ان يقول واذا اريد الخ كما قال آنفا فحق القول عليه بان من عاب عيب (قوله حرف المبانى) اعلم ان حرف الهجاء على قسمين حرف المعانى وحرف المبانى والاول حرف وضع لمعنى كالباء الجارة الموضوعة لمعانيه والثانى ما لم يوضع له بل وضع لغرض التركيب كحروف ضرب وحروف من ورب وامثالها وقوله وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة الخ يعنى ان المتبادر منه وان كان حرف المعانى بالنظر الى هذا الفن الباحث عنه لكن المتبادر منه حين مقارنته بالحركة التى هى كحرف المبانى حرف المبانى فلا يتجه عامل على حرف واحد كالباء الجارة لكونه حرف المعانى فافهم (قوله وكما لا بد من اخراج العامل) الخ يظهر منه ضعف ما ذكره الشارح فى الحاشية من ان الاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها كما سمعت آنفا (قوله لان تقدم المجموع) اى مجموع الامور الثلثة ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر بناء على ان الاسناد ليس بسبب بل شرط كما صرح به الفاضل الهندى فى توضيح تعريف العامل قياسا ٦ وان سلمنا انه سبب لكن يجوز ان يكون مراده بقوله ليس مما يدخل الخ انه ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر اقرب من تقدم المجموع فلا اشكال وقوله او المجموع اى مجموع العامل والمقتضى (قوله ومن قال ٥ ليس للمجموع سببية) الخ يعنى من قال فى الجواب عن النقض بمجموع العامل والمقتضى والاعراب ليس للمجموع سببية الاسببية اجزائها المركبة من الاسباب القريبة والبعيدة فيخرج ذلك المجموع بالسببية المفهومة من الباء ويدخل اجزاؤه فيخرج ما ٦ سوى الاعراب بتقييد السببية بالقرب لم يأت ذلك القائل بكلمة واضحة لانك قد عرفت آنفا ان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف المعرب وهو المسبب وبين كل من تلك الثلثة اى العامل والمقتضى والاعراب يتحقق

٥ قائله عبد الغفور منه

٦ وهو العامل والمقتضى منه

بينه و بين مجموعها فكما ان كل واحد منها سبب له كذلك المجموع سبب له بالطريق الاولى فلا يخرج المجموع بالسببية المفهومة ولا بتقييد السببية بالقرب لما عرفت ان المجموع سبب قريب بناء على ان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه و بين الاختلاف تقدم آخر (قوله فقد اختص تخصيص كلمة ما) اى اذا عرفت ان المجموع لا يخرج عن التعريف بالسببية المفهومة ولا بتقييد السببية بالقرب فقد اختص تخصيص كلمة ما بالحركة او الحرف بمزية اخراج المجموع كما يختص ذلك التخصيص باخراج المتكلم الذى هو السبب القريب الحقيقى ٤ لاختلاف الآخر فترجح تخصيص كلمة ما بل تعين فى الاعتبار (قوله بنحو غلامى مالى) الخ اى سواء كان فى حالة الرفع او النصب او الجر لان اعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى كما سيجئ (قوله ومن قال اراد به) اى بنحو غلامى (قوله والجار الزائد) عطف على الجوار تقديره وجر الجار الزائد كما فى قوله تعالى وكفى بالله شهيدا (قوله ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامى لكان ارجح فى النحو لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم) الخ يعنى ان قول الشارح خرج حركة نحو غلامى لا يشمل ياء ما قبل ياء المتكلم فى مسلمى فى جاءنى مسلمى اى فى حالة الرفع فان تلك الياء ليست باعراب فى حالة الرفع بل فى حالة النصب والجر فلا بد من خروجها عن تعريف الاعراب ايضا وانما قلنا قوله حركة نحو غلامى لا يشمل الخ لان الياء ليست بحركة بخلاف قوله نحو حركة غلامى لان تلك الياء مثل حركة غلامى لانها اخ الكسرة (قوله اعنى من حيث) الخ الجار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من الظرف اعنى الكون والحصول فى آخر المعرب وقيد له فتدبر (قوله ولا يتجه عليه شئ) اما عدم اتجاه العامل والمقتضى فظاهر واما عدم اتجاه حركة نحو غلامى فلانها ليست فى آخر المعرب من حيث انه معرب فهذا التعريف اولى مما ذكره المصنف لعدم احتياجه الى تخصيص كلمة ما بالحركة او الحرف ولا الى امر آخر سوى اعتبار قيد الحيثية (قوله فتأمل) وجه التأمل انه يخرج اعراب المعرب بالحروف عن التعريف كما لا يخفى كذا قيل ويمكن ٥ ان يجاب ٦ عنه بأن الآخر اعم من الحقيقى والحكمى وحروف الاعراب فى آخر المعرب واو حكما ولا يرد عليه نونا التثنية والجمع لانهما ليسا فى آخر المعرب من حيث هو معرب كما لا يخفى (قوله وترجيح الاتيان به) عطف على قوله على فائدة وضع الاعراب اى اراد أن ينبه على ترجيح الاتيان به اى بذلك القول الدال على تلك الفائدة على تركه (قوله اواراد التنبيه) الخ يعنى انما وضع الاعراب فى الاسماء دون الافعال والحروف

٤ فيه اشارة الى ان العامل والمقتضى والاعراب اسباب غير حقيقية فى الواقع وان كانت كالاسباب الحقيقية فى نظر اهل الفن سعد

٥ فالظاهر انه اشارة الى هذا السؤال والجواب جميعا سعد

٦ ويؤيد هذا الجواب ما سيأتى من قوله الاعراب مطلقا اى سواء كان بالحرف او الحركة فى آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل سعد

ليدل على المعانى المعتورة على الاسماء من الفاعلية والمفعولية والاضافة اذ ليس شئ منها فى الافعال والحروف (قوله والا) اى وان لم يكن متعلقا بوضع الاعراب بل كان متعلقا بالاختلاف لم ينطبق الغرض على الفعل اى على الحدث الباعث عليه ذلك الغرض و ذلك الفعل هو وضع الاعراب على تقدير تعلقه به واختلاف الآخر على تقدير تعلقه به و قوله و هذا الغرض لا يستدعى اختلاف الآخر الخ فان قلت الدلالة على المعانى المعتورة المتعاقبة يستدعى اختلاف الآخر قلت انما يقتضى وضع الاعراب لكل منها لا الاختلاف اللازم لهذا الوضع ولازم الموقوف عليه لا يجب ان يكون موقوفا عليه (قوله ولانه لازم لكل معرب) يعنى ان ما به الاختلاف من الحركة او الحرف لازم لكل معرب لا ينفك عنه اصلا بخلاف الاختلاف فانه قد مر انه لا يتحقق الاختلاف فى آخر المعرب اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشتبهة بمبنى الاصل مع عامله ابتداء والحال انه يتحقق ما به الاختلاف (قوله فالقول الاولى) الخ يريد به دفع مخالفة المص للقوم ومحصله ان الاولى ان يوضع ما به الاختلاف من الحركة او الحرف بازاء المعانى المعتورة من الفاعلية والمفعولية والاضافة والاعراب بازاء الاختلاف كما صرح به القوم وليس مراد القوم ان الاختلاف يدل على المعانى المعتورة كما زعمه المص وانما كان هذا اولى لان ما به الاختلاف امر محقق واضح ولازم لكل معرب فينبغى ان يجعل دالا على المعانى المعتورة والاعراب لكونه مستعملا فى مقابلة البناء الذى هو عدم الاختلاف ينبغى ان يجعل موضوعا للاختلاف فمخالفة المص لهم ليس على ما ينبغى بل اللائق ان يعرف الاعراب باختلاف الآخر لا بما اختلف آخره الخ (قوله فيكون المعنى على اخذ كل من المعانى المعرب) اضافة الاخذ الى الكل اضافة المصدر الى الفاعل وقوله المعرب بالنصب مفعوله وانما كان المعنى كذلك لانه لما كان المعتورة على صيغة اسم الفاعل كان آخذا فلا بد له من مأخوذ وليس ههنا شئ يصلح له سوى المعرب فيكونه آخذا له واما اذا كان على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى اذ لا شك ان المعانى لما كانت مأخوذة لا بد لها من آخذ ولا شئ ههنا يصلح لذلك ايضا سوى المعرب (قوله فكل منهما يدل على تبدل) الخ اى كل من المعنيين من اعتوار المعانى المعرب ومن اعتوار المعرب المعانى يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب آخذا المعانى اقرب من اعتبار العكس وهو اعتبار المعانى آخذا المعرب وذلك لان تلك المعانى قائمة بالمعرب

واوصاف له فلا تناسب ان تكون آخذة له (قوله حقيقة اوحكمــا) قيد للآخر مثــال الاول الحركة ومثال الثانى الالف و الواو والياء فى نحو مسلمان ومسلمون ومسلمين (قوله وكون الحركة بعد الكلمة) اى لا معها يظهر باشباعهــا اى باشباع الحركة فان كانت فتحة تحصل من اشباعها الف وان كانت ضمة تحصّل من اشباعها واوساكنة وان كانت كسرة فياء ساكنة وكون كل منها بعد الكلمة اظهر من كون الحركة بعد الكلمة بدون الاشباع (قوله فعلى هذا الفاعلية ونظائرها) الخ فان الضمير فى قوله على صفته راجع الى المسمى لاغير فيكون الفاعلية ونظائرها صفات المسمى والمدلول صفات الالفاظ على خلاف ماصرح به الشيخ الرضى (قوله فقال) اى الشيخ الرضى فى تأخير الاعراب ان الدال على الوصف اى الاعراب الدال على صفة اللفظ المعرب من الفاعلية والمفعولية والاضافة بعد الموصوف وهو اللفظ المعرب والحاصل ان الاعراب دال على الوصف وكل ماهو دال على الوصف فهو بعد الموصوف فالاعراب بعد الموصوف اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلأن الصفة بعد الموصوف فكذا الدال عليهــا فاذكره الشيخ الرضى مبنى على ان الفاعلية ونظائرها صفات الالفاظ اذلو اريد بالموصوف فى كلامه مدلول اللفظ لكان اللازم كون الاعراب متأخرا عنه لاعن اللفظ مع انه المدعى (قوله ولايخفى ان الظــاهر من قوله والصفة متأخرة عنه) الخ يعنى ان الظاهر من قول الشارح ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف ان وجه تأخير الاعراب الذى هو الدال على الصفة عن الدال على المسمى تأخر المدلول اى الصفة عن الموصوف بالذات وانما قال الظــاهر لانه يمكن ان يكون معنى قوله ان الصفة متأخرة عن الموصوف انهــا متأخرة عنــه فى التعقــل بسبب توقف تعقلها على تعقله فيؤل الى ماذكره المحشى من الوجه الاوجه لكن الظاهر منه كونهــا متأخرة عنه تأخرا بالذات وهو توقفهــا على ذات الموصوف (قوله والاوجه ان تأخر الدال على الصفة) الخ محصله ان الاوجه فى تأخر الدال على الصفة عن الدال على الموصوف ان تعقل الصفة من الدال عليهــا يتوقف على تعقل الموصوف من الدال عليه فيجب ان يكون الدال عليها متأخرا عن الدال على الموصوف وانما كان هذا الوجه اوجه لانه يقتضى وجوب تأخر الدال على الصفة بخلاف تأخر المدلول اعنى الصفة عن الموصوف فانه لايقتضى وجوبه بل انمــا يقتضى اولويته كما لايخفى (قوله والاقرب ان يقال) اى فى بيان وجه جعــل الاعراب فى آخر الاسم المعرب (قوله و لذا قيــل تعلم على صيغة

الامر عــلى هيئة ماضيه) اى لكون الحرف الاخير لامدخل له فى الهيئــة قيل تعــلم على صيغة الامر على هيئــة ماضيــه يعنى بفتح آخره مع ان آخره مجزوم فتأمل ٣ (قوله فلا يشكل الحمل على الانواع) الخ وجه الاشكال ان الانواع جمع فلا يصح ان يحمــل عليهــا الرفع فقــط و كــذا النصب والجر كذلك فلا بد ان يكون الخبر مجموع الثلثة واشار الى صحته بقوله ووجهه تقديم العطف على الربط اى تقديم ملاحظة عطف بعضها على بعض على ملاحظة ربطها بصيغة الجمــع وغرضه من هذا الكلام دفع مايكاد ان يتوهم من ان الشارح اشار بهذا التفســير الى ان الخبر مقدر فى الكلام وماذكر من الرفع والنصب والجر بدل عنــه لانه مــستغنى عنه لامكان تصحيح الحمل بدون تقــدير فى الكلام (قوله ولاغيرهامن حركات غيرالآخر) يحتمل ان يكون تعريضــا على الشــارح بأن عبارته قاصرة حيث يتوهم منهــا ان الاسماء الثلثة تطلق على حركات غير الآخر و يحتمل ان يكون تحقيقا للمقــام (قوله وفى غــيرها من غير الاعرابية) اى وفى غير الحركات النــائية التى هى فى الآخر من غــير الاعرابية وهو حركات غير الآخر (قوله فى كونه عمدة من كل وجه) متعلق بقوله اوحكما وكذا قياسيأ نى من قوله فى كونه فضلة الخ (قوله لاكون الشئ مضافا) فان المضاف قد يكون فاعلا ومفعولا لفظا ومعنى اما المضاف اليــه فلا يكون شيئا منهما لفظا بل معنى فقط (قوله ليشمل كــون الشئ مضافا اليه بالاضافة اللفظية) الخ علة للنفى وفيه احتمالان احدهما ان يكون جزأ من المقول وهو الظاهر ٤ والآخر ان يكون خارجا عنه فافهم (قوله وقولنا بحسبك زيد معطوف على قوله كون الشئ مضافااليه) يعنى ان حسب فيه مضاف اليــه حكما لان حسبك حال كونه مجرورا بالباء فى حكم المضاف اليــه لكونه متأخرا عن البــاء كتأخر المضاف اليه عن المضاف والمتبادر من الاضــافة كون الشئ مضافااليه حقيقة فلا يشمل الاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد مع ان الجر فيهما علامة ايضا وقوله لان كل ذلك علة للنفى واعلم انه سيصرح الشارح فى اول بحث المجرورات بان المجرور اعم من المضاف اليه لدخول مثل بحسبك درهم و كفى بالله فى المجرور دون المضاف اليه فيكون المضاف اليــه ايضا ملحقات فكأنه لم يلتفت اليه المحشى لعدم تمييز المص بين المضاف اليه و بين غيره من المجرورات كما انه ميز بين الفاعل و باقى المرفوعات وكذا المفعول تدبر (قوله اذلابد من تعميم النسبة اليــه) الخ وذلك لانه لوخصت بالنسبة اليه حقيقة لكان المراد بالمضاف اليــه فى تعريف

٣ وجهه ان آخر تعلم اذاكان مجزوما يدل عــلى الزمان المستقبل واذاكان مفتوحا يدل على الزمان المــاضى فيدل ذلك على ان له دخــلا فى الهيئة الدالة على زمان معين فيجب ان يحمل هذا القول على المسامحة بناء على قلة تغيرالهيئة فتــأمل منه

٤ وجه الظهور ان الشارح لم يترك قوله ليشمل الخ فى الوضعين منه

المجرورات المضاف اليه حقيقة فيخرج عنه المضاف اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد مع كونهما من المجرورات (قوله بخلاف الفاعل) فانه صرح تميزه عن سائر المرفوعات وذكره في فصل واحد برأسه وكذا المفعول فلا يصح اطلاق الفاعل او المفعول على ملحقاتهما (قوله الاولى لم يصح) الخ انما قال الاولى دون الصواب لجواز ان يكون ماذكره الشارح اكتفاء بأدنى مايكفي كما سبق نظيره (قوله بين وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب) اي الفاعل والمفعول وانما كانا اصلا فيه لكونهما معمولي ماهو اصل في العمل وهو الفعل بخلاف المضاف اليه فان العامل فيه الاسم المضاف (قوله ولايخفى ان حديث الجمل مع الاعطاء لغو) اي تطويل بلا فائدة فان احدهما مغن عن الآخر كما لايخفى وقوله فالحق تضمين معنى العروض الخ يعني ان الاعطاء للقليل بأن يجعل عارضا له وذلك لايفهم من لفظ الاعطاء لانه اعم من ان يكون بطريق العروض والعام لايدل على الخاص اصلا فلا يكون هذا التضمين لغوا (قوله ولك ان تجعل للقليل تعليلا) الخ بأن تجعل مفعولا له لقوله اعطي ويؤيده ادخال اللام عليه لان المفعول له اذا لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لايصح حذف اللام منه (قوله مااعطي من المرفوعات) من الفاعل وملحقاته وقوله لاجل هذا القليل الخ يعني ان الاعطاء لهذا القليل سبب لاعطائه لجميع المرفوعات لانه المقيس عليه للكثير اعني المفاعيل لان كثرتها انما هي بالقياس اليه فلما كان قليلا والضم ثقيلا اعطي الثقيل لجميع المرفوعات لكون الفاعل منها قليلا وغيره من المرفوعات ملحقا به وانما امر بالتأمل اشارة الى انه خلاف الظاهر لان الظاهر من قوله وانما اختص الرفع بالفاعل الخ ان هذا الوجه وجه اختصاص الرفع بالفاعل لاوجه اختصاصه بالمرفوعات مطلقا (قوله الايرى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتأديبه) فان المضاف اليه في هذا التركيب انواع ثلثة فان مررت مضاف الى زيد وهو المفعول به والى يوم الجمعة وهو المفعول فيه والى التأديب وهو المفعول له في تركيب واحد لان الاضافة ٧ اعم من ان يكون بواسطة حرف الجر لفظا او تقديره كما ان المفاعيل يجتمع في تركيب واحد نحو ضربت زيدا ضربا شديدا امام الامير تأديبا له لكن كثرته اي كثرة المضاف اليه دون كثرة المفاعيل وهو ظاهر فاعطي له المتوسط في الثقل وهو الجر لان الرفع اثقل والنصب اخف والجر بينهما (قوله لاعتبار العامل في مفهومه على مامر) لانه فسر الشارح المركب الذي هو جزء من تعريف المعرب بقوله اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فقد اخذ العامل

٧ في قوله والجر علم الاضافة
منه

في تعريفه (قوله ولذكره في حكم المعرب) اي ولذكر العامل في حكم المعرب بقوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (قوله وتأخيره عن بيان الاعراب) الخ يعني انما اخر تعريف العامل عن تعريف الاعراب مع ان الاعراب انما يتحقق ٩ بعد تحقق العامل لان تعريف العامل متوقف على معرفة المعنى المقتضي للاعراب لكونه مأخوذا في تعريفه ومعرفة المعنى المقتضي للاعراب يتوقف على معرفة الاعراب لان العلم بالمضاف من حيث انه مضاف يتوقف على العلم بالمضاف اليه (قوله ومن قال اخر عن الاعراب لكونه) الخ يعني ان العامل سبب بعيد لاختلاف الآخر بخلاف الاعراب فانه سبب قريب كما عرفت فلهذا قدمه ٧ على تعريف العامل (قوله فقد خرج عن سواء الطريق) الخ وذلك لان هذا الوجه لايقتضي وجوب تأخيره عنه بخلاف الوجه الذي ذكره المحشي فهو خروج عن سواء الطريق فتدبر (قوله فنبه على ان سببيته للتقوم) الخ حاصله ان تقديم الجار والمجرور على الفعل للحصر فيفهم منه ان سببية العامل للتقوم اي لتقوم المعنى المقتضي ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام للاختلاف اذ لابد من انضمام العامل والمعنى المقتضي له حتى يكون المجموع سببا تاما له واما العامل فانه سبب تام للتقوم لايحتاج الى انضمام شيء آخر اليه بل هو جميع مايتوقف عليه التقوم فلهذا لم يقدم الجار والمجرور على الفعل في تعريف الاعراب (قوله لانقول ينتقض) الخ اي ينتقض التعريف منعا لانه ان اريد الحصر من قوله به يتقوم فلا شك انه يصدق على مجموع المركب من الاسناد وما يقوم به المعنى المقتضي والعامل وان لم يرد فيصدق على كل منها وعلى المركب منها وحاصل الجواب ان الحصر مراد وانه لايصدق على ماسوى العامل بالنظر الى مايفهم منه في العرف لان قولنا مابه يحصل حرارة الماء لايفهم منه في العرف الا النار دون نفس الماء الذي قام به الحرارة ولا مجاورة الماء النار الذي هو بمنزلة الاسناد والتركيب فتدبر (قوله يريد ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة) اذ المعنى المتقوم بالعامل هو معنى ما من المعاني المعتورة (قوله والمعنى المقتضي لايوجد في الفعل عند البصريين بخلاف الكوفيين) فانهم اثبتوا في الفعل المضارع معاني مقتضية للاعراب فقالوا اعراب المضارع بالاصالة لا لمشابهته ٥ باسم الفاعل وذلك لانه قد يتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتعين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لاتضرب رفعه دليل على كون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي

٩ كما انه لايتحقق بدون تحقق الاسم المعرب فلهذا قدمه عليه
منه

٧ اهتماما بشانه
منه

٥ كما هو مذهب البصريين
منه

ونحو قولك لاتأكل السمك وتشرب اللبن فنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف كانقلناه عن الرضى فيما سبق فعلى مذهب البصرى ٣ يبين تعريف العامل بهذا التعريف انما هو تعريف عامل الاسم كما لايخفى (قوله ويتقوم بالباء فى بحسبك زيد) الخ يريد به دفع انتقاض تعريف العامل جمعا تقرير الانتقاض ان الباء فى بحسبك زيد عامل للجر فيه مع انه لم يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب لكونه زائدة غير متعلقة بشئ وتقرير الدفع انه يتقوم بالباء فيه كون حسب مضافا اليه حكما وصورة ٩ كما مر (قوله فقد غفل من قال) الخ اى فقد غفل من انه حصل بالباء فى بحسبك درهم كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة من قال لم يبال بخروجه لقلته مع ان تحقق مادة النقض وان كان قليلا مضر كما لايخفى (قوله فانه تارة يقتضى الحركات الثلث) الخ اى المعنى المقتضى للاعراب يقتضى تارة الحركات الثلث وذلك فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وجاءنى رجال ورأيت رجالا ومررت برجال وتارة يقتضى ماسوى الفتحة من الضمة والكسرة وذلك فى الجمع المؤنث السالم نحو جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات وتارة ماسوى الكسرة من الضمة والفتحة وذلك فى غير المنصرف نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وتارة يقتضى الحروف الثلثة وذلك فى الاسماء الستة المعتلة نحو جاءنى ذومال ورأيت ذامال ومررت بذى مال وتارة يقتضى ماسوى الواو من الالف والياء وذلك فى التثنية وفى كلا مضافا الى مضمر واثنان نحو جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما ونحو هذا اثنان ورأيت اثنين ومررت باثنين وتارة يقتضى ماسوى الالف من الواو والياء وذلك فى الجمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها نحو جاءنى مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين ونحو هذا اولو الابصار ورأيت اولى الابصار ومررت باولى الابصار ونحو هذا عشرون ورأيت عشرين ومررت بعشرين وهذه ستة اقسام سيجئ تفصيلها ان شاء الله تعالى (قوله هذا معنى ثان للمفرد) والمعنى الاول ماسبق فى قول المص وضع لمعنى مفرد وهو مايقابل المركب فيكون هذا المعنى اعنى مايقابل المثنى والمجموع معنى ثانيا له واراد بالمعنيين الاخيرين مايقابل الجملة ومايقابل المضاف فان المفرد يطلق فى المشهور على هذه المعانى الاربعة (قوله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة) الخ حاصل الانتقاض ان القاعدة المذكورة ليست بكلية لان الاسماء الستة المعتلة ولواحق المثنى كاثنان ولواحق الجمع كعشرون واخواتها اسماء مفردة غير مثنى

٣ وهو المذهب المنصور . منه

٩ لتأخره من الباء . منه

ولا مجموع ومع ذلك اعرابها ليس بالحركات فضلا عن الحركات الثلث بل اعرابها بالحروف كما سيجئ وحاصل الجواب الذى اشار اليه بقوله لخروجها بقيد المنصرف الخ ان الاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع وان كانت اسماء مفردة لكنها ليست بمنصرف ولا غير منصرف بل واسطة بينهما فليس ههنا اسم مفرد منصرف لم يكن اعرابه بالحركات الثلث فمادة النقض ليست بمحققة قطعا وانما قلنا انها واسطة بينهما لان المقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين فى ذاته ومنع منه لعدم الانصراف اوله مانعة عن الانصراف فيكون غير منصرف اولم يمنع منه الانصراف لعدم تحقق العلة فيكون منصرفا والمعرب بالحرف لايقبل التنوين فكيف ينقسم اليهما اذ المقسم معتبر فى الاقسام ثم دفع الانتقاض بما ذكره اولى مما قال من ان قول المص فالمفرد المنصرف الخ قضية مهملة وهى فى قوة الجزئية فلا يلزم الحكم على كل فرد لان مهملات العلوم كليات صرح به الشيخ فى الشفاء فالاولى ابقاء الكلام على كليته مهما امكن (قوله ولا بغير منصرف اجرى عليه) الخ عطف على قوله بالاسماء الستة اى لاينتقض القاعدة المذكورة بغير منصرف اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة الخ ووجه عدم الانتقاض ظاهر لانه لم يقدح فى كون المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف معربا بالحركات الثلث دائما غاية مافى الباب انه شارك فيه غيره (قوله بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف) وهى قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اى رفعا ونصبا وجرا وتقرير الانتقاض ان هذه القاعدة ليست بكلية لانها ليست بصادقة على جميع افرادها لانها لاتصدق على غير المنصرف الذى اجرى عليه الحركات الثلث لدخول اللام او الاضافة الخ مع انه من افرادها قطعا واشار الى دفعه بقوله ولا يبال به ايضا الخ وحاصله انه لايبال بذلك الانتقاض كالانتقاض المذكور لان غير المنصرف الذى اجرى عليه الحركات الثلث يعلم من بيانه على طريق الاستثناء بقوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقوله وجميع الباب باللام او الاضافة يجر بالكسر (قوله والبيان بطريق الاستثناء) الخ اشارة الى جواب سؤال مقدر حاصل السؤال ان المص لو ادخل غير المنصرف الذى اجرى عليه الحركات الثلث فى قاعدة المفرد المنصرف لخلص قاعدة غير المنصرف عن الانتقاض ولم يحتج الى دفعه بانه يعلم من بيانه على طريق الاستثناء وحاصل الجواب ان بيانه بطريق الاستثناء عن قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله فى قاعدة المفرد المنصرف لاشتمال

هذا البيان على التنبيه على ان هذه الامور اى غير المنصرف الذى اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او الضرورة او التناسب خرجت عما هو الاصل فيها اذ ع وهو الاضافة واللام وغيرهما وليس الاصل فيها الحركات الثلث ولو ادخل فى قاعدة المفرد المنصرف لانتفى هذا التنبيه بل يتوهم حينئذ ان الحركات الثلث اصل فيها كما انها ٢ اصل فى المفرد المنصرف (قوله نقض بسنين وثبين ونظائرهما) حاصله ان التعريف المذكور للجمع المكسر ليس بمانع لدخول مثل سنين ٣ بكسر السين جمع سنة بفتحها وثبين جمع ثبة وهى الجماعة مع انهما من افراد الجمع السالم قطعا لاعرابهما بالواو والياء وايضا ٤ هذا التعريف ليس بجامع لخروج فلك جمعا للفلك ٥ فانه مشترك بين الجمع والواحد قال الله تعالى * فى الفلك المشحون * فافرد وذكر وقال الله تعالى * والفلك التى تجرى فى البحر * فانث لكونه جمعا ويمكن الجواب عنه بتعميم التغيير المفهوم من قوله لم يكن بناء الواحد فيه سالما من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد ولو قال الذى لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون والف وياء لم يرد عليه شئ كما قيل (قوله لخروجها عن القاعدة) اى قاعدة الجمع المكسر المنصرف بقيد المنصرف لان مثل سنين وثبين واسطة بين المنصرف وغير المنصرف بناء على ان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه او عدم الانصراف اولم يمنع منه للانصراف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين كما مر (قوله ليكون الدال على صفة الشئ كالصفة الدالة عليه) يعنى ان الاعراب يدل على صفة المسمى من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما كما ان نفس الاسم يدل على مسماه كما مر ولاشك ان الصفة تقتضى محلا تقوم به فينبغى ان يكون الدال عليها كذلك والحركة تقتضى محلا تقوم به فكان الدال على صفة الشئ كالصفة الدالة على ذلك الشئ (قوله او لكونه اخف الدوال) ولاشك ان الاخف اصل فى الاعراب لكثرة دورانه وعدم خلو الكلام عنه فيناسب الخفة له (قوله وهذا مراد من قال) الخ اى كونها اخف الدوال مراد من قال انها ابعاض الحروف والا فلا معنى لكونها ابعاضا للحروف حقيقة (قوله فلا اعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمى) الخ هذا الاعتراض صدر من الفاضل عبد الغفور حيث ظن ان مراد من قال لانها ابعاض للحروف ما هو الظاهر المتبادر منه لا كونها ٦ اخف الدوال فجعل كونها اخف الدوال علة اولا ثم جعل كونها ابعاضا للحروف مقابلا له حيث قال لخفتها ولانها ابعاض للحروف ثم قال وفيه انها لبثت

٢ هذا منشأ التوهم منه

٣ عما غيراوله ايضا وقوله وثبين عما غير آخره فقط منه

٤ هذا ايراد آخر لم يتعرض له المحشى بناء على انه يجئ فى بحث الجمع المكسر فافهم منه

٥ بضم الفاء وسكون اللام بمعنى السفينة الكبيرة منه

٦ وهو امر محقق منه

ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضى الاصالة بحسب الذات ٣ لا فى الاعراب انتهى (قوله من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين) الخ وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو اعرب على ماذكره فى الحاشية او معنى الفعل المستفاد من الظرف المستقر على ماذكره المحشى (قوله واجازه المص) اى اجاز العطف على معمولى عاملين مختلفين ٤ بشرط كون المعمول المقدم مجرورا نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو كما جوزه الفراء واما اذا لم يكن المعمول المقدم مجرورا فلم يجوزه الجمهور خلافا للفراء وسيبويه لا يجوزه اصلا (قوله وهذا اوفق بالعبارة مما كتب فى الحاشية) الخ اى ماذكرنا اوفق بعبارة المص مما كتب فى الحاشية وذلك لان ماذكره فى الحاشية يستدعى ان يكون قوله بالضمة ظرفا لغوا لانه اشار الى ان متعلقه اعرب مقدرا والظاهر ٥ ان يكون ظرفا مستقرا متعلقا بكائن كما صرح به المحشى بقوله من الظرف المستقر وايضا يلزم على ماذكره فى الحاشية ان يكون العامل على تقدير الحالية والمصدرية مقدرا وعلى ماذكره المحشى يكون ما فى الظرف من معنى الفعل والظاهر عدم التقدير (قوله الاحسن الالطف ان يمثل بجاءنى طلبة والطلبة المطلوب) وجه الاحسنية والالطفية كون مثالى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف من مادة واحدة والفارق بينهما كسرة اللام فى الاول وفتحه فى الثانى وانما قال والطلبة المطلوب رفعا للالتباس بطلبة بفتح اللام جمع طالب (قوله قدمه) اى على غير المنصرف (قوله لانه اوضح) اى بالنسبة الى معرفة غير المنصرف اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى تطويل لانه يحتاج الى تعريفه بما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وبيان تلك العلل وشرائط تأثيرها وفيه ان الحكم بان غير المنصرف معرب بالضمة والفتحة ههنا انما هو على المفهوم الاجمالى اعنى ما يسمى غير المنصرف الذى سيأتى تفصيله وليس فى هذا تطويل تدبر (قوله ولان اعرابه لازم له) الخ يعنى ان اعراب الجمع المؤنث السالم وهو الضمة والكسرة لازم له لا ينفك عنه اصلا بان يكون فتحة ايضا بخلاف غير المنصرف فان اعرابه اعنى الضمة والفتحة قد يزول عنه لان كل منصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام ينجر بالكسر وكذا للضرورة او التناسب كما سيجئ (قوله ولان النصب التابع للجر كثير) الخ يعنى ان اعراب الجمع المؤنث السالم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر واعراب غير المنصرف وهو الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع

٣ لان الجزء اصل بالنسبة الى الكل بحسب الذات منه

٤ وهو مذهب الجمهور وعليه المص منه

٥ لان التعلق فى الظرف المستقر انما يكون من الافعال العامة والفعل العام اقرب الى الفهم من الفعل الخاص منه

للنصب ولايذهب عليك ان متابعة النصب للجر كثير بخلاف العكس فان النصب تابع للجر فى الجمع المؤنث السالم والمثنى ومايلحق به من نحو كلا واثنان وجمع المذكر السالم ومايلحق به من نحو اولو وعشرون واخواتها واما تبعية الجر للنصب فانما هو فى غير المنصرف فينبغى تقديم اعراب الجمع المؤنث السالم على اعراب غير المنصرف بهذا الاعتبار (قوله ولغيرنا نكات اخر تركنا ها لها) الظاهر انه اراد به الفاضل عبد الغفور حيث قال قدمه على غير المنصرف لانحطاطه من اقسام الاسم المعرب لشبهه الفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث و لان جمع المؤنث السالم اكثر ٤ ارتباطا بالقسمين ٥ الاولين ومقابل للثانى ٦ باعتبار الجزء ٧ الثانى وليكون ذكرهما ٨ على عكس ترتيب ذكرهما بالهما فتدبر (قوله و ينبغى ان يضم اليه) اى الى جمع المؤنث السالم اولات جمع ذات من غير لفظه لانه ليس بجمع سالم بالاتفاق وتعريف الشارح له بمايكون بالالف والتاء وان كان صادقا عليها بحسب الظاهر الا ان كلمة مافيه عبارة عن الصيغة التى لم يتغير واحدها فيها بقرينة ماذكره فى الجمع المكسر (قوله كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد) اى حقيقة لان تعريفه مالم يتغير صيغة مفرده (قوله مع ان مفرده مذكر) وهو سجل وقوله وخرج عنه ثبون مع ان مفرده مؤنث وهو ثبة بمعنى الجماعة كامر (قوله ولقائل ان يقول) الخ يمكن ان يجاب عنه بان معنى قوله واحترز به عن جمع المكسر فانه قد علم انه احترز به عن جمع المكسر فان حكمه ليس كذلك لما علم انه معرب بالحركات الثلث وهذه العبارة ظاهرة فى هذا المعنى (قوله على انه لم يعلم المكسر مطلقا) يمكن ان يقال اللام فى قوله عن المكسر للعهد فيكون اشارة الى المكسر المنصرف و الاحتراز به وان كان عن مطلق المكسر منصرفا اوغيره لكنه ذكر الاحتراز عن المكسر المنصرف على طريق التمثيل (قوله نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات) الخ يعنى نبه على ان الحكم بقوله بالواو والالف و الياء ليس على خصوصيات هذه الاسماء وتلك الخصوصيات هى ابوك واخوك الخ بالواو والاضافة الى ضمير الخطاب (قوله لئلا يمتنع الحكم عليها) الخ لانه لو كان الحكم على خصوصيات هذه الاسماء لامتنع الحكم عليها بالالف و الياء ضرورة ان تلك الخصوصيات ليست معربة بالالف و الياء بل بالواو فقط وايضا لكان الحكم عليها بكونها بالواو لغوا لاطائل تحته لانها معربة بالواو وايضا لكان التقييد بقوله

٤ لانه منصرف كالقسمين الاولين

٥ اى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف

٦ اى القسم الثانى من القسمين الاولين وهو جمع المكسر المنصرف

٨ اى ذكر جمع المؤنث وغير المنصرف

٦ وهو السالم

مضافة لغوا لانها مضافة الى ضمير المخاطب و ايضا يلزم ٣ ان لايكون المضاف منها الى غير ضمير المخاطب من غير ٤ ضمير المتكلم كالمضاف منها الى ضمير الغائب واسم الظاهر معربا بالواو والالف والياء وهو ظاهر الفساد وايضا يلزم ان لايكون ذو معربا بالحروف الثلثة مالم يكن مضافا الى المال وهو فاسد لان اعرابه بالحروف الثلثة سواء اضيف الى المال اوالى غيره من اسم الجنس (قوله ووجه ذلك) يعنى ان وجه صحة ارادة مطلقات تلك الاسماء الستة من خصوصياتها ان اخوك كما يحضر بالتلفظ به يحضر معه الاخ ضرورة ان المطلق مأخوذ فى المقيد فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصلت له فى هذا التلفظ وهو لفظ اخوك فانه حصلت منه خصوصيته وهى كونها بالواو ومضافة الى ضمير المخاطب (قوله ولا حاجة فى هذا الحكم) الخ اى فى الحكم على الامور المذكورة بانها معربة بالواو والالف والياء (قوله الى ماقيل) الخ يعنى ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما لنفسه والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يؤول ابوك الخ بالصفة التى اشتهرت بها وهى كونها اسماء ستة فيكون قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اشارة الى هذا التأويل (قوله لانه من بعض التزييف) الخ حاصل التزييف ان اللفظ لو كان علما لنفسه يلزم ان يكون موضوعا لنفسه اذ العلم ماوضع لشئ بعينه واللازم غير ثابت فكذا الملزوم وتفصيل الكلام فيه يطلب من شرح المحشى للرسالة الوضعية العضدية وحاشيتنا عليه (قوله وانما لم يذكر وهامقطوعة عن الاضافة) بان يقال اخ واب وحم وهن وفم وذو ومضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء مع انه لوكانت مقطوعة عن الاضافة لم يحتج الى الارادة المذكورة اذ الاحتياج اليها انما هو لامتناع ٥ الحكم على الخصوصيات بالالف والياء ولكون الحكم عليها بكونها بالواو لغوا ولكون التقييد بالاضافة لغوا ايضا فلابد لذكرها بالاضافة من نكتة (قوله لانه خلاف استعماله عند العرب) حين ان يراد به المعنى فاعتبره المص حين ان يراد به لفظه رعاية لاستعماله عند العرب (قوله وثالثها هداية المتعلم لاعراب فم) يعنى لو قال فم بدون الاضافة لتوهم ان اعرابه حين كونه مضافا الى غير ياء المتكلم هكذا فموك وفماك وفميك كما ٦ ان اعراب اب حين كونه مضافا الى غير ياء المتكلم هكذا ابوك واباك وأبيك وليس كذلك بل اعرابه حين كونه مضافا الى غير ياء المتكلم هكذا فوك وفاك وفيك لان فم اذا اضيف رد الى اصله (قوله نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ) حيث اخر قوله مضافة الى غير ياء المتكلم عن قوله

٣ يعنى فى بادى النظر اى قبل النظر الى قوله مضافة الى غير ياء المتكلم فانه يندفع به ذلك وكذا يندفع به قولنا او ايضا يلزم ان لايكون ذو معربا الخ فتدبر

٤ بيان لغير ضمير المخاطب وقيد له ووجهه ظاهر

٥ فيه ان امتناع الحكم بالالف والياء باق بالنظر الى ذو وكذا كون الحكم بكونها بالواو لغوا باق بالنظر اليه اللهم الا ان يقال انه مثال واحد وللاكثر حكم الكل فافهم

٦ بيان منشأ التوهم

بالواو الخ مع ان النسخ اتفقت على تقديمه عليه (قوله والثانى فى غاية البعد) لما مر من انه اتفقت عليه النسخ (قوله لانها حال عن ضمير الظرف) وهو قوله بالواو الخ والتقدير اعراب هذه الاسماء الستة كائن بالواو الخ والحال لا يتقدم على العامل المعنوى هذا مبنى على ان الظرف داخل فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم والا فالظاهر ان يقول والحال لا يتقدم على العامل الظرف ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز تقديم الحال على العامل الظرف اصلا ٢ نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد كما صرح به الشارح فى بحث الحال وفيما نحن بصدده المبتدأ مقدم على الحال وهو قوله اخوك الخ فعلى هذا يصح تقديم هذا الحال اعنى قوله مضافة الى غير ياء المتكلم على العامل الظرف على مذهب الاخفش فعدم جواز تقديمها على الظرف مبنى على مذهب سيبويه (قوله الى ما هو انسب) وذلك لان الحكم مقصود فى الكلام بالذات والحال قيد وتبع له فالانسب تقديمه عليه (قوله فى غاية الضعف) وذلك لان اعتبار الفروع الستة اولى من اعتبار كون اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة لان اعتبار الذات اولى من اعتبار الصفة وكل منهما تعليل بعد الوقوع فقول الشارح فجعلوا فى مقابلة وقوله فجعلوا فى مقابلة كل فرع مبنى على اعتبار المجاز تنزيلا له منزلة التعليل قبل الوقوع (قوله المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به) الخ حاصله ان المعرب بالحروف بعضه فرع وهو المثنى وجمع المذكر السالم وبعضه ملحق بذلك الفرع وهو كلا واثنان واولو وعشرون واخواتها ولا شك ان الملحق بالفرع فرع ايضا فحصلت ستة فروع وانما قلنا انها فروع لان اعرابها اما بالالف والياء فقط او بالواو والياء فقط وليس شئ منها معربا بالحروف الثلثة فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا معربا بالحروف الثلثة وبهذا التقرير يندفع ما يمكن ان يورد على هذا التوجيه من انه يستلزم اختيار اسمين لا اسماء ستة لان الفرع ههنا اثنان المثنى والجمع وذلك لما عرفت من ان الملحق بالفرع فرع ايضا (قوله فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع) الخ فكما ان التثنية والجمع يتمان بنونهما كذلك الاسماء الستة تتم بالاضافة (قوله دون غيرحال الاعراب) الخ يعنى ان قول الشارح حين الاعراب ظرف لقوله ولوجود حرف صالح الخ وبيان لكون ذلك الحرف مشابها للاعراب فى الطريان والتغير (قوله بعينها) اى ليس بدلا من العين فى الاخيرين ولا بد لا من اللام فى الاربعة

٢ سواء تقديم المبتدأ على الحال او لا منه

الاول كما هو عند المص (قوله واعلم ان الظاهر) وجه الظهور انه قال ولوجود حرف الخ باعادة اللام (قوله منبئة عن التعدد) مع انهم لم يعتبروها ولم يجعلوها معربة بالحروف فضلا عن الحروف الثلثة بل بالحركات (قوله فالاولى) انما قال الاولى دون الصواب لجواز ان يكون اللام زائدة اولتأكيد الاول لكنه خلاف الظاهر (قوله والالف للتأنيث) وليست التاء للتأنيث لان علامة التأنيث لا تكون متوسطة بل لا بد ان تكون فى الآخر قيل الظاهر ان التاء للتأنيث ووقوعها قبل حرف الاعراب لا يوجب كونها بدلا عنها فان التاء فى جميع افراد تثنية المؤنث واقعة قبل حرف الاعراب نحو مسلمتين ومؤمنتين مع انها للتأنيث قال المازنى كلتا وزنها فعتل فجعل التاء زائدة تدبر (قوله والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده)فلهذا الحقت التاء به فى التنزيل قال الله تعالى * كلتا الجنتين آتت اكلها * الآية (قوله والاكثرون على الاول)و يدل عليه اتفاق رسم الخط على الالف لان الالف المنقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء كما فى رمى كما ان الالف المقلوبة عن الواو تكتب بصورة الالف كما فى عفا (قوله يجب فى هذا المظهر) الخ فلا يقال كلا رجلين بل يقال كلا الرجلين (قوله لا يخفى انه مستدرك) الخ بناء على انه تكرار لقوله وانه قيد بذلك ويمكن ان يجاب عنه بانه ارتكب هذا التكرار ليتمكن فى ذهن السامع ولا يغفل عما هو بصدده ابعده (قوله ان قولى) الخ خبر ان قوله للغافل عن التعبير الخ وقوله او المتوهم عطف على قوله للغافل (قوله فالمص لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب الاضافى) وهو جمع المذكر فالتعميم المذكور لادخال ارضين وسنين غير صحيح لكونه مخالفا لما ذهب اليه المص والكلام فى شرح كلامه على مراده (قوله ولو حوفظ على مفهوم لفظ الجمع المذكر) الخ يعنى ان التعميم المذكور على تقدير ٣ صحته لا حاجة اليه لانه لو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم بان لا يجعل اعم من ان يكون مفرده مذكرا او مؤنثا يمكن ادخال ارضين وسنين فى اخوات عشرين بان يراد باخواتها ما هو ٤ على صورة الجمع المذكور وليس به (قوله ولم يصح على عشرين) اى ولم يصح اطلاق عشرين على عشرين اذ ليس فى عشرين ثلثة مقادير العشرة واقل الجمع العربى ثلثة (قوله لانه يخص عشرين) اذ لا يجرى فيما سواها من ثلثين واربعين وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين كما لا يخفى والحال ان الشارح بصدد تعليل الحكم المشترك بين جميع اسماء العدد (قوله ان ثلثين فما فوقها) الخ وان افاد ان عشرين ليس جمعا فى الاصل غلبت الخ لان الغلبة لا تجرى فيه لانها

٣ اشارة الى المنع المذكور منه

٤ لا ما ذكره الشارح بقوله اى نظائرها السبع الخ منه

عبارة عن قصر استعمال اللفظ فى افراده و العشرة مرتين ليست من افراده
لان اقل الجمع ثلثة (قوله لا من تكرار مراتب الاعداد) والا يلزم اما تعدد الماهية
لشئ واحد او الترجيح بلا مرجح فانا اذا قلنا العشرة مثلا مركبة من مجموع
المراتب التى تحتها يلزم الاول وان قلنا انها مركبة من الخمستين يلزم الترجيح بلا
مرجح اذ ليس تركيبه منها اولى من تركيبها من اربعة وستة وغيرهما من المراتب وتفصيل
الكلام فيه يطلب من الكتب الحكمية (قوله فهذه الالفاظ كاولى فى انها
لا واحد لها من لفظها) اى فهذه الالفاظ يعنى عشرين واخواتها كاولى جمع
ذو من غير لفظه فى انها لا واحد لها من لفظها ومن المعلوم انه لا واحد لها
من غير لفظها ايضا فلا تكون تلك الالفاظ جمعا اصلا (قوله وعلى تسعة وتسعين ٤)
لا على مثل عشرة كما لا يخفى (قوله لكان فيه لطافة) لانه يجوز ان يراد بلفظ
المجموع المعنى ٣ الاصطلاحى ويجوز ان يراد به معنى الجميع تدبر (قوله لان بيان
الوجه فى الاصل) الخ يمكن ان يجاب عنه بانه اراد التصريح بما علم ضمنا لئلا
يذهل المتعلم عن جريانه فى الملحق فافهم (قوله بلا كلفة) وهى ان الضمير فى قوله
لانهما فرعان للواحد راجع الى المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته فيقال
الملحق بالفرع للواحد فرع له بالواسطة لكن الظاهر انه راجع الى المثنى والجمع
فقط فلا يفيد الا كونهما فرعين له فلا يكون هذا الوجه شاملا لملحقاتهما واما
انه لا يساعده قوله وهو علامة التثنية والجمع فلانه يختص بالتثنية والجمع
ولا يعم الملحق بهما والكلفة فيه ان يقال اراد بعلامة التثنية والجمع ما من شانه
ان يكون علامة لهما وان لم تكن علامة لهما بالفعل (قوله فان قلت) الخ حاصل
السؤال ان الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع ولا شك ان العلامة
لا تتغير والاعراب يتغير فلا يصلح ما يكون علامة الشئ لان يكون اعرابا فهذا منع
مع السند وحاصل الجواب اثبات للمقدمة الممنوعة بابطال السند لانه مساو للمنع ههنا
وحاصله ان اراد بقوله العلامة لا تتغير انها لا تتبدل بعلامة اخرى فهو ممنوع
وان اراد انها لا تسقط بالكلية وان تبدل بعلامة اخرى فهو مسلم لكنه غير مفيد
لان تبدلها بعلامة اخرى كاف فى صلاحيته للاعراب كما لا يخفى (قوله لتوقف
الجمع على الثلثة) لان اقل الجمع ثلثة (قوله والشروط الثلثة) عطف على
الثلثة وهى كون مفرده مذكرا وعلما ومن ذوى العقول كزيد والمراد بالاسم
ما يدل على ذات غير مأخوذة مع بعض صفاته كزيد وبالصفة ما يدل على ذات
مأخوذة معه كالمشتقات (قوله واكثر) عطف على الشروط الثلثة اى اكثر
من الشروط الثلثة ان كان صفة وتلك الشروط التذكير وكونه من ذوى

٤ وثلثين (نسخه)

٣ الذى نفى ثبوته لهذه الالفاظ

منه

العقول وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء وان لا يكون سكران سكرى
وان لا يكون مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور وان لا يكون بتاء
التأنيث مثل علامة (قوله وكانه بنى ذلك البعض) الخ وذلك لان قول المص
فى بيان حكم المعرب لفظا او تقديرا اذا كان تفصيلا لاختلاف العامل لم يكن
فيه اشارة الى تقسيم الاعراب الى اللفظى والتقديرى بل الى تقسيم العامل
اليهما بخلاف ما اذا كان تفصيلا لاختلاف الآخر وقد عرفت ان كونه
تفصيلا لاختلاف العوامل غير صحيح لانه يخرج حينئذ العامل المعنوى مع ان آخر
المعرب يختلف باختلافه ايضا (قوله متصل بما قبله كمال الاتصال) فلهذا ترك
الوصل فانه مشروط بان لا يكون بين الكلامين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
(قوله مع ان اللفظى) ظرف لتقديم التقديرى وانما كان اللفظى اصلا لان حق العلامة
الظهور (قوله ليلايم قوله واللفظى) الخ لانه صفة للاعراب (قوله جعل ما
موصولة) على جعلها مصدرية وقتية اى التقديرى كائن فى وقت تعذر تلفظ اعرابه
(قوله حذف العائد) فان الشارح جعل ضمير تعذر راجعا الى الاعراب المستفاد
من قوله التقدير وجعل العائد الى الموصول محذوفا اى تعذر الاعراب فيه ولم يعتبر
حذف المضاف من ضمير تعذر اى تعذر اعرابه بخلاف الفاضل الهندى حيث
قال ما مصدرية وقتية اى التقدير كائن فى وقت تعذر تلفظ اعرابه او موصولة
او موصوفة اى فى المعرب الذى او فى معرب تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين
من ضمير تعذر انتهى (قوله من حذف العمدة) وهى المضاف ههنا لانه فاعل
تعذر فيكون عمدة فى الكلام بخلاف العائد الى الموصول (قوله فانه هذا الوجه)
الخ وهو جعل ما موصولة مع حذف العائد (قوله لانه لا يصح فى الاعراب بالحرف
المقدر) كافى مسلمى اذ لا يصح فيه ان يقال الاعراب المقدر او تقدير الاعراب
فى الحرف الآخر لان الحرف الآخر هو الاعراب نفسه وليس الاعراب فيه
فلا يكون البيان جامعا بل يقتصر على الاعراب المقدر بالحركة المقدرة
(قوله الاولى آخره) انما قال الاولى دون الصواب لامكان توجيه الظرفية بان يقال
الآخر اعم بحسب المفهوم من الالف وهذا القدر كاف فيها (قوله نبه بذكر عصا)
حيث اختاره على ذكر العصا معرفا باللام مع ان تعذر الاعراب فيه اظهر لكون
الالف مذكورة (قوله وراعى ذلك) اى راعى ذلك التنبيه فى الاعراب المستثقل
حيث اختار فيه التمثيل بقاض على التمثيل بالقاضى مع ان الثقل فيه اظهر (قوله
وبعد الاعلال متعذر فى قاض كعصا) فان الحرف الذى يمكن اجراء الاعراب عليه

بين المستثقل والمتعذر فالامتياز بينهما انما هو بكونه تقديريا فى حالين وفى حال واحد فى المستثقل دون المتعذر (قوله نحوجاءنى اخو القوم) الخ اورد مثالين احدهما مما يكون معربا بالحروف الثلثة والآخر مما يكون معربا بحرفين (قوله وجاءنى مسلما القوم) مبتدأ وقوله فى حكم مسلمى خبره يعنى ان اعرابه تقديرى فى حالة الرفع فقط حيث سقط الف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين دون الياء فى حالة النصب والجر (قوله ونصبها) فيكون حذف النون بغير الاضافة لاجل التخفيف اطول الصلة بها (قوله لاما عدا ماذكر من الامثلة) فيه مسامحة والظاهر ان يقول لا الى ماذكر من الامثلة بان يكون عطفا على قوله الى ماذكر من قسمى المتعذر والمستثقل (قوله حتى يرد الامثلة التقديرية) بان يقال ان للاعراب التقديرى امثلة اخرى غير مذكورة فيما سبق فيلزم ان يكون اعرابها لفظيا على مقتضى قوله واللفظى فيما عداه اى ماعدا ماذكر من الامثلة فلايكون بيان اللفظى به مانعا (قوله فما اورده بعض) الخ فكأنه جعل كلمة ما فى قول الشارح ماذكر مما تعذر فيه الخ عبارة عن الامثلة المذكورة لا عن قسمى المتعذر والمستثقل (قوله راجع الى احد الامور) اى لا على التعيين فيشمل المتعذر فحاصل قوله واللفظى فيما عداه ان اللفظى فيما عدا كل واحد من المتعذر والمستثقل فلا يرد المتعذر فقط او المستثقل فقط على بيان اللفظى (قوله اليه) اى الى تعريف غير المنصرف كما احتاج الى تعريف المنصرف فان كلا منهما مأخوذ فى تفصيل المعرب فيما سبق حيث قال المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ وغير المنصرف بالضمة والفتحة فلابد من تعريفهما فعرف غير المنصرف فقط لكونه اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف فاستغنى عن تعريفه وانما لم يتعرض لاحتياج تفصيل المعرب الى تعريف المنصرف لان مقصوده بيان الاحتياج الى تعريف غير المنصرف بوجهين احدهما احتياج تفصيل المعرب اليه وثانيهما احتياج بعض احكام تذكر بعد اليه واما المنصرف فالاحتياج الى معرفته انما هو للتفصيل السابق (قوله بعض احكام تذكر بعد) كعدم الكسر والتنوين فيه وبجواز صرفه للضرورة او للتناسب وانجراره بالكسر اذا اضيف اودخله الالف واللام (قوله ومما يحوج اليه التفصيل السابق) الخ يحتمل ان يكون ايرادا على ماذكره الشارح من وجه تخصيص غير المنصرف بالتعريف ههنا وتقريره ان هذا الوجه جار فى بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فان كلا منهما مأخوذ فى التفصيل السابق

للمعرب فيحتاج الى بيانها فى هذا المقام مع انه لم يبين شئ منها ههنا فالدليل جار فيها والمدعى متخلف وفيه اشارة الى رجحان الوجه الذى ذكره بقوله قلت ولاحتياج الخ على الوجه الذى ذكره الشارح لانه لا يرد عليه هذا الايراد كما لا يخفى ويحتمل ان يكون ايرادا على المص بانه خص غير المنصرف بالتعريف فى هذا المقام مع ان بيان المؤنث والمذكر والمثنى والمجموع يشاركه فى الوجه الذى ذكره الشارح فهو تخصيص من غير مخصص والاول اولى لانه يرد على الثانى انا لانم ان المص خص غير المنصرف بالتعريف ههنا لاجل هذا الوجه الذى ذكره الشارح بل يجوز ان يكون لوجه آخر كالوجه الذى ذكره المحشى فتأمل (قوله بيان المؤنث والمذكر) الخ فان كلا منهما مأخوذ فى التفصيل السابق للمعرب كما عرفت ويمكن ان يقال ان متعلم هذا الكتاب يعرف المؤنث والمذكر والمثنى والمجموع على وجه يكفى فى التفصيل السابق للمعرب لانها مذكورة فى علم التصريف الذى تعلمه قبل تعلم هذا العلم بخلاف المنصرف وغير المنصرف لانهما انما يعرفان فى علم النحو وبيانها فيما يأتى فى هذا الكتاب لتحصيل زيادة معرفة بها فتدبر (قوله لمصلحة غير المنصرف) فينبغى ان يذكره عقيب غير المنصرف قبل الشروع فى المرفوعات (قوله مباحث المبتدأ) الخ اى ولمصلحة مباحث المبتدأ) الخ فينبغى ان يقدم على تلك المباحث التى تتوقف معرفتها على معرفة المعرفة والنكرة (قوله لما يشتمل عليه) اى استحقاق بيان الاقل لان يؤثر على بيان الاكثر لاجل شئ يشتمل ايثار بيان الاقل على بيان الاكثر عليه وهو تقليل مؤنة البيان (قوله فلا يتفاوت الاقل) الخ لان التعريف للماهية لا للافراد فلا يتفاوت بقلتها وكثرتها (قوله والاوجه) الخ وجه الاوجهية انه لا يرد عليه ما ذكر كما لا يخفى وانما قال الاوجه ولم يقل الصواب لما عرفت من اندفاع الايراد المذكور (قوله لانه وجودى) اى غير المنصرف وجودى اذ لم يكن السلب جزأ من مفهومه وهو ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما والمنصرف عدمى لانه اخذ فيه عدم تينك العلتين او تلك العلة الواحدة والاعدام المضافة الى الملكات انما تعرف بملكاتها (قوله عنوان غير المنصرف) باضافة الغير الى المنصرف اذ لاشك فى انه يشعر بان ما عداه منصرف بخلاف عنوان التقديرى فانه لا يشعر بان ما عداه لفظى وان كان ما عداه لفظيا فى الواقع (قوله فالمعرب بالضمة والكسرة) نحو مسلمات فانه بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا كما سبق (قوله وبالحروف واسطة) اما كون المعرب بالضمة والكسرة فقط واسطة فظاهر واما كون المعرب

بالحروف واسطة بينهما فلان المراد بقولهم ماليس عنه الكسرة والتنوين
ماليس عنه الكسرة والتنوين بعد ان يكون من شانه قبول الكسرة والتنوين
والمعرب بالحرف بمعزل عن ذلك (قوله لانه لايمكن معرفة المنصرف) الخ لان المعرب
بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف ماعدا غير المنصرف مع انهما ليسا من
افراد المنصرف بل واسطة بينهما فبيان المنصرف بانه ماعدا غير المنصرف
غير مانع (قوله اذلا فائدة) الخ دليله لكونهما قسمين للمعرب بالحركة عنده ووجه
عدم الفائدة فى وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه انه ليس من شانه
ان يدخله الجر والتنوين حتى يكون فى وصفه باحدهما فائدة بل هو كوصف
الحجر والشجر بالعمى (قوله بالمقايسة) الى غير المنصرف بان يقال ماعدا غير
المنصرف من المعرب بالحركة منصرف فالمعرب بالضمة والكسرة منصرف
لانه ماعدا غير المنصرف ومعرب بالحركة فيعلم ان المعرب بالحروف واسطة
بينهما لانه لايصدق عليه تعريف غير المنصرف بالاسم المعرب بالحركة الذى
فيه علتان اوواحدة الخ ولا تعريف المنصرف بانه اسم معرب بالحركة ماعدا
غير المنصرف لانه ليس بمعرب بالحركة وهذا لايمكن على ماذكره القوم
لان المعرب بالحركة لاينحصر فى المنصرف وغير المنصرف عندهم لان المعرب
بالضمة والكسرة واسطة بينهما عندهم فلايكون بيان المنصرف بالقياس
الى غير المنصرف مانعا عن دخول الغير فيه (قوله بمقتضى تعريفه) اى تعريف
المص لغير المنصرف بمافيه علتان الخ اى بالاسم المعرب بالحركة الذى فيه علتان
الخ فتدبر (قوله مطلق المعرب) سواء كان معربا بالحركة او بالحرف (قوله فانه
يتأثر بالصرف) اى يقبل الاثر بسبب الصرف عن حاله الاصلى وهو حاله
قبل الاستعمال فى التركيب مثل زيد وعمرو وبكر وقوله بالتركيب متعلق بقوله
يتأثر بعد تقييده بالصرف اومتعلق بالصرف (قوله وكأنه بالقياس اليه) اى كأن
غير المنصرف بالقياس الى المنصرف لاينصرف فالتسمية بغير المنصرف انما هو
بهذا الاعتبار والا فهو منصرف فى ذاته لانه يقبل الضمة والفتحة (قوله اوزيادة
التمكن) اى المعربية (قوله وهو احد احتماليه) والآخر كونها موصولة معرفة
(قوله لانه اقرب بامتزاج) الخ لان قول المص فيه علتان يكون صفة لهذا
التفسير فكأنه من كلام المص (قوله كما هو دأب الكرام) فلهذا ورد خير الكلام
ماقل ودل (قوله لم يوجد هنها شرط ٥ حذف المضاف اليه) كتنوين العوض
الداخل على الظروف المبنية بعد حذف المضاف اليه قال الشاعر * فساغ

٥ هذا فى غير لفظ كل وبعض كما فى هذا المقام واما فيهما فلاحاجة الى شرط قال الله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض اى على بعضهم

لى الشراب وكنت قبلا ٥ * اكاد اغص بالماء الفرات * وكما فى يومئذ اوذكر
المضاف اليه المحذوف بعده كما فى ياتيم تيم عدى اوصيرورة المضاف بعينه
مبنيا كما فى قبل وبعد كذا فى المفصلات (قوله ببيان النكات) وهى كون تقدير
الموصوف اوفق بقوله اوواحدة منها وبما فى اول البيت اعنى قوله موانع
الصرف (قوله فلم يترك مالايعنيه) لان بيان النكات لترجيحه انما يصح بعد صحة
حذف المضاف اليه وليس كذلك لعدم شرطه ههنا وفيه تلميح الى قوله
عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه مالايعنيه (قوله لاوجه لتأخير هذا
التفصيل) الخ فانه اجمله فى شرح قول المص وانواعه رفع الخ حيث قال وانواع
اعراب الاسم ثلثة رفع الخ ولم يفصل بهذا التفصيل وقد عرفت مبنى هذا
التوجيه هناك (قوله ليستغنى عن التعريف) علة للمنفى اى ذكر تلك الابيات
ليستغنى عن تعريف غير المنصرف بقوله مافيه علتان الخ فانه يقوم مقام التعريف
المذكور (قوله لاشتمال بيان) الخ علة للنفى اى لم يذكر تلك الابيات مستغنيا بها
عن التعريف المذكور (قوله عدم الصرف مطلقا) اى سواء تحقق شرط وجوب
التأثير اولا مع انه يجوز صرف هند لعدم شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى
وهو الزيادة على الثلثة اوتحرك الاوسط اوالعجمة مثل ماه وجور ويجوز عدم
صرفه نظرا الى وجود السببين فيه اعنى التأنيث المعنوى والعلمية هذا وهذا
العيب غير متحقق فى تعريف المص لان قوله فيه علتان معناه فيه علتان تؤثران
باجتماعهما واستجماع شرائطهما كما ذكره الشارح بخلاف قول الناظم
* ثنتان منها فللصرف تصويب * فتدبر (قوله وثالثا انه يدل) الخ وهذا العيب
ايضا غير متحقق فى تعريف المص اذ لاحصر فى السببين فى هذا التعريف
حيث قال اوواحدة منها تقوم الخ والف التأنيث من هذا القبيل كالجمع (قوله
وهكذا) اى السبب تأنيث ما وهو التأنيث المقارن لشرطه الذى سيأتى ذكره
وكذا الكلام فى المعرفة والعجمة وغيرهما من الاسباب المذكورة (قوله
وحينئذ كان المناسب تنكير النون) اذ ليس كل نون زائدة من قبلها الف سببا بل السبب
انما هو نون ما وهو النون المتصفة بتلك الصفة المقارنة لشرطه وهو العلمية
ان كانا فى اسم كعمران وانتفاء فعلانة ان كانا فى الصفة (قوله ولايخفى ان الجمع
اعلى مرتبة مما قبله) وهو العجمة ومابعده وهو التركيب يعنى انه فى الواقع اعلى
مرتبة منهما لانه علة واحدة تقوم مقام العلتين بخلافهما فيكون اقوى تأثيرا
منهما وكلما كان تأثير العلة اقوى كانت رتبته اعلى فكلمة ثم فى قوله ثم جمع يدل على

٥ اى قبله

انه اعلى مرتبة مما قبله وفى قوله ثم تركيب يدل على انه ادنى مرتبة مما قبله فهى فى العلتين لهذه النكتة الجليلة لا لما ذكره الشارح من مجرد المحافظة على الوزن اذ لا يصار اليه الا عند فقدان النكتة (قوله فى عرف ارباب التأليف) وان كان مما يقصد فى عرف اهل اللغة وهذا الاختلاف بين العرفين مختص بلفظة الزيادة واما فى غيرها فهما متفقان فيه اى فيما ذكره الشارح فما ذكره رحمه الله تعالى مبنى على عدم الفرق بين العرفين فى لفظة الزيادة ايضا (قوله الا التقدم فى الذكر) لا التقدم فى الزيادة بخلاف قولك جاءنى زيد راكبا قبله اخوه فان المفهوم منه التقدم فى الركوب اتفاقا (قوله بان المقصود) متعلق بالاعتذار (قوله ومنها ابهام العلل كما بين فى تنكيرها) فان قلت قد سبق من المحشى انه بلغ بتنكير الاسباب فى هذين البيتين غاية الحسن ولا شك ان التنكير يستلزم الابهام فلو كان الابهام من المسامحات لم يكن تنكير الاسباب بالغا لغاية الحسن قلت كون التنكير حسنا بناء على انه يفيد ان السبب وصف ما لا كل وصف كما ذكره وهذا لا ينافى كون الابهام الذى يلزمه من المسامحات بناء على انه يحتاج الى بيان وتفصيل كما لا يخفى (قوله مما ذكره الشارح) من انه لا يفهم من التوجيه الذى ذكره الشارح اولا زيادة الالف مع انها ايضا زائدة والتوجيه الذى ذكره ثانيا بعيد لانه لا يقصد بالزيادة قبل شئ فى عرف ارباب التأليف كما عرفت (قوله لا لمجرد النون) كما يدل عليه قول الناظم والنون زائدة الخ وفى بعض النسخ لا لمجرد الالف وهو سهو من قلم الناسخ تدبر (قوله جمع مانعة) لا جمع مانع لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل والمانع صفة فيكون جمع مانعة والتأنيث لكون موصوفها مؤنثا فى كلام الناظم اعنى قوله موانع الصرف الخ وان لم يذكر العلة صريحا الا انها مقدرة فتكون كالمذكورة (قوله ونحن اقتفينا اثره) ونحن لا نقتفى اثرهما بل نبينهما لئلا يختلج فى ذهن الطالبين شئ فنقول القول الاول من القولين الاخيرين من قبيل ضم النشر وادراج التسع تحت الاثنين وهما الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم ففى وزن الفعل مع الوصف كاحمد اومع العلمية كيزيد ويشكر علما واما التركيب ففى البواقى كزينب فان فيه تركيب العلمية مع التأنيث وكعمران فان فيه تركيب العلمية مع الالف والنون وهكذا فى البواقى والقول الثانى منهما مبنى على زيادة سببين آخرين على التسع وهما مراعاة الاصل فى نحو احمر اذا سمى به ثم نكر وشبه الف التأنيث المقصورة وهو كل الف ليست للتأنيث زيدت فى آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما هذا ولا يخفى عليك انه ليس فى القول

الاول زيادة شئ ولا نقيصة فلا اعتداد به والسببان اللذان زيدا فى القول الثانى منظور فيهما اما مراعاة الاصل فلانها مندرجة فى اعتبار الوصف الاصلى وشبه الف التأنيث المقصورة لم يثبت سببا لمنع الصرف عند المصنف وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالالف التأنيث (قوله ومنهم من قال فى وجه الحيثية الخ) هو الفاضل عبد الغفور حيث قال انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف المنساق الى الفهم انتهى وانما لم يرض بهذا التوجيه لان الحكم يضاف الى ما فيه العلة حقيقة اذا كان بمعنى ٢ الاثر المترتب على الشئ كما فى هذا المقام وكما فى قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل الخ (قوله مع انه علم سابقا) فى تفصيل المعرب حيث قال غير المنصرف بالضمة والفتحة اذا علم منه انه لا كسر فيه (قوله بما لا يدخله الكسر والتنوين) كما عرف به الزمخشرى (قوله تعريف بامرين) اى بمجموع امرين الخ (قوله ففيه الدور من وجهين) اى اذ فى تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين الدور من وجهين فالفاء داخلة على العلة اما لزوم الدور منه فلان الغرض من معرفة غير المنصرف ان يعرف عدم دخول الكسر والتنوين عليه من لا يعرفه بالتتبع فى كلام العرب والسماع منهم فان العارف به كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاح النحاة فمعرفة غير المنصرف متقدمة ٣ على معرفة عدم دخول الكسر والتنوين فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة عدم دخولهما وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه لا يدخله الكسر والتنوين ليعرف انه لا يدخله الكسر والتنوين فيلزم تقدم ٥ الشئ على نفسه وهو المعنى بالدور ههنا فينبغى ان يعرف اولا بغيره كتعريف المص بما فيه علتان الخ ويجعل عدم دخول الكسر والتنوين من جملة احكامه كما فعله واما لزومه من وجهين فبالنظر الى كل من الامرين اعنى عدم دخول الكسر وعدم دخول التنوين (قوله على ما فصل فى تعريف المعرب) فان المص عدل عن تعريف الزمخشرى للمعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل الى تعريفه بالمركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وجعل هذا الاختلاف من جملة احكامه لئلا يلزم الدور كما عرفت سابقا وهذا الكلام متعلق بقوله ففيه الدور مع قطع النظر عن تقييده بقوله من وجهين فان الدور فى تعريف المعرب بما اختلف آخره انما هو من وجه واحد لا من وجهين (قوله كما قال كثيرون) فهذا القول حين الاكتفاء بالتنوين يكون منشأ للتوهم المذكور

٢ واما اذا كان بمعنى المعلول فلا يضاف حقيقة الا الى العلة
منه

٣ لان معرفة حال الشئ انما هو بعد معرفته
منه

٥ ويكون النتيجة عين الصغرى فى قولنا هذا غير المنصرف وكل ما هو غير المنصرف لا يدخله الجر والتنوين فهذا لا يدخله الجر والتنوين فان قولنا هذا غير المنصرف معناه هذا لا يدخله الجر والتنوين على تقدير ان يكون تعريفه ما ذكر تدبر
منه

(قوله واوسطها العمل) اخره عن الاعلى والادنى لتوقفه عليهما من حيث انه
اوسط مثاله الاسم العامل فى التميز لشبهه بالفعل من جهة ان الفعل يتم بالفاعل
ويصير به كلاما تاما فيشابه التميز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
بالتنوين كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام
كما ينصب الفعل المفعول (قوله القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء) بان ٢ يلاحظ
قائم اولا مجردا عن التاء ثم الحقت اليه التاء بل يلحق اليه التاء من غير ملاحظته
مجردا عنها والا يلزم الجمع بين التأنيث والتذكير وكذا الكلام فى الالف
واللام فى الرجل نعم الوهم يذهب الى ان معروضه القائم المجرد عن التاء والرجل
المجرد عن اللام فاذكره الشارح من انك تقول قائم ثم قائمة بناء على هذا فهذا
الكلام تحقيق للمقام وتبيين للمرام (قوله لان المرجوح ليس فرعا) الخ علة لما يتضمنه
قوله فلا حاجة الى جعل الفرع الخ من ان هذا الجعل بعيد او غير لايق او ليس
بصواب الى غير ذلك (قوله حقيقة او حكما) اى سواء كان اختصاصه بنوع
آخر حقيقة كشمر وضرب او حكما كاحمر (قوله احدى الزوائد الاربع) وهى
حروف اتين (قوله فلا يتجه ان البيان قاصر) لانه انما يتجه اذا حمل الاختصاص
بنوع آخر على الاختصاص حقيقة اذ حينئذ يختص بيان فرعية وزن الفعل
بما يكون مختصا به ولا يجرى فيما لا يكون مختصا به والمطلوب بيان فرعيته
مطلقا واما اذا حمل على ما هو اعم من الاختصاص حقيقة او حكما فلا يتجه
(قوله بمعنى سلب الوجوب والامتناع) وهو المسمى بالامكان الخاص وهو ليس
بمراد ههنا لانه لا يشمل الوجوب (قوله وبمعنى سلب الوجوب) فيشمل الامتناع
والامكان الخاص لا الوجوب وهو الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو
ليس بمراد ايضا لما عرفت (قوله وبمعنى سلب الامتناع) فيشمل الوجوب والامكان
الخاص وهو الامكان العام المقيد بجانب العدم وهو المراد ههنا لشموله لهما
وانت تعلم ان الجواز يجئ ايضا بمعنى سلب احدهما اى الوجوب والامتناع
لا على التعيين وهو الامكان العام المطلق ولم يذكره لظهور انه ليس بمراد
ههنا (قوله فيه ان غير المنصرف) اى عند المص ما فيه علتان مؤثرتان لا مطلق
العلة فانه خلاف المتبادر من لفظة العلة فالتأثير جزء من مفهوم غير المنصرف
فاذا انتفى انتفى غير المنصرف وان لم يخل الاسم عن ذات العلتين (قوله بحكم
قوله وحكمه) الخ لانه حينئذ لا يلزم التفكيك (قوله والحاجة) اى الحاجة ٣ الى
التوجيه بناء على زعم الشارح اذ لا حاجة اليه عند المحشى اصلا كما ذكره آنفا

٢ بيان للنفى سعد

٣ وهى ما اشار اليه الشارح بقوله فان غير المنصرف عند المص الخ سعد

(قوله تندفع بترك الظاهر الاول) لان صرف غير المنصرف وتغييره ٥ بادخال
الكسر والتنوين اعم من جعله منصرفا بالصرف الاصطلاحى ومن جعله
فى حكمه لكن الظاهر حين رجوع ضمير صرفه الى غير المنصرف ان يكون بالمعنى
الاصطلاحى لا بالمعنى اللغوى فكأنه لهذا ترك الظاهر الثانى ايضا ولعل قوله
فافهم اشارة الى هذا (قوله رد الاشياء الى اصولها) والاصل فى الاسم
المعرب ان يكون منصرفا يدخله الجر والتنوين وعدم الانصراف انما يعرض له
لعلة (قوله ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف لها) اى للضرورة لانه حينئذ يلزم
رد الشئ للضرورة الى خلاف اصله والضرورة انما ترده الى اصله (قوله والمعنى ما الذى
واى شئ) الخ فى الصحاح قال سيبويه ان ذا وحده بمنزلة الذى كقولهم ماذا رأيت
فتقول متاع حسن قال لبيد * الا تسألان المرء ماذا يحاول * انحب فيقضى ام ضلال
وباطل * قال ويجرى مع ما بمنزلة اسم واحد كقولهم ماذا رأيت فتقول خيرا
بالنصب كأنه قال ما رأيت ولو كان ذا ههنا بمنزلة الذى لكان الجواب خير بالرفع
انتهى فقوله والمعنى ما الذى ناظر الى الاول اعنى كونه بمعنى الذى وقوله
واى شئ ناظر الى الثانى اعنى كونه مع ما بمنزلة اسم واحد (قوله بالفتح او الكسر)
فعلى الاول يكون اللام مقدرة اى لان ذكره الخ وعلى الثانى لا حاجة الى تقديرها
لان الجملة حينئذ تكون مستأنفة استينافا بيانيا فتفيد العلية بنفسها (قوله هنأنى
الشئ) معناه بالفارسية خوش كوارشد (قوله ومرأنى) معناه سزاوارشد (قوله
يبدئ ويعيده) حيث اتى يبدئ من باب الافعال ليناسب قوله تعالى يعيده
(قوله مع ان اللغة المشهورة يبدؤ) اى من الثلاثى (قوله يا حار) مرخم حارث
اسم لكاتبه (قوله قد حاروا) اى ذهبوا (قوله اى بضم الراء فى يا حار) ليناسب
ضم الراء فى حاروا (قوله فينصرف مفاعلة) مع انه غير منصرف حينئذ للتأنيث
والعلمية اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه حينئذ يصير علما لمضاربة بحسب
الوزن واذا جعل وزنا لمقاتلة يصير علماله بحسبه ايضا وهكذا (قوله اريد به
نفسه) اى نفس اللفظ المنصرف بدون القصد الى معناه اصلا (قوله فانه يعامل به)
اى بذلك اللفظ (قوله معاملته) الخ اى معاملة ذلك اللفظ وقت ان يراد به معناه
وهى جعله منصرفا مع ان ذلك اللفظ قد يكون غير منصرف حينئذ اى حين ان يراد
به نفسه فانه يصير حينئذ علما لنفسه وله سبب آخر كالتأنيث مثلا فبؤر ان فى منع
الصرف لكنه قد ينصرف للتناسب كما سيأتى (قوله فينون) الخ تفريع على
قوله وجعل من هذا القبيل الخ يعنى ان قول المصنف واما فرازنة فمنصرف

٥ وهو المعنى اللغوى للصرف سعد

بتنوين قرارنة مع انه اريد به لفظه من قبيل ماجعل منصرفا للتناسب بمنصرف٧ (قوله لم يقصد به اتمام التعليل) وهو التناسب بينه وبين المنصرف بل انما قصد به بيان الواقع فى هذا المثال اذ الولى ليس بشرط فى ذلك اذ الاولى فى قواريرا مع انه قرئ بالنصب (قوله فهذه جملة معترضة) الخ اى قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين والضمير فى قوله بيان انهما لا تصلح الخ راجع الى هذه الجملة المعترضة ووجه عدم صلاحيتها للتعريف اى لتعريف غير المنصرف استلزامها للدور من وجهين كما عرفت سابقا وقوله قدمت الى ههنا فى التقديم اشارة الى الاهتمام بذلك ردا على بعض النحاة حيث عرف غير المنصرف بهما كما مر (قوله ولكونه نهاية جمع التكسير) فله كمال قوة فى الجمعية وقوله ولانه لا نظير له فى الآحاد فله قوة فى الجمعية يصح معها ان تقوم مقام السببين كذا قيل (قوله لا الخروج) فلا يصح قول المصنف العدل خروجه (قوله على قيام المبنى للمفعول) وهو المضروبية القائمة بزيد فيه انه يجوز ان يكون القائل بوضع المصادر للمعنيين قائلا باشتقاق ضرب على صيغة المبنى للمفعول من الضرب بالمعنى المبنى للفاعل تدبر (قوله لو كان العدل بمعنى الاخراج) بناء على انه ليس للمصدر معنى سوى المعنى المبنى للفاعل (قوله بهذا الدفع) اى بما ذكره الشارح من ان المصدر قد يكون بمعنى الفاعل وقد يكون بمعنى المفعول (قوله الاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا) الخ اما اشتقاق المعدول فلانه لا يشتق من اللازم اسم مفعول واما تسمية الاسم معدولا فلانه معدول اليه لا معدول بخلاف ما اذا كان العدل بمعنى التبعيد فانه حينئذ يصير متعديا فيصح الاشتقاق وتسميته معدولا لكونه مبعدا عن صيغته الاصلية (قوله لانه بمعنى المعدول اليه) ويصح الاشتقاق من اللازم بتقدير الجار على طريق الحذف والايصال وكذا صحة التسمية بالمعدول مبنى على ذلك (قوله قوله وهو خروج الاسم) هذا سهو من قلم الناسخ فان النسخ هكذا اى خروج الاسم (قوله قد تطلق على الكلمة) الخ اى قد تطلق على جوهر الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة كما تطلق على نفس الهيئة وهى المراد ههنا اذ لا خروج بالنظر الى جوهر اللفظ (قوله فان احد الامور) اى دخول لام التعريف وكلمة من والاضافة (قوله فكأن اللام فيه) اى فى افعل التفضيل بمنزلة الصورة اللازمة الاصلية فاذا كان مجردا عنها وعن غيرها من كلمة من والاضافة يكون معدولا عن صيغته الاصلية (قوله صار علما بالغلبة) اى على بعض معين من افراد معناه فيكون سحر

٧ وهو قوله منصرف
منه

علما للسحر بعينه اى للسحر المعين المعروف شرطا اعنى قبيل طلوع الفجر الثانى معدولا عن السحر بتجريده عن لام التعريف (قوله ولا حاجة لادخال) الخ لما عرفت من ان المراد بالصورة اعم من الصورة وما فى حكمها (قوله واما ما توهم) الخ مبتدأ خبره قوله فيما بعد ففيه ان يوم الجمعة الخ (قوله من ان ما غير اليه التعريف) وهو قوله الخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه (قوله كاللام) قيد للمنفى فان لها مدخلا فى الصورة كما عرفت (قوله بالحرف الزائد) كلام التعريف (قوله فيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو) الخ فهو خارج عما غير اليه التعريف بقوله خروج عما هو حقه من الصيغة فلا ينتقض به منعا (قوله هيئة للضارب) اذ لا مدخل للحرف الزائد فى عروض الهيئة على هذا التقدير (قوله وان كان ما تعرض لمادته فى وضعه لمعناه) اراد بالمادة الحروف مطلقا سواء كانت اصولا او لا فعلى هذا هيئة الضرب ليست هيئة للضارب لان الصورة العارضة لمادة الضارب فى وضعه لمعناه اعنى من قام به الضرب ليست صورة مادة الضرب فى وضعه لمعناه وهو الحدث فلا ينتقض التعريف بالمشتقات منعا لكن يرد عليه النقض جمعا بمثل ثلث المعدول من ثلثة ثلثة لان هيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث فى وضعه لمعناه لان معناهما ليسا بمتحدين لان ثلثة ثلثة وضع لنفس العدد وثلث وضعه للموصوف به فلا تكون صورة احدهما صورة الآخر فى وضعه لمعناه (قوله بتقييد الصيغة بالاصلية) فالمراد بالصيغة صورة تعرض لحروفه الاصول (قوله من المصادر السماعية) كمصادر الثلاثى (قوله من المصادر القياسية) كمصادر المزيدات (قوله بما خرجت به المغيرات القياسية) اى خرجت المشتقات من المصادر القياسية ككرم بالنسبة الى الاكرام بما خرجت به المغيرات القياسية وهو ما ذكره الشارح بقوله وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله الخ (قوله مثل عدة) اصله وعدة حذفت الواو تبعا ليعد (قوله كقول فى وجه) والاصل مقوول حذفت احدى الواوين بعد نقل حركة الواو الى ما قبلها لاجتماع الساكنين والمحذوف هى الواو التى هى عين الكلمة عند ابى الحسن الاخفش وواو المفعول عند سيبويه فوزنه٦ مفول على الاول ومفعل على الثانى وادلة الفريقين مذكورة فى كتب الصرف (قوله كالمقام والايلاء) اصله مقوم واولاء (قوله باعتبار قيد المغايرة) اى بالمعنى الذى ذكره الشارح بقوله ولا يبعد ان يعتبر الخ فلا تغفل (قوله لا غير) اى لا غير المدغمات من المشتقات وغيرها لان غيرها خارج بقيد

٥ قال سيبويه ان ثلث غير منصرف للعدل والوصف وهو عبارة عن كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها
منه

٦ اذ من عادتهم ان يعبروا عن الزائد بلفظه
منه

الصيغة بالمعنى المراد ههنا اعنى تغير الصورة فقطع بقاء المادة واما المدغمات فلا تخرج به لبقاء موادها على حالها وانما التغير فى صورها (قوله فبعيد عن المقام) والاقرب ان يقال كالمدغمات لان مثل مقام يخرج بقيد الصيغة بالمعنى المذكور (قوله و بيان العدل على هذا الوجه) الذى هو التعريف بالاعم لا يحصل هذا المقصود فان المشتق الذى يوجد فيه العدل بالمعنى الاعم مثل ماد بالقياس الى مادد لا يتميز عن غير المنصرف اذ فيه بيان العدل والوصف وامثال ذلك اكثر من ان يحصى (قوله لاما كان عليه) كافطنه السائل اذ لا يلزم من كون الشىء اصلا بهذا المعنى كون خروج الفرع عنه محققا فان ما يقتضى القياس ان يكون الاسم عليه اعم من ان يكون الاسم عليه بالفعل والعام لا يقتضى الخاص (قوله و يعنى بالخروج انه كان عليه فخرج) اى كان الاسم على ما يقتضيه القياس بالفعل فخرج وهذا امر لا يحكم به الا اضطرار فيكون الخروج بهذا المعنى مقدرا لا محققا وانما عنى بالخروج هذا المعنى ولم يعز به ان الاسم لم يكن على ما يقتضيه القياس اذ لا يرد على تعريف العدل المغيرات الشاذة فانها خارجة عما هو القياس لانها لم تكن ٩ على ما هو مقتضى القياس لكن لم يحكم فيها بانها كانت على الاصل فخرجت عنه (قوله فحينئذ نقول) اى حين ان يكون المراد بالاصل ما يقتضى القياس ان يكون الاسم عليه اتفاقا ما اشتهر فى كتب النحو من ان خروج ثلث محقق مبنى على انهم ارادوا بالخروج الخروج عما هو القياس على معنى ان الاسم لم يكن على ما هو القياس ولا شك انه محقق لا مقدر والشارح اراد به الخروج عما ثبت لمادة الاسم بالفعل مما يقتضيه القياس على معنى انه كان عليه فخرج وهذا حكم اضطرارى اقتضاه منع الصرف لا محقق فلا يتجه على ما اعتبره الشارح المغيرات الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ما اعتبره القوم كما ذكرنا (قوله ويتجه على ما ذكره) الشارح انه يخص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالمتتبع لاحوال الكلام مع انه مستغن عن التعريف لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فان كان التعريف لغير المتتبع لزم الدور ولان تعريف غير المنصرف لغير المتتبع بالعدل انما هو ليعرف انه لا كسر ولا تنوين فيه فاذا توقف معرفته على معرفة ان لا كسر ولا تنوين لزم الدور ولا يتجه ذلك على ما اعتبره القوم فان غير المتتبع يعرف ان ثلث مثلا لم يكن على ما هو القياس اعنى ثلثة ثلثة و يعرف ان له وصفية فيحكم بانه لا يدخله الكسر والتنوين بناء على ان مقتضى القياس معلوم له والخروج محقق بالمعنى المذكور

٩ وهذا لا ينافى ما سبق من الشارح من ان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها الخ فان المراد انه لم يحكم فيها بانها كانت على الاصل فخرجت عنها كما ذكرنا منه

بخلاف ما ذكره الشارح فان الخروج غير محقق على ما ذكره بل حكم به لاقتضاء منع الصرف وعدم دخول الكسر والتنوين كما فى العدل التقديرى بالاتفاق (قوله سوى الجمع التقديرى) فان الحكم بانه جمع لاضطرار اليه لمنع الصرف من غير تحققه وثبوته كما فى العدل (قوله والجمع) اى التحقيق (قوله واما العلمية فلا يعرف فى شىء منها) الخ يريد ان العلمية فى شىء من الاسباب اذا لم تعرف بالسماع فلا طريق الى معرفته سوى منع الصرف اذ ليس لها ضابطة تعرف بها بخلاف التأنيث والوصف وامثالهما (قوله فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف) فانه اذا تحقق للاسم صيغة على مقتضى الاصل والقياس ولم يكن عليها يعرف انه خارج عنها من غير احتياج الى معرفة عدم انصرافه فقول الشارح لانهم تنبهوا للعدل الخ مبنى على ما اختاره من انه الخروج عما ثبت للمادة مما يقتضيه القياس (قوله فلا يعرف الا بمنع الصرف) اذ الحكم عليه بانه كان على ما يقتضيه القياس فخرج عنه انما هو لاضطرار اليه لمنع الصرف كما سبق (قوله لانه مشترك بينه و بين جميع الاسباب) اى بين العدل و بين جميع الاسباب فانهم تنبهوا فى احمد لوزن الفعل والعلمية فجعلوا غير منصرف لهذين السببين فهذا الحكم غير مختص بالمفرع عليه فالاولى تركه (قوله ولا يختص كون الحكم بعلية) الخ لتحققه فى جميع الاسباب اذ لا مقتضى للحكم بعلية شىء منها سوى ضرورة منع الصرف (قوله بعلية العدل للضرورة) اى علية السبب لاجل ضرورة منع الصرف فاراد بالعدل فيه السبب مطلقا اطلاقا للخاص على العام كما يظهر بادنى تأمل وقوله بالعدل متعلق بالتخصيص والعدل فيه على معناه المتبادر (قوله فمدار الفرق بينه) اى بين العدل و بين سائر الاسباب بوجوده لاجل ضرورة منع الصرف دون الحكم بوجود سائر الاسباب فان الحكم بوجودها ليس لاجل ضرورة منع الصرف وان كان الحكم بعليتها للضرورة فى الجميع لكن هذا فيما سوى الجمع التقديرى واما فى الجمع التقديرى فالحكم بوجوده للضرورة كالعدل فتدبر (قوله للخروج المقدر) لا المذكور لانه معرفة (قوله بحال متعلقه) متعلق بالصفة (قوله وهذا بعيد عن العبارة) والظاهر ان يجعل صفة للخروج بحال نفسه و يراد بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة فيكون قوله او تقديرا وصفا بحال نفسه كما فعله القوم (قوله لا وجه لقوله الى رباع ومربع) لانه يتوهم منه خروج

الغاية عن المغني وليس كذلك (قوله اي مجيء عشار ومعشر) لم يرجع الضمير الى ماوراءها وعشار ومعشر لان الحكم بصوابية مجيء الجميع لايوافق ماذكره الرضي وهو احق ان يعتمد عليه في امثاله (قوله بخلاف الخمسة الاخرى) اي من خماس ومخمس الى تساع ومتسع (قوله يستعمل على) الخ اي يستعمل المعدول على وزن الخ وقوله الى عشرة الغاية ليست بداخلة تحت المغني ومقصوده من نقل كلام الشيخ الرضي اثبات عدم مجيء الخمسة الاخرى (قوله لان الاعداد ليست اوصافا اصلية) وكون الوصف اصليا شرط في سببيته كما سيأتي (قوله بعض ماقيل) وهو ماذكره الشارح واليه ذهب سيبويه (قوله عدل عن الصيغة) مثلا عدل ثلث عن ثلثة وقوله والتكرير اي عدل عن تكرير الصيغة لانه عدل عنه الى التوحيد فكما انها معدولة من نفس صيغ اصولها فهي ايضا معدولة عن تكرر تلك الصيغ فتكرر العدل فيها والى هذا ذهب صاحب الكشاف (قوله على قدر الحاجة) وهو اعتبار العدل الواحد (قوله ومنع كون ثلثة) الخ تشنيع على الفاضل عبد الغفور (قوله عدم انصراف اربعا اربعا) للوصف ووزن الفعل مع ان اربعا اربعا منصرف بالاتفاق (قوله مايهتدي اليه) اي الى كونه اسم تفضيل (قوله بل يؤيد الثاني) اي اقل تأخرا ووجه التأييد انه لو كان معناه في الاصل اشد تأخرا لكان استعماله بعد كونه بمعنى غير فيما هو ليس من جنس المذكور واقعا بالطريق الاولى لانه يكون اشد مغايرة فيناسب الاصل ولما لم يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور وهو اقل مغايرة علم انه في الاصل بمعنى اقل تأخرا (قوله في غيرما) بتنوين غير وكلمة ما للتنكير وقوله هو اي ذلك الغير (قوله والتجاوز من فضول الكلام) تشنيع على بعض الشارحين حيث تجاوز عن هذا المقدار مع كفايته وقوله لايتجاوز عنه اي لايعني كذا نقل عنه (قوله احد الامور الاربعة) ثلثة منها ماهو المذكور في الشرح ورابعها العدل (قوله وبينهما بون بعيد) لان تقدير الاضافة في الكلام عبارة عن حذف المضاف اليه لفظا وابقائه نية ومعنى بخلاف فرضها في الاصل المعدول عنه اذ لايبقى في المعدول عن الاصل الذي فرض فيه الاضافة المضاف اليه اصلا (قوله ان جاءني الرجل والرجل الآخر) فيما استعمل باللام وجاءني رجل ورجل آخر اي آخر منه فيما استعمل بمن لو فرض آخر للتفضيل بمعنى اشد تأخرا كما هو اصله وقوله ولايتصور التفضيل على ماذكر اولا بالاضافة ضرورة ان المفضل

عليه في آخر شيء بالاضافة هو المضاف اليه لاغير فروعي المناسبة بين الحال اي المعدول الذي هو بمعنى غير والاصل الذي هو بمعنى اشد تأخرا (قوله نرفع درجات من نشاء) الآية مفعول تذكر (قوله تابعا للمضاف) اي يكون من احدى التوابع في المثال الاول اعني قوله ياتيم تيم عدي كان المضاف في الثانية تأكيدا للمضاف في الاولى وفي المثال الثاني اعني قوله بين ذراعي وجبهة الاسد كان معطوفا عليه والتقدير ياتيم عدي تيم عدي وبين ذراعي الاسد وجبهة الاسد (قوله بيانه) اي بيان ماذكر من الاضافة الاخرى باقسامه ولابيان شيء من اخويه اي التنوين والبناء باقسامهما (قوله لايخفى ان القياس) الخ يعني ان اصل جمع الذي يقتضيه القياس ليس جمعا وات لان جمع جمع تكسير لجماء وجماوات جمع صحيح له وعدول الجمع المكسر من المصحح مخالف للقياس فتعين انه معدول عن جمع اوجماعي وظاهر هذا الكلام اعتراض على الشارح حيث يتبادر من ظاهر كلامه ان كلا منهما يصح ان يكون اصلا معدولا عنه ويحتمل ان يكون تحقيقا للمقام وبيانا للمرام (قوله وانما خص ذكرها) مع انه لايرد المغيرات القياسية ايضا كما عرفت فتخصيص عدم ورود الجموع الشاذة بالذكر لانها مما اوردت الخ (قوله فائدة جديدة) لاتستفاد مما سبق (قوله واقوى مايروج ماذكره) اي الشارح بقوله وعلى ماذكرنا لايرد الجموع الشاذة كأنيب واقوس فانه لم يعتبر الخ وقوله ولم يحضره اي الشارح وذلك لانه لوحضره لقال وعلى ماذكرنا لايرد آخر واجمع فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس من الاستعمال باللام او بمن او الاضافة (قوله لوجب كون آخر واجمع ايضا) اي كآخر وجمع معدولين عما هو الاصل في استعمالهما اصدق ظاهر تعريف المعدول عليهما فيما ذكره الشارح اندفع ذلك اذ لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما بخلاف اخر وجمع حيث لم يستعمل بشيء من اللام وبمن والاضافة لكن لايخفى ان الملازمة ٣ غير مسلمة في اجمع لانه ليس باسم تفضيل ولم يكن على خلاف مايقتضيه القياس (قوله لاباعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لااقوس) لانا فرضنا ان قوس اعتبر جمعه اولا على اقواس ثم اخرج عنه وعدل الى اقوس فلم يكن جمع قوس بل معدولا عن جمعه فلاشذوذ في جمعيته ٤ وهذا الكلام ناظر الى قوله ولو اعتبر جمعهما الخ وقوله ولا باعتبار عدوله عن اقواس الخ ناظر الى قوله ولاقاعدة للاسم المخرج الخ (قوله فانه جاء جمع عمرة) ولم يثبت من جوهره عامر وان لم يجيء

٣ المستفادة من قوله لوجب الخ منه

٤ اذ لا جمعية له فضلا عن شذوذها منه

اسم جنس (قوله وزفر فانه جاء بمعنى السيد) فجاء اسم جنس وان ثبت من جوهره
زافر (قوله الاددا) فانه علم قبيلة ولم يجئ اسم جنس ووجد فاعل من جوهره
وهو آدد (قوله والكثير العطاء) فجاء اسم جنس فيكون من قبيل عمر فيخالف
ماذكره الرضى (قوله كالقثوم) اى كان القثوم جاء بمعنى الجموع للخير والعيال
كذلك قثم جاء لهما والجموع للشر فهو ضد (قوله فى هذا القسم) اى العدل
التقديرى (قوله كما توهم) المتوهم هو الفاضل عبد الغفور فانه اورد انه قد يتحقق
فاعل فى هذا القسم فيعتبر معدولا عنه وهو ينافى ماذكره الشارح وحاصل
الدفع الذى ذكره المحشى رحمه الله ان مراد الشارح انه لايدل دليل على ثبوت
اصل فى هذا القسم من حيث انه اصل ومعدول عنه بأن لايدل دليل على اصالته
وان ثبت ذاته من حيث هو بخلاف العدل التحقيقى فان وجود التكرر فى معنى
ثلث يدل على اصالة ثلثة ثلثة (قوله بظاهره الضمير لبنى تميم) الخ فان قلت
هذا وان كان ظاهرا من العبارة لكنه غير صحيح فى نفسه لان اعتبار العدل
فى هذا الباب وغيره ليس مما يفعله اهل اللغة بل ليس لهم الا جعل قطام
مما لايدخله الجر والتنوين من غير شعور بكونه غير منصرف وكونه مشتملا
على سببين بل ليس هذا الا وظيفة النحاة قلت لما كان اعتبار النحاة للعدل
فيه مسببا من استعمال اهل اللغة على هذا الوجه اسند الاعتبار اليهم مجازا
وامثاله كثير فى كلامهم (قوله المعتبر اطرادا) الخ فان اراد السائل بقوله العدل
يوجب البناء ان العدل المعتبر اطرادا او اصالة يوجب البناء فهو ممنوع وان اراد
ان العدل المعتبر اصالة يوجب البناء فهو مسلم لكنه غير معتبر فى قطام
(قوله فى الحواشى الهندية) الخ الظاهر انه اشارة الى مايرد على مايستفاد من
كلام الشارح من ان فعال علما للاعيان لايكون الامؤنثا كحضار وطمار من
ان ذلك ممنوع والمستند ماذكره قال بعض الشراح قالوا ان فعال علما
للاعيان لايكون الامؤنثا ولقائل ان يمنع ذلك لان سفار اسم ماء وحضار اسم
كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سفار وحضار مؤنثان
لان العرب تؤنث بعض المياه فتقول ماءة فلان وتؤنث بعض الكوكب فتقول
الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة فى التقدير تدبر (قوله
والهجان) بيض من النوق ٤ (قوله فهو ظاهر المنع) لان فيها اشياء من جملتها
وزن فعال (قوله وان اريد انه ليس فيها موجب البناء) فان قلت يجوز ان يراد

٤ جمع ناقة

انه ليس فيها سبب من اسباب منع الصرف الا السببان قلت يستفاد من ظاهر
الكلام حينئذ استقلال العدل فى ايجاب البناء نعم لو قال لتحصيل سبب ٢ البناء
بانضمامه الى وزن فعال لتم الكلام (قوله لا المجموع) اى لامجموع العلمية
والتأنيث والعدل مع الوزن او بدونه كما يتوهم من كلام الشارح (قوله تحقيقا)
اى تفسير أتحقيقيا ومبنيا على ما هو الواقع دائما فى المعربات مطلقا سواء اعتبر
فيها العدل لضرورة منع الصرف او اعتبر اطرادا من غير ضرورة كقطام
(قوله او لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة) اذ يصدق
على كل منها مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين ولا يصدق الوصف
على شئ منها فيحتاج الى تقييد الابهام بان يكون فى الغاية فان الابهام فيها
ليس غاية الابهام اذ الزمان مثلا وان كان له ابهام لكنه دون ابهام الشئ ٣
المأخوذ فى مفهوم الوصف فان ضاربا عبارة عن شئ ثبت له الضرب وكذا المكان
والآلة (قوله وان دلت على الذات) كذات المكان والزمان والآلة وبعض
الصفة الواقعة فى المكان او الزمان او الحاصلة بتوسط الآلة لكن لم تدل
على بعض صفة تلك الذات فان الاوصاف المأخوذة فى مفهومها اوصاف
للفاعل لا للمكان والزمان والآلة فان الضرب قائم بالضارب وحاصل فى المكان
والزمان و بالآلة فيكون وصفا للفاعل فقط اذ مدار الوصفية على القيام بالشئ
لا على الحصول فيه او بسببه (قوله لكون اسود للحية) اى حال كونه اسما لها
وقوله غير صفة خبر للكون المضاف الى اسود وقوله حالا اى حال كونه
اسما للحية السوداء مع كونه فى الاصل وصفا لانه فى الاصل ذات ثبت لها السواد
فوجه كونه غير صفة حال كونه اسما للحية السوداء زوال غاية الابهام عنه مع
بقاء المعنى الوصفى اعنى السواد فلو قيد به لكان موضحا له (قوله ومعناه رجل
له الصغر) اى لاشئ له الصغر كما فى الضارب وامثاله (قوله ومعناه الماء الكثير)
اى لا الشئ الكثير (قوله فهو يدل على ذات مبهمة) غاية الابهام وهى الشئ
الذى يتضمنه مفهوم الصغير المأخوذ فى مفهوم رجيل وقوله و بعض صفاتها
وهو الصغر وقوله وان دلت على ذات معين ايضا اى وان دلت كلمة رجيل
على ذات معين تعينا نوعيا وهو ذات الرجل فانه معين بالنسبة الى مطلق الشئ
(قوله ومعنى الفياض شئ ماله كثرة الماء) يعنى ليس معناه الماء الكثير ولا يلزم
من كون الفيض الذى اخذ منه الفياض بمعنى كثرة الماء ان يكون معنى الفياض

٢ وهو المشابهة بفعال اسم فعل عدلا وزنة فانه معدول عن لفظ الفعل كما سيجئ فى باب اسماء الافعال

٣ فانه اعم من الزمان والمكان والآلة وغيرهما

الماء الكثير كما ظنه السائل لان معنى المشتق شئ ماله المبدأ (قوله فى مفهوم الفياض الماء) لاشيئا ما لكان المعنى ماء له الفيض و الفيض عبارة عن كثرة الماء فيكون المعنى ماء له كثرة الماء والا ستبعاد بحاله لان وجه استبعاد كون معنى الفياض شيئا ماله كثرة الماء كون ذلك الشئ نفس الماء ولاشك انه باق بحاله على تقدير كون معناه ماء له كثرة الماء (قوله فقد عرفت) آنفا ان معنى رجيل رجل صغير لا رجل له صغر فبالقياس عليه عرفت ان معنى طليحة طلحة الحقير الخ فكما ان رجيلا دال على ذات مبهمة وبعض صفاتها بالنظر الى مفهوم الصغير المأخوذ فى مفهوم رجيل ودال على ذات معين ايضا وهو ذات الرجل كذلك طليحة دال على ذات مبهمة و بعض صفاتها بالنظر الى مفهوم الحقير المأخوذ ودال على ذات معين ايضا وهو ذات الطلحة التى هى علم لشخص معين فعدم انصرافها للتأنيث بالتاء والعلمية التى هى شرط فى سببيته لا للتسامح المذكور (قوله فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بالتصغير عن العلمية) فان قلت اليس هذا منافيا لما سيذكره الشارح فى شرح قول المص ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف حيث بين تنكيره بتأ ويل العلم بواحد من الجمعية المسماة به او بجعله عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق اذ يستفاد منه ان اعتبار الوصفية ينافى العلمية قلت فرق بين اعتبار الوصف المشتهر صاحب العلم به و بين اعتبار العلم موصوفا بوصف فان المعتبر فى الاول انما هو الوصف لاغير و المعتبر فى الثانى هو العلم الموصوف بوصف والاول يخرج العلم عن العلمية بخلاف الثانى (قوله الصواب متصفة) فان مدلول الوصف انما هو كون الموصوف متصفا به فى الواقع سواء وصفه الواصف به اولا (قوله ينبغى ان يقيد) اى يقيد الوصف بان لايكون فى العلم كحاتم فانه مع كونه علما اعتبر ٣ فيه وصف الجود وقوله ايضا اى كما قيد بالاصالة (قوله وان لايكون) اى الوصف زائلا بالعلمية كما اذا جعل احمر علما لشخص ابيض فيكون منصرفا عند الاخفش (قوله المعتبرة فى باب الافادة) الخ احتراز عن الدلالة العقلية والطبعية (قوله نسبة الدلالة اليه يفى) بان يقال دلالة فى الوضع يعنى لما كان الوصف عبارة عن كون الاسم دالا على ذات مبهمة الخ كان قول المص وشرطه ان يكون وصفا فى الاصل فى قوة قولنا شرط كون الاسم دالا على ذات مبهمة الخ كونه دالا على ذات مبهمة الخ فى الاصل اى الوضع فيكون قوله فى الوضع ظرفا للدلالة (قوله لانه فرع الوضع)

٣ لاشتهاره بالجود فى ضمن هذا العلم سعد

بخلاف الدلالة فانها فرع الاستعمال لكن لما كانت فرعا للاستعمال الذى هو فرع للوضع كانت فرعا للوضع ايضا لان فرع الفرع فرع فلهذا قال الظاهر الخ اشارة الى توجيه ما ذكره الشارح فيما نقل عنه (قوله وكانه لايضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة) الخ قد تقرر فى محله ان الغلبة اما تحقيقية وهى عبارة عن ان يستعمل اللفظ اولا فى معنى ثم يغلب على آخر واما تقديرية وهى عبارة عن ان لايستعمل من ابتداء وضعه فى غير ذلك المعنى لكن يكون مقتضى القياس ان يستعمل كالرحمن فانه من الصفات الغالبة لم يستعمل فى غيره تعالى صرح به صاحب الكشاف وشئ من الغلبتين لاتضر الوصفية الاصلية اذا تمهد هذا فقول المحشى لايضر النقل من الوصفية الى الاسمية الخ مبنى على انه حمل الغلبة فى كلام المص على الغلبة التحقيقية ولم يسم مايكون بالنقل ابتداء غلبة فلهذا قال لايضر النقل منها ابتداء لابالغلبة و يرد على قوله الا انه لما لم يطلع على مثال له ان عدم اطلاعه على مثال المنقول ابتداء بعيد جدا لاشتهار رحمن فيه كما ذكر فى الكشاف فالوجه ما ذكره بقوله ولك ان تقول الخ فتدبر (قوله باندراج حكمه) اى حكم النقل ابتداء وهو ان لايضر الوصفية الاصلية وقوله فى الاصل اى فى المفرع عليه اعنى قوله وشرطه ان يكون وصفا فى الاصل (قوله فى التفريع ايضا) اى كما صرح فيه بالغلبة (قوله لانه اراد بالغلبة) الخ يعنى اراد بالغلبة مايعم التحقيقية والتقديرية (قوله الا فى المثال) والامر فيه سهل لان التمثيل لايفيد الحصر (قوله الفاء لتفرع علية اشتراط الوصف بكونه فى الاصل للامور المذكورة) الباء متعلقة بالاشتراط واللام فى قوله للامور الخ متعلق بالعلية وصلة التفرع محذوف اى لتفرع علية الاشتراط المذكور على القول بالاشتراط المذكور والمراد بهذه الامور صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم وضعف منع افعى واجدل واخيل وقوله فلذلك جمع مع اللام اى ليدل اللام على العلية المذكورة والفاء على تفرع علية الاشتراط المذكور جمع الفاء مع اللام (قوله ومن قال الفاء) الخ قائله الفاضل الهندى ناقلا عن الغير (قوله تدل على ترتب العلم) اى بمدخولها ٤ على العلم بما سبق من الاشتراط المذكور فان الاشتراط المذكور علة للامور المذكورة والعلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول وقوله واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم على المعلوم السابق وهو نفس الاشتراط فترتب ٥ العلم على العلم مفاد الفاء وترتب المعلوم على المعلوم مفاد اللام فلا يغنى احديهما عن الاخرى (قوله كيف والفاء فى النتايج لترتب) الخ يعنى ان اللام فى قوله فلذلك صرف متعلق بصرف

٤ فكانه جعل الصرف والامتناع والضعف مدخول الفاء فترتب العلم بها على العلم بالاشتراط سعد

٥ كما يقال كان زيد متعفن الاخلاط فلذلك حمى فان العلم بكونه محموما يترتب على العلم بكونه متعفن الاخلاط كما ان الحمى ترتب على كونه متعفن الاخلاط فالاول مفاد الفاء والثانى مفاد اللام سعد

والفاء داخلة عليه بحسب المعنى اذ المعنى هكذا فصرف لاجله فالفاء داخلة
على النتيجة التى هى الامور المذكورة والفاء فى النتايج لترتب النتيجة فى الواقع على
الاصل لا لترتب العلم وفيه ان هذا ينافى ماذكره من ان الفاء لتفرع عليه اشتراط
الوصف للامور المذكورة فانه يقتضى ان يكون الفاء داخلة على العلية المستفادة
من اللام عنده لا على النتيجة فضلا عن ان يكون لتفرع العلم بها على العلم
بالاصل الا ان يحمل هذا الكلام على المماشاة مع الخصم وارخاء العنان
(قوله لان المعلوم العلية) وهى ليست نتيجة مترتبة على المعلوم السابق
(قوله واللام لترتب الصرف) الذى هو النتيجة لكنه غير معلوم
ويمكن ان يقال اراد بالمعلوم مامن شانه ان يعلم فاللام لترتب المعلوم الذى
هو الصرف على المعلوم الاول وهو الاشتراط المذكور فتدبر (قوله فجعل مجموع
الامور الثلثة) الخ بناء على تقدير ملاحظة العطف على ملاحظة الربط
لان كل واحد منهما معلل بمجموع الامرين كما لوكان ملاحظة الربط مقدما على
ملاحظة العطف (قوله نسب الصرف الى الكل) اى الى مجموع الامرين
لانه اى الصرف صفة لجزئه وهو اشتراط اصالة الوصف (قوله وغفل
من انه) الخ فانه انما يحتاج الى هذا التوجيه الذى ذكره لوكان المنسوب
الى الكل وهو مجموع الامرين كل واحد من هذه الامور كما فى صورة تقدم
ملاحظة الربط على ملاحظة العطف واما على تقدير كون المنسوب الى الكل
الكل فلا حاجة اليه اصلا (قوله تكلف) وهو تأويل المتعدد بالمذكور وتقدم
ملاحظة العطف على الربط تدبر (قوله ولذا اتى بذلك) اى بلفظ ذلك مفردا
دون ذينك مثنى (قوله والاستدلال بانصراف) الخ جواب سؤال مقدر تقديره
ظاهر (قوله الى الطول) هو المن والفائدة يقال طال عليه اى انعم عليه كذا
فى الصحاح (قوله انما الحاجة الى القاطع فى اعتباره) كما احتاج الى القاطع
فى اعتبار الوصف الاصلى وهو امتناع اسود وارقم للحية وادهم للقيد فان العلم
باعتبار شئ يحتاج الى دليل بخلاف عدم الاعتبار اذ يكفى فى العلم به عدم دليل
الاعتبار (قوله وكون الصرف لذلك لا لعدم) الخ انما لم يكتف بقوله واما وجه
قطعهم بعدم اعتباره فى اربع ان المعتبر الخ لما عرفت من ان عدم الاعتبار
لا يحتاج الى دليل بل يكفى فيه عدم دليل الاعتبار واما كون الصرف لاجل عدم
الاعتبار لا لعدم شرط وزن الفعل فيحتاج الى دليل لانهما سيان فى العلية
للصرف فلابد لترجيح احدهما على الآخر من دليل (قوله كما يؤكده تقديم

الظرف على عامله) اعنى فى قوله ولذلك صرف الخ فان الظاهر ان التقديم
فيه للحصر (قوله لا فى اصل الوضع العددى) اذ العدد من ٣ حيث انه عدد
لا يتصف بالذكورة والانوثة فلا يكون قابلا للتاء فى اصل وضعه وانما كان لحوق
التاء لعروض الوصفية له فشرط وزن الفعل اعنى عدم قبول التاء فى اصل الوضع
تحقق فى اربع فتعين ان صرف اربع انما هو لعدم اعتبار الوصف العرضى فيه
(قوله لاشتراكها بينهما) كفاطمة وطلحة والحاصل ان التأنيث بالتاء اعم
من التأنيث المعنوى من وجه لاجتماعهما فى مثل فاطمة وافتراق التأنيث بالتاء
عنه فى مثل طلحة وافتراق التأنيث المعنوى عنه فى مثل زينب فلا تقابل بينهما
(قوله بل بامارات تدل على اعتبار العرب تأنيثه) كارجاع ضمير المؤنث وظهور
التاء فى مصغره وغير ذلك (قوله فتاء اخت ليست للتأنيث) الخ فهى مؤنث
تأنيثا معنويا وشرط تأثيره فى منع الصرف اذا سمى به مذكر الزيادة على الثلثة
فلو سمى به مذكر لا يمتنع من الصرف لعدم شرطه واذا سمى به مؤنث فشرط تأثيره
فيه جواز العلية فيجوز صرفه وعدم صرفه اما الاول فلعدم شرط ٦ وجوب تأثيره
واما الثانى فلوجود السببين فيه التأنيث المعنوى والعلية فحال اخت كحال عرفات
فى عدم كون التاء للتأنيث بل هى مع الالف التى قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح
تقدير تاء التأنيث فيه لان التاء المذكورة تمنعه من حيث انه كالبدل عنها
لاختصاصها بالمؤنث كتاء بنت فهى منصرف على هذا التقدير اذ ليس فيها سبب
سوى العلية لانها فى الاصل جمع عرفة ثم جعلت علما لموقف معين (قوله وقال
غيره يمنع من الصرف) الخ فالتاء عنده للتأنيث ففيها التأنيث والعلية وانما كسر
ونون لان تنوين الجمع تنوين المقابلة لانه مقابل وعوض عن النون التى فى الجمع
المذكر السالم فتنوين نحو مسلمات مقابل وعوض عن نون مسلمين لا تنوين
التمكن ولذلك يجتمع مع اللام وذهاب الكسرة تبع ذهاب ٩ التنوين من غير عوض
لعدم الصرف وههنا ليس كذلك ٣ فان تنوين التمكن وان ذهب فى عرفات من غير
عوض وهو اللام والاضافة لكن ليس ذهابه لعدم الصرف بل انما ذهب
لامتناع اجتماعه مع تنوين المقابلة (قوله التى هى جزء الكلمة) غير منفكة عنه اصلا
بحيث لا يحتاج الى ما يحفظها عن التغير كالعلمية (قوله والاحسن) الخ وجه الاحسنية
انما جعله الشارح تخصيص بلا مخصص وكانه مال اليه اكتفاء بقدر الكفاية
من شرط الوجوب فلهذا قال الاحسن ولم يقل الصواب (قوله لا يظهر اعتبار حدوث
نقل) الخ لا يخفى على من تصفح كتب القوم انهم اعتبروا نقل السببين فى غير المنصرف

٣ احترازعن كونه عارضا لعروض فانه بهذا الاعتبار يتصف بالذكوره والانوثة منه

٦ وهو واحد الامور الثلثة اعنى الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسطه والعجمة منه

٩ كلمة من واللام متعلقان بذهاب ثانيا فلا تغفل منه

٣ فلهذا يدخلها الكسر ايضا منه

تحقيقا كما فى التأنيث اللفظى والعجمة والجمع والالف والنون المزيدتان ووزن الفعل والتركيب اوتقديرا كما فى الوصف والعلمية والعدل واراد واحفظ ذلك الثقل مهماامكن فاشترطوا فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى احد الامور الثلثة لئلا يعارض الخفة ثقل احد السببين و يكون الثقل محفوظا فعلى هذا لايرد ما اورده المحشى فتأمل (قوله مع كل منها شرط) سواء كان ذلك الشرط غير العلمية كما فى الوصف فان شرطه ان يكون وصفا فى الاصل او العلمية فقط كما فى التأنيث اللفظى او العلمية وغيرها كما فى العجمة فان شرطها ان تكون علمية وتحرك الاوسط اوزيادة على الثلثة وكما فى التركيب فان شرطه العلمية وان لايكون باضافة ولا باسناد (قوله فالمناسب ان يضاف الشرط) وهو احد الامور الثلثة الى السبب وهو التأنيث المعنوى لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط كما فى التأنيث اللفظى وليس لها شرط يتوقف تأثيرها عليه فيماعدا التأنيث المعنوى فالمناسب ان يضاف الشرط اليه ايضا لااليهما (قوله ولايخفى عليك ان الاوجه) الخ لان ماذكره القائل لايدل على كونها سببا قويا لان الضرورات تبيح المحظورات ولانه يحتاج الى الاستعانة من مذهب الكوفيين بخلاف ماذكره المحشى (قوله كشفا الوجوه) الخ المراد بالوجوه مافوق الواحد (قوله تذكير العائد) الخ اى فى قوله منصرف وقوله ممتنع اذ القياس منصرفة وممتنعة سواء كان قوله ممتنعة بمعنى ممتنعة عن الصرف او ممتنع صرفها اما الاول فظاهر واما الثانى فلان هذا المعنى مبنى على اعتبار حذف المضاف الى الضمير المستتر فى ممتنعة العائد الى المؤنث ولو اسند الى المضاف يقال ممتنع صرفها لاممتنعة صرفها لاسناده الى المذكر (قوله فان سمى به مذكر فشرطه) الخ الاوجه تأخير بيان هذا عن بيان قوله ممتنع صرفها كما لايخفى (قوله ان لايكون فى الاصل مذكرا) ليصير تأنيثه قويا (قوله لتأويله بالجماعة) فلايكون لتأنيثه قوة فلا يمنع من الصرف (قوله وان لايكون تذكيره) اى لايكون تذكير المؤنث الذى سمى به المذكر غالبا نظرا الى المعنى الجنسى الذى كان باعتباره مؤنثا معنويا ليكون التأنيث قويا فيؤثر (قوله وان وجب تأنيثه) الخ وان غلب تذكيره يجب صرفه ولظهوره من الشرط ٤ لم يتعرض له (قوله قلت اولا المراد) الخ يعنى لانم ان مراد المصنف استقصاء الشروط واستيفاؤها حتى يرد ماذكر بل مراده بيان كون شرطه من بين الشروط الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة وعدم نفع الشرطين الآخرين اعنى تحرك الاوسط والعجمة (قوله على انا نقول) الخ اشارة الى الجواب التسليمى يعنى سلمنا ان مراده استيفاء الشروط ونمنع لزوم فوات شرط لانه

٤ وهو قوله وان لايكون تذكيره غالبا منه

اذاكان الخ ثم الظاهر المناسب لقوله قلت اولا ان يقول واقول ثانيا اذاكان الخ (قوله بل بالمذكر الذى) الخ اى بل يسمى العرب المذكر ثانيا بالمذكر الذى كان فى الاصل مذكرا اوبقى على حاله من غير كونه منقولا الى المؤنث (قوله وكذا المنقول من المؤنث بالتأويل) الباء صلة المؤنث مثاله رجال فانه جعل مؤنثا بتأويل الجماعة فاذا نقل الى المذكر فهو منقول عن مذكر الخ لانه مع قطع النظر عن التأويل مذكر والعرب لايسمى به المذكر بتأويله بالمؤنث بل يسميه بلا تأويل فالمؤنث بالتأويل من حيث انه كذلك لايسمى به المذكر بل يسمى به من حيث انه مذكر فيخرج بقوله فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى من حيث انه مؤنث معنوى كما هو المتبادر (قوله واما ما استوى فيه) الخ اشارة الى الجواب عن لزوم فوات الشرط الثالث اعنى ان لايكون تذكيره غالبا وما له الى استواء التذكير والتأنيث او كون التأنيث غالبا فقوله واما ما استوى فيه الطرفان ناظر الى الشق الاول وقوله وقس عليه حال ماغلب تأنيثه ناظر الى الثانى وقوله واما ماغلب فيه التذكير فبيان عدم فائدة هذا الشرط يعنى ان فائدة هذا الشرط انما هو الاحتراز عما غلب فيه التذكير ولا حاجة اليه فان ماغلب فيه التذكير لايجعل المنقول عنه الا المذكر ولايعطى له حكم المؤنث اصلا ولايسمى ذلك المنقول مؤنثا فهو خارج بقول المص وان سمى به الخ اى بالمؤنث المعنوى فان المتبادر منه انه ان سمى بالمؤنث المعنوى من حيث انه مؤنث معنوى ومعتبر تأنيثه الخ فالمص لم يفته بيان شرطه (قوله لالان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوى) اى اطلاق المؤنث المعنوى على اللفظ ووصفه به وحاصله ان كون اللفظ مؤنثا معنويا يكفى فى منع الصرف فالمراد بهذه التسمية ليس تسمية المذكر بالمؤنث المعنوى كما يتوهم فى بادى الرأى اذلا وجه له اصلا فلهذا اضاف التسمية الى اللفظ لا الى المذكر (قوله فى ميزان التصغير اربعة) الخ وما زاد عليها بمنزلة الحرف الزائد (قوله لان اصله جحمرش ٦) على وزن فعيال لان الياء بمنزلة الحرف الزائد فعبر عنها بلفظها واللام الاولى هى الميم والثانية هى الراء والحرف الخامس اعنى الشين محذوفة (قوله وفى مصباح علما) الخ جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر (قوله فان تصغيره على فعيليل) الخ هذا جار على قاعدة الوزن من التعبير من الحروف الاصول بالفاء والعين واللام الاولى والثانية وعن الزوائد بلفظها واما ماوقع فى الشافية فى بيان اوزان المصغر من فعيل وفعيعل وفعيعيل فليس بجار على هذه القاعدة فلهذا اعتذر عنه الفاضل جاربردى وقال اراد بهذه الاوزان

٦ الجحمرش بمعنى العجوز منه

صورة الحروف والحركات من كون الاول مضموما والثانى مفتوحا والثالث
ياء التصغير ولا يريد باعتبار الحروف الاصول ولاجل الدلالة على هذه الارادة
كرر العين فى هذه الامثلة دون اللام مع ان عادتهم تكرير اللام لمعرفة الاوزان
(قوله بين الموصوف) وهو ذات المعرفة والصفة وهى التعريف وقوله فالامر
ظاهر اذ لا يحتاج الى ذكر الموصوف وارادة الصفة كما اذا كان اسما
للموصوف (قوله لضرورة الشعر) فانه لو عبر عنه بلفظ التعريف فى البيت المذكور
هكذا عدل ووصف وتأنيث وتعريف الخ يلزم ان تكون عروضه مقطوعة
كضربه والبيت من البسيط وليس له عروض مقطوعة لان اعاريضه ثلث
الاولى مخبونة والثانية مجزوة صحيحة والثالثة مجزوة مقطوعة فاذا عبر عنه بلفظة
المعرفة يكون عروضه مخبونة وضربه مقطوعا فيوافق ما ذكره اهل العروض
كما لا يخفى على من له ادنى دربة فى علم العروض (قوله ليوافق الاجمال) المذكور
فى البيت السابق (قوله لم يقل شرطها العلمية) مع كونه اخصر وانسب بما سبق
من نظائره (قوله فى معنى اشتراط علمية ما فيه السبب) كما فى قوله التأنيث بالتاء شرطه
العلمية اى علمية الاسم المؤنث كما قال الشارح هناك (قوله والمراد ههنا اشتراط
كون التعريف نفسه علما او علمية) التذكير بالنظر الى كون المعرفة بمعنى التعريف
والتأنيث بالنظر الى لفظها او الاول على تقدير كون الياء للنسبة والثانى على تقدير
كونها مصدرية يعنى ليس المراد ههنا كون ما فيه التعريف مشروطا بالعلمية
وذلك لانهم لما اعتبروا كون التعريف الذى هو اعم مطلقا من العلمية سببا جعلوا
التعريف نفسه مشروطا بالعلمية التى هى اخص منه ليندرج التعريف فى ضمن
العلمية ويمكن الاكتفاء بذكرها عن ذكر التعريف فلهذا لم يتعرض فى شئ
من المواضع لذكر التعريف بل تعرض لذكر العلمية فقط حيث قال التأنيث بالتاء
شرطه العلمية الى غير ذلك ولعل قوله فافهم اشارة الى الدقة (قال الشارح اومنسوبة
الى العلم) الخ لم يعتبر هذا الوجه فى شرح قول المص التأنيث بالتاء شرطه العلمية
لما عرفت من ان المراد بهذه العبارة علمية ما فيه التأنيث وهو الاسم فلو نسب
الى العلم يلزم نسبة الشئ الى نفسه بحسب الظاهر وان امكن ان يجعل من قبيل
زيد انسانى لكنه تكلف بلا ضرورة تدعو اليه بخلاف هذه العبارة فان المراد بها
علمية التعريف نفسه (قوله لما فى العجمة) اذ المراد بالعلمية هناك المنسوبة الى العلم
لا غير كما ستعرفه (قوله الاولى فيه فيه) اى لفظ فيه يدل فى ضمنه لان الصفة اعنى
التعريف فى نفس الموصوف اعنى العلم لا فى ضمنه كما ان الجزء فى ضمن الكل (قوله

على وتيرة اكثر الاسباب) وهو ما عدا العدل (قوله وليس قوله) الخ جواب سؤال
مقدر تقريره ظاهر (قوله لاتحادها) اى العلمية بالسبب اى التعريف اذ السبب
هو التعريف المشروط بكونه علمية لا مطلقا فهما متحدان ذاتا فوصفها بالتأثير
لذلك الاتحاد لا لكونها سببا (قوله او على التجوز) فى الاسناد او فى الطرف
على طريق ذكر الخاص اى العلمية وارادة العام اى التعريف (قوله لم يأت بشئ) الخ
اذ لا حاجة الى ارتكاب شئ من هذين التكلفين لان بناء الكلام فى هذا الباب
على اندراج التعريف فى ضمن العلمية لاتحادهما ذاتا (قوله اى فى الكلمة العجمية)
يعنى ان الضمير راجع الى ما يفهم من الكلام اى الكلمة العجمية لا الى اللغة العجمية
كما يتبادر الى الوهم (قوله وان لا يمتنع من قبول ياء النسبة) كابراهيمى ونوحى وقوله
وقلب بعض الحروف اى بعد العلمية اذ الكلام فيه لا قبلها مثل لجام فى لكام (قوله
امر معنوى) اى اعتبار كونه امرا معنويا او اعتبار قوله امر معنوى على لفظ
المذكر او اعتبار امر معنوى هو كونه سببا فكأن الشارح رمز الى وجه تذكير الضمير
بقوله امر معنوى قال الشارح (قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور) حيث
قال ٩ المانع من الصرف فيهما التأنيث المعنوى المشروط بالعجمة
والعلمية ولم يعتبر فى العجمة هناك تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة (قوله
فى ماه وجور العجمة بشرط التأنيث) بل اعتبر التأنيث بشرط العجمة كما سبق
(قوله من ترجيح التأنيث على العجمة) فى التأثير فلا بد ان يجعل التأنيث سببا
مستقلا والعجمة شرطا لا العكس (قوله اى لتقوية احد سببين) الخ فيكون
من قبيل حذف المضاف او من قبيل قولهم بنوا فلان قتلوا زيدا اذا كان القاتل
واحدا منهم (قوله لاحتمال اعتبار التأنيث) باعتبار القلعة فيكون مؤنثا معنويا
مع تحقق شرط تحتم تأثيره فى منع الصرف وهو تحرك الاوسط (قوله ولذا
لم يكتف سيبويه) الخ اى لعدم اعتبار العجمة فيه قطعيا مع عدم اعتبارها
فى غير شتر مما تحرك فيه الاوسط كما اشار اليه بقوله لان لمكا اباً نوح عليه السلام
منصرف مع علميته فى العجمية وتحرك الاوسط لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك
الاوسط كما اكتفى به المص حيث جعل الشرط الثانى احد الامرين اعنى تحرك
الاوسط او الزيادة على الثلثة (قوله ولم يجوزوا الامرين) اى منع الصرف
وعدمه (وقوله ايضا) اى كما فى ساكن الاوسط كنوح فانهم جوزوا فيه
الانصراف وعدمه وان كان المختار عند المص انصرافه كما سبق وقوله
اسند لا لا علة للمنفى لكن النفى مسلط على المعلول والعلة جميعا لا على العلة

٩ هذا من قبيل النقل بالمعنى منه

فقط وقوله لاحتمال شتراخ علة للنفى (قال الشارح وانما خص التفريع بالشرط الثانى) حيث لم يتعرض لماهو متفرع على انتفاء الشرط الاول واشار اليه الشارح فيماسبق بقوله فعلى هذاوسمى بمثل لجام لايمتنع صرفه الخ وانما قلنا هكذالانه ٩ لايصح التعرض لتفريعه بالنظرالى وجوده قبل بيان الشرط الثانى و بعدبيانه يندرج هذاالتفريع فى قوله وشتر وابراهيم ممتنع (قوله وبهذاظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه) الخ لانتقاض هذا التعليل بنحو شترلجريان ماذكره فيه مع تخلف المدعى عنه اعنى التقديم (قوله فالاولى) الخ اى الاولى ان يقول بدل قوله لان غرضه التنبيه على ماهوالحق عنده الخ (قوله فيشعر بان المسئلة خلافية وهورجح مذهبنا) حيث قيدالحق بقوله عنده الخ (قوله والوجه فى تقديم انصرافه) اى انصراف نوح على بيان عدم انصراف شتروهذا بناء على ماذكره من ان المسئلة ليست خلافية بل منع صرف مثل نوح سهو من البعض (قوله انه تنبيه) الخ اى انصراف نحونوح وقوله وهذا تنبيه اى عدم انصراف مثل شتر تنبيه على ماهو الحق عنده لان المسئلة فيه خلافية (قوله وعليه) الخ اى على هذا المجمع عليه شاهدا صدق يدلان على عدم ثبوته هماشيث وعزير فانهما منصرفان كالستة المستثناة مع انهم لم يذكروها و يمكن ان يقال ارادوابالاسماء الستة المنصرفة مايكون مذكورا فى القرآن و يكون انصرافه متفقا عليه فخرج شيث لانه ليس مذكورا فيه وعزير وان كان مذكورا فيه الاان فى انصرافه اختلافا على مايدل عليه كلام ٣ العلامة البيضاوى فى سورة التوبة (قوله فى التمثيل) اى فى قول المص فنوح منصرف (قوله وقفل) بضم القاف وسكون الفاء (قوله مفردا وجمعا) نشرعلى ترتيب اللف (قوله والاولى والعرب) الخ انماقال الاولى دون الصواب لان عدم التعرض لكون اسمعيل من العرب لايضر بالمقصود ههنا كما لايخفى (قوله بين الاسم وصفته) وهى الجمعية (قوله الاظهر شرط تأثيره) اذالمتبادر من الشرط المضاف الى السبب انماهوشرط تأثيره سيما اذااريد هذا المعنى فى نظائره وان كان قيامه مقام السببين موقوفا على صيغة منتهى الجموع فى الواقع (قوله على وزن مفاعل ومفاعيل) بناء على قاعدة الوزن وهى ان يعبرعن الزائد بلفظه وعن الاصول بالفاء والعين واللام فلوقال وهى ما اشار اليه بالمثالين لكان المراد مايكون على وزن هذين المثالين فيخرج جعافر فى جمع جعفر وجماهير فى جمع جمهور فانهما على وزن فعالل وفعاليل لامفاعل ومفاعيل وانماقال بظاهره لانه يمكن ان يراد

٩ اذلايمتنع عن الصرف مثل ابراهيم بمجرد تحقق الشرط الاول

٣ حيث قال اما لعدم انصرافه للعجمة والتعريف

بمااشار اليه بالمثالين مايكون على صورتهما فى الحركات والسكنات (قوله صيغة التكسير) وكالات وان صدق عليه مايكون اوله مفتوحا وثالثهاالفا وبعدالالف ثلثة احرف اوسطها ساكن لكنه على صيغة الجمع الصحيح لاصيغة التكسير (قوله فينبغى ان يقيدالحرفان) فى قوله و بعد الالف حرفان بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا كما فى مساجداوتقديرا كمافى دواب ٥ حتى يخرج صحارى من التعريف فيكون مانعا (قوله لانه لايلزم من دخوله الامنع صرفه) الخ يعنى ليس المقصود ههنا تنزيه التعريف من العيوب بل المقصود عدم دخول الجمع الذى هومنصرف لئلايلزم منع صرفه ولايلزم من دخول صحارى الامنع صرفه وهوغير منصرف لامحالة لالف التأنيث وفيه بحث لان الظاهر ان المقصود عدم دخول الجمع الذى هومنصرف وعدم دخول الجمع الذى هوغير منصرف ٧ لسبب آخر غيرصيغة منتهى الجموع لئلايلزم منع صرفه لهذا السبب اعنى صيغة منتهى الجموع فتأمل ٨ (قوله فاريد بالمنتهى الانتهاء) بان يكون مصدرا ميميا واراد بالجموع مافوق الواحد وجمع الجمع اعنى المصدر وذلك لان قوله وهى التى لاتجمع جمع التكسير مرة اخرى يقتضى ان يكون المراد بصيغة منتهى الجموع صيغة ينتهى ٣ بها الجموع بمعنى مافوق الواحد والمعنى المصدرى اما الاول فلانه يجمع مرتين فقط واما الثانى فلانه لامعنى لانتهاء الجمع ٦ الاصطلاحى بصيغة منتهى الجموع بل الجمع بالمعنى المصدرى ينتهى بها بحيث لايتجاوزعنها الى صيغة اخرى فان قلت اذا كان المراد بها صيغة ينتهى بها الجموع فكيف يكون المنتهى بمعنى الانتهاء اذالمعنى حينئذ صيغة انتهاء الجموع قلت الاضافة لادنى ملابسة والمراد صيغة بها انتهاء الجموع تدبر (قوله الاولى كما جمع) وجه الاولوية انه لابد ان يكون المشبه به اقوى من المشبه فى وجه الشبه فيناسبه الماضى الدال على الوقوع والتحقق فيمامضى لكن يمكن حمله على حكاية الحال الماضية تدبر (قوله مع حرف غير الهاء) المنقلبة عن تاء التأنيث بان تكون هذه الحرف موضع هذه الهاء واللازم باطل كما لايخفى (قوله وهوخبر آخرلشرطه) اى قوله بغيرهاء بتقدير كون اوان يكون و يجوز ان يكون حالا عن الصيغة بتقدير كائنة تدبر (قوله تكلف) لان تقدير المعرفة يؤدى الى حذف الموصول مع بعض صلته بلا ضرورة وذا غير جائز (قوله فيه لطافة) لاحتماله للمقصورة والممدودة (قوله كما قيل) قائله الفاضل عبدالغفور (قوله ظنا انه اولم يقيد لايعم القيد السلبى) الخ يريدانه ظن انه لولم يقيد قوله بغيرهاء على التوجيه الاول بحالة الوقف وعلى التوجيه الثانى

٥ الاصل دوابب

٧ كالتأنيث

٨ اشارة الى انه يمكن الجواب بان ماذكره المحشى الفاضل صحيح اذ الغرض من علم النحو انماهوحفظ اللسان عن الخطأ فى المقال وهو حاصل بماذكره

٣ انماقال ينتهى بها ولم يقل ينتهى اليها ليكون صيغة منتهى الجموع بعضا منها لاخارجة عنها والا فقد ينتهى اليها جمع واحد تدبر

٦ وهو الكلمة التى هى على وزن مخصوص من الاوزان

بحالة الوصل لايعم القيد السلبي اعنى قوله بغيرهاء ايكل من الهاء والتاء لاحتمال ان لايكون معه هاء ويكون معه تاء او بالعكس اما اذا قيد بها فيشملهما لانه اذا لم يكن معه هاء حالة الوقف لايكون معه تاء حالة الوصل بالضرورة وكذا اذا لم يكن معه تاء حالة الوصل لايكون معه هاء حالة الوقف كذلك وهذا ظن منه لان العموم حاصل بالسلب المطلق اى لايكون معه هاء اصلا لا حالة الوقف ولا حالة الوصل او لايكون معه تاء كذلك هذا ويمكن ان يقال ليس التقييد لهذا الظن بل ليكون النفى مفيدا فان عدم تحقق الهاء حالة الوصل امر ظاهر وكذا عدم تحقق التاء حالة الوقف امر لاخفاء فيه فلا فائدة فى ارادة السلب المطلق فتأمل (قوله وقد نبه) اى المص بقوله بغيرهاء دون ان يقول بغير تاء كما قال التأنيث بالتاء (قوله لمجىء بعلة) للناقة القوية على العمل والسير كما سيجىء (قوله فيه تعريض لمن قال) هو صاحب المتوسط (قوله بغير ياء النسبة ايضا) اى كما قيد بكونه بغيرهاء (قوله ولمن اجاب) هو الفاضل الهندى (قوله حرف يكون) الخ فتشمل الياء فى مدائنى فانه للفرق بين الجنس والواحد كما فى رومى وروم كالتاء فى تمر وتمرة لان التاء وياء النسبة من واد واحد كذا ذكره الفاضل الهندى (قوله بجمعهما) اى بجميع حروفهما مع الياء وياء النسبة (قوله لعدم صدق تعريفها عليهما) اذ ليس بعد الالف حرفان بل ثلثة احرف وليس اوسطها ساكنا فليس المقصود بشرط عدم الهاء وياء النسبة اخراجهما عن صيغة منتهى الجموع بل المقصود بالشرط اخراج فرازن ومداين فيهما اى فى فرازنة ومدائنى عن الحكم الذى هو عدم الانصراف ولما ورد عليه انه كيف يكون المقصود هذا مع انه لايلزم من دخول فرازن ومدائن فيهما فى هذا الحكم جريان هذا الحكم على حرف النسبة والتأنيث حتى يلزم عدم انصراف فرازنة ومدائنى اشار الى دفعه بقوله فانه اذا ثبت لما اى لشىء دخل عليه ياء النسبة او تاء التأنيث كفرازن ومدائن فيهما حكم كعدم الصرف وهو فاعل ثبت يجرى ذلك الحكم وهو جواب اذا على حرف النسبة والتأنيث الخ (قوله كما علم سابقا) فى شرح قول المصنف وضع لمعنى مفرد حيث قال الشارح هناك ان مثل الرجل وقائمة وبصرى وامثالها يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد (قوله فلو اعتبر جمعيته لكان مدائنى) الخ اى لو اعتبر جمعية مدائن فى مدائنى لكان مدائنى غير منصرف والتالى باطل فكذا المقدم فاذا لم يعتبر جمعية مدائن فى مدائنى فلا بد من اخراجه عن الحكم اعنى منع الصرف فيحتاج

الى ما ذكر من الجواب فثبت ان الشبهة شىء معتد به والجواب كذلك (قوله مع عدم العديل له) لفظا (قوله ايضا مقصودا) اى كما جعل قوله شرط صيغة منتهى الجموع مقصودا بالتمثيل فى قوله كمساجد ومصابيح (قوله لكان هذا المعنى اشد) الخ لكون احد العديلين بغير التاء والاخر بالتاء فيكون بينهما اشد تناسب (قوله عدم سبق الاجمال) ولم يسبق اجمال قوله فرازنة منصرف اذ السابق ان تكون صيغة منتهى الجموع بغيرها غير منصرف لا بالهاء منصرفا (قوله على وجه تذكير منصرف) الخ وهو التأويل بمثل فرازنة فما ذكره الشارح اشارة الى حاصل المعنى لا الى تقدير المعطوف (قوله ولتذكيره وجه آخر مر فى بحث) الخ حيث قال واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهو انه عومل معاملة اللفظ والاسم (قوله وتنوينها لمشاكلة مسماه) وهو فرازنة اذا اريد به معناه فانه حينئذ منصرف بخلاف ما اذا كان علما لنفسه لانه بهذا الاعتبار غير منصرف للتأنيث بالتاء والعلمية (قوله ونبه بذلك على قاعدة) الخ يعنى ان مراد الفاضل الهندى بقوله وتنوينها لمشاكلة مسماه التنبيه على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه لان التنوين خلاف الاصل فيحتاج الى التوجيه كما ظنه الفاضل عبد الغفور لان التنوين ههنا على ما هو مقتضى الاصل والقاعدة (قوله وهو انه فى حكم اللفظ اذا اريد به معناه) يعنى ان لفظ فرازنة علما لنفسه فى حكم لفظ فرازنة اذا اريد به معناه فيكون منصرفا منونا ايضا (قوله ولو لم يكن القائل عبد الغفور) اراد به المعنى الاضافى وفيه لطافة لان القائل هو الفاضل عبد الغفور وقوله لكان امره مشكلا لانه ارتكب ذنبا لايعفوه الا الغفور الرحيم (قوله وفى عبارة الشرح اشعار به) حيث قال وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما الخ وانما قال اشعار به لانه يحتمل ان يكون مراد الشارح بيان حاصل المعنى لا بيان الاعراب (قوله يستدعى تغيير الغير وجعله بمعنى لا) اى من غير احتياج اليه فلا يرد انه جعل الغير بمعنى لا فى قول المص بغيرهاء لان هناك ما يدعوه كما عرفت (قوله وتقييد) بالنصب عطف على قوله تغيير الغير (قوله لو لم يخف الله لم يعصه) اى فضلا عما اذا خاف الله تعالى لحضاجر غير منصرف حال كونه علما للضبع فضلا عن كونه غير منصرف حال عدم كونه علما وبقاء جمعيته (قوله وليس كذلك) فان ما سبق انما هو كون صيغة منتهى الجموع شرطا للجمعية التى تقوم مقام السببين واللازم من ذلك كون حضاجر علما للضبع منصرفا ولا يلزم منه كونه غير منصرف وان كان فى الواقع

كذلك والسؤال انما هو عن وجه كونه غير منصرف مع عدم جمعيته حال كونه
علما له فالناشئ عما سبق ليس بسؤال والسؤال ليس بناش عنه (قوله فالاولى)
الخ انما قال الاولى دون الصواب لان زوال الحسن لا يورث الفساد (قوله
بخلاف ذلك) وهو ان المعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان بعضهم ذهب
الى خلافه وقال المعتبر فى منع صرفه العلمية وصيغة منتهى الجموع كصاحب
القاموس (قوله على ان هذا الوزن) اى وزن صيغة منتهى الجموع مع قطع
النظر عن خصوصية الموزون (قوله باعتبار اطلاقه على واحد واحد) فان علم
الجنس كاسامة موضوع للماهية المعينة المعلومة عند المخاطب فيطلق على الواحد
باعتبار تحقق الماهية فى ضمنه ولا يتحقق الماهية فى الكثير من حيث هو مجموع
فلا يطلق على الكثير باعتبار انه كثير ومجموع (قوله مع ان الاطلاق على الكثير
ايضا ينافيها) فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على
سبيل البدل واطلاق الجمع على الكثير انما هو على سبيل الاجتماع (قوله لان الممتنع
اعتبار المتضادين فى حكم واحد) بان يعتبر تأثيرهما فى هذا الحكم كاعتبار الوصفية
والعلمية المؤثرتين فى منع الصرف واما اذا اعتبر تأثير احدهما فقط كما فيما نحن
فيه فلا امتناع فيه كما سيظهر من كلام الشارح فيما سيأتى (قوله مع وجود الضد)
الغير المعتبر تأثيره فى منع الصرف (قوله ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر) فانه
ينصرف عند الاخفش كما سيأتى (قوله اذ مع الجمعية) الخ يعنى ان اعتبار
الجمعية الاصلية اولى من اعتبار العلمية والتأنيث لانها سبب قوى لقيامها مقام السببين
كالف التأنيث فهما لا يستمدان من سبب آخر بخلاف العلمية والتأنيث فان كلا
منهما يستمد من الآخر وغير المستمد يغلب المستمد فى الاعتبار وان قل وفيه بحث
لان الجمعية وان كانت سببا قويا فى حد ذاتها لكنها غير محققة حال العلمية بخلاف
العلمية والتأنيث فهما وان لم يكونا بهذه المرتبة من القوة لكن باعتبار تحققهما
حالا يعارضان الجمعية فى الاعتبار فلابد فى ترجيح اعتبارها على اعتبار العلمية
والتأنيث فى منع الصرف مما ذكره الشارح فتأمل (قوله انها مؤنثة) حيث
اجرى عليها احكام المؤنث لا انها مؤنثة حقيقية حتى يلزم ان يكون مرادفه اعنى
حضاجر مؤنثا ايضا (قوله فان قلت فحضاجر) الخ الفاء فى قوله فان قلت
للدلالة على ان السؤال وارد على ما قبله والفاء فى قوله فحضاجر للدلالة على انه
ناش عما قبله تدبر (قوله مؤنثة) اى تأنيثا معنويا لتأنيث الضبع ولو سماعيا (قوله
تأنيث احد المترادفين) يعنى ان حضاجر مرادف للفظة الضبع لانهما بمعنى واحد

وتأنيث احد المترادفين تأنيثا سماعيا لا يستلزم تأنيث الآخر اصلا وانما
قيدنا بقولنا تأنيثا سماعيا لان تأنيث احد المترادفين تأنيثا حقيقيا يستلزم
تأنيث الآخر بالضرورة فقول المص علما للضبع فى قوة قولنا علما مرادفا للضبع
فلا يحتاج الى جعله بمعنى انه علم لجنس شامل للضبع كما سينقله عن الشارح (قوله
بعد ان العلمية لا تؤثر) كما ذكره الشارح آنفا (قوله قال فى الحاشية فعلى هذا) الخ
انما احتاج كلام المص الى هذه العناية لما ذكره الشارح من ان الضبع هى انثى
الضبعان فاذا كان حضاجر علما للضبع بهذا المعنى يلزم ان يكون مؤنثا فمنع كونه
مؤنثا يخالف ما يفهم من كلام المص فاحتاج الى توجيهه بان معنى قوله علما للضبع
انه علم لجنس الضبع لانه علم لجنس هو الضبع وجنس الضبع اعم من المذكر والمؤنث
وقد عرفت توجيهه الآخر (قوله بل لانه لا شرط له حتى يشترط به) يريد ان قول
الشارح ثلا يتوهم الخ يشعر بصحة اشتراطه بان يكون جمعا فى الاصل وليس كذلك
اذ لا يتصور العروض فى الجمعية حتى يكون مشروطا بالاصلية بخلاف الوصف
تدبر (قوله الى وجه تقديم حضاجر) الخ وهو ان الجواب عن الاشكال الوارد
على قاعدة الجمع بحضاجر صار منشأ للاشكال الوارد عليها بسراويل وقوله وفيه
نظر اى فى هذا الوجه المشار اليه نظر لانا لا نسلم انه منشأ للاشكال الوارد عليها بسراويل
فانه اولم يجعل الجمع اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل بل جعل مخصوصا باحدهما
يرد الاشكال بسراويل ايضا بانه لا جمعية فيه بوجه من الوجوه فكيف يجعل
غير منصرف كما لا يخفى (قوله وله وجهان آخران) اى لتقديم حضاجر على
سراويل (قوله انه اقوى) اى الاشكال الوارد بحضاجر اقوى من الاشكال
الوارد بسراويل لانه غير منصرف لا محالة بخلاف سراويل فانه قد يكون
منصرفا (قوله ودفعه اوضح) لتحقق الجمعية فى الاصل بخلاف سراويل فهذا
الاشكال يستحق التقديم بوجهين اعنى كونه اقوى ودفعه اوضح (قوله ولا حاجة
الى تقدير قوله فى موارد الاستعمال) لان الاكثر صفة فلابد له من موصوف ولا شئ
يصلح له سوى الاستعمال فالمعنى وهو الاستعمال الاكثر فلا حاجة الى تقدير قوله
فى موارد الاستعمال (قوله وجعله فى تقدير وهو مذهب الاكثر) اى كما جعله بعض
الشارحين وقوله وهو وان اشتهر ففيه شئ يعنى ان اختلاف النحاة
فيه وان كان مشهورا لكن فيه شئ وهو انه لم ينكر احد عدم انصرافه وانما
اثبت انصرافه عند العرب ابو الحسن الاخفش كما ذكره المحشى فى شرحه
للب فالتحقيق انه لا خلاف فى عدم انصرافه بل هو مذهب الكل فتقدير مذهب

الاكثر مبنى على ماهو المشهور لا على ماهو التحقيق (قوله لانه الدخيل)
لانه غريب وكل غريب دخيل (قوله فيما ذكره) اى المص (قوله يلزم
ان يكون سبب منع الصرف الجمعية) اى الحقيقية او يكون كون الاسم على
وزن الجمع وهو الجمعية الحكمية يعنى يلزم ان يكون سبب منع الصرف دائرا بينهما
وقوله اما مطلقا حال من الجمع اى سواء كان ذلك الجمع على صيغة منتهى الجموع اولا
(قوله ولا يخفى بعده) فيه نظر لان البعد انما هو فى منع صرفه لا فى وجود سبب
منع الصرف بدون شرط تأثيره فيه لانه حينئذ لم يتحقق السبب من حيث انه سبب
ومؤثر ونظيره تحقق العجمة بدون شرطها اعنى تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة
فى نوح (قوله واما كونه على وزن الجمع الذى هو) الخ الظاهر انه عطف على
قوله مطلقا ولا معنى له فلابد ان يجعل معطوفا على قوله كون الاسم على وزن الجمع
فالظاهر حينئذ ترك اما فى قوله اما مطلقا وتبديلها باو فى قوله واما كونه على وزن الجمع
كما لا يخفى (قوله فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط فى الجمعية الحكمية) الخ وذلك
لان حاصل كلام المص اعنى قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع على هذا
التقدير يكون هكذا الجمع الحقيقى او الجمع الحكمى الذى هو عبارة عن كون
الاسم على وزن الجمع الذى هو على صيغة منتهى الجموع شرطه صيغة
منتهى الجموع فيتحد الشرط والمشروط فى الجمعية الحكمية (قوله ثم نقول
لا يخفى ان الانسب) الخ وجه الانسبية عدم الاحتياج الى تعميم الجمع من الحقيقى
والحكمى بل يحمل على الحقيقى كما هو المتبادر وان احتاج الى تعميمه من ان يكون
فى الحال او فى الاصل لمنع انصراف حضاجر علما (قوله ويجعل العجمة بهذا الشرط)
اى بشرط صيغة منتهى الجموع قائما مقام سببين وان لم يكن كذلك بغيره
من الشروط لكنه مما يخالف جمهور النحاة فلذا لم يلتفت اليه فجعل منع صرف
سراويل للجمع الحكمى (قوله فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا) لانه جمع
سروالة بمعنى القطعة مطلقا فسرا ويل بمعنى القطعات ثم نقل من الجمع الى الازار
وجعل اسم جنس له كما ان حضاجر نقل من الجمع وجعل علم جنس (قوله الا
فى الاشخاص كمدائن) فانه فى الاصل جمع مدينة ثم جعل اسم المدينة معينة
من المدائن (قوله نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع) الخ يمكن ان يقال اراد
بالاشخاص ما يعم علم الجنس فانه فى حكم علم الشخص كما بين فى محله
(قوله وما يقال ان السروالة) الخ قاله الفاضل عبد الغفور فى وجه
كون مفرده مفروضا غير محقق مع ان السروالة بمعنى القطعة مطلقا

امر محقق كما نقله المحشى عن صاحب القاموس (قوله على كونه جمعا لسروالة
بمعنى قطعة من الازار) حتى يحتاج الى فرض سروالة مفردا بمعنى قطعة من الازار
لجواز نقله الى الازار حال كونه جمعا لسروالة بمعنى القطعة مطلقا كما مر (قوله
انه لم يوجد سراويل فى كلامهم بمعنى الجمع) اى لم يستعمل فى كلام العرب بمعنى
الجمع لسروالة مثلا وان وجد سروالة وسروال وسرويل فى كلامهم فقدر انه
فى الاصل جمع سروالة فالمقدر انما هو كونه جمعا لسروالة لان نفس سروالة
مقدر فانه بمعنى القطعة مطلقا محقق وبمعنى القطعة من الازار وان لم يكن محققا
لكن النقل المذكور لا يتوقف عليه كما عرفت وما نقل عن صاحب القاموس
لا يدل على كونه جمعا لسروالة محققا وان دل على تحقق سروالة لجواز ان يكون
قوله جمع سروالة على معنى انه قدر جمعيته له فلا منافات بين كلاميه كما يتوهم (قوله
بمفرد مناسب لاختصاصه) وهو سروالة بمعنى قطعة من الازار (قوله من قبيل
فاذا جاءتهم الحسنة قالوا) الخ قال العلامة البيضاوى انما عرف الحسنة وذكرها
مع اداة التحقيق لكثرة وقوعها وتعلق الارادة باحداثها بالذات ونكر السيئة واتى بها
مع حرف الشك لندورها وعدم القصد لها الا بالتبع فلفظ اذا فى قوله وسراويل
اذا لم يصرف وهو الاكثر واقع موقعه لانه للدلالة على انه كثير غالب بخلاف
الصرف فانه قليل فالمناسب ان يقول فان صرف فلا اشكال (قوله واقتصر
على اصل المعنى) وهو مجرد الشرط مع قطع النظر عن الخواص والمزايا التى
هى الخارجة عن اصل المعنى مما يعتبره اهل البلاغة (قوله دفع لما قيل) الخ يعنى
تقييد الاشكال بقوله بالنقض به على قاعدة الجمع دفع لما قيل الخ وحاصل الدفع
ان مراد المص انما هو نفى الاشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا نفى مطلق
الاشكال فى هذا المقام فلا يضر ورود اشكال آخر (قوله لانه يتجه حينئذ)
اى حين كون سراويل منصرفا (قوله انه وجد مفرد على وزن) الخ وهو سراويل
(قوله فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف) لانه لما وجد مفرد
على زنته دخل فى جمعيته فتور فلهذا لم يصح منع صرف فرازنة مع كونه جمعا
على هذا الوزن لوجود ما يوازنه من المفردات نحو كراهية فلهذا اشترط بكونه
بغير هاء كما عرفت (قوله لا ينتفى جنس الاشكال) وان انتفى الاشكال بالنقض به
على قاعدة الجمع (والمقام لا يخلو عن اشكال) لورود الاشكال الذى ذكره القائل
آنفا (قوله وبالجملة) اى على كلا التقديرين دفع هذا الاشكال الذى اورده
القائل عرف من دفع الاشكال الاول الوارد على قاعدة الجمع بسراويل

وقوله موازن مفرد عربى بل عجمى اعنى سراويل ووجود مفرد عجمى يوازنه لايورث الفتور لقوة جمعيته وهذا ناظر الى الدفع الاول الذى ذكره المص بقوله فقد قيل اعجمى حمل على موازنه و قوله اوهو جمع سروالة تقديرا فلم يوجد فى زنته مفرد اصلا بل جمع تقديرى وهذا ناظر الى الدفع الثانى اعنى قوله وقيل عربى جمع سروالة تقديرا (قوله ليشمل قاض اسم امرأة) فانه غير منصرف للتأنيث المعنوى والعلمية وقوله واعيل هو غير منصرف ايضا اوزن الفعل والصفة فانها فى حالة النصب بالياء المفتوحة نحو رأيت قاضى واعيلى (قوله وهو ايضا مقيد به) لان حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه انما هو فى حالة الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على اليـاء لافى حالة النصب (قوله والاظهر ان مراده به) اى مراد الشارح بهذا التأويل (قوله لامن كل وجه) حتى يكون الانصراف داخلا فى وجه الشبه فيلزم الحكم بانصراف جوار حالة النصب (قوله فيه انه لااعلال) الخ لان مبنى الاعلال على ثقل الضمة والكسرة على اليـاء ولاشئ منهما قبل تركيبه مع العـامل فهو متأخر عمـا يعرضه ٦ فى التركيب و فيه نظر لان مبنى الاعلال على ثقـل الضمة والكسرة بالقوة لا بالفعل فلهذا كان الاعلال من مباحث علم التصريف الذى يبحث فيـه عن احوال الكلمة مع قطع النظر عن كونها جزأ من التركيب فالاعلال بهذا الاعتبار متقدم على منع الصرف الذى يعرضه فى التركيب (قوله شبه معنوى) يعنى انه امر معنوى شبيه بالثقل المحسوس (قوله فيه ان الصرف ايضا) اى كعدم الصرف من احوال الكلمة الخ وفيه نظر لان ماهو من احول الكلمة بعدما مها انما هو الصرف بالفعل فهو متأخر عن الاعلال ومابنى عليه الاعلال انما هو الصرف بالقوة قياسا على الثقل بالقوة وانمـا بنى الاعلال عليه لا على عـدم الصرف بالقوة لان الاصـل فى الاسم هو الصرف فتدبر (قوله ولوكان عبدالله مولى هجوته) لفظ المولى مشترك بين المعتق بالكسر والمعتق بالفتح والمراد به ههنـا هو الاول وفى قوله ولكن عبد الله مولى مواليـا هو الثـانى فحاصل البيت انه لايليق بالهجو لكونه اشيا والهجو نماية تحريه لكونه مذكورا فى ضمنه هذا هو الظاهر فيكون اشنع هجو قال فى الحاشية لايخفى مافى البيت من التوجيه لاحتمال المدح بان يراد اوكان عبد الله سيدا من السادات لجرأت على هجوه ولكن عبدالله سيد السادات فكيف يتيسر لى هجوه انتهى (قوله ومنهم من قال يحتمل) الخ تخليصـا للفرزدق عن ارتكاب اللغة القبيحة (قوله وفيه مزيد هجو) لافادة كونه عبد عبيد المتكلم (قوله وفيه

٦ كمنع الصرف
منه

انه لاوجه حينئذ لحذف لام الكلمة)لان الف الاشباع لايقتضى حذف لام الكلمة فالقياس مواليا بادغام الياء فى الياء (قوله الالف عوض عن ياء المتكلم) لاالف الاشبـاع ٩ فليس فتحة الياء فى حالة الجر علامة الجر بل هى مما اقتضته الالف التى هى عوض عن ياء المتكلم ولم تحذف لام الكلمة لان الاضافة تسقط التنوين فلا يتحقق سبب الحذف كما لايخفى (قوله سواء كانـا اسمين) مثل بعلبـك اواسما وفعلا نحو بخت نصر بضم الباء الموحدة وسكون الخاء وفتح التاء ونصر على وزن فعل مجهول فعـل من التفعيل والمجموع علم لملك من ملوك النصـارى قال فى الحاشية بخت نصر بالتشديد بخت معنـاه ابن ونصر اسم الصنم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف له اب فنسب اليه حزب القدس كذا فى القـاموس انتهى (قوله لخروج غلام زيد) تركيبا اضافيا وخمسة عشر تركيبا تعداديا وضرب زيد تركيبا كلاميا و امثاله نحو الحيوان النـاطق تركيبا توصيفيا لعدم صيرورة كلمتين اواكثر فى شئ منهـا كلمة واحدة بحيث لايراد بجزء اللفظ دلالة على جزء المعنى (قوله واجيب بان المراد تركيب فى الاسم) يعنى ان المعرف ههنا خاص وهو التركيب الواقع فى الاسم بان يكون المركب اسما لامطلق التركيب فلايضر خروج ماذكر هذا و يمكن الجواب ايضا بان المراد بالتركيب التركيب الذى هو من اسباب منع الصرف فتدبر (قوله و يمكن ان يراد بالصيرورة) الخ يعنى سلمنا ان المعرف ههنـا مطلق التركيب لاالتركيب الواقع فى الاسم لكن لا نسلم خروج ماذكر من الامثلة لان المراد بالصيرورة فى التعريف الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل وقوله فانه بعد التركيب الخ اى كل واحد مما ذكر من الامثلة يصير كلمة واحدة بالقوة اصلا حيث لها بمجرد جعله علما واسم جنس (قوله لخروج المركب من النجم) الخ وذلك لانهما اذا جعلا اى النجم والصعق اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية اواسنادية اوغيرهما كان المجموع مركبا تركيبا امتزاجيا وغير منصرف لان جزئيـة الحرف لا تمنع من عدم الانصراف بعد التركيب الامتزاجى مع انه يخرج بقوله من غير حرفية جزء وكذا الكلام فى المركب الامتزاجى من مصرى وبصرى فلايكون التعريف جامعا وقد يجاب عنه بان المركب ٧ من النجم والصعق و كذا من مصرى وبصرى غير ثابت فى كلام العرب ومادة النقض لابد ان تكون محققة تدبر (قوله كالتركيب التوصيفى فى معنى اسنادى) يعنى كما ان التركيب التوصيفى خارج بقوله ولاباسناد لكونه فى معنى الاسنادى كذلك النجم وبصرى خارجان به فان النجم معنـاه نجم معين وبصرى معناه رجل منسوب الى البصرة

٩ اى اشباع فتحة الياء حتى تكون الالف ناشية عنها بل الامر بالعكس
منه

٧ اى تركيبا امتزاجيا
منه

فيكون فى قوة التركيب التوصيفى الذى هو فى معنى الاسنادى وظهر بهذا التقرير فائدة قوله كالتركيب التوصيفى كما لا يخفى (قوله لم يحتج الى الشروط العدمية) اراد بها مافوق الواحد فان المذكور فى كلام المص شرطان ان لايكون باضافة ولا باسناد ويمكن ان يحمل على ظاهره الان المراد بالاسناد مايكون بالفعل او بالقوة ليعم التوصيفى فهو متضمن لشرطين (قوله فلذا لم يحمل عليه) لئلا يلغو ذكر الشروط العدمية (قوله ولا يخفى ان الانسب) الخ اعتراض على المص (قوله اولينحقق السبب الآخر) اى العلمية مع التركيب وقوله فع بعده عن الفهم اذ لا وجه لاشتراط سبب ليتحقق سبب آخر لان السببين ان كانا مؤثرين فى نفسهما من غير اشتراط بشئ فلا وجه لاشتراط احدهما بالآخر وان لم يكن احدهما مؤثرا فى نفسه بل يكون مؤثرا باشتراطه بالآخر كان الاشتراط لاجل التأثير لا لتحصيل سبب آخر كما لا يخفى (قوله لهذا) اى ليتحقق السبب الآخر دون اخواته حيث جعل اشتراط العلمية فيها لاجل التأثير لا لتحصيل سبب آخر (قوله على انه لو سمى) الخ يعنى مع قطع النظر عما ذكر من البعد والتحكم يلزم محذور آخر وهو ان لا يكون السبب الآخر فى التركيب الا العلمية مع ان السبب الثانى فيه يصح ان يكون التأنيث كما اذا جعل بعلبك علما للمؤنث وفيه بحث لان القائل بما ذكر لا يسلم صحة كون التأنيث سببا آخر فان التركيب يؤثر فى منع الصرف مع العلمية بدون التأنيث ولا يؤثر فيه مع التأنيث بدون العلمية فاذا وجد التركيب مع العلمية يتم السبب فيوجد المسبب اى منع الصرف فلا وجه لجعل التأنيث سببا آخر حين تحقق العلمية فيه بل وجوده وعدمه سواء من حيث التأثير فتأمل (قوله فى بحث المركبات) المعدودة من المبنيات ان الاسنادى ليس بمعرب ولا مبنى والمستفاد من تعريف المص بكل اسم حاصل من تركيب كلمتين ليس بينهما نسبة اصلا ان لا يكون مثل تأبط شرا مبنيا بالتركيب حيث اخرجه عنه بقوله ليس بينهما نسبة اصلا فيجوز ان يكون بناؤه لكونه محكيا على اصله ويؤيده ماقاله فى شرحه فى بيان التعريف المذكور وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل تأبط شرا فانه محكى عن اصله قبل التسمية وليس الغرض ههنا الا ما حصل بناؤه بالتركيب فلهذا حكم الشارح بكونه من قبيل المبنيات وان كان مانقله الرضى عن المص مخالفا له فتأمل (قوله ولم يتضمن خمسة عشر علما) معنى العطف اذ لا يراد به حينئذ الا الشخص المعين لا المعنى التركيبى (قوله سواء كان تركيبه فى الاصل) فخمسة عشر مركب فى الاصل ومتضمن لمعنى العطف فيه فلا اشكال

(قوله بقى انه لم يذكر فيما بعد) نعم ذكر ان مثل خمسة عشر مبنى حيث قال فان تضمن الجزء الثانى حرفا بنيا كخمسة عشر (قوله بل ماذكره وهو ان المركب) الخ يمكن الجواب عنه بان مراده بما ذكره فيما بعد كون الاصوات من قبيل المبنيات فانه اعم من ان تكون منفردة او مركبة مع غيرها فاذا وقع الصوت جزأ ثانيا من سيبويه ونفطويه كانا مبنيين باعتبار الجزء الثانى فلا اشكال (قوله ولا يبعد ان يقال) الخ اى فى الجواب عن السؤال المذكور فى الشرح بقوله فان قلت كان على المص الخ (قوله ليس بكلمة) اى حقيقة لكنها فى حكم الكلمة فلهذا كانت من المبنيات (قوله بحسب المآل) لانه فى الاصل متضمن لمعنى العطف كما عرفت وقوله فتأمل اشارة الى ان هذا التوجيه بعيد فان المتبادر من الجزء فى الذكر حالا (قوله هذه الصفة) وهى كونهما معدودين من اسباب منع الصرف (قوله للالف والنون الخاص) اعنى المعدودين من اسباب منع الصرف فى البيت السابق الموصوفين بالزيادة فيه (قوله مخالفا لما ذكر فى مقام عد الاسباب) الخ فان المذكور فى البيت السابق هو النون التى زيدت قبلها الف وههنا مجموع الالف والنون (قوله والاولى المعدود) لا يقال انما ترك هذا الاولى ليناسب ٧ قوله تسميان مزيدتين ولقول المص ان كانا فى اسم لانا نقول المناسب الافراد عند ذكر كونه من الاسباب واما عند اسناد التسمية والكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما كما سيجئ (قوله والثانى ارجح) لان منهم من قال سببيتهما لمنع الصرف كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه وهو لا يلايم الاول اشد ملايمة بخلاف الثانى (قوله انه لتحقق فرعيتهما) اى فرعية الالف والنون لما زادا عليه (قوله لكانا اصليين للتاء) الخ فيكون لهما فرعية بالنظر الى المزيد عليه واصلية بالنظر الى التاء فلا يتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة (قوله لانه لو ضعفت الفرعية) الخ علة لقوله غير ظاهر (قوله لضعفت بزيادة) الخ فيلزم ان يكون عمران منصرفا لضعف الفرعية بسبب الزيادة فى التثنية اعنى عمرانان واللازم باطل اتفاقا (قوله واما عند اسناد الكون) الخ اى فى قوله ان كانا فى اسم وهذا جواب عن سؤال مقدر تقريره ظاهر (قوله استاذى وجدى) بفتح الجيم بمعنى اب الاب وفى قوله آثار جدى بكسر الجيم بمعنى السعى وفى قوله ازهار جدى بضم الجيم بئر فى موضع كثير الكلاء كذا فى الصحاح (قوله وان كان يلايمه ان السبب الآخر فى هذا الاسم) وهو الالف والنون المزيدتان لا يتحقق بدون العلمية بخلاف سائر الاسباب التى شرطت بالعلمية فانها قد تتحقق

٧ فان قلت المعدود واحد وهو مجموعهما لا كل واحد منهما قلت كل واحد منهما جزء المعدود وجزء المعدود معدود فى ضمن الكل
سعد

بدونها كالعجمة مثلا فانها قد تحقق بدون العلمية واما الالف والنون المزيدتان ان كانا في اسم فلا يتحقق بدون العلمية فلا يناسب ان يشترط بهما واما الاسم فيتحقق٥ بدون العلمية فالمناسب ان يشترط بها فتدبر (قوله على معمولي عامل واحد) المعمولان هما الشرط والجزاء والعامل الواحد ان الشرطية (قوله ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين) اي على معمولي عاملين مختلفين احدهما معمول الجار في قوله في اسم والآخر معمول الابتداء في قوله فشرطه العلمية بان يكون قوله اوفي صفة عطفا على قوله اسم وقوله فانتفاء فعلانة عطفا على قوله فشرطه العلمية كما في الدار زيد والحجرة عمرو واجازه الجمهور في صورة تقدم المجرور كما في هذا المقام (قوله لعدم تحقق شرطه) وهو تقدم المعمول المجرور وحده بلا اعادة الجار كما في الدار زيد والحجرة عمرو والمقدم ههنا الجار والمجرور جميعا فلا يكون من قبيل العطف على معمولي عاملين بل من قبيل العطف على عامل ومعمول فافهم (قوله والشائع في نظائره العطف بكلمة الواو) بناء على انه لا انفصال بين نفسي الشرطيتين المتصلتين بناء على ان صدقهما لا يتوقف على صدق مقدميهما فيمكن ان تصدقا معا فلا يبقى انفصال (قوله فللتنبيه على التنافي بين الشرطين) اراد بهما مقدمي الشرطيتين وهما كونهما في اسم وكونهما في صفة يعني نبه بكلمة او على تنافيهما وعدم تحققهما معا وقوله او على التنافي بين الشرطين اراد بهما شرطي الالف والنون المزيدتين في سببيته لمنع الصرف وهما العلمية وانتفاء فعلانة يعني نبه بها على تنافيهما وعدم اجتماعهما معا وفيه نظر لانه لا تنافي بينهما بل هما يجتمعان معا ويدل عليه قول الشارح او لم تمتنع التاء فتحقق شبههما بالفي التأنيث الا ان يقال اراد بالشرطين علمية الاسم الذي وجد فيه الالف والنون وانتفاء فعلانة في الصفة التي وجدا فيها ولعل قوله فتأمل اشارة الى هذا ثم اقول يمكن ان يكون كلمة او للانفصال بين نفسي المتصلتين باعتبار التحقق٧ فانهما وان تصدقا معا لكن لا تحققان كذلك فانه اذا تحقق كونهما في اسم مع العلمية لا يتحقق كونهما في صفة مع انتفاء فعلانة وبالعكس فتأمل (قوله عدم دخول تاء التأنيث عليه) اي على الاسم الذي فيه الالف والنون وهو اعم من امتناع الدخول فيلزم عدم انصراف عريان لعدم التاء فيه مع انه منصرف (قوله على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه) وانتفاء فعلانة في مؤنثه يستلزم امتناع دخول تاء التأنيث عليه بخلاف انتفاء فعلانة في كلمة فيها الالف والنون فانه لا يستلزم امتناعه كما في عريان وعريانة (قوله لا نظرا) الخ تفسير لقوله قطعا (قوله بخلاف

٥ اذ الاسم مطلقا يتحقق بدون الالف والنون والعلمية والاسم ههنا وقع مطلقا غير مقيد بوجود الالف والنون فانه قيد بكونهما في الاسم فلا تغفل منه

٧ اي تحقق مقدميهما وتاليهما منه

رحمن) الخ اي بخلاف ما لم يكن مؤنثه فعلى فان عدم كون فعلانة فيه ليس بقطعي مثل رحمن فانه نظرا الى الاختصاص الخ (قوله بل جانب الوجود راجح) فالانصراف فيه راجح (قوله وغاية التكلف) الخ الظاهر ان المعنى اختلف في تعيين انه منصرف او غير منصرف فبعضهم عين الاول وبعضهم عين الثاني (قوله الا معرفا باللام او مضافا) وكل ما لا ينصرف اذا دخله الالف واللام او اضيف يجر بالكسر فبدخول الكسر حينئذ لا يتعين انصرافه وقوله او منادى فيكون مبنيا على الضم لكونه مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل٦ فلا يتعين انصرافه ايضا (قوله على الوجه المخصوص) وهو انتفاء فعلانة او وجود فعلى وقوله لاحتمال ان ينتفي اي الاختلاف المخصوص على وجه يلزم الاختلاف في سكران كما جاز ان ينتفي على وجه لا يلزم الاختلاف في سكران كما اذا وقع الاتفاق على احد الشرطين فان انتفاء الاختلاف المخصوص في الشرط يمكن ان يكون بوقوع الاتفاق على اشتراط انتفاء فعلانة وانتفاء فعلى فيلزم الاختلاف في سكران لان مؤنثه سكرى لا سكرانة وقوله فافهم اشارة الى ان المشار اليه بقوله ومن ثمه الاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص لا نفس الاختلاف فتدبر (قوله ماله زيادة نسبة الى الفعل) وهي انما تكون باختصاصه بالفعل او بوجود زيادة في اوله كزيادة الفعل غير قابل للتاء وقوله لئلا يلغى ذكر الشرط يعني قوله اما ان يختص الخ لكونه مستفادا من المشروط على هذا التقدير (قوله لان عد الوزن المشترك) اي بين الفعل والاسم من اوزان الفعل دون اوزان الاسم مع كونهما سيان في كون الوزن مشتركا بينهما يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل بان لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل او بان يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل للتاء فيلزم لغوية ذكر الشرط (قوله فالاولى) الخ انما قال الاولى دون الصواب لانه لما صرف قوله وزن الفعل عن ظاهره وهو الوزن المختص به علم انه قصد التعميم المذكور كما لا يخفى (قوله ثبت للفعل) وان كان ثابتا للاسم ايضا فهذا العنوان لا يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فيكون اولى (قوله ليس مصدرا) حتى يفسر بالمصدر وقوله ولا داعي الى حمله على هذا المعنى لصحة ان يفسر بكيفية تحدث في الحروف وتثبت للفعل فافهم (قوله فان قلت) الخ اراد على المص ومنشؤه ارادة التعميم من وزن الفعل لئلا يكون ذكر الشرط لغوا (قوله لا يظهر الفرعية) اي فرعية الاسم للفعل في الوزن (قوله وكما ان الاصل في كل نوع) الخ اشارة الى الجواب عن قوله مع انه لا يظهر الفرعية الا فيما له زيادة نسبة الى الفعل ولما علله بقوله

٦ مثال المعرفة بعد النداء منه

فان الاصل فى كل نوع الخ تعرض له فقال وكما ان الاصل الخ (قوله كذلك الاصل فيه ان لايوجد فيه مافى النوع الآخر) من الوزن المشترك بين الفعل والاسم وهو مفاد وزن الفعل على ارادة التعميم المذكور وعدم وجوده فى النوع الآخر اعنى الاسم الامنقولا عنه مفاد الشرط المذكور وهو قوله الاان يختص بالفعل فيظهر الفرعية على تقدير ارادة التعميم والتخصيص بالشرط ايضا (قوله واما جعل ٣ فشرطه بمعنى شرط تحققه) كأنه اراد بوزن الفعل ماله مزيد نسبة الى الفعل فلما كان مستغنيا عن ذكر شرط تأثيره حمل قوله شرطه على معنى شرط تحققه ولايخفى انه بعيد عن الفهم جدا الان هذه العبارة صارت علما فى هذا الباب لمعنى اشتراط التأثير (قوله مما يمجه سمع العقل) المج آب انداختن ازدهن اى مما لايقبله سمع العقل (قوله وفهم ذلك) اى كون معنى الاختصاص هذا الامايتبادر من انه يوجد فى الفعل لافى الاسم وقوله الاختصاص فى اللغة اى فى اصل اللغة وان وجد فى الاسم بالنقل وقوله والمنقول الخ اشارة الى جواب سؤال مقدر تقريره ان وجود هذا الوزن فى الاسم ولو بالنقل ينافى اختصاصه بالفعل وتقرير الجواب انالا نسلم انه ينافيه كيف والمنقول مستعار فى الاسم واستعارة الشئ من احد لايمنع ٥ اختصاص المستعار به وقوله على ان ذلك الخ اشارة الى الجواب التسليمى يعنى سلمنا انه ينافى الاختصاص بالمعنى المتبادر منه لكن يجوز ان يجعل قوله كثير قيدا للاختصاص فتستفيد المراد بالاختصاص فى هذا المقام وهو ان لايوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل (قوله اومختالا) اى مستكبرا (قوله اوالتقليص) وهو الضم والجمع (قوله والاظهر ان التمثيل بالعلم) اى بشمر علما لفرس الحجاج لابصيغته مع قطع النظر عن علميته وقوله والا اى وان لم يكن التمثيل بالعلم لم يكن لتقييد الشارح بصيغة المعلوم وجه فانه يحتمل ان يكون المقصود الخ (قوله على مافيه) اى بناء على مافى القاموس (قوله الاكل) اى مطلقا اوباقصى الاضراس وقوله اوملأ الفم عطف على قوله الاكل (قوله شلم كبقم وكتف وجبل) اى بهذه الاوزان اسم الخ (قوله ممنوع) من الصرف للعجمة والعلمية وهو ظاهر وهو اى اسم بيت المقدس (قوله لغة فى الوعل) بفتحتين (قوله ودئل اسم دويبة) عطف على وئل علما لقبيلة فيكون وئل اسم دويبة لفظا آخر حكما على وزن ضرب على البناء للمجهول (قوله كما فى قيل وقال) اسمان بمعنى القول منقولان من الفعل الماضى (قوله هذا لايصلح وجها للتقييد

٣ هذا سهو من قلم الناسخ لان قوله شرطه بلا فاء منه

٥ فكأنه لم يوجد فى المستعير منه

بالبناء) الخ اذليس الكلام فى عدم ٥ انصرافه بل فى اختصاصه بالفعل وقوله وانما يوجه به شرط الاختصاص الخ وذلك لانه انما اشترط به لان الوزن الغير المختص بالفعل كضرب على البناء للفاعل منصرف عند اكثر النحاة ولم يذهب الى عدم صرفه الابعضهم بخلاف الوزن المختص به فانه غير منصرف عند الجميع ولك ان تجعله نعم ان هذا انما يرد اذا جعل هذا الكلام وجها ٦ للتقييد بالبناء ولك ان تجعله عطفا على قوله غير مختص بالفعل عطف المعلول على العلة اشارة الى وجه اشتراط الاختصاص بالفعل فوجه التقييد بالبناء على المفعول عدم اختصاصه بالفعل على البناء للفاعل فلا اشكال فتأمل (قوله لان المختص) الخ علة لقوله خص هذا القسم (قوله لايحتاج الى اشتراط) الخ فلولم يخص هذا القسم بغير المختص للغى هذا الاشتراط ٧ بالنظر الى هذا القسم (قوله مجازعقلى) لكون اول الوزن من ملابسات اول ماكان على الوزن وقوله لرعاية ظاهر الضمير فان الظاهر رجوعه الى وزن الفعل كضمير شرطه (قوله لظاهر الزيادة) وهو المعنى المصدرى (قوله لماهو اقرب لظرفية الاول) فان الاول ظرف للحرف الزائد بلاواسطة وللزيادة بواسطة الحرف الزائد (قوله ولوتصرف فى الوزن بما يخرجه) الخ سواء كان بالحذف كبسع اوالقلب كاعلى او بالادغام كأشد اوغير ذلك لم يضر فى تأثيره فى منع الصرف (قوله على ترتيب اللف) فى قوله اى اول وزن الفعل اواول ماكان على وزن الفعل (قوله فلا يرد النقض باسود) تقرير النقض ان هذا الشرط غير جامع لخروج مثل اسود فانه غير منصرف لوزن الفعل والصفة مع كونه قابلا للتاء لمجئ اسودة وتقرير الدفع ان المراد بعدم قبوله للتاء عدم قبوله بحسب الوضع فيدخل مادة النقض فيه (قوله ونحن نقول يكفى تقييد عدم القبول) الخ يعنى لابد من تقييد عدم القبول بكونه قياسا لئلا يرد اربع ولايندفع هذا بتقييده بكونه بحسب الوضع لانه قابل للتاء بحسب الوضع وحينئذ لاحاجة الى التقييد بكونه بحسب الوضع اذالفرق الخ وكذا لايحتاج الى التقييد بقوله بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لئلا يرد اسود فهذا الكلام ايراد على ماذكره القائل وعلى ماذكره الشارح من القيد الثانى ويندفع الايراد عنهما بان المتبادر من القياس القانون الكلى ولاشك ان لحوق التاء للتأنيث من القوانين فلهذا كان لحوقه للتذكير على خلاف القياس ومانقله عن المحقق الرضى انما يدل على كونه مخالفا للقياس بمعنى الكثير الغالب فلهذا عطف عليه قوله ونادر عطفا تفسيريا على انه لوحمل القياس

٥ لانه امر يتحقق بعد تحقق وزن الفعل وشرطه وتحقق سبب آخر كالعلمية والكلام فى تحقق السبب لا فى المسبب منه

٦ بأن يكون عطفا على الجملة المتقدمة على معنى وانه لم يذهب الى منع صرفه الخ منه

٧ اى بقول المص غير قابل للتاء منه

على معنى الكثير والغالب لدخل فى قوله غير قابل للتاء قياسا بعمل مع كونه
منصرفا لان مجئ بعملة فى مؤنثه يكون خلاف القياس ونادرا لان الغالب الفرق
بين المذكر والمؤنث بالصيغة لا بالتاء كما ذكره (قوله اذا سمى به لا يقبل التاء) الخ
فيه ان المتبادر من قوله غير قابل للتاء ان لا يكون قابلا لها اصلا لا قبل التسمية
ولا بعدها فحينئذ يخرج اربع اذا سمى به رجل مع انه غير منصرف لوزن الفعل
والعلمية لانه قابل للتاء قبل التسمية فيحتاج الى التقييد بقوله قياسا (قوله ان
انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف) فانه يدل على انه لو كان الوصف
فيه اصليا لكان غير منصرف والوصف وحده لا يؤثر فى منع الصرف بل يحتاج
الى سبب آخر وليس فيه سبب آخر سوى وزن الفعل وهو لا يؤثر الا باحد
الشرطين الاختصاص بالفعل ووجود زيادة فى اوله غير قابل للتاء والاول غير
متحقق فيه اصلا وكذا الثانى لانه قابل للتاء فيحتاج الى تقييد عدم القبول
بقوله قياسا حتى يتحقق فيه الشرط الثانى فيصح ٥ القول المذكور (قوله
وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط) اراد بالمشروط عدم انصراف
احمر فان سببية وزن الفعل له لما كان مشروطا بان يكون فى اوله زيادة غير قابل
للتاء كان عدم الانصراف الذى هو المسبب مشروطا به بواسطة اشتراط
سببه فقد علل المصنف عدم انصراف احمر بوجود شرطه مع انه لا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط بخلاف السبب وبهذا التقرير يندفع ما يمكن
ان يورد ههنا من ان المشروط انما هو سببية وزن الفعل لا عدم الانصراف (قوله
قيل جعل هنا) الخ اى جعل هذا الشرط اعنى عدم قبول التاء وقوله علة للحكم
بامتناع احمر المفهوم من قوله امتنع احمر وهذا الحكم ليس بمشروط بالشرط
المذكور لا لامتناعه الواقع فى نفس الامر الذى هو المشروط به (قوله
وكيف لا) اى كيف لا يقتضى منه العجب والحال انه اذا لم يكن الخ (قوله بمعنى
مسمى به) لان ذلك الواحد من الجماعة المسماة بالعلم فيكون معنى الواحد من تلك
الجماعة مسمى بالعلم لكن يحتاج الى اعتبار قيد الحيثية بمعونة المقام اى واحد مسمى
بالعلم من حيث انه مسمى به اذا التأويل انما هو بالمفهوم العارض له لا بما صدق
عليه هذا المفهوم وقوله فلا حاجة الى تأويله اى الى تأويل قوله واحد من
الجماعة بمفهوم صادق على واحد وهو مسمى بالعلم كما اوله عبد الغفور (قوله
اذ النكرة ما وضع لغير معين) اى وضعا شخصيا ٦ كما هو المتبادر لا ما هو اعم منه ومن
الوضع النوعى فلا يرد ان تأويل زيد بمسمى بزيد انما هو على طريق عموم المجاز

٥ وتصحيح القول المذكور ليس مما هو بصدده

٦ وهو ان يقال هذا اللفظ بخصوصه مثل لفظ الانسان موضوع لهذا المعنى والوضع النوعى هو ان يقال كل لفظ يكون كذا فهو موضوع لذلك المعنى كما يقال كل لفظ اريد به المعنى الخارج عن الموضوع له بعلاقة وقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فهو موضوع لذلك المعنى المراد

وكل مجاز موضوع للمعنى المجازى وضعا نوعيا فيصدق تعريف النكرة عليه
فيكون نكرة حقيقة (قوله لاكتفائه بالمشتهر من التأويل) وهو التأويل
بالوصف المشتهر صاحبه به والتأويل بالوصف الغير المشتهر صاحبه به
بقرينة غير مشتهر (قوله ان كلام المصنف مغلق) الخ وذلك لان قوله لما تبين
من انها لا تجامع مؤثرة الخ ليس علة لقوله صرف بالذات بل بواسطة كونه
علة لبقاء ما فيه علمية مؤثرة حال التنكير بلا سبب او على سبب واحد فلهذا احتاج
المصنف الى التصدى اليه بالآخرة حيث قال فاذا نكر بقى بلا سبب او على سبب
واحد فاذا قدم هذا الكلام على قوله لما تبين الخ وجعل قوله لما تبين علة لبقائه
بلا سبب او على سبب واحد كان الكلام واضحا (قوله كما انه لو قال الا ما هى
شرط فيه والعدل ووزن الفعل) بعطفهما على كلمة ما والمعنى لا تجامع مؤثرة
الا تجامع ما هى شرط فيه وتجامع العدل ووزن الفعل الذين هى ليست بشرط
فيهما فيكون الكلام اخصر واوضح (قوله وليس المراد ان المستثنى منه
بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول) المستثنى منه فى الاستثناء الاول محذوف
والتقدير انها لا تجامع سببا من الاسباب الا ما هى شرط فيه فالمتوهم توهم
ان المستثنى منه فى الاستثناء الاول هو المستثنى منه فى الاستثناء الثانى اعنى قوله
الا العدل الخ لكن بعد تقييده بالاستثناء الاول والمعنى لا تجامع سببا من الاسباب
حال كون ذلك السبب ما عدا السبب الذى هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل
(قوله مستثنى من مفهوم هذا الكلام) اى ما يفهم من هذا الكلام فانه يفهم
منه ان كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهى شرط فيه فيكون قوله الا العدل ووزن
الفعل استثناء منه فظهر الفرق بينه وبين ما سبق من انه استثناء من مآل الكلام
فانه استثناء من قوله غير ما هى شرط فيه هناك (قوله فى اسم كان غير منصرف
قبل العلمية) للعدل والوصف كثلاث ومثلث وقوله لان العدل تابع للوصف
لان مدار العدل على تكرر المعنى الوصفى فاذا صار علما وزال الوصف زال العدل
ايضا فلم يبق شئ سوى العلمية (قوله الى اعتبار العدل الاصلى) لانه امر
لفظى واللفظ باق غير زائل وان كان ناشئا من المعنى (قوله ولا يخفى عليك انه) الخ
اعتراض على ما قبل وحاصله انه لا خلاف فى تأثير العلمية مع العدل فانهما سببان
مؤثران فى منع الصرف اتفاقا وانما الخلاف فى زوال العدل بزوال الوصف
والقائل لم يفرق بينهما (قوله لا يخفى سماجة هذا التوجيه) الخ يمكن ان يقال
اراد بيان حاصل المعنى لا بيان ان المستثنى منه شئ من الامر الدائر بين مجموع

هذين الشيئين الخ فلم يكن المستثنى منه عنده شيئا منهما اى من العدل ووزن الفعل كما فى توجيه المحشى ولما كان هذا الشئ اعم من المنفرد عن الآخر والمجتمع مع الآخر كان دائرا بين مجموع هذين الشيئين و بين احدهما فقط فصار حاصل المعنى كما ذكره فتدبر (قوله او ان المستثنى منه سبب) الخ وهو المفهوم من قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فانه يفهم منه ان العدل ووزن الفعل سبب لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وذلك السبب المستثنى منه يعم المجموع وكل واحد منهما ومعنى قوله الا احدهما الا احدهما المنفرد عن الآخر فلا يلزم استثناء الشئ عن نفسه (قوله لكنه يكون الوصف الاصلى معتبرا) كما قال المصنف فيما سبق وشرطه ان يكون وصفا فى الاصل وقوله هى اقوى منه اى من الوصف لانها تكون سببا برأسها وشرطا لسببية سبب آخر بخلاف الوصف (قوله بعد زوالها) بتنكير الاسم الذى فيه علمية فيكون كل من العدل ووزن الفعل مؤثرين مع العلمية الاصلية كما انهما يؤثران مع الوصف الاصلى (قوله حيث نسخت اعتبار الصفة) يعنى ان الكلمة التى وجد فيها الوصف اذا جعلت علما تنسخ العلمية اعتبار الوصف حيث لا يعتبر معها الوصف الاصلى بخلاف غلبة الاسمية فانها لا تنقض اعتبار الوصف الاصلى كما سبق فلم تعتبر العلمية بعد زوالها بالتنكير وجعل الاسم وصفا اجراء للعدل واحترازا عن الغدر (قوله صفة اصلية) اى حالة اصلية وهى اعم من الوصفية الاصلية بالمعنى المصطلح فلهذا مثلها بمسافقال كالوصفية الاصلية (قوله اما اذا كانت) فى الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها فنكرت الكلمة وزالت العلمية المانعة وعادت الصفة الاصلية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد لوجود الوصف الاصلى مع العدل او وزن الفعل او بلا سبب فيما كانت العلمية شرطا فيه (قوله وقول الاخفش اقوى منه) لان زوال المانع لا يوجب وجود المعلول بل يحتاج الى علة موجبة له (قوله ظاهره انه بقى بلا سبب فى غير) الخ وذلك لان قوله او على سبب واحد ناظر ٧ الى العدل ووزن الفعل فالظاهر ان يكون قوله بلا سبب بالنظر الى غيرهما (قوله لانه يبقى على سبب واحد فى سكران علما اذا نكر) حيث تزول العلمية بالتنكير فيبقى على سبب واحد اعنى الالف والنون المزيدتين فان العلمية ليست بشرط للالف والنون لكونهما فى صفة لا فى اسم كما سبق بل هى سبب برأسها من غير ان تكون شرطا فاذا انتفت بالتنكير يبقى على سبب واحد ولدفع هذا اخرج الشارح رحمه الله كلام المصنف عن ظاهره حيث قال اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب

٧ لان المصنف خصهما سابقا بقوله الا العدل ووزن الفعل سعد

الاربعة المذكورة لان تلك الاسباب الاربعة هى التأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتان الواقعتان فى اسم فيكون مثل سكران علما اذا نكر خارجا عن مضمون هذا الكلام لكن يدخل فى قوله او على سبب واحد فالاولى ان لا يخصه بالعدل ووزن الفعل بل يزيد عليه الالف والنون الزائدتين الواقعتين فى صفة جعلت علما ثم نكرت الا ان يقال خصهما بالذكر لكون كلام المصنف فيهما حيث قال الا العدل ووزن الفعل و بما ذكرنا ظهر ان الحصر المستفاد منه ممنوع بمثل سكران علما فان العلمية قد جامعت فيه مؤثرة مع الالف والنون المزيدتين مع انها ليست بشرط فيه لكونه صفة لا اسما فتأمل (قوله وان كانت مجتمعة) اى تلك الاسباب مجتمعة فى كلمة مثل آذربيجان فان فيه العلمية والتأنيث بالتأويل بالبقعة والعجمة والتركيب والالف والنون الواقعتين فى اسم كذا فى شرح اللباب لمصنفك رحمه الله فلم يوجد فيه سبب من حيث هو سبب لعدم تأثير السبب المشروط بشرط بدون شرطه وان كان اكثر من ان يحصى (قوله للنقض) اى نقض قوله وهما متضادان اى ابطاله بثبوت آخر الخ (قوله فانه معدول كآخر) عما كان معه اللام او الاضافة او من (قوله الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت) الخ اى لا يندفع هذا النقض بما ذكره فى سياق قوله والجواب ان هذا امر غير محقق الخ بل انما يندفع بما ذكره بقوله وايضا قد عرفت الخ ووجه اندفاعه ان تحقق العدل فى آخر ممنوع لان مجرد وجود اصل محقق وهو آخر باللام او الاضافة او من لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى ٩ بل لابد ان يكون اعتباره لاقتضاء منع الصرف اياه بحيث لا يكون لاعتباره دليل سوى منع الصرف وفى آخر لا يقتضى منع الصرف اعتبار العدل فيه لجواز كونه غير منصرف لوزن الفعل والوصف من غير احتياج الى اعتبار العدل فالاوزان التى تحقق فيها العدل مطلقا لم تجامع وزن الفعل اصلا فلا نقض به ايضا (قوله اى رايحته) وفى بعض النسخ راغبه ووجه التسمية به على ما قيل ان وجنتيه ٥ كانتا كأنهما تفاحتان وكانتا فى غاية الجمال وقيل انه يرغب شم التفاح (قوله فى التلفظ) نحو ضرب موسى عيسى وقوله فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول فى الخط وان لم تشتبه فى التلفظ لظهور الاعراب فى لفظ احدهما كما فى قولنا خالف سيبويه الاخفش (قوله وقيل ظهور كون اعتبارا مفعولا له) الخ يعنى ان الظاهر من قوله اعتبارا للصفة الاصلية ان يكون مفعولا له لقوله خالف وشرط نصبه بتقدير اللام ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فى الوجود وهذا يقتضى كون سيبويه فاعلا له والاخفش

٩ التقييد بالتحقيق لكون العدل تحقيقا عند وجود اصل محقق البتة ولا احتمال للتقديرى سعد

٥ الوجنة ما ارتفع من الخدين وهما وجنتان سعد

مفعولا لان الاعتبار المذكور انما هو فعل سيبويه لا الاخفش وكونه منصوبا على الظرفية او الحالية او كونه بدل ٥ الاشتمال بعيد (قوله المراد غير المستحسن بحسب الظاهر) والمستحسن بحسب الظاهر ما يقتضيه ظاهر الحال والبليغ يعدل عنه الى غيره وهو ما يقتضيه حقيقة الحال وباطنها لنكتة (قوله دفع الشبهة عن سيبويه) اى بقوله فيما بعد ولا يلزمه باب حاتم الخ وقوله يدل على ان المرجح الخ حيث نصره بدفع الشبهة عنه فيكون مذهبا منصورا عنده (قوله الاعلى ضعف الشبهة) لاعلى قوة قول سيبويه فان اندفاع الشبهة عن قول كما يكون لقوته وضعف الشبهة كذلك يكون لضعف الشبهة مع ضعف هذا القول فى نفسه فدفع الشبهة عنه لا يدل على قوته اذ العام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات الثلث (قوله وكون الراجح) الخ مبتدأ خبره قوله فى درجة وقوله من الوضوح بيان له قدم عليه (قوله هى المماثلة) المفهومة من قوله نحو احمر فحينئذ يتعين احمر لان يكون ذا الحال وهو ظاهر (قوله او ما اضيف اليه) الخ وقد عرفت انه يجوز وقوع الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه كما قوله تعالى *واتبع ملة ابراهيم حنيفا* فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وكذا يصح فيما نحن فيه ان يقال خالف سيبويه الاخفش فى احمر علما الخ وهو ظاهر (قوله لا يعمل فى الظاهر) اى فى الاسم الظاهر (قوله عما فسر) الخ اى من قوله ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى اذ لا شك انه كما يصدق على الصفة المشبهة نحو احمر كذلك يصدق على افعل التفضيل الذى كان معه من نحو احسن من فلان مع انه ليس من محل الخلاف فانه اذا نكر وزالت العلمية يكون غير منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه بكلمة من (قوله يتجه عليه دخول) الخ يمكن ان يقال اشار بقوله لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية الى دفعه يعنى ان معنى الوصفية ٩ فى افعل التفضيل الذى معه من انما هو فى نفسه وكلمة من سبب لظهور معنى الوصفية فيه لا فى مجموع ٦ المركب اعنى افعل من والمتبادر من قوله ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى ان يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا فى نفسه بدون انضمام شئ آخر اليه وذا لا يصدق على افعل فى افعل من ولا على المجموع اذ ليس معنى الوصفية فيه بل فى افعل فقط وكلمة من سبب لظهوره فيه فافهم (قوله وقد سبق ما دل على كونه اظهر) الخ فى الحاشية المتعلقة بقول المصنف فاذا نكر الخ حيث قال الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة الخ فتدبر (قوله ومن موجباته) الضمير

٥ بحذف الضمير اى خالف سيبويه الاخفش اعتباره
منه

٩ التى هى عبارة عن الدلالة على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها
منه

٦ اى بالذات
منه

لكون هذا القول اظهر (قوله تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها) بعد تنكير الاسم وجعله بمعنى الوصف وقوله والعلمية تشاركها اى الصفة الاصلية فى كونها فى الاسم فى الاصل ويترجح عليها اى على الوصفية الاصلية بقرب العهد فان العلمية زالت بالتنكير والصفة الاصلية زالت بالعلمية قبل التنكير فللعلمية قرب عهد بالنظر الى الصفة والقوة اى باعتبار قوة العلمية لانها سبب برأسها وشرطه للسببية اسباب شتى ومع ذلك تمنع العلمية من اعتبارها بعد التنكير فبالاولى ان تمنع الوصفية الاصلية من الاعتبار بعده (قوله لئلا يكون هو) اى قوله لزمه ان يعتبره الخ وقوله فاجاب متنافرين ولا يحتاج الى ان يتكلف و يقال فى دفع هذا التنافر انه يريد انه لزمه فى بادى الرأى وظاهر النظر كما اشار اليه بقوله تأمل (قوله وقد جعل) اى الشارح يلزمه اى فى قول المصنف ولا يلزمه باب حاتم من اللزوم حيث قال لزمه ان يعتبره وقوله من الالزام بأن يكون من باب الافعال (قوله اى موضوع للخاص والوصف مذكور للعام) يعنى ان اللام صلة الوضع فى الاول دون الثانى لان الوصف قد يكون موضوعا للخاص ثم يجعل عبارة عن الوصف المشتهر به صاحبه نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق فيكون مذكورا للعام وان لم يكن موضوعا له فالمذكور للعام اعم من الموضوع له فيكون اشمل (قوله ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه) بناء على ان كلا منهما يؤثر فى هذا الحكم اعنى منع الصرف فلا يقتضى احدهما منع الصرف والآخر الصرف حتى لا يجوز اعتبارهما معا وفيه بحث لان اعتبار المتضادين اللذين لا يجتمعان فى محل واحد للتضاد بينهما فى حكم واحد يتوافقان فيه وهو منع الصرف لفظ واحد فى قوة ٧ اعتبار اجتماعهما فى محل واحد واجتماعهما فى محل واحد غير جائز للتضاد بينهما فكذا لا يجوز اعتبارهما فيه نعم لو لم يكونا متوافقين فى هذا الحكم لكان المانع من اعتبارهما من وجهين احدهما وحدة المحل والآخر اختلاف الحكم فتدبر (قوله جعل البعض) بالنصب مفعوله وقوله اظهار بالرفع فاعله وقوله فى كمال التضييق مفعوله الثانى (قوله وهو واحد اى بالنوع) كمنع صرف احمد مثلا بالعلمية واحمر بالوصفية (قوله فى حالتى الوصفية والعلمية) فانه اذا جعل وصفا يمنع من الصرف للوصف ووزن الفعل وان جعل علما فكذا للعلمية ووزن الفعل فلو لم يقيد المنع بالواحد الشخصى يلزم من كلامه ان لا يجوز اعتبار العلمية والوصفية فيه فى الحالتين وليس كذلك وقوله ولا يخفى على احد الخ بيان وجه اقتضاء العجب

٧ لان منع صرف لفظ واحد انما هو فى لفظ واحد فاعتبارهما فيه يستلزم اعتبارهما فى هذا اللفظ الواحد وهو محل واحد
منه

عما ذكره البعض (قوله انه ليس فى شئ مما ذكره اعتبار المتضادين معا) الخ
اى فى زمان واحد بل اعتبر المتضادان فى زمانين ولو فى منع واحد بالنوع (قوله
بما هو على صورة) الخ اى بحركة يكون على صورة الكسر وقوله فاطلاق الكسر
الخ اشارة الى ما بنى عليه تفسير الشارح بقوله اى بصورة الكسر يعنى ان هذا
التفسير مبنى على ان المراد بالكسر ما هو شبيه به على طريق الاستعارة المصرحة
وذلك لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين و يطلق على الحالة
الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء كذا
قال الفاضل عبد الغفور (قوله اى بحقيقة اللام) بأن تكون للتعريف وغرضه
به الرد على الفاضل عبد الغفور حيث قال فيه ان اللام تجامع العلية اذا كان العلم
فى الاصل مصدرا او صفة كالحسن والفضل (قوله واعلم ان الخلاف فى انصرافه
وعدم انصرافه) الخ اى فى انصراف اسم غير منصرف فى هذه الحالة اعنى
حال دخول اللام عليه او الاضافة مما لا ثمرة له لاتفاقهم على انجراره بالكسر
وسقوط التنوين عنه ثم الاولى ان يقول فى انصرافه ويترك قوله وعدم
انصرافه او بالعكس فان الخلاف فى احدهما لا فى مجموعهما وقد سبق ٣ منه
نظيره تدبر (قوله لان تعريف المرفوع) بما اشتمل على علم الفاعلية وتعريف الرفع
بما يستفاد من قوله والرفع علم الفاعلية فانه يستفاد منه ان الرفع حركة او حرف
تكون علما للفاعل وقوله يوهمان الخ حيث اخذ فى كل منها الفاعل فقط والمتبادر
منه هو الفاعل حقيقة فيتوهم منه اختصاصه به فازاله بصيغة الجمع الدالة على
تعدد افراده ٦ فيحمل الفاعل على ما هو اعم من الحقيقى والحكمى كالملحقات
به من المبتدأ والخبر وغيرهما (قوله الا انها فى المجرورات لمجرد المشاكلة) للمرفوعات
لا لتعددها لانها واحدة وهى المضاف اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا ٧ ولك
ان تقول المتبادر من المضاف اليه فى تعريف المجرور بقوله ما اشتمل على علم
المضاف اليه المضاف اليه بتقدير حرف الجر وكذا المتبادر من الاضافة فى تعريف الجر
بقوله والجر علم الاضافة الاضافة بتقدير حرف الجر فيوهمان اختصاص
المجرور به فازاله بصيغة الجمع الدالة على التعدد ايضا لكن لا بد ان يراد بها
ما فوق الواحد لان المجرور منحصر فى الاثنين ٢ فلهذا لم يلتفت اليه بل حملها
على المشاكلة لئلا يحتاج الى حملها على خلاف ما يتبادر منها (قوله وفى المنصوبات
مستعارة للكثرة) تنبيها على كثرة افرادها وانواعها ويمكن ان يكون صيغة
الجمع لازالة الوهم المذكور وتعميم المفعول فى تعريف المنصوب بما اشتمل

٣ فى حاشية قوله واختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف
منه

٦ اى المعتبرة عند النحاة وهى الانواع تدبر منه

٧ سواء ذلك التقدير حقيقة كما فى الاضافة المعنوية و حكما كما فى الاضافة اللفظية
منه

مطلب المرفوعات

٢ اى المجرور بحرف الجر لفظا والمجرور بحرف الجر تقديرا لكن هذا مبنى على ان يعد المجرور تقديرا نوعا واحدا لكنه نوعان المجرور بحرف الجر تقديرا حقيقة كما فى الاضافة المعنوية وتقديرا حكما كما فى الاضافة اللفظية فح لا حاجة الى اعتبار ما فوق الواحد تدبر
منه

على علم المفعولية من الحقيقى والحكمى كالملحقات به وقوله وهنا فى موقعه اى فى قوله
المرفوعات واقعة فى موقعها لانها لازالة الوهم المذكور تدبر (قوله وبعضها ذكرت
معهما) اى مع كون الموصوف اسما او كونه مذكرا وتلك الضمائم هى ما ذكره
بقوله و يجمع هذا الجمع مطردا الخ فتدبر وقوله صح الاثبات اى ثبت الاثبات قال
الشاعر * صح عند الناس انى عاشق * اى ثبت (قوله لم يصح قوله هو ما اشتمل) الخ
الظاهر ترك قوله هو لان الكلام ٥ فى عدم صحة التعريف مع قطع النظر عن تذكير
الضمير العائد الى الكلمة المرفوعة وانما لم يتعرض له لان الامر فيه سهل لجواز
رجوعه اليها باعتبار اللفظ (قوله الى وجه بديع) متعلق بيستقضى بتضمينه معنى
التوصل (قوله اعم من الاسم المرفوع) لانه يتناول الفعل المضارع المرفوع (قوله
الذى هو المعرف فى هذا المقام) بناء على ان الكلام فى الاسماء فهذا الوجه البديع
يستفاد من الوجه الاول فمعنى قوله وهذا وجه دقيق يتقدح منه الخ انه يتقدح
منه بمعونة الوجه الاول (قوله نبه على انه انواع اولا) بقوله المرفوعات وصرح به
ثانيا بقوله فمنه الفاعل وامثاله من الملحقات (قوله على ان المراد بالفاعلية) صلة
لقوله نبه اولا وقوله فى تعيين الرفع فى قوله فالرفع علم الفاعلية وقوله ما يشمل غيرها
اى غير الفاعلية حقيقة بان يراد بها كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
بالفاعل كما مر فى الشرح (قوله مجازا) اى مجاز مرسل على طريق ذكر المحل
وارادة الحال (قوله دلالة الجمع على واحده) فيه رد على من قال ان المراد دلالة الجمع
على الجنس ووجه الرد ان بين الجمع والجنس تباينا اذ المراد بالجنس هو الماهية
وبالجمع الافراد تدبر (قوله فيلغو ذكر الفرد والاشعار به) الخ فتعين ارادة
الماهية التى فى ضمنه وقوله ولك ان تقول الخ اشارة الى وجه آخر وهو رعاية
سنة الادباء وطريقتهم وهى تفسير المفرد المذكر لكونه اصلا دون فروعه
لا لكون التعريف للماهية لا للافراد فانهم لا يلتزمون تطبيق كلامهم بالقواعد
المنطقية (قوله على عدم التفرقة بين الدال) وهو الاسم والرفع وقوله والمدلول
وهو ذات الاسم بالنظر الى الاسم كذات زيد والفاعلية بالنظر الى الرفع فان
الاتصاف بمدلول الرفع وهو الفاعلية لمدلول الاسم وهو ذات الفاعل لا للاسم
الذى هو الدال فجعل الاسم وهو الدال موصوفا بالرفع الذى هو دال ايضا
(قوله وقيل شبه) الخ اشارة الى توجيه آخر غير مبنى على عدم التفرقة بين
الدال والمدلول (قوله فلم يرد بذلك) اى اذا عرفت كلام الفاضل الهندى فاعلم
انه لم يرد بذلك الخ (قوله بل اراد ان شمولهما له) الخ كما يدل عليه تعليله بقوله

٥ يمكن ان يقال اشار بذكره الى عدم الصحة بالنظر الى تذكير الضمير ايضا
منه

اذمعنى الرفع المحلى انه فى محل الخ لان تمامية التقريب فيه يقتضى هذه الارادة
(قوله بان دليلك) وهو قوله اذمعنى الرفع المحلى الخ يثبت نقيض دعواك وهو
ان الاعراب المحلى لايشتمل عليه اللفظ اصلا وهذا مبنى على انه اراد ذلك نظرا
الى ظاهر الدعوى مع قطع النظر عن الدليل (قوله والاشتمال عليه حكما) بالنصب
عطف على البراءة (قوله مثل الذى) اى المفرد من المبنيات معربا بالحركة لان
المفرد من المعربات معرب بالحركة وقوله ومثل اللذان والذين اى التثنية والجمع من
المبنيات فانهما من المعربات معرب بالحرف (قوله بتلك المثابة من الاستبعاد)
ظرف مستقر خبر لقوله ليس والاستبعاد يستفاد من قول الشارح وكيف يختص
الرفع بماعدا الفاعل (قوله على ماورد عليه التعريف) الخ اى لاعلى التعريف
وقوله كما هو الشايع لان التقسيم للمحدود لاللحد عند التحقيق نعم قد يجعل
للحد مسامحة (قوله وان يأباه قوله ومنها المبتدأ والخبر) لعدم ٥ موافقته فى كون
المرجع مذكورا قصدا كذا نقل عنه تدبر (قوله توافق الضميرين المتتاليين)
احدهما مستتر فى قوله اشتمل والآخر بارز فى قوله عنه (قوله وكونه اوفق
بقوله ومنها المبتدأ والخبر) اذمرجع كل منهما مذكور قصدا كذا نقل عنه (قوله
وامتزاج احد الجزئين) الخ وذلك لان النسبة الى فاعل ما جزء مما وضع له الفعل
(قوله بخارج منها) كهمزة الاستفهام (قوله انه يغلب على عامل المبتدأ) الخ
كما فى العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر مثل الحروف المشبهة فانها تنصب الاسم
وترفع الخبر (قوله اقوى من المبتدأ) اى من عامل المبتدأ (قوله بالنسبة الى سائر
المرفوعات) اى غير المبتدأ بل بالنسبة اليه فقط (قوله قلت المراد انه اقوى) الخ
اى الفاعل اقوى من المبتدأ مثلا فيدخل فى الحكم) اى بكونه اقوى من المبتدأ
مثلا خبر المبتدأ فانه مثل المبتدأ فى كون عامله معنويا قوله فثبت اصالته)
اى اصالة الفاعل بالنسبة الخ لان اصل الاصل اصل (قوله ليشمل الخبر)
علة للمنفى فان المسند اليه اعم من المحكوم عليه لتحققه فى الخبر والانشاء بخلاف
المحكوم عليه فانه لايتحقق الا فى الخبر وقوله لعدم صدقه علة للنفى (قوله لانه
يسند اليه ٧ المصدر) نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد فالجلاد فاعل الضرب
ومسند اليه له لكنه لايحكم عليه به كما لايخفى (قوله فقد غفل عن الحكم)
اذ لاحاجة الى التعميم المذكور حينئذ نعم يحتاج اليه لو قال لايسند اليه الا
المشتق فكأنه جعل الحكم بمعنى الاسناد فافهم (قوله فوله وقيل اصل المرفوعات)
الخ لاوجه لتأخير هذه الحاشية عن حاشية قوله فانه لايحكم عليه الا بالمشتق

٥ لان الضمير فى قوله ومنها المبتدأ والخبر راجع الى المرفوعات وهى مذكورة قصدا لاضمنا كالمرفوع

٧ اى الفاعل

فافهم

فافهم (قوله بالنسبة الى الفاعل) واما بالنسبة الى غيره فلامثل اسم ماولا فانه
باق على ما هو الاصل وهو التقدم ومثل المسند اذ ليس الاصل فيه التقدم بل التأخر
وهو باق عليه غالبا (قوله امران محققان ظاهران) اما الاول فلان المسند
اليه ركن اصيل فى الكلام والمسند انما يطلب لان يسند اليه ويخبر به عنه واما
الثانى فلان اسم ماولا فى الاصل مبتدأ فيكون المبتدأ اصلا بالنسبة اليهما
(قوله لم يعمل بعموم كلمة ما) حيث خصه بالاسم مع انه اعم منه لانه بمعنى الشئ
مطلقا وقوله ليستغنى عن التعميم علة للمنفى اى ليستغنى العمل بعموم كلمة ما عن
تعميم الاسم من الحقيقى والحكمى (قوله بما يستدعيه المقام) لان الفاعل من جملة
المرفوعات والكلام فى الاسم المرفوع فلهذا عرفه بما اشتمل على علم الفاعلية فانه
مختص بالاسم لان الرفع فى فعل المضارع ليس علم الفاعلية كما مر (قوله سواء
تعلق به ادراك وقوعه) الخ الضميران راجعان الى الثبوت لا الى الشئ اذ لامعنى
له ولانه يأبى عنه قوله ففى ما قام سلب الوقوع لاسلب الاسناد فالكلام مبنى
على ما ذهب اليه المتأخرون من المنطقيين من ان اجزاء القضية الحملية اربعة
الموضوع والمحمول والنسبة بين بين اعنى ثبوت المحمول للموضوع والنسبة
الحكمية اعنى الوقوع او اللاوقوع المضاف الى النسبة بين بين فالنسبة بين
بين التى ارادها بالاسناد ههنا متحدة فى الموجبة والسالبة لااختلاف فيها
بخلاف النسبة الحكمية فانها فى الموجبة الوقوع وفى السالبة اللاوقوع اما
ادراك الوقوع او اللاوقوع فخارج عن القضية التى هى من قبيل المعلوم فانه
من قبيل العلم فان كان المراد به الجزم بالوقوع او اللاوقوع فهو تصديق عند
الحكماء وان كان المراد تصوره الساذج فهو شرط للتصديق عندهم
وجزء منه عند الامام فاذا تمهد هذا فنقول معنى قوله ففى ما قام سلب الوقوع
لاسلب الاسناد ان فيه سلب وقوع الاسناد الذى هو عبارة عن النسبة بين بين
لاسلب الاسناد على التحقيق المذكور واما على مذهب القدماء من المنطقيين
القائلين بان اجزاء الحملية ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية فلايتم
ما ذكره لان النسبة الحكمية عندهم عبارة عن وقوع المحمول للموضوع اولا
وقوعه له وليس عندهم نسبة اخرى تضاف النسبة الحكمية اليها ففى قولنا
ما قام زيد الاسناد السلبى اعنى اللاوقوع وفى قولنا قام زيد الاسناد الايجابى
اعنى الوقوع وفى الشرط الوقوع الفرضى او اللاوقوع الفرضى فلايتحقق
مجرد الاسناد مع قطع النظر عن وصف السلب والايجاب على هذا التحقيق

فيحتاج الى ان يراد به الاسناد الاعم من الاسناد ايجابا او سلبا واما تعميمه من ان يكون محققا او مفروضا فلان المتبادر من الاسناد الايجابي او السلبي ان يكون محققا فلا يتناول التعريف لفاعل الشرط فلابد ان يراد به الاعم هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام (قوله قبل ذكر الفعل) لابعده حتى لايتوهم اختصاصه باسناد الفعل ولا بعد قوله اوشبهه حتى لايتوهم اختصاصه باسناد شبه الفعل (قوله وهو ان اسناد الفعل بالاصالة) اى المعنى الذى لايعرفه الا الاوحدى هو ان اسناد الفعل بالاصالة اى بالذات من غير توسط شئ ليس الا الى الفاعل وفى العطف بتوسط ماهو بالاصالة اعنى العطف وبتبعيته فان قلت اذا كان المراد بالاصالة هذا المعنى يكون مقابلا للتبعية فكيف يكون معنى آخر قلت فرق بين لزوم شئ لشئ وبين اعتباره معه على انا نقول الاصالة بهذا المعنى انما يكون مقابلا للتبعية مطلقا لاللتبعية المأخوذة فى التوابع (قوله والمتبادر من الاسناد) الخ توطئة لدفع المناقشة الآتية (قوله لمزيد التوثيق) لاللاحتياج اليها اذ الاحتياج الى القرينة انما يكون اذا حمل الكلام على خلاف مايتبادر منه وههنا ليس كذلك (قوله لايخفى بعدها) اى بعد هذه القرينة عن التعريف (قوله والاظهر) الخ انما قال الاظهر ولم يقل الصواب لانه يجوز ان يكون وجه الشبه متعددا فوجه الشبه فى تعلل على هذه الامور بمشابهة الفعل هو الدلالة على الحدث لاالعمل حذرا عن تعلل الشئ بنفسه وبعد ثبوت العمل لها يجوز ان يكون وجه الشبه هو العمل لكن الاول اظهر ويمكن ان يقال اختار الثاني لكونه انسب بنظر النحوى كما لايخفى (قوله خال عن الاستقامة) لانه اذا كان حالا يكون قيدا لعامله الذى هو اسند فيوهم ان تقديم المسند والاسناد ٥ فى زمان ٦ واحد وليس كذلك لان تقديم المسند متحقق فى زمان التكلم بضرب مثلا والاسناد انما يتحقق فى زمان التكلم بزيد وان كان العلم بتقدمه على زيد موقوفا على العلم بالمتأخر (قوله وانما احتاجوا الى هذا التكلف) الخ وهو جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد فى زيد ضرب مع ان الظاهر انه مما يحتاج اليه للاحتراز وتمامية التعريف (قوله لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ) وهو الاسناد المفهوم من ظاهر اللفظ وهو الاسناد الى الضمير فى زيد ضرب فيخرج الاسناد الى زيد فلا يحتاج الى الاحتراز عنه والشارح جعل الاسناد اعم من ان يكون حقيقة او بحسب الظاهر فلما كان الاسناد الى ضمير زيد اسنادا اليه فى الحقيقة صدق قوله ما اسند اليه الفعل عليه فى المثال المذكور فاخرجه بقوله فقدم عليه ففيه رد على المصنف ومن يحذو حذوه وقوله واعلم ان تعريف

٥ عطف على التقديم
منه

٦ وان كانت المقارنة بقاء كافية فى صحة الحال والتقديم مقارن للاسناد بقاء لكن الايهام المذكور يخرجه عن الاستقامة
منه

الفاعل الخ تأييد للشارح وبيان وجوب هذا القيد فى تعريف الفاعل احترازا عن مذهب الكوفيين لان كلام المصنف انما هو على مذهب البصريين ولو كان لدفع التوهم لم يجب هذا القيد (قوله انما احتاج اليه الشارح لحمله) الخ وذلك لان كريم مسند الى من يكرمك حقيقة لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة (قوله على الاسناد حقيقة او بحسب) الخ اى على ماهو اعم منهما (قوله واما من لم يجعل زيد فى زيد ضرب) الخ وذلك لحمله الاسناد على الاسناد بحسب الظاهر وهو بحسب الظاهر مسند الى الضمير فكذا كريم مسند الى الضمير لا الى الموصول (قوله فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من يكرمك) لانه يخرج بقوله ما اسند اليه الفعل اوشبهه كما ان زيد فى زيد ضرب يخرج به فان قلت ان قوله وقدم عليه على هذا التقدير يكون لدفع توهم فاعلية زيد فى زيد ضرب ولا يكون قيدا احترازيا مع انه تكلف ايضا كما صرح به المحشى سابقا قلت نعم لكنه اهون مما ارتكبه الشارح من التكلفات كما ستعرفه (قوله نعم دفع التوهم لايشمله) لان مدار دفع التوهم على اعتبار تقديم الفعل اوشبهه فى الفاعل دون المبتدأ وههنا شبه الفعل مقدم على المبتدأ كالفاعل وقوله والامر فيه هين اذ لا يجب دفع توهم اصلا وفضلا عن جميع التوهمات اذ لا اعتداد بحكم الوهم (قوله واما ما اختاره الشارح) من ان المراد تقديمه عليه وجوبا يخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره (قوله فمع افضائه الى تكلفات عدة) الخ منها حمل التقديم على التقديم وجوبا ومنها الاحتياج الى الجواب عن السؤال المذكور فى الشرح مع ما فيه من التكلف (قوله والمسند الذى يجب تقديم نوعه) اى من حيث انه يجب تقديم نوعه (قوله انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن فى تعيين النوع) اى فى ضمن تعريف الفاعل اذ يعرف منه ان نوعه ٦ هو الفعل اوشبهه المسند الى الفاعل المقدم عليه على جهة قيامه به فلو اخذ فى تعريف الفاعل وجوب تقديم نوعه لعرف منه ان نوعه هو الفعل اوشبهه المسند الى الفاعل الواجب تقديم نوعه عليه على جهة قيامه فيلزم توقف معرفة نوعه على معرفة نوعه فعلم من هذا التقرير ان الضميرين فى نوعه فى الموضعين راجعان الى المسند الذى يجب تقديم نوعه وان اللام فى النوع للعهد اى نوع ذلك المسند هكذا ينبغى ان يفهم (قوله بغير المعمول) وهو قوله وقدم عليه ولك ان تقول لم يبال عن هذا الفصل الذى هو امر لفظى رعاية لجزالة المعنى كما لايخفى (قوله وهو مرجح الخلاف) اى الاصل مرجح على خلافه فالمرجح على صيغة اسم المفعول والاضافة لادنى ملابسة

٥ لانه مسند الى الضمير الراجع الى المبتدأ لان قوله من يكرمك ليس فاعلا له لعدم تحقق ماهو شرط فى عمل اسم الفاعل
منه

٦ اى نوع المسند الذى يجب تقديمه من حيث انه كذلك
منه

فالاصل بمعنى الراجح الاعم من الاولى والواجب (قوله فباحثه عديل للاصل)
اى وجوب تقديم الفاعل على المفعول عديل للاصل لا داخل تحته (قوله ذلك
لشدة) الخ اشارة الى الاصل المذكور اعنى ان يلى الفعل (قوله بجنب فعله)
اى رتبته الكائنة بجنب فعله وطرفه (قوله كلا المثالين) المذكورين فى المتن اعنى
ضرب غلامه زيد وضرب غلامه زيدا (قوله لان المرجع لكون حقه) الخ علة
لعلية العلة وهى ما اشار اليه بقوله فلذلك والمرجع فى المثال الاول هو الفاعل
وفى الثانى هو المفعول به (قوله لا يصير دليلا على ان الاصل تقديم الفاعل)
اى دون المفعول به (قوله لان الفاعل والمفعول به) الخ علة للنفى اعنى قوله لا يصير
(قوله لانك قد عرفت انه يتقدم حينئذ رتبة) اى يتقدم المرجع رتبة حين ان
يتساوى الفاعل والمفعول به فى هذا الاصل اعنى رجحان التقديم فقوله او تساويا
فيه لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة فاسد قطعا (قوله لكنه توجه انه
لا يصح قوله فلذلك جاز) الخ اقول فى الجواب عنه ان المدعى ههنا مركب
من الاثبات والنفى لان حاصله ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل وليس هذا اصلا
فى المفعول به وان ملاحظة العطف فى قوله وامتنع ضرب غلامه زيدا مقدم
على ملاحظة الربط فحاصل الكلام استدلال بمجموعهما على مجموع الاثبات
والنفى معا وليس كل واحد منهما دليلا على كل واحد من الاثبات والنفى بجعل
ملاحظة الربط فى الدليل مقدما على ملاحظة العطف حتى يكون جواز ضرب
غلامه زيد دليلا على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل وامتناع ضرب غلامه
زيدا دليلا على انه ليس اصلا فى المفعول به كما ظنه المحشى الفاضل حتى يرد عليه
ما اورده من ان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل الخ
وذلك لانه اذا كان مجموعهما دليلا على مجموع الاثبات والنفى يكون كل واحد منهما
ثابتا فى ضمن المجموع ويكون كل من جواز ضرب غلامه زيد وامتناع
ضرب غلامه زيدا جزأ من الدليل فحينئذ لا يرد ما ذكره لان امتناع ضرب
غلامه زيدا يبطل جواز تساوى الفاعل والمفعول به فى ذلك الاصل نعم يرد حينئذ
انه لا مدخل لجواز ضرب غلامه زيد فى اثبات النفى لان امتناع ضرب غلامه
زيدا كاف فى اثباته لكن الامر فيه سهل لانه يكفى فى جعل المجموع دليلا على
المجموع توقف اثبات احد ٥ جزئى المدعى على المجموع فتأمل (قوله الى احد الامرين)
اى الفعل وشبهه فانهما مذكوران بطريق الترديد فافراد الضمير لكون المراد
احدهما (قوله واشمل) لشموله لشبه الفعل ايضا قصدا لا استتباعا كما فى شمول

٥ وهو الجزء الثبوتى
منه

لفظ الفعل لشبهه (قوله وايهامه ان الاصل ان يلى الفعل الفاعل) لانه لا نص على
رجوع الضمير المستتر الى الفاعل والبارز الى الفعل (قوله والمقصود انه الفاعل) فانه
لكونه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يقتضى ان يلى الفعل كما صرح به
فى الشرح (قوله ولدلالة الاقتصار) الخ عطف على قوله لايهام الاخصر
الخ فيكون وجها آخر لترك الاخصر والعدول الى ذكر الفعل وقوله على ذكر الفعل
متعلق بالاقتصار وقوله على ان الشبه متعلق بالدلالة والمراد بهذا الحكم ان يلى
الفعل (قوله حقيقة) الخ الظاهر ان يقول حقيقة كما فى الفاعل الظاهر او حكما
كما فى الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده ولا يخفى ان هذا التكلف ٦
مما يحتاج اليه فى التعريف ٣ ايضا فكأنه لم يتنبه له فأهمله او جعل ٥ الفاعل المستتر
خلاف الاصل لمانع الاستتار واما ما قاله فيوهم ان حمل البعدية على البعدية حقيقة
تكلف وليس كذلك وان اندفع الايهام بقوله او حكما (قوله دليلا ثانيا)
على كون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وقوله دلالة ان اى دلالة حاصلة من تحقق
المعلول على تحقق العلة فان اسكان الباء فى ضربت لدفع توالى اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة معلول لكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل على زعمه
وقوله كان السابق يدل دلالة لم اى دلالة حاصلة من تحقق العلة على تحقق
المعلول فان كون الفاعل كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل
اليه علة لكون الاصل فيه ان يلى الفعل فالمتوهم نظر الى هذا وجعل اسم الاشارة
فى قوله يدل على ذلك اشارة الى ان الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وهذا وهم
منه فان اسكان الباء فى ضربت لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة
كلمة واحدة معلول لعلة كون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وهى كونه
كالجزء من الفعل لا له فلا بد ان يستدل بتحققه على تحقق علته اعنى كونه كالجزء
من الفعل (قوله ولذا لم يسكن فى ضربك) الخ يعنى ان اسكان اللام فى ضربت
انما هو لكون الفاعل كالجزء من الفعل لا لكونه ضميرا متصلا والا لأسكن اللام
فى ضربك لان المؤثر فى الاسكان على هذا التقدير انما هو اتصال الضمير وهو
متحقق فيه ايضا مع انه لم يسكن فيه فاذا كان الاسكان لمجرد كون الفاعل
كالجزء من الفعل دل الاسكان على كونه كالجزء مطلقا وفيه بحث لانه يجوز
ان يكون الاسكان لاجل كون الفاعل الذى هو ضمير متصل كالجزء من الفعل
بان يكون لكونه فاعلا وضميرا متصلا مدخل فى الاسكان فعدم الاسكان فى ضربك
لعدم تحقق الفاعلية والجواب عنه ان اتصال الضمير وحده لا يؤثر فى الاسكان

٦ اى التعميم المذكور
منه

٣ اى فى قوله وقدم عليه
منه

٥ لحمل الكلام على ما يتبادر منه من الحقيقة
منه

كما فى ضربك وهو ظاهر فاذا لم يكن كون الفاعل كالجزء منه مع قطع النظر عن الاتصال مؤثرا فيه يلزم ان لايؤثر المجموع فيه عند ارباب العلوم العربية لعدم التفاتهم الى التدقيقات الفلسفية فامكان اللام انما هو لاجل كون الفاعل كالجزء من الفعل فقط فدل على كونه كالجزء منه مطلقا والى ماذكرنا اشار بقوله فتأمل (قوله اوجود سببه) اى سبب التقدم بالفعل وهو ههنا كون الاصل فى الفاعل ان يلى فعله (قوله وخالفا فى لزومه فى المثال المذكور) اى ضرب غلامه زيدا وقوله كما اوضحناه لك حيث قال الاصل عندهما فى كل من الفاعل والمفعول به ان يلى الفعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كأنه اتصل فتقدم وتأخر الآخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تأخر لفظا (قوله لافى قوله وذلك غير جائز) وان كان قريبا لفظا (قوله هو الملجأ للرجل) وهو الظالم وكونه ملجأ له مستفاد من اضافة الرب الى ضميره فاذا انتقم الرب الذى هو الملجأ له للمظلوم منه اى من الرجل الظالم يكون اشد عليه اى على الرجل الظالم حيث يكون ملجأه منتقما منه (قوله ان اراد لا بالوضع له) اى للمعنى المدلول كفاعلية الفاعل ومفعولية المفعول ههنا ويمكن ان يقال نختار هذا الشق ونقول معنى قوله الامر الدال عليهما الامر الدال على تعيين اعرابهما المحذوف لما تقرر من ان القرينة انما هى للدلالة على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لا للدلالة على المعنى المراد كما سيذكره فتأمل (قوله يلزم ان يكون) الخ لان قوله لا بالوضع نفى للوضع الشخصى لا للوضع المطلق الشامل للوضع الشخصى والنوعى لتحقق الوضع النوعى فى القرينة كما فى المجاز بل المنفى عنهما انما هو الوضع الشخصى (قوله لزم ان لاتكون القرينة دالة على الشئ بالتضمن) الخ لان دلالة اللفظ على الشئ بالتضمن انما هو بتوسط الوضع لما وضع له ودلالته على الشئ بالالتزام انما هو بتوسط الوضع لملزومه وان لم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل فى المعنى المجازى قرينة على المعنى المراد فان اللفظ وان لم يكن موضوعا للمعنى المجازى لكنه موضوع لما يلزمه وهو المعنى الحقيقى (قوله بالتضمن) و بالمطابقة ايضا الا انه ليس بباطل بل هو حق اذ لا يسمى بالقرينة ما يدل على شئ بالمطابقة بالنسبة اليه فلهذا لم يتعرض لها (قوله فالصواب ان يقال اى الامر الدال) الخ فاراد لا بالوضع له وخرج اللفظ المستعمل فى المعنى المجازى بقوله من غير الاستعمال فيهما ويمكن ان يقال الشارح العلامة لم يبال بهذا القيد لانه ليس بصدد

تعريف القرينة جامعا ومانعا وانما غرضه دفع الايراد المذكور و هو حاصل بما ذكره على ان التعريف بالاعم جائز عند القدماء اذا كان المقصود تمييز المعرف عن بعض ما عداه والمقصود ههنا تمييزه عن الاعراب الدال عليهما بالوضع وهو حاصل بهذا القدر (قوله وحينئذ لاوجه لتوهم صحة الاكتفاء) وذلك لان انتفاء القرينة ٩ مباين لانتفاء الاعراب على هذا التقدير ومعتبر بعد انتفاء الاعراب (قوله بمعنى انه لايجوز ان يتقدم) الخ مع ان هذا المعنى غير ظاهر من قول المص وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول مطلقا فالمقصود بما ذكره التعريض عليه وقوله ويمكن الخ اشارة الى الجواب بحمل كلام المص على ظاهره ودفع السؤال بجواز نحو موسى ضرب عيسى بقوله و القرينة (قوله فلا يطلب قوله متصلا صلة) الخ لعله اشار بتقدير الصلة الى ان المعنى الاصطلاحى للمتصل نوع من انواع المعنى اللغوى لاخارج عنه فتدبر (قوله بل اراد بذكره) الخ ويجوز ان يكون ذكره ليفرع عليه التفصيل بقوله اما فى صورة انتفاء الاعراب على ما قيل ٧ (قوله كذب حصر ضاربية كل احد فى زيد) اى على طريق الاستغراق الحقيقى لا العرفى الذى هو عبارة عن كل احد من الجماعة المختصة (قوله واما دعوى ظهوره فيما كان) الخ اعتراض على قوله هذا ظاهر فى المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا (قوله ولقد فتحت بابا للنقض) اى لنقض دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا (قوله يأتى فيه الامثلة متسلسلة) نحو ما جعل الله على الخلق العظيم الا محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم وامثال ذلك (قوله من خصوص المادة) لان شخصا واحدا لا يكون مخلوقا لخالقين مستقلين بالخالقية بل هو محال (قوله ان المص علل) الخ اى فى شرحه فالشارح شرح كلامه على وفق مراده (قوله فى بعض الصور وهو صورة توسط الا بين الفاعل والمفعول) فى صورة التقديم والتأخير وحمل الباقى وهو صورة تقديم المفعول على الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد عليه اى على بعض الصور اطرادا للباب وان لم ينقلب فيه المعنى فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل مع الا ايضا كما هو مذهب اكثر النحويين فحينئذ يكون حل عبارة المتن على مذهبهم كما هو الظاهر لا على مذهب السكاكى (قوله عدول عن الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول وقوله مع منع مانع وهو قصر الصفة بعد تمامها الا ان تمام الفعل بالفاعل (قوله ولا يجوز العدول) الخ فعدم الاستحسان عبارة عن عدم الجواز فان غير المستحسن غير جائز فى نظر البلغاء فافهم (قوله

٩ كما ان القرينة مباين للاعراب على هذا التقدير منه

٧ قائله وجيه الدين منه

دفع لما قال الشيخ الرضى) اى بطريق المعارضة مع قطع النظر عن تماميتها فلا ينافى ماسيذكره من ان حفظ المناسبة بين السؤال والجواب فى الاسمية والفعلية لايعارضه تقليل الحذف تدبر (قوله فى باب الاضمار على شريطة التفسير) اى اضمار العامل الناصب للمفعول بناء على شرط هو تفسيره بما بعده نحو زيدا ضربته قالوا يختار النصب فيه على الرفع مع سلامته عن الحذف اذا عطفت جملة هو فيها على جملة فعلية للتناسب نحو خرجت فزيدا لقيته (قوله والجملة) اى جملة يزيد فانه مع حرف النداء جملة فى تأويل ادعو زيد فيكون معترضة بين الفعل وهو وليبك وبين مفعول مالم يسم فاعله اعنى ضارع (قوله الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل) قيل يريد ان كونها جمع ملقحة ظاهر لان هذه الصيغة من صيغ جمع المؤنث لكن كونها جمع ملقح اظهر لان الملقح ليس بين المذكر والمؤنث بل هو مخصوص بالمذكر ثم قيل هذا ناش من قلة التأمل وعدم الوصول الى الاصل فان الملقح لم يأت جمعه على لواقح بل على ملاقح واللواقح جمع لاقح فى القاموس لقحت الناقة لتعاقبت اللقاح وهو ماء الفحل فهى لاقح والجمع لواقح واللاقح الفحول جمع ملقح والاناث التى فى بطونها اولادها جمع ملقحة بفتح القاف وفيه ايضا القحت الرياح الشجر فهى لواقح انتهى وفى التنزيل * وارسلنا الرياح لواقح * فيكون اللواقح جمع ملقحة لان الريح مؤنثة (قوله وفسر بان الدالة على الثبوت التى) الخ يريد انها تدل على مطلق الثبوت بنفسها وعلى الثبوت فيما مضى لكون خبرها اعنى صبروا فعلا ماضيا (قوله وذلك فيما بعد لو خاصة) يعنى حذف الفعل وتفسيره بما يفهم منه معناه فيما بعد لو خاصة وانما صير الى الحذف لان فيه لو انما يدخل على الفعل دون الاسم (قوله لايتم) وذلك لانه لو ذكر المفسر وهو ثبت فى هذا المثال لا يصير المفسر وهو ان حشوا فيه فما ذكره مختص بما حذف الفعل فيه وفسر بنفس المحذوف ولا يجرى فيما حذف الفعل فيه وفسر بما يفهم منه معناه مع انه مما يجب فيه حذف الفعل ويمكن ان يقال كلمة ان مع خبرها الماضى لما كانت دالة على معنى المحذوف كانت مغنية عن المحذوف اعنى ثبت فكان ذكره حشوا مع المفسر من هذه الحيثية وان لم تكن كذلك من جهة ان كلمة لو انما تدخل على الفعل لا الاسم فتأمل (قوله لااختصاص لهذا) الخ لعله اراد المص بهذا البيان دفع توهم عدم جواز حذفهما معا لانه اذا ذكر حذف الفعل جوازا ووجوبا وترك بيان جواز حذف الفعل والفاعل لتوهم عدم الجواز فيه وايضا يجوز ان يكون المقصود

بهذا الكلام بيان عدم جواز حذف الفاعل وحده على ما يوهمه قولك نعم قام فى جواب اقام زيد فان الفاعل فيه ضمير مستتر حينئذ لامحذوف كما يتوهم فى بادى النظر (قوله فانه يجب فيه حذف الخبر) وهو موجود والتقدير لولا زيد موجود لكان كذا (قوله بالتزام الغير موضعه) وهو جواب لو فى هذا المثال (قوله ليأكد فيصلح) الخ هذا وان كان وجها وجيها لكنه غير مناسب لنظر النحوى بل هو مناسب لنظر اهل المعانى فالاختلاف فى المحذوف ههنا من قبيل اختلاف المذهبين ٤ باختلاف النظرين (قوله اذ لا يضمر الفاعل فى المصدر) وقطع النزاع على مذهبهما انما هو باضمار الفاعل فى الفعل الاول على وفق الاسم الظاهر عند البصريين وباضمار الفاعل فى الفعل الثانى عند الكوفيين ومراد المص بالتنازع ههنا مايكون طريق قطعه الاضمار كما سيذكره الشارح (قوله ولا يذهب عليك ان اولى مقام) يعنى ينبغى هناك ان ينبه على ان مراد المص بالفعل العامل مطلقا لان هذا الحكم غير مختص بالفعل وان كان وجه الاقتصار على ذكر الفعل الاشارة الى ان الشبه اولى بهذا الحكم لضعف عمله فلا ينافى هذا ماذكره سابقا فى الحاشية المتعلقة بقوله والاصل ان يلى الفعل المسند اليه من دلالة الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه الخ وفيه بحث لان الاقتصار على ذكر الفعل للوجه المذكور يدل على ان المراد بالفعل مايتبادر منه لا مطلق العامل وان حال شبه الفعل معلوم بدلالة النص واولويته بهذا الحكم لضعف عمله فتأمل (قوله فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثانى لو منع التنازع لتعين اعمال الاول) حمل المورد كلام الشارح على معنى ان استحقاق الاول قبل استحقاق الثانى يمنع التنازع بحيث لايبقى له مجال فأورد عليه ان استحقاق الاول قبل استحقاق الثانى لايمنع التنازع والا لتعين اعمال الاول فيما يجرى فيه التنازع بالاتفاق وهو ان يكون الاسم الظاهر بعد الفعلين لان استحقاق الاول فيه ايضا قبل استحقاق الثانى لتقدمه عليه وليس كذلك للاختلاف بين البصريين والكوفيين فان المختار عند الكوفيين اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى كما ان عند البصريين المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول وقوله لان استحقاق الاول الخ علة لعدم ورود ماأورد بحمل الكلام على ان استحقاق الاول قبل وجود الثانى يمنع التنازع وانما لم يكتف بقوله لان استحقاق الاول قبل وجود الثانى يمنع التنازع ليكون الكلام مشتملا على بيان منشأ غلط المورد (قوله وبينهما فرق جلى) فان فى استحقاق الاول قبل استحقاق الثانى كلا الاستحقاقين متحققان وانه لم يأخذ شئ من المستحقين

٤ بالفعلية والاسمية سعد.

الاسم الظاهر قبل استحقاق احدهما و فى استحقاق الاو ل قبل وجود الثانى استحقاق الاول متحقق قبل وجود الثانى واستحقاقه وانه اخذ الاول الاسم الظاهر قبل وجود الثانى واستحقاقه (قوله بناء على انه على اى تقدير) الخ علة للنفى اعنى الانتقاض و حاصله ان هذا الاسم الظاهر الواقع بعدهما على اى تقدير اى على تقدير كونه منطلقا وتقدير كونه منطلقين لا يمكن كونه معمولا لكل واحد منهما فان منطلقا انما هو معمول حسبنى ومنطلقين معمول حسبتهما (قوله لانه يمكن وقوعه) الخ علة لعدم الانتقاض (قوله لان افراده وتثنيته ممكنان) الخ فحين كونه مفردا يتوجه حسبنى وحسبتهما اليه ويصح كونه معمولا للاول بابقائه على افراده ويصح كونه معمولا للثانى بجعله تثنية وحين كونه تثنية يكون الامر بالعكس (قوله هذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت) الخ لايقال يجوز ان يكون كلامه فى الضمير المنفصل الواقع بعدهما على وجه مخصوص وهو الاستثناء على ان يكون قوله نحو ماضرب واكرم الا انا قيدا للضمير المنفصل فيندفع الانتقاض لانا نقول غرض الشارح من هذا الكلام بيان وجه تخصيص التنازع بالاسم الظاهر كما سيصرح به بعد ولا يحصل هذا الغرض على تقدير تخصيص الكلام بالضمير المنفصل الواقع بعدهما على وجه مخصوص فتأمل ٩ (قوله فينتقض به حد المبتدأ ايضا) وذلك لانه من القسم الثانى للمبتدأ لان القسم الاول هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه وهذا الاسم مسند لامسند اليه والمص عرف القسم الثانى بالصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر فقوله رافعة لظاهر يخرج الاسم المذكور لانه رافع للضمير المستتر فلا يكون جامعا (قوله ولان انا ضمير المتكلم لايصح اضماره فى الفعل الماضى) اى استتاره فيه وان صح اضماره فى الصفة كما يصح اضمار انت فيهما على ماذكره آنفا حيث قال هذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت (قوله بماهو مشترك بين الظاهر والمضمر) اما فى المضمر فكما فى المثال المذكور واما فى المظهر فكما فى قولنا ماضرب واكرم الا زيد بعين ماذكره الشارح فى المضمر (قوله يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه) فنقول فى نحو ماضرب واكرم الا انا ماضرب الا انا وما اكرم الا انا (قوله بحسب بادى الرأى) قيد للاضمار وانما قيده به لوجود الاضمار فى صورة تكرار المتنازع فيه لكن لابحسب بادى الرأى لان انا مثلا وان كان ضميرا الا انه لايرى ضميرا فى بادى الرأى لكونه عين المتنازع فيه كذا افيد (قوله لما عرفت) من انه يلزم استتار الحرف اوفساد المعنى (قوله

٩ اشارة الى انه يمكن الجواب بان مراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل وهذا يمكن فى الاسم الظاهر مطلقا ولا يمكن فى الضمير المنفصل مطلقا اذ لايمكن فى مثل ماضرب واكرم الا انا وهذا القدر كاف فى التقييد بالاسم الظاهر والى دفعه بانا لانم انه يمكن فى الاسم الظاهر مطلقا فانه لايمكن فى مثل ماضرب واكرم الا زيد لانه لايمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى كما ذكره فى المضمر المنفصل

منه

لا ان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع) بطريق من الطرق لامكان قطعه بما هو طريق الكسائى اعنى الحذف بالاتفاق (قوله فى هذا المثال) الخ ظرف لقوله يتجاوز و قوله من اضمار الفاعل الخ بيان ماجعل مذهباله فى هذا المثال اعنى ماضرب واكرم الا انا يعنى ان ماجعل مذهباله فيه اضمار الفاعل فى الثانى عند اعمال الاول والمص لم يذكر مذهبه فيه وماذكره فى مذهبه انما هو حذف الفاعل فى الاول عند اعمال الثانى كما سيأتى واشار بقوله ماجعل مذهباله دون ان يقول مذهبه الى الضعف فى ثبوت كون مذهبه فيه ذلك (قوله جزائية) للشرط المذكور اعنى اذا تنازع الفعلان الخ (قوله قوله فان اعملت الاول) هذا سهو من القلم فان العبارة فان اعملت الثانى (قوله فيختار ان كان) الخ عطف على قوله فى قوله والجزاء قوله فان الخ اى والجزاء قوله فيختار ان كان بالفاء (قوله جريا على اصطلاح الغير) اى غير المص فانه عنده ليس بفاعل فلهذا اخرجه عن تعريفه بقوله على جهة قيامه به بخلاف غيره كصاحب المفصل (قوله وفيه مافيه) اذ لم يجعله احد فى حكم المفعول بل عدوه من المرفوعات فجعله داخلا فيه بعيد غاية البعد (قوله لكن قوله فى المفعولية انما يصح) الخ اى على تقدير دخول مفعول ما لم يسم فاعله فى المفعولية (قوله لقدر مشترك) الخ وهو ماتعلق به الفعل اوشبهه اسنادا اوتعليقا (قوله لكنه خلاف الظاهر) لان الظاهر ان لفظ المفعول موضوع لمفهوم ماتعلق به الفعل اوشبهه تعليقا فيكون مختصا بالمفاعيل الخمسة وضعا (قوله بما يطلق عليه المفعولية) فيكون من قبيل عموم المجاز فيصدق على ماليس بمفعول حقيقة بل مسمى به كمفعول مالم يسم فاعله ايضا (قوله على اشتراك لفظ المفعول) حتى يمكن اعتبار عموم المجاز فيصدق على المفاعيل الخمسة اذ لو كان لفظ المفعول جزأ من الاسماء الستة اعنى المفعول المطلق والمفعول به والمفعول له ومعه وفيه ومفعول مالم يسم فاعله لايصدق عليها مايطلق عليه لفظ المفعول لعدم اطلاق لفظ المفعول فقط عليها على هذا التقدير بل هو جزء مما اطلق عليها فافهم وقوله فيكون لكل اى من المفاعيل اسم مشترك وهو لفظ المفعول من غير تقييده بشئ من القيود واسم مختص به وهو لفظ المفعول المقيد بشئ من القيود (قوله فهو قسم خارج عن المقسم) لكنه غير خارج عن بحث التنازع لانه مما اجتمع فيه القسمان بخلاف ما اذا خص الكلام بالتنازع فى اسم واحد (قوله وعلى ذى الحال) وهو الفعلان المتنازعان وقوله المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر وهو التنازع لان الضمير المستتر

فى قوله فقد يكون راجع الى التنازع المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان
كما فى قوله تعالى * اعدلوا هو اقرب للتقوى * (قوله ان المختار عند الكوفيين الاول)
اى اعمال الاول وقوله لاحتمال المساواة لان عدم اختيار شئ على شئ آخر قد يكون
بترجيح الآخر عليه وقد يكون بعدم ترجيح شئ منهما على الآخر (قوله وينتقض
بمثل زيد يضرب ومكرم عمرا) اذ ليس فيه مساواة العاملين فى القوة مع انه يختار فيه
اعمال الثانى ايضا ٤ وان لم يقيد القرب بمساواة العاملين بل اطلق يرد عليه ان مجرد
القرب لا يوجب اختيار اعمال الثانى لجواز ان يكون العامل الاول قويا فى العمل دون
الثانى فيعارض القوة القرب فلا يكون مرجحا لاعمال الثانى (قوله ينبغى ان يقول
وحذف الفاعل) الخ ليشمل مذهب الكسائى فى اعمال الثانى وهو حذف فاعل الاول
وقوله والتكرار اى والاحتراز عن لزوم التكرار بذكر الفاعل وان لم يذهب اليه
احد لكنه من جملة الاحتمالات نحو ضربنى زيد واكرمنى زيد وهو غير مستحسن
(قوله كما فى نعم رجلا) مثال للمنفى اى المذكور لمحض التفسير (قوله فان المفسر)
بالكسر لفاعل جملة هى الجملة الاولى التى اضمر فاعلها وقوله ذكر اى المفسر
خبر ان لكونه اى المفسر متعلق النسبة فى جملة اخرى وهى الجملة الثانية فكان
مذكورا لغرض آخر غير التفسير ولم يكن مذكورا لمحض التفسير (قوله ولم يفرق
الكسائى) الخ فلهذا ذهب الى حذف فاعل الاول عند اعمال الثانى لا الى الاضمار
للزوم الاضمار قبل الذكر فى العمدة بدون تحقق شرط جوازه وهو محض التفسير
عنده (قوله ما يقابل الاضمار) لا ما يقابل الحذف حتى يشمل الاضمار والقرينة
ذكره فى مقابلة الاضمار لان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص
(قوله والاولى لفظا ومعنى) وجه الاولوية لفظا مطابقة لفظ الاظهار بلفظ التكرار
فى القافية بخلاف لفظ الذكر و وجه الاولوية معنى عدم الاحتياج الى تكلف
ارادة الخاص بالعام (قوله بل الاولى ولامتناع) الخ لانه صريح فى امتناع التكرار
اللازم بخلاف ما ذكره فى غير المصدر فانه اذا اضيف الى الفاعل حذف الفاعل
من غير ان يسد شئ من المفاعيل مسده ولك ان تحمل ما يسد مسد الفاعل
على ما هو اعم من مفعول ما لم يسم فاعله ومن غيره فيعم المضاف اليه القائم
مقامه فى اضافة المصدر الى الفاعل فلا يحتاج الى التقييد بغير المصدر بل يندفع
النقض الذى سيذكره بهذا التعميم بأدنى عناية فافهم (قوله بما اكرم الا الا)
اى ما اكرم احد الا انا وقوله واسمع بهم وابصر قال العلامة البيضاوى تعجب
معناه ان اسماعهم وابصارهم يوم يأتوننا اى يوم القيمة جدير بأن تعجب منهما

٤ كأنه قيل يجوز ان لا يقيد القرب بها فلا يتوجه الانتقاض فاجاب بما ترى
سعد

بعد ما كانوا صما عميا فى الدنيا فالجار والمجرور فى موضع الرفع فافهم وقوله
واضربن بحذف الواو التى هى فاعل لفظا وكتابة اكتفاء بالضمة وقوله واضربوا
القوم بحذف الواو لفظا لاجتماع الساكنين لا كتابة وقوله واضربن ياهند
بحذف الياء التى هى الفاعل لفظا وكتابة اكتفاء بالكسرة وقوله واضربى القوم
بحذف الياء لفظا لا كتابة (قوله فانه لا يضمر على وفق الظاهر) اذ ليس فى الضمائر
ما يستوى فيه المذكر والمؤنث حتى يوافق الظاهر الذى يستوى فيه المذكر
والمؤنث وانما اضمر مفردا مذكرا لا مفردا مؤنثا لاصالة المذكر ولا مقتضى للعدول عنه
(قوله متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا) اى سواء اقتضى الثانى الفاعل او المفعول
وقوله واختيار اعمال الثانى مطلقا اى سواء اقتضى الاول الفاعل والمفعول لانه
يجوز على كلا المذهبين اعمال الثانى مع اقتضاء الاول الفاعل فيكون خلافا للفراء
مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثانى فقط فيما اقتضى الاول الفاعل بل يجب
عنده اعمال الاول فقط فى الرواية الغير المشهورة عنه واعمال الاول والثانى جميعا
او ذكر الضمير الذى هو فاعل الاول بعد الظاهر فى الرواية المشهورة عنه
(قوله على خلاف ما هو المشهور فى تفسيرها) وهو ما فسر به الشارح آنفا
(قوله او ذكر الضمير الذى هو فاعل الاول) اى اظهاره لا استتاره فيجوز
اعمال الثانى فى الاسم الظاهر مع ذكر الضمير الذى هو فاعل الاول بعد الاسم الظاهر
عنده لا مع اضماره واستتاره فيه (قوله لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله) الخ
اى حق قوله خلافا للفراء ان يتصل الخ وذلك لان معنى قوله وجاز على هذا
التقدير مبنى على سبق ذكر اضمار الفاعل فى الفعل الاول فلا بد من تأخيره
عن قوله فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول ولا يجوز تقديمه عليه
بخلاف ما اذا فسر هكذا اى جاز اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل فانه ليس بمبنى عليه كما لا يخفى (قوله قد سبق ان الاضمار قبل الذكر) الخ
اى جواز الاضمار قبل الذكر الخ (قوله بشرط محض التفسير) اى كما فى ربه رجلا
(قوله من غير محض التفسير) كما فيما نحن فيه فان المفسر لمفعول جملة مذكور
لكونه متعلق النسبة فى جملة اخرى كما سبق فى تفسير الفاعل (قوله على صيغة
الغيبة) اى يبخلون اذ لو كان على صيغة الخطاب لكان الذين مفعوله الاول
وخيرا لهم مفعوله الثانى فلا يرد النقض به (قوله اى بخلهم هو خيرا لهم)
فالمفعول الاول مقدر وضمير هو للفصل وخيرا لهم مفعوله الثانى فافهم (قوله
موضع المنصوب) اى اياه خيرا لهم والضمير راجع الى البخل المفهوم من قوله

يخلون فلايكون المفعول محذوفا (قوله ولايخفى ان الاضمار والتكرار والفصل لازم فى التقدير) دفع لما يتوهم من قوله وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار على تقدير الذكر ولزوم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة على تقدير الاضمار ان استغنى عنه والا اظهرت المفعول و لايجوز الاضمار لانه يلزم الاضمار قبل الذكر اوالفصل الكثيرمن ٧ ان الحذف والاظهار انمايكون بعدلزوم الاضمار اوالتكرار او الفصل بالفعل بأن يتحقق شئ منها فى الكلام ثم يحذف المفعول او اظهر فدفعه بأن المراد لزومها فى التقدير والفرض لابالفعل على معنى انه لوذكر لزم التكرار ولو اضمر بجنب الفعل الاول لزم الاضمار قبل الذكر وان اضمر بعد الاسم لزم الفصل الكثيرومقصود المص الاحتراز عن تصريح شئ منها واخفاء ماهو لازم من القبيح (قوله الاولى على الاستعمال) الخ لان ظاهر قوله على المذهب المختار يوهم ان حذف المفعول مذهب غير مختار مع انه مما لم يذهب اليه احد بل هو استعمال غير مختار (قوله لكان الذكر مختارا مطلقا) دون الحذف وليس كذلك لان الحذف يكون مختارا اذادعى اليه داع (قوله دون المجاز) وليس كذلك لانه مختار على الحقيقة اذادعى اليه داع كقصد المبالغة (قوله وهو ههنا ماذكره) من لزوم توهم كون مفعول الفعل الثانى مغايرا المذكور على تقدير الحذف فانه بيان لعدم داع يدعو الى خلاف عدم الحذف اعنى الحذف فيكون بيانا لكون عدم الحذف مختارا مطلقا ههنا (قوله ففاسد) لانه يجوز الحذف مع امكان الاضمار وفى بعض نسخ الشرح ويكون الضمير حينئذ راجعا الخ فلايكون وجها آخر ولايحتاج الى ماذكره الهندى حتى يتوجه عليه النظر (قوله فممنوع) هذا المنع قريب من المكابرة فان الكلام على تقدير اقتضاء الفعل الثانى المفعول فحين امكان الاضمار يحسن الاضمار ولايحسن الحذف (قوله وحذفت على غيره) على مايفهم من قوله واضمرت المفعول على المذهب المختار (قوله فى المفعول المفرد والمثنى)ظرف للمختلفين وقوله فى مطلقا ظرف لتنازع (قوله على الوجه المرجوح) وهوحذف المفعول اذالوجه المختار اضمار المفعول بأن يقول ولم اطلبه كما سبق (قوله الحذف لضرورة انكسار الوزن) لالاعمال الاول فى صورة التنازع والوجه المرجوح انما هو حذف المفعول لاعمال الاول فى صورة التنازع (قوله فشهادته مع حذف المفعول الثانى اتم) من شهادته له بدون حذف المفعول من الثانى لانه يدل على انه لايعدل عنه مع ارتكاب غير المختار (قوله على غير التنازع) كما سيذكره الشارح حيث قال فعلى هذا ينبغى ان يكون

٧ بيان مايتوهم
سعد

مفعول اطلب الخ (قوله لايكون الضرورة داعية) الخ لان غير المختار انما هو حذف المفعول من الثانى عند اعمال الاول فى صورة التنازع واما فى غير صورة التنازع فاضمار المفعول فى الثانى وحذفه سواء فاذا حمل البيت على غير التنازع لاتكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار فالضرورة لاتقتضى الحذف على غير المختار بل انما يقتضيه اعمال الاول فى صورة التنازع (قوله ويمكن دفع المنافات) الخ اى على تقدير ان يتوجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال مع عطفه على كفانى كما هو كذلك فيما ذكره الشارح (قوله لكن اسعى للمجد المؤثل) الخ توضيح الكلام ان حوايج نفسى قليلة ويكفيها مال قليل وحصوله امر سهل غير محتاج الى الطلب اولم اكن اسعى للمجد المؤثل لحصوله من الناس من غير طلب على هذا التقدير لعدم المنازع فيه لكن اسعى للمجد المؤثل فنازعنى فيه كل شريف وضن ٧ لى بالمعيشة فطلبت قليلا من المال لحوايج نفسى (قوله فلم يكفنى قليل من المال)هو معنى الجزاء اعنى كفانى قليل من المال اى لم اسع لادنى مايتيسر لى من المعيشة والمال القليل بل اسعى للمجد المؤثل فلم يكفنى قليل من المال وقوله ولم يحصل لى بلاطلب وسعى لكثرة المنازعين فيه حين طلب المجد المؤثل فطلبت قليلا من المال لكفايته فى حوايج نفسى وهذا مايستفاد من قوله ولم اطلب قليلا من المال (قوله بجعله لمجرد المجد) على ماهو المتبادر من قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل (قوله دون ماترك فيه الفصل) فيه ان عدم الفصل وان كان من عادته لكن الجرى عليه ليس مقبولا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه فلابد لكونه مقبولا من امر زائد على ذلك وهو ههنا ماذكره فانه بيان عدم داع الى خلافه (قوله يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل) نحو اعجبنى ضرب عمرا والتقدير اعجبنى ضرب زيد عمرا (قوله نحو اضربوا القوم) حذف فيه الواو لاجتماع الساكنين وحذف الالف فى المثال الثانى والياء فى الثالث كذلك (قوله وامثالها مما لايحصى) وشئ منها لايسمى مفعول مالم يسم فاعله مع صحة اطلاق لفظ مفعول ما لم يسم فاعله عليها لغة فتخصيصه بقسم منه وهو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه فى اسناد الفعل او شبهه اليه تخصيص بقسم منه اصطلاحا (قوله اى فاعله النحوى) اذ الظاهر المتبادر ماهو المصطلح عليه فى هذا الفن (قوله فلايشكل) الخ اى التعريف منعا لان المحذوف فيه فاعله ٣ الحقيقى لافاعله النحوى (قوله بخلاف ضرب يوم الجمعة) قبل تخصيص هذا المثال بالذكر من بين امثلة مفعول ما لم يسم فاعله لكون يوم اسما للزمان

٧ اى بخل بها
سعد

٣ وهو الله عز شانه
سعد

كالربع (قوله ليدل على مكانه) اى على ثبوت الضمير دلالة ظاهرة (قوله عما يجب في المعطوف عليه) وهو الضمير الراجع الى المفعول فى المعطوف عليه وهو قوله حذف فاعله (قوله على مذهب المص فى الفاعل) و هو ما اسند اليه الفعل اوشبهه على جهة قيامه به عنده فيختص باسناد الفعل المعروف (قوله لواريد بالفاعل الفاعل النحوى) اذلو اريد به الفاعل الحقيقى فلا يتوجه ذلك اذلم يعتبر فيه اسناد الفعل المعروف اليه حتى يكون مقامه مقام اسناد الفعل المعروف بخلاف الفاعل النحوى وقد عرفت ان المراد الفاعل النحوى (قوله وقد عرفت مابه غنى عنه) حيث قال ولك ان تقول المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لايخرج عن المفعولية الخ (قوله اعلم الوزن) اى علم وزن الماضى المجهول وهو فعل بصفته المشتهر هو اى ذلك العلم بها اى بتلك الصفة التى هى الماضى المجهول (قوله لاالماضى المجهول مطلقا) مع انه المراد ههنا ليعم الثلاثى المجرد وغيره فبارادة الصفة المشتهر هو بها لايحصل المقصود ويمكن ان يقال لما كان الفعل الذى اضيف اليه الصيغة اعم من الثلاثى المجرد وغيره صار قرينة على ارادة جزء الصفة المشتهر هو بها اعنى الماضى المجهول مطلقا فتدبر (قوله وبعد لم يجبر نقصان كلام المتن) اى بعد حمل كلام المص على التمثيل ليشمل الماضى المجهول من غير الثلاثى ايضا لم يجبر نقصان كلام المتن وقوله لعدم شمول البيان علة للنقصان يعنى لم يشمل كلام المتن شرط مفعول مالم يسم فاعله فى حذف الفاعل واقامته مقامه فى زيد مضروب غلامه بالنسبة الى زيد ضارب غلامه مثلا اذلم يغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل بل غير صيغة الفاعل الى صيغة المفعول وقوله فزيد فى التكلف عطف على قوله لم يجبر اى زيد فى التكلف لاجل شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه وقوله وقيل عطف على زيد وبيان للتكلف وقوله صيغة الفاعل اعم من ان يكون فعلا او اسما وقوله صيغة المفعول كذلك فيكون البيان شاملا للكل (قوله بقدر الامكان) وهو شموله للفعل مطلقا ثلاثيا كان اوغيره (قوله كما هو المتبادر) لكون علمت من افعال القلوب (قوله نقل ان المتأخرين جوزوا ذلك) اى وقوع المفعول الثانى من باب علمت موقع الفاعل وقالوا لا امتناع فى ان يكون المسند الى امر مسندا اليه لشئ آخر نعم لايجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر فعلم منه ان الشارح ان اراد بقوله لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا كونه مسندا ومسندا اليه فى زمان واحد لشئ واحد فممنوع ٣ وان اراد به ما هو اعم من ذلك فمسلم لكنه غير مفيد (قوله اذلو اقيم

٣ لانه مسند الى المفعول الاول ومسند اليه للفعل المجهول فاذا قلنا فى علمت زيدا فاضلا علم فاضل زيدا فهو جائز كما اذا قلنا علم زيد فاضلا فتأمل
منه

قائما مقام الفاعل) فقيل زيد معلوم قائم ابوه لايكون قائم مسندا اليه باسناد تام لاسم المفعول بل هو مسند الى ابوه اسنادا تاما فلم يكن مسندا ومسندا اليه اسنادا تاما بل مسندا اسنادا تاما فقط (قوله فى مثل هذا التركيب غير تام) بخلاف قولنا زيد المضروب غلامه فانه صفة لزيد فاسناده الى الغلام تام واما قولنا زيد مضروب غلامه فاسناده الى الغلام غير تام فانه فى تأويل مضروب الغلام لكونه مسندا الى زيد اسنادا تاما وقولنا زيد معلوم قائم ابوه من هذا القبيل (قوله باسنادين تامين) احدهما اسناد الفعل المجهول اليه والآخر اسناد المفعول الثانى اليه (قوله فليجز كون المفعول الثانى مسندا ومسندا اليه بهما) اى باسنادين تامين اذلا امتناع فى كون شئ واحد مسندا افعل ومسندا اليه لشئ آخر بهما كما جاز ان يكون مسندا اليه لشيئين بهما فتجويز احدهما دون الآخر تحكم واجيب عنه بان بينهما فرقا لانه لوكان شئ واحد مسندا ومسندا اليه باسنادين تامين يلزم ان يتصف الشئ الواحد بالضدين وذا غير جائز بخلاف ما اذا كان مسندا اليه باسنادين تامين فانه لايلزم فيه ذلك وبخلاف اعجبنى ضرب زيد فان اسناد المصدر ليس بحيث يمتنع ان يسند اليه شئ آخر يشهد به الوجدان (قوله قيل لم يقع الثانى ايضا) اى المفعول الثانى من باب اعلمت مقام الفاعل فلا يقال فى اعلمت زيدا عمرا فاضلا اعلم عمرو فاضلا زيدا كما لا يقال اعلم فاضل عمرا زيدا ولا يخفى لزوم كون الشئ مسندا ومسندا اليه معا فى وقوع المفعول الثانى منه مقام الفاعل كما لايخفى (قوله قيل مع اللام ايضا لايقع) لانه ليس من مقتضيات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه (قوله مشعر بالظرفية) فيلزم فوت النصب والاشعار بها اذا اقيم مقام الفاعل مع انه يقام مقامه بالاتفاق نحو ضرب يوم الجمعة فلابد من بيان فارق (قوله بان ذات المفعول فيه يقتضى) الخ لكونه ظرف زمان او ظرف مكان (قوله فان ذاته لا يقتضى العلية) اذ لاشئ يقتضى العلية بالنظر الى ذاته وقطع النظر عن قصدها وان كانت ثابتة له فى نفس الامر كالمعلولية (قوله من قبيل عطف المفرد) على المفرد بأن يكون المعنى ولا المفعول له ولا المفعول معه (قوله لان الاول) اى عطف المفرد على المفرد والتعبير عنه بالاول نظرا الى انه سابق على عنوان هذا الاحتمال (قوله بالنصب) اى بنصب قرآن لابرفعه على اقامته مقام الفاعل فيكون الظرف ٥ قائما مقام الفاعل (قوله وقراءة ابى جعفر المدنى ليجزى) الخ اى على صيغة المجهول فالجار والمجرور قائم مقام الفاعل (قوله وكذلك نجى المؤمنين) على صيغة المجهول

٥ اى علية
منه

فالجار والمجرور المقدم نائب الفاعل (قوله اشد مناسبة اقوله فالجميع سواء)
لان معناه ان بعضها ليس اولى من بعض فافهم (قوله اذقد يكون المفعول
الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر) فتقتضى قاعدة ان المفعول الاول
من باب اعطيت اولى من الثانى ان يكون قائما مقام الفاعل وتقتضى هذه القاعدة
القائلة بانه اذا وجد فى الكلام المفعول به تعين اوقوعه موقع الفاعل ان يكون
المفعول الثانى قائما مقامه (قوله اتى الله اليه شيئا) فقاعدة المفعول الاول تقتضى
ان يقال فى البناء للمجهول اوتى اليه شيئا و هذه القاعدة تقتضى ان يقال
اوتى اليه شئ لان شيئا هو المفعول به اذ المراد به المفعول بلا واسطة حرف الجر
كما صرح به المحشى فى شرحه للكافية (قوله كذلك غير المفعول به قائم مقامه)
اى مقام المفعول به (قوله ان يكون المتعدى بحرف الجر) كما فى قولنا ذهبت بزيد
يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا فى داره معينا للمفعول بواسطة اى معينا لقيام
المفعول بواسطة مقام الفاعل فيكون فى حكم المفعول به بلا واسطة حرف الجر
فكما انه اذا وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقام الفاعل كذلك اذا وجد
المفعول به بواسطة لا يصح اقامة غيره مقامه فجعله مع غيره على السواء كما هو
الظاهر من كلام الشارح وصرح به فى بعض الشروح ٦ حيث قال فانت مخير
فى ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا لعدم تحقيق المقام وقصر
النظر على الظاهر فالقائم مقام الفاعل فى المثال انما هو المفعول به بواسطة
عند التحقيق بأن يقال ذهب بزيد يوم الجمعة الخ (قوله وان يكون ذكر فى)
الخ عطف على قوله ان يكون المتعدى الخ اى و يقتضى ان يكون ذكر فى
فى قولهم ضرب الخ ووجه الاقتضاء ماذكره من انه اذا اسند الى غير المفعول به
اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فيكون ذكر فى لغوا فى قولهم
ضرب فى الدار لان الدار نزلت منزلة المضروب لكونه ظرفا له فلابد
ان يسند اليها فيقال ضرب الدار (قوله لدلالة الفعل عليها) اراد بالدلالة
مايعم الدلالات الثلث وبالفعل مايعم الفعل وشبهه فدلالة الفعل على الزمان
المطلق بالتضمن وعلى المكان بالالتزام ودلالة شبهه عليهما بالالتزام (قوله
بأن يقال ضرب شخص) الخ وفى عدم جوازه نظر سيما اذا كان المقصود بيان
مجرد وقوع مضروبية شخص وكذا الكلام فى ضرب فى مكان فتدبر (قوله
من ملحقات الفاعل) كغيره من المرفوعات على مانقل عن على كرم الله وجهه
الفاعل مرفوع وماسواه فرع عليه و المفعول منصوب وماسواه فرع عليه

٦ متوسط

والمضاف اليه مجرور وماسواه فرع عليه (قوله ان الظاهر على ماهو الاصل فيه)
اى فى المبتدأ و هو القسم الاول منه ويمكن توجيه كلام الشارح بان القسم
الاول منه كانه اصل فى المبتدأ كذلك الاصل فى الخبر ان يكون خبرا عنه ولعله
اشار اليه بقوله فتأمل (قوله لا الى رفع الايجاب الكلى) لانه فى قوة السلب الجزئى
المتحقق مع الايجاب الجزئى (قوله من نواسخ المبتدأ) كالحروف المشبهة
بالفعل والافعال الناقصة وامثالها وقوله كما قيل قيد للنفى وقوله تفاديا من
الانتقاض اى انتقاض التعريف جمعا وهو علة لارادة التجريد من نواسخ المبتدأ
والخبر وقوله لانه يصدق الخ علة للنفى اعنى قوله ان المراد ليس التجريد الخ يعنى
ان هذه الارادة وان كانت نافعة من وجه لكنها ضارة من وجه آخر فلا اعتبار بها
مع الاستغناء عنه بما ذكره الشارح بقوله وكأنه اراد بالعامل الخ (قوله لم يحمل
على ما قيل) اى لم يحمل الشارح التجريد على ماقيل من ان المراد به التجريد
من نواسخ المبتدأ والخبر لانه بعيد عن الفهم وقوله يتجه عليه ان ما ارتكبه
الشارح من التوجيه حيث قال وكأنه اراد بالعامل الخ ايضا بعيد وليس البعيد
اولى من بعيد فالوجه ماذكره من الانتقاض بزيد فى قام زيد (قوله هذا تقييد بعيد)
لان توصيف العامل باللفظى يبعده كما لا يخفى (قوله اى المجرد لفظا ومعنى)
على طريق منع الخلو لا منع الجمع فان المجرد لفظا يكون مجردا معنى ايضا لكن
المجرد معنى قد يكون مجردا لفظا وقد لا يكون كما فى قولك بحسبك درهم وقوله
بأن لا يكون للعامل تأثير فى معناه الخ تفسير للمجرد معنى فيصدق المجرد معنى
على مثل قولك بحسبك درهم فيكون جامعا (قوله من حيث هو كذلك)
اى من حيث انه مجرد عن العوامل اللفظية فقولك بحسبك درهم من هذه الحيثية
مبتدأ و يصدق التعريف عليه بهذه الحيثية ومن حيث انه مجرور ليس مبتدأ
بل مضافا اليه حكما ولا يصدق التعريف عليه بهذه الحيثية وفيه بحث لان
التقييد بهذا القيد لا يفيد الا صدق التعريف على قولك حسبك درهم لان
الحيثية انما تحقق فيه لا فى قولك بحسبك درهم والمقصود صدقه على قولك
بحسبك درهم لانه وان كان مجرورا لكنه مبتدأ عندهم لكون مجروريته
بحرف زائد ولعل قوله فتدبر اشارة الى ماذكرناه فتدبر (قوله لكان اظهر وافيد)
لان قوله وثانى قسمى المبتدأ يوهم ان المبتدأ مشترك معنوى بين القسمين بأن يكون له
مفهوم عام يندرج فيه القسمان وليس كذلك فيحتاج الى ان يراد به ثانى قسمى
ما يطلق عليه المبتدأ كما اشار اليه بخلاف قوله ومن المبتدأ بالمعنى الثانى فانه

لايوهمه بل يدل على كونه مشتركا لفظيا بينهما فيكون افيد ايضا٤ (قوله فان قلت فليكن معنى المبتدأ) الخ منشأ السؤال قوله لان المبتدأ مشترك لفظي الخ يعني يجوز ان يكون مشتركا معنويا بينهما بان يكون موضوعا للمفهوم المردد بين القسمين اعنى مفهوم الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي فيدخل بعض الاقسام في الشق الاول وبعضه في الثاني فيكون كلمة او بيانا لاقسام المحدود (قوله والالم يوجد مشترك اصلا) اى لا يوجد٦ مشترك لفظي اصلا بل يكون الكل معنويا لامكان اعتبار المفهوم المردد حين تعدد المعاني في جميع الالفاظ المشتركة (قوله دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتدأ) يعني لما كان هذا التعريف لفظيا وكان المقصود منه بيان ما وضع له اللفظ صار حاصل الكلام ان لفظ المبتدأ وضع لهذا المفهوم وذاك المفهوم فقط فلا منافاة بينهما بهذا الاعتبار وان كان بينهما منافاة باعتبار ان كلا منهما لا يصدق على ما صدق عليه الآخر لكنه امر آخر لا تعلق له بغرضه اذ المقصود بيان نفس المفهوم الذي وضع بازائه لفظ المبتدأ (قوله فمن قال امتناع) الخ هو الفاضل عبد الغفور وقوله فمن قال او لمنع الخ هو الفاضل الهندي (قوله فقد بعد) لما ذكرنا آنفا (قوله جميع الاسماء المعدودة) نحو الف باتا زيد عمرو بكر اذ يصدق عليها الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فخرجت بقوله مسندا اليه وكذا اسم الفعل (قوله في سلك ما احترز عنه) الخ من اسمى ان وكان بأن يقول والاسماء المعدودة واسم الفعل (قوله والاخصر منه الشامل لهما) الخ اى الاخصر من قولك بعد حرف النفي والاستفهام الشامل لحرف النفي والف الاستفهام ولفظ غير وهل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفي والاستفهام (قوله غير مأسوف على زمن * قد مضى بالهم والحزن) يعني ان غير مأسوف مبتدأ وعلى زمن ساد مسد الخبر والمعنى لا يوسف ولا يحزن على زمان قد مضى بالهم والحزن (قوله نحو من ضارب زيد) الخ واما نحو من ضارب زيدا فالمبتدأ فيه من القسم الاول (قوله وكأن المص لم يعترف به) اى بجواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع حسن (قوله اتى بضمير الفصل) في قوله هو الاسم المجرد عن العوامل الخ وقوله فانه قد يأتي لذلك اى ضمير الفصل قد يأتي لذلك كما انه يأتي لحصر الخبر في المبتدأ والكل مفوض الى المقام (قوله في مسئلة الكحل) متعلق بالانحصار وهذه المسئلة عبارة عن كون اسم التفضيل صفة لشيء وهو في المعنى صفة لمسبب٩ مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره ومنفيا٤ كقولنا

٤ اى كما يكون اظهر
منه

٦ وهو باطل بالاتفاق
منه

٩ بمعنى ما جعل سببا
منه

٤ عطف على صفة
منه

مارأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فني هذه المسئلة يرفع اسم التفضيل فاعلا ظاهرا الا في غيرها وهي غير متحققة ههنا (قوله وكون منكم مفسرا) الخ لئلا يرد ماذكره الشارح من لزوم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بأجنبي (قوله ولو صح ماذكره) الخ من ان عدم كون خير خبرا عن نحن للزوم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله باجنبي لصح اخير نحن بأن يكون اخير خبرا عن نحن فانه يفهم منه انه لو لم يلزم الفصل بينهما به كما في قولك اخير نحن لجاز كونه خبرا ونحن مبتدأ والحال انه يجوز فيه كون خير مبتدأ ونحن فاعله سادا مسد الخبر على قياس ٣ ماذكره في قوله فخير نحن عند الناس منكم فينتقض قاعدة جواز الامرين به لانه من جواز الامرين على تقدير صحة ماذكره كما ذكرنا وقد خرج من القاعدة اى من قاعدة جواز الامرين التي ذكرها المص بقوله فان طابقت الصفة مفردا جاز الامران فلا تكون جامعة فالمراد بالقاعدة مقدم الشرطية لا مجموعها وههنا بحث وهو ان اللازم مما ذكره انما هو كون التالي اعم من المقدم كما في قولنا اذا كان الاسم فاعلا كان مرفوعا ولا محذور فيه والجواب عنه انه يجب في قاعدة جواز الامرين شمول المقدم لكل ما يشمله التالي اذ لو خرج عنه شيء مما يجوز فيه الامران لوجب ان يدخل في قاعدة اخرى وهي غير ثابتة بخلاف قولك اذا كان الاسم فاعلا كان مرفوعا فان الخارج عنه كالمبتدأ والخبر مثلا داخل في قاعدة اخرى ولعله اشار الى ماذكرنا بقوله فافهم وقوله لان خيرا ليس مطابقا لمفرد في هذا المثال لان المراد بمطابقة الصفة لمفرد كونهما مفردين نحو ماقائم زيد واقائم زيد بل هو من قبيل قولنا اقائم الزيدان او الزيدون ويتعين فيه كون الزيدان او الزيدون فاعلا للصفة قائما مقام الخبر كما سيصرح به الشارح فيخرج المثال المذكور عن القاعدة مع كونها من افرادها على التقدير المذكور ولا يرد٦ هذا الانتقاض على تقدير تعين ان يكون نحن مبتدأ وخير خبره كما ذكره المحشي مع كونه مما يقتضيه انحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل وقوله وبعد اى بعد تعين كونه مبتدأ وخير خبره يرد انتقاض القاعدة اى قاعدة جواز الامرين بقولنا اخير٧ منكم عند الناس انا فان الصفة طابقت مفردا مع انه لا يجوز فيه الامران بل يتعين كونه خبرا عن انا لما عرفت من ان اسم التفضيل لا يرفع ٥ اسما ظاهرا في غير مسئلة الكحل فينتقض القاعدة به منعا (قوله وقد سبق التنبيه عليه) حيث قال في الحاشية المتعلقة بقول الشارح واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا الخ ولا يخفى عليك

٣ بالطريق الاولى لانها الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام
منه

٦ لكن ينتقض على هذا التقدير ماذكره الشارح من ان في نحو اقائم الزيدان يتعين ان يكون الزيدان فاعلا للصفة اللهم الا ان يقيد الصفة بكونها غير افعل التفضيل الذي له حكم آخر سيأتي فيما بعد وحينئذ يندفع انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا ايضا فتأمل
منه

٧ قدم الظرف على الخبر لئلا يحتاج الى التقدير كما عرفت
منه

٥ وما يجري مجراه من الضمير المنفصل
منه

ان اقائم مع استتار فاعله ههنـــا اى فى قولنا اقائم او قاعد انت مبتدأ اذليس
فى الكلام مبتدأ حتى يكون خبراله فهو صفة واقعة بعدحرف الاستفهام رافعة
لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدأ (قوله واورد على التعريف) اى على تعريف
القسم الثانى من المبتدأ وقوله فان قائم خبر زيد وليس بمبتدأ والالغا قوله زيد
وقوله مع صدق التعريف عليه فانه الصفة الواقعة بعدالف الاســتفهام رافعة
لظاهر وهو ابوه فلا يكون مانعــا (قوله فانه يشــكل بأقائم زيد) فانه يخرج
عن التعريف بهذا القيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهوزيد لانه مما جازفيه
الامر ان فلا يكون التعريف حينئذ جامعا (قوله على المبتدأ فى العمل) لانه مقدم
على الخبر رتبة فيعتمد عليه فى العمل فلا يحتاج الى ان يعتمد على حرف الاستفهام
بعده فيه (قوله للزم ان يجوز فى الصفة) الخ واللازم باطل اذا جاز فى الصفة
الرافعة للظاهر امر واحد وهو كون الصفة مبتدأ ومابعدها فاعلها يسد مسد
الخبر لا الامران وهو ظاهر (قوله فان كان مفردا اى المرفوع) وهو لايكون
كذلك الا اذا كان الرافع مفردا هذا واراد بالمرفوع اللفظ الظاهر المرفوع مطلقا
لا المرفوع بالفاعلية والالازم ماذكره آنفا والظــاهر ان يقول اى اللفظ الظاهر
(قوله وتعين لكونه مبتدأ وانت فاعله) سادا مســد الخبر ولا يجوز ان يكون
اراغب خبرا عن انت والالزم الفصل بين اراغب ومعموله اعنى عن آلهتى بأجنبى
وهو المبتدأ ويمكن دفعه بأنه يجوز ان يقدر المعمول مقدما على المبتدأ على قياس
حذف المفسر كما سبق فافهم (قوله لعدم ما يتخصص به) فيه انه قد يتخصص
النكرة بتقديم الخبر فيصح كونها مبتدأ كقولنا فى الدار رجل (قوله اذا وكانت
خبر الوجب) الخ ولا يجب ذلك اذا كان الشمس فاعلا لجواز تذكير الفعل وتأنيثه
اذا اســند الى اسم ظاهر مؤنث سمــاعى غير حقيقى بخلاف ما اذا جعل مبتدأ
والصفة خبرا فانه يجب تأنيث الصفة حينئذ ويمكن الجواب عنه بأن القــاعدة
المذكورة مقيدة بمــا اذا لم يمنع عن جواز الامرين شئ بخصوص المادة وههنا
الامران جائزان بالنظر الى نفس التركيب وانما المانع خصوص المــادة وهى
كون جزء التركيب كذا وكذا وبهذا الجواب يندفع الاشــكال الاول والثانى
ايضا فتأمل (قوله لو كان زيد مبتدأ) اى فى قولنا اقائم زيد وقوله كما فى زيد قام
فانه لو قدم الخبر فيــه وقيل قام زيد لالتبس بالفــاعل وقوله لانه لا يشتمل
على خلاف اصل لان الاصل فى الفاعل ان يلى فعله كما سبق وقوله بخلاف كونه
مبتدأ اى بخلاف كون زيد مبتدأ فى قولنا قام زيد فانه يشتمل على خلاف ما هو

اصل فى المبتدأ وهو التقدم على الخبر فلو قدم الخبر على المبتدأ فى زيد قام لالتبس
المقصود التباسا شديدا وقوله فان الفاعلية يشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف
الاصل فان الاصل فى المبتدأ ان يكون اسما لا صفة كما سبق وقوله وكونه مبتدأ
الخ اى كون زيد مبتدأ فى قولنا اقائم زيد وقوله ولا يخفى المقصود الخ لعدم كون
خلافه اظهر كما فى قولنا قام زيد فقياسه عليه قياس مع الفــارق (قوله اقول
لا ضرورة) الخ اشارة الى جواب تسليمى عن الســؤال المذكور يعنى سلمنا انه
لو كان زيد مبتدأ فى قولنا اقائم زيد يلزم الالتباس بالفاعل لكن لا يلزم من ذلك
عدم جواز كونه مبتدأ لان فى تقديم الخبر على المبتدأ ضرورة فيه والضرورات
تبيح المحظورات بخلاف تقدم الخبر فى قولك زيد قام اذ لا ضرورة فيه حتى يرتكب
الالتباس لاجلها فيه (قوله فالضرورة قائمة فى اقام زيد) فيلزم جواز ارتكاب
الالتباس فيه وجعل زيد مبتدأ واقام خبره وليس كذلك (قوله لجواز زيد اقام)
الخ فان اقام لكونه مع فاعله جملة يكون ما اشتمل على الاســتفهام فيه مقدما
فى الكلام الذى وجد فيه بخلاف اقائم فان اسم الفــاعل مع فاعله ليس بجملة
عندهم لكونه مشابها بالخالى عن الضمير حيث لا يتغير فى الغيبة والتكلم والخطاب
فيقال هو ضارب وانا ضارب وانت ضارب بخلاف الفعل (قوله بعض الفعل الماضى
ضرب) فان الخبر فيه ليس باسم حقيقة بل حكما لانه فى حكم لفظ ضرب فلا يكون
التعريف جامعــا (قوله وسيصرح بان تعريف الخبر ليس [٩] شاملا) حيث
قال فيما بعد ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يكون جملة ايضا
فقال والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه (قوله وعند محقق
النحاة الجملة على صرافتها خبر من غير تأويل) الخ فلا يدخل فى التعريف الخبر
الجملة بعد ارادة المعنى الاعم مع دخول لفظ ضرب فى قولنا بعض الفعل الماضى
ضرب فيه فيكون التعريف جامعا ويصح ماذكره فيما بعد من ان تعريف الخبر
ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليســت باسم لا حقيقة ولا حكمــا لانها ليســت
فى تأويل المفرد (قوله نعم يتجه) الخ اى على الشارح وقوله ان المص ممن الخ
فلا يكون شرح كلامه على وفق مرامه فالاولى ان يريد المعنى الاعم ويدخل
الخبر الجمــلة فيه ويقول فى توجيه قول المص والخبر قد يكون جملة الخ لما كان
الخبر المعرف فيمــا سبق يوهم اختصاصه بالمفرد وعدم كون الجملة داخلة فيه
اراد ان يدفع هذا التوهم فقــال والخبر قد يكون جملة الخ (قوله وبنى قوله

[٧] فيكون بين كلاميه تناف منه

فيماسبق ولايتأتى الكلام) الخ فلهذا جعل الشارح رحمه الله الكلمة الواقعة
فى تعريف الكلام اعم من الحقيقية والحكمية التى يصح وقوع المفرد موقعها
ليدخل فيه زيد ابوه قائم فانه فى قوة زيد قائم الاب ولا يختل الحصر فيهما (قوله
لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور) وهو مااشتمل على علم الفاعلية لفظا اوتقديرا
او محلا والرفع فى الفعل المضارع ليس علم الفاعلية كما سبق فيخرج يضرب
فى يضرب زيد بلاتقدير الاسم لكن التعريف يصدق على الخبر الجملة لانها
مرفوعة محلا بالمعنى المذكور سواء جعلت خبرا على ٥ صرافتها اوعلى تأويلها
بالمفرد كما يصدق على الخبر فى قولنا بعض الفعل الماضى ضرب فانه مرفوع
محلا ايضا فينا فى ماسيصرح به من ان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة فافهم
(قوله ماانجه على تقدير الاسم من الترديد المذكور) لكن يرد عليه ماذكرناه
(قوله ولا يخفى ان) الخ اعتراض على ما قيل وحاصله ان المقصود بهذا
التعريف معرفة الخبر ليجعل محمولا فى صغرى سهلة الحصول ثم يحكم عليه
بحكمه اعنى الرفع فى الكبرى بأن يقال هذا خبر وكل خبر مرفوع لينتج انه
مرفوع فلو اخذ المرفوع فى مفهوم الخبر لصار حاصل الكلام هكذا هذا
مرفوع خبر وكل مرفوع خبر مرفوع ينتج ان هذا مرفوع خبر فيكون
النتيجة عين الصغرى فيلزم توقف الشئ على نفسه فتأمل (قوله لقد حيل
بين العير والنزوان) اى لقد وقعت الحيلولة بينهما وهما اسمان لموضعين (قوله
وليس كذلك) اذلا يصار اليه عند جواز اسناده الى الجار والمجرور وفيه ان ما يتجه
ان النحوى يصف الالفاظ) الخ مانع عن الاسناد الى الجار والمجرور فتدبر
(قوله اى الاسم المسند بسببه) فاقيم بسببه مقام الفاعل وهو المعنى لحاصل الكلام
الاسم الذى اسند معناه بسببه (قوله الاقرب ان يراد المسند الى المجرد) ويكون
الضمير المجرور راجعا الى المسند اما بأن يكون الجار والمجرور متعلقا بالايقاع
على ان يكون المعنى مايوقع به الاسناد الى المجرد كما اختاره الشارح اويكون
المسند مسندا الى الجار والمجرور والباء للسببية على ان يكون المعنى الاسم المسند
الى المجرد بسببه كما اختاره المحشى وقوله او يجعل الضمير راجعا الى المجرد فى قوله والخبر
هو الاسم المجرد فانه اعم من الخبر فى نفسه مع قطع النظر عن كونه محمولا
على الخبر فيراد بالضمير مطلق المجرد على طريق الاستخدام وانما كان ارادة المسند
الى المجرد او جعل الضمير راجعا الى المجرد اقرب من ارادة المسند الى المبتدأ
و جعله راجعا الى المبتدأ لان المجرد مذكور فى التعريف دون المبتدأ ولا يخفى

٥ وان لم يصدق عليها الاسم حينئذ اصلا لاحقيقة ولاحكما منه

عليك انه على التقديرين يخرج يضرب فى يضرب زيد عن التعريف من غير
احتياج الى ارادة الاسم المجرد كما انه يخرج اذا اريد المسند الى المبتدأ وقوله
والاولى جعل الباء فى المسند به حين كون الضمير راجعا الى المجرد كما اشار اليه
بقوله اى المجرد الملابس بالمجرد ووجه كونه اولى ظهور معنى الملابسة من الباء
دون معنى الى مع اغنائه عن تقدير الاسم اوتقدير الى المبتدأ (قوله وكان النكتة
فى تغيير العبارة) حيث عبر عن معنى الى بالباء مع ان الظاهر حينئذ ان يقول
المسند اليه وقوله والا لاحاجة اليه لصحة الاكتفاء بذكر المسند (قوله وانما يندفع
بأن قوله اليه فى تعريف المبتدأ فاعل المسند) يمكن ان يقال لما كان الظاهر
ان يقول اليه على تقدير كون الباء بمعنى الى صار العدول عنه قرينة على ان المراد
بالمسند اليه غير ماذكر فى تعريف المبتدأ بأن لايكون قوله اليه فاعل المسند
فيكون التعبير المذكور وسيلة الى ما يندفع به الالتباس فتدبر (قوله فيه انه
يخرج الصفة التى هى خبر المبتدأ) نحو ضارب فى قولنا زيد ضارب وقولنا زيد
ضارب ابوه مثلا مع انها من افراد المعرف فلايكون التعريف جامعا (قوله
لان الاسناد) اى الاسناد المأخوذ فى تعريف المبتدأ هى النسبة التامة (قوله ولانسبة
تامة للصفة الى فاعلها) بل هى نسبة غير تامة لكونها بتأويل النسبة الاضافية
فان معنى قولنا زيد ضارب ابوه زيد ضارب الاب (قوله بعد جعله فى تعريف الفاعل)
الذى هو اصل المرفوعات بمعنى النسبة الاعم من ان تكون تامة اوغيرها وانما جعل اعم
فيه ليشمل نسبة قولنا ضارب ابوه وضرب ابوه فى زيد ضارب ابوه وزيد ضرب ابوه
(قوله اوالى متعلق ضميره) نحو زيد ضارب ابوه (قوله ويتجه انه يدخل فى تعريف الخبر
حينئذ يضرب) فى زيد يضرب مع انه ليس بخبر بل الخبر مجموع الجملة (قوله
وقد يتكلف بأن الخبر) الخ لادخال الصفة التى هى خبر المبتدأ التى اسندت
الى فاعلها (قوله بمجموع الصفة ومعمولاتها كالفعل) ومجموع الصفة ومعمولاتها
ليست الامسندا الى المبتدأ فتدخل فى التعريف وخروج الصفة فقط لايقدح
جامعية التعريف لعدم كونها من افراد المعرف (قوله على ان تجريد الخبر
للاسناد الى شئ عامل فيه) فيكون عامل الابتداء فى المبتدأ تجرده عن العوامل اللفظية
وفى الخبر تجرده عن العوامل اللفظية وهو خلاف الظاهر من عبارة الشارح
بل عامل الابتداء فيهما تجرد المبتدأ عنها (قوله ان تعريف الابتداء بقوله
وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية) الخ وقوله صادق على ماقام بالخبر
اى على المعنى الذى يقوم بالخبر وهو تجريده عن العوامل اللفظية فلايكون مانعا

(قوله ويجب ان يؤول) عطف على قوله لم يجز اى ولوجب ان يؤول الخ (قوله هو ان يجمع بين قوله واصل) الخ اى لا يفصل بينهما بالاجنبي وهو مباحث كون المبتدأ نكرة وكون الخبر جملة (قوله بين الاصول الثلثة التقديم) الذى ذكره بقوله واصل المبتدأ التقديم و قوله وتعريف المبتدأ الذى اشار اليه بقوله وقد يكون المبتدأ نكرة الخ وقوله وافراد الخبر الذى اشار اليه بقوله والخبر قد يكون جملة فجمع بين الاصول الثلثة فى المبتدأ و الخبر بخلاف ما اذا جمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم و بين قوله و اذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام الخ فانه يلزم الفصل بين الاصول الثلثة بما هو اجنبي عنها وهو مباحث اشتمال المبتدأ على ماله صدر الكلام (قوله ولتوقف بعض ماهو من تتمة بحث التقديم) عطف على قوله ليجمع بين الاصول والمراد ببحث التقديم ماذكره بقوله واصل المبتدأ التقديم وبتتمته ما ذكره بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام الخ ووجه توقفه على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة انه تعرض فيه لكون المبتدأ والخبر معرفتين ونكرتين متساويتين فى اصل التخصيص حيث قال او كانا معرفتين او متساويين وايضا قد تعرض فيه لكون الخبر جملة حيث قال او كان الخبر فعلا له اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام (قوله و العذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع) الخ يعنى لو اخر اصل التقديم الذى ذكره بقوله واصل المبتدأ التقديم عن الاصلين الاخيرين ثم اورد قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام الخ الذى هو من تتمة بحث التقديم لتحقق الجمع بين الاصول الثلثة مع عدم الفصل بين بحث اصل التقديم و بين ماهو من تتمته ومع تقدم ما توقف عليه بعض ماهو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة (قوله و يدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكره) من امثال الامثلة المذكورة وليس التخصيص منحصرا فيها اذ ربما تخصص بوجه جواب الاستفهام الذى سيذكره بقوله ارجل فى الدار ام امرأة فانه يصح ان يقال[٧] رجل او يقال امرأة كما سيذكره المحشى وجواب هذا الاستفهام ليس من امثال الامثلة المذكورة فى المتن وفيه رد على الفاضل عبد الغفور حيث قال لما كان التخصيص منحصرا فى امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت بمثل ولعبد مؤمن الخ لان لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار (قوله فيقرب من المعرفة التى هى منافية للشركة غالبا) كالعلم الشخصى والمعرف باللام العهد الخارجى بخلاف العلم الجنسى والمعرف باللام الجنس والاستغراق والعهد الذهنى (قوله فلا يرد ان مزية ادخل السوق)

٧ اى فى الجواب منه

الخ و انما يرد ذلك لو اريد بقوله فيقرب من المعرفة انه يقرب من المعرفة التى يقل فيها الشركة بالنسبة الى النكرة (قوله قد تعدم) كما فى الاوصاف المختصة بشخص واحد (قوله وصحة حيوان ناطق) الخ عطف على العدم لا على الصحة يعنى ان ماذكره النحاة يقتضى عدم صحة قولنا انسان خير من فرس لعدم تخصيص المبتدأ بوجه ما و صحة قولنا حيوان ناطق خير من فرس للتخصيص بالوصف مع عدم اختلافهما من جهة المعنى فان معنى الانسان الحيوان الناطق فالفرق تحكم (قوله بأن الخبر رجل معلوم له) اى للمخاطب انه فى الدار بأنه فى الدار وهو اى المتكلم مستفهم عن تعينه فعلم اى المخاطب وقوله واستفاد عطف على علم والضمير للمخاطب (قوله مع جواز كوكب انقض الساعة) لحصول الفائدة فيه لا لكونه مخصصا بالصفة فيجوز ان يكون جواز ارجل فى الدار لغيره[٥] ماذكره الشارح فى جواز ارجل فى الدار ام امرأة (قوله الظاهر جعل ضميره) اى ضمير قوله فجعل مبتدأ (قوله ولك ان تراعى اللفظ) اى لفظ المرجع وهو كل واحد منهما (قوله فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما) وكذا خبر المبتدأ الذى عطف عليه شئ خبر لذلك الشئ حكما فقوله وفى الدار خبره بمعنى خبر لكل واحد منهما حقيقة او حكما (قوله فيه مسامحة اذ الهرير صوت) فلو قال ان الهرير للكلب دون[٩] نباحه المعتاد لسلم عنها لكنه نزل نباحه منزلة صوته للملابسة بينهما (قوله لانه يهر اذا رأى الحبيب للنشاط) فيه نظر لانه ليس بهرير لان الهرير صوت للكلب دون نباحه والنباح عبارة عن حالة مخصوصة عارضة له بسبب الاضطراب على ما يظهر لمن تتبع كتب اللغة (قوله واما باعتبار المعنى التمثيلى فالتركيب مفيد) لان المراد حينئذ بمجموع هذا التركيب من حيث هو مجموع رجل قوى ادركه العجز فى حادثة على طريق الاستعارة التمثيلية و بالنظر اليه لا يحتاج الى المخصص اصلا فى افادة الكلام (قوله ان قائم رجل كذلك) لانه اذا قيل قائم علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة قيامه فيكون فى قوة التخصيص بالصفة مع عدم صحة كونه مبتدأ بالاتفاق (قوله بتقديم الخبر الظرف) ليخرج قائم رجل عن هذا التخصيص ولا يتوهم ارادة شموله له (قوله بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره) فان التمييز بين قولنا كوكب انقض الساعة مثلا وبين قولنا كوكب انقض بأن الاول مفيد دون الثانى مما لا تفى قوة المبتدى به (قوله يرد عليه انه فلا يصح حصر المص الكلام فيما هو مركب من اسمين) الخ فان بناء هذا الحصر على تأويل الجملة الواقعة خبرا بالاسم المفرد وان يراد بالمركب من اسمين المركب من اسمين حقيقة

٥ كما يقال الاستفهام بهذا الوجه انما يصح اذا علم ان فى الدار انسانا فكأنه قال الذى علم كونه فى الدار رجل منه

٩ بمعنى عند منه

اوحكما ليدخل فيه زيد ابوه قائم فانه فى حكم قولنا زيد قائم الاب ولا يختل الحصر كما سبق وقد عرفت فى حاشية قوله اى الاسم المجرد الخ ان ما صرح به الشارح من ان تعريف ٧ الخبر ليس شاملا للخبر الجملة مبنى ٩ على ما ذهب اليه المحققون من ان الجملة على صرافتها خبر من غير تأويل بمفرد فالكلام الذى يشتمل على الخبر الجملة مثل زيد ابوه قائم لا يصدق عليه حينئذ انه مركب من اسمين ٤ حقيقة او حكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فلأن الجملة على صرافتها من غير تأويل بمفرد ليست باسم مفرد حكما فيكون واسطة بين القسمين فيختل الحصر فيهما فلا يرد انه لا يلزم من اختصاص الخبر المعرف بالمفرد ان لا يصح حصر الكلام فيما هو مركب من اسمين او فى فعل واسم لجواز ان يكون وجه الحصر تعميم الاسم من الحقيقى والحكمى ووجه تخصيص الخبر المعرف بالمفرد تخصيص الاسم فى التعريف بالاسم الحقيقى فيكون التعريف للخبر الذى هو اسم حقيقة وهذا لا ينافى كون الجملة خبرا فى تأويل المفرد هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام (قوله بل متصلا بهذه المسئلة) حيث قال وفى الدار رجل (قوله وكذا فى المشتق) اى المفرد المشتق وقوله والمؤول به اى بالمشتق نحو هذا زيد اى مسمى بزيد بخلاف الجامد الغير المؤول به نحو الحيوان جسم نام متحرك بالارادة (قوله المقارنة بالزمان) الذى يدل عليه كان (قوله لتعلق من عائد به) الخ فالخبر محذوف اى لابد ٣ من عائد موجود وكلمة لا التى لنفى الجنس يعمل النصب فى النكرة المضاف او شبهه مسندا اليه فان كان الاسم المسند اليه مفردا غير مضاف او شبهه يبنى على الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار هذا على مذهب الجمهور وقوله الا انه عمل بعض اللغات فى شبه المضاف وهو البناء على الفتح وقوله وجعل من عائد خبر الكلمة لا بان يكون متعلق بكائن كما جعله الفاضل عبد الغفور بعيد من رعاية المعنى لان البد بمعنى المفارقة فلابد له من صلة حتى يتم المعنى (قوله لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر) الخ فيه نظر لان المراد بوضع الظاهر موضع المضمر وضعه فى مقام يليق به المضمر وههنا ليس كذلك لاستواء كون فاعل نعم معرفا باللام ومضافا الى المعرف بها ومضمرا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد ويدل عليه ما ذكروه من ان اللام فيه للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس وهو المطلوب فى باب نعم (قوله الا ان الظاهر صلح لوضعه) الخ بيان لمنشأ الغلط وحاصله ان لام العهد ليس عائدا رابطا

٧ وهو قوله الاسم المجرد المسند به الخ
سعد

٩ لانه لو كانت الجملة خبرا بتأويلها بالمفرد لامكن ادخالها فى تعريف الخبر لان المراد بالاسم فيه الاسم حقيقة او حكما ليصدق على الخبر فى مثل قولنا بعض الفعل الماضى ضرب كما سبق من المحشى
سعد

٤ باسناد احدهما الى الآخر كما سبق
سعد

٣ اى لا مفارقة من عائد موجود
سعد

بل العائد الرابط وضع المظهر موضع المضمر لكن لما كان صلاحية وضع المظهر موضع المضمر ههنا باعتبار لام العهد ظن الشارح ان نفس لام العهد رابط يربطها به وليس كذلك (قوله فى مقام التعظيم مطلقا) سواء كان فى جملتين نحو الحاتم جواد والحاتم كريم او فى جملة واحدة نحو الحاقة ما الحاقة وسواء كان بلفظه الاول او بمرادفه (قوله فى جملتين مطلقا) اى سواء كان بلفظه الاول او بمرادفه (قوله الاولى عين المبتدأ) اى الاولى ان يقول وكون الخبر عين المبتدأ لانه كلما كان الخبر تفسيرا للمبتدأ كقوله تعالى قل هو الله احد فان الله احد تفسير لضمير الشان كان عينه لان المفسر والمفسر متحدان بالذات وليس كلما كان عين المبتدأ كان تفسيرا له فقوله او كون الخبر تفسيرا له قاصر لعدم شموله لمثل قولنا الشان زيد قائم ومقولى عمرو قاعد مما كان الخبر عين المبتدأ ولم يكن تفسيرا له ويمكن ان يراد بالتفسير ما هو اعم من بيان نفس مفهوم اللفظ ومن تفصيل المفهوم المجمل وفى قولنا الشان زيد قائم الخبر فصل مفهوم الشان ولعله لهذا قال الاولى ولم يقل الصواب (قوله اذا كان) اى المجرور بمن وقوله يكون المبتدأ فيها جزأ من المبتدأ الاول حقيقة كما فى قولنا الانسان الرومى ابيض اى الرومى منه ابيض او حكما كما فى قوله البر الكر بستين فانه فى حكم قولنا البر مقدار الكر منه بستين فافهم (قوله حال من ضمير بستين) اى من الضمير المستتر فى متعلق الباء اذ التقدير كائن بستين فان قلت لم لم يجعله صفة للكر قلت لان الاصل فى الجار والمجرور اذا كان بعد المعرفة ان يكون حالا كما ان الاصل ان يكون صفة اذا كان بعد النكرة كما فى المثال الثانى فان قلت لم لم يجعله حالا عن المبتدأ الثانى اعنى الكر قلنا الاصل فى الحال ان يكون من الفاعل او المفعول ولا يعدل عنه الا عند الضرورة (قوله حيث نقل الحكم مطلقا) فقال ظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين ٩ اصلا متجددا كان او غيره (قوله بأن قولنا الزمان الخريف) بنصب الخريف اى الزمان واقع فى الخريف (قوله ولا يخفى ان الزمان الخريف) الخ فان الزمان عين متجدد ساعة فساعة وظرف الزمان يكون خبرا عنه عندهم (قوله لكان اخف) لان المحذوف على تقدير الجار والمجرور اى كائن على انه الخ يكون جملة وفى تقدير المضاف يكون مفردا (قوله اى الظرف ملحق بالجملة) لكونه جملة ما لا (قوله الظرف المستقر) وهو ما يكون عامله محذوفا دائما (قوله بمعنى السكون) فيكون من الافعال الخاصة فلهذا جاز ذكره ظرفا لغوا (قوله هذا منقوض) الخ يمكن دفعه بأن مراد الشارح ان تقدير الفعل يقتضى كونه جملة وتقدير

٩ هو ما يقوم بنفسه
سعد

اسم الفاعل يقتضى كونه مفردا مع قطع النظر عن خصوص المادة فتدبر (قوله لانه من قبيل احاصل ابوه) وهومما يجوز فيه الامران اعنى جعل الصفة مبتدأ وابوه فاعله سادا مسد الخبر وجعلهـا خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا و على التقديرين يكون جملة (قوله فقدغفل) يمكن ادخال تابعى سيبويه فيه بطريق الاستتباع فيكون المراد بغيرسيبويه غيرسيبويه وتابعيه (قوله لكن فى قوله وهذا مذهب سيبويه خفأ فاعرفه) فان الظـاهران المشاراليه بهذا كون من مبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام حال كون معناه اهذا ابوك ام ذاك فيفهم منه ان سيبويه يمنع كون من نكرة وليس كذلك بل هو يسلم كونها نكرة و يمنع امتنـاع الاخبارعن النكرة بالمعرفة فينبغى ان يجعل المشـاراليه كون من مبتدأ مع قطع النظرعن كون معناه اهذا ابوك ام ذاك (قوله عن الحمل على التساوى فى مرتبة التعريف) كما يتبادر الى الذهن لكون الاصل فى المبتدأ التعريف (قوله فالمراد التسـاوى فى صحة الوقوع مبتدأ) يعنى اذا اكتفى بقوله اوكانا متسا وبين كان المراد التساوى فى صحة الوقوع مبتدأ (قوله و بقولنا صورة خرج الزيدان قاما) بناء على ماقيل من انه لايجب فيه تقديم المبتدأ على الخبركما سيجئ (قوله لان الخبرليس فعلا صورة) بل جملة فعلية صورة (قوله فعنى قوله اوكان الخبر فعلاله) الخ يعنى لواراد المصنف اخراج مثل قولنا الزيدان قاما كاخراج زيد قام ابوه لاكتفى بقوله صورة بلاذكر قيد له لانه يخرج به كلاهما جميعا فلماذكر قيدله ٧ علم ان مراده بقوله اوكان الخبرفعلاله ما ذكره بقوله اوكان الخبرمشتملا على فعل له وهذا المعنى يصدق على نحوالزيدان قاما فان الخبرفيه وان كان جملة لكنه اشتمل على فعل له ٩ ولايصدق على نحو زيد قام ابوه فعلم انه اراد ادخال نحوالزيدان قاما فهو من القائلين بوجوب تقديم المبتدأ فيه واخراج نحو زيد قام ابوه (قوله فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان احق) وذلك لان اكبرالاحتمـال فى هذه الصورة عدم الالتباس بناء على ان السامع لايحمل على البدل اوعلى الفاعل لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه اوخلاف الاصل كذا نقل عنه لكن قدعرفت ان الحمل عليه بعيد من عبارة المصنف جدا (قوله لايتضمن الخبر) الخ فالصواب ان يقول المصنف اذاتضمن الخبر المفرد الاستفهام و يقول الشارح بدل قوله كالاستفهام وهو الاستفهام ههنا تدبر (قوله قلت مقتضى صدرالكلام) على صيغة اسم الفاعل وقوله مايغيرمعنى الجملة نحوكلمة مافانه يغير معنى الجملة حيث يجعل الايجابى سلبيا بخلاف كلمة لا فانهـا

٧ الذى لايخرج به الانحوزيدقام ابوه منه

٩ اى المبتدأ منه

تكون جزأ من المبتدأ او الخبر فيكون الايجاب الاصلى باقيا بحالـه (قوله وجانه مايغيره) اى الذى يغيـره ماله صدر الكلام وقدعرفت ان مايقتضى صدر الكلام هو مايغيرمعنى الجملة فلايقتضى الاصدر الجملة التى يغير معناهـا (قوله ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته) يعنى ان الصفة المضـافة الى مفعوله اعنى قرين كل رجل خبرلامبتدأ لكونها نكرة لان اضافتها اليه لفظية لامعنوية مفيدة للتعريف و قوله ضيعته مبتدأ و معرفة لاضافتها الى الضمير اضـافة معنوية و يجب تقديم الخبرعلى المبتدأ فيه لوجود ضمير فى جانب المبتدأ عائد الى متعلق الخبر بالمعنى ٢ الذى ذكره الشارح وهورجل لكونه مااضيف اليه كل الذى اضيف اليه الخبروليس فيه ضميرعائد الى جزء الخبر وهوظـاهر فلو قال المصنف اولجزء الخبرلم يشمله وكذا لوفسرالشارح المتعلق بالجزء لم يشمله (قوله وانمـا اراد بالتعلق) الخ اى المصنف و قوله مثل تعلق الجزء بالكل اى مايكون مماثلا لتعلق الجزء بالكل وانما اراد ذلك ولم يرد تعلق الجزء بالكل ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته اذليس فيه تعلق الجزء بالكل اذالخبر هوقرين فقط لكن فيه مثل هذا التعلق من حيث ان الخبرمضاف الى المضاف الى مرجع الضمير والمضاف الى المضاف الى الشئ مضاف الى ذلك الشئ والمضاف اليه كجزء من المضاف فان قلت فحينئذ لايشمل مثل قوله على التمرة مثلها زبدا اذالتعلق الواقع فيه تعلق الجزء بالكل لامايماثله قلت المراد بمثل تعلق الجزء بالكل مايكون مماثلاله مطلقا مماثلة فرد لفرد آخر من نوع واحد او مماثلة نوع لنوع آخر لمشابهة بينهما فى وجه من الوجوه فحينئذ يشمل الجميع (قوله فى مثال على الله عبده متوكل) فان فى المبتدأ وهوعبده ضميرا عائدا الى متعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول فان قوله على الله متعلق بمتوكل ومعمول له (قوله وقديقال اراد تعلق الجزء) الخ اى اراد مثل تعلق الجزء (قوله والفضل المتقدم) وهوماذكره بقوله وانما اراد مثل تعلق الجزء بالكل الخ وقد عرفت فضله ٣ عليه آنفا (قوله ولم يتعرض لاصلاحه) الخ باعتبار حذف المضاف بان يقول اوكان الخبرخبرا عن جملة ان اى جملة صدرت بأن المفتوحة واولت بالمفرد (قوله اصلح الله شانه) اى مقول فى حقه اصلح الله شانه وهو خبر المبتدأ اعنى قوله ومن قال اصلح الخ (قوله اذ قولنا عندى خبر فى التحقيق عن معنى ان) هذا المعنى غيرمتبادر من عبارة النحاة وانما المتبادرمنها كونه خبرا عن لفظ ان على وجه يكون عاملا فيه فلابد من اعتبار حذف المضاف اى عن معنى ان فلايندفع به المسامحة كما لايخفى (قوله

٢ و هو التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر منه

٣ اى مزيته على مايقال فان اختيار مثل تعلق الجزء بالكل لاخراج مثال على الله عبده متوكل مع شموله لمثل قرين كل رجل ضيعته على ماذكره المحشى ولمجرد شموله له على ذكره القائل والفضل للمتقدم منه

هذا اذالم يكن) الخ اى وجوب تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان خبرا عن ان المفتوحة ثابت اذالم يكن الخ (قوله قلت هذا) اى وجوب تقديم الخبر على المبتدأ فى صورة كونه خبرا عن ان (قوله اذالم يكن ان فيما تعين موقعا للمبتدأ) اى لمبتدأ الكلام من غير سبق الخبر عليه اذلو كان فيما تعين ذلك الموقع له لايمكن تقديم الخبر عليه فضلا عن وجوبه (قوله والتخصيص بمابعد اما) كما نعله حيث قال اذالم يكن ان بعد اما (قوله فانه تعدد الخبر فى هذا الكلام الواحد) لان جملة ابوه قائم خبر عن زيد وقائم خبر عن ابوه (قوله ردد اللفظ بين اللفظ الحقيقى) الخ اورده اللفظ المشترك بين المعنيين ولما كان هذا الاحتمال مرجوحا حال احتمال الحقيقة والمجاز على مابين فى الاصول لم يتعرض له (قوله خلو الحلو مثلا) اى والحامض ايضا (قوله على انه يكذبه) الخ اى يكذب كونهما خبرا واحدا وكون المقصود اثبات الكيفية المتوسطة وجود هذان حلوان حامضان فانهما لوكانا خبرا واحدا وقصد بهما اثبات الكيفية المتوسطة لزم ان لايعتبر ضمير عائد الى المبتدأ فيهما بل يقال هذان حلو حامض (قوله اعتبر فى كل منهما ضميرا استحق المجموع) وهو ضمير اعتبر رجوعه الى المبتدأ مع ربط الخبر الذى هو المجموع لامع ربط كل واحد منهما واللازم من كونهما خبرا واحدا انما هو عدم اعتبار الضمير العائد اليه قبل ربط المجموع فعلى هذا لايلزم الخلو عن الضمير ولا يكذبه وجود هذان حلوان حامضان ايضا (قوله هذا انما يتم فيما اذالم يتعدد المبتدأ) هذا تحقيق للمقام لاتعريض على الشارح فانه قيد المقسم بقوله من غير تعدد المخبر عنه والمقسم معتبر فى الاقسام (قوله يجمع التعدد اولا) الخ يعنى يقدم ملاحظة العطف على ملاحظة الربط لان المخبر عنه مجموع الامرين لا كل واحد منهما (قوله ويجب ان يكون هذا الخبر) اى الخبر المتعدد لفظا مع تعدد المبتدأ (قوله لئلايلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ) وان لزم خلو الخبر الجامد عن ضمير المبتدأ لانه جائز بالاتفاق فان قلت قد سبق من المحشى انه قد يعتبر فى كل منهما ضميرا استحق المجموع كما فى هذان حلوان حامضان فلم لايجوز ان يعتبر ههنا ضمير كذلك قلنا لم يتحقق ههنا ضميرا استحق المجموع فان الضمير المفرد فى عالم وجاهل انما يرجع الى احد الامرين لا اليهما وان اعتبر رجوعه مع الربط ٩ لاقبله فتدبر (قوله بالحكم بامتناع تعدد الفاعل)فان المراد بتعدد الفاعل فيه ايضا مايكون بغير عاطف (قوله على ماقالوا) اى بناء على ماقال الجمهور من النحاة من ان معنى الشرط هو سببية الاول للثانى (قوله بتعليل افعاله تعالى) الخ اى كما ذهب اليه المعتزلة (قوله

٩ الذى اعتبر بعد العطف منه

لكان سبيلا الى ظهور تضمنه) الخ وذلك لان كون النعمة معهم يكون حينئذ غرضا وباعثا على صدورها من الله تعالى فيكون الاول سببا للثانى (قوله والاول هنا قليل) اى الماضى الذى كان باقيا على معناه قليل فى المبتدأ (قوله لاينحصر هذا) اى كون المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط وقوله فيماذكره اى فيماذكره المصنف من الاسم الموصول بفعل اوظرف اوالنكرة الموصوفة باحدهما (قوله كالشرط فى الفاء) اى فى اقتضاء الفاء وليست مصححة لدخولها والكلام فى مصحح دخولها (قوله ولانقض) اى لايرد النقض على ماذكره المصنف بالاسم الموصول باسم الفاعل الخ فانه ٢ خارج عماذكره فلايكون جامعا (قوله لانه الموصول بفعل معنى) فقوله الاسم الموصول بفعل اعم من الموصول بفعل لفظا اومعنى (قوله يجب ان يفيد العموم) ولاعموم فى الآية اذ ليس كل موت يفرون منه انه ملاقيهم بل رب ما فروا عنه ولم يموتوا (قوله ككلمات الشرط) كان مثلا فى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان معنى الشرط سببية الاول للثانى اولزوم الثانى للاول وهذا يقتضى ٣ العموم اذكلما وجد السبب وجد المسبب وكلما وجد الملزوم وجد اللازم فكلمات الشرط كلها تفيد العموم بهذا الاعتبار الا ان بعضها يفيد عموم الاوقات والازمان ايضا نحو كلما ومتى فتدبر (قوله بان ذلك لايجب فيه) اى العموم لايجب فى المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط (قوله اذ لاسببية للفرار بالنسبة الى الملاقات) وان ترتب عليه اتفاقا (قوله صفة رجل) لاصفة غلام (قوله ايضا مثال) اى كهذا المثال (قوله اى الجملة الشرطية) المركبة من الشرط والجزاء ومبنى التفسير على تقدم ملاحظة العطف على الربط (قوله فانه مقصد كثير الدوران) الخ فيكون مما يحتاج اليه الناس اشد الاحتياج (قوله اوجب ان لايمنع باب كان وعلمت) الملازمة ممنوعة اذلايلزم من كون وجه المنع فى ليت ولعل كونهما مزيلين للخبرية ان ينحصر ٤ وجه المنع الواقع فى غيرهما فيه ايضا لجواز ان يكون وجه المنع فى غيرهما كباب كان وعلمت غير هذا الوجه كما لايخفى (قوله عدم الدخول على خبران) نحو ان الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم وذلك لانها من نواسخ المبتدأ ايضا فيجرى فيها القياس المذكور فكانه قياس من الحق ان بليت ولعل فى المنع وقوله وعدم منع ان المفتوحة الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل ان لان المفتوحة تأثيرا فى المعنى لجعل الجملة فى تأويل المفرد فيلزم ان تكون مانعة عنه فاجاب بما ترى (قوله وكذا الاختلاف على هذا الوجه) الخ اى من حيث التتبع والاستعمال لامن حيث القياس (قوله

٢ علة للنفى منه

٣ فلوقال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق تطلق باى دخول كان سواء كان فى الصباح اوالمساء اوغيرهما منه

٤ يمكن ان يقال بنى الملازمة على مازعمه الشارح لانه يستفاد من قوله فيما سيأتى والاصح انها اى ان المكسورة لاتمنع عنه لانها لاتخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية والظاهر انحصار الوجه فيه فيكون ما اورده من البحث الزاميا منه

فى باب القياس) بناء على وجود العلة المشتركة وهى ازالة الخبرية بالانشائية اوانتفاء الصدارة كما عرفت آنفا (قوله انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة) الخ اى دعى المصنف الى بيان خبر الحروف المشبهة بالفعل بأن منها مايمنع عن دخول الفاء عليه وهو ليت ولعل ومنها مالايمنع عن دخولها عليه وهوغيرهما وقوله هنا اى فى باب المبتدأ وقوله انه سيقول الخ فاعل قوله دعاه (قوله لاوقع الحكم المذكور) الخ حيث يظن ان خبر الحروف المشبهة بالفعل كخبر المبتدأ فى جواز دخول الفاء على خبرها مطلقا من غير استثناء ليت ولعل منها (قوله فيكون المقطوع) اى الذى قطع بالرفع نحو اهل الحمد على تقدير ان يكون مبتدأ محذوف الخبر كما ذكره القائل وقوله من مواقع وجوب حذف الخبر لانه مما يجب فيه الحذف بالاتفاق ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح كما ذكره الشارح فاذا لم يكن المحذوف فيه وجوبا المبتدأ يتعين انه الخبر فيكون ٢ من مواقع وجوب حذف الخبر وقوله فينتقض ٣ به بيان وجوب حذف الخبر فى بعد بقوله ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره نحو او لازيد لكان كذا اى اولازيد موجود لكان كذا فالتزم جواب لولا فى موضع الخبر (قوله وبيان المصنف) الخ مبتدأ وقوله ينبئ عن الاعتداد به خبره وهذا منع لقوله واحتمال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف مما لايعتد به (قوله بل العذر فى عدم ذكرهما) اى عدم ذكر المصنف لوجوب حذف المبتدأ فى هاتين الصورتين (قوله غرة القمر) اى ابتداؤه ولما كان هذا مبهما عطف عليه قوله لليلتين عطف تفسير واللام للتوقيت اى الهلال وقت ليلتين من ابتداء الشهر اوالى ثلث الخ وقوله ست وعشرين وسبع وعشرين بدل من آخر الشهر بدل الكل من الكل (قوله واشار) اى بقوله المبصر للهلال (قوله فى معنيه) اى المبصر للهلال والرافع صوته (قوله لاحتمال ان يكون مقصوده) الخ هذا احتمال مرجوح غير معتد به كما لايخفى على من له ذوق سليم فلهذا قال الاولى دون الصواب (قوله وقيل الاصل فيما افرد بالذكر) الخ قاله الفاضل عبد الغفور وعبارته ان الاصل فى المفردات الوقف وانما غيرها لما فيها من المسامحة ٤ مالايخفى (قوله ظرف مكان فى هذا التقدير) اى خرجت ففاجأت ٥ مكان السبع واقف ٦ (قوله ثم كلمة الفاء) اى على التقديرين (قوله لامر لفظى) وهوما اعتبره النحاة من وجوب العامل للظرف لفظا اوتقديرا (قوله الضابطة الاولى) وهى قولهم اذا كان المبتدأ بعد لولا (قوله ولا ٧ فى الماضى يجب تكريره) نحو فلا صدق ولا صلى

٢ بدون التزام غيره فى موضعه منه

٣ اى جاء منه

٤ لانه يتوهم من من قوله المفردات مايقابل التثنية والجمع اومايقابل الجملة منه

٥ مضاف الى الجملة منه

٦ اى واقف فيه منه

٧ اى لفظ لا منه

(قوله لابد من القول بحذف مسند الكلام) اذ لايتم معنى الكلام بدونه فحينئذ ان كان اى مسند الكلام خبرا عن المبتدأ الذى هوالاسم الواقع بعد لولا يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظى وهولولا دون الخبر لانه معمول لعامل معنوى ولم يذهب الى ذلك احد ثم الظاهر ان يقول فحينئذ يكون خبرا فيلزم كون المسند اليه الخ تدبر (قوله فافهم) اشارة الى انه يمكن ان يقال المراد بالصورة مايقابل التأويل لامايقابل الحقيقة (قوله نحو ضرب زيد عمرا قائما) برفع زيد على انه فاعل ضرب (قوله نحو تضاربنا قائمين) فانه للمشاركة بين الاثنين فصاعدا فيكون الضمير الذى اضيف اليه فاعلا ومفعولا جميعا (قوله يجوز فى هذا القسم) اى افعل التفضيل المضاف الى المصدر التأويلى (قوله لان اول الكلام كان مجازا) لان اخطب مضاف الى المصدر التأويلى اعنى كون الامير وهوغيرما هوله فلايكون وصفا له حقيقة بل مجازا ولوقيل اخطب القوم زيد يكون حقيقة (قوله بجعل آخره مجازا) فان قائم وصف حقيقى للخطيب ووصف مجازى لاخطب للملابسة بينهما (قوله مقيد بما اذا كان اوله مجازا) لاحقيقة كما فى قولنا اكثرما اشرب السويق ملتوت لان الاكثرية صفة الشرب حقيقة (قوله حينيا) المصدر الحينى عبارة عن المصدر الذى اضيف اليه الوقت اى اخطب اوقات كونه اميرا (قوله فالمراد بافعل) الخ تفريع على تجويز الشيخ وقوله بلاواسطة كما اذا كان المصدر على ظاهره ولم يكن حينيا اى اخطب كون الامير وقوله او بواسطة كما اذا كان المصدر حينيا فان افعل التفضيل مضاف اليه بواسطة الوقت (قوله كما ستعرفه) فى الشرح فى بيان مايلزم مذهب الكوفيين من انه يلزم تقييد المبتدأ المقصود عمومه على تقدير ان يكون المصدر عاملا فى الحال (قوله لان ذا الحال هو غير المصدر) لان ذا الحال هو زيد او ياء المتكلم وعلى التقديرين العامل فى ذى الحال هوالمصدر ولايجوز ان يجعل قائما حالا من الضرب اما حقيقة فظاهر واما مجازا فلأنه انما يصار اليه عند تعذر الحقيقة وليس فليس لايقال ان فى كلامه اشارة الى انه على تقدير ان يكون ذوالحال هوالمصدر لم يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبه مع ان العامل فى المصدر لكونه مبتدأ هو العامل المعنوى وفى الحال هوحاصل لانا نقول ان ذا الحال حينئذ هو فاعل حاصل وهوالضمير الراجع الى المصدر والعامل فيه حاصل وليس ذوالحال حينئذ المصدر الذى هومبتدأ لعدم الحاجة اليه (قوله اختلف عامل الحال وصاحبه) عطف على الحال اى وعامل صاحبه وهو الضرب فى المثال (قوله ان من جوز

الاختلاف) فى عامل الحال وصاحبه (قوله الاولى متعلق الظرف) لان قوله متعلقات الظروف يوهم ان لظرف واحد متعلقات فينبغى ان يحمل على تقسيم الآحاد الى الآحاد (قوله اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط) فالاولى ان يقول الشارح ثم حذف اذا مع مدخوله العامل فى الحال (قوله ولا يخفى عليك ان الواجب) اى فى العبارة ان يقول مع الجملة المضاف هو اى لفظ اذا اليها اى الى تلك الجملة لان المضاف صفة جارية على غير من هى له ولابد ان يكون فاعلها اسما ظاهرا اوضميرا منفصلا ولا يجوز ان يكون ضميرا مستترا كما حقق فى محله (قوله وان حذف اذا مع الجملة) الخ اعتراض على ماذكره من انه لم يثبت فى غير هذا المكان (قوله مع الفاء الفصيحة) فانه يقدر فى كثير من المواضع منها قولك اذا كان الامر كذلك (قوله ليظهر وجه لزوم نكارته) اى لزوم نكارة المنصوب الواقع بعد المصدر فانه اذا كان مفردا لم يقع بعده الا نكرة ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اذ لم يقع بعده اذا كان جملة الا مع الواو فلابد له من وجه وسبب لجعلوه حالا دائما ليظهر وجهه لان حق الحال اذا كان مفردا ان يكون نكرة واذا كان جملة ان يكون مع الواو فلو قدر كان ناقصة الخ (قوله وفيما ذكره من التوجيه الخالى عن التكلف) وهو ماذكره بقوله والذى يظهر لى ان تقديره الخ (قوله بالنظر الى الفاعل بمعنى) وهو الصدور وقوله بمعنى آخر وهو الوقوع فلا يكون المقدر فيهما بمعنى واحد بخلاف التوجيه الاول اعنى تقدير اذا كان وفيه بحث لان المراد بالملابسة فيهما المصاحبة والمقارنة مطلقا وهى اعم من ان يكون بطريق الصدور او الوقوع فبالنظر الى الفاعل يتحقق بالصدور وبالنظر الى المفعول يتحقق بالوقوع ولا يلزم منه تفاوت المعنى وتعدده بل انما يلزم التفاوت فى تعلقه بهما ولا بأس به (قوله لا يعهد التعبير عنهما بالملابسة) الخ فيه انه ليس التعبير بها ههنا عن الصدور والوقوع بل عن معنى واحد هو المصاحبة والمقارنة مطلقا كما عرفت على انه ممنوع كيف وقد قال صاحب تلخيص المفتاح وله ٢ ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان الخ (قوله كما فى راشدا مهديا لكان) الخ اقول لم يرد انه حذف المفعول الذى هو ذو الحال تارة وحذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ تارة اخرى كما يوهمه ظاهر كلامه بل اراد انه حذف المجموع مرة واحدة ولما كان جواز حذف المجموع موقوفا على جواز حذف كل منهما فى ضمنه اشار الى جوازه فقال حذف المفعول الذى هو ذو الحال الى قوله ويجوز حذف

٢ اى للفعل
منه

ذى الحال مع قيام القرينة الخ اشارة الى جواز حذف ذى الحال ثم قال ثم حذف يلابس الذى الى قوله وقام الحال مقامه اشارة الى جواز حذف خبر المبتدأ والعامل فى الحال وايراد كلمة ثم ههنا للتراخى وجود هذا الحذف عن الحذف الاول على تقدير وقوعهما تارة تارة لكونه بصدد بيان جوازهما فردا فردا مع قطع النظر عن وقوعهما معا فى ضمن المجموع (قوله يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح) وفرق بين تقييد متعلق المصدر من الفاعل والمفعول بقيد وبين تقييد نفس المصدر به فانا اذا قلنا ضربى واقع على زيد القائم يكون الضرب مطلقا واذا قلنا ضربى حال القيام واقع على زيد يكون الضرب مقيدا لان اعتبار الاطلاق والتقييد انما هو بحسب المعنى مع قطع النظر عن لزوم مصداق معنى لمصداق معنى آخر حتى يتوجه عليه انه اذا كان الضرب واقعا على زيد القائم يكون واقعا حال قيامه وبهذا التحقيق يندفع ما يتوهم من ان تقييد المبتدأ المقصود بعمومه متحقق ايضا على التقدير الذى ذهب اليه البصريون وهو ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فلا تغفل (قوله وهذا اى ما يقال يؤكد وجوب كون هذا المصدر) الذى صار مبتدأ ومنسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال مضافا الى احدهما او كليهما كما اشترط الرضى على ما سبق فلا يجوز ضرب زيد ٢ عمرا قائما والمستفاد من كلام الشارح جوازه كما سبق (قوله لوجوب اضافته الى المعرفة) اى وجوب اضافة اسم الجنس حتى يتعرف كما يدل عليه كلام القائل (قوله لم يجوزوا حذف المصدر) سواء كان خبرا كما فى هذا المقام اوغيره وقوله مع بقاء معموله وهو الحال وقوله لانه كحذف ان مع الفعل وذلك لان المصدر انما يعمل لكونه بمعنى ان مع الفعل وقوله وهو اى حذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وقوله مع بعض صلته وهو الفعل لان تمام الصلة مجموع الفعل مع معموله (قوله عدم صحة تأكيده المعنوى) اذ لا يقال ضربى زيدا نفسه قائما مع صحة تأكيده اللفظى نحو ضربى ضربى زيدا قائما والفعل كذلك وقوله وتوصيفه اذ لا يقال ضربى الشديد زيدا قائما (قوله غير ظاهر) لانه لو كان بمعنى الفعل لكان فى قوة قولنا ضربت زيدا قائما وهو لا يفيد الحصر فى حال القيام بخلاف ما اذا قدر الخبر وقيل ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فان تقييد حصول الضرب بحال القيام يقتضى حصره فيه تدبر (قوله كناية عن مصحفها اعنى الصنعة) وهو موافقها فى الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا ايضا (قوله لا يصح ان يعود الى كل) لفساد المعنى اذ لم يقرن كل

٢ بالرفع على انه فاعل ضرب
منه

رجل مع ضيعة كل رجل وقوله ولا الى رجل لان المقصود بيان مقارنة كل رجل
بضيعته لا مقارنة كل رجل بضيعة رجل (قوله ودفعه انه كما ان كل) الخ
حاصله انا نختار ان الضمير عائد الى كل رجل لكن باعتبار نيابته عن ضمائر كثيرة
كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة فيعود بكل اعتبار لتلك الضمائر الكثيرة الى
رجل ما فى كل رجل كما ان كل رجل باعتبار نيابته عن تلك الاسماء عبارة عن رجل
ما فى كل رجل فلا يلزم شئ من فساد المعنى ولا خلاف المقصود فافهم (قوله
ليكون محل النائب) علة لقوله لم يقدر كل الخ (قوله وهو فاعل الخبر) اى الضمير
المرفوع المتصل المستتر فى مقرون والمورد عليه انه اذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل يجب تأكيده بمنفصل اشار الى دفعه بقوله اى كل رجل الخ (قوله ومعنى
كلامهم) الخ كأنه قيل اذا عطف على ضمير وهو فاعل الخبر لا يكون معطوفا
على المبتدأ مع انهم صرحوا بكونه معطوفا على المبتدأ فى هذا الموضع فأجاب
عنه بما ترى (قوله بما ذكرنا) اى بقوله لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب
الخ (قوله قصدا الى البيان على وجه) الخ فانه لو قال ومنها اى من المرفوعات
خبر ان الخ لكان هذا تنبيها على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل
لانه من المرفوعات كما نبه به الشارح على ذلك تعيينا لما هو الحق من المذهبين
(قوله الدخول لايراث اثر لفظى) والمراد بايراث اثر لفظى ان يعمل فى مدخوله
مطلقا سواء كان لفظا او تقديرا او محلا فيدخل الجملة الواقعة خبرا عنه تدبر
قوله الا ان يتكلف ويراد الخ يستفاد منه ضعف ما ذكره الفاضل عبد الغفور
فى حل قول الشارح لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلا نسحاب
معانيها الى معانيهما فان تأكيد الحكم ينسحب الى المحكوم به وعليه تدبر (قوله
ولا خفاء فى هجنته) اذ الحاجة انما تصور فيما يلتزم لانه ضرورى غير منفك عن
الملزوم (قوله فاللائق ان يقول على انه يلزم) انما قال اللائق ولم يقل الصواب
لجوازان يكون يلزم مرفوعا والواو للاستيناف (قوله بان يجعل المراد المسند
بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها) لا المسند الى اسماء هذه الحروف بعد
دخولها فان الاول يغنى عن الثانى فيكون الثانى مستدركا (قوله فان الخبر قائم) لا مجموع
قائم ابوه فلهذا اجرى الاعراب على قائم لا على المجموع وفيه ان الخبر هو القائم ٢ المسند
الى الاب لا مطلق القائم والمسند الى الفاعل هو مطلق القائم فالخارج ليس خبر ان
فخروجه غير مضر بل نافع (قوله وتوقف معرفة) الخ بالرفع عطف على قوله خروج
قائم وقوله انتظارا طويلا لانه عما يعرف فى المنصوبات (قوله وما ذكره الشارح) اى

٢ وهو مسند الى اسمه ! ... منه

بقوله والمراد ان امره كأمره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه الخ (قوله
والفساد) اى فساد كون خبر ان متضمنا لما له صدر الكلام مطلقا وقوله انما
طرأ من فوت بعض الاستثناآت وهو تضمنه للاستفهام ووجه الاستثناء ان
الاستفهام ينافى التحقيق فلا يجوز ان يكون خبر ان متضمنا له وليس وجهه
كونه مما له صدر الكلام لجواز ان يكون خبره مقدما على اسمه حينئذ ثم اقول فى
توجيه ما ارتكبه الشارح من التكلف ان المصنف لما لم يتعرض لبعض الاستثناآت
مع تعرضه لبعضها اوهم كلامه ان ما عدا المستثنى المذكور صحيح كما صح فى خبر
المبتدأ فوجه كلام المصنف بان مراده ان امره كأمره بعد ان صح كونه خبرا
بوجود شرائطه وانتفاء موانعه فتأمل (قوله فانه لا يجوز) فان ان للتحقيق
ومعنى التحقيق ان نسبة الخبر مطابق لما فى الخارج البتة فلا تدخل على الجملة
الانشائية اذ ليس لنسبته خارج قوله لسبق ذكره فى بحث الخبر حيث قال وليت
ولعل مانعان اى عن دخول الفاء على الخبر والحق بعضهم ان بهما اى فى المنع عنه
(قوله ايراد على مذهب غير سيبويه) يعنى اورده بناء على مذهب غير سيبويه وقوله
لا يرد على المص مع اعتبار مذهب سيبويه وهو ان من مبتدأ وابوك خبر
لان خبر المبتدأ فيه حينئذ لم يكن متضمنا للاستفهام بل المبتدأ كان متضمنا له
والكلام فى ان امر خبر ان كامر خبر المبتدأ (قوله فان حكم تقديمه الامتناع)
الخ اشارة الى وجه استثناء التقديم عن وجوه الشبه التى هى الاقسام والشرائط
كما اشار اليها الشارح بقوله اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه وشرائطه
يعنى اذا كان التقديم من جملة تلك الوجوه المشتركة بينهما وكان حكم تقديم
خبر ان مغاير الحكم تقديم خبر المبتدأ استثناه من تلك الوجوه ولا شك ان المستثنى
منها انما هو تقديم خبر ان لا التقديم المشترك بينهما فحق البيان الا فى تقديمه
لا الا فى التقديم كما زعمه القائل فان قلت اذا كان حكم تقديم خبر ان الامتناع
يلزم ان لا يوجد فيه التقديم فكيف يكون من الوجوه المشتركة بينهما قلت
المراد من الاشتراك ما هو اعم من التحقيقى والفرضى تدبر (قوله ولا يجب تقديمه)
الخ بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا تضمن ما له صدر الكلام يجب تقديمه كامر
(قوله قاصر) وذلك لان قوله الا اذا كان ظرفا بعد قوله وامره كامر خبر المبتدأ
الا فى تقديمه يدل على ان امره كامر خبر المبتدأ فى التقديم وامر خبر المبتدأ
فى التقديم جوازه فى بعض المواضع ووجوبه ٦ فى بعضها فاذا كان امر خبر ان
فى التقديم منحصرا فى الجواز لم يكن كامر خبر المبتدأ فيه جوازا ووجوبا بل جوازا

٦ كما هو اذا كان المبتدأ نكرة نحو فى الدار رجل منه

فقط مع انه خلاف مايتبادر من العبارة فتكون قاصرة عن افادة المرام (قوله احترازا عن حذف الموصول) وهو الالف واللام وقوله مع بعض الصلة وهى كائنة لان الصلة بتمامها مجموع المتعلق والمتعلق المقدر (قوله كما يكون لنفى صفة الجنس) كما فى لاغلام رجل ظريف (قوله لظهور ايراث اثر معنوى فى يضرب) حيث جعله منفيا وقد عرفت مايندفع به هذا النظر من ان المراد بقوله لفظا مايقابل تقديرا ومحلا وبقوله معنى مايشملهما (قوله يحتمل) اى قولك فى الدار فى لاغلام رجل فى الدار وقوله ذلك اى كونه صفة لرجل كما احتمل ان يكون خبرا ان (قوله فلذلك عدل عن جزئى المثال) المشهور وهو لا رجل فى الدار فجعل اسم لا الغلام المضاف الى رجل وخبره قوله ظريف (قوله لم يصح صار زيد ظريفا) فان صار يدل على انه انتقل الى الظرافة وعلى حصولها فى الزمان الثانى فيكون قبلها (قوله فلو ترك بيان نوعى الخبر) الخ اى لو ترك المص بيان نوعى الخبر لكان اشمل لشموله الخبر المتعدد وغيره ايضا فيكون افيد (قوله وهو الملايم بقوله وبنو تميم) الخ لان معناه انهم لايثبتونه فى زمان من الازمنة (قوله للوجود فى نفسه) كما فى لا اله الا الله وللوجود لغيره كما فى لاغلام رجل ظريف فانه نفى لوجود الظرافة للغلام فالنفى الذى هو رفع الوجود مطلقا لايدل على الخبر العام (قوله ولا يحتاج اليه المعنى) وقول الزمخشرى بالاستغناء عن التقدير لعدم داع معنوى فلا وجه لتحير الاذكياء فيه (قوله لايكون على هذه الصيغة) لانه مقصور على صيغ مخصوصة سماعا (قوله لاينصب مابعده) بل يرفعه فقط وهذا منع للملازمة المستفادة من قوله ان لا حينئذ يكون اسم فعل وفيه انه اذا كان لا بمعنى انتفى يكون اسما دالا على معنى الفعل ولا نعنى باسم الفعل الا هذا المعنى وانتصاب مابعده لايقدح فيه بل يدل على بطلان التالى اى بطلان كون اسم فعل وهو مما يؤيد تزييف المص فتدبر (قوله من اين هذا النقل) اى نقل عدم اثبات بنى تميم الخبر لفظا عنهم (قوله والحق انه يجب الخ) من كلام الاندلسى (قوله رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه فى الانتفاء) اى ليكونا مطابقين فى الانتفاء بأن يكون لفظ الخبر منتفيا بالحذف كما ان معناه صار منتفيا بلا (قوله ودائما عند بنى تميم) الخ بان يكون معطوفا على كثيرا اى يحذف خبر لا عند قيام قرينة دائما عند بنى تميم (قوله قد عرفت مايمنعك عن القبول) فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح والمراد بدخول هذه الحروف الخ وقد عرفت هناك مايندفع به المانع عن القبول (قوله هذا مفهوم من اضافة) الخ اى عمل ليس مفهوم من اضافة الاسم

الى ما ولا المشبهتين بليس فان تلك الاضافة من قبيل اضافة المعمول الى العامل فيستفاد منها عملهما فى الاسم (قوله لا عمل ليس) فتفسيره بعمل ليس ليس بصحيح (قوله قلت الحكم بالشذوذ على عملها) اى مطلقا الا على عملها عمل ليس وقوله حتى توهم كثرة عمل آخر غاية للنفى يعنى او كان الحكم بالشذوذ على عملها عمل ليس لتوهم ان عملها الآخر اى غير عمل ليس كثير وليس كذلك فلا بد ان يكون الحكم بالشذوذ على عملها مطلقا ولما ورد حينئذ ان قول الشارح اى عمل ليس غير صحيح حينئذ اشار الى دفعه بقوله وانما قال الشارح الخ وقوله تعينا لما هو الواقع لان لا لا يعمل فى الواقع الا عمل ليس لا لكون عملها المقيد بعمل ليس محكوما عليه بالشذوذ (قوله فقد بعد) وذلك لان الظاهر ان عملهما مطلقا مفهوم من اضافة الاسم اليهما من غير حاجة الى الاستفادة من التشبيه فان اراد ان عملها عمل ليس مستفاد من التشبيه وان الحكم بالشذوذ على عملها عمل ليس لا على عملها مطلقا فهو ممنوع لما عرفت آنفا (قوله فى نتيجة التشبيه) وهى العمل كعمل المشبه به (قوله مع الفصل بينهما) اى بين لا وبين معمولها المرفوع نحو لا فى الدار رجل ولا امرأة (قوله من قبيل اللاشئ) اى يكون حرف السلب جزأ من الكلمة (قوله لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا) على ان يكون ٩ خبرا ويكون لا براح مبتدأ (قوله عما ذكره فى تعريف الفاعل) حيث قال بعد قول المص اسند اليه الفعل بالاصالة لا بتبعيته ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير تابع بقرينة ذكر التوابع بعدها (قوله بمررت بمسلمات او بمسلمين ومسلمين) اذ يصدق على الكسرة فى مسلمات انها علامة كون الاسم مفعولا وكذا على الياء فيهما مع ان شيئا منهما ليس علم المفعولية بل علم الاضافة اى اضافة مررت اليها بواسطة حرف الجر وعلم المفعولية فيها هو النصب المحلى فلو لم يقيد بقيد الحيثية لانتقض تعريف علم المفعولية بها طردا وكذا تعريف المنصوبات بما اشتمل على علم المفعولية لان كلا منهما مشتمل على علم المفعولية وليس شئ منهما من المنصوبات بل من المجرورات لكونها مما اضيف اليه مررت بواسطة حرف الجر وكونها من المنصوبات باعتبار كونها منصوبا محلا فاذا قيد بقيد الحيثية صار التعريفان مانعين كما لايخفى (قوله بل مررت بزيد) اى بل لا يبطل طرد تعريفهما بعد اعتبار قيد الحيثية بمررت بزيد وفيه نظر اذ لا يصدق على الكسرة فيه انها علامة كون الشئ مفعولا لان الكسرة انما تكون علم المفعولية فى الجمع المؤنث السالم لا مطلقا

٩ اى متعلق الظرف وهو حاصل
محمد

فلايصدق على زيد فى مررت بزيد ٦ بالنظر الى الكسرة ما اشتمل على علم المفعولية بدون اعتبار قيد الحيثية ايضا ويستفاد من كلامه ان الكسرة مطلقا علم المفعولية الان حيثية كونها علم المفعولية محققة فى قولنا رأيت مسلمات لافى قولنا مررت بزيد وليس كذلك (قوله فلاحاجة الى تقييد الامور) الخ تفريع على قوله لامع القيد اذ لوكان الضمير راجعا الى علامة كون الاسم مفعولا مع قيد الحيثية لاحتاج الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية اذليس شئ منها مطلقا علامة كون الاسم مفعولا من حيث انها علامة كونه مفعولا كما لايخفى (قوله صيغة المفعول عليه لغة) والمفعول فى اللغة مايصح وقوع الفعل عليه كما سيذكره. (قوله ولم يسند اليه ذلك الفعل) هذا القيد لاخراج الفاعل عنه وقوله وتعلق به تعلقا مخصوصا للتحقيق لاللاحتراز عن شئ (قوله ولايخفى انه) اى تعريفه الاصطلاحى ينتقض اى جمعا وقوله ولم يشمله التعريف لانه اسند اليه الفعل فيخرج بسلب الاسناد اليه وقوله الا ان يقال الخ اشارة الى الجواب عن الانتقاض المذكور وحاصله ان المحدود هو المفعول حالا ٧ لاماهو اعم منه ومن المفعول فى الاصل ومفعول مالم يسم فاعله ليس بمفعول حالا بل كان مفعولا فى الاصل فالخارج عن الحد ليس من افراد المحدود فلا انتقاض به (قوله لانتقاضه بضربته تأديبا) فان التأديب كان مفعولا له مع انه يصح اطلاق المفعول عليه لغة من غير تقييد بقيد من القيود لانه مما فعله فاعل الفعل نعم لاينتقض بقولك ضربته لخيانته فان الخيانة ليست مما فعله فاعل الفعل وقوله وكرهت كراهتى فان الكراهة كان مفعولا به مع انه يصح اطلاق المفعول عليه لغة لانه فعل لفاعل الفعل نعم لاينتقض بقولك كرهت فعلك وقوله وفعل الضرب والتأديب فان التأديب مفعول معه مع انه فعل لفاعل الفعل بخلاف استوى الماء والخشبة وقوله ولمت زيدا فى ضربه فان الضرب كان مفعولا فيه مع انه فعل لفاعل الفعل بخلاف قولك ضربت زيدا فى يوم الجمعة (قوله بالنسبة الى بعض افرادها) كما فى الامثلة التى ذكرناها فان شيئا منها لايصح اطلاق المفعول عليه لغة من غير تقييد بقيد من القيود المذكورة كما عرفت واما المفعول المطلق فيصح اطلاق المفعول عليه لغة بالنسبة الى جميع افراده (قوله وينقدح من هذا وجه آخر) وهو ان سبب وصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه اى فى المفعول المطلق الاصطلاحى صحة اطلاق المفعول عليه لغة بالنسبة الى جميع افراده مطلقا بخلاف المفاعيل الاربعة فانه انما يصح اطلاق المفعول عليها لغة بالنسبة الى بعض افرادها فصحة الاطلاق فيها مقيدة

٦ احتراز عن النصب المحلى
منه

٧ اى اصطلاحا
منه

ببعض الافراد (قوله فان قلت صحة اطلاق المفعول) الخ اشارة الى رد ماذكره الشارح من صحة اطلاق صيغة المفعول على المفعول المطلق من غير تقييد بقيد من القيود المذكورة يعنى ان هذا الاطلاق غير صحيح كما فى سائر المفاعيل فان صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا الخ (قوله بخلاف المفاعيل الاربعة) فان جميع افرادها لايصح اطلاق المفعول عليه لغة من غير تقييده بقيد من القيود المذكورة بل انما يصح ذلك بالنسبة الى بعض افرادها كما سبق (قوله واما القول بتعلق الفعل بالفعل) الخ اشارة الى ما يمكن ان يورد من ان تعلق الفعل بالفعل غير صحيح فضلا عن صحة اطلاق المفعول لغة عليه لانه يستلزم التسلسل فى التعلقات لان الفعل المتعلق به ايضا فعل فيصح تعلق الفعل الآخر به ايضا وهلم جرا وقوله قد فهم واضح على اهله وهو ان هذا التسلسل تسلسل فى الامور الاعتبارية فينقطع بانقطاع الاعتبار ومثل هذا التسلسل غير محال ٩ بل جائز كما بين فى محله (قوله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به) اى مثلا ومنشأ هذا السؤال قوله بخلاف المفاعيل الاربعة يعنى انا لانسلم انه لايصح اطلاق المفعول على كل من تلك المفاعيل الاربعة لغة من غير تقييده بقيد فانه يصح اطلاق المفعول به وله ومعه وفيه عليها وصحة اطلاق المقيد على شئ يستلزم صحة اطلاق المطلق عليه فانه اذا صدق على الانسان الحيوان الناطق فلاشك فى صدق الحيوان المطلق عليه ايضا (قوله قلت المفعول به) اى مثلا كما مر (قوله فان المفعول فيه ضمير) الخ يعنى ان لفظ المفعول من غير تقييد بقيد فيه ضمير تقيد به الصيغة والمفعول به وله ومعه وفيه خال عن ذلك الضمير متقيد بالاسناد الى به وله ومعه وفيه فكل واحد من تلك القيود مغير لمعنى المفعول لامقيد ونظيره انه يصدق على زيد الموجود معدوم نظيره ولايصدق عليه انه معدوم فان معناه ان ذاته معدوم لان ضمير المعدوم عائد اليه فهو مقيد ايضا لامطلق فيكون معدوم نظيره مقيدا آخر مغيرا له فان قلت يصدق على زيد الموجود انه معدوم ٧ مطلقا سواء كان معدوما نفسه او نظيره وكذا الكلام فيما نحن فيه قلت الكلام فى صدق المفعول مطلقا على الصيغة حال كونه مسندا الى الضمير فاطلاقه انما هو بالنظر الى عدم تقييده بقيد به مثلا واما بالنظر الى كونه مسندا الى ضميره فهو مقيد ايضا (قوله اى عاقام به معنى الفعل المذكور) يعنى ان ضرب زيد بمعنى اوقع الضرب على زيد بان يكون ضرب على صيغة المجهول مشتقا من الضرب بالمعنى المبنى للفاعل اى الضاربية لامن الضرب بالمعنى المبنى للمفعول اى المضروبية

٩ لعدم جريان برهان التطبيق وغيره فيه
منه

٧ فصدق المقيد اعنى معدوم النظير يستلزم صدق هذا المطلق تأمل فانه دقيق
منه

كما زعمه البعض بان يكون معناه صار زيد مضروبا ولا شك ان الضرب بالمعنى المبنى للفاعل معنى قائم بفاعل الفعل المذكور وهو الفاعل حقيقة (قوله اعم من الفاعل حقيقة) كما فى ضربت ضربا او حكما كما فى ضرب زيد ضربا لجعل الضرب فيه بالمعنى المبنى للمفعول اى المضروبية وهو معنى قائم بالفاعل الحكمى وهو نائب الفاعل الحقيق (وقوله بعض الظن) اشارة الى مضمون قوله تعالى *ان بعض الظن اثم* (قوله فان ضرب الثانى مافعله فاعل فعل مذكور) لانه فعل ما تضمنه من الحدث مع انه ليس من افراد المحدود وهو ظاهر لكنه اى ضرب الثانى ليس باسم مافعله لانه فعل لا اسم فيخرج بقيد الاسم (قوله احدهما ما قيل ان ضرب الثانى) الخ حاصله انا لا نسلم صدق مافعله فاعل الفعل المذكور على ضرب الثانى لانه دال مافعله ذلك الفاعل تضمنا لا نفس مافعله ولما كان لقائل ان يقول يجوز اجراء صفات المدلولات مطلقا على دوالها فبهذا الاعتبار يصدق على ضرب الثانى مافعله ذلك الفاعل وان كان دالا عليه تضمنا اجاب عنه بقوله لانهم لا يجرون صفات المعانى التضمنية الخ وحاصله ان مافعله فاعل الفعل المذكور هو الحدث الذى يدل عليه ضرب تضمنا اى فى ضمن دلالته على مجموع الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل والدال ٩ على شئ تضمنا لا يسمى باسمه فلا يصدق على ضرب الثانى مافعله فاعل الفعل المذكور فيخرج عن الحد من غير حاجة الى زيادة الاسم وقوله وثانيهما ما نقول انه الخ مبنى على تسليم جواز اجراء صفات المعانى التضمنية على الالفاظ كصفات المعانى المطابقية يعنى سلمنا انه يصدق على ضارب الثانى مافعله فاعل الفعل المذكور وان كان مافعله هو الحدث الذى يدل عليه ضارب تضمنا لكنه لا يخرج بقوله اسم مافعله فاعل الفعل لانه اسم لا فعل (قوله على مذكورا اولا) احتراز عن المذكور ثانيا فى قوله كما اذا كان مذكورا بعينه فعنى قوله او اسما اى اعم من ان يكون الفعل اسما فيه معنى الفعل (قوله ضرب شديد فى قولك) الخ فانه يصدق عليه انه اسم مافعله فاعل فعل مذكور لما عرفت من ان الفعل اعم من الفعل وشبهه (قوله وضربى انواع) اى ولم يخرج بعد انواع فى قولك ضربى انواع فان الانواع اسم مافعله فاعل الفعل المذكور وهو ضربى لكونها محمولة عليه وعبارة عن الضروب (قوله وانما هو لاخراج مثل اضارب زيد) الخ هذا الحصر اضافى بالقياس الى عدم خروج ماذكره من المثالين فلا ينافى خروج نحو الضرب واقع على زيد وخروج ويل لك الى غير ذلك ولك ان تجعله حقيقيا

٩ بخلاف الدال عليه مطابقة كما فى ضربت ضربا فانه يصدق على الضرب مافعله فاعل الفعل المذكور وان كان دالا عليه سعد

بناء على ماسيذكره من التحقيق فانه على هذا التحقيق يخرج نحو الضرب واقع على زيد وامثاله بقوله اسم مافعله فاعل فعل من غير حاجة الى قيد مذكور فهو انما يكون لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد لا غير (قوله فعله المتكلم) اى الفاعل (قوله جميع المصادر) التى لم يذكر معها فاعلها اصلا (قوله لاخراج تأديبا) فانه لا يدل على مافعله فاعل الفعل بحسب التركيب وان كان معناه مما فعله الفاعل (قوله فتأمل) اشارة الى منع كونه لاخراج اقاتل وضارب زيد فان قاتلا من حيث انه اسند الى زيد انما يصدق عليه انه اسم يدل على مافعله فاعل القاتل بحسب التركيب وان ضاربا من حيث انه اسند اليه انما يصدق عليه انه اسم يدل على مافعله فاعل الضارب بحسب التركيب ولا يصدق على ضارب بهذه الحيثية اسم يدل على مافعله فاعل القاتل بحسب التركيب فلا يحتاج الى قوله بمعناه لاخراجه (قوله فان كراهتى) اى باعتبار كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة لا يدل الخ (قوله اذا كان مصدرا) كما فى قولك ضربى ضربا شديدا واقع ويمكن ان يقال بنى كلامه على ما هو الكثير الغالب فتدبر (قوله لئلا ينتقض) اى جمعا (قوله من الافراد) اى من افراد مفهومه وقوله على ماصدق عليه الانواع اى افراد الضرب (قوله فعليك بالتحقيق الذى سمعت) من ان كراهتى لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل فكذا التأديب وان كان عين الضرب فى التحقيق لكن لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل بل التركيب يدل على انه فعل الضرب لاجل التأديب فان قلت اذا كان التأديب عين الضرب فى التحقيق فكيف يصح التعليل قلت يكفى التغاير الاعتبارى فان الضرب من حيث انه ايلام يغاير الضرب من حيث انه تأديب فهو بهذا الاعتبار علة غائية للضرب من حيث انه ايلام (قوله اذا كان) اى العامل مصدرا نحو قولك ضربى ضربا شديدا واقع وقوله ونظيره اى نظير تأكيد العامل باعتبار بعض معناه نفخة واحدة فان الواحدة تؤكد الوحدة المستفادة من التاء فى نفخة ولما لم تكن نفخة عاملا فى الواحدة صار نظيراله (قوله مفعولا مطلقا للتأكيد) اذ لم يكن فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل (قوله للتقليل) اى بالنسبة الى ماكان بلفظه وان كان كثيرا فى نفسه ولم يتعرض ٩ لاحتمال كونها للتكثير كما فى قوله تعالى *قد نرى تقلب وجهك* لعدم الفائدة فيه ففى كلامه رمز الى الرد على من تعرض له (قوله بطريق الحقيقة) واما اذا حمل احدهما اى القعود والجلوس على التجوز فيصح التركيب على هذا

٩ كما تعرض له عبد الغفور سعد

التقدير وقوله بحسب الباب ايضا اى كما يكون مثالا للمغايرة بحسب المادة فان القعود من الباب الاول والجلوس من الباب الثانى (قوله فيما عدا مثل ضربته انواعا) فانه يوافق غيره فى عدم التقدير فى مثل ذلك ووجهه انه فى حكم قولك ضربته ضروبا متنوعة (قوله فى مثل انبت الله نباتا) للاختلاف بالتعدية واللزوم بخلاف القعود والجلوس اذ ليس الاختلاف فيهما الا بحسب اللفظ (قوله فى الرضى كلمة او) الخ ويمكن التوفيق بينهما بتقديم ملاحظة الربط على ملاحظة العطف بالواو (قوله بل معنى وجوب الحذف سماعا) الخ يمكن ان يقال لم يصرح بهذا القيد اعنى قوله ولا قاعدة له يعرف بها بناء على ظهوره وانفهامه مما سيذكره فى سياق قول المص وقياسا حيث قال اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما (قوله اضيف الى الفاعل) نحو حمدا منى وشكرا منى او المفعول نحو حمدا لله وشكرا لله بواسطة حرف الجر لفظا كما فى هذه الامثلة او تقديرا نحو حمدى وشكرى وقوله ولم يقصد بها اى بتلك المصادر الدالة عليها (قوله كل مصدرا ضيف) الخ وقوله فحذف عاملها قياسى اذ علم له ضابط كلى فبطل كل واحد من الجوابين لابتنائهما على ان حذف عاملها واجب سماعا وقوله وليس بواجب اى سماعا (قوله ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة) الخ حيث اطلق هذه المصادر ولم يقيدها باللام بان قال حمدا لله وشكرا لله (قوله لا حاجة الى حمل المثبت) الخ اقول لم يرد بقوله اى اريد اثباته حمل المثبت على ما اريد اثباته على طريق ذكر المسبب وارادة السبب بل اراد به ان المثبت على صيغة اسم المفعول من الاثبات ولفظ اريد كما لمقحم فى بيان المراد والامر فى ذلك سهل (قوله لانه يصدق مع ذلك) الخ بخلاف قولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم لانه كان خبرا عنه بقصده وان لم يكن صالحا لان يكون خبرا عنه بلا تأويل بالمشتق اى ما زيد الا سائر او بلا مبالغة والسر فى صدق ذلك عليه وعدم صدق هذا ما تقرر فى المنطق من ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم لان كونه صالحا لان يكون خبرا عنه بلا تأويل بالمشتق او بلا مبالغة اخص من كونه خبرا عنه بقصد المتكلم فان كونه خبرا عنه بقصد المتكلم قد يكون بالتأويل او بالمبالغة فعدم كونه صالحا لذلك اعم من عدم كونه خبرا عنه بقصد المتكلم فان قلت كلمة ما فى قوله منها ما وقع مثبتا الخ عبارة عن المفعول المطلق فحينئذ يخرج قولنا ما زيد الا سيرا عن الضابطة المذكورة اذ ليس فيه مفعول مطلق قلت هذا النظر مبنى على مذاق الشارح فانه لم يعتبر اخراج امثال ذلك بكلمة

ما فانه اخرج نحو ما سيرى الا سير شديد بوصف الاسم بقوله لا يكون خبرا عنه مع امكان اخراجه بكلمة ما فتدبر (قوله قد يرفع بالقيام مقام الفاعل) فلا يلزم من كونه مرفوعا عدم كونه مفعولا مطلقا فى الاصل بل يجوز ان يكون مفعولا مطلقا فى الاصل مع كونه مرفوعا على الخبرية ومع كونه مرفوعا بالقيام مقام الفاعل وقوله قلت لا يكون اى المرفوع بالخبرية مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوى بخلاف المرفوع بالقيام مقام الفاعل لانه معمول للعامل اللفظى فما اسند المذكور غير صالح للسندية وقوله وفيه نظر اى فى ان المفعول المطلق لا يكون معمولا للعامل المعنوى نظر لان المراد من المفعول المطلق اعم من المفعول المطلق فى الحال او فى الاصل فيصدق على سير فى قولنا ما سيرى الا سير شديد (قوله والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا) وذلك لان الكلام فى عدم وجوب حذف فعله مع كونه مفعولا مطلقا فى الحال لصحة كونه خبرا عنه وفيما ذكره من المثال لم يكن مفعولا مطلقا فى الحال بل خبرا فلم يكن مما نحن بصدده بخلاف قولنا ما حالك الا سيرا شديدا فانه مفعول مطلق فى الحال ولم يجب حذف فعله بل يصح ان يقال ما حالك الى ان تسير سيرا لصحة كونه خبرا عنه بان يقال ما حالك الا سير شديد (قوله لو قال) اى المص او مكررا بترك قوله وقع (قوله وقع بعد اسم لا يكون) اى المفعول المطلق خبرا عنه مع كون ذلك الاسم مما يصلح ان يكون مخبرا عنه بان يكون مبتدأ فحينئذ يخرج نحو دكت الارض دكا دكا فان الارض وقعت فاعلا لا مبتدأ (قوله والاوضح الا خصر هو ان يقال) الخ اى يقول المص (قوله فيه انه يقتضى ان يجمع) الخ فيه ان حديث الاشتراك امر مصحح للجمع بينهما فيجوز اعتباره وعدم اعتباره فاعتبره ههنا ولم يعتبره فى قاعدتى ما وقع مضمون جملة فان النكات منوطة باعتبار المعتبر والامر فى ذلك سهل وللجمع بين هاتين الضابطتين وجه ٩ آخر وهو انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سيرا سيرا حتى قيل ان الحذف حينئذ اوجب (قوله لانه يوهم الحصر فيهما) مع انه يكون للعدد ايضا نحو ما انت الا سيرتين بفتح السين (قوله سمى اثرا له) اى لذلك الشئ وان كان اثرا لفاعله فى الحقيقة كالتأديب فانه غرض الفاعل واثره بواسطة الضرب فيسمى اثرا للضرب وحينئذ اى حين ان يكون ذلك الاثر اثرا للفاعل وغرضا له فى الحقيقة (قوله لانه مضمون المفرد) وهو السفر فيكون الصحة والاغتنام تفصيلا لاثر مضمون المفرد لا الجملة فلهذا لم يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق (قوله لانه اثر سفره) لا اثر السفر مطلقا وسفره

٩ لا يرد عليه ما اورده المحشى على الوجه المذكور منه

مضمون الجملة وهى جملة له سفر فان قلت اذا كان ذلك المفعول المطلق تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة فيجب حذف فعله الناصب له بمقتضى هذه الضابطة
مع انه لم يحذف فعله قلت هذا المثال مصنوع لم يقع فى كلام فصيح والكلام الفصيح
قولنا له سفر فاما صحة او اغتناما (قوله وكذا ماقيل ان متقدمة بيان للواقع) الخ
وذلك لان عدم تقدم التفصيل على الاجمال فى كلام الفصحاء غير متيقن (قوله
فى صورة تقدم التفصيل) يعنى على تقدير جواز تقدم التفصيل على الاجمال لا يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق نحو اما تمنون منا او تفدون فداء شدوا
الوثاق (قوله لاوثوق له) لعدم الاطلاع على تقدم التفصيل على الاجمال
فى كلام فصيح حتى يثبت عدم وجوب حذف الناصب على هذا التقدير (قوله وهو
يقتضى ان لا يجب الحذف) الخ مع انه يجب الحذف فى مثل ذلك كما لا يخفى على
المتتبع (قوله او فداء) الخ اى فشدوا الوثاق منا ففداء او فشدوا الوثاق منا
ثم فداء (قوله لولم يذكر المحتملة) بل اطلق الانواع فتشمل الانواع المحتملة وغيرها
من الانواع المجزومة الوقوع (قوله لشبه به) اى بسببه لكونه اداة للتشبيه
شئ وهو الاسم الذى اشتملت عليه الجملة بشئ وهو الاسم ٩ الذى اضيف اليه
المفعول المطلق اعنى مثل لا ايشبه به شئ كما ٧ فى قولك مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار وقوله فالاولى ان يجعل للتشبيه اى قوله للتشبيه بمعنى لان يشبه بشئ
لا بمعنى لان يشبه به شئ كما اختاره الشارح ولما كان شموله لما ذكر من المثالين غير ظاهر
لان المفعول المطلق بحسب الظاهر فيما ذكره المص من المثال صار مشبها به
لا مشبها وفيما ذكره المحشى صار اداة التشبيه اشار الى توجيهه بقوله والمفعول
المطلق الحقيقى فى مثله لا محالة مشبه وحاصله ان المراد بالمفعول المطلق المفعول
المطلق الحقيقى لا ما هو المفعول المطلق بحسب الظاهر والمفعول المطلق الحقيقى
فى مثله اى فى مثل ما ذكر من المثالين مشبه فان تقدير المثال الاول يصوت صوتا
صوت حمار وتقدير المثال الثانى يصوت صوتا مثل صوت حمار وقوله او بمعنى
للتشبيه الخ بناء على ان المراد بالمفعول المطلق المفعول المطلق بحسب الظاهر
وهو المشبه به فى المثال المذكور فى المتن واداة التشبيه فى المثال الذى ذكره المحشى
والمشبه فى نحو قولنا له صوت صوتا مثل صوت حمار (قوله وقيل هذا التركيب)
اى قولنا له صوت صوتا مثل صوت حمار لا يجوز لوجوب حذف الموصوف
وهو صوتا وقوله ولا بد من تصحيح النقل اى لوجوب حذف الموصوف وبدونه
غير مسلم (قوله رد عليه واخواته) عطف على الضمير المجرور فالصواب وعلى

٩ وهو صوت فى قوله صوت حمار
سعد

٧ قيد للنفى
سعد

اخواته والظاهر انه سهو من قلم الناسخ والمراد باخواته قوله لزيد زهد زهد
الصلحاء وقوله صوت زيد صوت حمار الى غير ذلك من الامثلة التى ليس فيها
مفعول مطلق لكن فى بعضها احتمال هذه المفعولية وهو قولنا لزيد صوت صوت
حسن فانه يحتمل ان يكون صوت حسن بالنصب على انه مفعول مطلق
حذف عامله اى يصوت صوت حسن مع انه لا يجب حذف عامله فينبغى
ان يحترز عنه بقيد التشبيه (قوله لانه فى مثل هذا التركيب) وهو قوله
مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار (قوله واما بيان اعرابه) اى
اعراب قولنا لزيد صوت صوت حسن وقوله بدل اى بدل البعض من الكل
وقوله اصبورته الخ علة لكونه وصفا (قوله فهو نظير الحال الموطئة) وهى
ما يكون توطئة ووسيلة الى جعل اسم حالا كما فى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا
(قوله الاولى انه احتراز) الخ اى الاولى ان يقول انه احتراز عن مثل صوت
حمار ملتبسا بصوت زيد فان الاحتراز انما هو عن هذا الجزء من الكلام والعبارة
توهم ان الاحتراز عن مجموعه وليس كذلك فكأنه تسامح الشارح فى العبارة
لظهور ٣ المراد وقد سبق نظير هذا التسامح فى قوله احترز به عن نحو لزيد
صوت صوت حسن وقوله احترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فكانه
غفل المحشى عن بيان التسامح هناك (قوله او صفة بتقدير مثل) عند الخليل فان
مثل لا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام فيصح كونه صفة للنكرة وقوله او بتأويله
بمنكر عند غيره اى بمماثله ٤ صوت حمار وهذان التأويلان على ما يستفاد من شرح
الرضى فى الوصف دون البدل وعطف البيان ووجهه على ما قيل انه لا بد فى الصفة
من الدلالة على معنى فى متبوعها وصوت حمار لا يدل على معنى فى متبوعه
وهو صوت ما لم يأول باحد التأويلين وليس التأويل لكون صوت معرفة
بالاضافة الى حمار لان النكرة لا تتعرف بالاضافة الى النكرة ووجه التأويل بالنكرة
دون المعرفة كون الموصوف نكرة وهو ظاهر وذكر فى شرح الرضى ان جواز
الحالية ايضا باحد التأويلين ووجهه انه لا بد فى الحال من الدلالة على هيئة
ذى الحال وصوت حمار لا يدل عليها بدون التأويل (قوله هذا) اى رفعه
على البدل او عطف البيان او الصفة اذا كان منكرا اما اذا عرف بان يقال
فاذا له صوت الصوت الحمارى فرفعه لا يكون بالوصفية بل بالبدلية او عطف
البيان لان الموصوف نكرة والصفة معرفة الا عند الخليل لانه بتقدير مثل اى مثل
الصوت الحمارى وهو لا يعرف بالاضافة فيجوز كونه صفة للنكرة وفى كلامه

٣ فلهذا قال الاولى ولم يقل الصواب
سعد

٤ فان الجملة نكرة
سعد

٥ بخلاف البدل وعطف البيان
سعد

اشارة الى انه يجوز ان ينتصب حالا حال كونه معرفة وان كان الاصل فى الحال
ان يكون نكرة (قوله واما لم يجز) اى تأويله بان مع الفعل لان ان مع الفعل مرجو
لانك اذا قلت لزيد ان يقوم يدل على ان القيام مرجو منه اى يصح منه القيام بخلاف
قولك لزيد قيام فانه يدل على ان القيام مقطوع به فان قلت لاشك فى ان المصدر
عامل بتقدير ان مع الفعل فى قولك عجبت من ضرب زيد عمرا مع انه مقطوع به
لتعلقه بالتعجب قلت الضرب المضاف الى زيد لا يدل على انه مقطوع به بالنظر اليه
ومقطوعيته جاءت من امر خارج عنه والكلام فى المقطوعية بالنظر الى المصدر
المسند والمضاف وهى متحققة فى قولنا لزيد ضرب لا فى قولنا عجبت من ضرب
زيد عمرا اى من ان ضرب زيد عمرا وقوله وهو اى المصدر فى هذا المقام اى فى قولنا
له صوت مقطوع به (قوله لا يحتمل غيره) بنصب غيره والفاعل ضمير مستتر عائد
الى الجملة وكذا الكلام فى مقابله (قوله وهذا خلاف الرواية المشهورة)
فان الرواية المشهورة رفع غيره (قوله ينبغى ان يكون خلاف سيبويه) الخ
يعنى ان سيبويه خالف غيره فى تقدير العامل فى القسم السابق اعنى ما وقع للتشبيه
حيث ذهب الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفى فهم العامل من الجملة السابقة
كما سبق فينبغى ان يكون هذا الخلاف جاريا فى هذا القسم اى فى مثل على الف
درهم اعترافا وفيما بعده (قوله نحو رجع القهقرى) فان القهقرى وقع مضمون
مفرد وهو الرجوع ٩ وله احتمال غيره وقوله ضربت ضربا فانه وقع مضمون
الضرب وليس له احتمال غيره (قوله فقد جعل المؤكد) على صيغة اسم الفاعل
(قوله المناسب بالفن) وذلك لان التأكيد النحوى قسم من اقسام اللفظ
(قوله فالوجه ان يقال) الخ تفريع على قوله ونحن نقول وهو ايراد على الشارح
وتقريره انه لما كان المناسب بالفن حمل التأكيد على لفظ المصدر اشكل تسمية
لفظ المصدر فى مثل على الف درهم اعترافا تأكيدا لنفسه لان لفظ المصدر يغاير
لفظ الجملة فالمحتاج الى التأويل تسميته تأكيدا لنفسه واما تسمية لفظ المصدر
فى مثل زيد قائم حقا تأكيدا لغيره فغير محتاج الى التأويل للمغايرة بين اللفظين
وقوله ووجهه اى وجه قوله تأكيدا لنفسه وذلك الوجه هو التأويل المحتاج اليه (قوله
هذا ما اختاره) اى المص فى شرح هذا المقام (قوله لان هذا القسم) اى القسم
الثانى ايضا اى كالقسم الاول وقوله ومع ذلك اى مع كونه تأكيدا لاجل نفسه
تأكيد لدفع غيره والقسم الاول تأكيد لاجل نفسه فقط ففى القسم الثانى اجتمع
امران وفى الاول لم يوجد الا احدهما فبهذا الاعتبار وجد التقابل بينهما لكن

٩ اى الرجوع المخصوص وهو الرجوع الى خلف منه

لم يوجد حسن التقابل لاشتراكهما فى وجود احد الامرين فيهما ويمكن ان يقال
ان المقصود فى القسم الاول هو التأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر والمقصود
فى القسم الثانى هو التأكيد لدفع غيره وان وجد فيه التأكيد ٧ لاجل نفسه
وبهذا الاعتبار حسن التقابل بينهما (قوله اولغيره) وهو مجرد التكرير من غير
قصد المثنى والتكثير (قوله فانه مثنى) الخ اى على صيغة التثنية للتكرير والتكثير
(قوله ومع ذلك) القيد ينتقض بضرب زيد ضربيه فانه مثنى مضاف
الى فاعل الفعل مع انه لم يحذف عامله (قوله فالاوجه ان يقيد الاضافة)
اى الاضافة المعهودة وهى الاضافة الى فاعل الفعل اومفعوله بكونها لا لبيان
النوع فان اضافة ضربيه الى ضمير فاعل الفعل لبيان النوع (قوله للتكثير) الخ
اى فقط لان المثالين من هذا القبيل وقد عرفت انه اعم مما يكون للتكثير وغيره
(قوله فى القاموس) الخ تأييد لكون الب اكثر استعمالا من لب وكون لبيك
مأخوذا منه وقوله ومنه لبيك اى اخذ من الب الخ (قوله يعنى ان الباء اما للسببية)
لان المفعول به سبب لوجود الفعل كما سيذكره فيتعلق بالفعل الذى يتضمنه
المفعول لان معناه حينئذ اوقع الفعل به اوللصلة ويتعلق بما ضمنه اى ضمنه المفعول
من معنى التعلق لان معناه حينئذ ما تعلق الفعل به وقوله زاد عليه اى
على ما ذكره المص وقوله قيل لانه الخ مفعول زاد يعنى زاد عليه هذا الوجه
زعما منه انه وجه آخر غير ما ذكره المص مع انه عين الوجه الاول الذى مداره على
جعل الباء للسببية غاية الامر انه مفصل وما ذكره المص مجمل (قوله فى قوله قلت زيدا)
اى لفظ زيد فهو مفعول قلت وكذا الكلام فى قوله وقلت زيد قائم وقوله ليس
اسم ما وقع عليه فعل الفاعل وان كان لفظ زيد اسما حقيقة ولفظ الجملة اسما
حكما لكن ليس شئ منهما اسم ما وقع عليه الفعل بل نفسه فلو ذكر الاسم
فى التعريف لكان على سبيل المسامحة بالنظر اليهما بخلاف اطلاق الاسم
فى تعريف المفعول المطلق (قوله من تسمية اللفظ) وهو ما صدق عليه المفعول به
كلفظ زيدا فى قولك ضربت زيدا باسم معناه المطابقى وهو المفعول به
بهذا المعنى اعنى ما وقع عليه فعل الفاعل فانه اسم للمعنى المطابقى ٤ للفظ زيد فى المثال
المذكور لان الفعل انما وقع على نفس زيد لا على لفظه فتسمية لفظ زيد بالمفعول به
تسمية للدال مطابقة باسم المدلول المطابقى (قوله لا يقال) الخ منشأ السؤال
هو التعريف المذكور سواء ذكر لفظ الاسم اولم يذكر اما اذا ذكر فظاهر
لان المتبادر من اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ما يدل عليه مطابقة واما اذا لم يذكر

٧ لكنه غير مقصود فلا عبرة بوجوده منه

٤ وهو نفس زيد منه

فلانه من قبيل تسمية اللفظ باسم معناه المطابق كما ذكره آنفا (قوله تضمنا) اى دلالة تضمنية اى فى ضمن دلالته على مجموع المعنى الاسمى ومعنى الاستفهام او الشرط كما فى قولنا من ضربت وقولنا ما تصنع اصنع فلا يكون اسما لان معنى الاستفهام والشرط غير مستقل بالمفهومية فيخرج عن الحد مع كونه من افراد المحدود (قوله فقد سلك فى التعريف جادة التغليب) فانه مما لا بأس به فى تعريفات الادباء (قوله لكن يتجه ذهبت بزيد) يعنى يتجه ذهبت بزيد بمعنى اذهبت زيدا على التعريف جمعا فانه يخرج بالتقييد بقوله بلا واسطة حرف مع كونه من افراد المحدود فان قلت لا يصح اخراج مررت بزيد ايضا الا انه مفعول به قلنا لا نم انه مفعول به مطلقا فى اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا فى المطلق على ما صرح به الشيخ الرضى وسيأتى فى كلامه اشارة الى هذا (قوله وحرف الجر لتغيير المعنى) اى جعله متعديا الى المفعول به الصريح (قوله بل فى التمييز تعلق) اى الفعل بما بين ذلك الشئ به اى بالتمييز فانا اذا قلنا ضربت عشرين رجلا فالضرب انما تعلق بعشرين ولم يتعلق بالتمييز وانما هو لبيان عشرين وفى المستثنى تعلق الفعل بما اخرج منه وهو المستثنى منه فانا اذا قلنا ضربت القوم الا زيدا فالضرب انما تعلق بالقوم والمستثنى ليس الا لبيان عدم دخول المستثنى فيه (قوله على تمييز فيما بين الاحوال) اى الحال والمستثنى والتمييز فالمراد بالاحوال معناها اللغوى وان حمل على المعنى الاصطلاحى يحتاج الى التغليب ووجه عدم التمييز بينهما انه الحق الحال بهما فى الاخراج بقيد اولا مع انه خارج بقيد بلا واسطة حرف وهما خارجان بمجرد قيد تعلق الفعل به (قوله على انه يشكل بالمفعول) الخ اى يشكل التعريف جمعا (قوله انه يشكل على بعض) اى منعا عمرو فى اشترك زيد وعمرو فانه يصدق على عمرو ما تعلق به فعل الفاعل مع انه ليس بمفعول به (قوله فى جميع التعريفات) اى تعريفات المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ما يخرج التوابع وهو الكون بالاصالة لا بالتبعية (قوله نعم تقييد التعلق) فى تفسير وقوع فعل الفاعل عليه بتعلق غير الفاعلية واجب لانه لو لم يقيد بذلك القيد لكان التفسير اعم من المفسر بالفتح لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه فلا يصدق عليه المفسر بالفتح بخلاف التفسير اذ يصدق عليه تعلق فعل الفاعل به بلا واسطة لو لم يقيد بتعلق غير الفاعلية وفيه ان المتبادر من تعلق فعل الفاعل به ان يكون مغايرا للفاعل فحينئذ يخرج تعلق الفعل بالفاعل من غير حاجة الى التقييد ولعل قوله تأمل اشارة الى هذا (قوله لا حاجة الى هذا الاعتبار) الخ ان اراد

انه لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه عن التعريف بعد ان يكون المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فلا يتم التقريب اذ لا يلزم مما ذكره من انه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة ان لا يصدق عليهما ما تعلق به فعل الفاعل بلا واسطة حرف فالاولى ان يقول لانه لا يقال الضرب تعلق بالضرب فتدبر وان اراد انه لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه عن التعريف بالنظر الى ظاهره مع قطع النظر عن المعنى المراد به فهو مسلم لكنه غير مفيد (قوله الاولى فعل اسند) الخ لانه لا فائدة فى اعتبار الاعتبار (قوله خفى عليه المانع) وهو عدم وجود التصريح منهم بانه مفعول به وعدم دليل يدل على تسميته به (قوله فيحمل عليه) اذ الواجب حمل الفاظ التعريف على ما هو المتبادر منها ويلزم فى اسناد الوقوع الى الفعل المسامحة فان الواقع حقيقة انما هو ما تضمنه الفعل الاصطلاحى من الحدث وقوله وكذا اى يلزم المسامحة فى الاكتفاء بالفعل الاصطلاحى لخروج شبه الفعل مثل زيد ضارب عمرا وزيد معطى درهما الى غير ذلك (قوله من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل) اى ليس المراد به ما يعم الفعل ٣ وشبهه كما فى نظائره مثل الفعل المذكور فى تعريف المفعول المطلق وغيره وقوله لكن ينبغى الخ يحتمل الاعتراض على الشارح وتحقيق المقام وبيان كونهما فى حكم الفعل (قوله على طريقة النص) وهى جعله خارجا عن المنادى بخلاف صاحب المفصل فانه ادخله فيه (قوله كتب قدس سره فى الحاشية) الخ يعنى اشار الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها على طريق النشر على ترتيب اللف (قوله ونحو الحمد لله الحميد) بتقدير امدح فقطع النعت عن المنعوت بالنصب يدل على حذف الفعل كما ان قطعه بالرفع يدل على حذف المبتدأ (قوله ومعناه الحث على الفرار او قصر اليد) الخ يعنى ان المعنى اما الامر بالهجر عنه او بترك الانتقام عنه لان نفسه تجزيه او بترك اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكاله كذا ذكره المحشى فى شرحه (قوله وعلى الثانى للمصاحبة ايضا) اى بمعنى مع حال كونها للعطف فعلى التقديرين الواو للعطف الا انه بمعنى مع على التقرير الثانى ايضا فلا وجه لجعل كونها بمعنى مع مقابلا لكونها للعطف كما يستفاد من قول الرضى والواو بمعنى مع او للعطف لان قوله ونفسه لا محالة عطف على امرأ ولا يحتمل ٦ ان يكون مفعولا معه بالاتفاق ويمكن توجيه كلام الرضى بان يقال مراده هكذا الواو بمعنى مع حال كونها للعطف او لمجرد العطف (قوله لا يتناول نداء المقبل عليك) الخ اذ لا يطلب اقباله بوجهه والا يلزم طلب حصول الحاصل

٣ اى جميع ما يشبهه
تدبر
منه

٦ لانه من قبيل ضربت زيدا وعمرا مما لا يحتمل المفعول معه لانه لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة بخلاف ضرب زيد وعمرا فان العدول من الرفع الى النصب نص فى كونه مفعولا معه كما سيصرح به المحشى فى بحث المفعول معه فافهم
منه

بل انما يطلب اقباله بقلبه (قوله ولا نداء من لا يطلب منه) الخ يعني ان المطلوب
توجهه بقلبه لا ينحصر فيما ذكره الشارح بقوله كما اذا ناديت مقبلا عليك فلهذا
ذكره بطريق التمثيل (قوله عن ظاهره) وهو ما يكون بوجهه (قوله بل يكفى
ان يجعل طلب الاقبال) الخ اقول انما لم يكتف بذلك لان الظاهر من كلام
القوم انهم خصوا الاقبال الحكمى بما لا حيوة له كالسماء والجبال والارض
والحق به ما ليس له وجه ولا قلب بجناب الحق تعالى فيكون الاقبال بالقلب
كما فى قولك يا زيد حال كونه مقبلا عليك بوجهه داخلا فى الاقبال الحقيقى بالنظر
الى اعتبارهم وان كان ذلك اقبالا مجازيا لغة فالمراد بالحقيقى ههنا ما يقابل الحكمى
المعتبر عندهم لا ما يقابل المجازى فمسلك الشارح موافق لاعتبارهم وكل حزب
بما لديهم فرحون (قوله ومنه نداؤه تعالى) الخ فصله بقوله ومنه للفرق بينهما
من حيث ان له تعالى حيوة وعلما بخلاف ما ذكر كما لا يخفى (قوله من امر تنزل
باعتباره) وهو فى ندائه تعالى ان اللائق بحال المناجى ربه ان يلاحظه حاضرا
ومشاهدا حتى يدخل مناجاته فى مقام الاحسان المعبر عنه بان تعبد الله تعالى
كأنك تراه (قوله وبيانه على علم آخر) وهو علم البلاغة[٧] (قوله المراد بالاقبال)
اى فى حقه تعالى (قوله لا يستفاد من تقدير ادعو) بل المستفاد منه انما هو طلب
الاقبال والتوجه حقيقة او حكما (قوله مع انه قد يكون المقصود) الخ يعني
سلمنا ان انعام ما مثل مستفاد من تقدير ادعو بناء على ان دعاء الله تعالى انما يكون
لانعامه واحسانه لكن قد يكون المقصود بالنداء الخبر اى الجواب عن السؤال
كما فى قوله تعالى * رب انى يكون لى غلام وكانت امرأتى عاقرا وقد بلغت من الكبر
عتيا * حيث اجاب عنه تعالى بقوله * قال كذلك قال ربك هو على هين وقد خلقتك
من قبل ولم تك شيئا * وليس المقصود من النداء فيه اجابة الدعاء فتأويل الاقبال
بالاجابة لا يشمله واما تنزيله منزلة من له صلوح النداء فشامل له (قوله وان اريد
التلبية) اى ان يقول لبيك (قوله مجازا غير ملحق بالحقيقة) بتنزيله منزلة المنادى
وقصد ندائه مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض بل المناسب جعل النداء فيه مستعملا لمجرد
التفجع حقيقة لا لطلب الاقبال حكما على وجه التفجع حتى يكون المندوب منادى
مجازا (قوله بخلاف ما عداه) مثل يا سماء ويا جبال (قوله فانهما قد رصارا)
الخ اما اذا قدر آلة الطلب مثل يوسف اعرض عن هذا فظاهر واما اذا قدر
المطلوب نحو الا يا اسجدوا اى يا قوم اسجدوا فلان الطلب لا بد ان يكون متعلقا
بالمطلوب فاذا قدر المطلوب يكون تقديريا فالاحتمال الثالث الذى ذكره الشارح

[٧] فى باب الانشاء
سعد

بقوله او المنادى الخ من اقسام هذا الاحتمال ويمكن ان يقال اعتبر الشارح
فى لفظية الطلب وتقديريته لفظية آلته وتقديريتها فقط فانها الدالة على الطلب
والمطلوب لازم له سواء وجد لفظا او تقديرا واول قوله فتأمل اشارة الى هذا
(قوله او الحرف) اى بحرف ملفوظ او مقدر ويجوز ان يكون تفصيلا للمطلوب
اقباله اى مطلوبا ملفوظا او مقدرا وان كان عين المنادى لكن يكون قوله لفظا
او تقديرا حينئذ حالا من المطلوب وعلى تقدير كونه تفصيلا للمنادى يكون حالا
من ضمير اقباله (قوله مع كونه نائبا) مناب ادعو (قوله اذا كان له) اى للنائب
المحذوف نائب وقوله كما فى ضربى زيدا قائما فان اصله ضربى زيدا حاصل اذا كان
قائما فحذف حاصل واقيم مقامه اذا كان ثم حذف اذا كان واقيم مقامه قائما ففيه
حذف النائب لوجود نائب له (قوله والقرينة ههنا) اى فى باب النداء نائبة
عن الحرف النائب مناب ادعو (قوله دون المفعول المطلق) فانه اما ملفوظ نحو
ضربت ضربا او مقدر نحو ضربت كضرب الامير اى ضربا كضرب الامير
(قوله اللهم الا فى اللهم) فان اللهم من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل
واجب الحذف على المذهبين فان العامل فيه على المذهبين لفظة النداء سواء كانت[٧]
لنيابتها عن الفعل كما هو مذهب المبرد او لكونها اسم فعل كما هو مذهب ابى على
وعلى التقديرين وجب حذفها لوجود عوضها وهو الميم المشددة وانما قال اللهم
لانه يجوز ان يكون مراد الشارح من هذا الباب ما انتصب المفعول به بفعل[٩]
واجب الحذف ويكون مراده بقوله بعامل واجب الحذف الفعل[٧] ايضا فحينئذ
لا يكون لفظ اللهم من هذا الباب (قوله فلا يصح القول بتقدير الفاعل) الا ان يراد
بالمقدر ما يقابل[٩] الملفوظ فيشمل المنوى ايضا (قوله لا يضمر فيه المتكلم) مع ان المضمر
فى النداء ضمير المتكلم لانه فى معنى ادعو (قوله ونقض باف بمعنى اتضجر) لانه اضمر[٤]
فيه المتكلم (قوله وتعقب) اى ذلك النقض بانه اى اف صوت الخ (قوله
وان اسم الفعل) الخ اى واورد عليه ان اسم الفعل الخ (قوله واورد عليه وعلى) الخ
اى على مذهب ابى على ومذهب سيبويه الخ وانما لم يورده على مذهب المبرد
ايضا مع انه يرد على مذهبه ايضا لما ذكره[٤] آنفا من ان الحرف لا يقوم مقام
الفعل فى افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه فى العمل فلا بد
ان يكون المقدر عنده جزئى الجملة فيدخل فى مذهب سيبويه فى تعيين المقدر فيرد
عليه ما اورد على مذهبه فيجرى فيه ما ذكره من الجواب على مذهبه ولو قطعنا
النظر عن ذلك وجرينا على ما هو الظاهر من مذهب المبرد من ان حرف النداء

[٧] لا ما هو اعم منه وشبهه
سعد

[٩] لا المحذوف المقدر
سعد

[٤] علة للنفى
سعد

قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر واوردنا الايراد المذكور على مذهبه ايضا لامكن اجراء الجواب الذى ذكره على مذهب ابى على فيه بادنى عناية فتدبر (قوله لايفيد ياوحده) اى بدون المنادى للمخاطب مايفيده الكلام التام (قوله ما يخرجها عن الاستقلال) بالمفهومية كما فى الشرط والقسم فان حرفى الشرط والقسم اخرج الكلام عن الاستقلال لاستدعائهما جزاء وجوابا وقوله مالم يبين ماعرض ههنا وهو غير مبين (قوله وانما لايفيد حرف النداء) الخ يعنى ان الملازمة المستفادة من قوله لولم يكن المنادى جزءا لكلام اتم الكلام مسلمة لكن بطلان اللازم ممنوع قوله مع انه لايفيد ياوحده مسلم ايضا لكنه لايدل على بطلان اللازم لان سبب عدم افادته بدون المنادى كون المنادى متعلق حرف النداء والحرف لايفيد معنى مستقلا بدون متعلقه ولاشك ان هذا لايخرج الكلام عن كونه تاما مستقلا هذا وهذا الجواب لايجرى على مذهب ابى على لان يا عنده اسم فعل لاحرف فلهذا اجاب عنه بجواب آخر (قوله والمنادى بمنزلة الفاعل فلايتم الجملة) الخ لايقال هذا مناف لما ذكره آنفا من ان هذا اى عروض مايخرج الجملة عن الاستقلال لها لايتم مالم يبين ماعرض ههنا لانا نقول ماذكره آنفا انما هو بالنظر الى مذهب سيبويه ومذهب ابى على جميعا وهذا البيان مختص بمذهب ابى على على انه بين ماعرض ههنا والمجيب لم يبينه (قوله فهى) اى الجملة بجزئيها وهما اسم الفعل اعنى كلمة يا والضمير المستتر فيه الذى هو عبارة عن المتكلم بمنزلة فعل اقبل بدون الفاعل لكونها لطلب اقبال زيد والمنادى وهو زيد فى قولك يازيد بمنزلة الفاعل لاسم الفعل بالنظر الى كون الجملة لطلب اقبال المنادى وان لم يكن فاعلا له بالنظر الى كونه بمعنى ادعو وانما قال بمنزلة الفاعل لان فاعل اقبل فى الحقيقة ضمير الخطاب المستتر فيه لكنه عبارة عن المنادى وقوله بالنظر الى ماهو المقصود اى المعنى المقصود وهو طلب اقبال زيد ولايذهب عليك انه يمكن اجراء هذا الجواب على مذهب سيبويه ايضا بان يقال استعمل الجملة وهى الفعل والفاعل المقدران لطلب اقبال زيد فهى بجزئيها بمنزلة فعل اقبل الى آخر ماذكره فتدبر (قوله لانه اى الوجوب ظاهر الحال) الخ على ما قال الشيخ الرئيس فى الشفاء ان مطلقات العلوم ضروريات ٩ كما ان مهملاتها كليات (قوله فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم) فانه يجوز فيه الضم ولايجب بل يختار فتحه كما سيجئ فهذا تفريع على التفسير بالوجوب فانه لو كان بمعنى الجواز

٩ المراد بالضرورة التى هى جهة القضية امتناع انفكاك نسبة المحمول الى الموضوع اعنى الوجوب

لدخل العلم الموصوف بابن فى ذلك الحكم كما لايخفى (قوله و مستغاث) اى مطلقا سواء كان باللام او بالالف تدبر (قوله فانه لكونه) اى المنادى (قوله فقدم المستغاث) اى على المنصوب لاتصال بينهما اى بين المبنى على مايرفع به وبين المستغاث للبناء على مايرفع به او التغير فيهما عن حاله الاصلى وهو النصب بالمفعولية بخلاف المنصوب فانه باق على الحالة الاصلية (قوله باعتبار مايؤل اليه) اى باعتبار انه سيكون منادى (قوله باعتبار ماكان) منادى قبل كونه مسندا اليه (قوله الى ذات المنادى) مع قطع النظر عن وصف كونه منادى فلايحتاج الى شئ من التجوز اصلا (قوله من قبيل اعدلوا) الخ بان يكون الضمير عائدا الى المعنى التضمنى وهو ذات المنادى ههنا والعدل فى الآية الكريمة (قوله على سابقه) وهو قوله التى يرفع بها المنادى وقوله كانه قيل الخ اى على تقدير كون الفعل مسندا الى الجار والمجرور (قوله ويتجه عليه ان مما به الرفع النون) كما فى فعل المضارع نحو يضربان ويضربون فان مايرفع به شامل ٤ لما يرفع به الفعل المضارع من النون مع ان المنادى لايبنى على النون وكانه لهذا اختار البعض رجوع الضمير فى قوله ٧ يرفع الى الاسم حتى يخرج النون فانه انما يرفع به فعل المضارع لاالاسم وانما رجع الضمير الى الاسم مع انه يخرج برجوعه الى المنادى لئلا يحتاج الى التجوز كما عرفت وفيه انه يخرج ذلك برجوعه الى ذات المنادى من غير حاجة الى التجوز وهو اظهر من رجوعه الى الاسم كما لايخفى (قوله يا حليما لاتجعل شبه مضاف) الخ يعنى ان الموصوف بجملة لانجعل اعتبر كونه شبه مضاف فى باب النداء فلهذا نصب حليما ولم يبن على مايرفع به ولم يعتبر كونه شبه مضاف فى باب لا بل اعتبر كونه مفردا فلهذا بنى حليم على النصب فى قولك لاحليم لايعجل ولم يكن معربا منصوبا نحو لاعشرين ٥ درهما لك ٦ ولاموجب لكون احدهما شبه مضاف وعدم كون الآخر كذلك من حيث عدم تمامية معنى الموصوف بها بدونها ومن حيث تماميته بدونها لعدم الفرق بينهما بحسب المعنى فالفرق المذكور تحكم وكذا الكلام فى كون الموصوف بجملة مثل يارجلا قام او يارجلا قام ابوه او بظرف نحو يارجلا فى الدار شبه مضاف فى هذا الباب اى باب النداء دون الموصوف بالمفرد مثل يازيد الظريف (قوله وقد سها فيه) اى فى تفسير شبه المضاف بما لايتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه (قوله فكان يكون معمولا له) اى لذلك الاسم نحو ياطالعا جبلا او معطوفا عليه اى على ذلك الاسم وقوله نحو يازيد او عمر اذا جعل اى مجموع زيد وعمرو علما لشخص واحد وقوله او اسم جنس عطف على علما (قوله فانه لابد

٤ بخلاف مايرفع به المنادى

سعد

٧ احترازعن الضمير فى به فانه عائد الى الموصول لاغير

سعد

٥ منصوب لكونه شبه مضاف

سعد

٦ اى موجودلك

سعد

وان يجعل) الخ الواو فيه زائدة ولالنفى الجنس و بد اسمه فى محل الخفض تقديره لابد من ان يجعل وهذه الجملة الظرفية خبرها وقيل الواو للعطف والمعطوف عليه محذوف وهو الضمير المجرور تقديره لابد منه ومن ان يجعل وقيل الواو بمعنى من اى من ان يجعل (قوله وان يجعل) الخ اى المنادى الموصوف بالجملة او الظرف من نداء الموصوف بان يلاحظ الموصوف مع صفته اولا ثم يعتبر كونه منادى لامن وصف المنادى بان يلاحظ كونه منادى اولا ثم يعتبر كونه موصوفا والا لزم وصف المعرفة باعتبار النداء بالجملة او الظرف وهو لايجوز لان الجملة نكرة فلا يوصف بها المعرفة والظرف فى حكم الجملة (قوله بخلاف اسم لافانه لو جعل) اى اسم لامن وصف المنفى بان لوحظ كونه منفيا اولا ثم وصف بالجملة فى مثل لاحليم لايجهل لامن نفى الموصوف بان يعكس امر الملاحظة لم يلزم وصف المعرفة بالجملة فان حليم مثلا نكرة على كلا التقديرين فليس ههنا اضطرار نحوى لكونه شبه مضاف وكون الوصف من تمامه فى اعتباراتهم بخلاف باب المنادى كما عرفت (قوله ان يجعل علة البناء) اى بناء المنادى المفرد المعرفة على مايرفع به (قوله مبنى الاصل) وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام و قوله بواسطة كما فى المنادى المفرد المعرفه او بغير واسطة كما فى مثل اين فانه بتضمن معنى همزة الاستفهام وغير ذلك مما سيجئ فى بحث المبنى (قوله عروض الحاجة للمنادى) بسبب كونه مفردا معرفة وكونه بمعنى كاف الخطاب فى ادعوك بخلاف المنادى المضاف ومافى حكمه والنكرة الغير المعينة فى الدلالة على المعنى المراد منه وهو الخطاب الى قرينة التخاطب اى الى قرينة هى التخاطب وهو جعل الغير مخاطبا كالضمير للمخاطب فانه يحتاج فى الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب فبسبب هذا الاحتياج شابه الحرف فانه يحتاج فى الدلالة على معناه الى انضمام الغير فكان مبنيا وكذا المنادى المفرد المعرفة فعلى هذا الوجه صار مناسبة المنادى المفرد المعرفة لمبنى الاصل اعنى الحرف بغير واسطة بخلاف ماذكره الشارح وقوله وتلك الحاجة و ان فقدت الخ جواب سؤال مقدر تقريره ان حاجة المنادى المفرد المعرفة فى الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب انما تحقق فى المنادى المفرد المعرفة بعد النداء مثل يارجل ولاتحقق فى المنادى المفرد المعرفة قبل النداء اعنى العلم مثل يازيد فان علميته مغنية عن قرينة التخاطب فى الدلالة على المعنى المراد منه وتقرير الجواب ظاهر (قوله قيل اعتبره) اى اعتبر كونه مثلها افرادا وتعريفا فقوله لئلا يلزم بناء

٤ فان النفى لايجعل المنفى معرفة بخلاف النداء

المضاف ومافى حكمه اى شبه المضاف ناظر الى اعتبار كونه مثلها افرادا فان المضاف معرفة وشبهه فى حكم المعرفة فلا يخرجان بقيد المعرفة بل بقيد الافراد وقوله و بناء النكرة الغير المعينة ناظر الى اعتبار كونه مثلها تعريفا فانها مفرد فلا تخرج بقيد المفرد بل بقيد المعرفة والقائل هو الفاضل عبد الغفور وعبارته هذه وانما اعتبرهما ليقوى جهة الاتحاد ولايلزم بناء المضاف ومافى حكمه والنكرة الغير المعينة انتهى وقوله وفيه ان النكرة الغير المعينة الخ يعنى انها خارجة بقوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية فان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب لانه معرفة فلا حاجة الى اعتبار كونه مثلها تعريفا للاحتراز عنها ويمكن دفعه بان يقال ان قوله وكونه مثلها الخ معطوف على قوله لو قوعه موقع الكاف الاسمية الخ من قبيل عطف العلة على المعلول فمراد القائل المذكور ان الشارح جعل علة وقوعه موقع الكاف الاسمية كونه مثلها فى الافراد والتعريف لا احدهما فقط لانه لو جعل السبب الوقوع المعلل بكونه مثلها فى التعريف فقط يلزم بناء المضاف ومافى حكمه ولو جعل الوقوع المعلل بكونه مثلها فى الافراد فقط يلزم بناء النكرة الغير المعينة فلابد ان يجعل السبب هو الوقوع المعلل بهما جميعا فلا اشكال اصلا (قوله لزمه لام التعريف) بدلا من تعريفه الزائل بالتنكير وقوله مخصوص بما سوى المنادى بناء على ان حرف النداء قائم مقام لام التعريف (قوله ليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله) اذ الاستغاثة ليست مدلول اللام لان مدلول اللام اما التخصيص كما فى الشرح او التعليل كما سيجئ (قوله لمقتضى ذاتك والكرمك) فان لفظ الله علم للذات المستجمع لجميع الصفات والاسماء الشريفة ومنها الكريم (قوله او التعجب او التهديد سيجئ فى الشرح كلام يتعلق بذلك المقام (قوله اى عن الاعتراضين) احدهما ما اشار اليه بقوله قد يخفض المنادى بلامى التعجب الخ وثانيهما ما اشار اليه بقوله و كيف يصدق قوله فيما بعد و ينصب ماسواهما كليا يعنى ان هذا الجواب جواب عنهما لا عن الاول فقط كما يتوهم فى بادى الرأى فما قيل فى دفع الاعتراض الثانى او بان قوله اى قول المص مثل ياعبد الله الخ من تتمة القاعدة وهى قوله و ينصب ماسواهما اى ينصب ماسواهما لكن لا كليا بل مثل ياعبد الله الخ فحينئذ لاتكون هذه القاعدة كلية ٧ حتى يرد انه كيف يصدق قوله و ينصب ماسواهما كليا فان مما سواهما المنادى المخفوض بلامى التعجب والتهديد وقوله منبئ عن الغفلة اى عن كون الجواب المذكور جوابا عنهما جميعا لا عن الاول فقط فانه لو لم يغفل عن ذلك لم يرتكب مثل هذا التكلف ٩ لدفع الاعتراض الثانى فقط فتدبر

٧ اى بالمعنى الذى ذكره الشارح وان كانت كلية فى نفسها فان تقييدا الكلى بالكلى لا يفيد الجزئية

٩ اذا الظاهر ان تكون القاعدة تامة من غير تقييد بالمثال

(قوله فى حضور المهدد) اسم مفعول وكذا قوله والمتعجب منه فاذا كان فى حضورهما فلا يكون للاستغاثة للاحضار والانتقام اوللاحضار وقضاء العجب وجه اصلا وقوله وانه لامعنى الخ يعنى سلمنا ان لذلك وجها بناء على تنزيل الحاضر منزلة الغائب المفقود لنكتة كالاشارة الى ان حضورهما من اعز المطالب عنده لكن لامعنى للاستغاثة بشئ يحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فيه انه ان اراد انه لا يتصور الاغاثة منه حقيقة فمسلم لكنه غير مفيد اذ الكلام فى الاغاثة على طريق التشبيه كما اشار اليه الشارح بقوله كان المهدد الخ وان اراد انه لا يتصور الاغاثة منه اصلا فممنوع فان حضورهما عنده بمنزلة الاغاثة اذ بسببه ينتقم منه او يقضى منه العجب فالمراد بالاستغاثة فى كلام المص طلب الاغاثة مطلقا حقيقة كانت او مجازا الا ان يقال الظاهر المتبادر من الاستغاثة طلب الاغاثة حقيقة ولا ضرورة للحمل على ما هو اعم منها ومن الاغاثة مجازا مع وجود الوجه الوجيه الذى ذكره بقوله فالوجه ان يقال الخ (قوله يستغيث) اى المهدد اسم فاعل بالمهدد اسم مفعول ليغير المهدد اسم مفعول حاله ويترك ما يوجب قتله اوضربه من مساوى خصاله وهو عطف تفسير لتغير حاله فيغيث المهدد اسم مفعول اغاثة حقيقية المهدد اسم فاعل ويخلصه عن اثم القتل او الضرب فالمقصود بالذات من الاستغاثة عائد الى المستغيث فى هذا التوجيه والى المستغاث منه فى التوجيه الذى ذكره بقوله او يستغيث اى المهدد اسم فاعل به اى بالمهدد اسم مفعول لماى لاجله بان ينجى نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك مساوى خصاله فيغيثه اغاثة حقيقية اذ يحصل بذلك غرض المستغيث وان كان عائدا الى المستغاث منه وقوله ليغيثه الخ اى اغاثة حقيقية (قوله فيما سبق) وهو وقوع المستغاث موقع كاف الخطاب الذى يفتح معه اللام نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير وقوله فليكن اى المقتضى لفتح اللام ووقوعه اى وقوع المستغاث له موقع كاف الخطاب صورة لكونه واقعا موقع المستغاث الذى هو موقع كاف الخطاب حقيقة فيكون موقعه موقع كاف الخطاب صورة (قوله ان الجملة) اى جملة ولا لام فيه حالية اى حال من فاعل ٧ يفتح فيكون قيدا للفتح فيخل بالمقصود وهو انه يبنى على الفتح لالحاق الفها مطلقا سواء وجدت اللام او لا لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام فيلزم ان لا يتحقق الفتح بالالف حال وجود اللام وليس كذلك لان الالف تقتضى فتح ما قبلها ويمكن دفع الاخلال بجعل الجملة حالا من الالحاق وقيدا له لا للفتح فيفيد ان الالحاق مشروط بعدم اللام

٧ المراد نائب الفاعل
سعد

ولا شك فى صحته فظهر من هذا التقرير ان جعلها قيدا للفتح غير مناسب من جهة انه لا يفيد ان الالحاق مشروط بعدم اللام مع قطع النظر عن الاخلال المذكور (قوله لا نقول) الخ اى فى دفع الاخلال المذكور (قوله بهذا الاحتمال) اللازم من التقييد وهو ان لا يكون مفتوحا بالالف حال وجود اللام لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا اى كما لا يمكن غير الفتح بدون اللام وقوله وجود الالف غير ضرورى بل يمكن الانفكاك لجواز انقلابها ياء فيمكن غير الفتح بالالف المنقلبة ياء مع اللام لكن الظاهر المتبادر من العبارة انه يفتح المنادى لالحاق الفها حال كونها الفا فان الظاهر من قولنا الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة انه كذلك حال كونه متصفا بصفة الكتابة فتدبر (قوله فى بالاجداه) فانه يجوز ان يكون مبنيا على الفتح لالحاق الف الاستغاثة مع كونه مجرورا باللام لان جر غير المنصرف بالفتحة فلا منافاة بين الفتح والجر فيه (قوله بل لان احديهما) الخ ولا يبعد ان يحمل عليه كلام الشارح بان يقال مراده ان بين اثريهما من حيث البنائية والاعرابية تنافيا وقوله والاخرى اعرابية لان غير المنصرف من اقسام المعرب (قوله ان اراد) اى المص النصب لفظا او تقديرا اى فقط كما اختاره الشارح حيث لم يقل او محلا فاحتاج الى التقييد بقوله ان كان معربا الخ (قوله نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون) وهو فى الاصل منصوب باذكر مقدرا اى اذكر يوم لا ينفع الخ فحذف اذكر وبنى على الفتح ٩ وادخل عليه حرف النداء ولم يكن منصوبا لفظا او تقديرا وكذا الكلام فى قوله يا مثل ما ينفعنى ويا غير ما يضرنى (قوله مع انه داخل فيما سواهما) فان قلت فى كلام المص قيد مقدر يخرجه عما سواهما وهو ما اشار اليه الشارح بقوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء قلت لما كان تقدير هذا القيد خلاف الظاهر وباعثا الى اهمال بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون فى بحث المنادى كما سيذكره لم يلتفت اليه ولا ضرورة تدعو اليه لامكان التوجيه بما سيذكره (قوله فهو مشترك بين كل منادى) فان المنادى لا يخلو من احد هذه الامور الثلثة فانه اما منصوب لفظا نحو يا عبد الله او تقديرا نحو يا فتى القوم او محلا كما اذا كان مبنيا على ما يرفع به او على الفتح او كان مخفوضا بلام استغاثة او مفتوحا لالحاق الفها نحو يا زيد و يا يوم لا ينفع الخ ويا لزيد ويا زيداه (قوله ان يقال اراد) اى بقوله وينصب ما سواهما ويبقى ٤ ما كان عليه من النصب ما ٥ سواهما سواء بقى على ٣ ما كان عليه من النصب حال كونه نصبا كما فى مثل يا عبد الله او حال كونه فتحا كما فى مثل

٩ يعنى انه جعل منادى بطريق الحكاية والابقاء على حاله الاصلى فحركته فتح لا نصب
سعد

٤ كما فى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا الآية اى دوموا على الايمان
سعد

٥ فاعل يبقى واسم كان بطريق التنازع
سعد

٣ اعم مما كان عليه بعد النداء او قبله فالاول مثل يا عبد الله والثانى مثل يا يوم لا ينفع الخ تدبر
سعد

يايوم لاينفع مال ولابنون مماهو مبنى على الفتح فيد خل مثله فى الحكم المذكور ولايلزم الاهمال عن بيانه فى بحث المنادى بخلاف ما اذا حمل كلام المص على ظاهره واريد انه ينصب ماسواهما لفظا اوتقديرا فان مثل يايوم لاينفع مال ولابنون يخرج عن الحكم المذكور مع دخوله فيما سواهما على هذا التقدير فان قيد بقوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء يلزم اهمال بيانه فى بحث المنادى كما سيذكره (قوله وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا) الخ اى عرفت بما ذكرنا من انه ان اراد ينصب ماسواهما لفظا اوتقديرا اومحلا فهو مشترك بين كل منادى ولايخص ماسواهما فائدة قوله ان كان معربا بعد تقييد النصب بقوله لفظا او تقديرا وقوله والاستغناء عنه اى وعرفت الاستغناء عنه بماذكرنا من انه يمكن ان يقال اراد ويبقى على ماكان عليه من النصب ماسواهما اذ حينئذ لاحاجة الى هذا التقدير كما اوضحناه لك وقوله على ان فيه انه يبقى الخ يعنى ان هذا التقدير مضر فضلا عن انه مستغنى عنه لانه يبقى الخ وقد اوضحناه آنفا (قوله فانه لامعتمد لعمل طالعا) وهو احد الامور الستة اعنى المبتدأ والموصول والموصوف وحرف النفى وذو الحال والاستفهام ولامجال ههنا لما سوى تقدير الموصوف وهو ظاهر وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون الخ وذلك لانه لوكان مضافا بان يقال تقديره يا احسن الوجه طالعا جبلا لكان من قبيل يا عبد الله ولوكان نكرة بان يقدر رجلا ويراد به غير معين لكان من قبيل يارجلا لغير معين فلابد ان يقدر ٩ مفرد معرفة ولو بعد النداء فيجب تعريف طالعا ولايكون هناك شبه مضاف لان موصوفه مفرد الا ان يفرق ٤ بين المنعوت المذكور والمقدر كما قال الفاضل عبد الغفور لكن فيه مافيه ٧ (قوله وذكر من لامثال له) الخ هو الفاضل عبد الغفور وفيه من التهكم والاستهزاء ما لايخفى (قوله يا احسنا وجهه الظريف) فيكون نصبه لكونه شبه مضاف فقط (قوله موصوفا بجملة او ظرف) الخ فان الجملة لاتكون الاصفة للنكرة اولما فى حكمها فاذا وصف المنادى بها يقوى جهة التنكير فلايوصف بالمعرفة فان قلت اذا اعتبر كونه منادى يضعف جهة تنكيره قلت لما وصف بالنكرة جعل من نداء الموصوف لامن وصف المنادى فلايعتبر كونه منادى قبل الوصف فلهذا صار شبه مضاف وقد سبق مايتعلق بهذا المقام (قوله من ذات عرق) قيل هو اسم موضع (قوله فخرج يا ايها الرجل) اى خرج الرجل فى هذا المثال فانه لايجرى فيه الحكم المذكور اعنى جواز الرفع والنصب بل الرفع فيه

٩ نحو يارجل الطالع جبلا منه

٤ يعنى نختار ان موصوفه مفرد معرفة ولانم انه يجب حينئذ تعريف طالعا لانه لما لم يذكر الموصوف بل اقيم الوصف مقامه لم يقصد تعريفه وحكم بكونه شبه مضاف ولايخفى ان جميع ذلك مما لا ينبغى ان يصدر من الفضلاء منه

٧ اذ المقدر كالملفوظ ولم يعتبر احد هذا الفرق اصلا ولعل ذلك سبب صدور مايشعر بالتهكم والاستهزاء من المحشى منه

متعين

متعين فلابد من اخراجه عن هذه الضابطة (قوله نكتة عدم التقييد) الخ هى ماسيذكره فى شرح قول المص واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل الخ من ان هذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة (قوله لانه قيل فيه) اى قال المص فيه ويبنى دون غيره بل قال فى غيره ويفتح لالحاق الفها وان كان المراد به انه يبنى على الفتح كما ذكره الشارح ولك ان تقول يستفاد ذلك مما سيذكره من الحكم اعنى قوله ترفع على لفظه وتنصب على محله ولاحاجة الى دعوى التبادر واثباته بما ذكره القائل (قوله عمرو فيه تابع للفظ عبد الله) الخ كأنه قيل ان فى مثل يا عبد الله وعمرو المعطوف على المنادى مما لايمتنع دخول يا عليه لان مايمتنع دخول يا عليه هو المعرف بلام التعريف وحكم المعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء ولما كان عمرو مفردا معرفة يجب بناؤه على الضم اذا كان منادى مستقلا وكذا اذا كان معطوفا على عبد الله وهو مع كونه من توابع المنادى المعرب لم يكن تابعا للفظه لان لفظه معرب منصوب وهو مبنى على الضم فقوله توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط غير صحيح على اطلاقه فاشار الى تصحيحه على اطلاقه بقوله عمرو فيه اى فى هذا التركيب تابع للفظ عبد الله لانه اى عمرو منصوب المحل بالتبعية للفظ عبد الله لاغير اى ليس له من حيث انه من توابع المنادى المعرب سوى النصب المحلى واما بناؤه على الضم فليس بالتبعية اى بسبب كونه من توابع المنادى المعرب بل بسبب مباشرة حرف النداء اياه حكما لكونه فى حكم المنادى المستقل فبناؤه على الضم لايقدح فى صحة الحكم المذكور على اطلاقه لما عرفت من ان قيد الحيثية معتبر اى توابع المنادى المعرب من انها توابعه تابعة للفظه فقط واما توابع المنادى المبنى على الرفع من حيث انها توابعه لها الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله لايقال اذا اعتبر قيد الحيثية فى الحكم المذكور يكون مقيدا لامطلقا لانا نقول المراد بكونه مطلقا عدم تقييد التوابع بغير البدل والمعطوف الآتى حكمه واما قيد الحيثية فمستفاد من موضوع القضية فكأنه جزء من مفهوم الكلام لاقيد خارج عنه (قوله والمعطوف الآتى حكمه) وهو المعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه (قوله وكذا) اى كتوابع المنادى المعرب المنصوب فى كونه تابعا للفظه فقط يا لزيد وعمرو وهو من توابع المنادى المعرب المجرور يجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله كما فى اعجبنى ضرب زيد وعمرا (قوله ان الحكم) اى الحكم الآتى وهو قوله ترفع على لفظه وتنصب على محله

على توابع المنادى المبنى يرشد الى تقييد المبنى بقوله على مارفع به وهو المخرج لتوابع المستغاث المبنى على الفتح لانه حكم مخصوص ببعض افراده اى بعض افراد المنادى المبنى وهو المبنى على الضم فان هذا الحكم انما يتصور فى توابعه عقلا ولا يتصور فى توابع مطلق المنادى المبنى (قوله فانه لايجوز فى العاقل) الخ علة لما يفهم من ان فائدة التقييد المذكور متحققة بالنظر الى تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر اذ لابد من اخراجه ايضا فانه لايجوز فى العاقل الا النصب لا الوجهان وقوله لانه اى تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر لا يرشد الى التقييد المذكور كالمستغاث الذى علم حكمه وهو البناء على الفتح علة للتخصيص لانه لم يعلم حكمه بعد اى حكم العلم المذكور وهو كون ٥ فتحه مختارا حتى يرشد الى التقييد المذكور اذ قبل العلم به يحتمل عقلا ان يكون حكمه البناء على الضم فيجوز فى تابعه الرفع والنصب فقبل العلم به لا يرشد الى التقييد المذكور بخلاف المستغاث فانه علم حكمه وهو البناء على الفتح فلايجوز فى تابعه الا النصب فيرشد الى التقييد المذكور (قوله يشمل شبه المضاف) لانه مفرد حقيقة بمعنى انه ليس بمضاف فما لايكون مضافا اضافة معنوية او لفظية فهو مفرد حقيقة وماهو مضاف اضافة لفظية مفرد حكما فلاحاجة لادراجه اى ادراج شبه المضاف فى المفرد الى تعميم المفرد من الحقيقى والحكمى وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية ويمكن ان يقال انما ادرج شبه المضاف فى المفرد الحكمى دون الحقيقى ليوافق ماسبق من قول المص ويبنى على مارفع به ان كان مفردا معرفة فان المراد بالمفرد هناك المفرد الحقيقى بمعنى ماليس بمضاف ٦ ولاشبه مضاف كماذكره الشارح فالمناسب له ان يدرج شبه المضاف فى المفرد الحكمى لالانه لايمكن ادراجه فى المفرد الحقيقى ههنا (قوله لايستدعى التفصيل بل) يستدعى التقييد الخ ويمكن ان يقال اراد انه فصل التوابع ليحصل فى ضمن التفصيل الاحتراز عن البدل فاشار الى ان المقصود من التفصيل الاحتراز عن البدل وان كان ذلك الاحتراز حاصلا بالتقييد ايضا لكن اختار التفصيل لما فيه من الكشف والايضاح كما لايخفى (قوله فى امتناع وصف المنادى) المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه فى يا زيد العالم بما سيجئ قريبا (قوله ولم يتبع الاكثرين) اى وينبه على انه لم يتبع الاكثرين فى جعل التأكيد اللفظى كالبدل فى انه لايجوز فيه الوجهان الرفع والنصب والتنبيه على ذلك مستفاد من ذكر التأكيد مطلقا من غير تقييده بالمعنوى كما اشار اليه الشارح (قوله الظاهر ان يقول) الخ انما قال الظاهر لجواز ان يراد بالاغلب الاغلب

٥ فحينئذ لا يجوز فى تابعه الا النصب
منه

٦ اى اصلا لا باضافة معنوية او لفظية
منه

من جهة كثرة القائلين لا اغلب استعمال العرب (قوله الغير المذكورين) صفة للمعطوف والتأكيد فالمعطوف الغير المذكور المعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه والتأكيد الغير المذكور التأكيد اللفظى (قوله منبئ عن الغفلة) اى عن تقييده ههنا وفيه بحث لانه يجوز ان يكون تقييده به فى شرح المفصل لبيان ماذهب اليه الاكثرون وعدم تقييده ههنا لبيان ماهو المختار عنده تدبر (قوله لشبهه بالمضمر) فى الافراد والتعريف والمضمر لايوصف ولايوصف به (قوله بأنه على الاختصاص) بالمدح وقوله لضعف الداعى علة للرد يعنى ان وجه الرد ضعف الداعى اى عدم تجويز وصف المنادى المفرد المعرفة والداعى اليه شبهه بالمضمر فى الافراد والتعريف والبناء ووجه الضعف انه لايلزم من مشابهة شئ بشئ ان يكون حكمه حكم ماشابه به وقوله وعدم جريان التأويل عطف على الضعف يعنى ولعدم جريان التأويل بأن رفعه ونصبه على الاختصاص فى وصف المنادى المستغاث المجرور بلام الاستغاثة نحو يالزيد الفاضل فان وصفه مجرور مع ان الداعى المذكور متحقق فيه وقوله الا ان يقال الخ اشارة الى الجواب من الوجه الثانى وحاصله ان عدم جريان التأويل المذكور فى وصف المستغاث مسلم لكنه غير مضر لعدم تحقق الداعى فيه وهو شبه المنادى المفرد المعرفة بالمضمر فى الافراد والتعريف والبناء لا فى الاولين فقط والمنادى المستغاث المجرور لم يكن مبنيا فيجوز وصفه من غير تأويل (قوله ينبغى ان يقيد) اى المعرف باللام بقولنا سوى لفظة الله فانه مع كونه معرفا باللام لايمتنع دخول يا عليه ولهذا اى لاجل الاحتراز عن لفظة الله لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح من قوله الممتنع دخول يا عليه فلهذا فسره الشارح به ولو قال والمعطوف المعرف باللام سوى لفظة الله يفوت الاختصاص فلاوجه لاختياره لمجرد ٤ اوضحيته فان المقصود فى المتن هو الاختصار دون الاوضحية اذ الايضاح من وظايف الشرح ويجوز ان يكون وجه اختيار القول المذكور الاشارة الى مانع كونه منادى مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه كما ذكره الفاضل عبد الغفور (قوله والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة) تفصيل الكلام فى هذا المقام ان المص عرف التوابع بكل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة واحترز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت لان العامل فى المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار

٤ فيه اشارة الى ان الاوضحية لو كانت مع الاختصار لكانت مقصودا فى الجملة فلهذا قال المحشى مع انه اخصر واوضح
منه

عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من جهة انه يقتضى آخذا ومأخوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة اذا تحقق هذا فنقول ان العامل فى العاقل فى مثل قولنا يازيد العاقل مثلا العامل فى المتبوع اعنى زيد والعامل فيه وهو حرف النداء النائب مناب ادعو ويعمل النصب فى محله لكونه مبنيا على الضم فيعمل النصب فى لفظ التابع ولما كان التابع معربا باعراب سابقه من جهة واحدة لزم ان يكون العاقل فيه منصوبا حملا على محل زيد لا مرفوعا حملا على لفظه المبنى على الضم فجواز الرفع فيه من غوامض علم النحو فنقول الاعراب المعتبر فى تعريف التوابع بالنسبة الى التابع والمتبوع بعد كونه اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا اعم من ان يكون حقيقة او حكما اما الحقيقى ٦ فظاهر واما الحكمى فمثل ٩ يازيد العاقل بالضم فان الضم فيه اعراب حكما لمشابهته حركة الاعراب فيكون حرف النداء النائب مناب ادعو عاملا ومؤثرا فى ذلك الاعراب الحكمى بالنظر الى المتبوع والتابع فيكون التابع معربا باعراب سابقه حكما من جهة واحدة هذا ما يفهم مما ذكره الشارح فى بحث التوابع وقال الفاضل المحشى هناك التعريف ههنا للتابع فى الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة ٣ المنادى وحركة اسم لا تعرض لهما ٤ فى محلهما ولم يرض باحالتهما الى هذا الباب ٥ انتهى وقوله لما هو اهله من مقام يحتمل تفصيله واراد به بحث التوابع (قوله نحو ياهؤلاء العاقلون) حملا على محل الضم وياهؤلاء العاقلين حملا على محل النصب وقوله ومحل رفع الاولى ان يقول ومحل ضم (قوله اولانه) اى الصفة والتذكير باعتبار الوصف او المذكور اول ما يمكن ان يمثل الخ اى اظهر ما يمكن ان يمثل الخ كما فى قواهم البديهى الاولى وذلك لان كون الوصف معرفا باللام اكثر بالنسبة الى غيره من التوابع فيكون اظهر وظهر من هذا الوجه وجه اختيار هذا المثال على مثل يازيد كريم ٦ العصر (قوله اى حرف النداء) بواسطة كونه تابعا للمنادى مع منافاته اى منافاة حرف النداء له اى للمعرف باللام لانه لا يجوز ان يكون منادى مستقلا باشره حرف النداء (قوله ولم يتقدم مثله) الخ اى لم يسبقه احد مثله فى النحو ولم يخلف احدا مثله (قوله فيه انه لو باشر المضاف) الخ اى لو باشر المعطوف المضاف بالاضافة اللفظية او المعطوف الذى هو شبه المضاف اذا كان كل منهما مما يمتنع دخول يا عليه بان يكون معرفا باللام نحو يازيد والحسن الوجه ويازيد والضارب عمرا وقوله حرف النداء

٦ سواء كان لفظيا نحو زيد الفاضل او تقديريا نحو جاءنى فتى القوم وزيد او محليا نحو جاءنى هؤلاء الرجال

٩ ومثل لا رجل ظريفا فان الفتح فيه اعراب حكما

٣ لكونها بنائية

٤ فذكرهما فى محلهما قرينة على تخصيص تعريف التوابع بما ذكر

٥ باب التوابع

٦ هو مضاف اضافة معنوية لا لفظية لعدم كونه مضافا الى معمولها بناء على فرض كونه بمعنى الماضى او الاستمرار واسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال

فاعل باشر لكان منصوبا نحو ياحسن الوجه وياضاربا عمرا لما عرفت من ان ماسوى المنادى المفرد ٣ المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف ينصب بالمفعولية والمضاف وشبهه مما سواهما فينبغى ان لا يختار فيهما الرفع مع انه يختار فيهما الرفع عند الخليل لانهما من توابع المنادى المبنى المفردة لان المراد بالمفرد ههنا اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل المضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف كما عرفت مع كونهما من قبيل المعطوف الذى يمتنع دخول يا عليه فبالنظر الى ما ذكره من ان المعطوف بحرف فى الحقيقة منادى مستقل الخ ينبغى ان لا يختار فيهما الرفع مع انه ليس كذلك فهو منتقض بهما (قوله ان كان كالحسن يعنى علما) اى ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه وهو المعرف باللام علما كالحسن فقوله والا يعنى ليس بعلم بل اسم جنس فمذهب المبرد ان المعطوف المذكور ان كان علما يختار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه بناء على ان اللام غير لازم للعلم وان لم يكن علما بل اسم جنس يختار نصبه لامتناع جعله منادى مستقلا بناء على عدم جواز نزع اللام عنه لان اللام لازم له لا يقال لزوم اللام لاسم الجنس ممنوع كيف وقد يستعمل كثيرا بدونه كما فى حمدت حمدا لانا نقول المراد بلزومه له انه حين دخله اللام لقصد التعريف لازم له لا يجوز نزعه عنه بخلاف العلم فان التعريف حاصل فيه بالعلمية لا باللام فاللام غير لازم له لقصد التعريف وليس المراد ان اسم الجنس لا يستعمل بدون اللام فانه ظاهر البطلان (قوله ان اللام فى بعض الاعلام لازم) كما اذا جعل اللام جزأ منه ثم صار علما كالنجم للثريا والصعق لخويلد بن نفيل فلا يجوز نزع اللام وجعله منادى مستقلا كاللام فى اسم الجنس فلا ينبغى الفرق بينهما بجعل اللام غير لازم لذلك العلم وجعله لازما لاسم الجنس (قوله وحمل اسم الجنس) المستفاد من قوله والا اى وان لم يكن علما بل اسم جنس (قوله وما فى حكمه من الاعلام) وهى الاعلام الموضوعة مع اللام فى عدم جواز نزع اللام عنه (قوله كان فى الاصل مصدرا) كالفضل او صفة كالحسن او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب وهذه الاعلام لم تكن موضوعة مع اللام وصح دخول اللام عليها ولا خفاء فى جواز نزعها عنها لكنه ليس كل اسم كذلك اى كما ذكرنا من انه كان فى الاصل مصدرا ٥ الخ مما جاز دخول اللام عليه ونزعه عنه فان محمدا وعليا وهما صفتان فى الاصل وليسا بموضوعين مع اللام لم يجز دخول اللام عليهما فضلا عن نزعه عنهما (قوله وقصد بلام التعريف) احتراز عما لم يقصد به التعريف فانه غير لازم كما ذكرنا آنفا

٣ المراد بالمفرد ههنا المفرد حقيقة وهو ما لا يكون مضافا اصلا لا اضافة لفظية ولا معنوية ولا شبه مضاف كما سبق

٥ خبر ليس

(قوله لانه اصابته) الخ وهى الخاصية التى اقتضت ذلك التخصيص (قوله كالدبران) اسم لكوا كب مخصوصة وكذا الثريا والعيوق (قوله كالاربعاء وكذا الثلاثا والخميس وقوله لكن لم يثبت لهذا اللفظ فانها لم يثبت بمعنى الرابع والثالث والخامس (قوله كالمشترى) فانه يتصورله معنى جنسى ويثبت لكن لم يعلم ثبوته للمعنى العلمى اعنى الكوكب اذ لامعنى للاشتراه فيه (قوله عطف على المفردة) وهى صفة المبتدأ اعنى قوله وتوابع المنادى وقوله وتنصب عطف على ترفع وهى خبر المبتدأ وقوله عطف امرين الخ لا من قبيل عطف امرين على معمولى عاملين مختلفين والمقدم غير مجرور و قوله والخبر اى العامل فى الخبر (قوله باعتبار ان التابع) وهو الوصف المضاف الى علم آخر (قوله الا البناء على الضم او الفتح) فلما لم يكن جواز الضمة الا فى المبنى على الضم خرج المبنى على الفتح من البين ثم المتبادر من العلم المنادى هو العلم المجرد عن لام الاستغاثة على ان التمثيل بقوله يازيد بن عمرو كما فى اكثر النسخ بعينه فحينئذ يندفع ماأورده من النظر بقوله وفيه نظر لجواز الخ يعنى كما ان فتح المنادى ٧ مختار وضمه جائز فى مثل يازيد بن عمرو كذلك فتحه مختار وجره جائز فى مثل يالزيد بن مغيث وهو منادى مجرور بلام الاستغاثة فيجوز ان يبنى اختيار الفتح عن جواز الجر فيه فلايكون دليلا على كون المراد بالعلم المذكور العلم المبنى على الضم (قوله من غير تغيير) اى من غير تغيير ان كابنة فلهذا افسر الشارح بها احترازا عن البنت فان فيها تغييرا و وجه الاحتراز انه لا يجوز الفتح فى ياهند بنت عمر و بل الضم متعين لان التخفيف مع الابن والابنة اكثر بخلاف البنت (قوله المتبادر ماهو الاعم) ان اراد ان ماهو الاعم لكونه اعم متبادر فهو ممنوع كيف ويكون ٢ الاخص متبادرا بسبب كونه فردا كاملا وان اراد ان هذا الاعم متبادر فى نفسه فهو ممنوع ايضا كيف والوصف الذى لم يتخلل بينه وبين موصوفه واسطة فرد كامل يتبادر الى الفهم كما يظهر بالرجوع الى الوجدان (قوله فكما انه لايصح ان يكون المعرف باللام) الخ يفهم من كلامه ان تقدير الارادة لدفع هذا الفساد اعنى كون المعرف باللام منادى وليس كذلك لانه يندفع بحمل الكلام على معنى انه اذا جعل المعرف باللام منادى فى الجملة ولو بتوسيط امر آخر بل وجهه تصحيح جواب الشرط اعنى قوله قيل ياايها الرجل الخ كما فى قوله تعالى ۞ اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ۞ الآية اى اذا اردتم القيام (قوله لانه يبين) الخ اى بقوله والتزموا رفع الرجل الخ فكأنه المقصود بالبحث فيكون البحث عن نفس المنادى المعرف باللام توطئة له وتمهيدا لبحثه (قوله

٧ مع تعين النصب فى صفته لانها تابع مضاف اضافة معنوية
منه

٢ وقد نبه عليه السيد الشريف قدس سره فى حاشية المطول
منه

انه قد يكون) الخ اى فى ضمن بعض افراده وهو وصف الاسم المبهم مثل اى وهذا وقوله مابين احكام المنادى مع انه ذكر فيما بين احكام توابع المنادى (قوله نداء الزيدين) اى نداء مثنى العلم وكذا نداء جمعه المعرفين باللام يقال يازيدان بحذف اللام لا بتوسط ماذكر مع انه داخل فى نداء المعرف باللام (قوله حين تثنيته وجمعه) ظرف للتعريف وقوله باللام متعلق بالتعريف (قوله وما اجيب به) الخ عطف على قوله انه اذا اريد الخ اى ومن فتنة فطنة الناظر ما اجيب به الخ (قوله لجبر النقصان) اى نقصان التعريف الزائل بالتنكير بسبب جعله مثنى او جمعا لا للتعريف فلايدخل فى المعرف باللام فلايدخل نداء الزيدين فى نداء المعرف باللام فلا ينتقض القاعدة به (قوله وفى الجواب) اى فيما اجاب به الناظر المذكور ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف فالقول بانه لجبر نقصان التعريف قول بانه للتعريف وان كان من حيث لايشعر فيدخل فى نداء المعرف باللام وقوله على ان المعرف باللام الخ اشارة الى جواب سؤال مقدر تقرير السؤال انا سلمنا ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف لكن اللام انما هو لغرض جبر النقصان لا لغرض التعريف وان كان التعريف حاصلا فلايدخل فى المعرف باللام بمعنى مايقصد تعريفه باللام وتقرير الجواب ان هذا المعنى لايفهم من لفظ المعرف باللام لان المعرف باللام عندهم ذو اللام وان لم يكن لغرض التعريف ولهذا احتيج الى استثناء بالله مع ان اللام فيه ليس لغرض التعريف كما بين فى محله من هذه القاعدة وهى قوله واذا نودى المعرف باللام الخ فانه لو كان المراد بالمعرف باللام ماقصد به التعريف لم يكن داخلا فى المعرف باللام ولم يحتج الى استثنائه بل الاحتياج اليه انما نشأ من كون المراد به ذا اللام (قوله وفى السؤال) المذكور وهو نقض القاعدة المذكورة بمثل يازيدان بحذف اللام عنه ان بناء الكلام اى كلام المص وهو قوله قيل ياايها الرجل الخ على التمثيل كما حمل عليه الشارح يدفعه اى يدفع السؤال المذكور فانه يشعر بعدم انحصار المقول فى التوسط بما ذكر فيجوز ان يقال يازيدان بحذف اللام وفيه اى فى دفع السؤال ببناء الكلام على التمثيل مافيه لانه انما يدل على عدم انحصار المقول فى المادة المذكورة ولايدل على عدم الانحصار فيما يماثلها فى التوسط المذكور والا لم يكن للمثلية وجه اصلا (قوله وان قصد النداء) الخ عطف على قوله ان بناء الكلام الخ اى وفى السؤال ايضا ان قصد النداء فى يازيدان الى تثنية العلم المجرد عن لام التعريف لا الى تثنية العلم المعرف باللام اعنى الزيد فلايدخل فى نداء المعرف

باللام فلانقض به حتى لواريد الزيدان المعهودان بان اريد تثنية المعرف باللام لقيل يا ايها الزيدان فلايحذف منه اللام بل يتوسط اى مع هاء التنبيه فحينئذ يندرج تحت القاعدة المذكورة فلانقض به اصلا (قوله الموصوفة) بالمعرف باللام كالرجل المحذوف ما اضيف اليه يعنى ان ايا لازم الاضافة على تقدير كونها موصوفة فتكون معرفة بالاضافة فيصح ان يكون المعرف باللام صفة لها فحذف المضاف اليه ههنا بتعويض حرف التنبيه عنه فتقديره يا اى شئ الرجل وقوله عند غير الاخفش ظرف لقوله الموصوفة وقوله الموصولة صفة بعد صفة لاى فحينئذ تكون ٧ معرفة من غير حاجة الى الاضافة فحينئذ لا يكون حرف التنبيه عوضا عن شئ (قوله على نحو واحد) وهو ان يكون كل منهما موصوفا بالمعرف باللام بخلاف ما اذا كان هذا موصوفا به واى موصولا جزء صلتها المعرف باللام وصدرها محذوف (قوله ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم و الصعق) لانها لو كانت موصولة لكانت منادى مفردا معرفة و صدر الصلة محذوفا والتقدير يا ايها هو النجم و يا ايها هو الصعق فلا مانع من صحة هذا الكلام على هذا التقدير مع انه غير صحيح بالاتفاق فعلم من عدم صحته ان ايا موصوفة لابد لها من وصف هو اسم جنس معرف باللام اذ الاعلام لا توصف بها ومثل النجم والصعق من قبيل الاعلام التى جعلت لام التعريف جزأ منها فان قلت اذا اريد نداء مثل الصعق والنجم لا يصح ان يقال يا النجم ويا الصعق لانه مختص بيا الله كما سيجئ فاذا لم يصح فى ندائها يا ايها النجم و يا ايها الصعق فما التركيب الصحيح فيه قلنا التركيب الصحيح فيه ان يقال يا هذا النجم و يا هذا الصعق فحينئذ يكون النجم والصعق بدلا من هذا اذ لا يقتضى هذا كونهما وصفا (قوله اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء) من جعله جزأ من صلة اى لان الوصف والموصوف متحدان ذاتا وليس الصلة ٢ كذلك فضلا عن جزئها (قوله ليجبر) اى هاء التنبيه بعد المقصود بالنداء وهو الرجل وقوله المشاركة لحرف النداء فى التنبيه لان حرف النداء يتضمن معنى التنبيه (قوله وقوله ويا هذا الرجل يشعر) الخ حيث اقتصر عليه ولم يقل ويا ذا الرجل بترك حرف التنبيه وهذا يحتمل الامرين فعلى هذا المراد بالرجل فى قول الشارح والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء هو الرجل فى مثل يا ايها الرجل ويا اى هذا الرجل او الرجل فى جميع الامثلة لكنه مقيد بما اذا كان مقصودا بالنداء فى مثل يا هذا الرجل (قوله لانه على هذا التقدير) اى على تقدير كونها موصولة لا حاجة الى نكتة التزام الرفع لان رفعه حينئذ لكونه خبرا لمبتدأ محذوف وهو صدر الصلة لا لكونه مقصودا

٧ اذ الموصولات كلها معارف
منه

٢ اى فى نفسها وان كان بعد العلم بها وصفا اذ الاخبار بعد العلم بها اوصاف
منه

بالنداء (قوله الذى جعل وسيلة) الخ ولم يكن مقصودا بالنداء كهذا فانه يحتمل ان يكون وسيلة الى نداء المعرف باللام فحينئذ لا يجوز فى صفته الا الرفع ويحتمل ان يكون مقصودا بالنداء فحينئذ يجوز فى صفته الرفع و النصب لكونه صفة للمنادى المبنى على ما يرفع به فهو داخل تحت القاعدة السابقة بخلاف ايها فانه لا يكون مقصودا بالنداء فلا يجوز فى صفته الوجهان بل الرفع متعين لكونها مقصودا بالنداء وقوله مطلقا اى سواء كان وسيلة الى النداء او مقصودا بالنداء (قوله لا ينصب تابع المنادى المستغاث) نحو يا لزيد الفاضل ويا لزيد وعمرو وقوله فلا يرد الخ تفريع على تقدير المنادى وقوله ان تابع المعرب قد يتبع محله فيجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو وعمرا بالرفع والنصب (قوله ومنهم من قال) الخ اى لدفع الايراد المذكور بدون تقدير المنادى والقائل الفاضل الهندى (قوله لا يخفى انه بلغ من التكلف) الخ فلهذا لم يلتفت اليه الشارح اصلا (قوله واما ما قيل) الخ اى فى رد ما ذكره القائل المذكور وهذا القائل هو الفاضل عبد الغفور (قوله انه) اى الرجل فى مثل قولنا يا ايها الرجل لكونه منادى حقيقة ومقصودا بالنداء وان لم يكن منادى لفظا بمباشرة حرف النداء اياه منصوب على انه مفعول به فيكون له اعرابان احدهما النصب ٧ على انه منادى حقيقة والآخر الرفع على انه تابع للمنادى المبنى على الضم فلا يندفع الايراد المذكور بحمل التنوين على الوحدة بالمعنى المراد (قوله ان اعراب النصب للمنادى لفظا) فان المنادى اللفظى الذى باشره حرف النداء منصوب على انه مفعول به لا للمنادى حقيقة كالرجل فى يا ايها الرجل فان اعرابه هو الرفع لكونه مقصودا بالنداء وليس له اعراب النصب فليس له الا اعراب واحد وهو الرفع فيندفع الايراد بحمل التنوين على الوحدة لكنه تكلف وتعسف كما عرفت (قوله كاختصاص نداء ايها وايتها) بكلمة يا من بين حروف النداء اذ لا يقال ايا ايها وهيا ايها واى ايها وا ايها (قوله وتخصيصه بالحكم الاخير) الخ اى تخصيص الشارح قول المص وقالوا يا الله بالحكم الاخير اعنى نداءه بلا توسط المبهم كما يدل عليه قوله بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام الخ وقوله وان كان اشد تناسبا الخ لان هذا الكلام وقع فى ذيل بيان وجوب توسيط اى او هذا اذا نودى المعرف باللام (قوله من غير ان تقول يا الله مثلا فى حين من الاحيان) يعنى لا يجوز فيه توسيط ايها واما ما ذكره الشارح من تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام فلا يدل على عدم جواز التوسيط كما لا يخفى (قوله فيجب الحذف) لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه

٧ مما شاء منه وليس بمرضى
منه

لانه غير جائز (قوله وهو) اى حذف حرف النداء وتعويض الميم المشددة في آخره مختص بالدعاء نحو اللهم اغفرلى واما اذا قصد به الخبر والجواب ٧ كما اذا قصد بالنداء فى قوله تعالى رب انى يكون لى غلام وكانت امرأتى عاقرا الآية كامر فلا يجوز ان يقال اللهم (قوله الظاهر اشذ) بالذال المعجمة افعل التفضيل من الشذوذ اذ لا حاجة الى بناء افعل التفضيل من الشذوذ الى التوسل بصيغة اشد كما احتاج اليه فيما فيه لون او عيب كما بين فى محله (قوله وكانهم توسلوا) الخ توجيه لقوله اشد شذوذا بالدال المهملة (قوله ولم ينون) اى تيم الثانى مع انه ليس بمضاف كالاول (قوله ما يمكن ان يقال) وان لم يقل به احد (قوله بتقديم الخبر) فانه يفيد حصر المسند فى المسند اليه (قوله دعاء فى المعنى) اى دعاء عليه يعنى لا يبقى اب لك فيكون الاب كناية عن ذى الشفقة والمرحمة فعلى هذا لا يكون للمدح والشتم (قوله و يا قاضى) بتشديد الياء (قوله فى صورة الحذف) اى حذف ياء المتكلم نحو يا مسلمى و يا مسلمى وقوله وما فى حكمها و هو ياء التثنية او الجمع (قوله كما فى لغة الضم) اى لغة جواز ضم المنادى المضاف الى ياء المتكلم بعد حذفها اكتفاء بكون اضافته اليها مشهورة ومنها القراءة الشاذة فى قوله تعالى رب احكم بضم الباء اى يا ربى احكم والقراءة المتواترة رب احكم بكسر الباء (قوله كذا القلب بالالف) مخصوص بغير يا فتاى فانه لا يجوز فيه قلب الياء الفا لئلا يلزم اجتماع الساكنين (قوله فى غير يا بنى) الخ يعنى ان شذوذ مجئ يا غلام فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم مختص بغير يا بنى تصغير ابن واصله بنيا بالالف حذفت الالف المقلوبة عن الياء ٩ اكتفاء بالفتحة فان مجيئه بالفتح كثير وليس بشاذ لثقل اليائين وخفة الفتحة (قوله عطفا على الخبر) وهو الجملة الفعلية الواقعة خبرا اعنى قوله يجوز فيه الخ وقوله او على الجملة الاسمية وهى قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز الخ وقوله وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء لما سبق من ان ظاهر الحال فى المسائل الوجوب لا الجواز (قوله والاسكان) اى اسكان الياء (قوله فيكون) اى المعطوف والمعطوف عليه المحذوف فى حيز الجواز لكون الظرف حالا من فاعل يجوز اى ملتبسا بلا هاء وبالهاء وقفا لا يقال لا حاجة الى تقدير المعطوف عليه اعنى بلا هاء بل يكفى كونه فى حيز الجواز لانا نقول المفهوم حينئذ جواز الوجوه الاربعة فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم حال كونه ملتبسا بالهاء وقفا فيلزم ان لا يجوز بلا هاء فيلزم وجوب الهاء فلا بد من تقدير المعطوف عليه اى يجوز فيه هذه الوجوه حال كونه بلا هاء و بالهاء وقفا

٧ عطف تفسير
منه

٩ اى ياء المتكلم
منه

(قوله ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب) بان يحمل على معنى الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين اى الوجود والعدم فيشمل الوجود الذى صار طرف الوجود فيه ضروريا دون طرف العدم وذلك فى يا غلاماه ويشمل الجواز بمعنى الامكان الخاص الذى سلب فيه الضرورة عن احد الطرفين جميعا وذلك فى باقى الوجوه (قوله يستفاد هذا) اى الشمول للوجوه الاربعة من عدم التقييد بوجه فان قلت اليس قوله يا ابى و يا امى باثبات الياء تقييدا بالوجهين الاولين قلت هذا ليس بتقييد بل بيان لكونه مضافا الى ياء المتكلم كما اشار اليه الشارح بقوله كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم قال المحشى فى شرحه يريد ٧ كغلامى بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه مجرد اثبات الياء انتهى ويظهر منه وجه اوضحية ان يقال ويا ابت و يا امت خاصة الخ لانه يعلم الوجوه الاربعة فى يا ابى ويا امى من عموم يا غلامى من غير ان يتبادر مجرد اثبات الياء (قوله ان يقال ويا ابت) الخ اى باسقاط قوله وقالوا يا ابى ويا امى ولك ان تقول انما ترك القول الاخصر الاوضح اشارة الى ان التاء فيهما بدل من الياء (قوله خاصة) بل لو ترك هذا القيد لا يمكن ان يستفاد اختصاص هذا الوجه بهما من تخصيصهما بالذكر كما صرح ٣ به فى الشرح الا انه اراد التصريح والتنصيص (قوله وانما يدخل على المتروك) قال الله تعالى ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب وقوله فهو التحتانية اى قوله بالياء الذى هو صلة الابدال بالياء التحتانية وما فوقها وهو قوله التاء الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام بناء على ما اشتهر فى كلام المولدين من دخول الباء فى صلة الابدال على المأخوذ لكنه غير واقع فى كلام الفصحاء (قوله وفى لغة الضم جاء الهاء) فيقال يا ابه (قوله لانها غير متمحضة للتأنيث) اى ليست زيادتها لمجرد التأنيث بل لكونها بدلا عن ياء الاضافة مع الدلالة على التأنيث و قوله كما فى بنت فانها ايضا غير متمحضة للتأنيث لكونها بدلا عن الواو فى بنو وقوله توقف عليها بالهاء فيقال يا ابه دون يا ابت (قوله قوله او مكسورة) الخ الظاهر تقديم هذا القول على القول السابق كما لا يخفى (قوله الياء لا يناسب الكسر) الخ لثقل الكسر على الياء ولك ان تقول ان الكسر حركة مناسبة للياء بالطبع اذ تتولد الياء من اشباعها وثقل الكسر عليها لاجتماع اليائين حكما و هذا لا ينافى المناسبة الطبيعية بينهما فروعيت هذه المناسبة ليكون فى البدل شائبة من المبدل منه واجتماع اليائين حكما انما يلزم من ورود الكسر على الياء لا من وروده على التاء

٧ اى المص بقوله يا ابى و يا امى
منه

٣ اى المحشى
منه

الذى هو بدل منها (قوله انتقل اليها) اى الى التاء الكسر الذى هو مقتضى الياء وهو كسر ماقبلها اذ تناسب الكسر قبلها فكأنها تقتضيه (قوله ومخفوض) اى ماقبل التاء مخفوض بعد حذفها للدلالة عليها اى ليدل الخفض على التاء التى هى بدل من الياء فيدل على الياء و يجوز رجع الضمير فى عليها الى الياء اى ليدل خفض ماقبل التاء بعد حذفها على الياء لكونها مقتضية لكسرة ماقبلها وهو كلام مستأنف وجواب عن سؤال مقدر كأنه قيل اذا فتح ما قبل التاء كما فى مار تاآت التأنيث وانتقل الكسر الذى هو مقتضى الياء اليها فاوجه خفض ماقبلها بعد حذفها بل الظاهر ابقاؤه على الفتح بأن يقال يا اب بالفتح فاجاب عاتى وقوله كما ان اعراب المستثنى الخ مرتبط بقوله انتقل اليها الكسر وتنظيرله وقوله بما احدث فيه اى فى المستثنى بسبب اضافة غير اليه من الاعراب اى الجر (قوله والفصل للمتقدم) اذلاحاجة الى تقدير المعطوف عليه ههنا لامكان الوجهين المذكورين (قوله لافاد العبارة جواز ياغلام ام وياغلام عم) مع انه لايجوز ذلك بل يجب ان يقال ياغلام امى وياغلام عمى (قوله بالنظر الى الجزئين) اى المضاف والمضاف اليه ويجعل المؤنث اى مؤنث الجزئين داخلا تحت ذكر المذكر بطريق الاتباع كما شاع ذلك فى العرف لكن يفيد العبارة حينئذ جواز يا ابن عمى ويابنت عمى مع انهم لم يقولوا بذلك كما صرح به فى شرحه ولو جعل مؤنث الجزء الاول فقط داخلا تحت ذكر المذكر مع كون الاختصاص بالنظر الى الجزئين لكان خلاف ظاهر العبارة جدا (قوله يعنى ان الجواز وقوعى) اى ليس بمعنى الامكان اذلا فائدة فى بيانه على انه يأبى عنه قوله و فى غيره ضرورة اذالامكان لا يعلل بشئ فلهذا لم يثبت الامكان بالغير مع ثبوت الوجوب بالغير و قوله ليحسن مقابلته علة للتقييد بسعة الكلام و قوله و حال الضرورة الخ جواب سؤال مقدر و تقريره ظاهر (قوله شرط نصب المفعول له) و هو ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل كما فى ضربته تأديبا (قوله والتقدير ويرخم فى غيره) اى يوقع الترخيم فى غير المنادى ضرورة وفاعل الترخيم هو المتكلم والاضطرار صفة له (قوله ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم) وان كان مجازيا ادعائيا لاحقيقيا اذالشرط كونه فعلا لفاعل الفعل ولوادعاء (قوله وجعله معنى المجرد) عطف على لم يثبته اى جعله [٣] القاموس معنى الثلاثى المجرد اعنى عبط (قوله واورد عليه) اى على تعريف الترخيم منعا (قوله فانه حذف لا للاعلال) فان اصله يدى فحذف آخره لمجرد

[٣] اى جعل ذبح الشاة بلاعلة

سعد

التخفيف فيصدق التعريف عليه مع انه ليس بترخيم (قوله معتقب الاعراب) اى محلاله بحيث كان المحذوف منسيا وقوله وقيل الخ اشارة الى الجواب عن الايراد المذكور واجيب عنه ايضا بان حذف آخره ليس لمجرد التخفيف بل للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا سكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل (قوله لا لمجرد التخفيف) فيخرج بقوله تخفيفا وقوله حذف بعد التركيب يعنى سلمنا ان حذف آخر يد لمجرد التخفيف لكنه خارج عن التعريف بقيد معتبر فيه اى حذف بعد التركيب والحذف فى يد قبل التركيب وحال الافراد (قوله لم يلتفت الى ارجاعه) اى على التقدير الثانى الى ترخيم المنادى مع انه سبق ذكره وان كان المعرف اعم منه على هذا التقدير (قوله فاتهم) قد احسن فى اسناد الفوت اليه لا اليهم ونظيره ماوقع فى عبارة الفقهاء من قولهم ومن فاته صلوة كما لايخفى على من له اطلاع بمزايا الكلام ومناسبات المقام وقوله فى ياضباعة اسم امرأة فى الوقف لامحالة بالهاء فلايجوز ترخيمه بلازيادة الهاء على المرخم بان يقال ياضباع لانه يفوت الوقف وفيه ان كلامهم فى اشتراط مجرد جواز الترخيم لا فى جواز بقاء المرخم على ماكان عليه بعد الترخيم فاذا تحققت الامور الثلثة يجوز الترخيم ووجوب زيادة هاء الوقف فيما حذف منه تاء التأنيث واريد الوقف فى غير مقام الف الاطلاق امر آخر فليس ههنا شرط رابع فاتهم وقوله ياضباعا كما سيجئ فى الشعر (قوله لان المنادى فى ياغلام زيد) الخ لم يتعرض للمضاف فى المركب الاضافى الذى كان علما نحو عبدالله لظهور امره غاية الظهور (قوله بحذف الجزء الاخير) نحو يا تأبط فى يا تأبط شرا (قوله وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او ما فى حكمه) يعنى ان مراده بالاسم الاسم المعرب حقيقة اوحكما بقرينة قوله عن اقل ابنية المعرب دون ان يقول عن اقل ابنيته بالضمير الراجع الى الاسم مع كونه اخصر (قوله نحو ما ومن) من الموصولات فانهما ليسا بمعرب لاحقيقة ولاحكما فان قلت قد جاز نقصانه عن ابنية المعرب مع كونه معربا حقيقة نحو يد قلنا الحذف فيه شاذ والشاذ لايعبأ به (قوله واذا وقف على المرخم منه) اى من الاسم الملتبس بتاء التأنيث يوقف بالهاء لما عرفت من ان ههنا شرطا رابعا فاتهم وهو ان لايكون الخ تدبر (قوله ولايك موقف منك الوداعا) الوداعا بتقدير مضاف اى موقف الوداع والمراد الدعاء بان لايكون وداع وفراق (قوله عصبصب) لليوم الشديد فان الصاد و الباء زيدتا معا لالمعنى (قوله

وان كانا لمعنيين) متغايرين نحو مسلمات فان الالف زيدت مع التاء لتدل على معنى الجمع مع دلالة التاء على معنى التأنيث ايضا ومسلمان فان الالف زيدت مع النون لتدل على حالة الرفع مع دلالة النون على معنى التثنية ايضا وقوله علمين حال من مسلمات ومسلمان والعامل فيه معنى التمثيل المنفهم من اضافة نحو اليهما يعني امثل المنادى الذى فى آخره زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة إنهما حال كونهما علمين اذ لا يجوز جعلهما منادى قبل جعلهما علما وان كانت الزيادتان قبل العلمية (قوله وهاتان الزيادتان) اى اللتان هما فى حكم الزيادة الواحدة (قوله زيادتا التثنية) هما زيادة الالف اوالياء وزيادة النون نحو مسلمان ومسلمين علمين وزيادتا الجمع وهما زيادة الواو اوالياء وزيادة النون فى الجمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين علمين وزيادة الالف والتاء فى الجمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا النسبة نحو كوفى وزيادتا الالحاق بالنسبة مثلا نحو كرسى وزيادتا عمران وهما زيادة الالف والنون (قوله للالحاق) اى بدحرجة ولا يحذف منه الا التاء اذا جعل مرخما حال النداء فالزيادتان اللتان فى حكم الزيادة الواحدة بأن زيدتا معا لاجل الالحاق ليستا مما يجوز حذفهما معا فلا تكونان مما نحن بصدده وقوله ويمكن دفعه الخ حاصله ان الزيادتين اللتين فى حكم الزيادة الواحدة لاجل الالحاق يجوز حذفهما دائما واما مثل شملله فليست الزيادتان فيه فى حكم الزيادة الواحدة فانهما ليستا مما زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة فى كثير من الصيغ بدون التاء فلا اشكال (قوله على وجه حذفهما معا) وهو كونهما فى حكم الزائد الواحد (قوله ماهو مدة مطلقا) اى فى كل حال فافهم (قوله ولك ان تأخذه فيهما) بأن يكون الضمير فى قوله وهو اكثر الخ راجعا الى كل واحد من القسمين المذكورين لا الى الاخير فقط لكنه خلاف ظاهر عبارة المصنف جدا (قوله اكثر من اربعة احرف فى الاصل) بناء على ان اصله ثبوون (قوله جمع ثبة) بمعنى الجماعة واصلها ثبية كما ان اصل قلون قلوة وهى عود يلعب به الصبيان ولما حذف منهما الآخر جمع بالواو والنون عوضا عن النقصان وجاء فى قلون ضم القاف وكسرها ولم يجئ فى ثبون الا الضم (قوله واياك وان تجعل) الخ اى احذر عن ان تجعل ثبون جمع ابن مثل ثبون فى حذف زيادتيه لانه لم يستعمل الا كثمود اى لا يحذف منه عند الترخيم الا الحرف الاخير لان زيادتيه غيرتا بناء الواحد فكأنه ليس جمع المذكر السالم كثمود (قوله فينبغى ان يقيد القاعدة) الخ اى قاعدة ما كان فى آخره زيادتان فى حكم

الزيادة الواحدة بان يقال بشرط ان لا تغير الزيادتان بناء الواحد فيخرج بنون جمع ابن (قوله لانه لغو) لا طائل تحته لان تعليق الجزاء بالشرط مغن عن تقييده بالشرط فلا يقال ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقت طلوع الشمس فتفسيره اى تفسير الشارح بقوله اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين الخ فان القسمين عبارتان عن الشرطين المذكورين فيلزم تقييد الجزاء بالشرط ولك ان تقول ان قوله فى كلا القسمين للايضاح والتوطئة لقوله اما فى الاول الخ لا للتقييد كما لا يخفى (قوله ولو قال المصنف) اى بدل قوله اوحرف صحيح وهو اكثر من اربعة الخ وقوله لورد نحو سعلاة فانه كان ما قبل آخره مدة مع انه لا يحذف منه الا التاء بخلاف ما اذا قال اوحرف صحيح فان المتبادر من الحرف الصحيح الحرف الاصلى كما سبق فخرج نحو سعلاة وقوله وسعيد اى اورد سعيد فانه كان ما قبل آخره مدة مع انه لا يحذف منه الا الحرف الاخير بخلاف ما اذا قال اوحرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة فان مثل سعيد يخرج بقوله وهو اكثر من اربعة كما لا يخفى (قوله لعدم اشتراك القسمين) الخ وهاتان الجهتان ما ذكره الشارح بقوله اما فى الاول فلما كانا فى حكم الواحدة الخ فاشار المصنف بقوله فى حكم الواحدة الى جهة حذف الحرفين فى القسم الاول وبقوله اوحرف صحيح قبله مدة الى جهته فى القسم الثانى (قوله باث) على وزن قات من البول فكأنه كناية عن الجبن والهرب وقوله النقد بفتحتين (قوله مع مضى اخواتها الماضية) وهى قوله حذفتا وقوله حذف الاسم الاخير فالمراد بالاخوات ما فوق الواحد بالنظر الى ظاهر قوله حذفتا واما بالنظر الى كونه جزأ لكل واحد من القسمين فصيغة الجمع على حقيقته (قوله فافهم) اشارة الى انه وان كان انسب نظرا الى اخواتها لكن الشارح احترز عن كثرة التقدير ولكل وجهة هو موليها (قوله ينتقضان بياضاربة) الخ اما انتقاض الاول بها فلعدم صدق التالى مع صدق المقدم لانها مركبة ولا يحذف منها الاسم الاخير بل الحرف الاخير واما انتقاض الثانى بها فلصدق التالى مع عدم صدق المقدم لان ياضاربة ليست غير ما ذكر من الاقسام اذ من جملتها المركب ومع ذلك حذف منها حرف واحد وقوله ويدفعهما الخ اما دفع الانتقاض الاول فلان المقدم غير صادق كالتالى لان ياضاربة ليست مركبا حقيقة وحكما واما دفع الانتقاض الثانى فلان المقدم صادق كالتالى لان ياضاربة وان كانت مركبة حقيقة لكنها مفردة حكما لكونها معربة باعراب واحد فصارت غير ما ذكر من

الاقسام الثلثة كما يظهر بادنى تدبر فحذف منها حرف واحد (قوله مع ان الحذف) فى المنادى المرخم لالعلة موجبة للحذف المستلزم للتخفيف بل لمجرد التخفيف كما سبق وقوله وما هو فى حكم الثابت مايكون الخ اى والحال ان ما هو فى حكم الثابت مايكون لعلة موجبة بخلاف ماليس كذلك اى ليس لعلة موجبة فانه ليس فى حكم الثابت نحو يد ودم فان حذف آخرهما لمجرد التخفيف لالعلة موجبة فلهذا لم يكن الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الحذف على ما كان عليه بل اعرب باعراب المحذوف والغرض من هذا الكلام بيان الاحتياج الى بيان هذا الحكم اعنى كون المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت لكونه حكما مخالفا لحكم المحذوف لالعلة موجبة (قوله موجب حذف) الخ بكسر الجيم وهو ههنا التقاء الساكنين وقوله نحو اعلون وقاضون اصل اعلون اعليون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذفت الياء فصار اعلون فاذا جعل منادى مرخما وحذف منه الواو والنون على ما هو القاعدة السابقة فى ترخيم ماكان فى آخره زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة زال موجب حذف الياء وهو اجتماع الساكنين فيقال بعد الترخيم يا اعلى بالياء المقلوبة الفا وكذا الكلام فى قاضون فيقال بعد ترخيمه ياقاضى بالياء الساكنة فمثل هذا الاسم بعد الترخيم لم يكن فى حكم المنادى الثابت فاستثنى من هذه القاعدة وقوله واسم قبل الخ اى استثنى منها اسم قبل آخره مدغم حالا ساكن فى الاصل قبله اى قبل ذلك المدغم مدة نحو اسحار وهو وان كان اكثر من اربعة احرف لكن ليس فى آخره حرف صحيح اصلى بل زائد فلهذا لايحذف منه الحرفان بل حرف واحد فاذا رخم وحذف منه الحرف الاخير المدغم فيه يلزم اجتماع الساكنين اعنى حرف المد والراء الساكنة فيفتح الراء فلايكون فى حكم الثابت فيقال يا اسحار عند سيبويه لخفة الفتحة ويكسر ايضا عند غيره بناء على ما تقرر من ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وقوله دفعا لالتقاء الساكنين علة لقوله ويكسر وقوله واسم قبل آخره مدغم الخ اى ويستثنى منهما اسم الخ وقوله نحو راد اصله رادد كماد فاسكنت الدال الاولى لاجل الادغام فلما رخم وحذف منه الحرف الاخير فقط يرد الى حركته وهى الكسرة ولايبقى على السكون فيقال ياراد فلايكون فى حكم الثابت (قوله على مذهب الفراء) اى يستثنى هذا الاسم عن هذه القاعدة بناء على مذهب الفراء فان النحاة يبقونه على سكونه الخ وقوله يامحمر اصله محمرر فاسكنت الراء الاولى للادغام فلما رخم

وحذف منه الحرف الاخير فقط لعدم [٧] حرف صحيح اصلى فى آخره ردت الى حركته الاصلية عند الفراء فلم يكن ذلك الاسم بعد الترخيم فى حكم المنادى الثابت عنده (قوله الفاء فاء النتيجة) اى فاء التفريع وقوله ومن قال هى فصيحة اى داخلة على جواب شرط محذوف اى اذا كان كذلك فيقال والقائل بذلك هو الفاضل عبدالغفور خرج من الفصاحة اذ لاحاجة الى تقدير الشرط المحذوف كما لايخفى (قوله يقال له الجبارى) بضم الجاء وآنرا شواظ كويند اى سموه بشواظ كرى زوى اى مذكره [٧] يعنى ان كرى مختص بالمذكر بخلاف كروان فانه اعم كراوين جماعة اى جمع على القياس كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس (قوله فى حكم هو) اى لفظ هو (قوله لاوجه لايراد المندوب) الخ لعله وجه ايراده فى اثناء مباحث المنادى كونه شريكا للمنادى فى بعض الاحكام كعدم جواز حذف حرف النداء مع المندوب فان المندوب يشارك المنادى فى ذلك الحكم اذا كان اسم جنس كما سيأتى (قوله لانه كأنه هلاك النادب) الخ اى لان الميت كهلاك النادب مبالغة وادعاء فيكون قوله واحسرتاه مثلا فى قوة واز يداه (قوله بتضمين معنى الامتياز) اى بان يلاحظ فى ضمنه بان جعل قيدا للاختصاص اومقيدا به فان فيه مذهبين اعتبار المضمن قيدا واعتباره اصلا وقد يجعل الاختصاص بمعنى الامتياز مجازا لكن الحمل على التضمين اولى لانه اكثر حتى قيل لوجمعت تضمينات العرب لصارت مجلدات (قوله الاعلى المقصور عليه) وهو المندوب ههنا (قوله باعثا قويا) اعاوصفه به فانه باعث فى الجملة لان تخليص الكلام عن ورود الاشكال فى اول الامر وبادى النظر اولى واحرى كما لايخفى (قوله حيث قال يجب) الخ اى زيادة الالف فى آخره قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها انتهى فعلم منه ان قوله لئلا يلتبس الخ لايدل على وجوب الالحاق دائما فهذا وجه الرد عليه واما الجواز فيحمل على معنى يشمل الوجوب فلا يرد عليه شئ (قوله اشعار بوجه زيادته) وهو نفع دفع الالتباس بالمنادى مع مد الصوت عند عدم القرينة ونفع مد الصوت فقط عند وجودها (قوله خالف الشيخ الرضى المصنف فيما كان) الخ تفصيل الكلام فى هذا المقام ان آخر المندوب ان كان متحركا بحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه فى غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وان كان متحركا بحركة اعرابية وادى الالف الى اللبس فعند المص اتبعتها حرفا

[٧] علة لقيد فقط ووجهه معلوم من القاعدة السابقة فى المتن
منه

[٧] اى مذكر كروان فان نر بمعنى المذكر وى ضمير اضيف اليه نر
منه

من جنسها ايضا وخالف الشيخ الرضى المص فى ذلك وقال المعرب بالحركات لا يلحقه
الا الالف وتعذر الاعراب سواء ادى الالف الى اللبس نحو واضرب الرجلاه
فى ندبة المسمى بضرب الرجل فانه يلتبس بالمفعول ولا يقول فيه واضرب الرجلوه
كما قال المص اولم يؤد الى اللبس نحو واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه كما قال
المص والفراء يجوز اتباع المدة للحركات سواء ادى الالف الى اللبس اولا قياسا على
مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه قال الشيخ الرضى هو غير ثابت
(قوله كما فى ضرب الرجل) على البناء للفاعل ورفع الرجل بالفاعلية اذا جعل اسما
لشخص (قوله متفرع عليه) اى على الالف وكونه متفرعا عليه انما هو باعتبار
تفرعه على ملاحظته لا على تحققه على تقدير ان يكون غير الالف مدا ولا البه
اذ لا شك انه يزاد غير الالف عند خوف اللبس من غير زيادة الالف ومن هذا
التقرير ظهر وجه كون كلمة الفاء فى عبارة المص اوقع على تقدير كون الياء
والواو منقلبة عن الالف كما سيذكره اذ التفريع حينئذ يكون باعتبار تحقق الالف
بالفعل كما هو الظاهر من الفاء وقوله وهو الاصل اى الالف هو الاصل الملحوظ
الذى لا يعدل عنه من غير داعى اللبس الى الياء او الواو او الاصل المتحقق الذى
يبقى بحاله ولا يقلب ياء او واوا من غير داعى اللبس (قوله لانه معدول اليه) كما
ذهب اليه الشارح قدس سره (قوله نبه بهذا المثال) حيث خصه بالذكر
ولم يمثل بنحو واضرب الرجلوه فى ندبة المسمى بضرب الرجل برفع الرجل (قوله
لانه لا يجوز خطاب اثنين فى كلام) الخ لان النداء خطاب للمنادى والكاف
خطاب لما اضيف اليه المنادى وليس المندوب مقصودا بالخطاب فيجوز ندبة
المضاف الى المخاطب (قوله على ضرب) الخ متعلق بجعله منادى وقوله من
الدعوى والتنزيل بيان للضرب اى دعوى كون المندوب مطلوبا اقباله على
وجه التفجع وتنزيله منزلة المطلوب كما فى ياجبال حال كونه منادى وقوله لانه لو كان
منادى الخ علة لقوله ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الخ (قوله ولم يصح واغلامك)
لما عرفت من انه لا يجوز خطاب اثنين الخ مع انه صحيح (قوله ومن غرائب هذا المقام
انه قال) الخ لان الجمجمة وان جاءت بمعنى الرأس لكن لا يجوز ارادته فى هذا
المقام كما لا يخفى (قوله مضافا) الى النكرة نحو غلام رجل فان المضاف الى المعرفة
نحو غلام زيد يكون معرفة بخلاف المضاف الى النكرة فانه نكرة وان كانت
مخصصة اوغيره وهو شبه المضاف والمفرد وقوله وفيه رد على من قال الخ وجه
الرد ان اسم الجنس ههنا لا بد ان يكون شاملا للمضاف الى النكرة اذ لا يجوز ان يقال

غلام رجل افعل كذا بحذف حرف النداء مع انه لا يصح دخول اللام عليه فلا يكون
تعريف القائل جامعا فان اراد بقوله ما يصح دخول اللام عليه ما يصح دخول
اللام عليه مع قطع النظر عن وقوعه جزأ من المركب يصدق على غلام فى غلام زيد
مع انه يجوز ان يقال غلام زيد افعل كذا بحذف حرف النداء كما سيجئ ٧ فلا يكون
مانعا (قوله واما غير العلم من المعارف) نحو غلام زيد وقوله فالحق بالعلم فراده بالعلم
ما يعم العلم حقيقة او حكما لمزيد مناسبة (قوله وما عطف عليه) وهو قوله ولفظة
اى وقوله والمضاف الى اى معرفة كانت وقوله والموصولات (قوله انه لم يتم
بما ذكره) اى من انه لم يتم بما ذكره المص بقوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع
اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء
فيه لان منه لفظة الله فانها لا تدخل فى شئ مما ذكر لانها ليست باسم جنس ولا اسم
اشارة ولا مستغاث ولا مندوب فلا يكون ذلك البيان جامعا بل الواجب ان يقول ولفظة
الله عطفا على احد الامور الاربعة وحاصل رد الشارح لذلك الاعتراض ان
المراد بقوله ويجوز حذف حرف النداء الخ انه يجوز حذف حرف النداء فيما
عدا الامور الاربعة فى الجملة ولو بشرط الابدال كما فى لفظة الله فحينئذ يكون
لفظة الله مما يجوز حذف حرف النداء فيه لا مما لا يجوز حذفه فيه فلا اشكال
وقوله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف
من الله مطلقا وذلك لان الظاهر من قوله ويجوز حذف حرف النداء الخ انه
يجوز حذف حرف النداء فيما عدا ما ذكر من الامور الاربعة مطلقا وكليا سواء
كان مع البدل او بلا بدل ومن جملة ما عداه لفظة الله فيلزم جواز حذف حرف
النداء فيها مطلقا مع انه لا يجوز حذفه منها بلا ابدال الميم المشددة فى آخرها
(قوله انه لا يقال بحذف حرف النداء) اى من غير ابدال الميم المشددة من حرف
النداء (قوله انه عبرى ٦) فيكون على الاصل من غير تغيير وقوله والاصل يوسف
اى بكسر السين وقوله والاصل شمس بكسر الميم كضرب مجهولا (قوله فيما
لا يجوز حذف حرف النداء) الخ بان يقال واى الذى لم يوصف بذى اللام
او بالموصوف بذى اللام عطفا على احد الامور الاربعة المستثناة حتى يستفاد
عدم جواز حذف حرف النداء عنه وجواز حذفه فى اى الذى وصف بذى اللام
او بالموصوف به ويمكن ان يقال لفظة اى اسم جنس بالمعنى المذكور اعنى ما كان
نكرة قبل النداء سواء كان متعرفا بالنداء اولم يتعرف فاذا لم توصف بذى اللام
او بالموصوف به فالمقصود بالنداء يكون نفسه لا وصفه فيستفاد عدم جواز
حذف حرف النداء منه من قوله الا مع اسم الجنس فلا حاجة الى ذكره واما اذا

٧ اى فى الشرح منه

٦ يعنى عبرانى منه

وصفت بذى اللام او بالموصوف به فالمقصود بالنداء يكون وصفه وهومعرفة قبل النداء فلايكون المنادى المقصود بالنداء اسم جاس فيجوز حذفه هكذا ينبغى ان يفهم (قوله مفعول لايهتدون قبله) الخ اول الآية قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل ٥ فهم لايهتدون الايسجدوا لله الذى الآية اى لايهتدون ان يسجدوا لله الخ وقوله ٥ او بدل من اعمالهم اى وزين لهم الشيطان ان لايسجدوا لله وقوله او متعلق بصدهم اى صدهم عن السبيل لئلا يسجدوا لله وقوله او يزين اى زين لهم الشيطان اعمالهم الباطل وسجودهم للشمس لئلا يسجدوا لله فقوله بتقدير لام التعليل ناظر الى الاخيرين (قوله فسره بمطلق المفعول) ولم يفسره بمفعول به وقوله بما هو المراد فى هذا المقام وهو المفعول به لان الكلام فى بيان موضع وجوب حذف ناصب المفعول به لا فى بيان موضع حذف ناصب المفعول مطلقا وقوله وحينئذ اى حين ان يراد بكلمة ما مطلق المفعول التعريف وهو قوله كل اسم بعده فعل او شبهه الخ للعام اى لمطلق مفعول اضمر عامله على شريطة التفسير لا لمفعول به كذلك ولهذا اى لاجل ان التعريف للعام جعل المص جنس التعريف اى الجنس الواقع فى التعريف الاسم الذى هو اعم من المفعول به لا المفعول به فلو لم يكن التعريف للعام بل للخاص لم يكن مانعا اللهم الا ان يخصص الاسم بالمفعول به وقوله وهذه من فوائد الخ اى فائدة من فوائد الخ فتأنيث هذه للخبر وفى قوله من فوائده اشارة الى ان له فائدة اخرى كالاشارة الى كون التعريف جامعا ومانعا وقوله وقد تفرد به المقام لانه لا يوجد فى كل مقام وهو ظاهر (قوله الاحكام التى ذكرت فيما بعدا بعضا) اى كان التعريف للعام والمراد بتلك الاحكام ماذكره بقوله ينصب بفعل يفسره مابعده ومايليه من الاحكام (قوله بل ذكرت على وجه العموم وهو) اى ذكرها على وجه العموم من غير تخصيص بالمفعول به مرجع الاجمال اى محل رجوع الاجمال فى بحث المفعول فيه حيث لم تذكر تلك الاحكام مفصلا فى بحث المفعول فيه مع جريانها فيه فان يوم الجمعة فى قولنا يوم الجمعة صمت فيه مما اضمر عامله على شريطة التفسير (قوله متعلقا خاصا) فيكون ظرفا لغوا وقوله وهو اما مفعول مطلق للاضمار اى مجازا لانه صفة لمفعول مطلق مقدر والتقدير اضمر عامله اضمارا مبنيا على شريطة التفسير وقوله ظرفا لغوا له اى للاضمار (قوله اما للنقل) اى من الوصفية الى الاسمية وقوله ونظيره الحقيقة اى لفظة الحقيقة وموصوفها الكلمة (قوله الاولى احترازا) الخ اى الاولى ان يقول بدل قوله احترازا عن الجمع

٥ وهو الدين الحق
منه

الخ احترازا عن صيرورة الخ وانما قال الاولى دون الصواب لان المراد بالمفسر بالكسر المفسر للعامل بقرينة سياق الكلام لا مطلق المفسر ولاشك ان الجمع بين المفسر للعامل وبين المفسر غير متحقق اصلا فلا انتقاض ولايذهب عليك انه لايرد على هذا الوجه ما اورده على ماذكره من الوجه الاولى من ان البحث الخ وهو ظاهر فحينئذ يكون هذا الوجه اولى مما ذكره من الوجه الاولى كما لايخفى (قوله يوجب) الخ وذلك لانه على تقدير كونه ٥ صفة لفعل يكون العامل فيه الظرف المذكور وهو العامل الاول لا العامل المفهوم من عطف قوله اوشبهه وهو ظاهر فيلزم متابعة المصنف مذهب الكوفيين وهو اعمال الاول ثم لايذهب عليك انه على تقدير كونه صفة لكل منهما على سبيل البدل لايكون من قبيل التنازع المصطلح عليه اعنى تنازع العاملين فى معمول واحد لان العامل ههنا واحد وهو الظرف فانه عامل فى قوله فعل بالفاعلية وفى قوله اوشبهه بالعطف عليه وفى قوله مشتغل بالوصفية فمراده ٦ بالتنازع تنازع الموصوفين فى تلك الصفة مع وحدة العامل فحينئذ لايلزم من كونه صفة لكل منهما بهذا الطريق متابعة المص خلاف مذهبه فى التنازع المصطلح عليه وهو اعمال الاول لا الثانى كما هو مذهب البصريين ومختار المص كما سبق فتأمل (قوله بمعنى الاعراض) اى بدون التضمين وملاحظة معنى الاشتغال بل بجعله بمعنى الاعراض مجازا تعلق المجرور الثانى به وهو قوله بضميره وذلك لعدم صحة الباء فى صلة الاعراض وفيه انه يجوز ان يكون الباء حينئذ سببية لكنه خلاف الظاهر مع شيوع التضمين وكثرته فى كلام العرب (قوله بان يكون) اى ضميره مضافا اليه لمفعول المفسر بالكسر نحو زيدا ضربت غلامه اى اهنت زيدا الخ وقوله او المعطوف على مفعوله اى او يكون ضميره مضافا اليه للمعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه فعمرا يكون متعلق ضميره بهذا الاعتبار والتقدير اهنت زيدا الخ او يكون الضمير معمولا لصفة معموله اى معمول المفسر او لصلته اى لصلة معموله نحو زيدا ضربت رجلا اهانه والتقدير اكرمت زيدا الخ فرجلا يكون متعلق ضميره بهذا الاعتبار او زيدا ضربت الذى اهانه فالذى متعلق ضميره بهذا الاعتبار او يكون الضمير معمولا لصفة المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا ورجلا اهانه اى اكرمت زيدا فعمرا يكون متعلق ضميره بهذا الاعتبار او صلته اى او يكون الضمير معمولا لصلة المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا والذى اهانه وعلى هذا فقس مايكون معمولا للمعطوف على صفة المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا ورجلا جاء واهانه ومايكون

٥ وكون صفة شبهه مقدرا منه

٦ وبعد سنة من تحرير هذا المحل وجدت فى نسخة استعرتها من بعض الاحباب حاشية منقولة عن المحشى الفاضل حاصلها ماقصدته بقولى تأمل فحمدت الله تعالى وشكرته وهى قوله يريد بقوله على سبيل التنازع انه نظير التنازع و بخلاف مذهبه خلاف مذهبه فى تنازع الفعلين واذا قال وهو اعمال الاول و وجه المتابعة ان جعل الوصف للموصوف الاول فرع ترجيح اعمال الاول فلا يرد ان الموصوف ليس عاملا فى الصفة حتى يكون من باب التنازع ويكون فى جعله صفة للاول اختيارا لاعمال الاول انتهى بعبارته
منه

معمولا للمعطوف على صلة المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا والذى جاءوا هانه (قوله لان الترادف فى المفردات) لان الترادف كالاشتراك من اوصاف اللفظ المفرد كما بين فى محله (قوله وهو مفرد) اى مجرد الفعل او شبهه مع قطع النظر عن الفاعل مفرد بالمعنى المراد ههنا وهو مالا يراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى (قوله بجميع امور) الخ منها قيد الفراغ عن العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال لا بسبب آخر ومنها قيد النصب بالمفعولية فالمراد بالامور مافوق الواحد تدبر (قوله فيه انه خرج) اى بقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال جميع صور ما اضمر عامله على شريطة التفسير فيكون هذا التعريف تعريفا بالمباين وهو باطل وقوله بل شغل العامل المقدر اياه اى ذلك الاسم ايضا اى كاشتغاله بالضمير مانع فان العامل المقدر فى قولنا زيدا ضربته وهو ضربت حال كونه مشغولا بالعمل فى زيدا لا يمكن ان يعمل فيه ضربت المفسر مع قطع النظر عن اشتغاله بالضمير فيكون شغل العامل المقدر اياه مانعا آخر وقوله الا ذلك الاشتغال بضميره او متعلقه فان شغل العامل المقدر اياه وان كان مانعا لكنه امر معنوى لا لفظى بخلاف الاشتغال بالضمير ورفع زيد بالابتداء وفيه انه لا حاجة الى هذه العناية فان شغل العامل المقدر اياه انما ثبت بعد ثبوت اشتغاله بالضمير فهو المانع عن العمل فيه ابتداء وبعد اعتباره لا عبرة بوجود سائر الموانع بخلاف رفع زيد بالابتداء فانه ثابت حين اشتغاله بالضمير فى قولك زيد ضربته كما لا يخفى (قوله المفعول) بناء على ان كلمة ما فى قوله ما اضمر عامله الخ عبارة عن المفعول كما سبق (قوله والتعريف لمطلق ما اضمر عامله) سواء كان مفعولا او غيره فكلمة ما عبارة عن مطلق الشئ فيكون زيد كنت اياه من افراد المعرف (قوله خلوص اقسام المشتغل بالضمير) الخ انما كان هذا الوجه مقتضى سوق كلامه ٥ لانه ساق الكلام فى بيان صوره واقسامه وان كانت تلك الاقسام المذكورة فى كلام المص مبينة فى ضمن بيان الامثلة وقوله وله وجه آخر اى غير الوجه الذى هو مقتضى سوق كلامه ولعله اشار اليه الشارح بقوله تأخير مثال المشتغل بالمتعلق دون ان يقول تأخير المشتغل بالمتعلق (قوله ولما فعل المص ايضا وجها حسن) الخ فلهذا قال ٧ والاحسن فى ترتيبها الخ بصيغة التفضيل اشارة الى ان ما فعله المص لا يخلو عن الحسن بناء على هذين الوجهين (قوله الاول عدم الفصل بين الافعال) الخ فان قلت عدم الفصل بينها بالفعل المجهول يمكن بتقديم الفعل المجهول عليها قلت المجهول فرع المعلوم والمناسب تقديم الاصل على الفرع ليوافق الوضع

٥ اى كلام الشارح
منه

٧ اى الشارح
منه

الطبع على ان الكلام انما هو فى وجه تقديم مثال المشتغل بالمتعلق على المثال الاخير لان الشارح ادعى حسن تأخيره عنه (قوله الا انه قدم فى هذا القسم) اى المسلط بلازمه فان هذا القسم يتحقق فى ضمن الفعل المشتغل بالمتعلق وفى ضمن الفعل المشتغل بالضمير ما هو اعرف فيه اى فى هذا القسم وهو الفعل المشتغل بالمتعلق وقوله فتأمل لعله اشارة الى رجحان الوجهين المذكورين لاحسنية ما ذكره الشارح على الوجهين المذكورين لحسن ما فعله المص او الى انهما يثبتان الاحسنية وما ذكره المحشى من الوجهين انما يثبت الحسن كما يعرف بالتأمل الصادق (قوله لاقتضاء قوله اى ضربت الخ ذلك) اى جعل ضمير ينصب الى زيد وذلك لان الظاهر منه انه تفسير للفعل المفسر الناصب لزيد فى زيدا ضربته كما ذكره الشارح (قوله ولك ان تجعله تفسير الناصب ما اضمر عامله) مطلقا وقوله بالمثال فمعنى قوله اى ضربت ضربت مثلا فحينئذ يجوز جعل ضمير ينصب الى ما اضمر عامله وقوله وفيه اى فى قوله ينصب بفعل يفسره الخ على كل من التقديرين رد لمن قال انه اى زيد على التقدير الاول او ما اضمر عامله على التقدير الثانى منصوب بما بعده الخ (قوله اذ لا احتياج الى المفسر) بالفتح ولهذا ذكره مظهرا لا مضمرا مع الذكر اى مع ذكر المفسر بالكسر وهو المفهوم من قوله ذكر المفسر وهذا علة لحذف ضربت وقوله ولذا لا يجوز ذكره اى لاجل ان اصل زيدا ضربته ضربت زيد الحذف ضربت وذكر مفسره لعدم الاحتياج الى المفسر حينئذ لا يجوز ذكر المفسر بالفتح حين ذكر المفسر ولو كان اصله ضربت زيدا ضربته واضمر ضربت الاول لوجود مفسره كما قال الشارح لجاز ذكر المفسر بالفتح مع ذكر المفسر بالكسر كما جاز حذفه وليس كذلك ويمكن توجيه كلام الشارح بان يقال مراده ان اصله المقدر المفروض ضربت زيدا ضربته لا ان اصله المحقق الثابت هذا اذ لا شك ان اصله المحقق الثابت ضربت زيدا لما ذكره سابقا من ان حذف المفسر واجب احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر فلا اشكال واما ما قيل ٥ من انه لو كان اصله ضربت زيدا فاوجه حذف ضربت فجوابه ان وجهه كونه وسيلة الى تفسيره بما بعده ليتمكن فى ذهن السامع لما فيه من البيان بعد الابهام (قوله وفى القاموس مظنة) الخ يحتمل ان يكون تعريضا على الشارح بانه لا يفهم من كلام صاحب القاموس قبادى النظر بل يتبادر منه خلافه لكن الشارح نظر الى عموم الظن ففسره بذلك الخاص اشارة الى ان هذا العام متحقق فى ضمن هذا الخاص فى هذا المقام ويحتمل ان يكون تحقيقا للمقام وبيان عمومه نظرا الى اصل معناه

٧ قائله المحشى الكردى معترضا على ما ذكره المحشى
منه

مع قطع النظر عن المقام وقوله ومئنة عطف على موضع وهى مفعلة من معنى
ان التأكيدية لا من لفظها الان الحرف لايجوز الاشتقاق منه قال ابوزيد انه مئنة
من ذلك اى مخلقة ومجدرة وفى الاساس فلان مئنة للخير ومعناه اى موضوع
لان يقال فيه انه لخير وعسى ان يفعل خيرا كذا فى حاشية حسن الفنارى على
المطول (قوله بالباب) اى باب ما اضمر عامله من المفعول وقوله من الباب متعلق
بابعد وقوله منه اى من الباب ظرف مستقر ومفعول ثان للجعل وقوله اهم خبران
فتقديمه للاهتمام (قوله الابتداء الذى هو العامل فى المبتدأ) الخ وهو تجردهما
عن العوامل اللفظية وقوله وحينئذ لايتعين بذكره اى بذكر الابتداء كونه مبتدأ
بل يحتمل كونه خبرا لان الابتداء عامل فيه ايضا وقوله والثانى مصدر المبتدأ الذى
الخ اى المصدر المبنى للمفعول كما حمل عليه الشارح لتبادره الى الفهم وقوله وفيه
اى فى قوله بالابتداء على كل من التقديرين (قوله وهو الاسناد) لان مجرد تجرده
عن العوامل اللفظية لايصحح رفعه بالابتداء ما لم يكن مسندا اليه فان الاسماء
المعدودة الغير المركبة كزيد وعمرو وبكر مجردة عن العوامل اللفظية مع انه لايصح
رفعها بالابتداء وقوله ويعرفه اى قيد الاسناد الراعى لتعريف لفظ الابتداء المذكور
فى المتن فانه اشارة الى ما سبق من كون الاسم مبتدأ معرفا بالاسم المجرد عن العوامل
اللفظية مسندا اليه فبرعايته يعرف ان المراد ههنا تجرده عن العوامل اللفظية
مسندا اليه وقوله وفيه ان تجرده عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه فانه
اولم يعتبر ذلك لم يكن مصححا لذلك كما عرفت وتجرده حال كونه مسندا اليه يوجب
رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصحح اذ الظاهر من التصحيح جعله جائزا وممكنا
بالامكان الخاص الذى هو عبارة عن سلب الضرورة من الطرفين لايقال يجوز ان
يحمل على معنى جعله جائزا ممكنا بالامكان العام المقيد بجانب الوجود اى لاضرورة
فى عدم رفعه بالابتداء مع كون الرفع ضروريا لانا نقول المدعى اختيار رفعه بالابتداء
ومقتضى الدليل حينئذ وجوب رفعه بالابتداء فلا يطابق المدعى ولعله اشار الى ما ذكرنا
بقوله فتدبر فالتعويل على ما ذكره بقوله المراد صحة تجرده الخ لا تجرده بالفعل
والقرينة على ذلك قوله يصحح (قوله وهى) اى القرينة المرجحة لخلاف الرفع اى
النصب ما زاد على مصحح النصب وهو وجود ماله صلاحية التفسير وقوله الذى لامحالة
موجود صفة لمصحح النصب ووجهه ان المفروض ان الرفع بالابتداء مختار على هذا
التقدير لا واجب ولو لم يوجد مصحح النصب لوجب الرفع وقوله لا ما حصل منه
الترجيح عطف على قوله ما زاد على مصحح النصب اى ليس المراد بالقرينة المرجحة

لخلاف الرفع ما حصل منه الترجيح اى ترجيح خلاف الرفع لانه فى صورة استواء
الامرين اى الرفع والنصب وهى ما اذا عطف الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور
على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية نحو زيد قام وعمروا اكرمته
فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب
فيهما ففى الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب
تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهى فعلية كما سيجئ ففى تلك الصورة ليس
قرينة ترجح خلاف الرفع اى النصب بالفعل مع انه لايختار الرفع فى تلك الصورة
بل الرفع والنصب متساويان بل هناك ما زاد على المصحح اى مصحح النصب فان مصحح
النصب هو وجود ماله صلاحية التفسير وما زاد عليه كون الجملة فعلية معطوفة
على الصغرى الفعلية فى صورة النصب فلهذا اى لاجل ان هناك ما زاد على
المصحح استوى الامران ولم يكن الرفع مختارا فالمراد بالقرينة المرجحة فى هذا المقام
ما زاد على مصحح النصب فالمعنى ويختار الرفع عند عدم ما زاد على مرجح النصب
او عند وجود الخ (قوله لان فى صورة وجود اقوى) اى فى صورة وجود قرينة
مرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف
الرفع اى النصب اذ عند وجود قرينة مرجحة للرفع اقوى من قرينة النصب
لاتكون قرينة النصب مرجحة فيتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع اى النصب
فحينئذ لاحاجة الى قوله او عند وجود اقوى منها بخلاف ما اذا كان المراد بالقرينة
المرجحة لخلاف الرفع اى النصب ما زاد على مصحح النصب فان فى صورة
وجود قرينة للرفع اقوى مما زاد على مصحح النصب لايتحقق عدم ما زاد على
مصحح النصب فلا يكون قوله او عند وجود اقوى منها مستغنى عنه على هذا
التقدير كما لايخفى (قوله او جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع) الخ فالمعنى ويختار
الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلاف اختيار الرفع اعنى اختيار النصب اى عند
عدم قرينة اختيار النصب فيستفاد وجود القرينة المصححة للنصب من غير
تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغى ان يعلم ان المراد بقرينة الاختيار مقتضى الاختيار
فى الجملة اى فى بعض المواد وان لم يكن مقتضيا له فى ذلك التركيب فمعنى قوله او عند
وجود اقوى منها او عند وجود مقتضى اختيار الرفع والنصب فى الجملة ولكن يكون
مقتضى اختيار الرفع اقوى من مقتضى اختيار النصب فى الجملة لا موجب الاختيار
فى التركيب والا لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لان فى صورة وجود
اقوى ٥ منها يتحقق عدم ما يوجب اختيار النصب فى التركيب لكن لايتحقق عدم ما

٥ وهو مقتضى
اختيار الرفع
منه

يوجب اختيار النصب في الجملة ولو في تركيب آخر فلا يكون مستغنى عنه حين ان يراد ما يوجب الاختيار في الجملة بل لم يكن له اى لقوله وعند وجود اقوى منها معنى على ذلك التقدير فضلا عن كونه مستغنى عنه لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب خلاف ٣ اختيار الرفع في التركيب مع ان المفروض حينئذ ان القرينة الموجبة لاختيار الرفع في التركيب والقرينة الموجبة لاختيار النصب فيه كلاهما موجودتان لكن يكون موجب اختيار الرفع في التركيب اقوى من موجب اختيار النصب فيه لكن ٥ يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار النصب ٦ في الجملة وذلك الاقوى هو قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب (قوله وانما حمل) اى الشارح وقوله اما لما ذكر من ان قرينة التصحيح اى تصحيح النصب لا محالة موجودة والا لكان الرفع واجبا لا مختارا كما سبق فظهر ان مدار هذا الوجه على ما ذكره بقوله واما لان عدم قرينة صحة النصب لا تجامع مع اختيار الرفع لان الرفع حينئذ اى حين عدم قرينة صحة النصب واجب لا جائز مختار فلا يحسن التقابل بينهما الا ان يقال المعتبر في الوجه الاول هو وجود قرينة صحة النصب مع قطع النظر عن علته التي هي الوجه الثاني فافهم (قوله متعلق بيختار) وعلة له لا بتفسير قرينة الخ بان يكون علة لتفسيرها بالقرينة المرجحة يعني انما فسرناها بقرينة ترجح خلاف الرفع لان قرينتي الصحة فيهما اى في الرفع والنصب متساويتان الخ وانما لم يرض بذلك لان قوله فتى لم يرجح النصب قرينة اخرى الخ يقتضي كونه متعلقا بيختار وعلة له كما لا يخفى (قوله قيل يعارضه) اى هذا الوجه اعني سلامته من الحذف على تقدير الرفع او يعارض ترجيح الرفع بهذا الوجه بناء على الاختلاف في ان المعارضة متعلقة بالدليل او بالمدعى وقوله كون الخبر جملة على تقدير الرفع فان كون الخبر جملة خلاف الاصل كالحذف وقوله ورد بان السلامة الخ قد تقرر في محله انه اذا تعارض الدليلان فان امكن ترجيح احدهما بوجه يرجح فههنا يرجح السلامة عن الحذف على السلامة عن كون الخبر جملة لان كون الخبر جملة اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وقوله لكن حينئذ الخ اى حين كون السلامة من الحذف ارجح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى وهي سلامته عن الحذف على تقدير الرفع من قرينة خلاف الرفع وهي السلامة عن كون الخبر جملة على تقدير النصب فيخرج زيد ضربته من هذه الضابطة ويندرج في الضابطة التي يليها الا لعدم القرينة المرجحة للنصب لانها موجودة على التقدير المذكور وهي السلامة عن كون الخبر جملة والمشهور

٣ وهو اختيار النصب

٣ ولو قال توجب اختيار النصب لم يحتج الى التقدير

٣ على تقدير المضاف اذ لا يصح الكلام بدونه ولو صرح به لكان اصوب

٥ استدراك من قوله لانه لا يمكن وجود الخ

٦ ولو في تركيب آخر

خلافه وهو اختيار الرفع فيه لعدم القرينة المرجحة للنصب كما هو المعتبر في هذه الضابطة وقوله بل يلزم ان لا يوجد الخ وذلك لانه لا ينفك عنه على تقدير الرفع كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل (قوله الاخصر الاوضح) الخ انما عدل عنه المصنف اشارة الى وجه اختيار الرفع في صورة وجود اما مع غير الطلب واذا للمفاجأة وهو وجود قرينة مرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب (قوله لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدأ) لا ما يقابل الانشاء وان كان متبادرا منه في عرف اهل المعاني (قوله قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا بتأويل لا يكون) الخ فيه ان الملازمة ممنوعة كيف والتأويل المذكور انما هو لتصحيح الكلام بحسب المعنى والتحقيق انك اذا قلت زيدا ضربه فاما ان يراد به الاخبار عنه بانه مقول في حقه ذلك فحينئذ لا يكون الجملة الاسمية انشاء واما ان يراد به الطلب والانشاء فحينئذ يكون انشاء وتقدير مقول في حقه لمجرد تصحيح المعنى من غير قصد الاخبار به عنه فلا يلزم من ذلك التأويل كونه خبرا فافهم (قوله في غير باب الاضمار على شريطة التفسير) واما فيه فغير لازم لورود النصب فيه (قوله او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها) اى ويقتل هندا حذف يقتل لوجود مفسره فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في العمل في حكمه فجملة ضارب عمرا في حكم الجملة الفعلية وقوله نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فيختار رفع عمرو بالابتداء لكون الجملة المتقدمة في حكم الجملة الاسمية (قوله لجموده) اى لعدم كونه متغيرا كسائر الافعال وقوله وتجرده عن العروض عطف تفسير للجمود والمراد بالعروض التغير الى مضارع ومجهول وتأنيث (قوله على الانشائية) فان الجملة التعجبية انشائية اى لانشاء التعجب (قوله وفيه) اى فيما يقال من ان الظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض الخ وقوله في انشاء الحزن والتحسر على صدور الضرب من عمرو الواقع على زيد مع كون حسن زيد مما يتعجب منه (قوله ينبغي ان يستثنى) مما يختار فيه النصب بالعطف ما اذا كانت الجملتان مقولي القول فانه اذا كانت الجملة المتقدمة فعلية حينئذ لا يكون النصب مختارا في الاسم المذكور بالعطف عليها نحو قال زيد قام عمرو وبكر ضربته فانه لا يختار فيه ان يقال وبكرا ضربته بالنصب فظهر ان قوله نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته مثال لمجرد كون الجملتين مقولي القول مع قطع النظر عن كون الجملة المتقدمة فعلية فالاولى ٢ ان يمثل بما ذكرناه ويمكن ان يقال اشار بهذا المثال

٢ وجه الاولوية كون المثال مطابقا بصورة الاستثناء

الى انه كما لايكون الرفع مختارا بالعطف على الجملة الاسمية على تقدير كون الجملتين
مقولى القول كذلك لايكون النصب مختارا بالعطف على الجملة الفعلية على هذا
التقدير وقوله فانه ليس العطف فى مقولى القول باعتبار اشتراكهما فى التحقيق
اى فى ثبوت مضمونيهما علة لقوله ينبغى ان يستثنى الخ حتى يتفاوت الاسمية
والفعلية فى التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولاتفاوت فى المقولية بين الاشياء
اى الفعلية والاسمية والافراد والتركيب الى غيرذلك قال الزمخشرى ان الجملتين
اذا وقعتا مقولى القول لايكون النسبة فيهما ملحوظة ولم يرد منهما الااللفظ
(قوله كأنه اراد انه لايقدر وجوبا) اى لايقدر معمولها وجوبا اصلا اى فى وقت
من الاوقات اى لايعمل شئ منها فيما يجب تقديره كالمضمر على شريطة التفسير
اصلا بخلاف ما ولاوان فانها قد تعمل فيما يجب تقديره كالمضمر المذكور وليس
المراد انها تعمل فيما يجب تقديره دائما بل المراد هو الايجاب الجزئى المقابل
للسلب الكلى وهو ظاهر والحاصل انه يختار النصب فى الاسم المذكور بالاضمار
على شريطة التفسير بعد ما ولا وان فانها لقوتها فى العمل قد تعمل فيما يجب
تقديره ولايجوز ذكره كالمضمر على شريطة التفسير لامتناع اجتماع المفسر والمفسر
بخلاف لم ولما ولن فانها لضعفها فى العمل لايعمل ٩ شئ منها فيما يجب تقديره كالمضمر
المذكور فلا يقال لم زيدا تضربه ولن زيدا تضربه ولما زيدا تضربه بخلاف ما
ولا وان لانه يكفى فيما نحن بصدده وهو اختيار النصب فى الاسم المذكور بعدما
ولاوان دون غيرها من لم وان ولما نفى وجوب التقدير اى سلب وجوب تقدير
معمولها سلبا كليا كما اوضحناه وقوله انه يجوز حذف فعل لما الخ لانه ليس مما يجب
٥ تقدير معموله لجواز ذكره ايضا فاذكره ههنا لاينافيه اصلا (قوله كما سيأتى)
فى كلام المصنف فى بيان ان المضارع ينجزم بلم ولما حيث قال ولما مثلها اى مثل
لم فى قلب المضارع ماضيا ونفيه وتختص اى لما بالاستغراق وجواز حذف الفعل
نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها ولايجوز ان يقال شارفت المدينة
ولم وقوله لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتى بمعنى يقابل الامتناع
لاالوجوب استدراك من قوله كأنه اراد انه لايقدر وجوبا وتوضيحه انه اذا كان
المراد ههنا نفى وجوب التقدير اى لايجب تقدير معمولها لكان جواز تقديره بعد
لما بمعنى يقابل الوجوب مع ان الظاهر مما سيأتى من قوله وتختص لما بالاستغراق
وجواز حذف الفعل انه بمعنى يقابل الامتناع فان المراد هناك ان تقديره جائز

٩ اى اصلا
منه

٥ فانه انما يقدر معموله اذا كان مما يجوز تقديره نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها اذ لايجوز تقدير معموله فيما اضمر على شريطة التفسير لان التقدير فيه واجب لعدم جواز اجتماع المفسر مع المفسر كما عرفت
منه

غير ممتنع كما فى لم والجواز اذا كان فى مقابلة الامتناع يكون اعم من الوجوب فحينئذ
يكون تقدير معمول لما اعم من الواجب والجائز مع انه ليس بواجب اصلا كما عرفت
(قوله عطفا على حرف النفى) فالمعنى وبعد الاستفهام فيكون الاستفهام اعم
من حرف الاستفهام ومن اسم الاستفهام فلهذا قيد بقوله عطفا على حرف
الاستفهام احترازا عن عطفه على النفى لانه فى قوة ان يقال وبعد حرف الاستفهام
والكلام فى اخراج نحو من ضربته بذكر بعد مع عموم الاستفهام لاباد راج
الحرف لفظا او تقديرا فان قلت فافائدة ادراج لفظ الحرف مع صحة عطفه على النفى
وكونه اخصر قلت فائدته الاحتراز عن عطفه على حرف النفى والتصريح
بالمراد (قوله بل معه) لان ذلك الاسم عين الاستفهام (قوله فتأمل) لعله اشارة
الى توجيه ماذكره الشارح بحمل البعدية على ما هو اعم من البعدية الحقيقية
والحكمية والاسم المذكور بعد الاستفهام حكما فى قولك من اكرمته بناء
على ما حققه السيد الشريف قدس سره فى حاشية المطول فى اوائل باب المسند
من ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه
متغيرا فيقع الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات
المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على
الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة وفى الحقيقة هى فعلية فتأمل (قوله
اذا ذكر فى الكلام فعل) الخ فان هل طالبة للفعل فاذا وجدت فعلا تذكرت
الصحبة القديمة فلا ترضى الابان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج واذا لم توجد
فعلا تسلت عنه ولهذا لم يقبح هل زيد خارج (قوله هل زيدا انت ضاربه)
تقديره هل انت ضارب زيدا انت ضاربه فحذف المفسر لوجود مفسره
(قوله وعلى بيان المفتاح لايقبح هل زيدا ضربته) لكون الفعل مقدرا بعده
وان قبح هل زيد ضربته لعدم كون الفعل مقدرا بخلاف هل زيدا ضربته (قوله وفيما
ذكره) اى الشارح من انه انما قال حرف الاستفهام ولم يقل همزة الاستفهام الخ
وفيما ذكرناه من انه انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل هل زيدا
انت ضاربه الخ رد لما ذكره الشيخ الرضى الخ ووجهه انه على تقدير ان يكون مراده به
همزة الاستفهام لاوجه للعدول عن التصريح بهمزة الاستفهام لاسيما فى مقام
لايجوز الحكم فى غيرها فالتعبير بحرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ينادى
باعلى صوت على ان مراده به ماهو اعم من الهمزة وقد عرفت مما ذكره الشارح

والمعنى صحة ارادة ما هو اعم منها (قوله لانه لا يرضى) الخ علة لعدم جواز هل زيدا ضربته والضمير عائد الى هل وقوله اذا وجده اى الفعل فى الكلام احتراز عن مثل هل زيد قائم فانه جائز بالاتفاق كما سبق (قوله خلافا للكوفيين) فما ذكره المصنف من اختيار النصب بفعل يفسره ما بعده مذهب البصريين (قوله او وقوع الجملتين) اى الاسمية والفعلية بعده على السواء فيرجح الرفع بسلامته عن الحذف (قوله مع بعض الصلة) وهو قبل وقوله وحذف المضاف وهو قبل ايضا لكن فيه اعتباران اعتبار كونه بعض الصلة واعتبار كونه مضافا فبالاعتبار الاول يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وبالاعتبار الثانى يلزم حذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه وهو الامر والنهى على اعرابه وهو قايل (قوله اى فى وقت الامر) اى فى وقت وقوع الامر والنهى بعد الاسم المذكور على ان يكون اضافة الوقت الى الامر للملابسة (قوله لانه يصح تفسير ما باسم اى ويختار النصب فى اسم قبل الامر) اقول وان صح ذلك لكن لا يلايم ما عطف عليه فان قوله وما قبل الامر والنهى عطف على قوله و بعد حيث ومعناه ويختار النصب فى الاسم المذكور بعد حيث ولا شك ان الملايم له ان يفسر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور حتى يكون المعنى ويختار النصب فى الاسم المذكور فى ٥ موضع وقوعه قبل الامر والنهى كما لا يخفى (قوله يدل عليه) اى على ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل بالنسبة الى غيره من غير اختصاص به حقيقة اختيار النصب فى الاسم المذكور فى تلك المواقع فانها لو كانت مخصوصة بالفعل اختصاصا حقيقيا لكان النصب واجبا لا جائزا مختارا (قوله اى عند خوف لبسه حال الرفع) يعنى ان خوف لبسه بالصفة انما هو فى حال الرفع فحاصل كلام المصنف انه يختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة حال الرفع كما اشار اليه الشارح بقوله فلا يعلم انه خبر الخ وانما فسر بذلك مع ظهور انفهامه من كلام المصنف والشارح توطئة لما ذكره بقوله وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع الخ (قوله لانه مع اللبس) اى مع تحقق اللبس بالفعل وقوله فيجب الرفع بناء على ان الرفع يستلزم اللبس وقد عرفت انه ممنوع بناء على انه يمكن رفع اللبس بقرينة فافهم (قوله واما عند الخوف) وهو عند وجود قرينة خفية رافعة للبس لا لخوفه وقوله فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا وعدم كونه صفة بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة وهى النسبة

٥ قوله او فسر كلمة ما باسم لكان المعنى هكذا ويختار النصب فى الاسم المذكور فى اسم قبل الامر الخ ولا يخفى ركاكته

الخبرية المفيدة لصحة السكوت بخلاف الصفة فانها تفيد النسبة التقييدية الغير المفيدة لها (قوله رجحان كون قوله بقدر) الخ بالرفع فاعل يرجح وقوله على كونه متعلقا بخلقناه متعلق بالرجحان لانه يفيد فائدة تامة على تقدير كونه خبرا والحاصل ان كون خلقناه خبرا وان كان راجحا على كونه صفة كذلك كون قوله بقدر خبرا راجح على كونه متعلقا بخلقناه ولما توقف كونه خبرا على كون خلقناه صفة ترجح كونه صفة لتوقف الراجح وهو كونه خبرا عليه فدليلك وان دل على رجحان كون خلقناه خبرا لكن عندنا دليل يدل على رجحان كونه صفة وهو خلاصة دليلك وقوله على انه كلما ازداد قيد المسند اليه الخ يعنى سلمنا ان الخبر افيد من الصفة لكن لا نم انه اذا علم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه اذا كان صفة وقيدا للمسند اليه يكون الحكم عليه افيد (قوله وانه ينبغى ان يذكر اللبس) اى تحققه على تقدير كونه موجبا للنص فى مواقع وجوب النصب والحال انه لم يذكر فيها (قوله اذا كان المنصوب نكرة) ولو كانت مخصصة بالاضافة الى النكرة نحو كل شئ (قوله فى المنصوب المعرفة) اذ قلما يكون الجملة صفة للمعرف بلام الجنس بخلاف النكرة فان الجملة بعدها تكون صفة لها (قوله نحو زيدا ضربت غلامه) اى اهنت زيدا ضربت غلامه (قوله يستدعى فسادا) وهو ما ذكره الشارح من انه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى (قوله لان المدعى) الخ علة لقوله لا حاجة الخ (قوله يلزم ان لا يكون النصب) الخ بل يتعين الرفع وكون خلقناه صفة عندهم (قوله متفقان فى ذلك) فان صاحب الكشاف مع تصلبه فى الاعتزال صرح بكون النصب مختارا (قوله فتدبر) لعله اشارة الى دفع ما يمكن ان يورد من ان النصب كيف يكون مختارا عندهم مع كونه مخالفا لما ذهبوا اليه من كون الافعال الاختيارية للعباد مخلوقة لهم بان يقال الشئ فى الآية مقيد عندهم بما عدا الافعال الاختيارية بل لا بد من ذلك التقييد على تقدير الرفع وجعل خلقناه خبرا له فانه موافق للنصب فى اداء المقصود فيخالف مذهبهم على تقدير عدم التقييد كما لا يخفى (قوله اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده) يعنى ان المفروض فى هذا المثال على التقديرين كون المقصود اكرام عمرو عنده تحقيقا لاستواء الامرين فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا (قوله ليس الا) اى ليس الا بالتشديد عند غير الخليل واما الخليل فيجوز فيها التخفيف (قوله الا بالتخفيف للعرض) فانها مختصة بالافعال عنده وقوله اما هنا اى فيما يجب النصب بعده عند

بعض اوفيما يختار النصب عند غيره ممن ذهب الى انها غير مختصة بالفعل
لكن الاكثر دخولها عليه (قوله لامتناع التنكير الصرف للمبتدأ) واحتمال
ان يكون التقدير ضرب رجل على ان يكون نائب الفاعل مرجوح لاحتياجه
الى الحذف المستغنى عنه بالنصب (قوله مايلابس الفعل المفسر) على صيغة
اسم الفاعل (قوله ليس لانه يستحيل) الخ اى ليس لاجل انه يستحيل الخ
(قوله نعم كل ما اتحد الفاعل) فيه يكون كذلك اى من باب الاضمار على
شريطة التفسير (قوله مايقال) قائله السيرافى (قوله مجازا) اى اسنادا مجازيا
(قوله فليكن منه) اى من هذا الباب (قوله وقدره) اى مايقال (قوله والفعل
لايسند الا الى مصدره كذلك) فيقال اذهب الاذهاب وذهب الذهاب ولا يقال
اذهب الذهاب (قوله وفيما نقلناه عنه) اى عن الشيخ الرضى فغرضه من نقل
كلامه التأييد لما ذكره (قوله الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال) اى احتمال
ان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا اذ على تقدير وجوب
اتحاد الفاعل لايكون هذا المثال من باب الاضمار على شريطة التفسير مع
صحة هذا الاحتمال كما لايخفى (قوله احتمال تقدير اذهب زيد) على صيغة المعلوم
فيكون زيد مرفوعا به وان لم يكن من قبيل الاضمار على شريطة التفسير اذ
المقصود ان لرفعه احتمالا آخر غير الابتداء وقوله لاحتياجه الى الحذف اى
حذف ذهب (قوله اولى بالفعل) لكونه متغيرا فيقع الابهام كما صرح به السيد
الشريف قدس سره فى حاشية المطول (قوله لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى
بعيد عن دأب الكرام) اذ يلزم ان يكون وجه عدم كون قوله تعالى * كل شئ فعلوه
فى الزبر * من باب الاضمار على شريطة التفسير غير مذكور فى شرح هذا المقام فلو
قالوا عقيب قولهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه ٧ تركيب
تقييدى ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد الى الاخبار
ويفوت المقصود ثم قالوا وانما قصد وصف المرفوع بما بعده لانه لو جعل قوله
تعالى فعلوه خبرا وجعل قوله فى الزبر متعلقا به فسد المعنى الى آخر ما قال الشارح
لكان كلامهم على اصوب وجه واحسنه لكن كل شئ فعلوه فى الزبر (قوله ومما
يختار فيه النصب لانه على تقدير) الخ يعنى لو كان قوله كل شئ فعلوه فى الزبر
من باب الاضمار على شريطة التفسير لاختير فيه النصب لعلة خوف لبس
المفسر بالصفة على تقدير الرفع بخلاف المثال المذكور اعنى ازيد ذهب به فانه
على تقدير كونه من باب الاضمار يختار فيه النصب لعلة وقوع الاسم المذكور

٧ مفعول قالوا
منه

فيه بعد حرف الاستفهام لالخوف لبس المفسر بالصفة تدبر (قوله يصح اسناد
الكتابة اليهم لانهم) الخ اى على طريق الاسناد المجازى (قوله بان يكون مناط
الفائدة) اى فائدة هذا الكلام اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم لانفس
كتابة كرام الكاتبين لافعالهم وعدم كونهم كاتبين كما هو الظاهر فمعنى قوله بل
الكرام الكاتبون الخ ان الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم الصادرة
عنهم لا كتابة كل شئ (قوله بين الصفة) وهى قوله فى الزبر والموصوف وهو
شئ بخبر الموصوف اى بما يصح ان يكون خبرا عنه وهو فعلوه على تقدير كون
الموصوف مبتدأ فانه يوافق المعنى الحاصل من كونه منصوبا على شريطة التفسير
(قوله لان فيه بيان انه لايكتب فى صحايف اعمالهم كاذب) الخ وهذا البيان ٩
لايستفاد من المعنى المقصود الذى هو ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر
اذ لو كتب فيه جميع ما هو مفعول لهم وكتب فيه ايضا ما ليس بمفعول لهم
من الاعمال لصدق انه كل ما هو مفعول لهم كائن فى الزبر فلا يستفاد منه انه لايكتب
فى صحايف اعمالهم كاذب بخلاف ما اذا جعل قوله تعالى فى الزبر صفة لشئ
(قوله ظاهر الامر) اى فى ظاهر الامر وبادى النظر (قوله بقاعدة اعمال
ما بعد الفاء فيما قبلها) وهى ان الفاء اذا كانت مرتبطة بمعنى الشرط ودالة على
سببية الشرط للجزاء لايعمل ما فى حيزها فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور
بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع بالابتداء فخرجت الآية عن القاعدة المذكورة واذا
كانت زائدة ولم يجعل الآية جملتين كما ذهب اليه سيبويه فيعمل ما فى حيزها فيما قبلها
فيمكن تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتكون داخلة فى ضابطة النصب على
شريطة التفسير فلا ينتقض القاعدة بها كما سيجئ تفصيله (قوله او باعتبار
ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر) اذ لابد من تأويله بالخبر مثل مقول فى حقه كذا
ووجهه ما ذكره السيد الشريف قدس سره فى حاشية المطول وقوله ولهذا
اى لاجل ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر جعل توجيه المبرد ايضا اى كتوجيه
سيبويه تمحلا لانه يلزم جعل الانشاء خبرا على توجيهه وان كان عاريا عن ارتكاب
ما ارتكبه سيبويه من الحذف وقوله مع ظهور كون الفاء مرتبطا بمعنى الشرط
على ما ذهب اليه المبرد (قوله والمتبادر تقدير كائن وجعل الباء للسببية) اى الفاء
كائنة بسبب معنى الشرط قال المحشى فى شرحه واستشكل كون الفاء وهو حرف
الجزاء بمعنى حرف الشرط فيجاب تارة بان الباء للسببية اى الفاء حاصلة بسبب معنى
الشرط وتارة بانه فى تقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط
لسببية الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى

٩ هذا بيان فائدة الحصر المستفاد من قوله لان فيه بيان انه لايكتب الخ فافهم
منه

حرف الشرط يؤكدبها حرف الشرط انتهى وانت خبير بان ماذكره من التحقيق محل بحث لان الظاهر ان معنى الفاء سببية مابعدها عماقبلها فتدبر (قوله يريد بمثل هذا الفاء) الخ غرضه بهذا الكلام بيان وجه ادراج قوله مثل دون ان يقول وهذه الفاء لايعمل الخ (قوله الذى وقع موقعهما) صفة لفاء الشرط والضمير المنصوب عائد اليها والمراد بموقعها جزاء الشرط وليس هذا المقام الذى فيه الفاء بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها لغرض كما فى قوله تعالى واما السائل فلاتنهر فاصله مهما يكن من شئ فالسائل لاتنهر حذف مهما يكن من شئ واقيم اما مقامه ثم اخر الفاء عن موقعها وهو جواب الشرط الى جواب اما لكراهتهم الموالات بين حرفى الشرط والجزاء والفاء الغير الواقعة موقعها جاز ان يعمل مابعدها فيما قبلها وقوله ولمعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام آخر فى علم النحو والمذكور فى كتب النحو ان مقام الفاء مقام تربط فيه الفاء الجواب بشرطه الصريح نحو ﴿قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى﴾ ومقام تربط فيه شبه الجواب بشبه الشرط وذلك فى نحو الذى يأتينى فله درهم وبدخولها فهم ماأراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الاتيان ومن هذا القبيل قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا الآية (قوله عطف على كل شئ فعلوه فى الزبر) والمعنى وكذلك ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد الآية (قوله والجملتان) وهما قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وقوله والآية جملتان عند سيبويه (قوله لكون الآية مثل قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر) فى وجوب الرفع وعدم كونه من باب الاضمار على شريطة التفسير كما يستفاد من عطفها عليه (قوله خلاف مااشار اليه) من كون قوله ونحو الزانية والزانى فاجلدوا عطفا على قوله كل شئ فعلوه فى الزبر الخ كما ذكره آنفا (قوله فانه فى معنى فاؤه) امابان يكون لام التعريف بدلا من المضاف اليه اوبان يكون لتعريف العهد الخارجى اشارة الى الفاء المذكورة فى الآية (قوله فمن قدر العائد فيه) تعريض على الشارح حيث قدر العائد لكن يمكن حمله على بيان المعنى المستفاد من اللام لاتقدير العائد فى نظم الكلام (قوله وجملتان عطف على الخبر) من غير تقدير والآية جملتان كما فى توجيه الشارح والمعنى ونحو الزانية والزانى فاجلدوا جملتان عند سيبويه (قوله فيكون النكتة فى قطع الآية) اى قوله تعالى ونحو الزانية والزانى فاجلدوا بجعله مبتدأ غير معطوف على قوله كل شئ فعلوه فى الزبر (قوله انه من هذا الباب) اى قوله تعالى الزانية

والزانى الخ من باب الاضمار على شريطة التفسير عند بعض وهو عيسى بن عمرو صاحب الرواية الشاذة كما مر ق بخلاف ماقبلها وهو قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر فانه ليس من هذا الباب بالاتفاق (قوله وقوله جملتان مستقلتان) اى تقييد الجملتين بالمستقلتين دفع لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان لان تقديره ضربت زيدا ضربته مع انه من باب الاضمار على شريطة التفسير فلا يلزم من كونها جملتين عدم كونهما من هذا الباب مع انه بصدد بيان ذلك وحاصل الدفع ان المراد ان الآية جملتان مستقلتان وزيدا ضربته وان كان جملتين لكنهما غير مستقلتين بل احديهما فقط مستقلة وهى الجملة المفسرة بالفتح دون الاخرى وهى المفسرة بالكسر لان ذكرها متفرع على حذف الفعل من الاخرى فلاتكون مستقلة بالمعنى المراد بالاستقلال ههنا كما اشار اليه بقوله والمراد بالاستقلال الخ (قوله مع رفع الزانية) المستفاد من قراءة الرفع فهو ليس بقيد زائد فى الكلام كقيد الاستقلال فلا يرد عليه انه وان لم يكن فيه حينئذ احتياج الى التقييد بالاستقلال لكن فيه احتياج الى التقييد برفع الزانية وليس التقييد اولى من تقييد (قوله هذا اظهر) اى من كونه زائدة اذلا يصار اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة ههنا (قوله دليل على اثبات احد الامرين السابقين) كما يدل عليه قوله فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط اوجعل الآية جملتين (قوله ولك ان تجعله دليلا على دعوى) الخ وتقريره ان الآية ليست من باب الاضمار على شريطة التفسير والا لكان النصب مختارا لكن التالى باطل لاتفاق القراء على الرفع وبعد ثبوت ذلك الدعوى يثبت احد الامرين السابقين كما لايخفى (قوله ان السوق يستدعى) الخ لانه على التقديرين استدلال على المطلوب باستلزام نقيضه للزوم اختيار النصب وليس باستدلال بثبوت اختيار النصب على تقدير ثبوت النقيض كما يوهمه قوله والا فالمختار النصب بخلاف ما اذا قال والا فيلزم ان يختار النصب وقوله فالاوجه الخ يعنى لما كان ذلك متجها على التقديرين لم يكن شئ منهما باوجه فالاوجه انه الخ (قوله ليست التراكيب الثلثة المتقدمة) وهى قوله ازيد ذهب به وقوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر وقوله ونحو الزانية والزانى الآية وقوله امافى الاول والثالث فظاهر لان فى الاول وقع الاسم المذكور بعد الاستفهام وفى الثالث وقع قبل الامر واما فى الثانى فللا لتباس بالصفة على تقدير الرفع فعلى هذا الوجه لايكون قوله والا فالمختار النصب استدلالا بلزوم الباطل بل بيانا لثبوت اختيار النصب على تقدير ثبوت كون هذه التراكيب من باب

الاضمار على شريطة التفسير فلا يرد عليه ما اورده على التقديرين المذكورين فافهم (قوله لعدم اشتماله) الخ علة لقوله احتيج والضمير عائد الى القسم الثانى (قوله ولهذا) اى لاجل الاحتياج الى تكرار المحذر منه فى القسم الثانى لايذكر المحذر فيه لانه لوذكر المحذر ايضا ٣ لفات وقت التحذير (قوله اسم الحال) وهو النصب لانه معمول على المحل وهو الاسم الذى صار محلا للنصب (قوله تصحيح عطف اوذكر) الخ على صيغة الماضى المجهول كما هو المشهور فى رواية المتن (قوله لايقال) الخ اى فى الجواب عن السؤال المذكور (قوله للتقدير) اى لتقدير اتق لانه اى التحذير لايستدعيه اى لايستدعى التقدير بل يحصل التحذير بالذكر اى بذكر اتق ايضا اى كما يحصل بالتقدير (قوله علة لتقدير اتق دون غيره) اى انما قدر اتق دون غيره تحذيرا (قوله والاولى جعل ذكر) الخ وذلك لاستغنائه عن تقدير ذكر اوحذر وان كان مخالفا لما اشتهر من رواية المتن (قوله وطول الكلام به) اى بسبب ذكر المحذر منه مكررا وهو معطوف على الذكر يعنى ان ذكره مكررا وطول الكلام به اوجب تقدير اتق لانه لو ذكر حينئذ لفات وقت التحذير كما سبق (قوله هذا بظاهره يدل على وجوب) الخ وذلك لان الظاهر المتبادر من تحذير المعمول مما بعده تحذيره مما بعده بلا فصل ولو قدر الفعل بعد المفعول به نحو اياك اتق والاسد لم يتحقق التحذير مما بعده بالمعنى الظاهر المتبادر منه كما لايخفى (قوله بل هو اوفق بمصلحة الضمير المنفصل) حيث يظهر وجه اختيار الضمير المنفصل على المتصل الذى لايجوز تقديمه على الفعل وقوله فتأمل اشارة الى انه وان كان اوفق بتلك المصلحة لكن تقديمه يوهم ان المقصود تخصيص الفعل بذلك المعمول فى مقام التحذير وليس كذلك (قوله فالاولى ولابد من عائد) الخ اى الاولى ان يقول بدل قوله فعلى هذا لابد من ضمير الخ فعلى هذا لابد من عائد الخ فح لاوجه لذكر الواو فى قوله ولابد (قوله ليصح ماذكره) من الجواب مع تسليم الوجوب فيه وقوله وفى حمل الضمير الخ ظرف مستقر وخبر مقدم وقوله بعد الضمير بضم الباء مبتدأ مؤخر وقوله عن افادة ما فى الضمير اى عن افادة معنى العائد فى ضمير الشارح اى قلبه (قوله والظاهر فيه تقدير لاتق على صيغة المتكلم) من امر الغائب نحو لانصر (قوله لكن قول المص بتقدير اتق بشعر) الخ انما قال بشعر ولم يقل يدل عليه لجواز ان يكون تخصيص اتق بالذكر لكون الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا و يكون المقدر اتق لالحصر المقدر فيه (قوله ايضا) اى كما هو كذلك فى اياك والاسد

٣ اى كما ذكر المحذر منه

(قوله على سبيل الالتفات) اى من التكلم الى الخطاب لان مقتضى الظاهر التكلم وان لم يسبق ذكره فيكون الخطاب لنفسه على خلاف مقتضى الظاهر ففيه التفات على مذهب السكاكى (قوله فيستوى فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها) نحو الطريق الطريق واياك اياك فيقدر صيغة الخطاب من نحو بعد او اتق فى جميع ذلك (قوله لان القرينة لاتدل عليه) اى على تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد بل انما تدل على تقدير اتق فقط او تقدير بعد فقط تدبر (قوله ومال) عطف تفسير لجنف اى عدل عن الحق (قوله بتقدير اتق نفسك والاسد) اى من نفسك ومن الاسد فيكون نفسك مفعولا على نزع الخافض فيصح تقدير اتق من غير حاجة الى تضمين معنى التبعيد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد فيكون قوله والاسد عطفا تفسيريا له (قوله فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه) اى قرب الاسد منك كنفسك للمبالغة فى التحذير وابدل من الاسد اى قوله من الاسد منه اى من قوله نفسك (قوله لايناسب تقدير بعد الطريق) لان المعنى على الاتقاء عن الطريق والتبعيد عنه لاتبعيده عن المخاطب وهو ظاهر (قوله وهو سماعى) اى النصب على نزع الخافض سماعى لاقياسى فلا يجوز تقدير بعد نفسك عن الطريق فيجب تقدير بعد الطريق وهو غير مناسب كما عرفت (قوله فلا يكون من افراد النوع الثانى) وهو خلاف ما ادعاه الشارح وقوله وليس من افراد النوع الاول ايضا الخ تحقيق المقام لااعتراض آخر على ماذكره الشارح فان عدم كونه من افراد النوع الاول لاينافى ماذكره وكذا قوله الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا اوتقديرا تحقيق للمقام وتوضيحه انه يمكن جعله من افراد النوع الاول بان يراد بما بعده فى مفهومه ما بعده لفظا اوتقديرا ومثل نفسك نفسك فى تقدير بعد نفسك مما يوذيك فيكون نفسك محذرا مما بعده تقديرا (قوله وغاية ما يمكن ان يقال) الخ اى فى دفع الايراد المذكور وحاصله انا لانم ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا لامحذرا منه اذ ليس المراد بقوله بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ما يفهم من ظاهره بل المراد به التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الرذائل التى توذيك فالنفس محذر منه فى الحقيقة كالاسد فى قولك اياك والاسد فان كون الاسد محذرا منه ليس الا لايقاعه فى ضرر لالذاته من حيث هى فكذا النفس فمن ٧ قال ٦ ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا لايقاعها الشخص فى ضرر فالمحذر منه فى الحقيقة هو الضرر وهى محذر منه بالمآل فاذا نظر الى المآل صح هذا المعنى لزمه ان لايكون الاسد فى قولك اياك والاسد محذرا منه

٧ هو الفاضل عبد الغفور

٦ فى توجيه كلام الشارح

حقيقة وهو محذر منه حقيقة عند ارباب العربية وماذكره تدقيق فلسفى لايعتبره ارباب العربية ولعل المحشى رحمه الله تعالى اراد بكلام يعجب الافهام فى آخر القول هذا الكلام وقوله عن الرذائل التى تؤذيك اشارة الى ان قول الشارح كالاسد بعد قوله عما يؤذيك نظير لما يؤذيك لامثال له كما يتبادر الى الفهم (قوله ولايخفى انه يصح تقدير اتق فيه) اى فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فمعناه اتق من نفسك فلاوجه لتخصيص الشارح المقدر فيه بيعد فهذا الكلام تعريض عليه وقوله ايضا اى كما يصح تقدير بعد وقوله الان المرجح تقدير بعد الخ اشارة الى دفع التعريض المذكور وقوله لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر بخلاف تقدير اتق كما لايخفى وقوله ولاشتماله اى اشتمال تقدير بعد على بيان كيفية الحذر من النفس وهى تبعيده عن الرذائل التى تؤذيك اذ لامعنى للتبعيد عن النفس مع كونها غير مفارق عنه الا تبعيده عن الرذائل (قوله فتذكر المحذوف) وهو حرف الجر وتحذف المعطوف من حيث انه معطوف بان تجعله مفعولا للفعل المقدر لان المقام اى مقام التحذير لايسع ذكر المحذوف والمعطوف معا بان قال اياك من الاسد والاسد لانهما لو ذكرا معا لفات وقت التحذير (قوله ثبت امتناع تقدير اياك الاسد) بامتناع تقدير من فانه لو جاز اياك الاسد فانما يجوز بناء على جواز تقدير من اذ لامجال لتقدير العاطف (قوله لان السؤال ان قوله لامتناع) الخ يعنى ان حاصل السؤال ان قول المص لامتناع تقدير من لايثبت المدعى وهو عدم جواز اياك الاسد وقوله بدون ضميمة امتناع تقدير الواو متعلق بقوله لايثبت فبيان ان امتناعه اى امتناع تقدير الواو اشد عن امتناع تقدير حرف الجر فى الجواب لاينفع ما لايدعى ان امتناعه واضح مستغن الخ اى لاينفع وقت عدم ادعاء ان امتناعه واضح الخ وبعد ادعاء ذلك لايتوجه السؤال ولايحتاج الى الجواب (قوله المعنى الاضافى لاالمفهوم الاصطلاحى) فان المراد انه شامل لكل ما دل على زمان اومكان سواء كان اسم الزمان الاصطلاحى اوغيره كالدار مثلا وللدلالة على هذا قال اسماء الزمان والمكان ولم يقل اسمى الزمان والمكان (قوله صوابه فيه) فان المذكور احد الامرين لان كلمة او لاحد الامرين والضمير عائد اليه لا اليهما فالصواب فى مثل ذلك المقام افراد الضمير وبعضهم غفل عن ذلك فاول افراد الضمير فى مثل هذا المقام برجعه الى ماسبق ذكره ونرجو من الله تعالى ان يجعلنا من الذاكرين لامن الغافلين (قوله لفظا اوتقديرا وهو المراد) الخ دفع لما يتبادر الفهم اليه من ان المراد بذكر الفعل ذكره لفظا فقط مع انه ليس بمراد ههنا كما عرفت

بل المراد به ذكره لفظا اوتقديرا فمعنى قوله خرج به ما لايذكر فعل الخ انه خرج به ما لايذكر فعل فعل فيه اصلا لا لفظا ولاتقديرا وقوله وهو المراد بالذكر والمذكور الخ اى ذكر الفعل لفظا اوتقديرا هو المراد بالذكر والفعل المذكور لفظا او تقديرا هو المراد بالمذكور فى هذا المبحث فالضمير عائد الى ماسبق ذكره من ذكر الفعل والفعل المذكور (قوله ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب) اى فعل طيب كالسعى الى ذكر الله تعالى فيصدق على نحو يوم الجمعة يوم طيب ما فعل فيه فعل ٨ مذكور فلا يكون من قبيل ما لايذكر فعل فيه حتى يخرج بقوله مذكور بل ما هو من هذا القبيل نحو قولنا يوم الجمعة زمان من الازمنة فان الزمان ليس فعلا فعل فيه بل هو نفسه (قوله المذكور طيب يوم الجمعة) لامطلق الطيب سواء كان طيبه او طيب فعل واقع فيه كما زعمه السائل (قوله وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه) بل فعل معه معية ذاتية لا بمعنى ان يوم الجمعة وطيبه فعلا فى زمان واحد اعنى المعية الزمانية والا يلزم ان يكون للزمان زمان وبما ذكرنا يندفع ما يمكن ان يورد من انه لو لم يفعل فيه فاما ان يفعل قبله فيلزم ان يكون الوقت الذى قبله طيبا واما ان يفعل بعده فيلزم ان يكون الوقت الذى بعده طيبا وعلى التقديرين لايكون يوم الجمعة طيبا وهو خلاف المفروض وذلك لانا نختار شقا ثالثا وهو انهما فعلا معا معية ذاتية لا زمانية فافهم (قوله والا) اى وان لم يكن الامر كذلك بل فعل طيبه فيه لكان للزمان زمان لان طيب الزمان وصف من اوصافه وثبوت الوصف لشئ فى زمان فرع ثبوت المثبت له فى ذلك الزمان فثبوت وصف الزمان فى ذلك الزمان فرع ثبوت الزمان فى ذلك الزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان واللازم باطل فكذا الملزوم فثبت ان طيبه لم يفعل فيه بل معه معية ذاتية هذا ويمكن ان يجاب عن هذا السؤال ايضا بعد تسليم ان طيبه فعل فيه بان يقال ان قيد الحيثية معتبر فى التعريف اى ما فعل فيه فعل من حيث انه فعل فيه وطيب يوم الجمعة وان فعل فيه لكنه ليس من حيث انه فعل فيه بل من حيث انه يتصف به يوم الجمعة فتأمل (قوله ولك ان تقول) الخ اعتراض على ماذكره من الجواب وانت خبير بان هذا الاعتراض لايرد على ماذكرناه من الجواب (قوله اذ ذكر طيب الزمان) اى الطيب المضاف الى الزمان كطيب يوم الجمعة فقد ذكر الطيب مطلقا اى سواء كان طيبه او طيب فعل واقع فيه (قوله من المذكور ضمنا) نحو ضربت زيدا فى يوم الجمعة فان الفعل وهو الضرب مذكور فيه ضمنا (قوله اذ يوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا

٨ حقيقة او حكما كشبه الفعل
منه

فيه) لانه لايصير مفعولا فيه الا اذا نسب الفعل اليه بكلمة فى فاذا اعتبر كونه مافعل فيه
من غير نسبة الفعل اليه بكلمة فى لايصير مفعولا فيه بل هو باق على كونه مفعولا به
فلا نفع فى اعتبار قيد الحيثية فافهم (قوله لانه لو اريد مانسب اليه الفعل بكلمة فى ولم
يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة) الخ فلا يصح ماذكره من انه لو اريد
بقوله مافعل فيه مانسب اليه الفعل بكلمة فى لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية لانه
لابد من اعتبار قيد الحيثية على هذا التقدير والا لصدق على يوم الجمعة انه مانسب
اليه فعل مذكور بكلمة فى فى قولنا شهدت فى يوم الجمعة نعم لايصدق عليه انه نسب
اليه فعل مذكور بكلمة فى من حيث انه نسب اليه فعل مذكور بكلمة فى وفيه بحث
لان يوم الجمعة فى قولنا شهدت يوم الجمعة غير ه يوم الجمعة فى قولنا شهدت فى يوم
الجمعة فلا يصدق عليه انه نسب اليه فعل مذكور بكلمة فى فى قولنا شهدت فى يوم
الجمعة فتأمل (قوله ولو اريد معناه الحقيقى) الخ اعتراض على الشق الثانى
من الترديد اعنى قوله ولو اريد معناه الحقيقى لم ينفع اعتبار قيد الحيثية وحاصله
ان اعتبار قيد الحيثية يخرجه عن التعريف نعم مجرد اعتبار هذا المعنى لايقتضى
كونه مفعولا فيه مالم يعتبر الاسناد اليه بكلمة فى لكن هذا لايقدح فى خروجه
عن تعريف المفعول فيه باعتبار قيد الحيثية فيه وقوله لكن لامع هذه الحيثية بل مع
حيثية وقوع الفعل عليه (قوله لانقول يستفاد) الخ اشارة الى دفع اعتراض
ردعلى الشق الثانى من الترديد الذى اورده المعترض اما تقرير الاعتراض
فهو ان يقال ان الملازمة المستفادة من قوله لو اريد معناه الحقيقى لم ينفع اعتبار
قيد الحيثية ممنوعة وانما لاينفع اعتباره ان لو جعل متعلقا بمجموع التعريف كما اشار
اليه المعترض بقوله لو اخذ موصوفا بكونه مافعل فيه واما اذا جعل متعلقا
بقوله مذكور كما يستفاد من قول الشارح فان ذكر يوم الجمعة الخ فلاشك فى انه
ينفع اعتباره اذ يخرج به نحو شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية
اى حيثية انه فعل فيه بل ذكر من حيث انه وقع الفعل عليه واما تقرير الدفع
فهو ان يقال لايجوز ان يكون قيد الحيثية متعلقا بقوله مذكور لانه خلاف ماشاع
اعتباره فى التعريفات من كونه متعلقا بمجموع التعريف لابقيد مخصوص فيه
فيكون بعيدا من الاعتبار ومع ذلك لايكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية
كما ادعاه الشارح لانه حينئذ متعلق الحيثية والمعلل بها فكونه متعلقا به ينافى
ماادعاه الشارح وقوله واما قوله فان ذكر يوم الخ اشارة الى دفع سؤال
مقدر وهو انه يستفاد من قول الشارح فان ذكر يوم الجمعة فيه الخ انه جعل
قيد الحيثية متعلقا بقوله مذكور كما مر ويستفاد من ادعاء كون قيد مذكور

ه فان لفظا واحدا
يغاير نفسه باعتبار
كونه فى تركيب آخر
وهو اعتبار هذا
التغاير ليس بتدقيق
فلسفى كاعتبار
التغاير بتغاير الالفاظ
منه

مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية انه جعله متعلقا بمجموع التعريف فبين كلاميه
منافات وحاصل الدفع ان قوله فان ذكر يوم الجمعة الخ لايقتضى كونه متعلقا
بمذكور فان معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية الخ فيكون من قبيل بيان انتفاء
المعلول لانتفاء العلة فاندفع المنافات بين الكلامين وقوله فتأمل اشارة الى الدقة
(قوله بعد قوله مذكور) الخ لان قيد الحيثية انما يعتبر بعد تمام التعريف (قوله
اغناء المتقدم عن المتأخر) فهو مصدر بغير رؤية والصواب ان يقال اغناء المتأخر
عن المتقدم كما لايخفى (قوله يتأوله بالقسم) لا يتأوله بالمكان كما فعله الشارح
ووجه الاظهرية ان ظروف المكان قسم واحد من مطلق الظروف لا مكان
واحد بل امكنة فلهذا اعتذر عنه بان المكان اسم جنس يقع على القليل
والكثير فتأويله بالقسم مستغن عن الاعتذار فيكون اظهر (قوله نحو بيت
ومسجد وجانب) فان كل واحد منها نكرة مع انه محدود ولايقبل تقدير فى (قوله
لخروج نحو خلفك) بالاضافة الى المعرفة اضافة معنوية فتفيد التعريف كما فى
غلام زيد (قوله بما فسر به الزمان المبهم) اى بمثل ٣ مافسر به اعنى مالم يعتبر له حد
ونهاية كما سبق وقوله ويرد عليه جانب ومافى معناه كطرف وناحية فانه يصدق
عليه هذا التفسير اعنى مالم يعتبر له حد ونهاية فلا يكون ماذما فانه مكان محدود لايقبل
النصب بتقدير فى وكذا يرد عليه الميل والفرسخ جمعا فانهما من قسم المبهم
عندهم فانهما يقبلان النصب بتقدير فى مع انهما معينان ومحدودان بمقتضى
هذا التفسير اذ لهما حد ونهاية وقد اخذ فى هذا التفسير عدم اعتبار الحد والنهاية
فى المبهم فاقتضى هذا التفسير ان لايكونا من المبهم بل من المحدود فلا يكون جامعا
(قوله لايقال كتبت مكانك) يعنى ان حمل لفظ مكان على المكان المبهم
فى قبول تقدير فى مشروط بان يكون فى عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت
المصحف مكانك بل فى مكانك وقد اشار الشارح الى هذا الشرط بقوله جلست
مكانك (قوله ويقال جلست مجلسك) الخ بتقدير فى يعنى ان هذا الحكم غير مختص
بلفظ مكان بل هو جار فى اسم مكان انتصب بما اشتق منه او مرادفه وان كان
معينا نحو جلست مجلسك وقعدت مجلسك (قوله بما اشتق) اى اسم المكان منه
اى من ذلك الشئ سواء اشتق منه على مذهب البصريين او الكوفيين فلا يرد
انه ان اريد بما اشتق منه المشتق منه على مذهب البصريين يخرج عنه الفعل مع
انه ينتصب به نحو جلست مجلسك وان اريد المشتق منه على مذهب الكوفيين
يخرج عنه المصدر مع انه ينتصب به نحو جلوسى مجلسك واقع (قوله ولاينتصب

٣ الاختلاف
بينهما فى جنس
التعريف فان كلمة
ما فى تفسير الزمان
المبهم عبارة عن
الزمان وفى تفسير
المكان المبهم عن
المكان
منه

اسم المكان بغير) الخ فلا يقال كتبت مجلسك بل فى مجلسك (قوله على كثرة
استعماله) وهى تقتضى التخفيف وقد شاع استعمال الكثرة فى كثرة الاستعمال
لاسيما فى مقام التخفيف فقوله و هو بعيد من العبارة فى حيز المنع فكأنه زعم
ان الظاهر من الكثرة بعد تعليل عند ولدى بالابهام الكثرة المورثة للابهام
فتدبر (قوله والا لما كان لكونه مفعولا به مجال) لانه اذا استعمل مع فى تعين
كونه مفعولا فيه وكون فى مقدرة فيما استعمل بدونها على ان يكون مفعولا فيه
ايضا وفيه انه انما تعين كونه مفعولا فيه على هذا التقدير اذا تعين كون فى ظرفا ٢ له
وليس كذلك اذ يجوز ان تكون ٣ صلة له كما ان كلمة عن صلة لضده اعنى الخروج فتأمل
(قوله لكن قال الشيخ الرضى) الخ استدراك من قوله يدل على انه لم يستعمل مع فى
وحاصله ان اختلافهم فى انه مفعول به يدل على عدم استعماله مع قول الشيخ الرضى
دخول فى لازم فى غير المكان نحو دخلت البلد فى يوم الجمعة جائز فيه اى فى المكان
نحو دخلت فى الدار كما جاز دخلت الدار وكذا ما سيجى من ان استعماله اى استعمال
دخلت مع فى صحيح وان كان شاذا عند سيبويه يدلان على وجود استعماله مع فى
فوقع التعارض بين الاختلاف المذكور و بين هذين القولين لكن قد عرفت
ان الاختلاف المذكور لا يدل على عدم استعماله مع فى فافهم (قوله وفيه بحث)
فانا لانسلم ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وايضا يعارضه انه يقال
فى الفارسية در آمدم درخانه فان آمدم يطلب المفعول فيه قبل تمام معناه
كما فى دخلت الدار ولا مجال لانكار كون درخانه مفعولا فيه لمكان قوله در لانه ظرف
بمعنى فى لانه وان جاء بمعنى الباب ايضا لكنه ليس بمراد ههنا و يجى تحسين الكلام
لكن لا يكون الا فى اول الكلام كالواقع فى اول هذا الكلام لا يقال الكلام فى المفعول به
الواقع فى لغة العرب لانا نقول لا تفاوت فى المعنى بين المفعول فيه الواقع فى لغة العرب
و بين الواقع فى لغة الفرس و يمكن دفعه بان قوله در يجوز ان يكون صلة لا ظرفا
كما تكون كلمة فى كذلك فى قولنا دخلت فى الدار عند من قال بكون الدار
مفعولا به لا مفعولا فيه (قوله اذ يصح ان يقال جلست فى جميع اجزاء البيت)
بان يراد بجميع اجزائه جميع اجزائه المعتبرة فى العرف بحسب الجلوس ولا شك
ان جميعها جزء من جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد فكل واحد منها شامل لها
ولغيرها مع انه لا يصح ان يقال جلست فى جميع اجزاء الدار وان اريد بجميع
اجزائها جميع اجزائها المعتبرة فى العرف ايضا نعم يصح ان يقال جلست فى الدار
او المحلة او البلد فان اراد الشارح انه يصح ذلك فى الجملة يرد على قوله وفعل الدخول

٢ اذالظرف فيه ماخوذ فى تعريف المفعول فيه منه

٣ ويدل كلام الشيخ الرضى على ان الدخول لازم كالخروج لا يتعدى بنفسه بل بواسطة حرف الجر منه

بالنسبة الى الدار ليس كذلك على هذا التقدير انه يصح ذلك فى الجملة ايضا
فانه يصح ان يقال فى دخلت الباب دخلت الدهليز دخلت الدار كما سيشير اليه
فتدبر (قوله دخلت الدهليز دخلت الدار) وكل من الدهليز ٢ والدار شامل للباب
وغيره وقوله واذا كان الباب مفعولا فيه الخ كأنه قيل صحة هذا انما تدل على كون
الباب مفعولا فيه ولا تدل على كون الدار مفعولا فيه لعدم صحة دخلت البلد من قال
دخلت الدار وكان فى البلد فاجاب بانه اذا كان الباب فيه مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد
دخلت يكون مفعولا فيه اذ لا قائل بالفصل (قوله فى التركيب الذى هو فيه فى
قوله اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله) فيه ان التأديب المذكور فى قولك اعجبنى
التأديب غير التاديب الواقع فى قولك اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله فان
لفظا واحدا يغاير نفسه باعتبار كونه فى تركيب آخر وهذا التغاير معتبر عندهم
كما صرح به المحشى فى شرح الرسالة الوضعية وقد مر نظيره سابقا فتأمل
(قوله فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل) الخ فيه بحث
لان تعريف المفعول له ليعرف حكمه تفصيلا ٣ فى المسائل الآتية بعد التعريف
وما يتوقف عليه معرفته انما هو معرفة حكمه اجمالا وهى حاصلة بمجرد عده
من المنصوبات من غير توقف على التعريف وما بعده من المسائل الآتية فلا دور
اصلا وقوله وفيه ايضا اى كورود ما ذكر من لزوم الدور يرد عليه بعد اى بعد
ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل (قوله لانه يصدق على التأديب) فى كل
واحد من هذين المثالين انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه فى تركيب
ضربت زيدا للتأديب وفيه نظير ما مر من ان التأديب الواقع فى كل واحد
من المثالين غير التأديب الواقع فى تركيب ضربت زيدا للتأديب اعتبارا فلا
اشكال فكأن قوله فافهم اشارة الى ما ذكرناه (قوله ما يتضمنه التأديب) اى
ما يحصل فى ضمنه و يكون تابعا له فان التأدب مطاوع التأديب وهو مطاوع
له بالفتح (قوله و انما نصب التأديب لتضمنه التأدب) مع مشاركته الحدث
فى الفاعل والزمان لان العلة مجرد تضمنه التأدب عند هذا المجيب ٤ لانه قال عقيب
هذا الجواب قال الشيخ الرضى العلة الحاملة التأدب وانما نصب التأديب لتضمنه
العلة الحقيقية ومشاركته الحدث فى الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية
لم ينتصب عند النحاة انتهى يعنى ان العلة الحقيقية وان كانت احرى بالعلية
لكن ليست لها مشاركة للحدث فى الفاعل والزمان فلهذا لم تنتصب و بما ذكرنا
ظهر صحة الجواب المذكور واندفاع ما اورده بقوله و يكذبه امتناع ضربته تأديبا

٢ الدهليز ما بين الباب والدار منه

٣ بيان شرائط انتصابه بتقدير اللام منه

٤ وهو الفاضل عبدالغفور منه

فانه مبنى على انه جعل علة الانتصاب تضمنه للتأدب مع قطع النظر عن المشاركة للحدث فى الفاعل والزمان اذلاشك انه يلزم حينئذ جواز انتصاب تأدبا بالطريق الاولى لكونه صريحا فيما يتضمنه التأديب مع انه ممتنع عندهم بل يجب ان يقال ضربته للتأدب وقد عرفت ان المجيب جعل علة الانتصاب تضمنه للتأدب مع مشاركته الحدث فى الفاعل والزمان فاندفع الايراد (قوله والضرب سبب الاحداث ووسيلته) اى علة متقدمة عليه تقدما ذاتيا لازمانيا كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح فلعدم تقدمه عليه بالزمان يظن انه عينه وليس كذلك (قوله ان يقدر يخالف الزجاج) برفع الزجاج هذا القائل بالنصب على عكس ماقدره الشارح لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه اى من الزجاج ونظيره ماذكره الشارح فى شرح قول المص وخالف سيبويه الاخفش فى مثل احمر فى بحث غير المنصرف (قوله بصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق) حتى يرد عليه ان صحة تأويل نوع بنوع لايدخله فى حقيقته بل دعواه ان هذا التأويل واجب لان مراد التركيب هنا المعنى المؤول اليه ووجوب تأويل نوع بنوع يدخله فى حقيقته فدفعه لايتأتى بما ذكره الشارح بل بمنع كون المراد ذلك المعنى المؤول اليه بل المراد مايؤول ٤ اليه اى الى ذلك المعنى وحاصله منع وجوب ذلك التأويل بناء على ان ذلك المعنى المؤول اليه ليس بمراد التركيب (قوله ورده المص) اى رد المص ماذهب اليه الزجاج (قوله وليس قوله للتأديب مفعولا مطلقا) حاصله ان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا ماهو بمعناه اعنى تأديبا فان قلت ان للزجاج ان يمنع كون المعنيين واحدا قلت هذا المنع مكابرة لان الفصحاء يستعملون كل واحد منهما مقام الآخر ثم الظاهر من قوله وهذا اى رد المص لايتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عنده اى عند المص لاعند القوم فانهم لايسمونه مفعولا له والزجاج انما هو بصدد رد ماهو مفعول له عند القوم الى المفعول المطلق لابصدد رد ماهو مفعول له عند المص اليه فليس على الزجاج رده اى رد قولنا للتأديب الى المفعول المطلق انه قرر رد المص هكذا ان قولنا ضربت تأديبا بمعنى ضربت للتأديب بلافرق فاذا كان تأديبا مفعولا مطلقا بالتأويل المذكور لزم ان يكون للتأديب ايضا مفعولا مطلقا بذلك التأويل واللازم باطل لانه ليس بمفعول مطلق اصلا ٣ فاورد عليه انه غير متجه لانه انما اول ماهو مفعول له عند القوم ولم يؤول ماهو مفعول له عند المص وقولنا للتأديب ليس بمفعول له عند القوم فلا يلزم تأويله

٤ وهو معنى المفعول له منه

٣ اى لابالتأويل ولابدونه منه

وجعله مفعولا مطلقا وانت خبير بان تقرير الرد هكذا خلاف الظاهر والظاهر ماذكرناه من انهما بمعنى واحد فاذلم يكن قولنا للتأديب مفعولا مطلقا لايكون ماهو بمعناه اعنى قولنا تأديبا مفعولا مطلقا فحينئذ لايتجه عليه ماذكر من ان هذا لايتجه الخ هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام (قوله ليشمل نحو جئتك للسواد) فان العين هو الجوهر القائم لذاته فلا يشمل العرض كالسواد لكن يجوز ان يراد بالعين مايقابل الفعل بقرينة المقابلة (قوله فانه الواضح الاخصر) وهو ان يقال اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما كما سيشير اليه فتأمل ٣ (قوله اوفى قصد الفاعل) عطف على الواقع فالمعنى او المقارنة فى الوجود فى قصد الفاعل (قوله لجعل ماهو محط الفائدة) وهو لفظ مع وهذا اشارة الى الشرافة المعنوية وقوله وخلوه عن تكلف ضمير الخ اشارة الى الشرافة اللفظية وقوله واقامة المصدر المؤكد الخ بالكسر اى مامن شانه ان يؤكد الفعل بأن يكون مفعولا مطلقا (قوله الذى فعل كائن) اى شئ كائن وهو الحدث وقوله معه اى مع فعله اشارة الى تقدير المضاف والضمير عائد الى الموصول وانما قدره لان المقصود ان الحدث كائن مع فعل المفعول معه لانه مع ذاته وهو ظاهر (قوله فاعل مجازا) فان الفاعل حقيقة هو متعلق الظرف (قوله وفيه تأمل) اذلم يثبت حذف مفعول مالم يسم فاعله واقامة الظرف مقامه كما فى خبر المبتدأ نعم جاز اقامة الظرف مقام موصوفه الذى هو فاعل الفعل كما قال اهل التفسير فى قوله تعالى * لقد تقطع بينكم * اى مابينكم من الوصل والاجتماع فتدبر (قوله عما لم يذكر بعد شئ) من حروف العطف بل ذكر برأسه كعمرا فى ضربت عمرا ايضا اى كما انه احتراز عما ذكر بعد غيره كالفاء (قوله فالحق) اى اذا لم يكن الاحتراز مقتصرا على ما ذكره فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع لانه ليس بمفعول معه فى اصطلاحهم ولولاه اى لو لم يكن المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع لقال المذكور لمصاحبة الخ باسقاط قوله بعد الواو لان قوله المذكور لمصاحبة معمول فعل يخرج المذكور بعد غيره من حروف العطف كالفاء لعدم تحقق المصاحبة والمعية فى غيره وكذا يخرج مالم يذكر بعد شئ لذلك فذكر قوله مذكور بعد الواو ليس الا لاخراج المذكور بعد مع (قوله فيه لطافة) لانه يحتمل ان يراد بمذكور لفظ مذكور ويحتمل ان يراد معناه وقوله لكان الطف لانه يحتمل المعنيين ايضا ويحتمل ان يراد به لفظ المذكور ٧ فالاحتمالات حينئذ ثلثة فيكون قوله بالمذكور بلام التعريف الطف ولك ان تقول انما

٣ اشارة الى سؤال وجواب تقرير السؤال ان هذا الكلام الاخصر لايشمل مثل قولنا قعدت عن الحرب جبنا فان زمان القعود بعض زمان الجبن وليسا بمتحدين وتقرير الجواب ان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود فهما متحدان زمانا كما سيذكره المحشى فى القول الآتى منه

٧ اى مجموع حرف التعريف والمعرف به منه

لم يلتفت الشارح الى هذا الاطف لان تعلق اللام بلفظ المذكور ليس بالنظر الى المجموع وانما هو باعتبار تعلقه بجزئه اعنى مذكور وكأنه اشار اليه بقوله فتدبر (قوله اتفاق النحاة) الخ مبتدأ وقوله يمنع خبره (قوله من قبيل العطف لاغير) اى لاغير العطف وهو كونه من قبيل المفعول معه ووجه ذلك الاتفاق ماذكره الشيخ الرضى من ان تعين عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا للعطف ان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل مابعده من العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاءنى زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجئ ويحتمل مجئ احدهما قبل الآخر والنصب ٧ نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لايمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر انتهى فعلم من هذا ان اتفاقهم فى تعين عمرا فى المثال المذكور للعطف يمنع كون زيدا فى كفاك وزيدا مفعولا معه بل هو متعين للعطف ايضا لجريان الوجه الذى ذكره فيه بخلاف قولك جاءنى زيد وعمرا فان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على كونه مفعولا معه وبخلاف قولك حسبك وزيدا فان العدول من الجر الى النصب للتنصيص على كونه مفعولا معه وانما جرأ الشارح على ذلك اى على كون زيدا فى كفاك وزيدا درهم مفعولا معه حسبك وزيدا درهم لكونه بمعنى يكفيك وزيدا درهم وهو لايسمن ولايغنى من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه لافعل ومفعول لفظا وان كان الكاف مفعولا فى المعنى فالعدول من جر زيد الى النصب للتنصيص على كونه مفعولا معه لامعطوفا على المضاف اليه وفى قولك كفاك وزيدا درهم لايمكن التنصيص بالنصب على كونه مفعولا معه فيتعين فيه العطف كما حققه الشيخ الرضى لكن ٩ جوز ابن هشام فى مغنى اللبيب كون زيدا فى نحو اكرمتك وزيدا مفعولا معه مع عدم امكان التنصيص بالنصب على كونه مفعولا معه ايضا وجعله مما يحتمل العطف على المفعول به وكونه مفعولا معه وكذا جعل نحو اكرمتك وهذا مما يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول ولاشك ان احتمال كون زيدا فى كفاك وزيدا درهم كاف ههنا اذ لاحاجة فى المثال الى ماهو نص فى كونه مفعولا معه فالحكم بأن حسبك وزيدا جرأ الشارح على ذلك من قبيل بعض الظن وايضا على ما ذكره ابن هشام لاحاجة الى تخصيص معمول فعل فى تعريف المفعول معه بماعدا المفعول به المنصوب لكن المحشى الفاضل عول على ماحققه

٧ اى نصب عمرا على ان يكون مفعولا معه منه

٩ اشارة الى الجواب عما اورده المحشى وحاصله منع اتفاق النحاة على كون مثل ضربتك وزيدا من قبيل العطف لا غير كما قال الشيخ الرضى منه

الشيخ الرضى فاورد على الشارح ماأورده فتأمل (قوله كما سيجئ) فى معرض الدليل على انه اراد بالفعل مايدل على الحدث واراد بما سيجئ ماسيذكره فى شرح قول المصنف فان كان الفعل لفظا من قوله اى مايدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها وقوله فاندرج فيه اى فى الفعل بهذا المعنى الذى اراده المشبه بالفعل من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها ومعنى الفعل اى اللفظ المسمى بمعنى الفعل كما فى قولك مالك وزيدا اى ماتصنع فانه يدل على الحدث ايضا اى كالفعل ومايشبهه وقوله لان مايدل على الفعل اى الحدث فيه اى فى معنى الفعل لفظى اى مذكور لفظا جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان الفعل بالمعنى المذكور وان كان شاملا لمعنى الفعل لكنه خارج بقوله لفظا فانه امر معنوى وليس بمذكور لفظا فيحتاج الى قوله اومعنى فلايكون مما لاوجه له فأجاب بأنه لفظى ايضا لكونه من قبيل اللفظ الدال على الحدث ايضا وان كان مسمى بمعنى الفعل فلاوجه لقوله اومعنى ويمكن الجواب عنه بأن الفعل بالمعنى المذكور وان كان اعم من معنى الفعل وشاملا له لكن قد تقرر فى محله ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ماعدا الخاص فالمراد بالفعل بالمعنى المذكور ماعدا معنى الفعل من الفعل الاصطلاحى وشبهه بقرينة مقابلته لمعنى الفعل وانما لم يكتف بذكر العام فقط بل تعرض لذكر معنى الفعل بخصوصه لماسيذكره من ان بعض معنى الفعل اعماله سماعى وهو ماعدا اسماء الافعال السماعية (قوله ويجعل شبهه فى قوة المذكور) اى فى حكم المذكور فى ضمن ذكر الفعل فلايرد انه غير داخل فى الفعل الاصطلاحى ولافى معنى الفعل فيكون واسطة ولما كان لقائل ان يقول ينبغى حينئذ ان يجعل معنى الفعل فى قوة المذكور ايضا فلاوجه للتعرض له برأسه اشار الى الجواب بقوله وانما تعرض له ولم يكتف بكونه مذكورا حكما لان بعض معنى الفعل كما فى مالك وزيدا اى ماتصنع اعماله سماعى اى يحتاج الى السماع بخصوصه وليس بداخل تحت قاعدة كلية وهو ماعدا اسماء الافعال السماعية فان اعمالها قياسى داخل تحت قاعدة كلية كان يقال كل ماهو منها يعمل كالفعل وان كان كونها اسماء الافعال سماعيا محتاجا الى السماع بخصوصه فلهذا وصفها بالسماعية كرويد وهيهات ونزال وغيرها (قوله بيان معنى معنى الفعل هنا) اى عقيب قول المصنف اومعنى بأن يقول اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ نحو مالك وزيدا الخ ولاوجه لتأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا الخ فانه بيان لحال كل واحد

من شق الترديد فلابد من معرفتهما قبل معرفة حالهما كما لايخفى فتدبر (قوله هذا) اى اشتراط مشاركة المفعول معه لمعمول الفعل فى ذلك الفعل مذهب الاخفش ويرده اى يرد هذا الاشتراط اومذهب الاخفش وقوله لانه لم يستو الخشبة بالرفع فاعل لم يستو بل صفحة الماء اذا اى فى ذلك الوقت ساوى الخشبة وهى ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته والمراد بصفحة الماء سطحه الظاهر يعنى ان اسناد الاستواء الى الماء انما هو باعتبار سطحه الظاهر ضرورة ان جميع اجزاء الماء لم يساو الخشبة وهو ظاهر يعنى ان سطحه الظاهر ساوى الخشبة اى بلغها بأن يزيد ويرتفع شيئا فشيئا بخلاف الخشبة فانها لم تبلغ الماء كذلك بل هى على ما كانت عليه من المقدار فلم يكن للخشبة مشاركة الماء فى الاستواء بل للخشبة ومساواة الماء لها معية زمانية واجيب عنه بأن المراد بالاستواء ههنا تساوى الماء والخشبة فى العلو اى تساوى الماء الخشبة فى العلو فليس الخشبة ارفع من الماء كما ان الماء ليس ارفع منها (قوله ولم يبلغ كماله) بل هو باق على ما كان عليه من المقدار اللهم الا ان يقال ان كماله انما هو ببلوغ الماء اليه ومساواته له ادعاء فالمراد بالكمال اعم من ان يكون حقيقيا وادعائيا فتدبر (قوله بل بمجرد المعية) فالمراد بمصاحبته لمعمول الفعل كون المفعول معه وفعل ذلك المعمول فى زمان واحد ويشهد له سرت والنيل فان الماء لايسير بل يجرى ويمكن تطبيق هذا المثال بما ذهب اليه الاخفش بأن يقال المراد بالسير معنى مجازى شامل للسير والجريان وقوله ايضا اى كما يشهد له المثال المشهور اعنى استوى الماء والخشبة (قوله فهذه الامثلة) اى اذا كان الامر كما ذكرنا من عدم مشاركة المفعول معه لمعمول الفعل فى ذلك الفعل فى هذه الامثلة اعنى ٧ قولنا استوى الماء والخشبة وقولنا سرت والنيل فهذه الامثلة مما لايصح فيه العطف بأن يقال والخشبة بالرفع عطفا على الماء والنيل بالرفع عطفا على الضمير المتصل بعد ٤ فصله بفاصلة كتأكيده بمنفصل اى سرت انا والنيل لان العطف يقتضى المشاركة فى اصل الفعل وهى منتفية فيها ومما يتعين فيه النصب بكونه مفعولا معه فهذه الامثلة داخلة فى قول المصنف والا تعين النصب مثل جئت وزيدا اى وان لم يجز العطف تعين النصب فان ما ذكره من المثال لايفيد حصر ما يمتنع فيه العطف فى العطف على الضمير المتصل بغير فاصلة بل يجوز ان يكون هذه الامثلة من هذا القبيل ايضا فنبه على كونها من هذا القبيل لما فيه من الخفاء (قوله خلاف المشهور) بل المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان (قوله ونحن

٧ فالمراد بالجمع مافوق الواحد
منه

٤ قيد نابه لئلا يكون من قبيل جئت وزيدا
منه

نقول) الخ اعتراض على ما ذكره الشارح من ان المعتبر وحدة الزمان او المكان اى احدهما بأنه غير صحيح لانه لابد من اعتبار وحدة الزمان دائما سواء كان مع اعتبار وحدة المكان ايضا كما فى مثال لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها او بدونه كما فى سرت وزيدا وانت خبير بأن المتبادر مما هو المشهور من الاكتفاء بوحدة الزمان ان تعتبر وحدها من غير اعتبار وحدة المكان اصلا فيرد عليه مثال لو تركت الناقة الخ الا ان يقال مرادهم ان المعتبر وحدة الزمان مطلقا سواء كان مع اعتبار امر آخر كوحدة المكان اولا وسيجئ توجيه آخر له (قوله الوحدة فى الزمان ايضا) اى كما اعتبر وحدة المكان لم يصح لان تركهما فى مكان واحد مع تعدد الزمان بأن ترك احدهما وحده فى مكان معين ثم اخرج عنه وترك الآخر فى ذلك المكان فحينئذ يتحقق وحدة المكان دون وحدة الزمان لايستلزم ان يرضع الناقة ولدها ما لم يتركا فى مكان واحد فى زمان واحد وهو ظاهر كما انه لو اعتبر وحدة الزمان مع تعدد المكان فيه لم يصح لان تركهما فى زمان واحد مع تعدد المكان لايستلزم ان يرضع الناقة ولدها وهو ظاهر فلا يتم ان المقصود فيه اى فى المثال المذكور المشاركة فى مكان واحد لا فى زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة بدلالة المقابلة للمثال الاول اعنى سرت وزيدا لانه اعتبر فيه المشاركة فى زمان واحد وحمل العبارة على ان المعتبر فيه وحدة المكان فى الجملة ولو مع اعتبار وحدة الزمان ايضا حمل الكلام على خلاف ما يتبادر منه جدا (قوله بالمشاركة فى زمان واحد) فقط من غير اعتبار وحدة المكان اصلا وقد عرفت انه يجوز ان يعتبر المشاركة فى زمان واحد مطلقا سواء كان مع اعتبار وحدة المكان ايضا اولا فحينئذ امر الملازمة ظاهر (قوله ويجعل الملازمة) المستفادة من قولك لو ترك الناقة وفصيلها لرضعها مبنية على ان الترك عدم المحافظة الخ لا يقال على تقدير كون الملازمة مبنية على ذلك يجوز الاكتفاء بالمشاركة فى مكان واحد بأن يقال لو لم يحفظ الناقة واهملت ولم يحفظ فى هذا المكان ولدها ايضا لرضعها وتركهما فى زمانين من قبيل حفظهما وداخل فى عدم تركهما فاختيار ما اشتهر من الاكتفاء بالمشاركة فى زمان واحد ترجيح بلا مرجح لانا نقول مع قطع النظر عن كون اشتهاره مع عدم الداعى الى تركه مرجحا لايصح الاكتفاء بالمشاركة فى مكان واحد لعدم جريانه فى مثل قولك سرت وزيدا بخلاف الاكتفاء بالمشاركة فى زمان واحد كما لايخفى (قوله وتركهما فى مكانين من قبيل حفظهما) الخ يعنى ان وحدة المكان منفهمة من نفس الشرط

فلاحاجة الى اعتبارها فى هذا المثال و فيه بحث لان وحدة الزمان ايضا
منفهمة من الشرط لان تركهما فى زمانين من قبيل حفظهما وداخل فى عدم
تركهما فلاحاجة الى اعتبار وحدة الزمان ايضافيه وجوابه انه لانزاع فى وجوب
اعتبار احدهما فى المفعول معه بل هو مما اتفق عليه النحاة وانما الكلام فى تصحيح
المثال المذكور حين الاكتفاء بوحدة الزمان كما هو المشهور من غير اعتبار
وحدة المكان فلااشكال (قوله لكان من باب ضربت زيدا وعمرا) الخ اى
مما اتفق على كونه من قبيل العطف من غير احتمال كونه مفعولا معه لعدم كون
النصب نصا فى كونه مفعولا معه كما حققه المحقق الرضى بخلاف ما اذا كان
تركت على صيغة المجهول فان العدول عن الرفع الى النصب فى وفصيلها نص
على كونه مفعولا معه (قوله فصيل بجة شتر) اى ولد الناقة ازشير باز كرده
اى اذا فصل عن اللبن رضع الصبى بالرفع فاعل رضع شيرخورد كودك اى
شرب الصبى اللبن (قوله فانه جعل الواو نفسها) اى من غير كونها نائبة
عن الفعل او معناه (قوله كاعراب مابعد الاالصفة) لاالاستثناء فان مابعد الا
للاستثناء معرب بالاصالة لا ينقل الاعراب من الا اليه كما بعد الا ٦ للصفة مثل
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا برفع الله قال الشمنى فى شرح مغنى اللبيب
قال الاخفش انتصاب المفعول معه انتصاب الظروف لان الاصل سرت مع النيل
فلماجئ بالواو فى موضع مع انتصب الاسم انتصاب مع انتهى يعنى ان الواو وان كان
معمولا لكونه بمعنى مع لكن انتقل النصب منه الى الاسم الذى بعده كالاسم الذى
بعد الاالصفة وذكر فيه ٧ ان العامل فى المفعول معه عند الكوفيين معنى الخلاف
فان الخشبة فى استوى الماء والخشبة تخالف الماء لان الماء ارتفع و بلغ الخشبة بخلاف
الخشبة ولكونه مردودا ٤ غاية الرد لم يتعرض له المحشى مع انه مما احترز عنه ههنا
(قوله فاذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه) كما لايجوز تقديم المعطوف على
المعطوف عليه (قوله خلافا لابى الفتح) بناء على ان حكمه ليس حكم المعطوف
بعينه (قوله خلافا للشيخ الرضى) الخ قال لاارى منعا من تقديم المفعول معه
على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تأخر
عن المعطوف عليه انتهى وقوله بحيث لم يلزم اى من تقدمه على عامله تقدمه
على مصاحبه كما فى ضربت زيدا اذلا يمكن تقديم الضمير المتصل على الفعل فلايجوز
تقديم زيدا على العامل فلايقال وزيدا ضربت لانه يلزم حينئذ تقدمه على
المصاحب بخلاف ضرب زيد وعمرا فانه يجوز ان يقال زيد وعمرا ضرب كما

٦ بمعنى غير منه

٧ اى الشمنى منه

٤ لان الخلاف معنى لايثبت به النصب منه

يجوز ان يقال فى ضرب زيد وعمرو زيد وعمرو ضرب (قوله فان اسم الفعل)
مثل رويد وهيهات ونزال وغيرها داخل فى معنى الفعل وخارج عن لفظ الفعل
على ماذكره الشيخ الرضى فى بحث الحال مع انه يجوز فى المفعول معه الذى هو
اى اسم الفعل عامله وجهان اى العطف والنصب ولايتعين ٧ احدهما نحو
هيهات زيد وعمرو وعمرا مثل جئت انا و زيد وزيدا فكلام المصنف قاصر
عن بيانه ويمكن ان يقال ان المصنف ادخل اسم الفعل فى الفعل المذكور لفظا بمعنى
مادل على الحدث وان ادخله الرضى فى معنى الفعل ومراد المصنف بمعنى الفعل
هو الامر المعنوى المستنبط من اللفظ كما اشار اليه الشارح فلايشمل اسم الفعل
فتم الكلام وحصل المرام (قوله حمل الجواز) الخ مبتدأ و قوله بعيد خبره
(قوله فى كل موضع على معنى) فانه حمل الجواز ههنا على مايقابل الوجوب
والامتناع وفى قوله والايتعين النصب الخ وفى قوله وان كان معنى و جاز الخ على
مايقابل الامتناع فقط و الظاهر ان يكون محمولا على احد المعنيين فقط فى تلك
المواضع (قوله وانما حمل عليه) اى انما حمل الشارح على حمل الجواز ههنا على
معنى عدم الوجوب والامتناع جعل معمول الفعل فى تعريف المفعول معه اعم
من المفعول به حتى يدخل فى التعريف كفاك وزيدا درهم فان زيدا مفعول معه
عند الشارح فلو حمل قوله وجاز العطف على معنى سلب الامتناع فقط لدخل
ضربت زيدا وعمرا فى التقسيم ايضا فحمله على معنى لم يجب ولم يمتنع لاخراجه ٣
عن التقسيم ولايخفى انه حينئذ اى حين كونه اعم من المفعول به يدخل فى التعريف
ضربت زيدا وعمرا ايضا اى كدخول كفاك وزيدا درهم مع انه ليس بمفعول
معه بالاتفاق كما مر فالتعميم المذكور مفسد للتعريف و اذا كان الامر كذلك
فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه بتخصيص معمول
الفعل كما ذكرناه بما عدا المفعول به المنصوب فحينئذ ضربت زيدا وعمرا خارج
عن التقسيم لخروجه عن المقسم الذى هو المعرف بالتعريف المذكور واما ضرب
زيد وعمرا فداخل فيه وفى التقسيم من غير ان ينتقض حكمه فانه يجوز فيه
العطف والنصب فلو حمل قوله جاز على معنى عدم الامتناع لاعلى عدم
الوجوب والامتناع لاينتقض الحكم المستفاد من التقسيم اعنى جواز الوجهين
العطف والنصب بالمثال المذكور اى بقولك ضربت زيدا وعمرا لخروجه عن
التعريف والتقسيم (قوله فالوجهان جعله مفعولا معه) الخ الظاهر
ان يصدر هذا القول بقول الشارح اى العطف والنصب على المفعولية فانه

٧ كما هو حكم الفعل معنى على ماسيأتى منه

٣ والالانتقض حكمه وهو جواز الوجهين النصب والعطف لانه لايجوز فيه الا العطف منه

بيان لفائدة ذلك التفسير بأن يقال قوله اى العطف والنصب الخ لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء (قوله لا العطف وعدمه) فان جواز العطف وعدمه داخل فى الشرط اذ لا معنى لجواز العطف الاسلب الضرورة من طرف الوجود والعدم فلو اريد بجواز الوجهين جواز العطف وعدمه لاتحد الشرط والجزاء بالنظر الى جزء الشرط اعنى قوله وجاز العطف وان اخذ فى الشرط امر آخر ايضا وهو وجود الفعل لفظا ولو قال بدل قوله حتى يتحد الشرط والجزاء حتى يكون الجزاء مستدركا لكان اظهر ٧ كما لا يخفى (قوله ذهب غير المصنف الى ترجيحه) اى الى ترجيح النصب وكونه مختارا وكون العطف فى تلك الصورة قبيحا والمصنف ذهب الى كون النصب واجبا وكون العطف ممتنعا وسيجئ فى الشرح ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد وفصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح (قوله عند غير المصنف يرجح العطف) اى يختار ولا يجب بل يجوز النصب ايضا فان قلت وجوب العطف عند المصنف معلل بالاحتراز عن الحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف كما اشار اليه الشارح فما يقول غيره فى مقابلة هذا التعليل قلنا اجاب عنه الشيخ الرضى بأن الحاجة ثابتة وهى التنصيص على المصاحبة وفيه انه حينئذ يكون النصب واجبا ولا يكون العطف جائزا فضلا عن كونه مختارا فلهذا قال والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا انتهى (قوله لانه ليس مفعولا معه) اى عمرو فى هذا المثال لا يجوز ان يكون مفعولا معه بل هو متعين للعطف بخلاف زيد فى جئت انا وزيد فانه يجوز ان يكون مفعولا معه ايضا وقوله هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل الخ اى يجوز ان يكون مفعولا معه اذا صرح بمعنى الفعل وان جاز ان يكون معطوفا ايضا بأن يقال ما يصنع زيد وعمرو بالرفع لكن جواز كونه مفعولا معه على هذا التقدير كاف ههنا وفيه ان الكلام فى جواز كونه مفعولا معه ظاهرا كما فى جئت انا وزيد اذ لا اعتبار بجواز كونه مفعولا معه اذا صرح بمعنى الفعل لان صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله فى حقيقته الا ترى ان تأويل الحال بالظرف صحيح من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها كما سبق فالوجه ان يجعل ذكر مثل ما ل زيد وعمرو فى هذا التقسيم استطراديا ولعل قوله فافهم اشارة الى ما ذكرناه (قوله معمول غير مفعول به) قد عرفت فائدة تقييد

٧ لعدم احتياجه الى ما ذكرناه من العناية
سعد

المعمول بذلك (قوله ظاهرا او حقيقة) اى بحسب ظاهر الكلام او باطنه (قوله على حذف المضاف) الخ والتقدير ما شانك وشان عمرو وقوله والنصب ان يرجح الخ جواب سؤال مقدر تقريره ظاهر (قوله لانقلابه غالبا) بناء على ان الغالب فى الحال الحال المنتقلة (قوله الحالة الظاهرة لماله تهيؤ للشئ) فهيئة الرامى مثلا هى الحالة الظاهرة للرامى الذى له تهيؤ للرمى وهيئة السرير هى الحالة الظاهرة للسرير الذى له تهيؤ للجلوس فيه (قوله والمراد هنا الحالة) اى مطلقا ظاهرة كانت كالهيئة المحسوسة باحدى الحواس الظاهرة او غير ظاهرة كالمعنوية ليشمل مثل قولنا علمت الكتاب عالما بالمسئلة (قوله او متعلقة) الخ نحو جاءنى زيد قائما ابوه فان قيام ابيه حال لابيه فان قلت فكيف يكون الحال حينئذ مبينا لهيئة الفاعل قلنا كون ابيه قائما حال من احواله وهيئة من هيآته كالوصف باعتبار متعلقه فى صفة جرت على غير من هى له وقوله مثلا اى وحال متعلق متعلقه وهكذا نحو جاءنى زيد قائما غلام ابيه (قوله بجاء زيد والشمس طالعة) فان طلوع الشمس ليس حالا للفاعل ولا لمتعلقه فيخرج عن التعريف مع كونه من افراد المعرف (قوله للفاعل) اى مثلا اذ يجوز ان يكون دائما للمفعول نحو اعبد الله حقيقا بالعبادة (قوله او تكون كالدائم) الخ اشارة الى ان ما هو كالدائم قسم من اقسام الحال الدائمة وليس قسما آخر نحو زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الامر فالحال الدائمة عبارة عن الحال التى لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا سواء تحقق الغلبة فى ضمن الدوام او فى ضمن الكثرة بدون الدوام (قوله ومنها المؤكدة) على صيغة اسم الفاعل وهى اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو وفسرها الشارح فيما سيجئ بالتى لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا فعلى هذا الدائمة كلها مؤكدة ولا تكون المؤكدة بعضا منها فكلمة من فى قوله ومنها المؤكدة بيانية لا تبعيضية (قوله مقيد لاضافة الهيئة) الخ يعنى ان قيد الحيثية مقيد للنسبة دائما سواء كان التقييد به لاجل تعليل هذه النسبة به او لاجل تقييدها به او لبيانها به وقوله للفاعل اى مثلا وكذا الكلام فيما بعد (قوله فيشكل بجاء زيد سمينا) الخ فانه يخرج عن التعريف حينئذ مع كونه من افراد المعرف والحاصل انه يخرج عن التعريف حينئذ الحال التى كانت ثابتة لصاحبها من غير مدخلية صدور الفعل عنه او قيامه به او تعلقه به فى ثبوتها له (قوله واما تقييد) فالمعنى ما يبين هيئة الفاعل المأخوذ مع صفة الفاعلية ولا يخفى ان الحال

لايثبت للذات المأخوذة معصفة الفاعلية اى مع صفة ٩ هى الفاعلية بل لنفس الذات فى وقت الفاعلية فعلى تقدير كونه تقييدا لايصدق التعريف على شئ من افراد المعرف فيكون تعريفا بالمباين ويمكن ان يقال نختار انه تقييد لكن بمعنى انه تقييد للذات بكونه فى وقت الفاعلية اى ملحوظا كونه فى ذلك الوقت لابمعنى انه تقييد للذات بصفة الفاعلية ولاشك ان الحال يثبت للذات الملحوظ كونه فى وقت الفاعلية لامع قطع النظر عنه بخلاف صفة الفاعل فانها تدل على هيئة الفاعل مع قطع النظر عن كونه فى وقت الفاعلية فهى خارجة عن التعريف بقيد الحيثية بهذا المعنى فتأمل فانه دقيق وبالقبول حقيق (قوله واما تمييز) الخ اى تمييز لبيان نسبة الهيئة الى الفاعل والمفعول به وثبوتها له اى يبين هيئة الفاعل من جهة فاعليته فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية فالصفة معنى الهيئة وكونها ٧ للفاعلية مستفاد من اضافة الهيئة الى الفاعل من جهة كونه فاعلا لان مآله الى كونها صفة للفاعلية وهو وان يمكن تصحيحه بأنه يبين كون الفاعلية فى وقت خاص فان كون الفاعلية فى وقت خاص صفة لها الا انه ينتقض التعريف حينئذ منعا بالمفعول فيه لانه يبين كون الفاعلية فى وقت خاص او مكان خاص والمفعول له فانه يبين كونها لاجله والمفعول معه فانه يبين كونها معه فى زمان واحد الى غير ذلك كالتقييد بالجار والمجرور (قوله واعترض) الى آخره هذا الاعتراض وارد على اعتبار قيد الحيثية فى التعريف بعد ارادة الفاعل والمفعول النحوى وحاصله ان الشارح اراد بالفاعل والمفعول به النحوى لاخراج صفة المبتدأ لانه يصدق عليه الفاعل اللغوى اى ما صدر عنه الفعل اوقام به واعتبر قيد الحيثية لاخراج صفة الفاعل والحال لاتدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوى اى من حيث انه فاعل اومفعول نحوى وان دلت عليها مع قطع النظر عن هذه الحيثية بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل نحو جاءنى زيد راكبا اوقام به نحو جاءنى زيد حسنا وجهه اوتعلق به نحو رأيت زيدا قائما فعلى تقدير ان يراد الفاعل والمفعول النحوى ويعتبر قيد الحيثية اى من حيث انه فاعل اومفعول نحوى لايصدق التعريف على شئ من افراد المعرف فيكون تعريفا بالمباين فالوجه ان يراد بالفاعل والمفعول به اللغوى ويخرج صفة المبتدأ بقيد الحيثية كصفة الفاعل اى ما يبين هيئة الفاعل اوالمفعول به من حيث انه فاعل اومفعول به اى من حيث انه صدر عنه الفعل اوقام به اوتعلق به وصفة المبتدأ والفاعل اوالمفعول لاتبين هيئة ما صدر عنه

٩ يعنى ان الاضافة بيانية منه

٧ اشارة الى ان اضافة الصفة الى الفاعليه لامية منه

الفعل اوقام به اوتعلق به من حيث انه صدر عنه اوقام به اوتعلق به فتدبر (قوله فلابد من التفريق) نحو ضرب زيد راكبا عمرا ماشيا وقوله بجنب صاحبهما كما فى هذا المثال وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب نحو ضرب زيد عمرا راكبا ماشيا وقوله حقه هذا اى ما ذكر من جعل كل منهما بجنب صاحبه اوذكرهما على سبيل اللف والنشر المرتب عند عدم القرينة وقد جاء على ضعف اى عند عدم القرينة جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل اى على طريق النشر على عكس ترتيب اللف (قوله اوفق بما هو المشهور) وهو صيغة المضارع المعلوم الغائب (قوله المتبادر) اى من هذه العبارة بعد قوله دخل فيه الحال من المفعول معه اوالمفعول المطلق وقوله فحينئذ لايصح استثناء قوله الخ فلابد ان تحمل العبارة على خلاف ما يتبادر منها اى من غير حاجة الى تعميم الفاعل اوالمفعول لدخول شئ اصلا الا لدخول ما وقع حالا الخ او يحمل على ما يتبادر منها ويجعل الاستثناء منقطعا بمعنى لكن (قوله انما تصح اذا تحقق ان مذهب النحاة) الخ اى جمهور النحاة لان اللايق بالمتن ان يكون موافقا لمذهب الجمهور والمشهور ان الجمهور لم يجوزوا الحال من المفعول معه ومن المصدر بلا او بل فلايكون قراءة المتن على احد هذين الوجهين موافقا لمذهب الجمهور بل لمذهب البعض ثم لايخفى عليك انه لوقرئ كذلك لزم جواز الحال من المفعول فيه ايضا مع انه لم يقل به احد تدبر (قوله رد على ما فى شرح المص) الخ وما ورد من ان صاحب البيت ادرى بما فيه اكثرى لاكلى (قوله عامل فيه) اى فى اسم الاشارة اذا اعتبر العامل معنى الاشارة والظاهر ان يقول عاملة الا ان التذكير صحيح ايضا باعتبار كونها عبارة عن المعنى وقوله فتدبر اشارة الى صحة كون ذى الحال على التقديرين الخبر اعنى زيد لكونه نفس ما اشير اليه باسم الاشارة ومتحدا معه بحسب الذات فلهذا قال الظاهر (قوله على ما صرح به الشارح) حيث فسر معنى الفعل بقوله المستنبط من فحوى الكلام فلو قال بعده او الدال عليه اسم الفعل لكان اولى تدبر (قوله فالاولى ان يفسر) الخ انما قال الاولى دون الصواب لجواز ادخال اسم الفعل فى الفعل لانه فى حكم الفعل لكونه لفظا دالا على الحدث والزمان بخلاف شبه الفعل لانه لايدل على الزمان وبخلاف معنى الفعل فانه ليس من قبيل اللفظ فتدبر (قوله فان ان وان) الدالتين على معنى التحقق والاستفهام الدال على معنى الطلب والنفى الدال على معنى الانتفاء (قوله وجعل حرف النداء منه) اى من العامل الذى هو معنى الفعل مبنى على ان لايكون المنادى بتقدير ادعو اذ لو كان المنادى

بتقدير ادعو كما ذهب اليه المص لكان العامل فيه الفعل المقدر كما فى زيد فى الدار قائما اذا كان الظرف مقدرا بالفعل والفعل المقدر من العامل اللفظى لا المعنوى فحرف النداء ليست من العامل المعنوى عند المص (قوله على تقييد خبر التمنى) الخ بان يكون مقيما فى قولنا ليتك عندنا مقيما حالا من الضمير المستتر فى الظرف وكذا الحال ٤ فى قوله لعله فى الدار قائما فعلى هذا يكون العامل فى الحال الفعل اوشبهه لا معنى التمنى والترجى (قوله لا على تقييد التمنى) بان يكون مقيما حالا من اسم ليت باعتبار كونه مفعولا به لاتمنى كما سمع من النحاة (قوله لان ذا الحال فى جميع الصور نكرات مخصوصة) اما فى صورة كون ذى الحال نكرة موصوفة اومضافة نحو جاءنى غلام رجل فارسا فظاهر واما فى صورة كونه نكرة مستغرقة فلكونها عاما شاملا لكل فرد من الافراد فهو نوع من التخصيص كما فى تمرة خير من جرادة كما سبق فلهذا كانت مغنية غناء المعرفة واما فى صورة وقوع ذى الحال النكرة فى حيز الاستفهام فلانها تشبه النكرة الواقعة فى حيز النفى فى كونها غير موجب ولا شك ان النكرة تعم فى حيز النفى واما فى صورة تقدم الحال على صاحبها النكرة فلان النكرة تكون مخصوصة بسبب تقدمها عليه فحينئذ لا يحسن التقابل بينه اى بين هذه الصورة اى صورة كونها مخصوصة وبين باقى الصور اذ لا تقابل بين العام والخاص وانما قال لا يحسن لانه يصح التقابل بينهما بان يراد بالعام ماعدا الخاص فيراد بكونها مخصوصة كونها مخصوصة بالصفة اوالاضافة فان قلت وان حسن التقابل حينئذ لكن تكون النكرة المضافة خارجة غير مذكورة مع كونها من هذا القبيل قلت يفهم حالها بالمقايسة الى النكرة الموصوفة فانه اذا صح كون النكرة الموصوفة ذا الحال يصح كون النكرة المضافة ذا الحال لان الاضافة تفيد التخصيص ايضا (قوله فليس مما نحن فيه) لان الضمير معرفة (قوله النكرة فيه مستغرقة) اوقوعها فى سياق النفى (قوله ان النكرة لم تقع بعد الا بل حالها) وقعت بعدها واجيب عنه بان بعد بضم الدال مقطوع عن الاضافة والا فاعل له والجملة عطف على واقعة اوموصوفة والمعنى او نكرة بعدها الانقضا الخ ولا يخفى بعده ومنهم من قال اى فى الجواب عن الثانى فاعل بعد الا الحال فى قوله اومقدما عليه الحال على سبيل التنازع بان وقع التنازع بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه فى قوله الحال يعنى ان فاعل الظرف حينئذ هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين فى التنازع لا ضمير النكرة وحينئذ لابد من عائد ليصح وقوع الجملة

٤ فيه اطافة

الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها (قوله فهو ظرف لغو) لان العامل فى المعطوف عليه وهو قوله واقعة مذكور والظرف اللغو لا يعمل فلا يجوز اعماله فى الحال على طريق التنازع (قوله اوقبل الا) اى ان يقول اوقبل الا الداخلة على الحال فكأن هذا القيد معلوم بمعونة المقام ولو صرح به لكان اولى واما ما قيل ٩ من انه لو قال اوقبل الا لوجب ان يقول اوقبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام ففيه نظر لان الوجوب ممنوع ولو سلم فطول الكلام مما لا بأس به عند الحاجة اليه (قوله محتملان) احدهما الاستغراق والآخر منع الا احتمال كون الحال وصفا لصاحبها كما فى قوله تعالى * يفرق كل امر حكيم امرا * فان فيه محتملين ايضا الاستغراق وكون النكرة موصوفة بحكيم (قوله لصح جاء رجل الا عالما) مع انه غير صحيح لعدم وقوع رجل فى حيز النفى وافادته الاستغراق (قوله فقوله) مبتدأ والضمير عائد الى من قال وقوله قرية الخ خبره (قوله لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا) الخ فيه بحث لان صاحب الكشاف ذهب الى ان قوله تعالى ولها كتاب معلوم فى قوله تعالى * وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم * صفة لقرية فتأمل ٣ (قوله ولم يغير معنى المصدر) بأن جعله معرفة بل هو باق على ما كان عليه من التنكير كما اشار اليه الشارح بقوله معتركة مزدحمة (قوله الا فى مواضع مخصوصة) استثناء من الاخير فقط اى قوله ولازم النصب قال الشيخ الرضى وجاء وحده مجرورا فى مواضع معدودة قريع ٤ وحده ونسيج وحده اى انفراده وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منواله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش ٥ وحده وعيير ٦ وحده ورجيل وحده فى المعجب برأيه ويقال جاء على وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع انتهى (قوله وكذا ضمير ونحوه) اى نحو كل واحد منهما بل هو احق بالتأويل من قوله متأول فان ارجاع ضمير المفرد الى شيئين بلا تأويل لا يصح اصلا بخلاف حمل الاسم الظاهر بلا تأويله فانه يصح كذا افيد (قوله والاظهر) الخ انما قال الاظهر لجواز ان يكون المراد بنحو العراك ونحو وحده المعرف باللام من المصادر والمضاف من المصادر لكن ما ذكره اظهر لانه اشمل واتم فائدة (قوله فان هذه الاسماء الثمانية) اى الثلثة الى العشرة (قوله داخلة فى نحوه) اى فى قوله نحوه (قوله لان الجملة ليست نكرة) كما انها ليست معرفة فهى واسطة بينهما اذ هى اى النكرة كالمعرفة من اقسام الاسم فان المعرفة عبارة عن اسم يدل على شئ بعينه والنكرة عبارة عن اسم يدل على شئ لابعينه والجملة ليست باسم لان الاسم من اقسام الكلمة التى هى لفظ

٩ قائله الفاضل عبد الغفور

٣ اشارة الى ماقيل من ان المص تبع فيه صاحب المفتاح فانه حكم بان كلام صاحب الكشاف سهو وحمل ما فى الآية على الحال

٤ والقريع الفحل لانه مقترع من الابل اى مختار كذا فى الصحاح

٥ تصغير جحش وهو ولد الحمار قال فى الصحاح ويقال للرجل جحيش وحده وعيير وحده وهو ذم

٦ تصغير عير وهو الحمار الوحشى

وضع لمعنى مفرد بل هى اى الجملة مأولة بالنكرة اذا وقعت حالا فاذا وجب تأويلها
بالنكرة فجعل العراق ونحوه مصدرا الجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق
اى لطريق التأويل اذ بعد تأويله بذلك لابد من تأويل الجملة بالنكرة فالتعويل
على الوجه الثانى من وجهى التأويل (قوله فيجوز تقدير الصفة) كاسم الفاعل
مثلا اى معتركة العراك فيكون الحال مفردا لان اسم الفاعل مع فاعله لايكون جملة
(قوله فى الاحوال المعرفة كلها) سواء كانت مصادر اوغيرها كما سبق (قوله
يعنى المفردة) يعنى ان لام التعريف للعهد الخارجى بناء على انه ينساق الذهن اليها
لان الاصل فى الحال الافراد (قوله بل الواو) اوالضمير اوكلاهما كما سيجئ (قوله
صاحبها مجموع المعرفة والنكرة) اى المعرفة والنكرة جميعا مع قطع النظر
عن الهيئة الاجتماعية فالمراد بالمجموع معروض الهيئة الاجتماعية من غير
اعتبار كونها جزأ فلا يرد انه لامدخل للهيئة الاجتماعية فى كونهما صاحبها تدبر
(قوله ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولانكرة) بل هو واسطة بينهما
كما ان مجموع الاسود والابيض ليس باسود ولا ابيض (قوله ولاحاجة الى زيادة
قيد ولم يكن الحال) الخ يمكن ان يقال اراد الشارح بقوله ولم يكن الحال مشتركة
الخ بيان مراد المص بقوله فان كان صاحبها نكرة وهو كون صاحبها نكرة
حقيقة لاتغليبا ودفع توهم ان المراد كون صاحبها نكرة مطلقا حقيقة اوتغليبا
اذ حينئذ يدخل الحال المشتركة بينهما فان مجموع النكرة والمعرفة نكرة تغليبا
كما انه معرفة كذلك وليس مراده زيادة ذلك القيد واعتباره فى نظم الكلام
فلا اشكال (قوله وجه بديع لتقييد) الخ اى فيما سبق من قوله وشرطها
ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا فان الوجه المشهور لذلك التقييد الاشارة
الى انه قد يكون نكرة كما سبق وهذا الوجه البديع الاشارة الى انه قد لايكون
معرفة ولانكرة كالحال المشتركة بين المعرفة والنكرة (قوله فالتخصيص) مبتدأ
وقوله بالخبر المتقدم الخ خبره (قوله وهو لاينفع فى تصحيح الابتداء) بل النافع فيه
انما هو التخصيص بالخبر المتقدم الذى هو ظرف نحو فى الدار رجل وفيه انه
وان لم ينفع فى تصحيح الابتداء لكنه نافع فى تصحيح كونها حالا عن صاحبها
النكرة لانه يكفى فيه التخصيص بالخبر المتقدم وان لم يكن ظرفا لعدم كون الحال
وصاحبها مبتدأ وخبرا لفظا ومعنى بل معنى فقط وبعبارة اخرى لعدم كونهما مبتدأ
وخبرا بالفعل بل بالقوة فلا يجب فى تصحيح الحالية ان يوجد ما يصحح الابتداء بالفعل
وفى قوله لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر اشارة خفية الى ماذكرنا. فتدبر (قوله الحال
بمنزلة الظرف) الخ لان قولنا ضربت زيدا قائما بمنزلة قولنا ضربت زيدا

وقت القيام وانما قال بمنزلة الظرف لانه ليس بظرف حقيقة كما سبق (قوله
لانا نقول) الخ يعنى لوجعلت الحال خبرا لايكون خبريته كخبريته فى الدار فى قولنا
فى الدار زيد فانه بتقدير حاصل فى الدار زيد وليس الحال كذلك بل يكون
خبريته بجعل ظرف الزمان كوقت القيام مثلا خبرا عن الجثة كزيد ولايصح
الاخبار عن الجثة بظرف الزمان والمكان ايضا الا انه خص ظرف الزمان بالذكر
لكون الكلام فيه اذ الحال بمنزلة ظرف الزمان لاغير (قوله ينبغى ان لايفيد
تخصيص) الخ اى لوكان تقديمها على صاحبها النكرة لدفع الالتباس بالصفة
فى صورة النصب لزم ان لايفيد تخصيص ذى الحال بالاضافة الخ مع انه مفيد
لصحة كون النكرة ذا الحال من غير حاجة الى تقديمها عليه بالاتفاق كما سبق
فالتعويل على الوجه الاول اعنى افادة التخصيص (قوله فيما دل على حدثين)
الخ اى فى عامل معنوى دل على حدثين الخ وهو فى هذا المثال التشبيه المستنبط
من اللفظ (قوله مختلفين بالحال) فلايجوز تقديمها على العامل المعنوى فى مثل
زيد كعمرو قائما اوقائمين (قوله ان يلى متعلق كل حدث) بالكسر وهو الحال
صاحبه اى صاحب كل حدث فان الحدث معنى قائم بصاحبه فالحال المتعلق
بالحدث اذا ولى صاحبه فكأنه وليه (قوله فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا)
فى انه يجب ان يلى كل من الحالين صاحبه وهو المشار اليه بهذا ومرجع الضمير
وان كان صاحبا الحالين متغايرين بالذات فيه ومتغايرين بالاعتبار فى هذا بسرا
اطيب منه رطبا كما سيجئ فى الشرح (قوله لايتقدم على العامل المعنوى اصلا)
الخ فان الظاهر من هذا الكلام السلب الكلى فيكون قوله بخلاف الظرف للايجاب
الجزئى اى يتقدم عليه فى الجملة لان نقيض السلب الكلى هو الايجاب الجزئى
(قوله وبعد) اى بعد توجيه كلام المص بهذا الوجه المستفاد منه يتجه عليه
ان العامل الخ (قوله مما لابد له من وجه) لعل وجهه ان تقديم الحال على عاملها
الفعل والمشتق مطلقا ٦ امر ظاهر فكون عدم تقدم الحال على العامل المعنوى
ملتبسا بخلافهما امر ظاهر غنى عن البيان بخلاف تقديم الحال على الظرف
فانه لايجوز الا عند الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال (قوله حالا كان
اوجملة معترضة) يعنى على الاحتمالين فعلى هذا الاحتمال يكون حالا عن ضمير
لاتتقدم وعلى الاحتمال الاول يكون حالا عن قوله العامل المعنوى وكونه جملة
معترضة على الاحتمالين بتقدير المبتدأ اى هى بخلاف الظرف او هو بخلاف الظرف
اى الحال بخلاف الظرف اوالعامل المعنوى بخلاف الظرف وكونها معترضة

٦ اى من غير
تقييد بتقدم المبتدأ
ولا بغيره ولا بمذهب
دون مذهب

منه

لتوسطها بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله الذى لم يكن ظرفا اوشبهه من الجار والمجرور) بل انما يتقدم الظرف على العامل المعنوى الذى هوالظرف اوشبهه من الجار والمجرور فانه اذالم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا مثاله زيدبه فى الدار عمرو وزيد معه امام الامير عمرو فالعامل فى به الجار والمجرور اعنى فى الدار والعامل فى معه امام الامير (قوله فاذا لم يدخل) اى الظرف فى العامل المعنوى لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى اى فى الجملة مع انه منطوق قول المص بخلاف الظرف على الاحتمال الثانى فلا يصح عدم دخوله فى العامل المعنوى اويصح ذلك لكن لا يصح قوله بخلاف الظرف لايقال الملازمة ممنوعة لجواز ان يدخل شبه الظرف اعنى الجار والمجرور فى العامل المعنوى فحينئذ يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى فى الجملة اى اذا كان جارا ومجرورا لا نانقول اذا لم يدخل الظرف فى العامل المعنوى فلا يدخل شبهه فيه ايضا لانه فى حكمه ولاقائل بالفصل ويمكن دفع النظر بان يقال اراد بقوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى الخ انه اذا لم يكن داخلا فى العامل المعنوى عند المص وان كان داخلا فيما هو عامل معنوى عند القوم فمعنى قوله بخلاف الظرف ان الظرف يتقدم على ما هو عامل معنوى عند القوم واما اذا جعلته داخلا فى العامل المعنوى عند المص فلا يجوز ارادة الاحتمال الاول اذ ليس العامل المعنوى عند المص ملابسا بخلاف الظرف على هذا التقدير (قوله لان اللايق حينئذ) اى حين كون الظرف داخلا فى العامل المعنوى استثناؤه عن العامل المعنوى على الاحتمال الاول ٣ بأن يقال ولا يتقدم على العامل المعنوى الا على الظرف لان بين المخالفة بقوله بخلاف الظرف فانه انما يحسن اذا تخالف ٤ الجنسان والحكمان كما يحسن الاستثناء عند عدم تخالفهما وتخالف ٥ حكميهما (قوله ولا على العامل المجرور) فان المعنوى صفة للعامل وهو المعطوف عليه فالمتبادر ان يكون المجرور صفة للعامل ايضا اذلا بدله من موصوف مع انه لا يصح تقدير العامل اصلا ولا وجه له قطعا بل يجب تقدير ذى الحال وهو خلاف مايتبادر من العبارة فالانسب الاوضح ان يقال الخ (قوله فجائز مطلقا) اى سواء تقدم عامله على الحال نحو جاءنى راكبا رجل ورأيت راكبا رجلا اولم يتقدم عليها نحو راكبا جاءنى رجل وراكبا رأيت رجلا (قوله نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا) اذ يجوز ان يقال فاتبع ابراهيم حنيفا ففى مثل هذا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور نحو فاتبع

٣ فان قوله بخلاف الظرف على الاحتمال الاول حال من العامل المعنوى كما عرفت فاذا كان داخلا فى العامل المعنوى لا يكونان جنسين مختلفين
سعد

٤ كما فى الاحتمال الثانى فان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال يكون حالا عن ضمير لا تتقدم اى لا تتقدم الحال على العامل المعنوى بخلاف الظرف الذى لم يكن حالا فالحال والظرف جنسان مختلفان
سعد

٥ عطف على العدم
سعد

حنيفا ملة ابراهيم واستثنى منه ايضا ماكان المضاف جزء المضاف اليه نحو يحرك ماشيا يدزيد (قوله مع عدم جواز تقديم ذى الحال) على العامل لان ذا الحال ههنا فاعل ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل حال كونه فاعلا اذلا يبقى فاعليته حين التقديم بل يكون حينئذ مبتدأ فلا يكون المقدم ذا الحال الذى هو فاعل (قوله ولك ان تعتذر) الخ حاصله منع جريان خلاصة الدليل فى مادة النقض مستندا بأنه يجوز تقديم ذى الحال نفسه مع قطع النظر عن وصف الفاعلية على عامله لاداء هذا المعنى بعينه بخلاف المضاف اليه لانه يجوز تقديم نفسه مع قطع النظر عن كونه مضافا اليه على المضاف لاداء هذا المعنى بعينه وهو ظاهر فالمراد بقوله والمضاف اليه لايتقدم على المضاف انه لايتقدم عليه لاداء هذا المعنى بعينه (قوله فى الفاعل) اى فى صيغة اسم الفاعل (قوله فى غير فعال) بفتح الفاء وتشديد العين كعلامة ونسابة وفعول بفتح الفاء وضم العين نحو فروقة ومفعال بكسر الميم وسكون الفاء نحو مجذامة (قوله بهيا) اى صاحب جمال وحسن (قوله ومنها الحال فى نحو) الخ اى من الاحوال الغير المشتقة وقوله بعت الشاء ٧ شاة ودرهما اى بعت كل شاة بدرهم وقوله لكل جزء من اجزاء المجزء قسطا اى نصيبا منه وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بجزء من الثمن تابع لذلك القسط من المبيع بواو العطف كما فى المثال المذكور اوبحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم (قوله حالان مترادفان) الحال المترادفة مايكون احوالا متعددة صاحبها واحد (قوله فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة) الخ اقول لاشك ان الفاعل اوالمفعول به من حيث انه فاعل اومفعول به اى من حيث انه صدر عنه الفعل اوقام به اوتعلق به لايخلو من حال من الاحوال وهيئة من الهيئات فاذا ذكر غير المشتق مع احدهما ودل على هيئة وان لم يكن الغرض من وضعه الدلالة على تلك الهيئة فلاشك فى انه يبين هيئة الفاعل اوالمفعول به من حيث انه فاعل اومفعول به بمعونة مقارنته للفاعل اوالمفعول به والمقصود من الحال بيان هيئة الفاعل اوالمفعول به من حيث انه فاعل اومفعول به بخلاف النعت فان المقصود منه بيان معنى حاصل فى المنعوت مع قطع النظر عن كون المنعوت فاعلا اومفعولا ولاشك ان بيان معنى حاصل فى المنعوت مع قطع النظر عن ذلك اذا كان بغير المشتق لايكون معتدا به الا اذا كان وضعه لغرض الدلالة على ذلك المعنى لعدم تحقق مايعاون هذه الدلالة من اعتبار الفاعلية اوالمفعولية فظهر ان بين الحال والنعت فرقا دقيقا ويشعر به تعريفهم

٧ جمع شاة
سعد

الحال بما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وتعريفهم للنعت بما يدل على معنى في متبوعه فتأمل وانصف (قوله وليس الغرض من وضعه تلك) اى والحال انه ليس الغرض من وضعه تلك الهيئة اى الدلالة عليها (قوله بمعنى الصائر بسرا) اى بمعنى الصائر نفسه بسرا وجاء المرطب بمعنى الصائر نفسه رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه الضمير عائد الى الالف واللام لكونها بمعنى الذى اى الذى صار ما عليه من التمر رطبا واضافة المعنى فى الموضعين بيانية لان الصائر رطبا والصائر ما عليه رطبا نفس معنى المرطب وهو حينئذ صفة النخلة فاذا لم يأت المبسر بمعنى الصائر نفسه بسرا لم يصح قوله ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر لانه يدل على انه يجوز ان يأول البسر فى هذا بسرا بالمبسر وان لم يكن حاجة اليه ولاشك ان هذا اشارة الى ما على النخل من التمر فاذا اول البسر بالمبسر يكون معناه الصائر نفسه بسرا مع ان المبسر لم يأت بهذا المعنى فاشار الى توجيهه بقوله فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر الخ وحاصله انهم يأولون الجامد باسم الفاعل او المفعول المصنوع المخترع كالمبسر بمعنى الصائر نفسه بسرا اذا لم يوجد اى اسم الفاعل او المفعول بالمعنى الذى اريد به فى ذلك المقام فى استعمالهم لانه يحصل بتأويل الجامد باسم الفاعل او المفعول المصنوع مقصودهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة فى الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وثبوته بهذا المعنى فى استعمالهم وتفسيره اى تفسير الجامد بالمشتق المفروض اى المبسر بمعنى الصائر نفسه بسرا و المرطب بمعنى الصائر نفسه رطبا انما هو لتصوير المراد به اى بالجامد لا لثبوت المشتق من لفظه فى استعمالهم فلا حاجة الى مجئ المبسر بمعنى الصائر نفسه بسرا ولا الى مجيئه بمعنى الصائر ما عليه بسرا وقوله واما قوله من ابسر النخل الخ عطف على ما قبله بحسب المعنى اى الكلام فى تأويل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب كما ذكرناه واما قوله من ابسر النخل فيدل على انه جاء المبسر ولكن بالمعنى الذى هو صفة النخل وقوله لانه اى النخل وان سمى مبسرا لكن لا يسمى بسرا حين ارادة معناه و هو ما بقى فيه حموضة من غير جعله بمعنى المبسر حتى يصح جعله حالا من هذا على تقدير كونه اشارة الى النخل من غير تأويل بالمبسر اذ لا بد ان يكون المشار اليه حين عدم التأويل عين المشار اليه حين التأويل لا غيره وهو ظاهر (قوله ان هذا اشارة الى ما على النخل) من التمر اما بلا تأويل كما ذهب اليه المص او بتأويله بالمبسر بمعنى الصائر نفسه بسرا اعنى اسم الفاعل المصنوع من غير حاجة الى مجيئه فى استعمالهم و ذلك

هو الوجه الذى اشار اليه بقوله والوجه ما قدمناه ولعل قوله فتدبر اشارة الى انه يجوز ان يكون قوله من ابسر النخل الخ اشارة الى كون المبسر بالمعنى الذى اريد به ههنا اعنى الصائر نفسه بسرا مصنوعا يعنى انه انما جاء بمعنى الصائر ما عليه بسرا لانه من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وليس اشارة الى ان المبسر مأخوذ منه ههنا حتى يرد عليه ما اورده فافهم (قوله بالنسبة الى المظهر) وهو اسم الاشارة والبارز اى والى الضمير البارز وهو ضمير منه و قوله فافهم اشارة الى توجيه كلام الشارح بأن يقال مراده بالضمير الضمير المستتر فى اطيب بقرينة سياق الكلام والاقتصار على ذكر المظهر من قبيل الاكتفاء بادنى ما يكفى (قوله فليكن حينئذ حالا مقدرة) اى اشير اليه مقدرا بسريته وفارضا اياها واورد عليه ان معنى التقدير فى الحال المقدرة ليس مجرد الفرض كفرض المحالات بل معناه الفرض والعزم على ايجاد مضمونها فى الزمان المستقبل كقوله تعالى * فادخلوها خالدين * فانه بمعنى مقدرين الخلود فتدبر (قوله مقام المفرد) فلا يحتاج الى الضمير والواو كالحال المفردة (قوله وفاه الى فى) مبتدأ وقوله شاذ خبره يعنى ان قولنا فاه الى فى فى قولنا كلمته فاه الى فى جملة ٩ حالية قائمة مقام المفرد واعرب الجزء الاول منها اعراب الحال حيث نصب فاه مع انه معرفة بالاضافة الى الضمير فانتقض به ما ذكره من التزام تنكير الجزء الاول لقيامه مقام الحال المفردة فاجاب عن الانتقاض بانه شاذ مخالف للقياس و قوله نحو بعت يدا بيد مثال للجملة الحالية القائمة مقام المفرد فاعرب الجزء الاول ونكر وقوله اى ذو يد بذى يد تصوير للجملة وقوله اى النقد بالنقد تفسير وبيان للمعنى المراد بالجملة (قوله والاصل) اى اصل قولنا شاة بدرهم بنصب شاة كل شاة بدرهم فاقيمت مقام المفرد فنصب الجزء الاول وقوله على الاصل وهو الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر وقوله بعت الشاء شاة بدرهم برفع شاة اى كل شاة بدرهم وقوله وشاة ودرهم اى ونحو بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع بحذف الخبر اى مقرونان وقوله عن الواو والضمير اى عن مجموعهما ولا عن الواو اى وحدها وهو معطوف على الواو والضمير وكلمة لا لتأكيد معنى العدم الا على الضعف يعنى لا بد فى الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو والضمير جميعا او من الواو وحده و لا يجوز الخلو عنهما ولا عن الواو بان تكون ملابسة بالضمير وحده الا على الضعف كما سيجئ فان قلت الجملة ههنا خالية عن الضمير ايضا فلا يصح كونها حالا فضلا عن الضعف قلنا الضمير مقدر فى نظم الكلام اى شاة

٩ يجوز ان تكون حالا من التاء فالرابط الضمير المجرور فى فى والمعنى حال كونى مشافها وان تكون حالا من الهاء فالرابط الضمير فى فاه والمعنى حال كونه مشافها وان تكون حالا من التاء والهاء كليهما فالرابط كلا الضميرين والمعنى حال كوننا متشافهين

سعد

منها بدرهم وشاة منها ودرهم والمقدر كالملفوظ فيجوز كونها حالا على ضعف (قوله وفى حكمها الجملة) الخ فمراد المص بالجملة الاسمية اعم من ان تكون اسمية حقيقة او حكما (قوله عن الرابطتين) اى الضمير والواو جميعا والواو وحدها (قوله عند ظهور الملابسة) اى ملابسة الحال بصاحبها (قوله وهو قليل) فلهذا لم يتعرض له المص (قوله مثله) اى مثل المضارع المثبت فى كونه بالضمير وحده نحو هو الحق لاشك فيه كما عرفت (قوله والمضارع المنفى بكلمة لم) عند الجمهور خلافا للاندلسى اذ لابد فيه عنده من الواو وان كان مع الضمير (قوله فى الاغلب) قيد للمضارع المنفى بكلمة لا قال الشيخ الرضى واذا انتفى المضارع يلازمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو (قوله اى هذا الهلال بينا) اى اشير اليه بينا اى ظاهرا (قوله فى حسن قوله قرينة حالية) فان المراد بها وان كان ما يقابل القرينة المقالية لكنها توهم كون القرينة منسوبة الى الحال لكونها قرينة دالة على عاملها ففى لفظة القرينة الحالية ايهام حسن (قوله الراشد بنفسه مهما امكن) اى المراد بالراشد الراشد بنفسه بلا هداية الغير مهما امكن (قوله والمهدى اذا لم يمكن الرشد بدون الهداية) اى المراد بالمهدى المهدى اذا لم يمكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغى تقديم مهديا وذلك لان المراد بالراشد الراشد بنفسه مهما امكن ولاشك ان رشده ليس فرع الهداية بل ما هو فرع الهداية هو الرشد بسبب هداية الغير (قوله يحتمل الترادف) بان يكون كل واحد منهما حالا من ضمير المخاطب والتداخل بان يكون راشدا حالا من ضمير المخاطب ومهديا من ضمير راشدا وعلى الثانى لايكون اى قوله مهديا مما نحن فيه اى مما حذف عامله لان عامله حينئذ مذكور وهو راشدا كما اذا كان اى مهديا صفة لراشد لا حالا فضلا عن ان يكون عاملها محذوفا (قوله التى تفارق ذا الحال نادرا تقيد عاملها) فان مفارقتها عنه ولو نادرا مصححة لكونها قيدا له (قوله يتبادر مقارنة عاملها) اى عامل الحال المؤكدة التى تفارق صاحبها نادرا بالحال لغلبتها اى لغلبة مقارنتها بخلاف المفارقة فانها غير متبادرة لندرتها (قوله لامعنى لقولك تيقنت الاب) الخ فان تيقن الشئ عبارة عن العلم بثبوته لشئ فلا يتعلق بالذات من حيث هى بل بوصف من اوصافها فلا يقال تيقنت زيدا بل يقال تيقنت علم زيد اى علمت ثبوت العلم لزيد فان قلت اذا قيد تيقن الاب بالحال ككونه عطوفا لايتعلق بالذات من حيث هى بل باعتبار كونها فى تلك الحال قلت الحال بمنزلة الظرف وهو لايثبت للظروف والتيقن

انما يتعلق بوصف يثبت للشئ فان جرد الحال عن معنى الظرفية وجعل معنى المثال المذكور تيقنت الاب من حيث كونه عطوفا اى تيقنت كونه عطوفا يكون الحال مفعولا ويخرج عن الحالية كما فى صورة كون المعنى اعلمه عطوفا ومبنى الكلام على كونه حالا لاغير (قوله اما بتحقيقه) اى بتقرير مضمون الجملة او بالاستدلال بالحال المؤكدة عليه اى على ثبوت مضمونها وكلمة او لمنع الخلو فان فى صورة الاستدلال عليه يكون مقررا له ومؤكدا له مثاله نحو الله حى قادر خالقا لكل شئ (قوله بمعنى شرط وجوب حذف عاملها) بتقدير مضافات ثلثة اعنى العامل والحذف والوجوب فى قوله وشرطها وهو خلاف الظاهر جدا (قوله تطبيقا له) اى لقول المص وهو مفعول له لجعل على ما هو الحق اى عند الشارح فلا ينافى ما يستفاد من قوله لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه الخ من ان الحق ما نقله عن المحقق التفتازانى من كون الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية (قوله والفعلية كما) الخ فلو حمل قوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية على ما هو الظاهر منه من ان شرط الحال المؤكدة ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية لكان مخالفا لما هو الحق من التعميم (قوله لكنه) اى لكن جعل قول المص بالمعنى المذكور تكلف لا يرضى به صاحبه وهو المص اذ لا يرتكب مثل هذا التكلف احد من البلغاء سيما امثال المصنف من الفضلاء مع امكان حمل ذلك الكلام على ظاهره الذى يوافق ما قاله العلامة التفتازانى اذ لادليل على ان الحق ما ذكره الزمخشرى حتى يرتكب مثل ذلك التكلف لاجل تطبيق الكلام عليه (قوله فلنسمه دائمة) فعلى هذا الدائمة اعم مطلقا من المؤكدة (قوله لا ارسان الله) قد عرفت فيما سبق ان المراد بمضمون الجملة المصدر المضاف الى الفاعل او المفعول (قوله ماله مزيد اختصاص) الخ اما بجعل الاضافة اللامية بمعنى لام الاختصاص او بجعل الاضافة للعهد بناء على انه ينساق اليه الذهن لكونه الفرد الكامل منه (قوله ومضمون الاسمية خاصة) اى حال كون ذلك المضمون مختصا بالجملة الاسمية بحيث لا يوجد فى غيرها فيكون خاصة حالا من المبتدأ ويجوز ان تكون حالا من المضاف اليه بتضمين معنى الامتياز او بجعلها مجازا عنه اى حال كونها ممتازة به او وجوده فيها دون غيرها وقوله ما يكون الاسمية اى الذى يكون الجملة الاسمية التى [٩] هو مضمونها وقوله ليس فيها مشتق خبر لقوله يكون والموصول مع صلته خبر المبتدأ (قوله واوسلم) اى اوسلم ان المراد بمضمون الجملة الاسمية ما يفهم منها مطلقا

[٩] اشارة الى ان الالف واللام فى قوله الاسمية قائمة مقام العائد الى الموصول تدبر
سعد

سواء كان له مزيد اختصاص بها او لا لكن الملازمة المستفادة من قوله والا لكان عاملها مذكورا ممنوعة ان اراد بالعامل ما اعتبر كونه عاملا فيها ومسلمة لكنها غير مفيدة ان اراد به ما من شانه ان يعمل فيها لجواز ان يقدر العامل فى قولنا الله شاهد قائما بالقسط اى احقه ويكون التقدير فيه واجبا مع وجود ما يعمل فى الحال اى ما من شانه ان يعمل فيها اطرادا للباب والله اعلم بالصواب وفيه نظر لان اطراد الباب انما يعتبر اذا تحقق فى بعض المواد المعاول الذى يوجد بعلة مخصوصة بدون تلك العلة وفيما نحن فيه تحقق العلة وهو كون الحال المؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية ولم يتحقق المعاول يقينا وهو وجوب التقدير اذ الظاهر ان العامل فيها مذكور ههنا تدبر (قوله والمميز على صيغتين) احديهما صيغة اسم الفاعل لانه يميز مراد المتكلم عن غير مراده والاخرى صيغة اسم المفعول لان المتكلم يميزه من بين الاجناس ويعينه كذا افيد (قوله عن نحو فعلت اى قتلت) الخ اى احتراز عن نحو اى قتلت فى قولك فعلت اى قتلت (قوله حسن زيد) بدل من شئ وقوله عند البصريين مع ان المختار مذهبهم وقوله مع انها ليست تمييزات عند البصريين للتعريف المانع عن كونها تمييزا عندهم اما الكوفيون فاجازوا تعريفه باللام نحو زيد حسن الوجه اى وجها ونحو غبن رأيه اى رأيا الى غير ذلك فلا انتقاض على مذهبهم (قوله ويدفع) الخ اى يدفع انتقاض التعريف بنحو غبن زيد رأيه وسفه زيد نفسه والم زيد بطنه على مذهب البصريين بان المعنى عندهم غبن فى رأيه فالنصب على طريق نزع الخافض والم شاكيا بطنه بتضمين معنى الشكاية وسفه نفسه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما اسند الى الضمير انتصب ما بعده بالمفعولية فصار بمعنى سفه وقوله على ضرب من التجوز متعلق بالاخير فقط وذلك التجوز من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب ويجوز ان يكون معناه سفه فى نفسه كما فى غبن رأيه كذا قيل والحاصل ان هذه المذكورات خارجة عن التعريف اذ ليس معناها معنى التمييز ورفع الابهام كما يظن بالنظر الى ظواهرها (قوله اذ لا فرق فى المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا) فلا وجه لكون الاول بمعنى سفه نفسه بالتشديد لمجرد كونه معرفة مع عدم الفرق بينهما فى المفهوم (قوله دون هذه الامثلة) بل هى شبيهة بالمفعول ايضا مع كونها رافعة للابهام فينتقض التعريف بها منعا (قوله فالاولى) الخ اى اذا كان ما ذكر من الدفع تكلفا لا ينبغى ان يلتفت اليه فالاولى فى دفع انتقاض التعريف بها ان يفسر كلمة ما فى التعريف بنكرة اى باسم نكرة وما ذكر فى الامثلة المذكورة معارف فخرجت

عن التعريف بكلمة ما ولا يخفى عليك انه يندفع بذلك التفسير الانتقاض باعجبنى شئ حسن زيد او اى حسن زيد وبنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب ايضا كما لا يخفى (قوله رطل زيتا يرفع) اى زيتا فى هذا التركيب الابهام عن المعنى المراد بالرطل وهو احتراز عن المعنى الموضوع له فهذا المعنى المراد معنى مجازى له وهو الموزون وهو اى الرطل ليس بموضوع له اى للموزون لانه موضوع للوزن ولا ابهام فيه وكذا الكلام فى اسماء العدد والكيل وسائر الاوزان اذ لا ابهام فى شئ منها بالنظر الى المعنى الموضوع له وانما الابهام فى المعدود والموزون والمكيل كما سيجئ والحاصل ان ما استقر فيه الابهام ليس الموضوع له وما هو الموضوع له ليس فيه ابهام وقوله وهذا اشكال لم يوجد له الى الآن انحلال بناء على عدم الاعتداد بما اجاب به بعضهم ٧ من ان الوضع شامل للوضع النوعى المجازى لان اسماء العدد والكيل والوزن لا يستدعى تمييزا وانما يستدعى اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجئ وهى فيها مجاز لانه خلاف الظاهر المتبادر (قوله ودفعه) اى دفع هذا الاشكال بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو الوزن كما مر آنفا وهو اى الابهام المستقر فيما وضع له الرطل ابهام موزونه اى موزون ذلك الموضوع له فان ابهام موزونه ابهام مستقر فيما وضع له الرطل اعنى الوزن وان لم يكن ذلك الابهام وصفا قائما به بل بموزونه لكنه مستقر فيه وفرق بين كون الابهام مستقرا فيه وبين كونه وصفا قائما به ومنشأ السؤال عدم الفرق بينهما فلا حاجة الى تعميم الوضع من الشخصى والنوعى وجعل التمييز باعتبار معناه المجازى اعنى الموزون وانما يحتاج اليه لو اعتبر كون الابهام وصفا قائما بالمعنى الموضوع له لا امرا مستقرا فيه وليس كذلك وقوله وان ليس الموضوع له الرطل وهو الوزن مرادا بالرطل فى قولك رطل زيتا بل المراد به هو الموزون كما مر آنفا لكن لا يلزم من عدم كونه مرادا عدم كون ابهام الموزون مستقرا فى ذلك المعنى الموضوع له كما لا يخفى (قوله للغا ذكره) اى لم يكن لذكره فائدة اصلا لان فائدته انما هى اخراج ما لم يكن من افراد التمييز مما ذكره الشارح واذا اريد بالمستقر الثابت مطلقا سواء كان بحسب الوضع او الاستعمال لا يخرج به شئ مما ذكر فيكون ذكره لغوا لا طائل تحته (قوله هو الثابت فى الوضع والاستعمال) الخ اى هو الثابت فى المعنى الموضوع له وضعا شخصيا كما هو المتبادر والمستعمل هو فيه لا الثابت فى المعنى الموضوع له فقط فان قلت هلا يجوز ان يراد بالثابت هذا الكامل قلت لا يجوز ارادته والا لخرج عن التعريف مثل رطل زيتا فان الابهام

٧ هو الفاضل عبد الغفور سعد

مستقر فى المعنى الموضوع له ٣ الذى هو الوزن وهو ابهام موزونه وان طال لم يستعمل فيه بل فى الموزون كما ذكره المحشى آنفا او فى المعنى الذى استعمل هو فيه وهو الموزون كما ذكره غيره وهو ليس بموضوع له وضعا شخصيا الا ان يراد بالموضوع له ما هو اعم من ان يكون موضوعا له بالوضع الشخصى والنوعى كما ذكره غيره لكنه خلاف الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال ان الثابت فى الوضع والاستعمال معا فرد اكمل والثابت فى الوضع فقط فرد كامل والثابت فى الاستعمال فقط فرد ناقص وعند تعذر العمل بالاطلاق يجوز ارادة الفرد الكامل نعم لو امكن ارادة الفرد الاكمل عند تعذر العمل به لكان ارادته اولى لكن ههنا مانع عن ارادته كما عرفت (قوله فى مقابلة المعدوم) فيكون بمعنى الموجود مطلقا سواء كان اصليا بان كان بحسب الوضع او حادثا بان كان بحسب الاستعمال وقد يقال فى مقابلة الحادث بان كان اصليا حاصلا ٤ بحسب الوضع لا بعارض الاستعمال فالمراد بالحادث ما هو الشايع فى العرف اعنى ما كان مسبوقا بغيره من جنسه فيكون الثابت المقابل له بمعنى ما لم يكن مسبوقا بالغير ٥ وليس المراد به المسبوق بالعدم حتى يكون ما يقابله قديما غير مسبوق بالعدم ولا شك ان الابهام الثابت بحسب الوضع غير حادث بهذا المعنى كالابهام الحادث بعارض الاستعمال لان الابهام الثابت بحسب الوضع سابق عليه بدون مسبوقيته بغيره من الابهام فلا يصدق الابهام الثابت بهذا المعنى على الابهام الحادث بحسب الاستعمال وان كان اعم بحسب المفهوم من ان يكون بحسب الوضع وبحسب الاستعمال ونظيره مفهوم الناطق فانه شئ له النطق سواء كان انسانا او غيره لكنه غير صادق على غير الانسان فى الواقع فيكون اعم من الانسان بحسب المفهوم ومساويا له ٦ بحسب الصدق فان اراد بقوله ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال الخ ان الثابت بالمعنى المذكور اعم بحسب المفهوم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فهو مسلم لكن لا نسلم انه لا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث فى دفع الاشكال المذكور فانه بحسب الصدق مختص بالثابت بحسب الوضع كما عرفت وان اراد انه اعم منهما بحسب الصدق فهو ممنوع والمستند ظاهر فتدبر (قوله على ما هو مفهومه) اى مفهوم المستقر اعنى الثابت بمعنى ما يقابل الحادث (قوله فلابد من تكلف مخل بالتعريف) بان يراد بالثابت بعد ان يكون المراد به ما يقابل الحادث ما هو الكامل منه وهو ما يكون بحسب الوضع فيكون تكلفا على تكلف (قوله ولو فسر) الخ جواب لو قوله فيما بعد

٣ اى وضعا شخصيا منه

٤ اى فى الواقع لان حصوله بحسب الوضع معتبر فى مفهوم الثابت فلا تغفل منه

٥ اى من جنسه منه

٦ فالمساواة اعم من الترادف فانه المساواة فى الصدق والمفهوم جميعا كما فى ليث واسد منه

لكان حسنا (قوله يلزم ان لا يصح حبذا) الخ واللازم باطل ٩ كما اشار اليه بقوله على ما اتفقوا عليه (قوله لانه استعمال مجازى) الخ والقوم اتفقوا على انه تمييز من كلمة ذا حال استعمالها فى معناها الموضوع له وكونها عبارة عن مبهم مجازا لا يقتضى وجود الابهام بالنظر الى معناه الحقيقى الموضوع له بل بالنظر الى معناه المجازى (قوله الا ان يقال تعارف ذا مع حب فى المبهم) يعنى انه مع حب حقيقة عرفية فى المبهم بحيث صار موضوعا له ومرادهم بكونه تمييزا من كلمة ذا حال استعمالها فى معناها الموضوع له كونه تمييزا عنها حال استعمالها فى معناها العرفى الذى صار موضوعا له بحسب العرف لا حال استعمالها فى معناها اللغوى فلا اشكال وقوله بعد ما ظرف لقوله تعارف وقوله ذا فاعل تعارف وقوله فى المبهم متعلق بتعارف (قوله لرفع الابهام عن نفس الاسم) اى عن نفس مدلول الاسم وقوله وبيان انه من اى جنس عطف على قوله لرفع الابهام وتفسير له يعنى ان المراد برفع الابهام عن نفس الاسم بيان انه من اى جنس كما ان المراد برفع الابهام عن وصفه بيان انه من اى وصف من الاوصاف (قوله تحت الجنس) اى تحت هذا الجنس من بين الاجناس (قوله لا خفاء فيه الا من حيث حمل الذات) فى كلام المص على الجنس كما فعله الشارح حيث قال ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه ووجه الخفاء ان المتبادر من الذات ما يقابل المفهوم اعنى الفرد لا الجنس كما اشار اليه بقوله ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم الخ (قوله وبعد) اى بعد حمل الذات على الجنس كما ذكره الشارح وبعد حمله على ما يقابل المفهوم كما ذكره المحشى يشكل التعريف بخروج تمييز هو صفة وهى ما يدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض اوصافها كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو لله دره اى خيره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة لا عن الذات وقوله المعنى اى الدلالة على المعنى القائم بالذات (قوله التمييز اخرج الاسم) اى اخرج الاسم الذى هو صفة من حيث انه تمييز عن وضعه الخ وان بقى فيه معنى الوصفية من حيث انه صفة ومشتق (قوله والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه) بان يقال تقدير المثال المذكور طاب شئ زيد نفسا (قوله يتجه عليه انه لا يناسب) الخ هذا يتجه على تقدير مجرد المضاف ايضا اذ لا يناسب ان يكون تقدير كفى زيد رجلا كفى شئ زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شئ مضاف الى زيد وقوله وقدر الشيخ الرضى الخ الغرض من نقله تأييد ما اورده وقوله فى مثله اى فى مثل قولك كفى زيد رجلا واما فى مثل قولك طاب زيد نفسا فيقدر المضاف

٩ فكذا الملزوم منه

وعبارة الشيخ الرضى هذه الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح
اضافة التميز اليه كما فى طاب زيد نفسا وعلما و اما غير مضاف اليه اذا لم يصح
اضافة التميز اليه فنقول فى كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شئ زيد على ان يكون
زيد بدلا من شئ اوعطف بيان له انتهى فالمراد بقوله طاب شئ زيد بتقدير الشئ
الخ تقدير شئ فى طاب زيد رجلا لا فى طاب زيد نفسا فالاولى ان يقول بدل قوله
طاب شئ زيد كفى شئ زيد وقال المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة
فى هذين المثالين ٩ ايضا مضاف ٤ لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام
فى ان الكافى من زيد ماذا اهو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا
كان المعنى رجوليته اوشهادته انتهى ولا يذهب عليك انه يصح تقدير شئ
منسوب الى زيد فى قولك كفى زيد رجلا بناء على ماذكره الشريف قدس سره
مع قطع النظر عن الاستغناء بتقدير المضاف عنه ولعله لهذا قال المحشى لايناسب
ولم يقل لايصح وامثاله تدبر (قوله بقرينة المقابلة) اى مقابلة المفرد للنسبة فى قوله
والثانى عن نسبة فى جملة اوماضاهاها اوفى اضافة الخ (قوله ويتجه على ماذكره)
الخ بخلاف ما لواراد بالفرد مايقابل نسبة فى جملة اوشبهها اواضافة اذ التميز
فى قولك على التمرة مثلها زبدا عن المضاف لا عن النسبة فيصح جعله من امثلة
المفرد المقدار بمعنى مايقابل النسبة اما اذا فسر المفرد بما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف فيتجه ذلك وقوله وكأنه اراد الخ اشارة الى الجواب و قوله مايقابل
المركب الاضافى يعنى على طريق ذكر الجزء وارادة الكل لا مايقابل المضاف فقط
(قوله والاظهر ان يجعل) اى ظرفية العدد للمفرد المقدار من قبيل ظرفية المداول
للدال فان المفرد المقدار يستعمل فى عدد كعشرين وفى غيره كالرطل فيكون المفرد
المقدار دالا عليهما و يكونان مداولين له و انما كان هذا اظهر لان الظاهر
من العبارة ان يكون المظروف مجموع الموصوف والصفة وهو قوله مفرد مقدار
لا الصفة وحدها اعنى المقدار كما ذكره الشارح (قوله وهو افصح) اى والحال
ان المنا افصح من المن فيكون ذكره اولى من ذكر المن بالنظر الى ذلك ايضا
(قوله والقفيز مكيال ثمانية مكاكيك) اى مقدار ثمانية مكاكيك وهذه عبارة
القاموس فى لغة القفيز و قوله والمكوك كالتنور مكيال يسع صاعا و نصفا
اونصف رطل الى ثمان اواق اونصف الويبة هذه عبارة القاموس فى لغة مكوك
وقال فى عقبيه والويبة اثنان وعشرون اواربعة وعشرون مدا بمد النبى
صلى الله تعالى عليه وسلم (ثم قال اوثلث كيلجات والكيلجة) الخ فعلم منه

٩ اى فى كفى زيد وكفى زيد شهيدا منه

٤ اى شئ زيد كرجوليته اوشهادته منه

ان المحشى رحمه الله اسقط بيان معنى الويبة من البين واخره عن هذا البيان
لئلا يتوهم ان قوله اوثلث كيلجات الخ معطوف على قوله او اربعة وعشرون
مدا فيلزم ان يكون ثلث كيلجات معنى الويبة وليس كذلك لانه معنى المكوك
(قوله والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث) اى ثلث رطل اوملئ
كفى الانسان المعتدل اذا ملأهما ومديده بهما وبه سمى مدا وقد جربت ذلك اى
كون المد مقدار مايملئ كفى الانسان المعتدل فوجدته صحيحا هذه عبارة القاموس
فى لغة المد وقوله نقلت جميع ذلك من القاموس اى من محال متعددة من القاموس
وقد اشرنا اليها (قوله والا فقد مثل للعدد ايضا) من قبيل اقامة دليل الجزاء
مقام الجزاء اى والا لكان الحكم باقتصاره على الامثلة الثلثة باطلا لانه مثل للعدد
ايضا بقوله عشرون درهما فان قلت بعد ان يراد ذلك يرد عليه ان امثلة غير العدد
اربعة قلت الحكم بالاقتصار على الثلثة مبنى على ان رطل زيتا ومنوان سمنا مثال ٥
واحد لانهما من قبيل الوزن اوعلى ٧ ان منوان سمنا وقفيزان برا مثال واحد بناء
على ان الاسم فيهما يتم بالنون تدبر (قوله والاولى ان يبدل) اى الشارح منوان
سمنا فى قوله او النون كما فى منوان سمنا بقفيزان برا اى بان يترك منوان سمنا
ويذكر بدله قفيزان برا فعلى هذا الظاهر ان يقول الاولى ان يبدل قفيزان برا
بمنوان سمنا لان الاصل فى صلة التبديل ان تدخل الباء على المتروك ووجه الاولوية
ان قوله قفيزان برا مثال لما يتم بالنون مع كونه من قبيل الكيل لا الوزن كما فى رطل
زيتا فيكون الفائدة فى ذكره اتم (قوله على المعرف باللام ايضا) اذ يتم المفرد
بلام التعريف ايضا لكن لاينصب التميز بسبب تماميته باللام كما سيجئ فى الشرح
(قوله التام بنفسه) كما سيأتى فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح فانه اذا تم الاسم
بهذه الاشياء وسيأتى منا تفصيل ذلك ويمكن ان يقال لما كان التام بنفسه نادرا
بالنسبة الى التام بغيره لم يتعرض لذكره اذ المقصود استيفاء الاقسام الشايعة الكثيرة
الاستعمال للاسم التام الناصب له تدبر (قوله دون المقدار) اى دون استيفاء
اقسام المقدار حيث لم يذكر مثال الذراع نحو ذراع ثوبا (قوله لابتناء حكم نحوى
على معرفة اقسام الاسم التام) الخ بخلاف معرفة اقسام المقدار اذ لايبتنى عليها
حكم نحوى (قوله وهو) اى الحكم النحوى المبتنى عليها ما اشار اليه الخ
(قوله لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام) الخ اى بقوله فيفرد
ان كان جنسا الخ وقوله لكان ادخل فى الانتظام لان المناسب للانتظام ان يتصل
الحكم المبتنى بما يبتنى عليه من غير فصل بينهما بغيره (قوله غلام زيد عمرو)

٥ وهو الملايم لما سيذكره المحشى من ان الاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا منه

٧ وهو الملايم لما ذكره الشارح بقوله وهو النون كما فى رطل زيتا الخ منه

بتنوين زيد وعمرو اذ حينئذ يكون غلام مضافا الى عمرو ثانيا بحسب اللفظ (قوله لانه يقال) اى يقال حب رمانك اذا لم يكن للمخاطب رمان بل له حب رمان فلا يجوز ان يكون الرمان مضافا الى كاف الخطاب بحسب المعنى فيتعين ان يكون الحب مضافا الى كاف الخطاب بحسب المعنى بعد اضافته الى الرمان لكن بحسب اللفظ اضيف الخ (قوله ولا ينتقض هذا) اى ما ذكر من ان المضاف لا يضاف ثانيا بحسب اللفظ بكل فرد فرد وتقرير الانتقاض ان كل مضاف الى فرد بعد اضافته الى فرد اولا لفظا ومعنى لا معنى فقط بان يكون مضافا الى الاول والاول مضافا الى الثانى بحسب اللفظ لان ثبوت التنوين فى كل منهما ينافى ذلك وانما لا ينتقض بذلك فانه مأول بحذف العاطف اى كل فرد وفرد (قوله قال الرضى قد يتم الاسم بنفسه) الخ عبارته هذه قد يكون الاسم بنفسه تاما لا بشئ آخر فينتصب عنه التميز وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ويا لها قصة ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتميز فى الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة انتهى (قوله اى متشابه اجزاؤه فى اسم الكل) اشار الى ان تشابه على صيغة الماضى من باب التفاعل ومسند الى الاجزاء وان ظرف التشابه مقدر اى فى اسم الكل وحاصل الكلام ان الجنس عبارة عما تشارك اجزاؤه فى اسم الكل بان يطلق على هذا الجزء وذاك الجزء حقيقة ٥ كما يطلق على الكل فعلى هذا يفهم تشابه الكل فى الاسم من اضافة الاسم الى الكل لا من منطوق الكلام مع ان اللايق ان يفهم ذلك من المنطوق لان الفرق بين الجنس كالماء وبين اسم الجنس كالرجل انما هو بجواز اطلاقه على الكثير من حيث المجموع فان الماء يطلق على البحر كما يطلق على القطرة دون اسم الجنس فان الرجل انما يطلق على واحد واحد على سبيل البدل فلهذا قال والاولى وهو ما تشابه نفسه وجزؤه اى فى الاسم فانه يفهم من منطوقه تشابه نفسه وجزءه فى الاسم مع انه لا يحتاج الى تقدير فى اسم الكل بل يكفى حينئذ تقدير مجرد الاسم وايضا هذا التعريف شامل لما له جزآن فقط من غير تكلف بخلاف ما ذكره الشارح لانه يحتاج فى شموله له الى ان يراد بصيغة الجمع ما فوق الواحد وقوله ولك ان تجعل يشابه الخ اشارة الى تطبيق ما ذكره الشارح بما هو الاولى بان تجعل يشابه مضارع المفاعلة لا ماضى التفاعل ومسندا الى ضمير ما واجزاءه مفعولا به لا مسندا اليه

٥ بان يكون موضوعا للقدر المشترك بين الكل والجزء بخلاف رجل فانه موضوع لفرد غير معين لا للقدر المشترك بين جميع الافراد و الفرد الواحد فلا يطلق على الافراد الا على سبيل البدل منه

وان لم يساعده رسم الخط فان قوله تشابه بالتاء الفوقانية لا بالياء التحتانية وان قوله اجزاؤه مكتوبة بالواو وهو انما يكتب بالواو حالة الرفع لا حالة النصب والجر فتدبر (قوله ويشكل) اى التعريف المذكور سواء جعل تشابه ماضى التفاعل او مضارع المفاعلة وكذا يشكل ما ذكره من التعريف الاولى بالابوة لانه لا جزء له فيخرج عن التعريف مع انه جنس فلا يكون جامعا ويمكن ان يقال ان الابوة مفهوم كلى له حصص اعنى ابوة زيد وابوة عمرو وغيرهما وهى تطلق على مجموع ٥ حصصها وعلى كل واحدة منها فتشابه حصصها فى الاسم فحينئذ يجوز ان يكون المراد بالاجزاء ما هو اعم من الاجزاء الحقيقية والحكمية فيشمل الحصص فانها بمنزلة الاجزاء ولعله لهذا قال فالاولى الاقتصار الخ دون الصواب (قوله قال الرضى اذا قصد) الخ غرضه من نقل هذا الكلام بيان عدم جريان هذا الحكم اعنى افراد التميز ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع فى تميز العدد وكونه مختصا بغيره بقرينة احالة ٦ حكمه الى باب اسماء العدد وذلك لان تميز عشرين مثلا مفرد سواء كان جنسا اولا وسواء قصد به الانواع اولا فاذا قصد به الانواع وجب تجرد التميز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء كما قال الشيخ الرضى فعلم منه ان فيما نقله عنه ايجازا مخلا ٣ بالفهم كما لا يخفى (قوله وانما مثل) الخ اى للعدد (قوله فى كون ثوبين للعدد) لجواز ان يكون المراد به النوع بان يكون كل منهما نوعا مغايرا للآخر اى ممتازا عن الآخر بالخصوصية الكلية وفيه ان الثوب ليس جنسا بل هو اسم جنس كرجل وفرس كما يدل عليه قول الشارح فيما بعد ويجمع فى غيره اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا كذا افيد (قوله وفيه انه) اى طاب زيد جلستين بالفتح من قبيل التميز عن النسبة نحو طاب زيد جلستين بالكسر ايضا وكلامنا فى التميز عن ذات مذكورة فان قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع الخ من احكام التميز عن ذات مذكورة وهو القسم الاول من التميز فهو اى قولنا طاب زيد جلستين خارج عما نحن بصدده فلا محذور فى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء لان جواز طاب زيد جلستين للعدد امر آخر خارج عما نحن بصدده فلا يجب ان يعلم حكمه ههنا بل يجب ان يعلم حكم طاب زيد جلستين بالكسر للنوع ايضا ههنا وفيه ان هذا الايراد من قبيل المناقشة فى المثال وسيصرح بان المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين (قوله واعترض عليه) اى على السؤال المذكور فى الشرح بان التاء فى الجلسة اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه لان الكلام فى التميز الذى كان جنسا وليس الكلام

٥ اى من حيث المجموع لا على سبيل البدل كما فى اسم الجنس كرجل وفرس منه

٦ كما قال المص فيما سبق وسيأتى منه

٣ لانه يوهم ان ما نقله فى التميز مطلقا وليس كذلك بل هو مخصص بتميز العدد منه

فى مطلق التميز حتى يرد الاشكال على تخصيص قصد الانواع بالاستثناء بجواز طاب زيد جلستين بالفتح للعدد لان التميز فيه لم يكن جنسا (قوله وليست) اى التاء فيه الفارقة الخ وقوله فلا تنافى اى التاء كون الكلمة اسم جنس الخ اراد باسم الجنس الجنس بالمعنى المذكور اعنى مايطلق على القليل والكثير بقرينة سياق الكلام لاما يتبادر منه ٥ اوضع لفرد غير معين كرجل وفرس فلهذا اصرح بقوله شامل للقليل والكثير فافهم (قوله والجواب) اى عن الاعتراض بان التاء اخرج الكلمة الخ وهذا الجواب للفاضل عبد الغفور حيث قال كان جوابه ٦ قدس سره مبنى على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء وكسرها ليس من باب الجنس الذى نحن فيه فان الجنس هنا ماهو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع انتهى فتدبر (قوله ان يقال افراد الجنس) سواء كانت بالخصوصيات الكلية كما فى النوع او الشخصية كما فى العدد (قوله لا تطلق فى المتعارف الاعلى الفرد) الخ قيد بالمتعارف لانه قد يطلق على مايعم الفرد الحقيقى كزيد وعمرو بالنسبة الى الانسان مثلا والاعتبارى كانسان زيد وانسان عمرو مثلا وفيه ان المتبادر من افراد الجنس الافراد الحقيقية فلا يتناول الجنس الذى ليس له افراد حقيقية بل حصص كالوجود فان التحقيق ان ليس له فرد حقيقى بل حصص كوجود زيد ووجود عمرو مع انه قد يقصد به العدد ايضا ٧ الا ان يقال ان افراد الجنس كثيرا ما تطلق على الافراد الاعتبارية ايضا بخلاف الحصة فانها لا تطلق فى المتعارف على الفرد الحقيقى لكن هذا مسلم ان اريد بالمتعارف متعارف ارباب العلوم العقلية لا مطلقا اذ كثيرا ما تطلق فى متعارف اهل العربية على الفرد الحقيقى كما وقع فى عبارة المطول فى بيان تعريف العهد فتدبر (قوله فى قصد المتعدد) اى بغير الجنس (قوله الا صيغة الجمع) لا صيغة التثنية ايضا ثم الظاهر من هذا الكلام انه يجوز ايراد صيغة الجمع عند قصد المتعدد بغير الجنس سواء اريد بها الجماعة او مافوق الواحد فتدبر (قوله حقيقة الجمع) بل اريد به مايعم حقيقة الجمع وصيغة التثنية لكان مستغنى عنه لانه يستفاد من قوله فيفرد ان كان جنسا لكن لا يستفاد منه انه حينئذ يورد صيغة الجمع لا غير فاذا اريد به ايراد صيغة الجمع لا يكون مستغنى عنه وانت خبير بان ارادة ايراد صيغة الجمع وان كان ظاهرا من العبارة وموافقا لما ذكره المصنف فى ايضاح المفصل ومؤيدا بما ذكره المحشى لكنه مخالف لما صرح به الشيخ الرضى من انه ان لم يكن التميز جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا

٥ اى المجموع من حيث هو مجموع

٦ اى جواب الشارح بقوله ويمكن ان يجاب الخ

٧ اى كالجنس الذى له افراد حقيقية

اورجلين اورجالا فما ذكره الشارح من ايراده مثنى او مجموعا عند قصد التعدد بغير الجنس موافق له فكأن الحق عند الشارح قدس سره ما ذكره الرضى وان كان خلاف ظاهر العبارة وخلاف ماذكره المصنف فى الايضاح (قوله اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس) كما اختاره الشارح وقوله والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس ٧ المقصود به الانواع فان الجنس المقصود به الانواع ايضا يجمع فكأن المصنف لما لم يقل فحينئذ يجمع بعد قوله الا ان يقصد الانواع ادرج حكم الجنس المقصود به الانواع فى قوله و يجمع فى غيره واكتفى به قيل لا حاجة الى هذا بعد كون جمعية الجنس المقصود به الانواع مستفادة من الاستثناء (قوله الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار غير العدد) لان الحكم المذكور فى قوله ويفرد الى قوله و يجمع مختص بتميز غير العدد كما سبق فالظاهر ان يكون الضمير فى قوله ثم ان كان الخ راجعا الى المفرد المقدار غير العدد حتى يكون الكلام على نسق واحد وقد عرفت ان اسماء العدد احيلت الى بابها فان قلت يأبى عن رجوع الضمير الى المفرد المقدار غير العدد قوله والا لان معناه على ما سيذكره الشارح وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة لان ما يتم بنون الجمع فى باب التميز انما هو العدد قلت كون معناه كذلك مبنى على رجوع الضمير الى المفرد المقدار مطلقا واما اذا كان راجعا الى المفرد المقدار غير العدد فمعناه وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بالاضافة فحينئذ لا يأبى عنه وان كان الحكم المذكور بقوله ثم ان كان بتنوين الخ شاملا للمفرد المقدار مطلقا عددا كان او غيره بخلاف الحكم المذكور فيما سبق فانه مختص بغير العدد (قوله فى التوجيهين) اى فى كل منهما من غير تخصيص الناقصة بالاول والتامة بالثانى (قوله ركيك جدا) لان الملتبس بالتنوين والنون هو المفرد والتثنية لا التميز الا بضرب من التجوز ولا داعى اليه كما ستعرفه (قوله والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة الملتبس) الخ يعنى والحال ان المتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة الملتبس وهى انما ينتظم على تقدير ان يكون الضمير فى قوله ثم ان كان راجعا الى المفرد المقدار اذ على تقدير ان يكون الضمير فيه راجعا الى التميز يكون الملتبس بالتنوين او بنون التثنية نفس التميز فلا يجوز ان يكون المراد بقوله جازت الاضافة اضافة الملتبس بل يجب ان يكون المراد حينئذ اضافة الشىء ٥ اليه اى الى الملتبس الذى هو التميز على هذا التقدير اذ المضاف الى التميز انما هو المفرد المقدار لا نفسه ولا شك ان هذا المعنى خلاف ما يتبادر من قوله جازت الاضافة وقوله ولا داعى اليه اى الى التوجيه الثانى الا

٧ عطف على الغير لا على الجنس

٥ وهو الفرد المقدار

مراعاة مشاركة ضمير يفرد وضمير ان كان فى المرجع بان يكون كل منهما راجعا الى التمييز والمص اى والحال ان المص نبه على ذلك التفاوت اى عدم مشاركة الضميرين فى المرجع بان يكون الضمير فى قوله يفرد راجعا الى التمييز وفى قوله ثم ان كان راجعا الى المفرد المقدار بالعطف بثم بان يحمل على التراخى فى الرتبة فان المقصود الاصلى فى هذا المبحث هو التمييز والبحث عن المفرد المقدار انما هو لاجله فيكون دونه بحسب الرتبة ولما كان لقائل ان يقول الاصل فى كلمة ثم ان يكون للتراخى فى الزمان فلا يعدل عنه من غير ضرورة اشار الى بيان الضرورة بقوله فانه ليس ههنا الخ وقوله والآخر بالمميز على صيغة اسم المفعول وهو المفرد المقدار (قوله وفى صورة الاضافة الى غيره) اى الى غير التمييز بان يكون المعنى اليوم العشرين من رمضان معرفة غير مصروفة اذ لا وجب لنكارته حينئذ الان يراد اى على تقدير الاضافة الى غير التمييز اليوم العشرين من رمضان ما غير معين لكن سوق كلامه لا يساعده لان قوله لكثرة الحاجة اليه الخ لا يلايم ذلك لان كثرة الحاجة الى اضافته الى غير المميز انما هو فى اضافته الى رمضان الذى هو معين ومعرفة لا الى رمضان ما (قوله فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب) اى منعا لانه صادق عليه لان ذهبا يرفع الابهام الخ مع انه ليس من افراد المعرف وقوله وهو اى عدم جواز النصب فى مثل قطعة ذهب ايضا كما ذكره الشارح من الوجهين من موجبات ان الخفض اكثر فى الثانى هذا على تقدير ان يكون مراد المص بكونه اكثر كونه اكثر فى ذلك النوع اما اذا كان المراد به كونه اكثر فى استعمال فرد من افراد ذلك النوع بالنسبة الى استعماله منصوبا كما هو المتبادر فلا يكون من موجبات ان الخفض اكثر فى الثانى كما لا يخفى ولعل قوله فتأمل اشارة الى ما ذكرناه (قوله الابهام فى طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفعه القسم الثانى من التمييز) انما وصف الابهام بقوله يرفعه القسم الثانى من التمييز لان الكلام فى ذلك الابهام لا فى مطلق الابهام يعنى ان ابهام الطرف لا يستلزم ابهاما فيها يرفعه القسم الثانى من التمييز فان فى قولنا عندى رطل الطرف مبهم من حيث انه زيت او غيره ولا ابهام فى النسبة يرفعه القسم الثانى من التمييز كما فى طاب زيد نفسا فبطل الحكم الاول اعنى ان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فى النسبة وقوله فبازالة الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف اشارة الى ابطال الحكم الثانى اعنى ان رفع الابهام عن النسبة يستلزم رفع الابهام عن الطرف فانه لا ابهام فى النسبة ههنا مع ثبوته فى الطرف واما قوله وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول

الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان الابهام ثابت للنسبة بعد ما يرفعه التمييز بقولك طعما او رايحة مثلا فذكور استطرادا و بيانا لعدم اللزوم من الجانبين والحاصل ان ابهام الطرف يوجد بدون ابهام النسبة كما فى عندى رطل وابهام النسبة ايضا يوجد بدون ابهام الطرف كما فى طاب رطل زيتا فلا يستلزم شئ منهما الآخر وكذا لا يستلزم رفع احدهما رفع الآخر اصلا فكل من الحكمين محل بحث الان يراد الطرف المقدر كما فى طاب زيد نفسا فان الابهام فى طرف النسبة الذى هو المقدر وهى شئ منسوب الى زيد يستلزم ابهاما فى النسبة يرفعه التمييز بقولك نفسا وان رفع الابهام عن النسبة يستلزم رفع ابهام ذلك الطرف المقدر وفيما ذكرته من المثال الاول اعنى قوله عندى رطل المبهم هو الطرف المذكور اعنى رطل لا المقدر وفى المثال الثانى اعنى قوله طاب رطل زيتا رفع الابهام عن الطرف المذكور لا المقدر فكلا الحكمين صحيحان والقرينة على ارادة الطرف المقدر ان الابهام الذى يرفعه القسم الثانى من التمييز ليس الا فى الذات المقدرة التى هى طرف النسبة لا غير (قوله والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله) فان شبه الجملة ليس اسم الفاعل فقط بل مع فاعله وانما لم يكن مع فاعله جملة لكونه مشابها للجامد من حيث عدم اختلافه فى الخطاب والغيبة والتكلم وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة وقوله وهكذا اى كما ان المراد هو اسم الفاعل مع فاعله ينبغى ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بما ليست جملا وما هو جملة منها ما دخل عليه الالف واللام الموصولة نحو الحوض الممتلئ ماء الك ذكرتها جملا اى اجمالا من غير تفصيل (قوله والاولى فى قوله حسبك زيد رجلا) الخ انما قال الاولى دون الصواب لان كون حسبك زيد رجلا موهما لكونه تمييزا من حسبك زيد لا يستدعى فساده كما لا يخفى (قوله ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه) اى معنى نحو لله (قوله لا يوافق تحقيق اللغة) وانما الموافق له تفسيره بالعمل (قوله فان التمييز فيه اسم يصح جعله) الخ بناء على ان الصحة بمعنى الامكان العام الذى هو عبارة عن سلب الضرورة من احد الطرفين اى الوجود والعدم فيتحقق فى ضمن الوجوب وهو الامكان العام المقيد بجانب العدم كما يتحقق فى ضمن الامتناع وهو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فلما وجب كون نفسا فى طاب زيد اسما لما انتصب عنه صح كونه اسما له بمعنى سلب الضرورة من طرف العدم وقوله وبعد تقييد الشرط فيه ههنا صار مظنة الخ وذلك لانه يكون معنى قوله والا الخ على تقدير ان يقيد الشرط بالقيد المذكور انه ان لم يكن الشرط

المقيد به تحققا فهو لمتعلقه ولا شك ان انتفاء المقيد قد يكون لانتفاء القيد ولما كان
القيد اعنى عدم كونه نصا فى المنتصب عنه منتفيا فى طاب زيد نفسا لكونه
نصا فى المنتصب عنه صار مظنة ان يكون قوله والامتنا ولا لطاب زيد نفسا
فيبطل به قوله فهو لمتعلقه الخ وقوله قيد قوله والا ايضا اى كما قيد الشرط
المذكور به اى بذلك اشارة الى ان المراد بانتفاء المقيد انتفاؤه مع ثبوت ذلك القيد
لامع انتفائه (قوله لو حمل الصحة على الامكان العام) فانه يقتضى تقييد الشرط
بذلك و بعد تقييده به صار مظنة ان يكون قوله والامتنا ولا لطاب زيد نفسا
كما وضحناه لك فاحتاج الى تقييد قوله والا ايضا به فلا يرد ٥ انه حين ارادة الامكان
العام لا يحتاج القسم الثانى الى التقييد اذ معناه وان كان ممتنعا جعله لما انتصب
عنه فهو لمتعلقه فلا يشمل طاب زيد نفسا حتى يحتاج الى التقييد اما لو حمل على
الامكان الخاص الذى هو عبارة عن سلب الضرورة من جانب الوجود والعدم كما هو
الظاهر المتبادر فمعنى قوله يصح جعله لما انتصب عنه انه يصح جعله لما انتصب عنه
ويصح عدم جعله له بل لمتعلقه فيخرج طاب زيد نفسا لان نفسا لا يصح جعله لمتعلقه
فلا حاجة الى التقييد الا فى القسم الثانى اعنى قوله والا فهو لمتعلقه وانما احتاج
الى التقييد به فى ذلك القسم لان قوله والا حينئذ يكون سلبا للامكان الخاص
فيصدق على طاب زيد نفسا لانه يجب كونه لما انتصب عنه فيبطل به قوله فهو
لمتعلقه فلا بد من تقييده بقوله بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه (قوله ولان التمييز)
الخ عطف على قوله لانه انما يحتاج الى التقييد الخ وايراد آخر على التقييد المذكور
(قوله لا يكون محتملا) اى لا يكون تارة للمنتصب عنه وتارة لمتعلقه وذلك ٥ مفاد
جزاء الشرط وقوله فلا معنى لعدم كونه الخ الظاهر ان يقول ولا معنى الخ
بالواو اذ لا وجه للتفريع فافهم وقوله لعدم كونه نصا فى المنتصب عنه وهو مفاد
التقييد المذكور (قوله وكذلك يتجه على قول المص والا) الخ سواء قيد بقول
الشارح بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اولم يقيد به (قوله وقد خصصت)
اى ميزت فيه اى فى هذا المقام بمزيد فضل يغبطنى اجلة الاغنياء وشرحت عبارة
المصنف بحيث لم يتجه عليه شئ مما يتجه على توجيه الشارح كما عرفت ولم يحتج
الى تقدير وتاويل كما احتاج اليه توجيه الشارح لكن جعلته من خصايص
شرحى على الكتاب اى الكافية من غير تعرض له فى هذه الحاشية فلو ظفرت به
لجنيته اى اخذته برمته مع ما لا يحصى من العجاب قال فيه ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه مع قطع النظر عن وقوعه ٢ فى التركيب اى يكون مما يساعده

٥ المورد الجامى المزدرى
منه

٥ اى كونه تارة له وتارة لمتعلقه
منه

٢ اى وقوع التمييز من حيث انه تمييز
منه

اللغة اطلاقه على المنتصب عنه جاز باعتبار هيئة التمييزية ان يكون له اى لما انتصب
عنه وان يكون لمتعلقه ولا بد لمعرفة المراد من خارج من التركيب من قرينة او عرف
كما فى كفى زيد رجلا وطاب زيد نفسا فانه هجر فيهما قصد المتعلق ومعرفة
ما هجر فيه قصد المتعلق بطلب السماع ولا يناقض بيان القياس والا فهو لمتعلقه
لا لما انتصب عنه بان ٤ يأول بما يكون صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو طاب
زيد علما وابوين وآباء ودارا والحال يخالف التمييز فى الفصلين فانك لا تجوز فى جاء
زيد ابا اذا كان حالا كونه لمتعلق زيد ولا فى طاب زيد علما بل تجعله ما ولا بما فقيه
مع التنبيه المذكور توضيح الفرق بينه و بين الحال انتهى وانت خبير بان هذا التوجيه
لا يتجه عليه ما اورده على توجيه الشارح من اتحاد الشرط والجزاء ومن عدم
الفائدة التامة فى قول المصنف والا فهو لمتعلقه لكن عدم احتياجه الى التقييد
٥ محل بحث فتدبر (قوله فيه انه لا ابهام فى ما انتصب عنه) فان المنتصب عنه
فى طاب زيد ابا هو ٧ زيد ولا ابهام فيه بل الابهام فى الذات المقدرة وهو شئ
منسوب الى زيد وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم وهو الشئ المقدر هو نفس ما
انتصب عنه يعنى انهما متحدان ذاتا فلهذا تسامح فيه فجعل التمييز رفع الابهام
عنه بناء على ظهور المراد (قوله دون عين زيد) يعنى ان المسند اليه لكونه ضميرا
والمسند لكونه معرفا باللام افاد الحصر فكون الذات المقدرة مغايرا لزيد مستفاد
من هذا الكلام وقوله للذات المقدرة التى حكم على المتعلق بانه اى المتعلق هو اى
الذات المقدرة دون عين زيد اى ليس تفسيرا للذات المقدرة مطلقا مع قطع النظر
عن كونها محكوما بها على المتعلق على وجه الحصر وقوله فلا حاجة الى
تقييد الشئ المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له اذ يفهم كونه مغايرا له من سياق
الكلام وقوله بناء على ان الشئ الخ علة للنفى اعنى الحاجة الى التقييد وقوله قد يكون
عين زيد كما فى طاب زيد ابا فان الشئ المقدر فيه يكون عين زيد اذا جعل ابا تمييزا
لزيد وقوله كما ظن قيد للنفى ايضا (قوله فيبقى حكم ما كان نصا فى المنتصب عنه)
نحو طاب زيد نفسا (قوله ولا يخفى انه تعسف جدا) اذ الظاهر ان يرجع الضمير
الى القسمين وحكم ما كان نصا فى المنتصب عنه معلوم منهما (قوله هذا) اى ما ذكر
من انه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس الخ ينافى ما سبق
من ان تثنية الجنس وجمعيته لا يخص قصد الانواع بالمعنى المتبادر منها
لا بمعنى حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية فان تثنية
الجنس وجمعيته تخص قصد الانواع بهذا المعنى وقوله بل امر مشترك بين قصد

٤ قيد للنفى
منه

٥ فان قوله مع قطع النظر عن وقوعه فى التركيب الخ تقييد وكذا قوله بأن يأول بما يكون الخ
منه

٧ اعلم انه يسمى زيد فيه بالمنتصب عنه بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا لانتصاب التمييز لا بمعنى ان زيدا عامل فى التمييز وناصب له
منه

الانواع وقصد الافراد الخ ووجه المنافات ان قصد التثنية والجمع قصد الافراد (قوله والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت) قد عرفت ان المراد بمصاحبة معمول فعل فى تعريف المفعول معه مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد او مكان واحد والفعل ههنا كون الصفة ثابتا لما انتصب عنه فقوله وطبقه بمعنى مطابقته مشارك له فى ذلك الفعل لان مطابقته اياها كان ثابتا له ايضا فهو مثل قولك كان زيد عالما وغلامه اى مع غلامه فهو مشارك لزيد فى الكون عالما اى كانت الصفة ومطابقتها ثابتاله اى لما انتصب عنه وقوله ومما يقضى منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان اى لمشاركته له فى الفعل وخبر كان قوله له اى ثابتاله فاحتيج الى جعله اى جعل خبر كان فاعلا معنى لعدم ٥ مشاركة قوله وطبقه لخبر كان فى الفعل من حيث انه خبر بل من حيث انه فاعل معنى وكان وجه جعله فاعلا انه اى قوله كانت الصفة له بتأويل ثبت الاسم وهو المنتصب عنه اى ثبت الاسم كون الصفة له ومطابقته اياها فيكون خبر كان فاعلا لثبت فيشاركه قوله وطبقه لان مطابقته لها ايضا ثابتة ونظيره قولنا كان زيد كاتبا وعمه بنصب عمه على ان يكون مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فان عمه لا يشارك كاتبا فى الكون لعدم صحة جعله ٦ خبرا لكان بل يحتاج الى جعله فاعل ثبت بتأويل كان زيد كاتبا بقولك ثبت الكتابة لزيد فيكون عمه مشاركاله فى الفاعلية ايضا لانه ثبت لزيد كالكتابة وانت خبير بان هذا التأويل مما يحتاج اليه فى هذا المثال لعدم جواز جعل عمه مفعولا معه لمشاركة فاعل كان والا لزم ان يكون عمه كاتبا بخلاف ما نحن فيه فانه مشارك لفاعل كان كما عرفت فلا حاجة الى ارتكاب هذا التأويل ههنا اصلا (قوله فاحتيج الى ادلة الصحة) الخ ومن تلك الادلة ما ذكره الفاضل عبد الغفور من ان المنصوب ٤ فى قول النحاة ان شرا فى شر اهر ذا ناب مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اى كان مبتدأ لفظا بمعنى كأن لفظه مبتدأ وكأن معناه فاعلا كما قال الشيخ الرضى ووجه ضعفه ان ما ذكره من المنصوب هو التمييز عن النسبة وهو لا بد ان يكون فاعلا او مفعولا معنى والكلام ههنا فى خبر كان ولم يقل احد بوجوب كونه فاعلا معنى بالتأويل المذكور (قوله يعنى) اى الشارح بقوله اى كانت الصيغة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها الطبق يصح ان يجعل مبنيا للفاعل اى كونه مطابقا بالكسر اياها كما فى الشق الثانى من الترديد المذكور فى الشرح ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول اى كونه مطابقا بالفتح اياها كما فى الشق الاول منه والظاهر من كلام الشارح ان الطبق بالمعنى المبنى للفاعل اما مضاف

٥ فان خبر كان ثابت لاسمه بخلاف قوله وطبقه فان الكلام مبنى على عدم تأويله بالمطابق
منه

٦ اى بدون تأويله بعالما
منه

٤ وهو قولهم لفظا ومعنى
منه

الى المفعول والفاعل متروك واما مضاف الى الفاعل والمفعول متروك وقوله والاول اظهر اى الشق الاول من ترديد الشارح اظهر لسياق الكلام وسباقه الخ اراد بسياق الكلام بالباء الموحدة ما سبق من قوله فيطابق التمييز فيهما ما قصد الخ وبالسياق بالياء المثناة من تحت قوله وطبقه لانه جعل التمييز مطابقا بالكسر لما انتصب عنه او لمتعلقه فى السباق فالمناسب ههنا ان يجعل الصفة التى هى التمييز مطابقة بالكسر له اى للمنتصب عنه وان صح العكس لان كون احد الشيئين مطابقا للآخر يستلزم كون الآخر مطابقا له ايضا وقوله ولكون المتبادر الخ عطف على قوله لسياق الكلام وسباقه الخ وعلة اخرى لكون الاول اظهر من المصدر اى من قوله وطبقه وقوله المضاف الى المفعول صفة المصدر وقوله المبنى له اى للمفعول خبر كون يعنى ان الظاهر كون هذا المصدر مضافا الى المفعول والمتبادر من المصدر المضاف الى المفعول كونه مبنيا للمفعول كما فى التوجيه الاول وفيه تأمل (قوله على كونه بمعنى اسم الفاعل) بل يجوز ان يكون بمعنى اسم المفعول ايضا اى كما كانت الصفة صفة له ومطابقة بالفتح اياه بان يكون المنتصب عنه مطابقا بالكسر (قوله لا معنى لحصر الاحتمال) اى احتمال التمييز الحال فى الصفة اى فى التمييز الذى كان صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مأولا بها نحو كفى زيد رجلا بل مطلق التمييز يحتمل الحال لان الحال لا يجب ان تكون مشتقة اصلا لا حقيقة ولا حكما عند المص بل كل ما دل على هيئة يصح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق ويمكن ان يقال هذا الحصر مبنى على ما ذهب اليه جمهور النحاة من اشتراط اشتقاق الحال وتأويل الجامد بالمشتق (قوله يجوز مطلقا) اى سواء كان الذات المذكورة من الاعداد او غيرها (قوله اذا كان لما انتصب عنه) نحو طاب زيد نفسا لا لمتعلقه نحو طاب زيد ابوة (قوله وقيل مطلقا) اى سواء كان لما انتصب عنه او لمتعلقه (قوله وانكر المقتبس) اسم كتاب فى النحو صحة عشرون من درهم بخلاف لله دره من فارس فانه صحيح والفرق ان قوله فارسا كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فكلمة من يخصصه بالتمييز بخلاف درهما كذا فى المقتبس (قوله وكأن المصنف معه) اى مع صاحب المقتبس حيث صرح اى فيما سيجئ فى بحث الكنايات وقوله على مميزى كم اى مميزى كم الاستفهامية وكم الخبرية (قوله لم يخصصهما) اى مميزى كم بهذا الحكم اى تجويز دخول من فيعلم من تخصيصهما بهذا الحكم انه لا يجوز دخول من على التمييز من الذات المذكورة مطلقا بل هو مختص بهما بخلاف التمييز من الذات المقدرة فانه جائز عنده كما هو جائز عند

صاحب المقتبس نحو لله دره من فارس (قوله فتأمل) افيد ان وجه التأمل ان ذكر
من في مميزي كم الاستفهامية والخبرية لما كان كثيرا ذكره وترك القليل الذي هو
كالمعدوم وفيه بحث لان كثرة زيادة من في مميز كم الاستفهامية ممنوع بل الشيخ
الرضى انكر ثبوته وقال لم اعثر على مميز كم الاستفهامية مجرورا بمن في نظم ولا نثر
ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم
في قوله تعالى * سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة * استفهامية وخبر به على
ان الانسب بيان ذلك الحكم على وجه يشعر بقلته كما هو دأبهم لا تركه بالكلية فانه
يوهم عدم ثبوته (قوله عن نسبة اسم الفاعل او المفعول) الخ نحو الحوض ممتلئ
ماء والارض مفجرة عيونا وقوله فانه يتقدم الخ فيقال مثلا الحوض ماء ممتلئ
(قوله عند الجمهور) قيل هذا انما هو عند المازني وتلميذه المبرد على ما سيجيء لا عند
الجمهور (قوله مع ان عامله اسم تام) وهو اسم الفاعل او المفعول (قوله فالاولى)
الخ انما قال الاولى دون الصواب لامكان ان يراد بقوله اسما تاما الاسم التام
الجامد بقرينة المثال وتصريحه بالجامد في التعليل (قوله فمن بنى الكلامين على
تضمين المثالين) وهو الفاضل عبد الغفور حيث قال اذا جعلته لازما لانه مطاوع له
فكأن التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لانه مطاوع فعل
يتضمن ذلك الفعل انتهى واراد بالعكس ما اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء
اي ملأه الماء وذلك الفعل اللازم مطاوع فعل متعد يتضمنه (قوله الا انهم تعرضوا
لكونه فاعلا حقيقيا بالرد) الى المتعدي اظهارا لما خفي من الوجه اي وجه وجوب
تأخير التمييز عن العامل وذلك الوجه الخفي هو كونه فاعلا حقيقيا بالرد اليه (قوله
فاعل في المعنى) اي فقط لا مفعول وقوله الى تأويل فجرنا الارض عيونا بانفجرت
عيونها كما سبق فانه لو جاز كونه مفعولا معنى لم يحتج الى تأويله بذلك لامكان جعله
مفعولا معنى وبدلا عن الارض لفظا ولك ان تقول ما ذكره الشارح من القاعدة
المشهورة مبني على ظاهر الحال وان كان التمييز عن النسبة فاعلا معنى لا غير
عند التحقيق والاحتياج الى تأويل وفجرنا الارض عيونا مبني على ما هو التحقيق
الذي هو سر وجوب تأخير التمييز عن العامل فلا يلزم من الاحتياج الى التأويل
فيه ان لا يكون القاعدة المشهورة ما ذكره الشارح ولا يبعد ان يكون قيد المشهورة
اشارة الى ذلك فان المشهور قد يستعمل في مقابلة التحقيق فالقاعدة المحققة
هي ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى لا غير فلا اشكال (قوله في مجرده) اي مجرد
الفعل وليس كذلك بل في اسم الفاعل والمفعول ايضا وقوله يفيد ان خلافهم

في جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك فانهما لم يجوزا تقديمه على الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل (قوله قيل الرواية الصحيحة وما كاد
نفسي) فلا تمسك به لان نفسي يكون اسم كان لانه مؤنث غير حقيقي يجوز اسناد
المذكر اليه ° نحو طلع الشمس (قوله ان الباب يدل) الخ اي باب ما ركب من الثاء
والنون والياء وقوله او جعله شيئين متوالبين اي متفقين في الحكم نحو جاء القوم
وزيد او متباينين غير متفقين فيه كما في الاستثناء وقوله واقفظ الاستثناء من قياس
الباب اي جار فيه حكم ذلك الباب وذلك لان ذكره يثني مرة في الجملة اي اجمالا
في المستثنى منه مرة في التفصيل في المستثنى ففيه ذكر الشيء مرتين وقوله
ولك ان تقول الخ فعلى هذا فيه جعل الشيء شيئين متباينين في الحكم وقوله بالاستثناء
متعلق بجعل (قوله يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى) اي جنس المستثنى المتناول
للمتصل والمنقطع ووجه الاشعار انه نفى الاحتياج الى التعريف والمتبادر منه امكان
تعريفه كما لا يخفى (قوله فقد تبع فيه) اي في القول بامكان تعريفه (قوله مخالفا
لما قبلها نفيا او اثباتا) اي حال كون حكمه مخالفا لحكم ما قبلها بان يكون احدهما
اثباتا والآخر نفيا فيتناول المستثنى المتصل والمنقطع اذ المخالفة في الحكم تحقق
مع الاتفاق في الجنس ومع الاختلاف فيه (قوله بانه ليس له مفهوم عام) كمفهوم
الحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل
اي اشتراكا لفظيا كلفظ العين بان يوضع تارة لهذا وتارة لذلك لا بوضع واحد
لمفهوم عام كما في الاشتراك المعنوي (قوله اذ لا مطلق ههنا) لعدم كونه موضوعا
لمفهوم عام شامل للنوعين (قوله ومنهم من قال) الخ وهو الظاهر لما تقرر في
كتب الاصول من ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك وبين الحقيقة والمجاز يحمل
على الحقيقة والمجاز لعدم احتياج المجاز الى الوضع ولكثرة المجاز من المشترك والحمل
على ما هو الكثير اولى (قوله في المنقطع مجاز) الخ واما عكس ذلك فلم يقل به احد
ووجهه ظاهر (قوله وقيل المراد) الخ اي مراد من قال المستثنى في المنقطع مجاز ان اداة
الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى وانما رضه لان حقيقة المستثنى هو المخرج
عن متعدد وهو غير صادق على المنقطع الا ان يمنع كون حقيقته ذلك
بل هو المذكور بعد الا واخواتها ثم حقيقة اداة الاستثناء هي الاخراج عن
متعدد فيكون مجازا فيه (قوله عن المراد منه) اي من المتعدد بان يكون المستثنى
قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد بل المراد ما عدا المستثنى فلا يكون المستثنى
داخلا في المراد وقوله كما هو مدلول اللفظ اي جميع المتعدد مدلول اللفظ اذ المدلول

° لا الى ضميره فلا يقال الشمس طلع بل طلعت
منه

اعم من المراد كما لا يخفى وقوله لا عن حكمه عطف على قوله عن المراد منه والضمير عائد الى المتعدد اى ليس بمخرج عن حكم المتعدد حتى يلزم التناقض بادخاله فى الحكم على مايقتضيه اخراجه عن الحكم واخراجه عن الحكم بل الحكم عن المتعدد اى على المراد به بعد اخراج المستثنى عنه والحاصل انه لا حكم فى المستثنى منه قبل المستثنى حتى يلزم التناقض بل ليس هناك الا حكم واحد وهو الحكم على المستثنى منه بعد اخراج المستثنى عن المراد به وقوله واورد عليه اى على ماذكرنا من ان المراد الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه وقوله فانه ظرف للمجئ وقيد للحكم فيكون متأخرا عنه وليس قيدا للقوم الذى هو المستثنى منه كما فى جاءنى القوم الا زيدا وكذا الكلام فى ماخلا زيدا وماعدا زيدا (قوله ولا حاجة اليه) اى الى هذا الجواب (قوله ولك ان تريد) الخ اى فى توجيه كلام المصنف بوجه آخر يندفع به السؤال بالتناقض ايضا (قوله انه مخرج عن النسبة) الخ اى المستثنى مخرج عن النسبة الخ وقوله بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشئ كالمجئ فى قولنا جاءنى القوم اليه اى الى جميع المتعدد من غير اعتقاده كما يدل عليه كلامه فيما بعد فتأتى بالاستثناء لاخراجه اى لاخراج المستثنى عن النسبة الى الجميع ولا تناقض لان الكذب الذى هو لازم للتناقض صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد بان لا تكون النسبة المتعلقة للاعتقاد مطابقة للواقع لا عدم مطابقة النسبة مطلقا للواقع فان النائم اذا قال السماء تحتنا لا يسمى كاذبا فى العرف لعدم ارادته بتلك النسبة افادة الاعتقاد فالكذب هو عدم مطابقة النسبة التى افاد المخبر اعتقاده بها له ولم ترد بنسبة الشئ الى الجميع افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة اليه لتخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد فان طابق ذلك الحكم الذى تفيد الاعتقاد به بعد الاستثناء الواقع يكون صادقا والا فيكون كاذبا وبهذا التوجيه يندفع ما اورد على ان حكم المستثنى يعارض حكم المستثنى منه كما ذهب اليه الشافعى من انه يلزم ان لا يفيد قولنا لا اله الا الله التوحيد لتعارضهما وتساقطهما ووجه الدفع ان الموحد لم يرد بنفى وجود الاله افادة الاعتقاد به بل قصد به نفيه ليخرج عنه المعبود بالحق ثم يفيد الاعتقاد (قوله باعتبار كونه) اى كون المتعدد مذكورا فالمراد بالتقدير ما يقابل اللفظ بمعنى الذكر وقوله وكونه متعددا باعتبار التقدير فالمراد بالتقدير ما يقابل اللفظ بمعنى الصريح (قوله نحو جاءنى زيد ليس الا) اى ليس الجائى الا زيد (قوله وبيد) بمعنى غير مضافا الى ان مشددة كما فى قوله عليه من الصلوات اكملها انا افصح العرب بيد انى من قريش (قوله فى باب الاستثناء) يعنى ان التام اصطلاحا فى باب

الاستثناء يغاير التام المصطلح عليه فى غيره وكذا الكلام فى الناقص فالهذا فسر التام بقوله بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه (قوله استحقه لذاته) فيه انه اذا كان منصوبا على الظرفية فلا شك فى انه يكون منصوبا بنصب استحقه لذاته الا ان يقال هذا ممنوع لان الحق انه منصوب بنيابته مناب المستثنى منه فحينئذ لابد من قيد تام ليتم الضابطة بان يخرج هذا المثال عن هذه الضابطة ويدخل فيما سيأتى من ضابطة حكم المستثنى المفرغ (قوله نقضه المصنف) اى فى شرحه للمفصل قال الشيخ الرضى قال المصنف فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى ٥ منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ٧ ان فى اخوتك معنى الفعل وان كان من ٦ اخوة النسب اى منتسبون اليك بالاخوة فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله فى المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل واو لم يكن فى الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ابت بانفص مشابهة للفعل التام كما يفاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما تقوى بها بآلة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه فى كتابه فى مواضع فيقول عمل فيه ماقبله كما عمل عشرين فى الدرهم انتهى وانت خبير بان عدم التفات الشارح الى النقض المذكور يجوز ان يكون لاجل اندفاعه بما ذكره المحقق الرضى فلا حاجة الى القول بعدم وثوقه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا فانه بعيد والا لما تصدى المحقق الرضى للجواب عنه وقوله والقوم اخوتك الا زيدا الواقع فى كلام المصنف القوم الا زيدا اخوتك على مانقله الرضى كما عرفت ولما لم يكن لتقديم المستثنى على المستثنى منه مدخل فى النقض المذكور اخره عنه (قوله لم يعد) اى المصنف كان اى لفظ كان المذكور فى قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا الخ فى هذا القسم وهو ما كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وقوله لان الثلثة وهى هذا القسم وقسم المنقطع وما كان فى كلام موجب (قوله متعلق بخبر كان) وليس خبرا لكان كما هو الظاهر من كلام الشارح فالمعنى ٩ وهو منصوب اذا كان واقعا فى كلام موجب بعد الا غير الصفة قدمه اى قوله بعد الا غير الصفة على خبر كان مع ان الظاهر تأخير القيد عن المقيد ليشارك ٤ فيه اى فى هذا القيد المعطوفين وهما قوله او مقدما وقوله او منقطعا على خبر كان من وضع المظهر موضع المضمر وقوله يشاركه فى القيد لا محالة يعنى انه نص فى المشاركة فى ذلك القيد بخلاف المعطوف على

٥ اى لا الفعل ولا معناه كما هو مذهب البصريين

٧ اى الجواب عنه

٦ اى لاخوة اخوذا من اخوة النسب لا من غيره حتى يكون بمعنى المحب او نحوه

٩ اى على تقدير كونه متعلقا بخبر كان

٤ اى المصنف

المقيد بقيد متأخر فانه يحتمل الشركة فيه وعدمها وفيه رد لما ذكره الفاضل
عبد الغفور من انه يمكن ان يجعلا معطوفين على قوله فى كلام موجب وهو خبر
آخر لكان اوحال حتى لا يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير
مفهوم من العبارة ووجه الرد ان عطفه على احد الخبرين اوعلى الحال لا يوجب
اشتراك المعطوف فى الخبر الآخر بخلاف العطف على المقيد بقيد متقدم (قوله
لانه يوجب النصب فى المستثنى) وهو زيد وجاز مع انه مجرور لكونه مضافا اليه
فى قولنا ماجاءنى غير زيد القوم اذ يصدق عليه انه كان مقدما على المستثنى منه
وان لم يكن بعد الا لان كونه بعد الا لم يفهم من العبارة على تقدير عطف قوله اومقدما
على قوله بعد الا وفى قولنا جاءنى القوم غير حمار لانه يصدق عليه انه كان منقطعا
عن المستثنى منه وان لم يكن بعد الا الا ان يقال فى دفع النظر المذكور المستثنى
بغير فى حكم المستثنى عن الضابطة المذكورة ههنا لنصب المستثنى فكأنه
قيل ينصب المستثنى اذا كان كذا وكذا الا المستثنى بغير لمجيء حكمه بعد حيث قال
المصنف ومخفوض بعد غير وسوى وسواء الخ وقوله وقد نبه الشارح ايضا اى
كما نبهتك آنفا وقوله وان غفل عنه فى قوله اومقدما الخ ويمكن ان يقال اشار
اليه هنالك بالمثال وان لم يصرح به (قوله وماتقدم) من القسم اعنى كون المستثنى
واقعا فى كلام موجب بعد الا ثلاثا اخلافانهما اجتمعا فى المستثنى الواقع فى كلام موجب
المقدم على المستثنى منه فهذا التقسيم اعتبارى لاحقيقى يتقابل فيه الاقسام
ولم يقيد كلا منهما بما يقابل الآخر بان يقول فى الاول حال كونه مؤخرا عن المستثنى
منه وفى الثانى حال كونه فى كلام غيرموجب وقوله لوجهين وهما كونه فى كلام موجب
وكونه مقدما على المستثنى منه على معنى ان انتصابه يجوز ان يكون لكل واحد منهما
على سبيل البدل وليس المراد ان انتصابه لمجموع الوجهين والا يلزم توارد العلتين
المستقلتين على معلول واحد فان كل واحد منهما علة مستقلة مؤثرة فيه بمنزلة
العلة الحقيقية عندهم (قوله وان ليس حرف عطف) اى وان لم يكن الا حرف
عطف كلكن (قوله لما رأوها) اى الا فى المستثنى المنقطع (قوله ودفع توهم) الخ
عطف تفسير للاستدراك (قوله متعلق بمنصوب) الملحوظ بطريق الانسحاب ٧
على قوله اومنقطعا ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف كما ذكره الفاضل
الهندى (قوله نحو ماجاءنى زيد الا عمرا) ومثال المتعدد ماذكر فى الشرح (قوله
الى بعض) وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت فى ضمن المجموع هذا
ماذهب اليه سيبويه وانما لم يجعل راجعا الى المجموع لان صيغة الفعل مفرد

٧ اى انسياق الكلام منه

وقوله منكر صفة بعض وانما كان راجعا الى البعض المنكر المحتمل للابعاض
لان مجاوزة البعض المعين زيد لا يستلزم المطلوب ولا يدل العبارة عليها وقوله
للاستغراق صفة بعد صفة للبعض فى الايجاب اى عدا اوخلا كل بعض منهم
زيدا فاندفع ما اورده المحقق الرضى من ان المقصود فى جاءنى القوم خلا زيدا وعدا
زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو
بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل وقوله وانما قلنا الى بعض منكر مع انه يحتمل
ان يكون مراده بالبعض المطلق البعض المضاف ويكون الاضافة للاستغراق
لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم حيث لم يقل او بعضهم وقوله واقلة عموم الخ
متعلق بقوله تكلف قدم عليه وقوله اذا كان فاعلا بخلاف ما اذا كان مبتدأ فانه
كثير بالنسبة الى عموم ماكان فاعلا وان كان قليلا بالنسبة الى عموم النكرة
الواقعة فى سياق النفى وقوله واريد به ههنا اى فى قول المصنفين فى بيان مذهب
سيبويه فاعل خلا وعدا عنده ضمير راجع الى بعض منه ٧ هذا المعنى اى كل من المستثنى
منه لان كل واحد منه مذكور فى ضمن المجموع فلا حاجة الى القول بافادة عموم النكرة
فى الاثبات حال كونه فاعلا كما احتاج اليه حين رجع الضمير الى بعض منكر كما حمل
عليه الشارح كلام النحاة وقوله والاوجه فى توجيه قول النحاة فاعل خلا وعدا
عند سيبويه ضمير راجع الى بعض منه ان الضمير راجع الى البعض المضاف لا البعض
المنكر اى خلا بعضهم والاضافة للاستغراق وهو من معانيها المشهورة
المستعملة هى فيها كثيرا فلا يحتاج الى القول بافادة النكرة للعموم فى الاثبات حال
كونه فاعلا ولا الى جعل البعض بمعنى الكل ووجه حمل الاضافة على الاستغراق
دفع ما اورده الرضى مما نقلناه سابقا (قوله الاحسن ان خلا) اى مثلا لان هذا الحكم
جار فى عدا ايضا وقوله فى تقدير زمان مضاف الى الجملة وقوله كما فى مذ سافر
اى مذ زمان سافر عند من قال ان مذ ومنذ اذا وليهما الجملة الفعلية او الاسمية
يكونان مضافين الى زمان مضاف الى الجملة وتفصيل الكلام فيه يطلب من المغنى
(قوله والمستثنى بخلا) اى مثلا كما مر مما يختار فيه النصب لا مما يكون منصوبا فى اكثر
اللغات اومذاهب النحاة فى المنقطع وفى اكثر الاستعمالات فى المستثنى بخلا
وعدا كما ذهب اليه المصنف فالانسب ان يقول المصنف بدل قوله فى الاكثر
فى الموضعين فى المختار ووجه الانسبية انه يفهم حينئذ كون النصب مختارا فيهما
صراحة وكون الرفع بالبدلية غير مختار فى المنقطع وكون الجر غير مختار فى المستثنى

٧ اى من المستثنى منه منه

بعدا وحلا بمقتضى مفهوم المخالفة بخلاف قوله فى الاكثر فتدبر (قوله فيكون تقديره خلوه زيدا) اى من زيد يعنى ليس تقديره خلو زيد وعدو عمرو كما ذكره الشارح والالكان الفعل المسند الى الفاعل المستتر فى تقدير المصدر المضاف الى المفعول اذ المراد فى خلو زيد وعدو عمرو خلوه عن زيد وعدوه عن عمرو واللازم باطل لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار فى تقدير المصدر يكون فى تقدير المصدر المضاف الى الفاعل لا المفعول وقوله على ان الضمير راجع الخ كلمة على بنائية (قوله الظاهر خلو بعضهم) لان الضمير راجع الى البعض المذكور فى ضمن القوم لا الى مجموع القوم وكأنه لظهوره مما سبق تسامح فيه (قوله ولا وجه للاقتصار على التوجيهين) وهما رجوع الضمير الى بعض مطلق كما اشار اليه بقوله اى وقت خلوهم ورجوعه الى مصدر الفعل المتقدم كما اشار اليه بقوله او خلو مجيئهم فقد تعرض لهما ولم يتعرض لرجوع الضمير فى ما خلا الى الجائى مع انه محتمل ايضا فالاولى ان يقول بعد قوله او خلو مجيئهم من زيد او خلو الجائى من زيد قيل لم يتعرض له اكتفاء بما سبق فى خلو وفيه انه حينئذ ينبغى ان لا يتعرض الا لاحدهما فافهم (قوله لعدم صحة ان يكون زيد) اى مثلا لان كل ما هو من قبيل العين كذلك (قوله فى الاثبات) نحو الضرب زيد لا فى النفى لانه يصح ان يقال الضرب ليس بزيد ولك ان تقول المراد بعدم صحة ان يكون زيد خبرا عنه عدم صحته من ٧ حيث الافادة وحاصله انه لا يكون مفيدا مع ان ذلك الاستثناء مفيد فلهذا قال والاولى دون الصواب ان نفى زيد عن المجئ وان كان صحيحا ومطابقا للواقع لكن لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فان المستثنى منه على هذا التقدير هو المجئ وزيد ليس بداخل فيه حتى يكون النفى موجبا لاخراجه عنه لا يقال يجوز ان يكون المستثنى منقطعا الا انا نقول لا يجوز ذلك لما سيذكره الشارح من ان هذه الافعال لا تستعمل الا فى المستثنى المتصل الخ (قوله لكنه تكلف لفظا ومعنى) اما لفظا فلتقدير المضاف واما معنى فلان المراد بالمجئ الذى رجع اليه الضمير مجيئهم فلا يكون النفى مفيدا للمقصود الذى هو ان زيدا لم يجئ لانه على تقدير كونه جائيا يصدق ان مجيئهم ليس بمجيئه ضرورة ان مجئ الكل مغاير لمجئ البعض فيحتاج الى ان يراد باضافة المجئ اليهم الاستغراق اى ليس شئ من مجيئهم بمجيئه حتى يكون مفيدا لعدم كونه جائيا لكنه تكلف معنى ولكون هذا الوجه خفيا بالنسبة الى وجه كونه تكلفا لفظا امر بالفهم (قوله ولا يغير لا يكون) اى لفظ لا يكون الى غيره مما يكون

٧ اى لا من حيث عدم مطابقته للواقع
سعد

وما كان ولم يكن لما كان المراد بقول الشارح ولا يتصرف فيها انه لا يتصرف فيها بجعلها تثنية او جمعا او مخاطبا او متكلما ولم يكن هذا شاملا لعدم تغيير لا يكون بغيره من نحو ما يكون وما كان ولم يكن قال ولا يغير لا يكون الخ تتميما للكلام وتحصيلا للمرام وتخصيص لا يكون بالذكر لعدم تصور هذا التغيير فى ليس وما خلا وما عدا فتدبر (قوله فلو كان) اى لو وجد كلمة فيه فى قوله يجوز فيه كما نقله الشارح اى عن المصنف وان لم توجد فى بعض نسخ المتن (قوله بدل البعض عن الكل) وذلك لان كلمة ما فى قوله فيما بعد الا عبارة عن المستثنى فلما قيدت بقوله بعد الا صارت اخص من مطلق المستثنى والضمير فى قوله يجوز فيه عائد الى مطلق المستثنى فيكون بدل البعض من الكل لا يقال هذا البدل جزئى من جزئيات المبدل منه الذى هو كلى فليس البدل جزأ والمبدل منه كلا كما فى قولنا ضربت زيدا رأسه لانا نقول النحاة لم يفرقوا بين الجزء والكل والجزئى والكلى فى باب البدل وجعلوا الجزئى بدلا من الكلى وسموه بدل البعض من الكل كما لا يخفى على المتتبع (قوله توجيه الشرح احسن) اى من جعله بدلا عنه (قوله فى حكم التنحية) اى السقوط (قوله كيف) اى كيف لا يقضى منه العجب والحال ان البدل ههنا مستثنى بعد الا لان كلمة ما عبارة عن المستثنى على تقدير كونه بدلا عنه كما عرفت وليس عبارة عن المحل كما فى توجيه الشارح والمقصود ههنا بيان حاله اى حال المستثنى الواقع بعد الا لا بيان حال المستثنى مطلقا الذى هو المبدل منه فجعل ذكر مطلق الخ (قوله ايضا حالا) اى من المستثنى والمعنى يجوز فى المستثنى النصب ويختار البدل حال كون المستثنى منه مذكورا (قوله لانه حينئذ) اى حين كونه حالا على هذه النسخة لا بد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه اى فى لفظ المستثنى منه راجع الى المستثنى اذ لا بد من رابطة بين الحال وصاحبها وهى منحصرة فى الواو والضمير فاذا لم يذكر الواو فلا بد من ذكر الضمير وذلك الضمير يكون مسندا اليه اى اسند الى ذلك الضمير صفة بالرفع فاعل مسندا جرت على غير ٥ من هى له فان المستثنى صفة جارية على الالف واللام وصلة له فانه بمعنى الذى وهو غير من هى له فانه عبارة عن المستثنى منه وما هى له هو المستثنى الذى رجع الضمير اليه فالمعنى ذكر الذى استثنى هو منه فالضمير المجرور عائد الى الموصول فيجب الانفصال اى انفصال الضمير لتعذر المتصل بسبب كون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له لانه لو لم ينفصل عنه لزم الالتباس فى بعض الصور كما سيجئ فى بحث المضمر وقوله وان يقال الخ

٥ لم يقل ما هى له مع انه اشمل اقتصارا على ما هو الاصل كما يجئ فى الشرح
سعد

عطف تفسير للانفصال والحال ٤ ان المص لم يأت بالضمير المنفصل فلم يصح جعله حالا على هذه النسخة لمجرد توافق النسختين (قوله لايقال) الخ اى فى وجه جعله صفة على هذه النسخة لاحالا انه احترز عن تقدير قد الواجب فى الماضى المثبت الواقع حالا بلا ضرورة لامكان جعله صفة (قوله من تقدير الضمير العائد الى الموصوف) فانه لابد ان يقدر الضمير المجرور مع الجار كما اشار اليه الشارح بقوله اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه فيكون تقدير قداهون منه (قوله مسامحة) لان ظاهره انه صفة للموصوف مع صفته وليس كذلك لانه صفة ثانية الخ (قوله استثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم) الخ لما كان ذكر الحكم المتأخر بعد الحكم المتقدم المنافى له فى حكم استثنائه عنه وفى قوته قال استثناء المتأخر الخ واراد به ماهو فى حكم الاستثناء (قوله لاالعكس) وهو استثناء الحكم المتقدم عن الحكم العام المتأخر المنافى للمتقدم كما ذكره الشارح (قوله فعدم التقييد) اى عدم تقييد المستثنى بان لايكون منقطعا ولامقدما على المستثنى منه هنا اى فى بيان هذا الحكم اعنى جواز النصب واختيار البدل يوجب اخراجه اى اخراج هذا الحكم عن الحكم السابق وهو وجوب النصب فى المنقطع والمقدم على المستثنى منه بناء على ان عادة المص استثناء الحكم المتأخر عن الحكم المتقدم المنافى للمتأخر واخراج هذا الحكم عن الحكم السابق غير ممكن ضرورة انه يجب النصب فى المنقطع و المقدم على المستثنى منه مطلقا سواء كان فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه اولم يكن كذلك بل انما يمكن اخراج الحكم٦ السابق عن هذا الحكم٣ كما ذكره الشارح لكن هذا لايوافق عادة المص وهى استثناء الحكم المتأخر عن الحكم المتقدم ولايقتضى تقديم اخراجه اى اخراج الحكم السابق عن هذا الحكم المتأخر اعنى جواز النصب واختيار البدل على هذا الحكم كما فعله الشارح (قوله ويمكن ان يقال) الخ هذا وجه آخر لعدم التقييد بان لايكون منقطعا ولامقدما على المستثنى منه وقوله حكم المستثنى المقدم اى على المستثنى منه وقوله ايضا اى كما فى كلام موجب ماتقدم من وجوب النصب (قوله لغوا لا فائدة فيه) لانه اذا كان حكم المستثنى المقدم و المنقطع اعنى وجوب النصب مختصا بكلام موجب لكان ذلك الحكم داخلا فى قوله وهو منصوب اذا كان بعد الاغير الصفة فى كلام موجب فيكون ذكره بعده لغوا لافائدة فيه فعلم انه اى قوله اومقدما وقوله اومنقطعا على عمومه فيما سبق من ان يكون فى كلام موجب اوغيره كما اشار اليه الشارح هناك فلم يحتج هنا اى فى بيان

٤ مرتبط بكلام المحشي سه

٦ وهو وجوب النصب فى المنقطع والمقدم سه

٣ وهو جواز النصب واختيار البدل فى المستثنى الواقع بعد الا فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه فانه مقيد بان لايكون منقطعا ولامقدما على المستثنى منه سه

جواز النصب واختيار البدل فى المستثنى الواقع بعد الا فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه الى التقييد بعدم كونه اى المستثنى مقدما على المستثنى منه او٧ منقطعا عنه لانه لوكان مقدما عليه اومنقطعا عنه لوجب النصب مطلقا سواء كان فى كلام موجب او فى غيره بناء على ان حكمهما اعم من ذلك والفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الذى ذكره الشارح ان الملحوظ فى هذا الوجه انما هو عدم الاحتياج الى التقييد بعدم كونه مقدما اومنقطعا بعد كون ماذكره بقوله اومقدما اومنقطعا اعم من ان يكون فى كلام موجب اوغيره والملحوظ فيما ذكره الشارح انما هو استثناء حكم المقدم والمنقطع عن هذا الحكم ثم لايذهب عليك انه يمكن حمل ماذكره الشارح على هذا الوجه وان كان خلاف الظاهر من كلامه ولعل قوله فتأمل اشارة الى هذا (قوله ثم الاوجه) اى مماذكره الشارح ومما ذكرناه آنفا من وجه عدم التقييد بماذكر (قوله ماهو الشايع فى ذكره) وهو ذكره مقدما على المستثنى (قوله ولابد فى هذه القاعدة) اى قاعدة جواز النصب واختيار البدل (قوله متراخيا عن المستثنى منه) اى لايقع الفصل بينهما (قوله ان لايكون) اى المستثنى (قوله فى جواب اقام القوم الازيدا) اى فى جواب السؤال عن ثبوت قيام من عدا زيدا من القوم فيكون القصر فى الجواب قصر قلب (قوله يجوز البدل ويختار النصب) على عكس ماذكر فى هذه القاعدة ووجه ذلك اما فى صورة التراخى فلان كون البدل مختارا انما هو لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخى مابينهما لايتبين ذلك واما فى صورة كونه ردا لكلام تضمن الاستفهام فلان النصب ههنا اولى بقصد التطابق بين الكلامين كذا قال الشيخ الرضى (قوله وفاته هذا المعنى) المراد بهذا المعنى جواز البدل واختيار النصب فى هاتين الصورتين وفى بعض النسخ وفاته هذا القسم وهو اظهر (قوله ليس مايقابل التبعية) والالم يصح قوله واعراب البدل بالاصالة لان البدل من التوابع ومعرب بالتبعية بل المراد بها مايقابل التشبيه بالمفعول والكون بواسطة الا (قوله وبهذا اندفع) الخ وذلك لانا نختار الشق الثانى اعنى ان المراد بالعامل عامل المستثنى لكن الاعراب على قدر عوامل المستثنى كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر فحينئذ نمنع ان كل مستثنى معرب على حسب عامله بالمعنى المراد ههنا لانه اذا كان المستثنى منصوبا على الاستثناء فهو معرب بالنصب فقط وعامله عند البصرية الفعل المتقدم اومعنى الفعل بتوسط الا كما سبق فهذا الجواب مبنى على ان العامل فى زيد

٧ اشارة الى ان قوله اومقدما من باب الاكتفاء سه

فى قولنــا مامررت الا بزيد هوالجار لاالفعــل بواسطة الا وانمــا هو عامل فى المستثنى المنصوب على الاستثنــاء والجواب الذى اشــاراليه بقوله على انه يمكن اختيــار الشق الاول الخ مبنى على ان العامل فيه هو الفعل بواسطة الا ٨ ايضا والجار عامل فى المستثنى منه انتقل منه الى المستثنى بعدحذفه فاصل المثال مامررت باحد الا ٩ زيدا (قوله فانه معرب بعامل نفسه) اى لابعامل المستثنى منه (قوله فكل مستثنى معرب على حسب عامله) فلاوجه لتخصيص هذا الحكم بما اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهى فى غير الكلام الموجب (قوله اختيار الشق الاول ايضا) اى كما امكن اختيــار الشق الثانى فى التوجيه الذى ذكرناه (قوله فهو معرب بعامل المستثنى منه لابعامله) كما فى غير ذلك المستثنى فامتاز ذلك المستثنى بذلك الحكم (قوله ومن قال وعامله) اى عامل المستثنى الفعل بواسطة الباء ٤ بدل قولنا فى هذا الجواب وعامله الفعــل بواسطة الا فقدسهــا فان الفعل بواسطة البــاء عامل فى محل المستثنى منه وفى محل المستثنى كما ان الباء عامل فى لفظهما فالفعل بواسطة الباء ليس بعامل مختص بالمستثنى بخلاف الفعل بواسطة الا فانه مختص به والكلام ٦ فى ان ذلك المستثنى ليس بمعرب بعامل مختص به بل معرب بعــامل المستثنى منه (قوله بحال متعلقه) الذى هو العامل فيكون المــآل اى مآل المستثنى المفرغ المستثنى المفرغ عامله بالعمل فيه عن العمل فى المستثنى منه فتسمية المستثنى بالمفرغ من قبيل تسمية المتعلق باسم المتعلق (قوله وان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه) الذى هو النصب ٣ على الاستثناء فيكون وصف المستثنى بالمفرغ وصفا بحال نفسه للعامل اى لاجل ان يؤثر العــامل فيه بما يقتضيه من الرفع والنصب والجر فيكون المستثنى على هذا التقدير مفرغا والعــامل مفرغا له على عكس ماذكره الشارح (قوله ونجعل هو عطفا) الخ فيكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد ولا كلام فى جوازه (قوله وعــلى اى تقدير) اى سواء كان الحــال او للعطف (قوله يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه) وهو الظــاهر لفظا لقربه ولم يتعرض لذلك لظهوره وبين ماهو الخفى من ظهوره معنى بقوله بل ماهو فى غير الموجب حقيقــة هو المستثنى منه دون المســتثنى وذلك لان المستثنى واقــع فى الكلام الموجب وانمــا الواقع فى غير الكلام الموجب هو المستثنى منه وهــذا بنــاء على ماهو الظــاهر من ان فى المستثنى منه حكما مغــايرا لحكم المستثنى وانهما كلامان متعــارضان والتحقيق انه لاحكم فى المستثنى منه قبل الاستثناء وانهما كــلام واحد فان كان فيــه نفى اونهى اواستفهــام فهو موجب

٨ اى كافى المستثنى المنصوب على الاستثناء منه

٩ اذا النصب جائز فيه وان كان البدل مختارا كما عرفت منه

٤ ظرف لقال منه

٦ اى بالنظر الى هذا التوجيه منه

٣ احترازعن النصب بالعامل نحو مارأيت الا زيدا فانه من قبيل المفرغ منه

والا فغير موجب فى اصطلاحهم كما عرفت فكل من المستثنى منه والمستثنى ههنا فى غير الكلام الموجب حقيقة فتدبر لايقــال رجوع الضمير الى المستثنى منه ينــافى عدم كونه مذكورا لانا نقول لامنافاة اصلا لان كون المستثنى منه المفروض واقعا فى غير الكــلام الموجب لايقتضى كونه مذكورا فيه بل يكون واقعــا فيه من غير ذكره كما لايخفى (قوله والاوجه) الخ وجه الاوجهية ماسيذكره من انه يصح حينئذ استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف (قوله و يجعل قوله وهو فى غير الموجب جملة معطوفة على ماسبق) بان يكون هو معطوفا على المستثنى منه وفى غير الموجب معطوفا على غير مذكور كما مر وانما لم يجعل الجملة حالية حينئذ لانه لايصح ان يكون معنى النفى المستفاد من قوله غير مذكور ذا الحال كما لايخفى (قوله فحينئذ يصح) اى حين استقامة المعنى (قوله استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى) من قوله وهو فى غير الكلام الموجب على معنى ان عدم ذكره واقع فى غير الكلام الموجب فى جميع الاوقات الاوقت استقامة المعنى (قوله واما على التوجيهــات الاخر) وهى اربعة حاصلة من جعل الواو للحال وللعطف وجعل الضمير على التقديرين راجعا الى المستثنى اوالمستثنى منه (قوله فهو مستثنى من فحوى الكلام) الخ اى مفهوم المخــالفة وذلك لانه لايصح استثناؤه من قوله ويعرب على حسب العوامل ولامن قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور ولامن قوله وهو فى غير الموجب كل ذلك ظاهر (قوله لالما نحن فيه) لان المستثنى منه مذكور فيه وهو فى كلام موجب فيجب النصب فيه على الاستثنــاء وفيما نحن فيه المستثنى منه غير مذكور وهو فى كلام غير موجب (قوله فى غير محله) اذ محــله علم المعانى (قوله مآل بحثه هذا) الخ مآل مبتدأ وهذا صفة بحثه وقوله ان الاعراب الخ خبر المبتدأ و يجوز ان يكون هذا خبرا للمبتدأ ويكون قوله ان الاعراب الخ بيانا لاسم الاشارة (قوله كثير بخلاف) الخ سيأتى ٣ تفصيله فى الشرح (قوله ومايقال) الخ مبتدأ وقوله فيه ان الاثبات الخ خبره (قوله ان الدليل) وهو قوله لان نفى النفى اثبات لايثبت الدوام مع انه مأخوذ فى المدعى لان المراد بقوله اذ معــنى مازال ثبت ٤ ثبت دائما كما يدل عليه قوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما الخ فلهذا قيل الاظهر ان يقال اذ معــنى مازال ثبت دائما (قوله الا ان يقال المراد) اى بقوله لان نفى النفى اثبات دوام الاثبات بقرينة قوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما فحينئذ يثبت الدليل الدوام ولكن فى افادته اى فى افادة نفى النفى دوام الاثبات بحث فانه انما يفيد مجرد الاثبــات لايقال اذا كان فى افادته له بحث فكيــف يثبت

٣ حيث قال واجيب بان المعتبر الخ منه

٤ خبران منه

الدليل الدوام مع انه حكم بذلك لانا نقول مراده بقوله الان يقال المراد الخ
انه اذاكان المراد ان نفى النفى يفيد دوام الاثبات وسلم ذلك يثبت الدليل الدوام
بخلاف مااذاكان المراد به ان نفى النفى يفيد مجرد الاثبات فانه على تقدير تسليمه
لايثبت الدوام وذلك لاينافى عدم اثباته للدوام على تقدير عدم تسليم ان نفى
النفى يفيد دوام الاثبات كما لايخفى (قوله والثبات يفيد الدوام) كما يظهر على
المتأمل فى كلام اهل اللغة (قوله وان افادة الدوام)يعنى مع قطع النظر عن
افادة الثبات للدوام بحسب اللغة يمكن اثبات افادته له بان يقال افادة الدوام
بنفى النفى اى حاصل ٩ بنفى النفى لان نفى النفى يفيد عموم النفى اى عموم النفى الواقع
فى سياق النفى لان الشئ اى الشئ المعهود وهو النفى الواقع فى سياق النفى ههنا
عام فمعنى زال اى ٧ لان معنى زال الذى هو النفى الواقع فى سياق النفى وقع
زوال ومعنى مازال لم يقع زوال فالنفى الذى وقع فى سياق النفى نكرة فيفيد العموم
اى لم يقع فرد من الزوال وعموم النفى يفيد دوام الثبوت (قوله لايمكن تعقله
الابتعقل النفى) ضرورة ان تعقل المضاف يتوقف على تعقل المضاف اليه
(قوله وتعقل الاثبات لايتوقف عليه) فلايكون عينه (قوله بل فى الزمان الماضى
مذقبله) اى مذ قبل مادام عليه من الصفات (قوله جميع الصفات المتقابلة)
اى المتضادة كالقيام والقعود (قوله ان تحقيقها) اى تحقيق هذه المسئلة (قوله
يرشدك اليه) اى الى توقف تحقيقها على معرفة المعرب على حسب العوامل
(قوله قوله ومن ثمه جاز ليس زيدا الاقائما وامتنع مازيد الاقائما) فان جوازه مبنى
على ان عمل ليس للفعلية لاللنفى فلما انتقض نفيها بالا بقى فعليتها فصح عملها
فى المستثنى وامتناع مازيد الاقائما مبنى على ان عمل ماللنفى و قد انتقض النفى
بالافلم يصح عملها فى المستثنى فعلم ان تحقيق مسئلة تعذر البدل يتوقف على معرفة
المعرب على حسب العوامل (قوله له محل قريب هو النصب) على انه
اسم ٤ لالنفى الجنس ويمتنع حمله عليه لمثل ما سيأتى فى عدم جواز حمل الاعمرو
فى قولنا لااحدفيها الاعمرو على لفظ المستثنى منه ووجوب حمله على محله فيحمل
على محله البعيد وهوالرفع على انه مبتدأ فليس للمستثنى منه ههنا اعراب لفظا
لكونه من المبنيات كما سيجئ فى بحثها فلايدخل فى قوله واذاتعذر البدل على اللفظ
فعلى الموضع الابطريق المقايسة فان محله القريب بمنزلة الاعراب اللفظى
ومحله البعيد بمنزلة الاعراب المحلى فنبه على ثبوت ذلك الحكم فيه ايضا (قوله
اى يختار البدل على الموضع) اى بناء على ٦ محل المستثنى منه على النصب بالاستثناء

٩ اشارة الى ان قوله بنفى النفى خبران
منه

٧ اشارة الى ان الفاء للتعليل
منه

٤ وهو مبنى على الفتح منصوب محلا
منه

٦ متعلق بقوله يختار
منه

اختيارا فوق الاختيار اى اختيار البدل عليه فى الحمل على اللفظ اى لفظ المستثنى منه
فيما لم يتعذر الحمل على اللفظ وجعله بدلا حملا عليه وقوله فى كثير من المواضع
متعلق بقوله يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار الخ وتفصيل الكلام
فى هذا المقام انك قد عرفت ان البدل من المستثنى منه مختار والنصب
على الاستثناء جائز اذا كان المستثنى بعد الا فى كلام غير موجب وذكر
المستثنى منه نحو مافعلوه الا قليل والا قليلا فاذا تعذر فى ذلك المستثنى البدل
من حيث حمله على لفظ المستثنى منه فيختار البدل بالحمل على محل المستثنى منه
على ماهو الجائز من نصبه على الاستثناء ففيما لم يتعذر البدل على لفظ المستثنى منه
وفيما تعذر على لفظه البدل مختار على النصب بالاستثناء لكن اختيار البدل
على المحل فيما تعذر البدل على اللفظ فوق اختيار البدل حملا على اللفظ
فيما لم يتعذر البدل على اللفظ فان النصب على الاستثناء اذا كان ضعيفا كان
اختيار البدل قويا والنصب على الاستثناء وان كان جائزا هنا اى فيما تعذر فيه
البدل حملا على اللفظ لكنه كثيرا ما اى فى مواضع كثيرة يكون ضعيفا لايهامه
البدل على اللفظ وهو متعذر فيه نحو لااحد فيها الازيدا بخلاف البدل على المحل
فان زيدا حينئذ يكون مرفوعا فلايوهم البدل على لفظ المستثنى منه فاذاكان
النصب على الاستثناء فيه ضعيفا لايهامه ماتعذر فيه يكون البدل على محله مختارا
فوق اختيار البدل على اللفظ فيما لم يتعذر فيه البدل على اللفظ لان النصب
على الاستثناء فيه لايكون ضعيفا اصلا لانه لايوهم ماتعذر فيه وان كان موهما
للبدل على لفظ المستثنى منه فى مثل مارأيت احدا الا زيدا لكنه جائز غير متعذر
ولامحذور فى ايهام الجائز اصلا وقوله وقد يفضى خوف الايهام اى ايهام
النصب على الاستثناء البدل على اللفظ الى امتناع النصب لكون البدل على اللفظ
موهما لامر شنيع (قوله لان ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر) وذلك
لانه لوابدل من اللفظ ونصب بالبدلية لوجب تقدير كلمة لاحقيقة او حكما لتعمل
فى البدل لفظا وهى انما تعمل لمعنى النفى فكانه قيل الا لاالله فيوهم الكفر لايهامه
نفى وجوده تعالى فامتنع النصب على الاستثناء لايهامه البدل عن اللفظ وبذه
اى بين هذا الكفر و بين قصد التصريح بالتوحيد بالاستثناء تناف (قوله اوقال) اى
هذا القائل الذى نقله الشارح منه هذا الكلام (قوله لاندفع قوله) اى قول
الشارح فى الاعتراض على هذا القائل ولايخفى انه الخ لان ماذكره الشارح
بقوله ولايخفى الخ لايدفع لزوم توهم استثناء الشئ من نفسه بل انما يدفع لزوم

استثناء الشيء من نفسه واندفع ايضا ماقيل لولم يصف المستثنى به لصح الاستثناء
ولم يلزم استثناء الشيء من نفسه ايضا اى كما صح على تقدير الوصف به
بحمل التنوين فى المستثنى على التحقير فيكون اخص من مطلق الشيء و هو
المستثنى منه فلايلزم الفساد ووجه اندفاعه ان امكان حمل التنوين على
التحقير لايدفع لزوم توهم استثناء الشيء من نفسه ايضا بل انما يدفع لزوم
استثناء الشيء من نفسه (قوله ليكون المثال اتفاقيا) اى منسوبا الى الاتفاق
بان يكون مما اتفق على كونه مما تعذر فيه البدل على اللفظ وفيه ان هذا المثال
اتفاقى سواء قيد من فى الاستدلال بالاستغراقية اولم يقيد بها ضرورة ان
من فى هذا المثال استغراقية لوقوع احد فى سياق النفى فالصواب ان يقول ليكون
الاستدلال اتفاقيا (قوله فى هذا المثال) وهو قوله ماجاءنى من احد الازيد بخلاف
قولك ماجاءنى من حيوان الاانسان (قوله لايزاد على اسم الشخص) كزيد
حال كونه باقيا على تشخصه غير مأول بمفهوم كلى كالمسمى بزيد وهو فى هذا
المقام باق على تشخصه فان المقصود استثناء هذا الشخص المعين كما لايخفى
(قوله والاظهر) الخ اشارة الى ان تقييد الشارح من بالاستغراقية ليس
باظهر بل الاظهر ان يكون على اعميتها كذا نقل عنه (قوله لايمكن نصب
عمرو) الخ وذلك لانه لوكان بدلا من اسم لالكان فى حكم اسم لا وحكمه اذا كان
معرفة وجوب الرفع على الابتداء لامتناع اثر لا النافية للجنس فيها ووجوب تكرير
الاسم ليكون كالعوض عما فات من التنكير من معنى نفى الآحاد نحو لاغلام زيد فى الدار
ولاعمرو بل لابد من الرفع والتكرير كاف اسم لا اذا كان معرفة فيقال فى المثال
المذكور لااحد فيها الاعمرو وزيد لانه اى عمرو معرفة وحكمها ماذكرناه
كما سيجيء فى بحث اسم لالنفى الجنس وفيه ان قولهم ان كان المسند اليه بعد
دخولها معرفة وجب الرفع و التكرير فيما اذا كانت لاظاهرة لامطلقا وفيما
اذا كانت المعرفة اسما لها لافيما كانت بدلا فقياسه قياس مع الفارق فهو فاسد كذا
افيد (قوله الى المذهبين) اشار الى الاول بقوله لاحقيقة اذالم يكن البدل الخ
والى الثانى بقوله ولاحكما اذا اكتفى بدخوله الخ (قوله واشار الى ان العبارة)
و هى قول المص وماولا لاتقدران الخ اقرب الى المذهب الاول فان المتبادر
من التقدير هو التقدير حقيقة ووجه الاشارة اليه تقديم المذهب الاول فى البيان
(قوله لافائدة فى قوله عاملتين) فان كونهما عاملتين فرع كونهما مقدرتين
حقيقة اوحكما فاذالم تكونا مقدرتين لاتكونان عاملتين فلا فائدة فيه بل فيه

مضرة لانه يوهم جواز التقدير حال كونهما غير عاملتين فانه وان كان حالا مؤكدة
لا تنفك عنهما لكن يتوهم كونه حالا منتقلة بناء على ان المتبادر من الحال
ان تكون منتقلة وقيدا للعامل فيوهم جواز تقديرهما حال كونهما غير عاملتين
وليس كذلك لكن المص لم يعتد بهذا الايهام لظهور ان العاملية لا تنفك
عنهما وصرح بذلك توطئة لقوله لانهما عملتا للنفى الخ فتدبر (قوله النواسخ)
للمبتدأ والخبر نحو كلمة ماولا والحروف المشبهة بالفعل والافعال الناقصة وقوله
غلبت اى تلك النواسخ عاملهما اى عامل المبتدأ والخبر وهو العامل المعنوى
اعنى تجردهما عن العوامل اللفظية لكن بقى تقدير عمله اى عمل عامل المبتدأ
والخبر وقوله الااذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه كذا قيل قائله الفاضل عبد
الغفور وقوله جاز رفعه مع ان العامل مغير ولاضرورة فيه (قوله ويقوى
حاشاى) اى مع ياء المتكلم بلا نون الوقاية وهى النون الحافظة لآخر الفعل
عن الكسرة٢ اللازمة لماقبل ياء المتكلم نحو ضربنى ولوكان حاشا فعلا اوجب
دخول نون الوقاية عليه حال كونه مع ياء المتكلم لان نون الوقاية مع ياء المتكلم
لازمة فى الماضى وكذلك فى المضارع حال كونه عريا عن نون الاعراب كما بين
فى محله (قوله الاعلى سبيل الشذوذ) ولوكان فعلا لم يكن دخولها عليها شاذا
لانها تدخل على الافعال من غير شذوذ (قوله ان النصب بعده) اى بعد حاشا
(قوله باختصاص قوله فى الاكثر به) اى بالخفض بعد حاشا فقط لابعد غير وسوى
وسواء (قوله لتعينه) فان الحافظ فى الحقيقة هو الله تعالى (قوله ولايخفى
ان حاشا زيد) اى بجر زيد على ان يكون حاشا حرف جر (قوله متعلق بالفعل
المذكور) كضرب وافضائه اى مع افضائه الى زيد وقوله من غير ملاحظة
تبرئة الله تعالى اياه اذليس فى حاشا حينئذ ضمير اصلا فضلا عن عوده اليه تعالى
فالاظهر ان فاعل حاشا فى صورة كون زيد منصوبا به وكونه فعلا ضمير الفعل
المتقدم اى ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم على حذف المضاف ان حمل
الفعل على الفعل المصطلح وان حمل على اللغوى اعنى الحدث فالامر ظاهر
اى برأ المجيء زيدا عن نفسه اى عن نفس المجيء وقوله جعل امتناع المجيء الخ
استئناف بيانى وجواب عن سؤال مقدر وتقريره ظاهر والحاصل ان التبرئة مجاز
عن الامتناع والقرينة المانعة عن ارادة الحقيقة عدم سبق مرجع الضمير سوى
الفعل المذكور حتى ذهب الفراء الى انه فعل لافاعل له ولايذهب عليك ان الحمل
على المجاز اولى مما ذهب اليه الفراء تدبر (قوله على محله) اى محل ما اضيف اليه

٢ التى هى اخت الجر

لكن المختار عطفه على لفظه (قوله لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير) انلم يوجد ههنا الا حتى يكون اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا بل اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا (قوله قال الشيخ الرضى) الخ غرضه من نقل هذا الكلام التعريض على الشارح باحد الوجهين احدهما انه لا يتعذر فى هذا المثال الا الاستثناء المتصل كما حققه الشيخ الرضى وهو لا يكفى فى الحمل على الصفة عند الشارح على مايدل عليه كلامه بل لابد من تعذر الاستثناء مطلقا متصلا كان او منقطعا وثانيهما انه يكفى فى الحمل على الصفة تعذر الاستثناء المتصل فقط كما فى هذا المثال لانه يجوز فيه المنقطع للجزم بعدم دخول زيد فى المحكوم عليه فلا وجه لما دل عليه كلامه من وجوب تعذر الاستثناء مطلقا فى الحمل عليها (قوله ان الانسان الا الذين امنوا لفى خسر) هذا المثال سهو وقع من فرط الغفلة لان المعرفة فيما نحن فيه مستثنى منه لا مستثنى والموصول فى هذا المثال وقع مستثنى وليس لام الناس موصولا بل هو لام العوض على ٩ ماصرح به الشارح فى بحث المنادى وقد حقق ايضا ان لام التعريف انما يكون موصولا اذا دخل على اسم الفاعل او المفعول والمثال الصحيح قولنا ان الذين جاؤا اصدقاؤك الا زيدا (قوله والا وجه) الخ اى فى بيان وجه جعله تابعا لمنكر وعدم صحة جعله تابعا لمعرفة ووجه كون هذا الوجه اوجه مما ذكره الشارح هو ان ماذكره انما يحسن ان لو صح جعله تابعا لمعرف لا يراد به العهد او الاستغراق وليس كذلك بخلاف ماذكره المحشى وايضا ماذكره المحشى يثبت عدم صلاحية كونه تابعا للمعرف فيكون اقوى مما ذكره لكن ماذكره الشارح انسب بما نحن بصدده كما لا يخفى ولعله اشار اليه بقوله فتدبر (قوله لا فائدة فى هذا الاستثناء) اى الاستثناء الواقع فى المثالين الاولين بخلاف الواقع فى المثال الثالث لانه اى الشان لا يعلم انه اى الشان ما بقى اى اى شئ بقى بعد المستثنى منه اى بعد اخراج المستثنى عن المستثنى منه ولو قال من المستثنى منه او قال بعد المستثنى لكان اظهر وايضا يرد عليه ان المثالين الاولين يتعذر فيهما الاستثناء مطلقا اما المتصل فلعدم الجزم بدخول واحد او رجل فى رجال واما المنقطع فلعدم الجزم بعدم دخوله فيها فالظاهر الاقتصار على المثال الاخير اعنى جاءنى رجال الا حمارا كما فى شرح الفاضل الهندى لانه الذى لا يتعذر فيه الاستثناء المنقطع واعلم انه قد وقع فى بعض نسخ الشرح ماجاءنى الخ بزيادة كلمة ما وهو سهو من قلم الناسخ لانه حينئذ يكون محصورا والكلام فى غير المحصور

٩ اى عوض عن الهمزة لان اصله اناس كما سبق منه

(قوله اقل مراتب الجمع) وهو ثلثة (قوله فحينئذ يكون منكرا محصورا معنى) والكلام فى غير المحصور فلا يصح الاستثناء بارادة اقل مراتب الجمع ايضا (قوله حيث لم يجعل المذكور) وهو حمل الا على كلمة غير فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور قاعدة اى قضية كلية بل اعتبره حكما اكثريا بناء على اعتبار قيد غالبا فى ذلك الحكم (قوله قد التفت المص الى مجئ) الخ اى التفات اهتمام حيث صرح فيما بعد بما يفيده قيد غالبا حيث قال وضعف فى غيره اى ضعف حمل الا على غير فى غير جمع منكور غير محصور وهو اعم مما ليس بجمع كاحد ومما هو جمع محصور (قوله قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء) يعنى ان ماذكرناه من الامر النادر الذى لم يلتفت اليه المص التفات اهتمام هو مجئ الا صفة فى جمع محصور مع تعذر الاستثناء فيه نحو جاءنى مائة رجل الا زيد ولاشك انه لا ضعف فيه بل فيه قلة وندرة وفرق بين الضعف والقلة وماذكره بقوله وضعف فى غيره انما هو حمل الا عليها فى غير جمع منكور غير محصور مع صحة الاستثناء نحو ما اتانى احد الا زيد كما هو مصرح به الشارح فلا يلزم من التصريح بالضعف فيه الالتفات الى ما ندر وقل من مجئ الا صفة فى جمع محصور مع تعذر الاستثناء (قوله لما قل التعذر) اى تعذر الاستثناء وقوله جعل استعماله اى استعمال الا صفة فيه ضعيفا وقوله والفصيح مبتدأ وقوله المتعذر الاستثناء بالاضافة اللفظية صفة المحصور والضمير فى قوله منه عائد الى المحصور وقوله الوصف بغير خبر المبتدأ وقوله ولولا ذلك اى ولو لم يكن قلة تعذر الاستثناء فى المحصور مستلزما لكون استعماله صفة فيه ضعيفا لكان قوله وضعف فى غيره سقيما اى غير صحيح لان الضمير فى قوله فى غيره عائد الى جمع منكور غير محصور فيدخل فيه مالا يكون جمعا ومتعددا مما يصح الاستثناء فيه نحو ما اتانى احد الا زيد وما يكون جمعا محصورا يتعذر فيه الاستثناء نحو جاءنى ٩ مائة رجل الا زيد فلو لم يكن مجئ الا صفة فى هذا الجمع المحصور ضعيفا ايضا ٧ بل قليلا نادرا فقط لكان قوله وضعف فى غيره سقيما الا ان يجعل ضمير فى غيره راجعا الى تعذر الاستثناء لانه حينئذ لا يدخل فيه مايكون جمعا محصورا يتعذر فيه الاستثناء بل يختص بما يصح فيه الاستثناء نحو ما اتانى احد الا زيد لكن جعل الشارح ضمير فى غيره راجعا الى جمع منكور غير محصور فدخل فيه الجمع المحصور الذى تعذر فيه الاستثناء فحينئذ لا يستقيم قوله وضعف فى غيره الا ان يكون قلة تعذر الاستثناء فى المحصور مستلزما لكون استعماله فيه ضعيفا فحينئذ يثبت التفات المص الى مجئ الا صفة فى جمع محصور ولا يفيد الفرق بين الضعف والقلة لكن يمكن ان يقال

٩ ووجه تعذر الاستثناء مطلقا فيه ان دخول زيد فيها وعدم دخوله فيها غير معلوم كذا قال الفاضل الهندى منه

٧ اى كما لا يكون جمعا ومتعددا مما يصح الاستثناء فيه منه

مراد الشارح بقوله لم يلتفت المص الخ عدم التفاته اليه التفات اهتمام فى اول الامر وان التفت اليه فى آخره بقوله وضعف فى غيره فافهم (قوله بل تعذر الاستثناء مطلقا) اى بل يكفى فى الحمل على الصفة تعذر الاستثناء مطلقا متصلا كان او منقطعا كما يفهم من اطلاق المص الاستثناء فى قوله لتعذر الاستثناء وكما يدل عليه كلام الشارح فى شرح قول المص تابعة لجمع منكور (قوله وعدم خروجه عنها يقين) فلا يجوز الاستثناء المنقطع (قوله افاد الدخول بشك) يعنى ان النفى مسلط على القيد كما هو القاعدة المشهورة المنقولة عن الامام عبد القاهر فى النفى الواقع فيما فيه قيد من القيود يعنى ان الدخول ليس بمتيقن بل هو مشكوك فيه فلا يكون الخروج متيقنا ايضا فلا يرد ان نفى الدخول بيقين يصدق على الخروج بيقين و ذلك لانه انما يصدق عليه اذا كان النفى مسلطا على مجموع المقيد والقيد لا على القيد فقط و الكلام مبنى على هذا فافاد نفى الدخول بيقين ماذكره المص من تعذر الاستثناء مطلقا لانه اذا لم يكن الدخول متيقنا لا يجوز الاستثناء المتصل واذا لم يكن الخروج متيقنا لا يجوز الاستثناء المنقطع فيتعذر الاستثناء مطلقا (قوله لان عدم الدخول بيقين يحتمل) الخ يعنى ان انتفاء الدخول بيقين اعم بحسب التحقق من ثبوت الدخول بشك ومن ثبوته بظن بان يكون الدخول راجحا على عدم الدخول فنفى الدخول بيقين لا يفيد الدخول بشك بل انما يفيد الاعم من الدخول بشك او ظن (قوله وهو) اى الدخول بطريق الظن يكفى فى الاستثناء اى الاستثناء المتصل الذى هو الحقيقة فى باب الاستثناء فيكفى فى الحمل عليه الظن ولا يحتاج الى اليقين فنفى الدخول بيقين لا يفيد ماذكره المص من تعذر الاستثناء مطلقا لجواز الاستثناء المتصل عند الظن بالدخول فعلم من هذا ان مراد الشارح بالقطع فيما سبق من قوله فيعلم التناول قطعا ومن قوله او عدم التناول قطعا ما يعم اليقين والظن فلو قال بدل قوله ههنا بيقين بطريق القطع واراد به ما يعم اليقين والظن ايضا لم يتجه ما اورده المحشى من النظر وحمل اليقين فى قوله لعدم دخول الله فى آلهة بيقين على ما يقابل الشك حتى يندرج فيه الظن فيفيد نفى الدخول بيقين نفى الدخول بطريق الظن ايضا فلا يحتمل الا الدخول بطريق الشك فيندفع النظر بعيد لان المشهور ان اليقين مقابل للظن والشك والوهم لا للشك فقط (قوله فان قلت تعذر الاستثناء) الخ يعنى سلمنا ان ماذكره الشارح من نفى الدخول بيقين يفيد ماذكره المص من تعذر الاستثناء مطلقا لكن تعذر الاستثناء مطلقا لا يوجب الحمل على الصفة لجواز

الحمل على البدل فهذا السؤال وارد على ماذكره المص (قوله رده المص بانه لا يكون الا فى غير الموجب) الخ يعنى لا يجوز البدل الا فى غير الموجب و يؤيده ان ماذكروه من امثلة البدل واقع فى كلام غير موجب نحو مافعلوه الا قليل فافهم (قوله لا يجوز البدل الا حيث يجوز ٤ الاستثناء) كانه زعم ذلك بسبب الاغترار على ظاهر قولهم يجوز النصب على الاستثناء ويختار البدل فيما بعد الا فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه وليس بشئ كما لا يخفى (قوله ولا يجوز الاستثناء) لان النصب على الاستثناء فيها يوهم البدل على اللفظ وايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر وذلك لانه لو ابدل من اللفظ ونصب بالبدلية لوجب تقدير كلمة لا حقيقة او حكما لتعمل فى البدل لفظا وهى انما تعمل لمعنى النفى كما سبق فى الحاشية المتعلقة بقول المص واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع (قوله لان المتعدد غير الواحد) فان مجموع زيد وعمرو غير زيد وحده وغير عمرو وحده لا يقال الواحد جزء من المتعدد و الجزء لا ينفك عن الكل وقد فسر الغير ان بالشيئين اللذين يجوز الانفكاك بينهما فكيف يكون المتعدد غير الواحد لانا نقول الكلام فى الغير اللغوى لا الغير الاصطلاحى والجزء غير الكل لغة لعدم اتحادهما ذاتا والمعنى المذكور مما اصطلح عليه الاشعرى من المتكلمين (قوله لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها) حيث لم يكن واحد منهم منفردا بكونه الها صانعا مؤثرا ٧ فى السماء والارض اذ لو كان واحد منهم الها تام القدرة لاستقل بالالوهية ومنع تصرف غيره فى ملكه فلم يوجد خالق سواه على ماجرى ٩ عليه العادة فوجود الآلهة يستلزم عجز كل منهم وعدم قدرته على التصرف فى ملكه وحده فلا يكون شئ منهم الله تعالى لانه تعالى برئ عن العجز وقادر على التصرف فى ملكه وحده قدرة تامة ثم اللازم لوجود الآلهة انما هو العجز بمعنى عدم القدرة التامة الكافية فى ايجاد هذا العالم على هذا النظام المشاهد وهذا لا ينافى التمانع بينهم فى بعض الافعال كما وقع فيما بين الملوك والحكام مع كونهم عاجزين وعدم قدرتهم التامة فلا ينافى وصف الآلهة بغير الله وافادة كون كل منهم عاجزا ناقص القدرة وملاحظة ذلك فى الشرط قبل الجزاء ترتب ٥ الجزاء عليه اعنى فساد الارض والسماء وخروجهما عن هذا النظام المشاهد (قوله وبهذا) اى بما ذكرنا من انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله بناء على ان وجودها يستلزم عجز كل منها ظهر انه يصح الاستثناء ايضا اى كما يصح الوصف لان فرض وجود الالهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها لمخالفته

---

٤ وهو متعذر ههنا

منه

٧ فيه اشارة الى ان المراد نفى تعدد الصانع المؤثر فى السماء والارض حيث قال الله تعالى فيهما آلهة اذ ليس المراد التمكن فيهما

منه

٩ فيه اشارة الى ان مبنى الكلام على مجرى العادة كما قالوا فى بيان لزوم الفساد من تعدد الآلهة

منه

٥ مفعول لا ينافى

منه

لهم فى الحكم الثابت لهم وهو العجز ولا يذهب عليك انه اذا كان وجود الالهة مستلزما لكون الله تعالى مستثنى عنها ٧ لا يوجد آلهة غير مستثنى عنها فيندفع ماذكره الشارح من المانع الآخر من حمل الا على الاستثناء وذلك لانا سلمنا ان الآية حينئذ انما تدل على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله لكن لانم انه لا يثبت بهذا وحدانيته تعالى قوله لجواز ان يكون حينئذ فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله قلنا هذا مردود بما ذكرناه من الاستلزام والى هذا اشار بقوله فاحسن التأمل (قوله الاولى) اى الاولى ان يقول بدل قوله فى البيت شذوذان الخ فى قوله الفرقدان الخ اى فيه من جهة كونه صفة لكل اخ لا استثناء منه شذوذان ولا يخفى ان وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه والفصل بينه وبين موصوفه بالخبر شذوذان واقعان فى قوله الفرقدان من جهة كونه صفة لكل الخ فلا وجه لما قيل ان الشذوذ فى الفصل انما هو فى نفسه دون الفرقدان فالاولى ليس باولى انتهى وانما قال الاولى دون الصواب لانه اذا كان الشذوذان واقعين فى قوله الفرقدان الذى هو واقع فى البيت صح ان يقال فى البيت شذوذان (قوله وكأن المص اراد) بقوله فى البيت شذوذان دون ان يقول فى قوله الفرقدان مع انه اظهر واولى (قوله صفة فيه) حال من الا وقوله شاذا خبر كون (قوله فى جعل لفظ الفرقدين شاذا) اى من جهة كونه صفة لكل اخ لا استثناء منه فانه وان كان مجازا فى الاعراب بناء على ان حقيقة الاعراب فيه هى النصب على الاستثناء لكنه مجاز غير مشهور بخلاف ٦ المجاز فى الاعراب فى قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية بل هو نادر جدا فيكون مما صدق عليه الشاذ فلا وجه لما قيل لم يعهد اطلاق الشاذ على المجاز فلا نجاوز (قوله يحتمل ان يكون الا شرطا) الخ لا يذهب عليك ان هذا الاحتمال خلاف الظاهر فلا يقدح فى التمسك بظاهر البيت والحكم بالشذوذ اظهر منه (قوله اى لا يوجدان) يعنى ان كلمة يكن تامة لا ناقصة لعدم الخبر (قوله خلافان) احدهما خلاف الكوفيين والآخر خلاف اخفش فى سواء فمعنى قوله النصب على الظرف فى بيان المذهب الاصح ان اعرابهما النصب لا غير يعنى ان تعريف المسند اليه للحصر احترازا عن مذهب الكوفيين فان اعرابهما عندهم الرفع والنصب والجر وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا لا على الحكاية وهذا معنى قوله على الظرف وهو احتراز عما ذهب اليه اخفش من ان اعراب سواء النصب فقط اذا خرج عن الظرفية ايضا لكن على الحكاية عن حالة الظرفية فى بعض الاوقات (قوله ثم ما اشار اليه)

٧ لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم
منه

٦ فان حذف المضاف شايع مشهور
منه

الخ مبتدأ وقوله ليس بضرورى خبره وما اشار به الى ذلك قوله اى بناء على ظرفيتهما وقوله والمراد اى بالظرف الظرفية (قوله قال الرضى ما نقده) اى ما حاصله (قوله لا فى حال الاستثناء) كما يفهم من كلام الشارح (قوله الى كان) التى هى الناقصة لا التامة بقرينة اضافة الخبر اليها (قوله تعريف للشئ بنفسه) يمكن ان يقال المعرف هو الخبر من حيث انه خبر والمأخوذ فى التعريف ما يطلق عليه الخبر كقائما فى كان زيد قائما مع قطع النظر عن اتصافه بالخبرية ولا محذور فى ذلك فلهذا قال فالاولى الخ ولم يقل الصواب (قوله بحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها) الخ لا يخفى عليك ان الاسناد الواقع قبل دخولها غير الاسناد الواقع بعد دخولها ضرورة ان التغاير فى احد طرفى الاسناد يوجب تغاير الاسناد فخبر كان هو المسند اسنادا واقعا بعد دخولها لا قبله (قوله لانه المتبادر) اى تشريكه مع الخبر فى الاحكام السابقة دون جميع الاحكام هو المتبادر بعد ذكر احكام الشئ فيما سبق فيكون اضافة الامر الى الخبر الخارجى اشارة الى ما سبق من الاحكام وبعد تشريك الآخر معه اى مع ذلك الشئ كان يقول ههنا وامره كامر خبر المبتدأ (قوله عند بعض) وهو درستويه (قوله ويقبح) عطف على قوله فى امتناع الخ بحسب المعنى اى فى انه يمتنع ذلك عند بعض ويقبح عند الجمهور واو قال وقبح ان يكون الخ بلفظ المصدر او قال بدل قوله فى امتناع الخ فى انه يمتنع الخ لكان اظهر ثم الاولى ان يقول ويقبح ٤ عند الجمهور الخ اذ المقام مقام الاضمار (قوله والقياس) بالجر عطف على الامتناع اى لا يشارك خبر المبتدأ فى القياس وهو ان لا يقع خبر يكون واخواته كيصير مستقبلا والظاهر ان يقول وفى ان القياس ان لا يقع الخ وجه هذا القياس ان يكون واخواته من يصبح ويمسى ويظل ويبيت تفيد الاستقبال كما افاد كان واخواته المضى فكما انه لم يقع خبر كان واخواته ماضيا لذلك كذلك لم يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لهذا (قوله لان هذا الحكم) علة لقوله فلا يرد لم يسبق فى كلام المص (قوله على ان ابن مالك خالف فى ذلك) اى فيما ذكر من الامتناع والقبح والقياس فيجوز ان يكون المص معه فى تلك المخالفة وهذه العلاوة اشارة الى جواب آخر عن الايراد المذكور يعنى سلمنا ان المراد تشريكه مع الخبر فى جميع الاحكام الثابتة عند المص لا فى الاحكام السابقة فقط لكن لانم ان الاحكام التى ذكرتها من الامتناع والقبح والقياس ثابتة عند المص لجواز ان يوافق ابن مالك فى عدم ثبوتها فانها غير ثابتة عنده (قوله لان صار للانتقال) اى

٤ بترك قوله ان يكون ماضيا
منه

لانتقال اسمه الى مايستمر ثبوته من الاخبار نحو صار زيد عالما اى انتقل الى صفة العلم والعلم ممايستمر فحينئذ يمتنع كون خبره ماضيالان الماضى قدانقضى فلا يتصور فيه الاستمرار وانماقال غالبا لانه قد لايعتبرفيه الانتقال اصلا وقديعتبر الانتقال مطلقا سواء كان الى مايستمراوالى مالايستمر نحوصار زيد قائما (قوله للاستمرار) اى لاستمرار ثبوت الخبر للاسم وهو لايتصور فى الماضى كما عرفت (قوله هوالجامد) كالجسم والصفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمضارع لانه يكون للاستقبال الذى يدوم الى آخر الزمان فلاينافى الاستمرار بخلاف الماضى لانقضائه كامر فلا يصلح للاستمرار (قوله نقلب الماضى) وهو ههنا دام فاذا انتقل الى الاستقبال فلا يصلح الماضى خبرا (قوله للنفى) اى نفى ثبوت الخبر للاسم مطلقا اى حالا واستقبالا (قوله هوالجامد) الخ اى الماضى (قوله ان المخالفة) اى مخالفة خبر كان واخواته لخبر المبتدأ من جهة جواز تقديمه على اسمها لايخص ذلك اى لايخص جواز تقديمه على اسمها حال كونه معرفة بل يتقدم الخ نحو كان رجلا منطلقا زيد (قوله اطلاق كلام المص) وهوقوله ويتقدم معرفة وقوله ولابد من تقييده اى من تقييد هذا الكلام بقوله اذا كان الاعراب فيهما اوفى احدهما لفظيا (قوله استثنى عنه) اى عن حكم خبرالمبتدأ كون تعريفه اى تعريف خبر كان مانعا عن تقديمه على اسمه فان قوله يتقدم معرفة بمعنى يجوز تقديمه معرفة فهو فى قوة قولنا ان كونه معرفة ليس مانعا عن تقديمه فيكون فى قوة استثناء كون تعريفه مانعا عن تقديمه فكانه قال امره كامر خبر المبتدأ فى جميع الاحكام الافى كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه اى الشان ليس له اى لخبر كان هذا الحكم الكائن من احكام خبر المبتدأ فان تعريف خبر المبتدأ مانع عن تقديمه على المبتدأ لعدم اختلافهما فى الاعراب فيلتبس احدهما بالآخر كما سيذكره وقوله فليس من احكام الخبر فلا يدخل فى قوله وامره كامر خبر المبتدأ فضلا عن الاحتياج الى استثنائه عنه بل من احكام الفاعل والمفعول كما سبق فى بحث الفاعل (قوله ولابد ان يقول) الخ اى الشارح وهذا الكلام اعتراض عليه وليس من تتمة قوله ويمكن دفعه الخ يعنى ان وجود القرينة فقط كافية فى جواز تقديمه عليه وان انتفى الاعراب فيهما لفظا فلابد من ذكره ايضا ويمكن ان يقال انه احال ذلك الى فطانة الناظر وفهمه لهذا التقييد من قوله وكذلك اذا انتفى الاعراب الخ من غيرحاجة الى التصريح به فى السابق واما الناظر البليد فلايفيده التطويل وان تليت عليه التورية والانجيل (قوله قيدا له) اى لجواز حذف

٩ فيه اشارة الى انه اذا كان للحال لايتصور فيه الاستمرار لان الحال سريعة الزوال منه

عامل خبركان واخواته بخصصه بكان لان فى مثل هذا الكلام لايجوزان يكون المحذوف غيركان من الافعال الناقصة اماصار فلانه للانتقال ولامعنى له ههنا واماغيره فظاهر على ان المراد بمثله مايكون المحذوف بعدكلمة ان ومن المعلوم ان مصحح الحذف هوكثرة الاستعمال حتى يحصل به الخفة المناسبة لها وما كثر استعماله بعد ان انما هوكان دون اخواته فقوله فى مثل الناس مجزيون الخ يكون قيدا مخصصا له بكان كما لايخفى (قوله اى بعد ان) اى مثلا فانه يجوز حذفه بعد لوكما سيذكره فالمراد بمثل هذا الكلام ما كان المحذوف بعد ان اولو اذالم يشتبه اسمه الخ بأن يكون الاسم معلوما من المقام (قوله فانه يجب الحذف حينئذ) لعدم جواز اجتماع المفسر والمفسر (قوله ومنه) اى ممايجوزفيه حذف عامل خبركان اومن مثل الناس مجزيون الخ ووجه الفصل بقوله ومنه ظاهر (قوله مستفيض) اى شايع مشهور وقوله والثانى فائض اى جار وواقع وان لم يكن مشهورا ولايخلوعن وجه حسن لان فيه اشارة الى ان مدينة الرسول عليه من الصلوات اكملها وماقرب منها من البلاد معدن العلم والطالبون يتوجهون الى طلبه من كل فج عميق كذا افيد (قوله جعلها الى هذه الجملة) لانها المتبادرة الى الذهن (قوله ماأراده) بالمثل اولا بل هو اى المثل ثانيا اخص منه اى من المثل اولا وهواى هذا المعنى الاخص ماأشاراليه تفسيرالشارح بقوله وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم والمعنى٩ المذكور للمثل اولا كما عرفته اعم من هذا المعنى كما لايخفى (قوله هذا منقوض) يعنى ان الحكم بجواز اربعة اوجه فى مثل هذه الصورة منقوض بقولك اسيركما تسيران راكبا فراكب الخ اى ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل فانه على هذه الصورة فيلزم ان يجوزفيه تلك الوجوه مع انه لم يجئ فيه الاالنصب (قوله لان المتبادرفيه) لكان قوله اسيركما تسير بخلاف مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا الخ (قوله ويجوز) الخ بالنصب عطف على قوله ان يجئ فهذا من تتمة القاعدة المذكورة وبه يخرج مادة النقض اذلايجوز فيها تقدير ظرف مع كان للخبر بخلاف مثل الناس مجزيون الخ وانما قال للخبر اى لاجل وقوع الظرف خبرا لانه يجوز تقدير الظرف اذالم يقع خبرا عن كان فى مادة النقض بأن يكون التقدير ان كنت راكبا فى سيرك فانا راكب (قوله مع مابعد فائها) اى مع جر مابعد فائها (قوله الى مصدر يتعدى بحرف الجر) اى يدخل حرف الجر فى صلته نحو المرء مقتول بما قتل ذلك المرء به من آلات القتل ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف

٩ وهو ماكان المحذوف بعد ان اولو منه

فقتله ايضا بسيف (قوله فى مثلها) اى مثل هذه الجملة وهى قوله المرء مقتول بماقتل الخ وقوله فى استخراج ضروبها التسعة الحاصلة من ضرب الثلثة فى نفسها اعنى الرفع والنصب والجر الاول جرهما والثانى نصبهما اى ان كان ماقتل به سيفا فكان ماقتل به ايضا سيفا والثالث رفعهما اى ان كان فى قتله سيف كان فى قتله ايضا سيف والرابع رفع الاول ونصب الثانى اى ان كان فى قتله سيف كان ماقتل به سيفا والخامس عكس الرابع والسادس جر الاول ورفع الثانى اى ان كان القتل بسيف كان فى قتله ايضا سيف والسابع عكس السادس والثامن جر الاول ونصب الثانى اى ان كان القتل بسيف كان ما قتل به سيفا ايضا والتاسع عكس الثامن ففى بعض المواقع الذى يخص بالخامس اعنى جواز جرهما يرتقى عدد الوجوه الى تسعة تدبر (قوله اى لجزاء ذلك الخبر) اى الخبر الكائن فى عمله (قوله لاالى الظرف) وهو العمل لانه اعم من الخبر فلايترتب حينئذ قوله لجزاؤه خير (قوله لانه لايفوت مقصود المتكلم) علة لقوله اندفع وقوله وماهو بصدده عطف على المقصود عطف تفسير حينئذ اى حين كون التقدير ان كان فى عمله خيراوجعل مراده اى مراد المتكلم ذلك اى ان كان فى عمله خيردون ان كان عمله خيرا وقوله اوجعل الضمير الى الظرف لماذكرنا من ان الظرف وهو العمل اعم من المظروف وهو الخير وقوله فتدبر لعله اشارة الى انه او جعل الضمير راجعا الى الظرف من حيث انه ظرف للخير لم يفت المقصود ايضا (قوله لابدللفاء) اى الجزائية وقوله لابدله اى لفعل الجزاء المحذوف من الفاء فقط والشرائط المذكورة فى النحو من لزوم قدللفاء الجزائية فى الماضى وغيره من الشرائط فى غيرالحذف اى ثابتة فى غير حذف فعل الجزاء اى فى حال ذكره وهو ههنا محذوف فلا يجب تقدير قد (قوله احتمالات التركيب فقط) اى مع قطع النظر عن كونها موارد حذف كان (قوله كما شاع) قيد المنفى (قوله كان التركيب استقباليا) لان ان الشرطية تقلب الماضى استقبالا معنى (قوله فالتركيب ماضوى) لان ان المصدرية لا تقلب الماضى مستقبلا (قوله والقاضى) اى الحاكم بماهو الحق من احد المذهبين الاستعمال فان استعمل هذا التركيب فيمابينهم استقباليا كان الحق مع الكوفيين وان استعمل ماضويا كان مع البصريين وقوله فماقال الشيخ الرضى مبتدأ خبره قوله فيمابعد ففيه نظر وهومتفرع على قوله و القاضى الخ كما اوضحه بقوله لان مساعدة المعنى الخ (قوله لاارى قولهم) اى قول الكوفيين (قوله * اباخراشة امالنت ذانفر * فان

قومى لم يأ كلهم الضبع * اباخراشة اسم شخص وهو منادى مضاف حذف حرف ندائه واما انت اصله لان كنت على مذهب البصريين وان كنت على مذهب الكوفيين وذا نفر نصب على انه خبر كان وان فى قوله فان قومى من حروف المشبهة بالفعل وقومى اسم ان وقوله لم يأ كلهم جازم ومجزوم وهوخبر ان وقوله الضبع فاعل لم يأ كلهم وقوله فان الخ تعليل لما فهم من الجملة الاولى بمعونة المقام على المذهب الاول وجزاء ٣ للشرط على المذهب الثانى فمعنى البيت على المذهب الاول ياباخراشة تفتخر على لان كنت ذانفر كثيرمع ان افتخارك هذا ليس فى محله فان قومى ليسوا بحيث يأ كلهم الضبع بسبب القلة و الضعف بل قومى كثير وذو وقوة وعلى المذهب الثانى ياباخراشة ان كنت ذا نفرفان قومى لم يا كلهم الضبع بسبب القلة والضعف وقوله بمابعد الفاء وهوقوله لم يأ كلهم الضبع (قوله وقال الرضى ماقى حينما) الخ اشارة الى دليل آخر على عدم كون لفظة مازائدة وقوله ويعلم من قوله الخ اى قول الرضى وقوله هذا صفة القول وقوله مالم يتعلق خبران به غرض فى الكلام كقطع حيث عن الاضافة فانه عال عدم كون مازائدة بكونه لذلك الغرض (قوله ان حذف) على صيغة الماضى المجهول وقوله وجب تغيير الخ جزاء الشرط وقوله شرط ان بالتركيب الاضافى وقوله مع كان اى حال كون ان مع كان فيكون شرطه كان و قوله لانه لو ثبت الخ علة لعلية قوله حيث قال الخ وقوله لم يأت منه اى من الشيخ الرضى (قوله وهوالظاهر) لكون ان مذكورة ههنا فتكون معروفة دون اخواتها فهى لم تعرف بعد (قوله من حروف الايجاب) اى لتصديق الخبر كقولك ان فى تصديق قول القائل قداتاك زيد اولم يأتك وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا و بعد الاستفهام ايضا كما سيجئ فى بحث حروف الايجاب (قوله فلابد من بيان ان هذه) اى التى هى من حروف المشبهة بالفعل لئلايلتبس بأن التى هى من حروف الايجاب فترك بيانها حيث لم يقل اسم ان التى هى من حروف المشبهة بالفعل لا تبانها فى قسم الحرف فستعرفها كاخواتها (قوله يريد المنصوب لفظا اوتقديرا) يعنى ان المراد بالمنصوب ماهواعم من ان يكون منصوبا لفظا كما فى لاغلام رجل فى الدار او يكون منصوبا تقديرا كما فى لافتى القوم فى الدار والا اى وان لم يكن المراد به ماهواعم منهما وذلك اما بأن اريد به المنصوب لفظا فقط اوتقديرا فقط اوماهواعم من اللفظى والتقديرى والمحلى لم يكن التعريف جامعا او مانعا فعلى الاول لايكون التعريف مانعا لصدقه على المنصوب ٦ بلا تقديرا وكذا على

٣ على طريق اقامة علة الجزاء مقام الجزاء اى فلا بأس به لان قومى الخ
منه

٦ مع عدم صدق المعرف بالفتح عليه حينئذ
منه

الثانى اصدقه على المنصوب بها لفظا وعلى الثالث لايكون جامعا لخروج ماهو
مبنى على الفتح نحو لارجل فى الدار ٧ وماهو مرفوع لفظا منصوب محلا نحو
لازيد فى الدار ولاعمرو لعدم صدق قوله يليها نكرة مضافا اومشابها به عليهما كما
ستعرفه (قوله يشير اليه) الضمير المجرور عائد الى المعطوف والجملة صفة له (قوله
من انه ليس بمعنى نفى وجود الصفة) وذلك لان مقصود المتكلم بقوله لارجل
ظريف انما هو نفى ثبوت الظرافة للرجل لانفى وجود الظرافة فى نفسها بل انفى
حكمه اى حكم الجنس وهو اى حكم الجنس ثبوته اى ثبوت الجنس كظريف
فى قولك لارجل ظريف للجنس كالرجل فى هذا المثال (قوله صفة الجنس
على ظاهرها) وهو الصفة المأخوذة فى الجنس كالظرافة المأخوذة فى ظريف
وماسبق من ان المراد بها حكم الجنس وثبوته لامر آخر خلاف الظاهر (قوله
نفى جنس ظرافة الرجل) الظاهر ان يقول نفى جنس ظرافة غلام الرجل
او يترك لفظ غلام فى المثال وكذا الكلام فى قوله لاظرافة رجل لكن الامر فيه
سهل بقى انه كيف يكون المقصود فيه نفى جنس الظرافة فان النفى مساط على
نسبة المحمول للموضوع وثبوته له لاعلى نفس المحمول الان يقال ان مبنى الكلام
على ماهو الظاهر من النظر النحوى مع قطع النظر عما حقق فى المنطق ولعل قوله
فتدبر اشارة الى هذا وقيل اول وجه التدبر انه اذا كان المعنى هكذا لم يحتج الى
تقدير الصفة ايضا فاعرفه (قوله فكأنك قلت لاظرافة رجل) فيه ان التقدير
لاظرافة رجل ثابت فيفيد نفى ثبوت الصفة وهى ثابت للظرافة فكيف يكون
المقصود فيه نفى جنس الظرافة تدبر (قوله لان المجرور بواسطة حرف الجر)
نحو مررت بزيد واكرمت زيدا فى داره وضربته للتأديب والواقع موقع
الفاعل اى المفعول الذى صار نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد (قوله مخصوصا
باسم فيما بينهم) المراد بالاختصاص الاختصاص الاضافى ٣ بالقياس الى المرفوع
يعنى لم يسموا المرفوع باسم لا بل خصوا التسمية به بالمنصوب والمبنى على الفتح
ولما كان المنصوب اهم بالبيان فى هذا ٩ المقام دعى ذلك الى بيان هذا الاسم
اعنى المنصوب وتعريف مفهومه بخلاف المبنى على الفتح فتركوا بيانه وتعريف
مفهومه (قوله بخلاف سائر المنصوبات) الخ فان المجرور بحرف الجر يسمى
مفعولا به ومفعولا فيه ومفعولا له كما يسمى المنصوب به من غير فرق اصلا (قوله
تزييف لماسبق من ان المنصوب منها اول) هكذا فى بعض النسخ وماوقع فى
بعضها من قوله تزييف لماسبق من ان غير المنصوب الخ سهو وقع من طغيان

٧ مع دخولهما فى المعرف بالفتح على هذا التقدير
سعد

٣ يرشدك اليه ماسيذكره الشارح بقوله ولايبعد ان يقال اسم لاهو المنصوب الخ
سعد

٩ اذ البحث انما هو عن المنصوبات
سعد

القلم وجعل كلمة من بيانا للتزييف لا للمزيف مع كونه خلاف الظاهر ٤ فاسد لان
غير المنصوب لفظا او محلا هو المرفوع وهو ليس اسما لها على هذا التقدير فلا يكون
التزييف بأن غير المنصوب من اسم لا اول فتدبر (قوله وتكرر) عطف تفسير
لتعارف وقوله الدخول والعدية فاعل تعارف وتكرر على طريق التنازع
بهذا المعنى اى المعنى الذى عرفته فى خبر كان (قوله خروج الخارج) فيلزم
تحصيل الحاصل وهو محال (قوله وكأنه تكلف) من كلام القائل وهو الفاضل
عبد الغفور اى تكلف الشارح فى اخراجه بما عرفت من معنى الدخول او العدية
ليصح قوله وهذا القدر كاف الخ (قوله ومنه) اى من بعض اللغات الذى لم يلحق
المشبه بالمضاف به قوله تعالى * لاتثريب عليكم اليوم * فان تثريب مبنى على الفتح
وليس بمنصوب مع انه مشبه بالمضاف اذ الجار والمجرور صلته والخبر محذوف
اى لاتثريب عليكم ثابت اليوم وقوله تعالى * لاعاصم اليوم من امر الله * فان
عاصم مبنى على الفتح وليس بمنصوب مع انه مشبه بالمضاف فان الجار والمجرور
صلته ايضا (قوله وتوجيههما) اى توجيه الآيتين على اللغة المشهورة التى
ذكرها المصنف من كون المشبه به ملحقا به ان الظرف الاول وهو عليكم فى الآية
الاولى خبر لا صلة فلا يكون مشبها بالمضاف بل يكون مفردا نحو لارجل فى الدار
فيخرج من هذه القاعدة ويدخل فيما هو مبنى على الفتح والظرف الثانى يعنى
اليوم فى الاول اى فى الآية الاولى متعلق بالظرف الاول والمعنى لاتثريب ثابت عليكم
اليوم والظرف الثانى فى الثانى اى فى قوله تعالى * لاعاصم اليوم من امر الله *
متعلق بفعل مدلول عليه للكلام اى لايعصم من امر الله وليس صلة لعاصم
والخبر محذوف اذ لايجوز ان يكون الظرف الاول خبرا وهو ظاهر وكذا لايجوز
ان يكون الظرف الثانى خبرا لما سيذكره اى لاعاصم اليوم ثابت فيكون من قبيل
لارجل فى الدار ايضا (قوله لان المجرور بما هو صلة) مثل كلمة من ههنا للشئ
وهو عاصم ههنا لايكون خبرا عنه اى عن الشئ الا اذا كان المبتدأ مصدرا كما
فى المثال الاول يعنى لاتثريب الآية بخلاف الآية الثانية فانه اسم فاعل فيه
لامصدر فلو قيل العصمة من امر الله ولاعصمة من امر الله بلفظ المصدر لصح
كونه خبرا بخلاف ما لو قيل العاصم من امر الله ولاعاصم من امر الله فانه لايصح
ان يكون خبرا (قوله اذ لايقال لاغلام رجل لك) ضرورة ان غلام رجل
مختص به فلا يتصور ان يكون ثابتا لك فلا فائدة فى نفى ثبوته لك وجعل الاضافة
مبنيا على الفرض والتقدير على معنى انه لوفرض ثبوت الغلام لاحد من الناس

٤ اذ الظاهر حينئذ تبديل الباء بمن
سعد

فهوليس بثابت لك بعيد لاسيما اذا صدر هذا الكلام عن البليغ اذلاوجه للعدول عماهو الظاهر اعنى قوله لاغلام لك (قوله قصد فى المثالين) اى فى مجموعهما فنى احدهما قصد الحذف وفى الآخر الذكر (قوله على طبق ماسبق انه يحذف كثيرا) اى من انه يحذف كثيرا واذا اى لافادة انه يحذف كثيرا قدم مثال الحذف لانه استحق التقديم لشيوعه وكثرته (قوله ليس ماينصب به) المفرد الكسر بلا تنوين بالنصب خبرليس والنفى مسلط على القيد يعنى ماينصب به هوالكسرمع التنوين على ماسبق من ان جمع المؤنث السالم معرب بالكسرة نصبا وجرا اذالمراد بالكسرة هناك الكسرة مع التنوين كماعرفت (قوله وقيل ينون) اى الجمع المؤنث السالم بكسر وينون فحينئذ يكون مبنيا على ماينصب به لانه ليس تنوين التمكن اى الاعراب المنافى للبناء بل هوتنوين المقابلة فعلى هذا يكون ذكر جمع المؤنث السالم فى تعيين ماينصب به مستحسنا (قوله مبنى على الفتح) اى بلاتنوين والفتح بلا تنوين مماينصب به المفرد كمافى غيرالمنصرف فحينئذ يكون ذكره فى تعيين ماينصب به مستحسنا ايضا (قوله لانهما فى معنى المعطوف والمعطوف عليه) لان قولك جاءنى رجلان بمنزلة جاءنى فلان وفلان وكذا جاءنى رجال (قوله فيضارعان المضاف) اى يشابهان المضاف فى تعلقه بشئ هومن تمام معناه وقدعرفت ان اسم لااذا كان مضافا فاومشبهابه يكون منصوبا (قوله والانسب) الخ مرتبط بقوله والياء المفتوح ماقبلها الخ وقوله للمعرب بالحروف كالمثنى والمجموع الحرف الذى بنى عليه كالياء فيهما يعنى ان اعرابه المحلى هو الحرف لا الحركة لانه لو وضع موضع لاغلامين لاغلامى ٤ رجل لكان منصوبا بالياء لفظا لابالحركة وان كان الياء اعرابا لفظيا لانه يعتبرتارة اعرابا لفظيا وتارة اعرابا محليا ويكفى فى ذلك التغاير الاعتبارى ولعله اشار الى هذا بقوله فتدبر (قوله اى الاضافة الى المفرد) لان الاضافة الى الجملة لاترجح جانب الاسمية فان حيث وامثاله مبنى مع اضافته الى الجملة بخلاف المضاف الى المفرد فانه لايكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه (قوله فى النكرة المتصلة) الخ نحولاغلام رجل ولاغلام امرأة فى الدار (قوله وقدانتفيا) بسبب الغاء عمل لاوقوله للتنبيه عليها اى على ارادة نفى الجنس (قوله فحينئذ) اى حين الغاء عملها لاينتقض به اى بما ذكرمن النكرة المتصلة بلا التى الغيت عملها فيهاوقوله لانه يدخل فيه علة للانتقاض يعنى يدخل فى تعريف المنصوب بلا اذيصدق عليه انه المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا اومشبهابه

٤ وهو مضاف منصوب لفظا سعد

مع انه ليس المنصوب بلا لالغائها عن العمل فالتعريف صادق عليه مع عدم صدق المعرف وقوله لانه خرج بقوله بعد دخولها علة لعدم الانتقاض به كماعرفت من معناه اى معنى الدخول فى تعريف خبركان (قوله وعلى التعريف) اى على تعريف المنصوب بلا بأنه غيرجامع اذلايصدق عليه انه يليها نكرة لان اسم لافيه معرفة مع انه منصوب بلا فاذكره المصنف جواب عن هذا الدخل المقدرايضا (قوله فأطلاق الفيصل) بالمعنى المذكور على على رضى الله تعالى عنه من قبيل رجل عدل اى من قبيل المجاز العقلى اواللغوى لكن الاول ابلغ كمابين فى محله (قوله ان حذف اللام) الخ سواء كانت اللام فى الاسم نفسه اوفيما اضيف اليه الافى عبدالله وفى عبد الرحمن اذالله والرحمن لايطلقان ٤ على غيره تعالى حتى يقدرتنكيرهما (قوله القائم مقام المثل) على طريق اقامة المضاف اليه مقام المضاف كمافى التأويل الاول والمؤول بالصفة الخ اى كمافى التأويل الثانى (قوله واجب) اما فى العلم القائم مقام المثل فلرعاية اللفظ واصلاحه لانه اذا حذف اللام عن ابا حسن فى هذا التركيب يكون نكرة مضافا ظاهرا وان كان معرفة حقيقة فيصح لفظه ظاهرا واما فى العلم المؤول بالصفة المذكورة فليكون مناسبا للصفة فى التنكير وقوله الا ان تنوينه اذا اول بالصفة المذكورة اوقع فى مكانه من التنكير اذالتنكيرانسب بالعلم المؤول بالصفة من التنكيرفى العلم القائم مقام المثل فان التنكيرفى الاول ليناسب الصفة المؤول بها بخلاف التنكيرفى العلم القائم مقام المثل فانه لمجرد رعاية اللفظ واصلاح التركيب نظرا الى الظاهر فلهذا جعل حذف اللام مقويا له اى للتأويل بالصفة وان كان حذف اللام واجبا فى العلم القائم مقام المثل ايضا (قوله مع انه لايجوزفيه نصب الثانى) لانه لمالذكر خبرلا الثانية ايضا صار الكلام من قبيل عطف الجملة على الجملة لامن قبيل عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر (قوله ولم يذكر الاخبرا واحدا) كمافى لاحول ولاقوة الابالله بخلاف المثال المذكور فانه ذكرفيه خبران فخرج بهذا القيد (قوله ويصح ان يكون) اى على هذا الوجه الاول وقوله لانه جاز البناء اى بناء اسم لاعلى ماينصب به وقوله نظرا الى لفظها اى لفظ الزائدة وثبوتها لفظا وان لم يكن لها معنى (قوله فى حكم لاواحدة) اى لاواحدة منهما فليس ههنا تعدد بحسب الحقيقة بل بحسب الظاهر فالمحذوف خبر واحد لامر واحد فى الحقيقة لاخبر واحد لامرين بناء على انهما بحكم المماثلة فى حكم واحد كمازعمه القائل (قوله فمن اعترض عليه) اى على قوله اى لاحول ولاقوة موجود الخ

٤ الاول وضعا والثاني استعمالا سعد

(قوله مذكور) هو قوله الا بالله اى الا ثابت او حاصل بالله وقد سبق انه موجود اى لفظ موجود مقدرا حيث قال وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله فبينهما تناف وان كان ما سبق فى عطف المفرد على المفرد وهذا الكلام فى عطف الجملة على الجملة اذ لا يلزم من ذلك ان يخالف الخبر كما لا يخفى ويمكن ان يقال اشار فى الموضعين الى جواز الامرين ولعله لهذا قال فالاولى الخ ولم يقل فالصواب وقوله سابقا اى بدل قوله وخبرها محذوف الخ وخبرها بالله ويقول بدل قوله اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله اى لا حول ولا قوة الا ثابت بالله هذا واعلم انه اذا قدر موجود كان الخبر محذوفا وبالله ظرفا لغوا وان جعل الخبر فيهما بالله كان ظرفا مستقرا فافهم ٧ (قوله كون لا) اى الثانية لنفى الجنس فى صورة فتح الاول على انه اسم لا لنفى الجنس ورفع الثانى فيكون لا ملغاة عن العمل وهو البناء على ما ينصب به (قوله وله وجه ضعف) الخ اى لوجه ضعف رفع الاول وجه ضعف الخ (قوله اذ ليس هنا ما يدل على عملها) فى الاسم من نصب الخبر بيان الكلمة ما يعنى لو كان خبره منصوبا ادل نصب الخبر على ان لا عاملة فى الاسم ايضا لكنه لم يكن منصوبا ههنا فلا دليل على عملها فى الاسم والضعيف عملها كما ذكره الشارح لا استعمالها بدون العمل (قوله ان المصنف ضعف رفع الاول) اى حكم بضعفه فى الاستعمال لكون استعماله قليلا نادرا يعنى لم يحكم بكونه ضعيفا بناء على ضعف وجهه (قوله اندفاع الضعف) الظاهر ان يقول ضعف الضعف اذ الكلام فى ضعفه لا فى اندفاعه فكأنه جعل اندفاع الضعف لازما لضعفه وقوله فان مداره اى مدار الضعف فى الاستعمال وجودا وعدما على كثرة الاستعمال عدما وقلته وجودا فانه كلما كان الاستعمال كثيرا ينعدم الضعف فيه وكلما كان قليلا يوجد الضعف فيه (قوله انما خص لا يبان) الخ الباء داخلة على المقصور عليه كما هو الاصل فى صلة الاختصاص اى قصر لا على بيان ان الهمزة لا تغير الخ حيث لم يتعرض ابيان ان ما عدا الهمزة من الحروف لا تغير معناها (قوله مع العرض والتمنى) مع ان معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس قد يكون عرضا وقد يكون تمنيا كما يكون استفهاما فى الاستفهام وان كان لنفيها اثر بناء على ان معنى الا رجل فى الدار الاستفهام عن انتفاء حصول رجل فى الدار لكن لا اثر لنفيها فى المآل مع العرض والتمنى فانه ليس المعنى فى الا ماء اشربه على نفى الماء بل على تمنى حصول الماء وفى الا نزول عندنا على نفى النزول بل على عرض النزول عنده فقد بطل النفى فى كلمة لا حين

٧ اشارة الى الفرق الدقيق بين كون الخبر مقدرا وبين كونه بالله من حيث انه يكون الظرف على الاول ظرف لغو وعلى الثانى ظرفا مستقرا مع كون المقدر فيهما من الافعال العامة ووجه ذلك انه اذا قدر الخبر صار متعلق الظرف مذكورا حكما اولا ثم تعلق به الظرف بخلاف ما اذا جعل الظرف خبرا فان تقدير المتعلق وكونه خبرا فى آن واحد من غير تقديم تقدير المتعلق على كونه خبرا

منه

دخلها الهمزة التى كانت للعرض او التمنى وقد مر انه اذا بطل النفى فى كلمة لا بطل عملها فيلزم ان لا يعمل كلمة لا فى العرض والتمنى مع انه ليس كذلك فلهذا نبه المص على ان الهمزة الداخلة على كلمة لا التى لنفى الجنس لا تغير عمل لا وان كانت تلك الهمزة بمعنى العرض او التمنى كما لا تغير عملها اذا كانت بمعنى الاستفهام فان قلت فعلى هذا يشكل ما مر من انه اذا بطل النفى فى كلمة لا بطل عملها قلت الحكم المذكور ههنا فى قوة الاستثناء عما مر فهو مختص بما عداه وقد مر نظيره (قوله وفيه انه ينبغى ان يتعرض له) اى لبيان ان الهمزة لا تغير العمل فى ما ولا المشبهتين بليس ايضا اى كما تعرض له فى لا التى لنفى الجنس فان الهمزة لا تغير عملهما ايضا مع انهما يكونان للعرض والتمنى حين دخولها عليهما ويبطل النفى فيهما ومع ذلك لم يتعرض لهذا البيان فيهما كما سيجىء (قوله على المقايسة) اى على كلمة لا التى لنفى الجنس (قوله اولان فيه) اى فى بيان ان الهمزة لا تغير عمل لا خلاف الاندلسى فى العرض فانه قال اذا كانت الهمزة الداخلة عليها بمعنى العرض تغير عملها وهذا الكلام معطوف على قوله لان لا لا اثر الخ ووجه آخر للتخصيص وكذا قوله اولانه لما كان الخ فانه اى الاندلسى يوجب دخولها على الفعل لفظا نحو الا تنزل فتصيب خيرا او تقديرا نحو الا نزولا عندى اى الا تنزل نزولا عندى فيصير اسمها مفعولا لذلك الفعل المقدر فلا يعمل فيه لا ففى بيان ان الهمزة لا تغير عملها رد على الاندلسى وخلاف السيرافى من حيث منع كونها اى كون الهمزة الداخلة على كلمة لا للاستفهام ففى البيان المذكور رد عليه ايضا وخلاف سيبويه فى جواز حمل التابع على المحل يعنى ان سيبويه لا يجوز حمل التابع لاسمه على محله البعيد وهو الرفع والقريب وهو النصب كما سيجىء فى صورة التمنى اذ التمنى يغنيها اى يغنى كلمة لا عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فلا محل له حتى يحمل عليه فغير عملها فى صورة التمنى ففى البيان المذكور رد عليه ايضا وقوله نظرا الى لفظها اى الى لفظ كلمة لا (قوله الظاهر انه نبه الشارح) الخ حيث زاد على كلام المص لفظ اما ولفظ حقيقة مع عدم التعرض لما عدا المعانى الثلثة فى مقام البيان (قوله وغير ذلك) كالتهكم والامر والتعجب (قوله لمكان الاختلاف فيها) الخ لما عرفت من ان السيرافى منع كونها للاستفهام والاندلسى ذهب الى ان الهمزة تغير عملها اذا كانت بمعنى العرض وسيبويه منع جواز حمل التابع على المحل فى صورة التمنى دون ما عداها من المعانى كالانكار والتوبيخ والتهديد فانه لا اختلاف فيها اصلا

وقوله لا اختلاف فيهما الظاهر ان يقول فيه لان المرجع ماعداها (قوله الا ان يتكلف ويقال) الخ بقرينة ماذكره من المثال (قوله والتقدير تبيت) الخ اى تصير تفعل كذا (قوله اشارة الى معهود) بقرينة سبق ذكره يعنى ليس المراد جنس المبنى مطلقا سواء كان من اقسام اسم لا او من توابعه كالتأكيد فى قولنا لاماء ماء باردا (قوله فقوله) اى قول الشارح فيما بعد وهو مبتدأ وقوله بما لاحاجة الخ خبره ويمكن دفعه بأنه لما كان تابع اسم لا مسمى باسم لا مسامحة ومساهلة واندرج نعت تابع اسم لا فى قوله ونعت اسم لا الخ بناء على هذا اشار الى دفعه بأن يريد بالمبنى ما بنى على الفتح بالاصالة كما هو الظاهر المتبادر (قوله اى بالتنكير) احترازا عما هو المعرف باللام اعنى المضاف اليه للنعت (قوله بعض قيود الحكم) اى المحكوم به وهو قوله مبنى المحكوم به على نعت اسم لا والمراد ببعض قيوده الذى جعل اوصافا قوله الاول فالظاهر حينئذ ان يقول جعل وصفا والمراد ببعض القيود الذى جعل احوالا قوله مفردا وقوله يليه فالمراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد فان قلت ان قوله الاول قيد للموضوع اعنى المبتدأ لا للحكم قلت قيد الموضوع قيد للحكم فى الحقيقة فانا اذا قلنا زيد الكاتب متحرك الاصابع كان ذلك فى قوة قولنا زيد متحرك الاصابع اذا كان كاتبا وايضا يجوز ان يكون الكلام مبنيا على التغليب بناء على ان قوله مفردا وقوله يليه قيدان للحكم (قوله ونعت مبنى) الخ بتنكير مبنى لئلا يفيد اضافة النعت اليه تعريفا فيصح جعل قوله اول ومفرد ويليه اوصافا له فالمراد به ما بنى على الفتح بالاصالة كما ذكره الشارح لئلا يرد لاماء ماء باردا اذ لا يمكن دفع ذلك بما هو مبنى على التعريف العهدى حينئذ كما لا يخفى وبما ذكرنا سقط ما قيل ٩ من انه حينئذ يرد لاماء ماء باردا اذ مدار الاندفاع فيه على تعريف المبنى وفيما جعله اظهر يلزم تنكيره حتى يكون القيود كلها اوصافا فائدة والى تنوع قيود الحكم انما هو التعريف كما لا يخفى على المتفطن فافهم (قوله فيكون حال كل عامل) اى يكون حال ملابس ٤ بكل عامل وقوله يليه خبر يكون اى يعقبه من غير فصل وتقديم على العامل بخلاف ما اذا جعل قوله مفردا وقوله يليه حالا من ضمير مبنى فانه يلزم تقديمهما على العامل حينئذ ويلزم فصل قوله مفردا عن العامل بقوله يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع فان قيد قيد الشئ قيد لذلك الشئ بخلاف ما اذا جعل الاول قيدا للموضوع ومفردا يليه قيدا للحكم فافهم (قوله الاولى ان يقدر) الخ وجه الاولوية ان المقدر حينئذ اقل مما قدره الشارح من المضاف والمضاف اليه

٩ قائله زين الدين سعد

٤ اشارة الى ان الاضافة للملابسة سعد

قوله

(قوله يتعين العطف على المبتدأ) لعدم تأثير لا فى المعرف والحاصل انه وان كان معطوفا على اسم لا صورة لكنه فى الحقيقة معطوف على المبتدأ والكلام فى العطف على اسم لا من حيث انه اسم لا فيخرج العطف عليه من حيث انه مبتدأ بهذا الاعتبار من غير حاجة الى التقييد بكون المعطوف نكرة وقوله واذا كان العطف بتكرير لا ايضا اى كما كان بغير تكريرها يجوز العطف على اللفظ والمحل بيان لعدم الحاجة الى التقييد بكونه بلا تكرير لا ولما كان لقائل ان يقول ان هذا الحكم اعنى جواز العطف على اللفظ والمحل علم فى قوله لا حول ولا قوة الا بالله فلا بد من قيد يخرجه كما اشار اليه الشارح اجاب عنه بقوله وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام اى بعض مما يعلم من هذا المقام فانه يعلم منه حكم ما لا تكرير فيه ايضا ولا بأس فى حصول العلم بما سبق من هذا المقام ايضا نعم لو كان المعلوم من هذا المقام منحصرا فى الحكم السابق لكان السابق يغنى عن اللاحق لا يقال يلزم تكرار الحكم السابق لانا نقول اللازم هو تكراره فى ضمن شمول اللفظ له مع شموله لغيره وهو ليس بمحذور وانما المحذور تكراره بنفسه من غير شمول اللفظ لغيره كما لا يخفى (قوله مظنة الفصل) بلا المؤكدة (قوله لقلته) اى لقلة فصل العاطف وعدم كثرة حروف الفاصل اذ هو اى العاطف على حرف واحد اى قد يكون على حرف واحد كما فى العطف بالواو والفاء وهو اى والحال ان القول بعدم التفاته الى فصل العاطف لقلته ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير لكثرة حروف الفاصل وليس على حرف واحد فيما بين حروف العطف الا حرفان الواو والفاء فاعتبار قلة فصل العاطف بالنظر الى هذين الحرفين فقط وعدم اعتبار كثرته فيما سواهما من عدة حروف مما لا وجه له بل الظاهر اعتبار كثرته والاكتفاء به فى منع البناء فيما سواهما وفيهما اطرادا للباب (قوله دون وجوبه) مع ان ماذكره الشارح نقلا عن الاندلسى يقتضى وجوب البناء فى البدل اذا كان مفردا نكرة لان حكم البدل فى المنادى حكم ٩ المنادى المستقل وكذا يفهم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء فى عطف البيان دون وجوبه لان حكمه حكم البدل عنده وقد فهم من كلامه جواز البناء فى البدل (قوله الاخ والاب) بل يختص بهما من بين الاسماء الستة (قوله المثنى والمجموع) اى لا المثنى فقط كما هو الظاهر فان هذا الحكم ثابت للجمع ايضا وهو مثل للمثنى فيجوز ان يراد بنحو غلامين المثنى والمجموع (قوله طوى) اى الشارح وهو من الطى (قوله لانه لا محصل له) اى لهذا السؤال اذ لا دليل على اعرابهما لجواز ان يكون ابا وغلامى فى هذين

٩ فحكم البدل من اسم لا اذا كان مفردا نكرة حكم اسم لا وهو اذا كان مفردا نكرة يبنى على ما ينصب به كما مر سعد

التركيبين مبنيين على ماينصب بهما حتى يتقض بهما الحكم فيحتاج الى الجواب، وقوله تحقيقا اى بيانا لماهو الواقع من كونهما معربين تشبيهاله بالمضاف (قوله لافرق بين التوجيهين) اللذين ذكرهما الشارح بقوله اى لاسم لافى هذين التركيبين الخ وقوله اوالمعنى ان مثل لا اباله الخ (قوله بارجاع ضمير مشاركته تارة) الخ وكذا بارجاع ضمير تشبيهاله تارة الى اسم لا فى هذين التركيبين وتارة الى مثل هذين التركيبين ولكونه منفهما من بيان اختلاف المرجع فى الضمير الواقع فى قوله لمشاركته له لوجوب مطابقة المرجع فيهما لم يتعرض له (قوله وهو الاختصاص) اى اصل معنى الاضافة الاختصاص الذى هو عبارة من تقليل الاشتراك والتعريف متفرع عليه اى على الاختصاص بخصوص المواد التى صار المضاف اليه فيها معرفة نحو غلام زيد (قوله فقوله فى اصل) الخ اى اذا فسرنا اصل المعنى بالاختصاص فقوله فى اصل الخ (قوله ممايستفاد من كلام المص) وان كان ثابتا فى الواقع ويمكن ان يقال لايبعد ان يستفاد ذلك من قوله تشبيهاله بالمضاف الخ بناء على ماتقرر من ان وجه الشبه لابد ان يكون اقوى فى المشبه به من المشبه ووجه الشبه ههنا الاختصاص فيستفاد كونه اقوى واتم فى التركيب الاضافى من التشبيه الذى ذكره وان لم يكن مستفادا من قوله فى اصل معناه (قوله فى خصوص معنى الاضافة) وهو الاختصاص على الوجه الاتم (قوله من مضمونات كلام المص) وهو قوله فى اصل معناه على هذا التقدير ٤ فيكون ماذكره الشارح من التفاوت مستفادا من هذا الكلام (قوله خبرى) بناء على ماهو الظاهر من ان الجار والمجرور ظرف مستقر وخبر لكلمة لا فان جعل الخبر محذوفا وكون الجار والمجرور ظرفا لغوا خلاف الظاهر فيندفع ماقيل ٦ هذا انما يتم اذا جعل الجار والمجرور خبر لا فافهم (قوله لانه) اى تركيب لا ابا فيها خارج عن قاعدة النصب وهى كون اسم لا نكرة واقعة بعدها بلا فاصلة مضافا اومشبها به نحو لاغلام رجل ولاعشرين درهما وليس اسم لا فى قولك لا ابا فيها نكرة مضافة ولامشبها بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه كالتميز فى قولك لاعشرين درهما وقوله لالانه الخ معطوف على خبر ان وهو قوله لانه خارج الخ وقوله حتى لو كان اى لووجد فيه مايه يشبه المضاف لنصب غاية المنفى فهو منفى ايضا اى ليس الشان انه لوكان لنصب اذ لايجوز لاضربى فى اليوم كما جاز لاغلامى له بل يجب ان يقال لاضربين فى اليوم مع مشابهته للمضاف اعنى لاضربى اليوم فى اصل المعنى لان الاضافة

٤ اى على تقدير كون معناه اصل الاختصاص مع قطع النظر من خصوصه منه

٦ قائله زين الدين منه

فى امثاله بمعنى فى وفيه بحث لان المراد بالمشابهة بالمضاف ههنا المشابهة فى اصل معناه اعنى الاختصاص لاالمشابهة به مطلقا كما يشعر به قول الشارح وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار الخ (قوله ولانه لوكان مضافا لزم الرفع والتكرير) اى رفع الاسم وتكريره وذلك لانه لو كان ٣ مضافا لكان معرفة لاضافته الى المعرفة اعنى الضمير وقد عرفت ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير نحو لاغلام زيد فى الدار ولاعمرو وقوله معارض على صيغة اسم المفعول وقوله عدم الالف فى لااباله لان لفظ اب اذاكان مفردا اى غير مضاف يكون معربا بالحركات لابالحروف ووجود النون فى لاغلامى له لان النون انما تسقط فى المثنى والمجموع حال الاضافة لاحال الافراد وقوله بالتكلف وهو التشبيه بالمضاف وقوله لما غير صورة المضاف وان كان مشاركاله فى اصل معناه شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر بل يكون مبنيا على ماينصب به نحو لارجل فى الدار على ماهو حكم المفرد المنكر كما سبق فلايثبت كونه معربا تشبيها بالمضاف مع انه المدعى (قوله لانه حكم المحقق الشريف) الخ قيل يمكن ان يقال ان الخليل وان كان اعلى كعبا منه الا ان سيبويه جمع كتب من قبله من النحاة وضم اليها زيادات فكان كتابه كتابا كبيرا فى النحو واشتغل به من جاء بعده من النحاة بالقراءة والشرح فصار مشهورا بحيث اذا اطلق لفظ الكتاب يراد به كتاب سيبويه (قوله ويمكن ان يراد) الخ كما جاز ان يراد به تركيب حذف فيه الاسم ويعتبر التقييد بما اشار اليه الشارح بقوله ولايحذف الاسم وجود الخبر اى يحذف اسم لا حذفا كثيرا فى مثله اذا ذكر الخبر واذا اريد به تركيب ذكر فيه الخبر لايحتاج الى هذا التقييد كما لايخفى (قوله فاحتاج الى بيان النكتة) فبينها بقوله وخص الخبرية بالذكر لان الخ (قوله الى عاملية ماولا) اى فى الاسم والخبر (قوله على لغة اهل الحجاز) الظرف مفعول ثان للجعل اى مبنيا على لغتهم وقوله جعل الاسمية بالنصب مفعول يستلزم وقوله عليه الظاهر عليها اى على لغة اهل الحجاز نعم يصح التذكير ايضا لكونها عبارة عن اللسان (قوله ينبغى ان يجعل نكتة لترك) الخ يعنى انه لاينبغى ان يجعل نكتة لتخصيص الخبرية بالذكر وترك بيان بناء الاسمية عليها بالكلية كما فعله الشارح فان ماذكره من ان اعمالهما فى الاسم والخبر انما يظهر باعتبار الخبر لايقتضى ترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز بالكلية بل انما يقتضى تركه بيانه فى بحث اسم ماولا فيما تقدم وتأخيره ٤ الى بحث خبر ماولا وذكره فيه فالظاهر ان المص تركه فى بحث اسم ماولا واخره الى بحث خبر ماولا اما تركه فيه فظاهر واما تأخيره

٣ اى مثل هذين التركيبين منه

٤ عطف على الترك منه

اليه وذكره فيه فبنى على رجع الضمير فى قوله وهى لغة حجازية الى عاملية ماولا مطلقا اوعلى ان جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز يستلزم جعل الاسمية عليها ايضا بناء على ان الاسمية والخبرية متلازمتان كما ذكره آنفا فيكون بناء الاسمية عليها مبينا فيه استلزاما ولم يكن متروكا بالكلية وقوله مع تقدمه اى تقدم بحث اسم ماولا وقوله وتأخره بالجر عطف على قوله لترك بيان الخ والضمير عائد الى بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز اى ينبغى ان يجعل نكتة لتأخره الى بحث خبر ماولا (قوله عند البصريين ايضا) اى كما انها لتأكيد النفى عند الكوفيين لتأكيد النفى فيكون النزاع بين البصريين والكوفيين لفظيا ٢ وانما كانت للتأكيد لانه لو كانت لنفى النفى لافادت اثباتا (قوله منجنونا) المنجنون الدولاب الذى يسقى به ماء كذا فى القاموس وقوله معذبا على صيغة اسم المفعول (قوله واول) على صيغة المجهول وكذا قوله وجعل وهو عطف تفسيرى و قوله ماانت الاسيرا اى الاتسير سيرا بجعل معذبا مصدرا بمعنى التعذيب كالممزق بمعنى التمزيق اى الايعذب تعذيبا وجعل منجنونا قائما مقامه اى مقام المصدر على طريق حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اى دوران منجنون اى يدور دوران منجنون (قوله اومالیس بظرف) اى اوتقدم ماليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ماعمرا زيد ضارب فعمرا مفعول ضارب ومقدم على الاسم وليس بظرف فلا يجوز فيه ان يقال ماعمرا زيد ضاربا بنصب ضاربا على الخبرية بخلاف ماذا كان ماقدم على الاسم المقدم على الخبر ظرفا نحو قوله تعالى *فامنكم من احد عنه حاجزين* فكلمة من زائدة واحد اسم ما ومنكم كان فى الاصل صفة فقدم فصار حالا منه وقوله عنه متعلق بحاجزين وهو منصوب على انه خبر ما فلم يبطل عمل ما لكون المقدم على الاسم ظرفا اعنى الجار٣ والمجرور (قوله والجر) نحو مازيد بمقيم بل مسافر وقوله لان جر خبر ما لايكون الخ اشارة الى جواب مايرد من ان ماذكره من انها بمنزلة الا فى نقض النفى وان اثبت عدم جواز النصب فى المعطوف لكن لايثبت عدم جواز الجر لان جر خبر ما انما يكون بالباء الزائدة عليه لتأكيد النفى فاذا أكد النفى لاينتقض بما هو بمنزلة الا وحاصل الجواب ان كون الباء زائدة لتأكيد النفى مسلم لكن لانفى ٥ بعد الموجب حتى يؤكد بالباء (قوله وقد نبه بقوله واذا عطف عليه) الخ وذلك لانه لو كان المعطوف الجملة لكان معطوفا على الجملة السابقة لا على الخبر وقوله كما ذهب اليه الشيخ قيد للمنفى فعلى ماذكره الشيخ يكون رفعه لكونه خبر مبتدأ محذوف (قوله واما الرفع) الخ عطف على

٢ اى فى مجرد اطلاق الزيادة منه

٣ اى منكم منه

٥ والالم يكن موجبا منه

قوله هو المفرد لا الجملة بحسب المعنى يعنى ان الكلام فى المعطوف ماذكرناه واما الرفع الخ (قوله وقبل العطف) اى على خبر ماولا وقوله من بطلانه الجار متعلق بقوله بتوهم (قوله بمعنى كون الجر) الذى هو المراد بعلم المضاف اليه مسموعا عند سماعه اى سماع ما اشتمل عليه سواء افاد فيه معنى اولا فدخلت فيه الحروف الاواخر كما لايخفى وقوله متعلقا به اى بما اشتمل عليه وقوله لم يحتج اليه اى الى تعيين ما اريد بكلمة ما بالاسم وقوله والاحتياج ليس الخ كما يشعر به ظاهر كلام الشارح وان امكن حمل كلامه على التمثيل بان يكون المعنى ليخرج الحروف الاواخر مثلا وقوله بل الكل مجموع الخ اى بل لاخراج كل مجموع من الحرف الآخر وجزء آخر مثل صور من منصور وقوله لاشتماله اى لاشتمال مجموع من الحرف الآخر وجزء آخر على الجر كاشتمال الاسم (قوله ومايقوم مقامها) من الفتحة والياء (قوله لا المعنى المصدرى) الذى اشتق منه المجرور الذى هو المعرف بالفتح وقوله فلا يتوهم الدور اذ المأخوذ فى المعرف الجر بالمعنى المصدرى لا الكسرة ومايقوم مقامها وهى المأخوذ فى المعرف بالكسر هذا وقد يدفع الدور بان قوله يعنى الجر بيان لما صدق عليه مفهوم علم المضاف اليه فى الواقع لابيان مفهومه (قوله متعلق بالكسرة) مثال الكسرة لفظا نحو مررت بزيد وغلام زيد وتقديرا نحو مررت بفتى وغلام فتى والفتحة مثال الفتحة لفظا نحو مررت باحمد وغلام احمد وتقديرا نحو مررت بحبلى وغلام حبلى والياء ايضا مثال الياء لفظا نحو مررت بابيه وغلام ابيه وتقديرا نحو مررت باخى القوم وغلام اخى القوم كما سبق فى اوائل الكتاب وقوله بين الجميع اى جميع ماذكر من الكسرة والفتحة والياء بل المحلى مختص بالكسرة نحو مررت بفتى اذ لايتصور فى الجر بالفتح لانه لايوجد الا فى غير المنصرف وهو من اقسام المعرب وفى تحققه فى الياء تردد قال المحشى فى بحث المرفوعات فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحروف اوهو بحيث لو فرض فى محله المعرب بالحروف كان معربا بالحروف واوفرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذى معربا بالحركة ومثل اللذان واللذين معربا بالحروف محلا انتهى (قوله مصدرا ميميا) بالمعنى المبنى للمفعول اى الكون مضافا اليه لم يحتج الى قيد الحيثية لان المعنى حينئذ علامة كون الشئ مضافا اليه فلا يدخل فيه علامة ذات المضاف اليه لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشئ الغير المذكور اذ لايكون لام التعريف حين كونه مصدرا بمعنى الذى حتى يرجع اليه الضمير بخلاف ماذا كان

اسم مفعول كما فى توجيه الشارح فيحتاج الى ان يرجع ضمير اليه الى الشئ الغير المذكور فالمعنى علم كون الشئ مضافا اليه وعلى هذا اى على جعل المضاف مصدرا ميميا ليس قوله اى قول المص فيما بعد والمضاف اليه من وضع الظاهر مقام المضمر لان المقام حينئذ مقام المظهر لا مقام المضمر لان التعريف الآتى اعنى قوله كل اسم نسب اليه شئ الخ انما هو للمضاف اليه حال كونه اسم مفعول اى الذى اضيف اليه شئ والمذكور هو المضاف اليه بمعنى كون الشئ مضافا اليه على هذا التقدير واما على توجيهه اى توجيه الشارح وجعله اسم مفعول وهو المعرف فيما بعد (قوله اعم مما نسب اليه حقيقة) كما فى غلام زيد اوصورة كما فى بحسبك درهم وكفى بالله والمضاف اليه بالاضافة اللفظية فان كلا منها فى صورة المنسوب اليه بحرف الجر (قوله لا على العلامة من حيث انها علامة) فان مثل بحسبك درهم وكفى بالله مشتمل على ذات علامة المضاف اليه لا على العلامة من حيث انها علامة (قوله او الاشتمال حقيقة اوصورة) اى او يراد به الاشتمال مطلقا حقيقة اوصورة فالمراد بالمشتمل على العلامة المشتمل على العلامة من حيث انها علامة فان قولنا بحسبك درهم مشتمل على العلامة من حيث انها علامة صورة (قوله وفيه انه ينتقض) اى منعا تعريف المجرور ربما اشتمل على علم المضاف اليه حينئذ اى حين ان يراد به المشتمل على ذات العلامة او الاشتمال حقيقة اوصورة بمثل غلامى غير مجرور سواء كان مرفوعا اومنصوبا نحو هذا غلامى ومررت بغلامى فانه مشتمل على ذات العلامة وعلى صورتها وهى كسرة ماقبل ياء المتكلم وان لم يكن مشتملا على علامة المضاف اليه من حيث انها علامة ولا مشتملا عليها حقيقة كغلامى حال كونه مجرورا نحو مررت بغلامى فيصدق التعريف عليه مع عدم صدق المعرف عليه اعنى المجرور فلا يكون التعريف مانعا وقوله ما كان حاصلا اى الجر الذى كان حاصلا بحرف الجر حقيقة سواء كان لفظا كما فى مررت بزيد او تقديرا كما فى غلام زيد او حكما كما فى الاضافة ٩ اللفظية وحركة ماقبل ياء المتكلم فى مثل غلامى غير مجرور ليس حاصلا بحرف الجر اصلا لا حقيقة ولا حكما بل حاصل بمجانسة ياء المتكلم (قوله وان اعمية) الخ عطف على قوله انه ينتقض الخ واشارة الى ايراد آخر يعنى ان كلمة الوصل فى قوله وان كان مختصا بما عرفه به يقتضى ان يكون اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه مما عرفه به ومما هو مشبه به اولى بتقدير عدم اختصاص المضاف اليه بما عرفه به مع انه لا اعمية على ذلك التقدير بل يكون المشتمل على علامة المضاف اليه مساويا للمضاف اليه الغير المختص بما عرفه به (قوله يقدر

٩ فان حرف الجر غير مقدر فى الاضافة اللفظية حقيقة بل حكما فالهذا لم يكن المضاف اليه بالاضافة اللفظية داخلا فى تعريف المضاف اليه ههنا فان المراد ههنا تعريف المضاف اليه حقيقة وهو ما يكون بتقدير حرف الجر حقيقة وان كان داخلا فى تعريف المجرور

الامكان بلا تكلف) بخلاف ما اذا لم يمكن تصحيحه الا بالتكلف وجعل ٣ المشتمل على علامة المضاف اليه اعم من المضاف اليه ومما هو مشبه به حتى يدخل فيه مثل بحسبك درهم وكفى بالله كما عرفت (قوله والا) اى وان لم يكن المراد بالتقدير التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا بل كان اعم من ان يكون مرادا اولا لكان الاشتراط بهذا الشرط فاسدا فان التقدير مطلقا غير مشروط بهذا الشرط اى بكون المضاف اسما نحو صمت يوم الجمعة وضربته تأديبا فان تقدير فى فى الاول وتقدير اللام فى الثانى غير مشروط بكون المضاف اسما لعدم كون المقدر مرادا كما ذكره الشارح والاولى ان يقول والارادة شرطها الخ لانه لا يتوهم حينئذ ان التقدير مطلقا مشروط بكون المضاف اسما وانما قال الاولى دون الصواب لامكان حمل لام التعريف على العهد الخارجى بقرينة سبق ذكر التقدير مرادا (قوله فلا يرد ان الواجب) الخ ولا يحتاج الى حمل الكلام على القلب بان يكون المعنى على تجريد الاسم عن التنوين (قوله ان الواجب) الخ فانه يقال جرد الشاة عن الجلد وزيد عن الثوب (قوله هذا) اى تجريد التنوين او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع عنه لاجل الاضافة فى الاكثر اى اكثر المواد لا فى جميعها فلا ينتقض هذا الحكم الاكثرى بقولك الحسن الوجه وقوله لان الخفة الخ علة للانتقاض يعنى ان الخفة فى الاضافة الواقعة فيه بحذف متعلق المضاف اليه لا بحذف التنوين ولا ما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع والمراد بمتعلق المضاف اليه الضمير الذى اضيف اليه الوجه لان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن فحذف الضمير من وجهه لاجل الاضافة ٤ ٥ واستتر فى الحسن ووجه عدم الانتقاض به ما اشار اليه من ان الحكم المذكور اكثرى لا كلى فلا ينتقض بالحسن الوجه وامثاله مع ثبوت الحكم المذكور فى اكثر المواد وقد يجاب عن الانتقاض بعد تسليم كون الحكم المذكور كليا بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشئ بمنزلة جزئه والضمير الذى اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشئ بمنزلة حذفه من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من نونى التثنية والجمع الحصر واما الضارب ٦ الرجل فمحمول ٧ على الحسن الوجه (قوله ولا ينتقض) اى الحكم المذكور بكم رجل وحواج بيت الله ووجه الانتقاض بهما ان الخفة فى الاضافة فيهما لم تكن بحذف التنوين او بنون التثنية والجمع اذ ليس فيهما تنوين ولا نون فضلا عن حذفهما لاجل الاضافة

عطف تفسير للتكلف

٤ وادخال اللام على المضاف اليه بعدها الا ينافى افادتها للتخفيف

٥ فافادت تخفيفا فى اللفظ اى فى لفظ المضاف اليه فان التخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله واما فى لفظ المضاف اليه كما فى الحسن الوجه واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كما سيأتى

٦ كانه قيل هذا الجواب لا يجرى فى الضارب الرجل اذ ليس فيه تخفيف اصلا لا بحذف التنوين ولا بحذف ما قام مقامه فاجاب بما ترى

٧ لاشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام كما سيأتى

ووجه عدم الانتقاض بهما ماشار اليه بقوله لان المراد بحذف التنوين الخ
يعنى لوفرضنا وجود التنوين فيهما لسقط بسبب الاضافة وانما خص حذف
التنوين بالذكر مع ان الكلام ايضا كذلك فى حذف نونى التثنية والجمع لكونه
خارجا عما هو بصدده اذ لاوجه لفرض وجود نونى التثنية او الجمع فى كم رجل
وحواج بيت الله كما لايخفى (قوله ولايلزم) الخ اشارة الى دفع مايتوهم مماذكره
لدفع الانتقاض من ان المراد كونه بحيث يجب الخ من انه يلزم حينئذ صحة
اضافة الغلام معرفا باللام الى زيد بناء على انه لوفرض فيه وجود التنوين لسقط
بالاضافة وانما لايلزم ذلك لان الغلام ليس الخ (قوله كلمة او هنا لمنع الخلو)
اى لمطلق منع الخلو سواء تحقق مع منع الجمع كما بين التعريف والتخصيص
او بدونه كما بين التعريف والتخفيف وكذا بين التخصيص والتخفيف فلا يردان
منع الخلو يوجد بين التعريف والتخصيص وبين التخفيف لكن لايوجد بين
التعريف والتخصيص والحال انه يلزم منع الخلو بين كل جزئيه وكذا فى منع
الجمع والانفصال ٤ الحقيقى (قوله او حكما) كما فى الاضافة اللفظية (قوله الى مفاد
الاضافة) وهو المعنى والمفادله هو المضاف لانها افادت للمضاف معنى اعنى
التعريف او التخصيص (قوله وهو الخفة) لانها امر قائم بالغير كالتعريف
والتخصيص وهو المراد بالمعنى ههنا غاية الامر ان ماقامت هى به لفظ المضاف
وماقام به التعريف والتخصيص معنى المضاف لكن هذا لايقتضى الفرق بينهما
بالنظر الى المفاد بل بالنظر الى المفادله فالاولى ان يقال الخ (قوله الى المفادله)
وهو معنى المضاف فى الاضافة المعنوية ولفظ المضاف فى اللفظية (قوله ليصح
الحمل) اذ لايصح حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان حقيقتها
نسبة شئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرائها معنى وكون المضاف
غير صفة الخ ليس عينها فامتنع الحمل مواطأة وقوله والمشهور العام اى
الجارى فى جميع المواد (قوله اجدر معنى) اذ المقصود ههنا تمييز المعنوية
عن اللفظية وبالعكس بعلامة مختصة بكل واحد منهما فتقدير العلامة يناسب
المقصود (قوله لامتناع اضافة الاخص مطلقا) الى الاعم مطلقا كالانسان
بالنسبة الى الحيوان فلايقال انسان حيوان كما سيذكره الشارح ويمكن ان يقال
امتناع اضافة الاخص مطلقا الى الاعم مطلقا ليس مما يعلم بمجرد نظر العقل
كامتناع اجتماع الضدين بل امتناعه مستند الى النقل من علماء النحو وليس
بمذكور فى المتن فلابد من ذكر ذلك الشرط (قوله كما هو الظاهر) حين المقابلة

٤ وهو منع الجمع والخلو معا سعد

بالاعم والاخص والمباين لايصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما فان المساواة
فى باب النسب انما هى باعتبار الصدق فقط كما بين الانسان والناطق لابحسب
المفهوم فان الناطق شئ له النطق سواء كان انسانا اوغيره فهو اعم من الانسان
بحسب المفهوم وان كان مساويا له بحسب الصدق بخلاف المترادفين فانهما
متساويان بحسب المفهوم والصدق معا (قوله لايلايم المقابلة بالاعم والاخص
والمباين) لانها انما هى باعتبار الصدق على الافراد لاباعتبار الاستعمال
الا اذا حملت اى الاعم والاخص والمباين على مايلايمها اى على معنى يلايم
المساواة فى الاستعمال بان يقال اذا صح استعمال احدهما كلما صح استعمال
الآخر من غير عكس كلى فهو اعم مطلقا من الآخر والآخر اخص مطلقا
وان لم يصح استعمال احدهما اذا صح استعمال الآخر فهما متباينان وان صح
استعمالهما معا واستعمال كل منهما بدون الآخر فهما اعم واخص من وجه فيلزم
تكلفات كثيرة ولك ان تقول اراد بالمساواة المساوقة التى هى عبارة عن التساوى
مطلقا سواء كان بحسب الصدق فقط كما فى المتساويين او بحسب الصدق
والمفهوم كما فى المترادفين فتدبر (قوله ان يقيد عبارة المص) وهى قوله فى بيان
موضع كون الاضافة بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف
اى فيما عدا ان يكون اصلا للمضاف هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها بان لايكون
اصلا للمضاف اى حين ان لايكون اصلا له فمآلهما واحد فحينئذ يدخل فيه اضافة
الفضة الى الخاتم نحو فضة خاتمك خير من فضة خاتمى فانها بمعنى اللام مع كون
المضاف اليه جنسا للمضاف وصادقا عليه وعلى غيره ووجه كونها بمعنى اللام
حينئذ عدم كون المضاف اليه اصلا للمضاف كما فى اضافة الخاتم الى الفضة
فى قولك خاتم فضة فان قلت لاشك فى انه يخرج اضافة الفضة الى الخاتم
عنه بقوله فيما عدا جنس المضاف فان المضاف اليه فيها جنس المضاف ٤ فكيف
تدخل فيه بتقييد ماعدا جنس المضاف بان لايكون اصلا للمضاف قلت هذا
القيد مغير له كالاستثناء فكأنه قيل الاضافة بمعنى اللام فيما اذا لم يكن المضاف اليه
جنس المضاف وظرفه الا اذا لم يكن اصلا للمضاف فحينئذ تكون بمعنى اللام
وان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو فضة الخاتم (قوله وكذا) ينبغى
ان يقيد قوله فى بيان موضع كون الاضافة بمعنى من البيانية فى جنس ٧ المضاف
بوصف كونه اى كون المضاف اليه اصلا للمضاف اذ لايكفى فى كونها بمعنى من كون
المضاف اليه جنسا للمضاف وصادقا عليه وعلى غيره ما لم يكن المضاف اليه

٤ اى صادق عليه وعلى غيره سعد

٧ مقول القول سعد

اصلا للمضاف نحو خاتم فضة فان المضاف اليه جنس للمضاف ايضا فى اضافة الفضة الى الخاتم مع انها بمعنى اللام لعدم كون المضاف اليه اصلا للمضاف (قوله وفيه نظر) اى فى تقييد قوله فيما عدا جنس المضاف بان لايكون اصلا للمضاف نظر لانه يلزم منه ان تحسن الاضافة اللامية فى ثلثة رجال اذليس المضاف اليه وهو رجال اصلا للمضاف اعنى الثلثة ٤ مع انها ليست بحسن وانما تحسن فيه الاضافة البيانية اى ثلثة هى رجال فظهر منه ان فى تقييد قوله فى جنس المضاف بوصف كونه اصلا نظرا ايضا اذيلزم منه ان لاتكون الاضافة فى قولك ثلثة رجال بيانية وقوله ويشكل مائة رجل مطلقا سواء قيدت العبارة بالقيد المذكور اولا وقوله لايصح جعل اضافته لامية وهو ظاهر غنى عن البيان وقوله لانه لايصح مائة هى رجل الخ مع انه يجب فى الاضافة البيانية صحة حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة اى خاتم هى فضة وكذا يجب ذلك فى من البيانية وقوله الا ان يقال نختار انها بيانية ولانم انه لايصح مائة هى رجل لان المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اى مائة هى هذا الجنس وكذا الكلام فى نحو ثلثة رجال اذا لم يقيد بكون المضاف اليه اصلا للمضاف فالاشكال مندفع على تقدير عدم التقييد فتدبر (قوله ان هذه الاضافات بيانية) اى لمجرد بيان المضاف وليست بمعنى من البيانية وما اشتهر من اشتراطها بان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه انما هو للاضافة البيانية التى هى بمعنى من البيانية صرح بذلك ابو الفتح فى حاشية شرح التهذيب على ان للمحشى الفاضل ان يمنع وجوب الاشتراط بهذا الشرط مطلقا وان كان مشهورا بينهم فلابد ان بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الامثلة عموما وخصوصا مطلقا فلم يوجد فيها شرط الاضافة البيانية (قوله مادعاهم اليه) اى الى جعلهم الاضافة لامية مع عدم صحة التصريح باللام فيها وخلو اظهار من فيها عن التكلف (قوله فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من) لا بمعنى اللام وانما قال الاظهر كما قال الانسب دون ان يقول الظاهر والمناسب اشارة الى ما ان ماذكره الشارح من عدم لزوم صحة التصريح باللام فيما هو بمعنى اللام وكفاية الاختصاص الذى هو مدلول اللام امر ظاهر ومناسب الا ان كون الاضافة فيها بمعنى من اظهر وانسب مما ذكره بناء على خلو اظهار كلمة من فيها عن التكلف بخلاف اظهار اللام فلهذا قيل فى تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلى اضيف هو اليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام لكن يمتنع

٤ فان الثلثة لم يكن حاصلا من الرجال كحصول الخاتم من الفضة
منه

اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل مقطوعة الابعد التأويل بالجزئيات اوالافراد مثلا والا لزم فك كل عن الاضافة وذا لايجوز واورد عليه ان كلا للاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ فى جانب المضاف اليه كما تقرر فى الميزان فتصحيح اضافة الجزئى الى الكلى مما لايجدى فى تصحيح اضافة كل الى الجزئى والفرد (قوله حمل المفرد) وهو رجل على كل مع انه اى كل متعدد لانه اى المفرد متناول للمتعدد على سبيل البدل لانه موضوع للفرد المنتشر اوالماهية من حيث هى (قوله اوقع) على صيغة الماضى من الايقاع وقوله اول مفعوله وهو مضاف الى من اى اول الرجال الذين وقعوا فيه وقوله قلة التدبر فاعل اوقع وقوله لمنعهم من اضافة المصدر الى المفعول ور بقة فاعله وقوله والتحقيق مبتدأ وقوله ما ادانا الخ خبره وقوله منزلة الفاعل اى فاعل الحدث فيسند اليه اى الى الظرف فيقال صام نهاره وقام ليله فالاضافة اليه اى الى الظرف ايضا اى كاسناده اليه وقوله وليس هذا الوجه الخ اذليس فيه اضافة الحدث الى الظرف حتى ينزل منزلة الفاعل وقوله فافترقا اى اضافة الحدث الى الظرف والاضافة بمعنى من (قوله متعلق بالضرب) لاستغنائه عن التقدير وقوله وليس صفة لضرب الخ كما هو الظاهر من كلام الشارح وان امكن حمله على بيان حاصل المعنى لا بيان الاعراب (قوله خص المستفيد) اى الذى يستفيد التعريف ويكسبه بالمضاف وقصره عليه وقوله قوله وشرطها الخ فاعل خص ووجه كونه مخصصا للمستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه ان اشتراط الاضافة المعنوية بتجريد المضاف من التعريف المعلل بان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا كما سيذكره الشارح يدل ٩ على ان ما يستفيد التعريف هو المضاف والمعرفة التى يستفيد منها التعريف هو المضاف اليه اذلو كان الامر بالعكس لكان الشرط تجريد المضاف اليه من التعريف كما لايخفى (قوله موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله) فان اعتبر هذا المفهوم من حيث هو صارت اللام لام الجنس ولام الحقيقة وان اعتبر فى ضمن جميع الافراد بمعونة القرينة صارت لام الاستغراق وان اعتبر فى ضمن فرد غير معين بمعونة القرينة ايضا صارت لام العهد الذهنى فلام الاستغراق والعهد الذهنى قسمان من لام الجنس والحقيقة وقوله اوقسم منه اى من مفهوم مدخوله وهو القسم المعهود بين المتكلم والمخاطب وهى لام العهد الخارجى وقوله فان المراد بالشيم

٩ خبر ان فى قوله ان اشتراط الخ
منه

مفهومه المعين المعلوم عند العارف لكن هذا المفهوم اعتبر فى ضمن فرد غير معين بمعونة القرينة فهى لام العهد الذهنى كما اشار اليه بقوله وغير المعين الخ وقوله وغير المعين الخ مبتدأ وقوله مستفاد من القرينة خبره والحاصل ان لفظ اللئيم انما يستعمل فى المفهوم لا فى الفرد الغير المعين كما زعمه الشارح وانما فهم ذلك بسبب القرينة وهى ان السب لا يصدر من نفس المفهوم بل من الفرد ولما لم يكن قرينة العهد الخارجى والاستغراق لم يفهم منه الا الفرد الغير المعين وقوله بما يوصف به النكرة وهو الجملة لانه فى المعنى كالنكرة وان كان معرفا باللام ومعلوما من جهة المفهوم لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لان مناط الفائدة فيه هو الفرد لا نفس المفهوم وهو مجهول غير معين كما عرفت وقوله لانه يحتمل ان يكون الخ علة لقوله تبع فى ذلك الشيخ الرضى الخ وقوله وتفاوت الاصطلاحين باختلاف النظرين فكلام الشيخ احق بالاختيار الخ فلهذا اختاره الشارح وترك ماحققه علماء البلاغة وكل حزب بما لديهم فرحون (قوله وغير ذلك) كبيد بمعنى غير ونظير بمعنى مثل (قوله ولا يخفى عليك انه ينبغى) الخ قلت ماذكره الشارح من ان اضافة مثل وغير لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام سر نحوى لالتزام العرب تنكير وصفهما فلا يرد المناقشة بانه لا فرق بينهما وبين غلام زيد من غير اشارة الى معين مع ان الاستعمال فرق بينهما بتعريف وصفه دون الآخرين اذ لا مناقشة فى الاسرار لذوى الابصار وقد اجاب المحشى بمثل هذا الجواب عن مثل هذا السؤال فى بحث المبتدأ فكأنه لم يتذكره ههنا او احاله الى الفطن العارف (قوله من غير اشارة الى معين) اى الى معهود معين عند المخاطب بان يكون اشارة الى الجنس من حيث هو كما اذا كانت الاضافة للجنس او الى فرد غير معين كما اذا كانت للعهد الذهنى واحترز بذلك عن كون الاضافة فى غلام زيد للعهد الخارجى فان الفرق حينئذ ظاهر (قوله ان يجعل مدلوله) الخ يعنى لابد ان يصرف قوله بان يجعل واحدا الخ عن ظاهره ويرجع الضمير الى مدلول العلم لا الى العلم كما هو الظاهر فان العلم لفظ يدل على شخص بعينه فهو عين ذلك الاسم لا واحد من جملة من يسمى بذلك الاسم وقوله بان يراد بهذا الاسم الذى هو العلم مفهوم يصدق على جملة من الافراد يكون مدلول العلم واحدا منها واقله اى اقل هذا المفهوم المسمى بهذا الاسم اى المفهوم الذى هو المسمى بهذا الاسم كالمسمى بلفظ زيد يعنى ان لم يوجد مفهوم لهذا الاسم صادق

على مدلوله وغيره كمفهوم الجواد بالنسبة الى الحاتم فيراد به المسمى ٥ بهذا الاسم وقد يخص المفهوم الذى اريد به فى بعض الاعلام بمفهوم خاص الخ كمفهوم الجواد بالنسبة الى الحاتم فيراد بالحاتم الجواد ولا يحتاج الى ان يراد به المسمى بالحاتم كما احتيج فى تنكير زيد الى ان يراد به المسمى بزيد فقول الشارح بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم على الوجه الذى قرره المحشى شامل لارادة مفهوم الجواد بالحاتم ومفهوم المسمى بزيد وليس المراد به ارادة مفهوم المسمى بذلك الاسم كما يتوهم من ظاهره (قوله لا ينحصر فيما ذكره) الخ وهو ان يراد به المسمى بذلك الاسم كما هو الظاهر من قوله واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم فان المفهوم الذى اريد بالحاتم مفهوم الجواد لا المسمى باسم الحاتم ووجه اندفاعه ما عرفت من ان مراد الشارح بقوله بان يجعل واحدا الخ ان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها وهذا المفهوم شامل لمفهوم الجواد بالنسبة الى الحاتم ومفهوم المسمى بزيد بالنسبة الى زيد الى غير ذلك (قوله وبهذا اندفع) الخ فلا حاجة الى حمل قوله بان يجعل واحدا الخ على التمثيل او على بيان ما هو الغالب فى تنكير العلم او على انه اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك على ما قيل (قوله لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع) الخ بل اللازم منه استعماله فى غير المعين على طريق عموم المجاز والوضع المأخوذ فى تعريف العلم وتعريف النكرة هو الوضع الشخصى الذى لوحظ فيه الموضوع بخصوصه لا الوضع النوعى المعتبر فى المجاز فلا يلزم من كونه موضوعا لغير معين بالوضع النوعى المعتبر فى المجاز خروجه عن كونه موضوعا لمعين بالوضع الشخصى ودخوله فيما وضع لغير معين وضعا شخصيا ايضا (قوله الاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف) بان يراد بالتجريد من التعريف حين ارادة الاضافة لازمه الذى هو ايراده بلا تعريف ووجه كونه اظهر من حمله على التجرد ان الظاهر منه كونه مصدرا مبنيا للفاعل لا للمفعول واما كونه اظهر من حمل التجريد على ظاهره فلعدم احتياجه الى قيد زائد اى ان احتاج الى التجريد كما اشار اليه الشارح (قوله استعمل التخصيص) الخ انما جرى فى ذلك على خلاف الاصطلاح اظهارا او جه كونه طلبا للادنى يعنى ان ما افادته اضافة المعرفة الى النكرة هو التخصيص الذى تفيده اضافة النكرة الى النكرة لا امر آخر وان كان مسمى بالتوضيح اذا كان المضاف الى النكرة معرفة (قوله فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة) لان استحالة اللازم يستلزم استحالة الملزوم (قوله

٥ ومعناه ما من شانه ان يسمى به ولا شك انه صادق على مداول العلم وغيره
منه

فلاحاجة الى قوله) الخ يمكن ان يقال اراد اجراء الكلام على اسلوب كلام اهل العربية تدبر (قوله هو المركب) اى من لام التعريف والمعرف والمعرفة جزؤه وهو المعرف فلم يلزم جعل المعرفة علما بل انما يلزم جعل المركب من المعرفة ولام التعريف علما وقوله فى تحصيل الحاصل بينه اى بين جعل المجموع علما وبين اضافة المعرف (قوله ولا تحصيلا للحاصل) اذ لم يحصل من التعريف الاول اللزوم والابقاء (قوله واما ما اجاب به) الخ من قوله قيل لانم ان الخ (قوله لكن فيه تضييع العمل) وهو ازالة تعريف اللام واحداث التعريف بطريق العلمية كما اشار اليه بقوله اذلا فائدة فى ازالة الخ و ذلك لان الفائدة فى ذلك العمل جعل التعريف لازما باقيا و هو غير ملحوظ فيما ذكره الشارح من الجواب والكلام فيه فلا وجه لما قيل ه من انه بعد ما صرح بان التعريف الحاصل بالعلم تعريف لازم لا يزول فكيف يقول لافائدة فى ازالة تعريف اللام الموجودة فى الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فتأمل لعلك ترى مالا ارى (قوله والاخصر الاوضح) اما الخصرية فظاهر واما اوضحيته فلانه لايحتاج الى اعتبار قيد فى الكلام بخلاف ماذكره الشارح لانه يحتاج الى اعتبار قيد ابدا كما اشار اليه (قوله فلانه ماثبت) اى ايراد اللام لم يثبت من الفصحاء (قوله وفيه) اى فيما ذكره من ان ثلث مضاف الى الاثافى مع كون الاثافى تميزا لثلث وقوله من قبيل جرد قطيفة اى من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لان اصله قطيفة جرد وكأن من استعمل الثلث الاثافى اى استعمل الثلث فى هذا التركيب معرفا باللام اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز بل من قبيل جرد قطيفة على ان الثلث صفة للاثافى فى الاصل ثم اضيف اليها اضافة الصفة الى الموصوف وانما اراد التنبيه على ذلك دفعا لتوهم تعريف التميز (قوله مفعول فيه للضارع) الخ فكيف يكون مضافا الى غير معموله (قوله بدون الاعتماد) على صاحبه اى المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف اوذو الحال او على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او على ما النافية ونحوها من حروف النفى نحو اقائم زيد وماقائم زيد (قوله فعمله جائز) لاواجب فحينئذ يجوز ان لايعمل ايضا فليكن المثالان بمعنى الماضى فلايجوز ان يعمل اوالاستمرار فيجوز ان يعمل وان لا يعمل (قوله وقد يقال) الخ اى فى الجواب عن هذا السؤال (قوله وان قصد) الخ فنفرض ان فى المثالين قصد تقدير حرف من حروف معتبرة فى الاضافة والفرض كاف فى التمثيل (قوله قيل اسم

ه قائله زين الدين سعد

الفاعل) الخ هذا الكلام غير متعلق بالكلام السابق بل هو تفصيل لعمل الصفة واضافتها الى معمولها وقوله والمنصوب بالظرفية نحو زيد ضارب يوم الجمعة والمصدرية نحو زيد ضارب ضربا شديدا من غير اشتراط زمان اصلا بل هما يعملان فيهما وان كانا بمعنى الماضى وانما اشترط الزمان اى زمان الحال او الاستقبال وقوله ممالم يذكر سابقا بيان للغير والمراد بما ذكر المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية فذلك الغير كالمنصوب على انه مفعول له اومفعول معه وهذا اى ماقيل خلاف ماسيأتى فى المتن من ان عملهما مطلقا مشروط بالزمان من غير فصل بين معمول ومعمول (قوله انما هى) الخ هذا الحصر اضافى بالقياس الى المرفوع الغير السببى كعمرو فى نحو زيد ضارب فى داره عمرو ومعنى قوله لاغير اى لاغير المرفوع السببى وهو المرفوع الغير السببى اذلاشك فى صحة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به وقوله الى المرفوع السببى اى الى المرفوع الذى صار الاسناد اليه سببا لاجراء اسم الفاعل اوالمفعول على غيره فهو ما اسند اليه صفة جرت على غير من هى له وقوله زيد ضامر بطنه اصله ضامر بطنه برفع بطنه على انه مرفوع سببى ومؤدب خدامه على صيغة اسم المفعول اصله مؤدب خدامه برفع خدامه ايضا وقوله كما فى زيد ضارب فى داره عمرو فلايقال زيد ضارب عمرو فى داره باضافة الضارب الى عمرو لعدم كون عمرو مرفوعا سببيا (قوله اعلم انه يجوز) قولك انما تفيد تخفيفا لاتعريفا ولاتخصيصا ولايجوز قولك لاتفيد الاتخفيفا لاتعريفا ولاتخصيصا فان كلمة انما والنفى والاستثناء وان كانا متساويين فى افادة القصر الا ان بينهما فرقا من جهة ان النفى بلا العاطفة لايجامع النفى والاستثناء فلايجوز مازيد الا قائم لاقاعد ومثله قولك لاتفيد الا تخفيفا لاتعريفا بخلاف كلمة انما فان النفى بلا العاطفة يجامعها كقولك انما زيد قائم لاقاعد ووجهه ٧ مذكور فى علم المعانى وانما قال الاولى الخ دون الصواب لانه لافساد فيه من جهة المعنى وان كان مخالفا لاستعمال الفصحاء (قوله اشار) اى بقوله لافى المعنى (قوله لايوصف بالخفة والثقل) مع ان قوله لا فى المعنى يقتضى ان يوصف بهما والا فلا وجه للاحتراز عن المعنى اصلا (قوله مضافا) اى بالقياس الى خفة المعنى لا الى التعريف والتخصيص وقوله فلايفيد انه لايفيد تعريفا الخ مع ان ذلك الحصر مسوق لافادته كما صرح به الشارح عقيب قوله الاتخفيفا ويمكن الجواب بأن الحصر المستفاد من النفى والاستثناء مضاف الى التعريف والتخصيص كما اشار اليه الشارح بقوله لاتعريفا

٧ وهو ان لا العاطفة موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع وهو مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت مازيد الاقائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه النزاع كأنك قلت ليس هو بقاعد ولاقائم ونحوهما بخلاف انما لان النفى فيه غير مصرح كما فى النفى والاستثناء فلايكون المنفى بلا العاطفة منفيا قبلها لان النفى ضمنى سعد

٩ بناء على انه قيد احترازى منه

ولاتخصيصا والحصر المستفاد من قوله فى اللفظ ٩ مضاف الى خفة المعنى كما اشار
اليه الشارح بقوله لافى المعنى ٩ كما ان الحصرين مختلفان كذلك المفيدان لهما
مختلفان ولافساد فى ذلك (قوله انه) اى المص ذكر فى اللفظ اى ذكر قوله فى اللفظ
للاشارة الى وجه التسمية اى تسمية الاضافة لفظية و قوله اقرب منه خبر للمبتدأ
اعنى قوله فما يقال الخ اى اقرب مما ذكره الشارح من انه للاحتراز عن كون
الاضافة اللفظية مفيدة للتخفيف فى المعنى ووجه الاقربية انه لايرد عليه ماأورده
على ما ذكره من البحثين كما لايخفى وان كان بعيدا فى نفسه وذلك لان قوله ولاتفيد
الا تخفيفا كاف فى الاشارة الى وجه التسمية باللفظية لما عرفت من ان المعنى
لايوصف بالخفة وانما الموصوف به اللفظ (قوله الى تخفيف فى المضاف)
فقط اى لافى المضاف اليه (قوله للتعميم) متعلق بقوله صرح يعنى صرح
بقوله فى اللفظ لاجل التعميم لانه لو قصد به لفظ المضاف على قياس افادة
الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص لكان التصريح به لغوا لاطائل تحته
اذ لو قال لاتفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف فى المضاف على القياس
المذكور (قوله على مذهب من لايجوز القائم غلامه) باضافة القائم الى غلامه
والغلام الى الضمير لانه لو جاز هذا التركيب وكان اصله القائم غلامه برفع الغلام
على انه فاعل له لم يكن فيه تخفيف بحذف الضمير واستتاره فى القائم وقد جاء
فى بعض النسخ قوله يعنى لايتم على مذهب الفراء فانه يجيز هذا التركيب اما
لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة واما لما وقع فى شعر الاعشى كما سيجئ ولايذهب
عليك ان تمامية هذا الوجه على مذهب الجمهور كاف فيما هو بصدده من تحقيق
كلام المص على مذهب الجمهور (قوله وانه لاتخفيف) الخ عطف على قوله
ان هذا الوجه لايتم الخ واشارة الى ايراد آخر يعنى ولايخفى عليك انه لاتخفيف
فى المضاف اليه فى قولنا القائم الغلام الذى كان اصله القائم غلامه الا بتبديل
حرف متحرك وهو الضمير الذى اضيف اليه الغلام بحرف ساكن وهو اللام
الساكنة اذ الهمزة محذوفة للوصل والساكن اخف من المتحرك والظاهر ان يقول
الا بتبديل حرف ساكن بحرف متحرك اذ الباء فى صلة التبديل داخلة على المتروك
كما مر مرارا يعنى لاتخفيف فى المضاف اليه ههنا الا بهذا التبديل لا بما ذكره
الشارح من حذف الضمير واستتاره فى القائم (قوله بخلاف الناصب مع المنصوب)
نحو الضارب غلامه بنصب غلامه يعنى ان الناصب فى الصفات ليس نعت المنصوب

وقوله ولذا اى لجعله مشبها بالمفعول التزم الاضمار فى الصفة بدل من فوعها
الذى شبه بالمفعول وصار كأن لم يكن مرفوعا لايلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع
على هذا اى على جعله مشبها بالمفعول ان لايكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع
فلايجوز الرفع فى تابعه بل يتعين الجر نحو زيد القائم الغلام واخيه فلايجوز واخوه
(قوله قيل) الخ اى فى الاعتراض على توجيه الشارح لعبارة المص (قوله
يستلزم عدم افادة التخصيص) فيثبت عدم افادتها له فى ضمن ثبوت عدم
افادة التعريف لان معنى واحدا فى الاضافة وهو نسبة المضاف الى المضاف اليه
يوجب التعريف والتخصيص يعنى ان مايوجبهما معنى واحد لامعنيان مختلفان
فالظاهر ان يقول لان مايوجب التعريف والتخصيص فى الاضافة معنى واحد
كما لايخفى وبالجملة لاتفاوت فى المعنى الموجب لهما وانما تفاوت الايجاب بان يكون تارة
للتعريف وتارة للتخصيص بتفاوت المضاف اليه فى التعريف اى فى كونه معرفة
والنكارة اى فى كونه نكرة فما يوجب التعريف يوجب التخصيص ومالايوجب
التعريف لايوجب التخصيص ايضا لاتحاد الموجب لهما (قوله قد عرفت دفعه)
الخ اى آنفا حيث قال ويمكن ان يقال الخ (قوله الاولى ان يقال) الخ وجه الاولوية
انه لايرد حينئذ ما اورده الشارح بقوله ولاشك انه لادخل فى هذا الخ ولايحتاج
الى الدفع (قوله وتفيد تخفيفا) اى وجوبا (قوله فى الجواز) اى فى جواز الضارب زيد
والامتناع اى امتناع الضارب زيد (قوله لتساويا فى الامتناع) لامتناع تحصيل
الحاصل فعلى هذا يكون امتناع الضارب زيد لافادة التعريف فقط وامتناع
الضارب زيد لذلك ولعدم التخفيف ايضا ولو لم تفد التخفيف اى ولو لم يجب
افادتها للتخفيف لتساويا فى الجواز اذ لامانع من الجواز حينئذ اصلا (قوله
مذكور صريحا) اى بقوله الا تخفيفا فى اللفظ بخلاف انتفاء افادة التعريف
والتخصيص فانه مذكور ضمنا اى فى ضمن المستثنى كما اشار اليه الشارح سابقا
بقوله لاتعريفا ولاتخصيصا (قوله وبما رضه) اى يعارض ماقيل ان النفى
الواقع فى قول المص ولاتفيد مقدم على الاثبات الواقع فى قوله الا تخفيفا يعنى
ان نفى افادة الاضافة اللفظية للتعريف والتخصيص مقدم على اثبات افادتها
للتخفيف فى الذكر فالترتيب الذكرى فى الاستدلال الذى ذكره بقوله ومن ثمه
الخ مرعى فيما فعله المص من تأخير هذا الفرع عن الفرع السابق لان الفرع
السابق فرع للنفى وهذا الفرع فرع للاثبات والنفى مقدم على الاثبات فى الذكر
فالمناسب ان يكون فرع النفى مقدما على فرع الاثبات (قوله من التضعيف)

يعنى انه على تقدير كونه من التضعيف بكون الملحوظ فى الجواب تضعيف الفصحاء اياه وان كان ذلك التضعيف ناشيا من امتناع مثل الضارب زيد وهو المطلوب اذ فرق بين ملاحظة الشئ ومصاحبته واما على تقدير كونه من الضعف كما حمل عليه الشارح بكون الملحوظ ضعفه فى نفسه وعدم جوازه كعدم جواز الضارب زيد فيكون المطلوب ملحوظا فى الجواب (قوله وان كان) اى ما يخالفه قول الاعشى وقوله فلا يمكن ان يرد الخ اى امتناع الضارب زيد وقوله وحينئذ لا شوب للمصادرة لا يخفى ان شوبها باق بعد وانما يندفع بما ذكره الشارح (قوله لوضوح كمال بعده عن العبارة) وهى قول المص وضعف * الواهب المائة الهجان وعبدها * فان المتبادر منه الضعف فى هذا التركيب لا الضعف فى الاستدلال به (قوله من تتمة الاستدلال) الخ الذى ذكره بقوله وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد فعلى هذا لا يتوجه شوب المصادرة لكنه خلاف الظاهر وقوله وكذا نظائره اى نظائر قوله وضعف الواهب الخ من تتمة الاستدلال المذكور والمراد بنظائره قوله وانما جاز الضارب الرجل الخ وقوله والضاربك وشبهه فيمن قال الخ فمعنى قوله وضعف الواهب الخ ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف ضعف الواهب المائة الخ فان الواهب عبدها لم تفد تخفيفا (قوله بتأمل منتج) اى لما هو المطلوب (قوله على نقل الموثوق به) اى من وثق به وقوله الجر مفعول للنقل وقوله ولولاه اى لو لم يوجد نقل الموثوق به الجر وقوله النصب على المفعولية اى على كون المائة منصوبا على انه مفعول للواهب (قوله حملا على المحل) كما ذكره الشارح بل عطفا على المفعول (قوله وحينئذ) اى حين كونه من قبيل الثلثة الاثواب بان يكون المائة مضافا الى الهجان بناء على ما اجازه الكوفيون من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده وقد حكم المصنف بضعفه فيما سبق يكون وجه آخر لضعف البيت اى غير الضعف الواقع فى اضافة الواهب الى عبدها باعتبار العطف والمعنى (قوله يتعهد) اى يرعاها ويحفظها وقوله الحديثات النتايج اى الحديثات نتايجها واطفالها وقوله مع اطفالها وهى النتايج وقد اشتهر ان بعضا منها يعادى بعضا ويقتل النتيجة صاحبها لو ظفرت بذلك فالعبد الذى حفظها عن المقاتلة والمقارعة فى غاية العزة والندرة كذا قيل (قوله قيل) اى فى بيان قوله يستوى فيه الجمع والواحد (قوله كالفلك) فانه مشترك بين الواحد والجمع فان قلت كيف يكون مشتركا بينهما وقد عرف الجمع بما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما قلت التغير المأخوذ فيه اعم

من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد ٩ كما سيأتى (قوله عطف على قوله) الخ فمعناه واما قاس الفراء مثل الضارب زيد على الضارب الرجل الخ (قوله لا يكفى) اى زوال التنوين فى اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء الخ ويمكن ان يقال اكتفى بزوال التنوين لظهور انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة ههنا (قوله كما فى الحسن الوجه) فانه حذف منه الضمير واستتر فى المضاف فان اصله الحسن وجهه كما سبق (قوله ترويجا للحمل) اى على ذلك الوجه (قوله كان قبيحا) لخلو الصفة عن الضمير (قوله لانه قد سبق من هذا القائل) الخ اى فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح فيما سبق واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه حيث قال بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع فى الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة اللفظية مثل ما روعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية انتهى ويمكن الجواب بان التشبيه بالمفعول فى صورة النصب لتصحيح النصب فى نفسه بخلاف صورة الاضافة فان التشبيه به فيها ليس لتصحيح نفس الاضافة بل لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها كما ذكره فتأمل (قوله وجهان الجر بالاضافة) والنصب على التشبيه بالمفعول الا انه حمل ههنا اى فى مقام بيان سبب جواز الضارب الرجل بالاضافة على ما هو مناسب له اى لهذا المقام وهو اى ما هو المناسب له من الجر بالاضافة متعين اذ لا وجه لحمل الضارب الرجل بالاضافة على الوجه الآخر اعنى النصب على التشبيه بالمفعول وان كان مختارا ايضا فلهذا اى لكونه متعينا اطلق المص العبارة وهى قوله على المختار فى الحسن الوجه حيث لم يقيده بالجر على الاضافة مع ان الوجه المختار صادق على النصب على التشبيه بالمفعول ايضا (قوله ولا يخفى ما فى قوله) الخ وهو ايهام التورية فان المعنى القريب المراد به ههنا الطريق المختار والمعنى البعيد لفظ الوجه بالجر (قوله قوله يعنى سيبويه واتباعه) الخ لا وجه لتقديم هذا القول على القول الآتى فانه وقع بعد قوله فيمن قال الخ (قوله والاظهر) الخ وجه الاظهرية استغناؤه عن تقدير المضاف فان قلت ما ذكره من ان الجواز قول فيكون ظرفه الاقوال الخ جار فيه ايضا لان عند ظرف ايضا قلت فرق بين فى وعند فانه اذا كان زيد قريبا من الدار يصدق عليه انه عند الدار ولا يصدق عليه انه فى الدار ومراده بالظرف ما يحل فيه الشئ

٩ فى جمع اسد
سد

فلا يصدق على ما يحمل الشيء عنده (قوله والاظهر انه اشارة) الخ وجه الاظهرية انه يكون قوله فين قال الخ على هذا التقدير افيد لكونه اشارة الى جواب آخر عن قياس الفراء وقوله الى رد قياس الفراء التركيب المذكور اعني الضارب زيد على الضارب من وجه آخر غير ماذكره بقوله حملا على ضاربك وهو اى الوجه الآخر منع كونه اى كون الضاربك مضافا مستندا بجواز كون الكاف منصوب المحل على المفعولية وكون التنوين محذوفا لاتصال الضمير لا للاضافة (قوله متعلق بقوله ثم حمل) وبيان لعدم المانع لذلك الحمل لانه اذا نظر الى حذف تنوينهما كان ذلك مانعا الحمل اذ التنوين في الضاربك محذوف قبل الاضافة بسبب اللام لا للاضافة وفي ضاربك محذوف لاجل الاضافة على ما حققه ٧ لا بقوله مضافا لانه لا يصدق على ضاربك انه مضاف الى مضمر منفصل من غير اعتبار حذف تنوينه قبل الاضافة لان تنوينه محذوف لاجل الاضافة لا قبلها كما حققه وان صدق على الضاربك يظهر ذلك بالتأمل الصادق (قوله لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد) حتى يجوز الضارب زيد ايضا وان لم يفد التخفيف وكون المضاف في احدهما معرفا باللام دون الآخر غير مانع من الحمل عليه فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك يعني نسبة الضارب زيد الى ضارب زيد كنسبة الضاربك الى ضاربك مع انهم جوزوا الضاربك حملا على ضاربك ولم يجوزوا الضارب زيد حملا على ضارب زيد وما هذا الا تحكم وقوله فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف بحذف التنوين منه والمضاف اليه بتبديل المنفصل بالمتصل بناء على ان اصله ضارب اياك كما حققه الشارح والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف بناء على ان حذف التنوين منه لاجل لام التعريف لا للاضافة شاركه في تخفيف المضاف اليه بناء على ان اصله الضارب اياك ايضا بخلاف الضارب زيد الذي لم يفد التخفيف اصلا وضارب زيد الذي افاد التخفيف في المضاف ولا يخفى عليك ان ما ذكره في دفع الاشتباه انما يتم اذا اورد ٣ الاشتباه على تحقيق الشارح واما اذا اورد على ما ذكره القوم مع قطع النظر عن تحقيق الشارح فلا يتم لان القوم لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه وحملوا الضاربك عليه لكونهما من باب واحد لا لاشتراكهما في تخفيف المضاف اليه ويمكن دفع الاشتباه عما ذكره القوم بان الاضافة في ضارب زيد تفيد تخفيفا في المضاف وفي الضارب زيد لا تفيد تخفيفا اصلا فهما متقابلان بهذا الاعتبار فلا يجوز حمل احدهما على الآخر بخلاف

٧ اى الشارح بقوله ولقائل ان يقول الخ منه

٣ كما هو الظاهر من كلام المحشى منه

الاضافة في ضاربك والضاربك فانها لا تفيد التخفيف عندهم فهما متجانسان بهذا الاعتبار فيجوز حمل احدهما على الآخر فتأمل (قوله ويتقدح من هذا) اى من كون الضاربك مشاركا لضاربك في تخفيف المضاف اليه وقوله تخفيف اى في المضاف اليه بتبديل المنفصل بالمتصل لا حاجة فيه اى في الضاربك الى الحمل اصلا لا على ضاربك ولا على المختار في الحسن الوجه بل يجوز ذلك لافادته التخفيف في نفسه وقوله فالحق اى التخفيف بتبديل المنفصل بالمتصل بالتخفيف بالحذف اى بحذف التنوين في ضاربك لان اصله ضارب اياك او حذف الضمير في الحسن الوجه لان اصله الحسن وجهه كما سبق (قوله فيه بحث) الخ اقول اراد بالتركيب الاضافي التركيب الاضافي بالاضافة المعنوية كما هو المتبادر وحينئذ نمنع ان يكون لهيئة التركيب الاضافي في الاضافة اللفظية معنى آخر لانها في تقدير الانفصال كما ذكره الشارح في بحث عدم افادتها التعريف والتخصيص فاندفع البحث وقوله هيئتي الاضافة نحو ضارب زيد باضافة اسم الفاعل الى مفعوله وتركيب الصفة اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مع معمولها نحو ضارب زيدا (قوله في ان المراد منه) اى من الجامع الوقت الجامع يعني ان قول الشارح فيكون بمنزلة الصفات الغالبة بعد قوله ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا على ما يدل صريحا في ان المراد بالجامع في هذا التركيب الوقت الجامع لا المسجد المخصوص كما في شرح الرضى حتى يكون الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص فقول القائل وحاصله اى حاصل ما ذكره الشارح ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص الخ مما يقضى منه العجب فلا وجه لما قيل ٥ من ان ما كتبه هذا القائل في هذا المقام مما اخذه من كلام الشيخ الرضى حيث قال وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة وهو من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد واخواته لفائدة التخصيص فيكون من باب اضافة العام الى الخاص فالاحرى ان يحمل الغلبة في كلام الشارح على هذا المعنى كما لا يخفى (قوله الذات المعتبر في الجامع) فانه اسم لذات قام بها الجمع وقوله الى نوع تعين فان الوقت اخص من مطلق الذات فله تعين نوعي وقوله فيكون اضافة المسجد الى الجامع بمعنى الوقت الجامع من قبيل اضافة احد المتباينين الى الآخر كغلام زيد ضرورة ان المكان مباين للوقت وقوله ويعرف اى يعرف به وقوله من هو الخ فاعل كتب (قوله وبقلة الكزبرة) بضم الباء من الابازير وقد يفتح قال في مختار الصحاح وقد اظنه معربا

٥ قائله زين الدين منه

(قوله سواء كانا مترادفين) بان يتحدا فى المفهوم كليث واسد او متساويين بان يتحدا فى الصدق لا فى المفهوم كالانسان والناطق فان الناطق شئ له النطق وهو اعم من ان يكون انسانا او غيره لكن لا يصدق الا على افراد الانسان فهما متساويان بحسب الصدق (قوله ان يكون مدلولهما شخصا واحدا) كابى حفص وعمر فان ابا حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه (قوله والاخصر الاوضح) الخ اقول انما عدل عن هذا الطريق الاخصر لان المتبادر ٥ من المتساويين الكليان المتساويان فلا يشمل الاسمين اللذين يكون مدلولهما شخصا واحدا بخلاف ماذكره (قوله وينبغى ان لا يقتصر) المص عليه اى على ماذكره بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم مطلقا لعدم الفائدة فيها فالمقام يقتضى التعرض له ايضا وقوله على ماذكر من عدم جواز اضافة اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص لانه وقع فى اللغة مايوهم وقوعه اى وقوع ماذكره وقوله من كل الدراهم الخ بيان لكلمة ما فى مايوهم وقوعه فان فى كل الدراهم وعين الشئ وسعيد كرز يتوهم كون المضاف مماثلا للمضاف اليه فى العموم فيتوهم منها وقوع ماذكر من اضافة اسم مماثل للمضاف اليه فاراد دفعه بخلاف اضافة الاخص الى الاعم مطلقا فانه لم يقع فى اللغة مايوهم وقوعه (قوله فهو اخص من الاعيان) فان العين عبارة عن الذات مطلقا فجعل الجثث عطف تفسير للاعيان غير صحيح الا ان يجعل بمعنى الاشخاص والذوات مجازا (قوله ولا فى الاضافة) عطف على قوله فى ذكر المضاف اليه وكلمة لا لتأكيد النفى لانه لا تخفيف بها اى لا تخفيف بها على وجه يعتد به اذ حذف المضاف اليه اخف اى سبب لما هو اخف من المضاف والمضاف اليه وهو المضاف وحده وان كانت الاضافة سببا لحذف التنوين ولا اعتداد بالادنى عند امكان الاعلى (قوله متعلقا بقوله) الخ اى مرتبطا به وكذا الكلام فى قوله ويحتمل ان يتعلق الخ اذ ليس المراد التعلق النحوى (قوله ويحتمل ان يتعلق) الخ فان قلت هذا الاحتمال لا يلايم قوله فانه يختص قلت معناه على هذا ان المضاف فيهما اعم مطلقا من المضاف اليه ويختص بسبب الاضافة (قوله بالاختصاص التعريفى) يعنى ان مراده بالاختصاص ما يقابل العموم وهو اعم من الاختصاص التعريفى كما اذا افادت الاضافة التعريف مثل عين الشئ اذا كانت لام التعريف للعهد ومن الاختصاص الغير التعريفى كما اذا افادت الاضافة التخصيص واليه اى الى ان مراده بالاختصاص اعم منهما لا ما هو المختص بالثانى كما هو المتبادر اشار بقوله سواء

٥ لان المساواة نسبة بين الكليين لا غير على ما اشتهر
منه

(قوله يزيل الخفاء صحة عين اللاشئ) وذلك لانه اذا صدق العين على ماصدق عليه نقيض ٧ الشئ من الافراد الفرضية كما صدق على ماصدق عليه الشئ ومن البين ان الشئ لا يصدق على ماصدق عليه نقيضه ثبت ان العين اعم من الشئ ويرد عليه ان اثبات اعمية العين من الشئ بهذا الوجه خارج عن مذاق اهل العربية فان اللاشئ من الكليات الفرضية التى ليست لها افراد محققة فى نفس الامر بل لها افراد فرضية فلا اعتداد بها عندهم اصلا فلا عبرة باعمية العين من الشئ باعتبار صدقه على تلك الافراد الفرضية وعدم صدق الشئ عليها وكانه لما ذكرنا لم يعتد بهذا الوجه فاثبت الاعمية وازال عنها الخفاء بما سيذكره بقوله وتفصيل ما يزول به الخفاء الخ وقوله ونفس اللاشئ عطف تفسير للعين وانما فسره به لئلا يتوهم ان العين عبارة عن الذات الموجودة فى الخارج فلا يصح اضافته الى اللاشئ فدفعه بانه بمعنى النفس اى الذات مطلقا موجودا كان او معدوما وقوله والخفاء انما جاء الخ وان زال بصحة عين اللاشئ فان زوال الخفاء لا ينافى مجيئه بل هو فرع لمجيئه (قوله عند جماعة) وهم الاشاعرة (قوله فقد بعد عن الحق) فان الخفاء انما جاء من جعل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو فى اللغة فكونه بمعنى الوجود فى الخارج عند جماعة لا يقتضى كونه اعم بلا خفاء (قوله وتفصيل ما يزول به الخفاء) مع تسليم كون الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج ومع قطع النظر عن صدق العين على ماصدق عليه نقيض الشئ اعنى اللاشئ كما مر ان اللام الجنسى فى الشئ وقوله فالعين اعم منه اى من الشئ اصدقه اى لصدق العين على فرد الطبيعة وعلى الطبيعة من حيث هى فان فرد الطبيعة والطبيعة من حيث هى فردان لمفهوم ٤ العين بخلاف الطبيعة من حيث هى فانها لا تصدق على نفسها بل انما تصدق على فردها فان الطبيعة من حيث هى ليست فردا لنفسها لامتناع ٩ كون الشئ من حيث هو فردا لنفسه وقوله فالعين يصدق عليها اى على الطبيعة فى ضمن الفرد لان الطبيعة فى ضمن الفرد فرد لمفهوم العين و على الطبيعة من حيث هى فان الطبيعة من حيث هى فرد لمفهوم العين ايضا بخلاف الطبيعة فى ضمن الفرد فانها لا تصدق على الطبيعة من حيث هى فالعين اعم منه ايضا فتأمل (قوله فاخره الى هنا) قيل يمكن ان يقال انما اخره الى هنا ليكون التأويل جوابا عما ورد على الحكمين ولا يحتاج الى تكريره فى الموضعين وفيه ما فيه ٦ (قوله اريد بالسعيد مطلق المدلول) سواء كان جزئيا او كليا وهو بعيد لانه لا يوافق طريق تنكير العلم كما اشار اليه بقوله بل الطريق فى تنكير العلم ان يراد به المسمى به وهو المدلول الكلى لا مطلق المدلول كليا كان

٧ اى اللاشئ
منه

٤ وهو النفس
منه

٩ لا يقال مفهوم الكلى وهو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فرد لنفسه لانه مما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة لصدقه على كليات كثيرة لانا نقول مفهوم الكلى من حيث هو ليس فردا لنفسه لعدم التغاير بينهما ولو بالاعتبار بل من حيث صدقه على كليات كثيرة والكلام فى امتناع كون الشئ من حيث هو فردا لنفسه
منه

٦ لان وروده فى الموضعين ليس من واد واحد
منه

اوجزئيا فتأويل سعيد كرز مسمى بسعيد هواى ذلك المسمى مسمى بلفظ كرز قيل عليه ان مدار التأويل ليس على التنكير حتى يوافق طريقه بل على دفع الترادف وهو واقع بالحمل على المدلول المطلق تدبر (قوله والاظهر) اى مماذكره الشارح ان يراد بالكرز مدلوله الجزئى وهو وان كان بعيدا مما عرفت آنفا لكنه اظهر من ارادة لفظ الكرز كما ذهب اليه الشارح وهو ظاهر وانما لم يرد به المسمى بكرز ليكون اخص من المسمى بسعيد فيكون من اضافة العام الى الخاص (قوله اوضح) مفعول ثان ليجعل سواء كان اى الموضح اوضح من الآخر اومساويا له اودونه (قوله لكن الكرز مشترك) الخ قيل عليه انه يكفى فى الاوضحية قلة اشتراكه عن اشتراك السعيد على مالايخفى وفيه نظر (قوله وآخر غير منسوب) اى اسم لرجل آخر غير منسوب بان يقال ابن فلان كما قيل ابن جابر مثلا وقوله صحابيون صفة للرجال المذكورين (قوله ولهذا لم يقيد)اى لكون مقصوده بقوله فى عرف النحاة الاحتراز عن عرف الصرفيين لاتحقيق المقام لم يقيد بيان الملحق بعرفهم بان يقول بعد قوله اوالملحق به وهو فى عرفهم اذ ليس لغيرهم فيه اى فى الملحق بالصحيح عرف حتى يحتاج الى الاحتراز عنه بخلاف الصحيح فان للصرفيين عرفا فيه وهو مالم يكن فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة ولوكان مقصوده تحقيق المقام لقيده به ايضا (قوله وفتحت) اى ياء المتكلم فى صورة ان يكون آخره الفا اوياء اوواوا للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك وقوله ظاهر فى ان السكون هو الاصل لانه يدل على انه لولم يلزم التقاء الساكنين لابقيت ياء المتكلم على السكون وماذلك الالكون السكون اصلا وقوله فتأمل لعل وجه التأمل انه يمكن المناقشة فيه بان يقال المراد بقوله وفتحت للساكنين بيان تعين الفتح وعدم جواز السكون لاجتماع الساكنين ولايلزم من ذلك عدم كون الفتح اصلا فانه مع كونه الاصل المختار يجوز السكون عند عدم اجتماع الساكنين فتعليله بلزوم اجتماع الساكنين وتعينه لاجله لايقتضى كون السكون هو الاصل (قوله فى حكم الابتداء بهما) اى فيما اذالم يقع فى صدر الكلام (قوله لان مشاكلها حركة الكسرة) الخ كانه قيل ليست الياء مشاكلة لياء المتكلم فان المراد بالمشاكل الحركة التى تناسب الحرف كالفتحة بالنسبة الى الالف والكسرة بالنسبة الى الياء والضمة الى الواو فاجاب بماترى (قوله فلما تعذر) الحركة على الالف (قوله هى اختها) لتكون كالكسرة قبلها (قوله لوكان الغرض) بقوله اذا اضيف الى ياء المتكلم الخ تعليل التمثيل بقوله مثل مسلمين وقوله ولوكان اى الغرض تقييده لايطلب اذا جوابا الخ وجعل الفاء للعطف خلاف

الظاهر وقوله وكذا قوله مثل مسلمون الخ فان الظاهر على التقدير الاول ان يقول لانه اذا اضيف الخ وعلى التقدير الثانى ان يقول وقلبت واوه ياء بالعطف (قوله فيمالم يلزم الالتباس) وعند الالتباس انت مخير كذا فى الرضى (قوله كما فى لى) الخ اصله لوى كحمر جمع احمر قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة وادغمت الياء فى الياء فصار لى وابقيت ضمة ماقبل الياء ولم يكسر لئلا يلتبس فعل بضم الفاء وسكون العين بفعل بكسر الفاء وسكون العين (قوله لانها الحركة التى كانت للياء) اذليست حركتها ضمة ولاكسرة لانهما ثقيلتان عليها (قوله هذا) اى قوله واما الاسماء الستة الخ بمنزلة الاستثناء من قوله الخ وقوله فان كان فى آخر الخ فى مقام التعليل لكونه بمنزلة الاستثناء عنه فالظاهر ان يقول فانه ان كان فى آخر الخ وقوله الحروف الثلثة اى الواو والالف والياء فى الاحوال الثلث اى حالة الرفع والنصب والجر اذا اضيفت تلك الاسماء الى غير ياء المتكلم نحو هذا ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك فنى الاضافة اى اضافة هذه الاسماء التى آخرها واو اوالف اوياء حين الاضافة الى غير ياء المتكلم يجب ان تكون هذه الاسماء على الاحكام المذكورة بقوله فان كان آخره الفا تثبت وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فى الحروف الثلثة الواقعة فى الآخر مع ان هذه الاسماء لاتكون على هذه الاحكام بل لها حكم آخر فاستثناها اى هذه الاسماء ببيان حكمها وقوله او بمنزلة الاستثناء الخ عطف على قوله بمنزلة الاستثناء الخ وقوله من اضافة الاسم الصحيح الى ياء المتكلم وحكمها ان يكسر آخره مثل ثوبى ودارى وانما استثناها من اضافة الاسم الصحيح مع عدم دخولها فى الاسم الصحيح لكون آخرها حرف علة لانها بحذف اعجازها اى اواخرها نسيا منسيا اسماء صحيحة حكما وقوله ليس كالاسماء الصحيحة فى الحكم وهو ان يكسر آخرها وقوله وهو فى على الاستعمال الاكثر كما سيجئ فى الشرح واخى وابى على ماجازه المبرد برد لام الفعل فيها وهو الواو وجعلها ياء وادغام الياء فى الياء وان كان مذهب الجمهور فيها انها اضيفت الى ياء المتكلم ان لايرد المحذوف بجعله نسيا منسيا بل يكسر ٤ ماقبل الياء وهو آخر هذه الاسماء حكما (قوله ويتجه حينئذ) اى حين كونه بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح (قوله وانا اقضى منه التعجب) الخ اذ التقديم والتأخير انما هو لنكتة مناسبة للمقام وهى ههنا ماذكره المحشى الفاضل وموافقة الكلام للآية فى مجرد ٥ تقدم الاخ على الاب امر آخر (قوله فى حال الرفع) انما خص كون لام الفعل الواو بحالة

٤ كما فى الصحيح

٥ مع قطع النظر عن كونهما مضافين الى غير ياء المتكلم فى الآية وعن كون التقديم للترقى من الادنى الى الاعلى فى المحبة وعن كونه مقدما عليه بواسطة تقدمه على الام

الرفع لكونها الفاو ياء فى حالة النصب والجر وهذا مبنى على ان الرد والاعلال
بعد دخول العامل لاقبله ووجهه ان الواو انما تقلب ياء لكونها ٩ ساكنة وهى
انما تكون ساكنة بعد دخول العامل فان الواو الاصلية فى اخ واب متحركة
فان اصلهما اخو وابو بدليل مجئ تثنيتهما على اخوان وابوان وتصغيرهما على
اخيو وابيو فلا وجه لما قيل ٤ ان هذا انما يتم اذا كان الرد والاعلال بعد دخول
العامل لاقبله مع ان الظاهر هو الثانى وقوله فقياس المبردان يقول فى حال
النصب اباى لان لام الفعل فى حال النصب هو الالف لا الواو حتى تقلب ياء وتدغم
الياء فى الياء وعلى تقدير كونها واوا يكون مفتوحة فى حال النصب مع كون ماقبلها
مفتوحا ايضا فلاجرم تنقلب الفا ليصير اباى فقياس المبرد يقتضى اباى فى حال
النصب لا ابى كما فى حال الرفع والجر مع انه لايقول به (قوله اى قضاء) يعنى ان القدر
بفتح الدال بمعنى القضاء والمشية الازلية لابسكون الدال بمعنى المقدار وقوله وارى
بصيغة المجهول فانه اذا كان بصيغة المعلوم يكون بمعنى الرؤية او العلم لابمعنى الظن
واما ارى بصيغة المجهول فهو كناية عن اظن (قوله صيغة الخطاب)
بان يكون خطابا لامرأة لان الحم لايضاف الا الى الانثى لانه قريب المرأة من جانب
زوجها كما سبق فى اوائل الكتاب فيتجه ان الصواب حينئذ ان يقول وتقوابن
بصيغة المخاطبة فجعله صيغة غائبة دفعا لما يتجه الخ ويجوز ان تخاطب به المذكر
باعتبار كونه قائلا من لسان المرأة وقوله من بعد ماقيل ان حمى الخ بناء على جعله
خطابا لمذكر (قوله لكان اوضح) من قوله تقول فانه يشتبه ان يكون خطابا
للمذكر (قوله لكن بمتابعة الحركات الاعرابية) فان كان مرفوعا ففاؤه
مضمومة وان منصوبا فمفتوحة وان مجرورا فمكسورة نحو هذا فم ورأيت فا ومررت
بفم فكل من هذه الحركات مقيدة بحالة مخصوصة لامطلقة وكانهم نظروا
الى حالة الاضافة بلاميم اعنى فوك وفاك وفيك (قوله ولغة ادنى منهما)
اى من هذه اللغات فى مرتبة الفصاحة هى كسواء ورشاء نحو هذا حماء وحماؤك
ورأيت حماء وحماءك ومررت بحماء وحمائك (قوله ذوى) بفتح الذال وسكون
الواو كفلس وعند غيره بفتحهما كفرس (قوله فى مقام النفى) بان يقول وذو
لايضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام لبعض تلك الاسماء اعنى الاخ
والاب انما كان بالاضافة اليه اى بسبب الاضافة الى ياء المتكلم لابسبب الاضافة
الى الضمير مطلقا فلما افاد الاشمل اى جعل الاشمل لياء المتكلم وغيره مفيدا كان
المناسب اداء حق الشمول بان يقول ذو لايضاف الى غير اسم الجنس حتى يشمل

٩ حتى يجتمع الواو والياء والاولى ساكنة كما مر منه

٤ قاله زين الدين منه

الضمير وغيره ويمكن الجواب عن هذا بان يقال المناسب حين العدول عما هو
المقتضى وهو ذكر ياء المتكلم ان يعدل الى نوعه وهو ذكر الضمير واما العدول
الى جنسه بان يقول غير اسم الجنس فبعيد فتأمل (قوله وهو اسم) الخ اى الكاهل
(قوله ايضا تجمع) اى كالفاعل الاسمى (قوله لانها لو كانت جمع تابعة) الخ
علة لقوله لم يجعل التوابع الخ (قوله وجعل) عطف على قال جنس الاقسام
اى اقسام التوابع من النعت وغيره التابعة دون التابع مع انه جعله التابع حيث
قال مثلا النعت تابع الخ دون تابعة (قوله اى حقيقة او حكما) الاسم الحكمى
هو الجمل الواقعة موقع المفرد وهى التى لها محل من الاعراب ولايذهب عليك
ان قوله التى هى اقسام الاسم صفة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فلو حمل
الاسم على مايتبادر منه وهو الاسم الحقيقى لخرج توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التى هى اقسام الاسم الحكمى نحو زيد قام وقعد ورأيت رجلا قام
وقعد ومررت برجل قام وقعد فتعميم الاسم من الحقيقى والحكمى انما هو لادخال
توابع الاسم الحكمى لا لادخال الجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات على ماله
اعراب كما يدل عليه قوله فلا يشكل بالجمل الخ اذلاشك ان الجمل الوصفية نحو
جاءنى رجل قام ابوه والجمل التى هى معطوفات على ماله اعراب نحو زيد قائم وقعد ٤
ابوه توابع الاسم الحقيقى وليس قوله التى هى اقسام الاسم صفة للتوابع حتى يشكل
بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات واما الجمل التى هى معطوفات على
ما لا اعراب له اصلا نحو ضرب وقعد زيد فالتوابع مطلقا وان كانت صادقة
عليها لكنها بعد تخصيصها ٣ بما ذكر غير صادقة عليها ولا بأس بذلك
لان المعرف ههنا التوابع المخصوصة لا التوابع مطلقا (قوله يعنى فى ضرب ضرب زيد)
الخ فان ضرب الثانى فى التركيب الاول ليس من افراد التابع المخصوص
ولايصدق عليه الحد ايضا فانه غير ملتبس باعراب سابقه اذ ليس لسابقه اعراب
فضلا عن كونه ملتبسا به بخلاف ضرب الثانى فى التركيب الثانى فانه من افراد
التابع المخصوص ويصدق عليه الحد ايضا (قوله والاحتياج) الخ من تتمة كلام
الشارح معنى الى تخصيص المعرف بما ذكر من ان المراد الخ حاصل بسبب جعل
ان وضرب فى مثل ان ان وضرب ضرب زيد من التوابع مطلقا غير مقيد بما ذكر
اذ لو لم يجعل ان وضرب فى المثال المذكور من التوابع بان يجعل التابع عبارة
عن الاسم ٢ التابع لايحتاج الى تخصيص المعرف بما ذكر فان نفس المعرف غير
صادق على ان وضرب على هذا التقدير حتى ينتقض تعريف التوابع به (قوله

٤ اذا عطف على قائم منه

٣ اى بما ذكره الشارح من قوله توابع المرفوعات الخ منه

٢ اى حقيقة او حكما منه

والدليل عليه) اى على جعل ان وضرب من التوابع وقوله فى الالفاظ كلها سواء كانت اسما اولم يكن فاذا كان التأكيد اللفظى جاريا فى الالفاظ كلها كان ان وضرب فى المثال المذكور من التوابع فان كلا منهما تأكيد والتأكيد قسم من التوابع فظهر ان مدار هذا الدليل على جعل التأكيد قسما من التوابع لااعم منها وقوله وارى الخ على صيغة المجهول اى اظن اشارة الى منع الدليل المذكور وحاصله ان مدار الدليل المذكور على ان التأكيد قسم من التوابع لااعم منها وهو ممنوع كيف وجعل التأكيد كالمعطوف اعم من التابع بجعل التابع بمعنى الاسم ٣ التابع حقيقة او حكما اهون من جعل التابع اعم منهما بان لايعتبر فى مفهومه الاسم كما فعله الشارح حيث قال والمراد الخ فانه يشعر بانه اعم لكن المراد منه المخصوص بالاضافة الى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم ووجه الاهونية انه حينئذ لايدخل ان ٩ وضرب فى التابع فلايحتاج الى اخراجه بان يقال المراد بها توابع المرفوعات الخ (قوله واول كالامد) وهو قوله اى متأخر وقوله وآخره وهو قوله متى لوحظ مع سابقه الخ ويدل على هذا قوله فى الرتبة الثانية دون ان يقول فى الرتبة المتأخرة (قوله وبعد تصريحه بان المراد الثانوية فى الرتبة) قيل لايخفى ان قوله كان فى الرتبة الثانية ترتب على قوله متى لوحظ مع سابقه ولايصدق على هذا المثال الشرط فلايصدق الجزاء فلابد من ان يراد بالسبق والتأخر فى الرتبة وهو ظاهر ويمكن دفعه بان المراد بالسابق فى قوله مع سابقه المتبوع او السابق رتبة وان كان مسبوقا فى الذكر فيصدق الشرط على التابع المتقدم وكذا الجزاء فلا اشكال (قوله يشكل) تعريف التوابع جمعا بمثل عليك ورحمة الله السلام فان رحمة الله معطوف على السلام (قوله الا ان يراد السبق) اى بقوله سابقه او التأخر اى بقوله ثان وقوله بحسب الرتبة متعلق بكل واحد من السبق والتأخر (قوله ولايذهب عليك) الخ غرضه بهذا الكلام تأييد تفسير الثانى بالتأخر (قوله فيتناول الثالث) الخ كما يتناول الثانى فى الذكر (قوله لان كلا) اى من الثالث والرابع ثان الخ اى فى المرتبة الثانية بالنسبة الى مرتبة اعراب سابقه من جهة الاصالة والتبعية وان لم يكن فى المرتبة الثانية فى الذكر (قوله لايمكن ان يجرى على كلمتين) لامتناع قيام العرض الواحد بالشخص بمحلين مختلفين (قوله لايخفى ان ماذكره لايظهر) الخ يمكن ان يقال ماذكره الشارح مبنى على ماهو المعتبر عند النحوى وماذكره المحشى مبنى على ماهو المعتبر عند اهل المعانى وكل حزب بما لديهم فرحون فتدبر (قوله والتأكيد)

٣ والتأكيد والمعطوف اعم من ان يكون اسما كذلك لصدقهما على مثل ضرب ضرب زيد ومثل ضرب وقعد زيد
منه

٢ اى المثال المذكور
منه

كنفخة واحدة (قوله وبعض المعطوفات) مثل جاءنى زيد لاعمرو ويمكن ان يقال الرفع فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد وحده اى بدون عمرو ولامطلقا (قوله فان الجزء الثانى) فيه لطافة (قوله هى الحالية القائمة بالمجموع) اى بمجموع جزء جزء فان الحال هى المجموع فتعريف التوابع صادق على مثل هذه الحال مع عدم كونه من افراد المعرف فلايكون التعريف مانعا (قوله ليس ثانيا فى الرتبة) وقد عرفت ان المراد بالثانى الثانى فى الرتبة لافى الذكر (قوله باعراب سابقه) اى لفظ باعراب سابقه وهو مبتدأ خبره قوله اخرجه اى اخرج الجزء الثانى لانه اى الجزء الثانى (قوله لايتجاوز فهمه) اى لايفهمه احد سواه لكمال بعده (قوله على معنى بجنس)الخ متعلق بالجعل وقوله بجعله اى بجعل قوله باعراب سابقه وهو خبر ان (قوله ولايجعله مقابلاله) اى لما هو بعين اعراب سابقه ٥ كما يشعر به قوله لانه بعين اعراب سابقه (قوله للتابع فى الاعراب) لالما هو اعم منه ومن التابع فى الحركة البنائية بان يجعل الاعراب المعتبر فى هذا التعريف اعم من ان يكون حقيقة او حكما ويجعل الضم والفتح فى يازيد ولارجل اعرابا حكما لمشابهتهما حركة الاعراب كما فعله الشارح (قوله ولما لم يكن) اى التعريف حين كونه للتابع فى الاعراب بان يجعل الاعراب المعتبر فيه محمولا على ماهو المتبادر اعنى الاعراب حقيقة شاملا لتابع حركة المنادى المبنى على الضم وتابع حركة اسم لا المبنى على الفتح واضافة التابع الى الحركة لادنى ملابسة اى لتابع المنادى وتابع اسم لا فى الحركة تعرض اى المص لهما اى لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا فى محلهما وهو باب المنادى وباب اسم لا ولم يرض باحالتهما الى هذا الباب اى باب التوابع (قوله على تابع) من التوابع انه كل ثان ضرورة انه ثان واحد لاكل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل اى حمل الحد على افراد المحدود مع وجوب صحته فالمعتبر فى مثل هذا انما هو صدق التعريف فى نفسه من غير اعتبار صفة العموم كما نبه عليه القاضى عضد الملة والدين فى شرح مختصر الاصول فاحفظه فانه من سوانح الزمان الظاهر انه اراد به انه من سوانحه وفيه انه قد سبقه القاضى عضد الملة والدين فى شرح ٦ مختصر الاصول فى ذلك لكن حسن الظن بالمحشى الفاضل يقضى بانه لم يطلع عليه وتوارده فيه (قوله هو المحذوف) وهو التابع الدال عليه التوابع (قوله فمن استدرك) اى اعترض (قوله ايضا) اى كلفظ كل ليس فى محله اذ التعريف للجنس لاللافراد (قوله فقد اتى بمستدرك) اى اتى بشئ لاطائل تحته لما عرفت

٥ قيد للمنفى
منه

٦ فى مبادى اللغة
منه

من ان المعرف هو المحذوف وهو التابع المعرف بلام الجنس وايضا بعد تسليم كون المعرف هو المذكور يمكن ان يقال اضمحلت الجمعية بلام التعريف فصار كالجنس فتدبر (قوله هذا تكلف مستغنى عنه) اذ نكتة اختيار لفظة كل هى الاشارة الى كون التعريف مانعا وذلك لا يحتاج الى بيان كونه جامعا بما ذكره من التكلف (قوله لكونه اشد متابعة) حيث يتبعه فى الافراد والتثنية والجمع الخ (قوله واوفر فائدة) كالتخصيص والتوضيح والتأكيد (قوله وهذا) المعنى اعنى الوصف بحالة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق بعيد عن العبارة وهى الوصف بحال المتعلق فان الظاهر منها الوصف بحالة قائمة بالمتعلق كما لا يخفى (قوله والحق) فى الجواب عن الايراد المذكور وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق فعلى هذا التوجيه يكون اضافة الحال الى المتعلق على ظاهرها بخلاف توجيه الشارح فانها تكون لادنى ملابسة على توجيهه (قوله لكنه يدل باعتبار تركيبه) الخ قيل هذا مراد الشارح بقوله ٦ يدل على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع لان كونه بحيث يحسن غلامه حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع فالاعراض عنه والذهاب الى ماذكره اعراض عن الحق وعدم فهم ما هو مراد الشارح الفاضل (قوله بهذا القيد) اى بقوله بهيئة تركيبه (قوله فلا فائدة لقوله) اى لقول المص مطلقا فان فائدته هى الاحتراز عن سائر التوابع ولا يتم ماذكره الشارح فى بيان فائدته بقوله و لا يرد عليه البدل (قوله لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول) الخ فيه ان تركيب التأكيد مع المتبوع من حيث هو مع قطع النظر عن خصوص المادة يفيد تقرير النسبة او شمول المتبوع افراده فالاول مثل ضرب زيد زيد وضرب زيد نفسه والثانى مثل جاءنى القوم كلهم ولا يفيد تقرير احدهما بخصوصه الا لخصوصية موادها فدلالة التأكيد فى جاءنى القوم كلهم على معنى الشمول انما هى بخصوصية المادة فتدبر (قوله فهذه) الفائدة وظيفة نحوية لكونها متعلقة باصل المعنى الوضعى لا بمزية زائدة عليه (قوله وكونه غالبا) الخ اى كون النعت غالبا الخ وقوله يستفاد من تقييد مايعادلهما اى من تقييد المص لما يعادل التخصيص والتوضيح بالقلة كما تستفاد اى القلة من حرف التقليل فى قوله وقد يكون لمجرد الثناء (قوله واعترض على الفرق) بين الحال والصفة فى ذلك الحكم (قوله عطف على جملتى لما) الخ يعنى ان قوله ولم يكن هذا مرضيا معطوف على الشرط وهو قوله كان غالب مواد الصفة المشتقات وقوله رده معطوف على الجزاء وهو قوله توهم كثير الخ (قوله

٦ اى باعتبار تركيبه مع المتبوع منه

فى قوة المشتق) اى فى حكمه لدلالته على معنى حاصل فى الذات فى جميع الاستعمالات اوفى بعضها (قوله الاصح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره) بالواو بدل او لان كلمة بين يقتضى المتعدد واو لاحد الامرين وانما قال الاصح اشارة الى صحة كلمة او بجعلها بمعنى الواو (قوله من قبيل خاتم فضة) يعنى ان الاضافة بيانية اى المعنى الذى هو غرض وليست لامية (قوله وترتب وجود المعنى) الخ اى المعنى الموجود فى العقل المترتب على النعت غرض من وضع النعت فاضافة الترتب والوجود من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كما فى حصول الصورة فلا منافاة بين هذا الكلام وبين قوله والغرض ما يترتب وجوده الخ (قوله لا يساعده قاعدة التقدير) ٢ كتقدير المضاف مثلا (قوله مقحما) اى كلاما زائد لا فائدة فيه (قوله الى فرد مبهم) بان يكون لام التعريف للعهد الذهنى كما فى قوله *ولقد امر على اللئيم يسبنى* فان المراد فرد غير معين من اللئيم وهو فى حكم النكرة فجعل جملة يسبنى صفة له و آخره *فمضيت ثمة قلت لا يعنينى* (قوله الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة) اى تخصيصها بكونها وصف النكرة لا للمعرفة فان قول المص وتوصف النكرة يفيد الحصر بمعونة المقام كما اشار اليه الشارح بقوله لا المعرفة (قوله انه لم يحترز عنها) اى عن المعرفة لانها لا توصف بالجملة الخبرية اى لاجل انها لا توصف بها اى ليس وجه الاحتراز عنها عدم وصفها بالجملة الخبرية اذ لو كان الاحتراز عنها لاجل ذلك لزم ان توصف بالجملة الانشائية وليس كذلك بل لانها اى المعرفة لا توصف بالجملة اصلا خبرية كانت او انشائية فعبارة المص غير واضحة لانه يتوهم منها جواز وصفها بالجملة الانشائية لكن لم يعتد المص بهذا التوهم لكمال ضعفه لظهور ان الجملة فى حكم النكرة فلا توصف بها المعرفة (قوله فى تأويل مفرد مسبوك) اى مأخوذ منها اى من الجملة فتأويل مررت برجل يقوم بقائم وتأويل مررت برجل ضرب على صيغة المجهول بمضروب (قوله من تأويل الجمل الخبرية) بالمفرد المسبوك من الجملة من غير حاجة الى الحذف وقوله فى تأويل رجل مطلوب ضربه لا فى تأويل رجل مقول فى حقه اضربه كما هو المشهور فانه يحتاج الى الحذف بخلاف هذا التأويل فانه مغن عن الحذف لان مطلوب ضربه يفهم من قوله اضربه لا محذوف مقدر فهو اى هذا التأويل وقوله عما قال الخ وهو تأويله بمقول فى حقه اضربه (قوله بالانشاء) صلة الوصف وقوله بالجمل المحكية صلة الاختصاص وقوله الا اذا امر بضربه اى الا اذا امر احد احدا بضربه بان قال اضربه فحينئذ يوصف ذلك الرجل بالجملة الانشائية اعنى اضربه

٢ مثال للمنفى منه

فيكون فى تأويل مقول فى حقه اضربه وقوله لجاء استعماله فى مقام الامر بضربه لايقال التأويل الذى ذكره اعنى مطلوب ضربه خبرفكيف يستعمل رجل اضربه بهذا التأويل فى مقام الامر بضربه لانانقول اذا استعمل هذا الكلام بهذا التأويل فى مقام الامر بضربه لكان مطلوب ضربه انشاء معنى وان كان خبرا صورة كقولك بعت واشتريت عند العقد فان قلت فعلى هذا يجوز استعماله بتأويل مقول فى حقه اضربه فى مقام الامر بضربه ايضا بان يجعل هذا انشاء ايضا قلت لوكان انشاء لكان بمعنى الامر بالقول لابمعنى الامر بالضرب والكلام فيه (قوله فتأمل) لعله اشارة الى سؤال وهوانه اذالم يوصف بتلك الجملة المحكية الافى مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل كان الظاهر تأويله بمستحق لان يؤمر بالضرب لابمقول فى حقه اضربه والى جوابه بان يقال انما اولوه بمقول فى حقه اضربه لكون الجملة الانشائية محكية وكونه مناسباله (قوله ولم يحترزعن ذلك) اى عن ان يظنها المخاطب اجنبية فى الخبر الجملة واكتفى بمايقوم مقام الضمير كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد والقرينة القائمة مقامه نحو البر الكر بستين اى الكر منه بقرينة ان بايع البر لايسعر غيره (قوله فليس ههنا) اى فى الخبر الجملة مظنة الغفلة عما لايظهر وقوله الا عن زيد توجه استثناء من قوله لايظهر (قوله فى الملازمة) المستفادة من قوله واذالم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية (قوله يحتاج الى تأويل) بان يجعل التنكير اعم من الحقيقى والحكمى لان الجملة فى حكم ٧ النكرة (قوله وان ليس الحسن الا وجهه) لانه حال له تجوزا بعلاقة كونه جزأ منه (قوله وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق) الظاهر ان يقول وكذا المراد بحال المتعلق كمالايخفى (قوله فاعرف حال قوله اى قائمة به) فانه صادق على مثل زيد الحسن نفسه اوذاته مع انه من قبيل الوصف بحال المتعلق كماذكره فلايكون تفسير حال الموصوف بحالة قائمة به مانعا وايضا لايصدق على مثل زيد الحسن الوجه فلايكون جامعا ويمكن ان يقال المراد بحالة قائمة به ماجعل حالاله قائمة به بحسب دلالته التركيبية وفى زيد الحسن نفسه جعل الحسن وصفا لغير الموصوف وقائما بغيره بحسب ٩ دلالته التركيبية بخلاف زيد الحسن الوجه فيكون مانعا وجامعا فتدبر (قوله الحسن) بالنصب خبر لايكون وقوله بل ماهو ماأول به اى بل يكون الخبر ماهواى الحسن فى هذا التركيب ماأول به وقوله ولايخفى ان هذا الوصف الذى اول به الحسن اى كائن

٧ وليست بنكرة ولا معرفة لانها من اقسام الاسم كما عرفت سعد

٩ وان لم يكن قائما بغيره بحسب الدلالة اللغوية سعد

بحيث يحسن غلامه تابع للموصوف فى الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف اى من اول الامر بلا تأويل فان الوصف الأول هو به وصف بحال الموصوف ايضا لكنه حاصل بعد التأويل فيكون تابعا للموصوف فى الامور العشرة مع ان الوصف بحال المتعلق لابد ان يكون تابعاله فى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويكون فى البواقى كالفعل وقوله بل يلزم ان يكون الخ عطف على قوله ويلزمه الخ اى بل يلزم مماذكره ان يكون جاءنى رجل كائن الخ اصدق ماذكره من معنى الوصف بحال المتعلق عليه لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق واللازم باطل اذلاشك فى انه وصف بحال الموصوف (قوله فالوجه ان يقال) الخ اى فى دفع الاشكال المذكور وقوله انه يوصف بلفظ يدل الخ لابصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه كماقال الشارح وقوله ويتكلف الخ عطف على قوله ان يقال الخ ويمكن ان يقال مراد الشارح بقوله يعنى بصفة اعتبارية الخ بيان التكلف فى صدق تعريف النعت عليه لابيان معنى قوله بحال متعلقه لكنه يكون بيان معناه ٤ متروكا بالكلية فتدبر (قوله وصف النكرة مطلقا) سواء كانت مخصوصة اولا (قوله فانه مفرد مذكر لاغير) وان كان الموصوف مثنى اومؤنثا (قوله وافعل التفضيل المضاف للزيادة على ما اضيف اليه) نحو زيد افضل الناس اذاكان المقصود تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا النوع واحترز به عن افعل التفضيل المضاف لقصد الزيادة المطلقة الغير المقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش فان فيه لابد من المطابقة لموصوفه فى الافراد والتثنية والجمع والتأنيث بخلاف الاول فانه يجوز فيه الافراد والتذكير وان كان موصوفه مثنى اومجموعا اومؤنثا والمطابقة لمن هوله كماسيجيء فى بابه (قوله ومافى الشرح فى هذا المقام) من قوله كفعول بمعنى مفعول على مافى بعض النسخ واماماوقع فى بعضها من قوله كفعول بمعنى فاعل فصحيح (قوله والفعل مفرد كما كان) الخ فقولك برجلين ضاربين لم يكن كقولك رجلين يضربان فى الافراد والتثنية فان الالف فى يضربان نفس الفاعل والفعل مفرد والالف فى ضاربان علامة التثنية والفاعل ضمير مستكن فيه فهو مثنى لامفرد فقوله وجدت الاول فى الخمس البواقى كالفعل الخ ليس على ماينبغى ولما كان لقائل ان يقول الاختلاف بينهما فى ذلك لايوجب عدم كون الصفة كالفعل فى ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها اشار الى الجواب بقوله واما ان تثنيتها باعتبار الخ يعنى ان كون تثنية الصفة باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها كما يفهم من كلام الشارح ممنوع فلا يتم ماذكره

٤ وهو ما ذكره المحشي ههنا سعد

من ان الوصف بحال الموصوف كالفعل فان تثنية الفعل باعتبار تثنية فاعله نحو الزيدان ضربا لا باعتبار تثنية موصوفه وهو ظاهر وقوله بلا شبهة فى موضع قيد للنفى يعنى ان تثنية الفاعل لايوجب تثنية المسند بلا شبهة فى موضع من المواضع وان اوجب ذلك بشبهة كما فى مثل ان هذان لساحران فان تثنية الساحر يحتمل ان يكون لتثنية الفاعل وان يكون لتثنية المخبر عنه وفى مثل جاء فى الرجلان الضاربان عمرا فان تثنية الضارب يحتمل ان يكون لتثنية الفاعل وان يكون لتثنية الموصوف ويوجب تثنية الموصوف تثنية الصفة بلا شبهة نحو جاءنى هذان الرجلان فان تثنية الموصوف اعنى هذان اوجب تثنية الصفة اعنى الرجلان اذ ليس لهذه الصفة فاعل حتى اوجب تثنيته تثنيتها فالاحق ان تثنيتها انما هى باعتبار موصوفها فالنعت بحال الموصوف ليس كالفعل بالنسبة الى فاعله بخلاف النعت بحال متعلق الموصوف فانه كالفعل بالنسبة الى فاعله على التفصيل المذكور فى الشرح فحينئذ لا يرد ما اورده الشارح من السؤال ولا يحتاج الى الجواب قيل ويمكن ٧ دفع البحث بان يقال الشارح لم يسلب كون الالف فى الفعل ضميرا بارزا ولم يقل وجدت الاول كالفعل من كل وجه بل قال وجدت الاول فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله اى فاعل الوصف الاول التابع لموصوفه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل الى آخر ما قاله وهذا كلام صحيح لاغبار فيه اصلا وقوله نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا اى سواء كان الوصف مفردا اوجملة تابعا للموصوف فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ايضا اى كما انه تابع له فى الخمسة الاول انه اى كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا له فيها لايظهر الخ وقوله بل الحق به اى بيضر بان ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية ولم يكن مثنى حقيقة كرجلان فان الالف فيه علامة التثنية كما عرفت وقوله اوصورة فيضر بان وان كان مفردا حقيقة لكنه لما الحق به ضمير الفاعل وحصل صيغة التثنية صار متابعا للرجلين فى التثنية صورة وقوله اويقال الخ اى ونختار ان المراد بالمتابعة المتابعة حقيقة لكن الوصف التابع له اعم من ان يكون مؤولا اوغير مؤول (قوله وكان تابعا للموصوف) فى التذكير والتأنيث وقوله ولو لم يكن كالفعل لامتنع لوجوب متابعة الصفة للموصوف فى الافراد والتثنية والجمع وقوله فافهم اشارة الى ان كلام المص يوهم انه لو لم يكن كالفعل

٧ قاله الفاضل الكردى سعد

وكان تابعا للموصوف لجاز قاعدون غلمانه بلاضعف وليس كذلك لانه يمتنع على هذا التقدير (قوله بفتح اللام) على وزن ذهاب (قوله بآخره) متعلق بالحاق ولو لم يكن ٦ كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه حينئذ اى حين عدم كونه كالفعل والشارح المحقق اشار بقوله وان كان قعود جدا الى وجه عدم الحسن فيه وبقوله لانك اذا كسرت الخ الى وجه عدم الضعف فيه ولما لم يتعرض لوجه جوازه اشار اليه المحشى الفاضل بقوله لانه لايخرج بذلك الخ (قوله ليتصل الاستثناء بلا كلفة) فانه على ظاهره لايتصل الاستثناء لان اخراج الواو من الاسمية الى الحرفية ونحوه لاينافى اجتماع الفاعلين فى الظاهر بل يتحقق معه وانما قال بلا كلفة لانه يمكن تقدير المعطوف اى فى الظاهر وفى الحقيقة الا ان يخرج الواو الخ (قوله يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل) لكونه كالجزء من الفعل (قوله فوق الجميع) اى فوق جميع المعارف فى الاعرفية وقوله عدم حاجته اى حاجة ضمير المتكلم الواحد الى التوضيح لكونه فوق جميع المعارف (قوله فتأمل) قيل لعل وجهه انه انما يكون هو فى حقه تعالى اسما ظاهرا اذا لم يسبق له مرجع فى ذلك الكلام (قوله ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق) فيجوز ان يكون الضمير الراجع اليه صفة لشئ آخر (قوله للدلالة على مايتحد مع المرجع) اى لاجل الدلالة على معنى يتحد مع المرجع فاذا كان ضمير الغائب راجعا الى مفهوم المشتق لايجوز ان يكون صفة لشئ آخر والالازم ان يكون ذلك الشئ مرجعا له والمفروض ان المرجع مفهوم المشتق (قوله بقى المضاف الى المعرفة) فانه مساو للمعرف باللام اوللموصولات وقوله لانه يجئ بعد حيث قال اوبالمضاف الى مثله وقوله والمنادى عطف على قوله المضاف الى المعرفة والقياس ان يكون المنادى فى مرتبة ضمير المخاطب لكونه مخاطبا معنى (قوله انه) اى المضاف الى مثل المعرف باللام انقص من المضاف اليه فى درجة التعريف وليس مثله فيخرج بقوله مثله اذا اريد به مثله فى درجة التعريف فاحتاج الى قوله اوبالمضاف الى مثله لئلا يخرج المضاف على مذهبه ايضا اى كما لايخرج على مذهب من قال انه مساوله (قوله ويرد ايضا) عطف على قوله وحينئذ يتجه اى وحينئذ يرد ايضا اى كما يتجه ماذكرناه (قوله لاحاجة اليه) اى الى هذا التعميم على مذهب سيبويه وهو ان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه لو فسر المماثلة المفهومة من قوله اوبالمضاف الى مثله بالمماثلة فى الدرجة لانه لو فسر بالمماثلة فى كونه ذا اللام لاحتاج الى هذا التعميم على مذهبه ايضا لانه قد يكون موصوفا بالمضاف الى غير مماثله فى كونه ذا

٦ دليل انى على كونه كالفعل سعد

اللام كما فى قولك جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس وان كان مضافا الى مماثله فى درجة التعريف بلا واسطة دائما على مذهبه (قوله بجواز وصف المضاف الى الضمير) نحو زيد غلامه الظريف حاضر عنده دونه اى دون وصف الضمير لكونه اعرف من الوصف وقوله لجواز ان يوصف المعرف باللام بالمضاف الى الاعرف منه نحو جاءنى الرجل صاحب هذا الغلام فان اسم الاشارة اعرف من المعرف بلام التعريف كما عرفت فعلى تقدير كون تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه يلزم جواز ان يوصف الرجل بصاحب هذا الغلام لانه دون هذا فى الاعرفية فيكون مساويا للمعرف باللام او انقص منه وعلى التقديرين يجوز وصفه به فلا وجه لما صرحوا به من انه لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه اى من المضاف وان كان انقص من الاعرف الذى اضيف اليه لكنه اعرف من المعرف باللام لاضافته الى ما هو اعرف من المعرف باللام فلا يكون مساويا له او انقص منه (قوله وبهذا ذى قال كذا) فان لفظ ذى اسم موصول على اللغة الطائية (قوله لا ان يراد بهذا اسم الاشارة) كما هو الظاهر من قول الشارح اى باب اسم الاشارة وان امكن حمل اضافة الباب اليه على البيانية ولعل قوله فتأمل اشارة الى هذا (قوله وبمثله) اى بمثل باب هذا وقوله من اسماء الاشارة بيان لمثله (قوله ما يعم التعلق) اى تعلق الفعل بشئ من ملابساته كالمفعول وغيره نحو ضربت زيدا وعمرا وطاب زيد نفسا وعلما وقوله والنسبة التقييدية سواء كانت اضافية او توصيفية (قوله وصفا لا معطوفا كما سيجئ) يعنى ان الصفة الداخلة عليها حرف العطف لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد فى المثال المذكور تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها و يصدق التعريف على هذه الصفة من جهتها الاولى فلا يكون مانعا اذ القيد المخرج لها فى التعريف انما هو قوله مقصود بالنسبة كما سيذكره الشارح فاذا كان المراد بالنسبة ما يعم التعلق او النسبة التقييدية لا يكون هذا القيد مخرجا له فلا يكون التعريف مانعا (قوله ويشكل) اى التعريف جمعا بالمعطوف فى قوله اى قول المص فيما سبق وانواعه رفع ونصب وجر لان المقصود بالنسبة فيه نسبة المجموع لا نسبة كل واحد منها والا لم يصح الحمل على الانواع فلا يصدق التعريف على كل من المعطوفين فلا يكون جامعا الا ان يقال فى التفصى عن هذا الاشكال (قوله فى هذا المقام نسبة البعضية) وهكذا الحال فى كل معطوف يكون ملاحظة

العطف فيه مقدما على ملاحظة الربط ﴿ قال الشارح ﴾ اى قصد نسبته الخ يعنى ان اسناد المقصود الى التابع مجاز عن اسناده الى نسبته لكونه من ملابسات النسبة (قوله توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود) اى ليس صلة للمقصود المسند الى التابع والا لكان المعطوف الخ يعنى او اريد اسناد المقصود الى التابع من غير جعله مجازا عن اسناده الى نسبة التابع وجعل قوله بالنسبة متعلقا بذلك المقصود لكان ٥ المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة الواقعة فى الكلام كما لا يخفى (قوله بل هو متعلق بالقصد المفهوم) اى المفهوم المراد منه وهو قصد نسبته او نسبة شئ اليه فان المقصود مسند الى نسبة التابع حقيقة كما اشار اليه بقوله لانه عبارة عن قصد نسبته الخ والى نفس التابع اسنادا مجازيا لكونه من ملابسات النسبة وكونه طرفا لها هذا و يجوز ان يكون متعلقا بالمقصود المسند الى التابع بان يجعل الباء سببية لا صلة للمقصود اى تابع مقصود بسبب النسبة لكونه طرفا لها لان المعطوف فى الكلام كالمعطوف عليه طرف النسبة كما صرح به المحشى فى الشرح (قوله اى المفهوم من لفظ المقصود) بمعونة المقام وقوله او المقصود منه اى المفهوم من المقصود من لفظ المقصود وهو ما اشار اليه بقوله اى قصد نسبته الخ (قوله لانها اى غير البدل من التوابع لم ينسب اليها شئ) الخ يعنى ان كونه احترازا عن غير البدل حق لا كلام فيه لكن ما به الاحتراز هو المفهوم الذى يتضمنه قوله مقصود بالنسبة من انه ينسب اليه شئ او ينسب الى شئ لا ما هو المفهوم المطابق منه من انه قصد نسبته او نسبة شئ اليه كما يدل عليه قول الشارح لانها غير مقصودة بالنسبة الخ وذلك لان المنتفى عن غير البدل من التوابع نفس النسبة لا قصدها مع ثبوت نفسها و قوله لا لان نسبتها غير مقصودة عطف على قوله لانها لم ينسب اليها الخ كالمبدل منه فان نسبته ثابتة لكنها غير مقصودة بل المقصود نسبة البدل وقوله ليس لقصد الاحتراز كما زعمه الشارح بل لبيان المشترك بينه اى بين المعطوف وبين البدل وهو ان النسبة مقصودة فيهما والامتياز بينهما انما هو بكون نسبة المعطوف مقصودة مع متبوعه وكون نسبة البدل مقصودة دون متبوعه وقوله فاعرف القصد فيه لطافة لان القصد الطريق المستقيم كذا نقل عنه (قوله بيان ما يقصد فى ايراد) الخ من نسبة المعطوف مع متبوعه (قوله واما ذكره) بقوله لان الحروف قد يتوسط الخ (قوله مرتين) مرة بكونه نعتا نحويا ومرة بكونه معطوفا (قوله فيكون)

٥ اما كون نفسه مقصودا فلكون اسناد المقصود اليه مرادا واما كونه مقصودا بالنسبة فلكون قوله بالنسبة متعلقا به و انما لم يكتف بالاول ليلزم ما يكون بطلانه اظهر وهو كون المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة الواقعة فى الكلام فان بطلانه اظهر من بطلان كون المعطوف نفسه مقصودا مع قطع النظر عن كونه مقصودا بالنسبة كما لا يخفى
منه

٦ قوله على مابين في الكتب الكلامية والحكمية منه

اى الرفع اثرا لمقتضيين فيلزم تواردالعلتين على معلول واحد شخصى وهو محال٦
فان قلت استحالة ذلك انمـا هى فى العلل الحقيقية دون الاعتبارية قلت العلل
الاعتبارية بمنزلة العلل الحقيقية عندهم فحكمها حكمها (قوله ولم يقل به احد)
لانه يلزم الترجيح بلامرجح (قوله توسط احدهـا بتفصيل) الخ كما اشار اليه
المص بقوله وسيأتى (قوله فى جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد) نحو وماادريك
مايوم الدين ثم ماادريك مايوم الـدين فينتقض التعريف به اى بدخول ثم بين
المؤكد والمؤكد حينئذ اى حين الاكتفاء بقوله تابع يتوسط الخ فارادة توسط
احدهـا بتفصيل لايحسم مادة الاشكال بالكلية وان اندفع الاشكال بتوسط
الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق والمقصود دفع الاشكال بالكلية
وجواز الاكتفاء بماذكر تدبر (قوله والوجه الاول) الذى ذكره سابقـا بقوله
لان الحروف قد تتوسط بين الصفات الخ (قوله فيقال ضربت وضرب زيد) دون
ان يقال ضربت انا وزيد (قوله فقال مثل ضربت انا وزيد) فاشار بالمثال الى انه
لابد من تقديم التأكيد على العطف (قوله من قبيل انفصال الضمير) بان يجعل
هو ضمير الفاعل ولايعتبر الضمير المستتر بخلاف ضربت انا وزيد اذ لامجال لعدم
اعتبـاره مع التلفظ به فكونه من قبيل تأكيد المتصـل بالمنفصل متعين (قوله
والاظهر بوجود) الخ اى الاظهر ان يقول لانه قد طال الكلام بوجود الفصل
اويقول لانه يطول الكلام بالمنفصل وفى بعض نسخ الشرح وقع لفظ الفصل
بدل المنفصل كما هو الاظهر (قوله كما يفيده) اى الوجوب مقـابلة اكد اى قوله
اكد مع جواز الترك حين وقوع الفصل اذ المقابل للجواز هو الوجوب او الامتناع
ولامجـال للثانى لكون التأكيد مثبتا لامنفيا فتعين الوجوب (قوله وماسبق)
الخ عطف على قوله مقابلة اكد وقوله من انه اذا لم يجز العطف بسبب عدم
التأكيد بالمنفصل وعـدم الفصل تعين النصب مثـل جئت وزيدا (قوله
الا اذا لم يشك انه لامعنى له) اى للعامل الاسمى وانه جلب اى اعيد لهذا الغرض
اى غرض العطف على المضمر المجرور كبين فانه لايتصور الابين اثنين فاذا قلنا
بينى وبين زيد فلاشك فى ان بين الثانى لامعنى له لعدم دخوله على الشيئين بل يتعين
انه لغرض العطف على ضمير المتكلم وقوله لم يجز اى عود العامل الاسمى (قوله
فبما رحمة) الخ كلمة ما فى المثالين زائدة قيل يمكن ان يقال انه لاينفصل بغير الحرف
الزائد وانمـا لم يذكره لكون الفصل بالحرف الزائد معلوما (قوله لو لم يكن زيادة
بين الا فى صورة العطف على الضمـير) حتى يحمل زيادة بين على الاعادة بسبب

ضرورة العطف وليس الامر كذلك لشيوع مثـل بين زيد وبين عمرو فزيادة بين
فيه ليست لضرورة العطف فلايجب ان تحمل على الاعادة فـلايتم الاستدلال
بماذكر على كون بين معادا الاان يقـال هذا ايضـا من قبيل اعادة الجار من غير
ضرورة بنـاء على ان بين لايضـاف الاالى التعدد (قوله فيه اشعـار بضعف
استدلالهم) لان فى الاشعار ضرورة حاملة ولاخلاف معها (قوله نظرا الى غيره)
اى الى غير المعطوف عليه سواء كان قبله او بعده (قوله عمرو فيه) اى لفظ عمرو فى هذا
القول فى حكم زيد وهو المعطوف عليه وقوله بالنظر الى القـائم مع انه بعده (قوله
محصورا فيه القائم بضمير) الخ اى بسبب ضمير الفصل (قوله من تتمة تفسير عبارة المتن)
وهى قول المص والمعطوف فى حكم المعطوف عليه والمراد بتفسيرها ماذكره الشارح
بقوله فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العـارضة له نظرا الى ماقبله الخ فاذا كان
قوله وكذا المعطوف الخ من تتمة ذلك التفسير يلزم ان يكون مفهوما من العبارة
المذكورة ومستفادا منها بخلاف ما اذا كان من تتمة المسئلة وهى العبارة المذكورة
وقوله ذكرها الشارح اى تلك التتمة لاستيفاء هذه المسئلة وجعلها تاما والاحتمال
الثـانى اوجـه من الاول لانه على الاول يكون اى يوجد اعتبار امور الخ (قوله
على تقديركونه) اى على فرض كون المعطوف عليه وهو زيد وكذا الكلام
فى قوله او كان فيه لام وقوله الفصل مفعول يستحق عن كلمتيا اذ لايقال يا الرجل
بل يجب الفصل بان يقال ياايها الرجل كما سبق فى بحث النـداء فكذا المعطوف
اى يستحق الفصـل بالمعطوف عليه وبالجملة لاحاجة فى تصحيح كلام المتن الى
التقييد بقوله بشرط ان لايكون ما يقتضيها متنفيا فى المعطوف كما فعله الشارح
(قوله وهو المراد) اى مراد الشـارح بقوله كالاعراب خصوص الاعراب
من كونه بالحركة او بالحرف (قوله نعم قابليـة الاعراب) من تتمة ماقيل كذلك
اى من الاحوال العارضة له فى نفسه فكأن الشارح لم يفرق بين نفس الاعراب
وقابليته (قوله عبارة عن هذه الشاة المذكورة) فانها وان كانت معرفة باعتبار
كونهـا مذكورة لكنها نكرة باعتبار مدلولها فانها عبارة عن شاة ما وكـذا
المراد بسخلتهـا سخلة ما بان يكون الاضافة للعهد الذهنى وقوله وهـذا اى
الجواب الثانى الذى ذكره بقوله او محمول الخ وقوله واما الشذوذ الذى جعل
الخ اى جعله القوم جوابا ثالثا وقوله والشذوذ جوابا آخر مع ان الشارح جعلهما
جوابا واحدا ووجه اندفاعه ماعرفت من ان الشذوذ المعتبر فى جواب الشارح
شذوذ فى حمـل الضمير على النكارة مع سبق المرجع والشـذوذ الذى جعلوه

جوابا ثالثا شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وقوله لان الضمير الخ علة لقوله واندفع ايضا وقوله ولم يحتج فى الجواب الخ اى عن الاعتراض الثانى وقوله على انه يصح ان يجعل الخ علاوة لاندفاع الاعتراض الاول وحاصله انا سلمنا ان الشذوذ المذكور فى جواب الشارح شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب كما هو كذلك فيما جعلوه جوابا ثالثا لكن يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة على معنى خصوصا اذا كان محمولا على الشذوذ فيكون جوابا ثالثا كما فعله القوم غاية ما فى الباب انه يكون الاولى حينئذ تقديم قوله اى رب شاة الخ فانه من تتمة الجواب الثانى لا من تتمة العلاوة وانت خبير بأن كونه علاوة بعيد ولو كان علاوة لكان الظاهر ان يقول على انه يجوز ان يحمل على الشذوذ (قوله ان يجعل الجل على نكارة) الخ بأن يقول او للحمل على نكارة الضمير فيكون معطوفا على قصد عدم التعيين وقوله ولا يجعل عديلا له اى لتقدير التنكير كما فعله الشارح ولعل قوله فتأمل اشارة الى انه انما جعله عديلا له للفرق بين التنكيرين فان التنكير فى الاول باعتبار عدم قصد التعيين مع كون الضمير عبارة عن الشاة المذكورة وفى الثانى باعتبار نكارة الضمير وعدم رجوعه الى الشاة المذكورة بعينها بل الى شاة كما عرفت فتدبر (قوله ولقائل ان يقول) الخ وجوابه ان المراد بقوله فتعين الرفع تعين مطلق الرفع مع قطع النظر عن طريق اعرابه وما ذكره من طريق اعرابه مبنى على التمثيل من غير حصر (قوله لكونه مبتدأ رافعا) وهو القسم الثانى من قسمى المبتدأ اعنى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر فاعل هو عمرو لان الصفة المذكورة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه واحترز بقيد المطابقة لمفرد عما اذا طابقت مثنى نحو ما قائمان الزيدان او مجموعا نحو ما قائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا (قوله رابطا لها) اى الجملة الثانية بها اى بالضمير الذى ربط به المعطوف عليه باسم الموصول وهو اى المعنى الرابط لهما ان الغضب بسبب طيرانه (قوله لا يتوقف على جعل الفاء للسببية) ناظر الى الاحتمال الثانى اعنى كون معناها السببية مع العطف وقوله ولا استفادة ما هو رابط الى آخره عطف على اسم ان اعنى كون الجملة الثانية وكلمة لا لتأكيد النفى اى وان استفادة ما هو رابط للجملة الثانية لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ايضا وهو ناظر الى الاحتمال الثالث اعنى كون معناها العطف مع كون السببية مفهومة منها وقوله بل يحصل ذلك اى ما ذكر من كون الجملة الثانية

مع الاولى بمنزلة جملة واحدة واستفادة ما هو رابط للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه (قوله فكما يجعل الفاء السببية الثانية) الخ كما فى الاحتمال الثانى وكما انها تفيد معنى فى الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه كما فى الاحتمال الثالث فالكلام مبنى على الاكتفاء على ان حاصل الاحتمال الثالث يفهم من قوله لانه فى قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه هذا وانت خبير بأن ما اورده لا يرد على الشارح لانه بصدد بيان احتمالات قول المصنف فى الجواب لانها فاء السببية وان لم يتوقف بعضها على كون الفاء للسببية ولا على المصنف لعدم تصريحه بشىء من الاحتمالات بل الظاهر من كلامه هو الاحتمال الاول فينبغى ان يحمل على تحقيق المقام (قوله يحتمل ان يكون قول المصنف) الخ تأخير هذه الحاشية عن الحاشية المتعلقة بقول المصنف وانما جاز الذى الخ مما لا يظهر له وجه (قوله جوابا) الخ وتقريره ظاهر وقوله بعد جواز الخ متعلق بالمنع (قوله من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان) اى وقعت الحيلولة بينهما (قوله بل مصدر عطف) الخ اى متعلق مصدر عطف فان المصدر هو عطفا مقدرا وقوله على عاملين متعلق بوصفه المقدر اعنى مبنيا كما اشار اليه بقوله اى عطفا مبنيا الخ (قوله ما ذكره فى توجيه مختلفين) بقوله وذلك لدفع وهم من يتوهم الخ فلا عجب ان يقضى منه العجب الخ وذلك لانه لا اعتداد بمثل هذا الوهم لانه لا يصدر عمن له ادنى تمييز حتى يتعرض المصنف لدفعه (قوله والوجه انه قد تقرر) الخ لا يذهب عليك ان الشائع المشهور فى القيود والاوصاف المذكورة فى القواعد والمسائل ان تكون للاحتراز لا سيما فى هذا الكتاب على ان وصف العاملين بالمختلفين لقصد زيادة التعميم مما يأباه الطبع السليم بخلاف الوصف المذكور فى الآية بل المناسب لقصد التعميم ههنا وصف العاملين بالواقعين فى الكلام كما لا يخفى على ذوى الافهام (قوله على ما نقل من الفراء) الخ وان كان المشهور من مذهبه انه يجب اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمانى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمتهما الزيدان كما سبق فى بحث التنازع (قوله على تشريك عاملين) اورد عليه انه يلزم حينئذ توارد العلتين على معلول واحد وذلك غير جائز لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم فظهر ضعف ما روى عنه وضعف التوجيه الذى بنى عليه فلهذا قال ولا يبعد مشعرا ببعده (قوله فيجوز العطف عليهما) يعنى

بالاتفاق وقوله غير مختلفين بل متحدين فى المعمول فالمراد بقوله مختلفين حينئذ اختلافهما فى المعمول بأن يكون معمول كل منهما مغايرا لمعمول الآخر لاعدم اتحاد العاملين بالذات كما فى توجيه الشارح (قوله لعدم جواز حذف التاء من المجهول) ولو كان من المتعدى لكان توقد مجهولا حتى يستقيم المعنى ولو كان مجهولا لم يجز حذف التاء منه (قوله عدم الجواز) فاعل يترتب (قوله وهو مع كونه تكلفا) اذ الظاهر ان المستثنى متعلق بعدم الجواز فقط لا مع المخالفة (قوله يفيد بيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء فى هذا التركيب) اى فى مثله و يكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء فان انتفاء مجموع عدم الجواز ومخالفة الفراء فى هذا التركيب كما يكون بانتفاء كل منهما وثبوت ٦ الجواز وعدم مخالفة الفراء كذلك يكون ٤ بانتفاء مخالفة الفراء فقط وثبوت عدم الجواز وهو خلاف المقصود (قوله وان مخالفة سيبويه) اى ويتجه عليه ايضا انه يفيد ان مخالفة سيبويه فى عدم الجواز وفى مخالفة الفراء فى جميع الصور الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وحاصله ان مخالفة سيبويه فى جواز العطف المذكور عند الجمهور فى مثل فى الدار زيد والحجرة عمرو فقط وموافقتهم للفراء فيه فقط مع مخالفتهم له فيما عداه ووجه كونه مفيدا لذلك حينئذ ان قوله خلافا لسيبويه حينئذ ناظر الى عدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء فى جميع المواد الا فى الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود فى هذا المقام من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا اى فى هذا التركيب وغيره والجواز ان يكون المقصود بقوله خلافا لسيبويه على تقدير ان يكون ناظرا الى ما ذكر من عدم جواز ذلك مع خلاف الفراء فى جميع المواد الا فى الدار الخ نفى مخالفة الفراء فى ما عدا هذا التركيب او اثباته فيه اى اثبات المخالفة له فى هذا التركيب فاذا اريد بقوله خلافا لسيبويه نفى مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب يلزم ان لا يكون العطف المذكور جائزا عنده فيما عدا هذا التركيب فقط وهو خلاف ما هو المقصود من عدم الجواز عنده مطلقا واذا اريد اثبات المخالفة فى هذا التركيب يلزم ان لا يكون العطف المذكور جائزا عنده فيه فقط فلا يفيد ما هو المقصود ايضا هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام (قوله على انه جاز العطف) المذكور الا فيما كان فصل الخ بالمعمول المرفوع او المنصوب نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا بخلاف ما اذا لم يكن فصل نحو زيد فى الدار وعمرو فى الحجرة وان زيدا فى الدار وعمرا فى الحجرة (قوله بالمنع) اى بمنع جوازه مطلقا سواء كان فيما بينهما فصل اولا فعلى هذا النقل كان الفراء وسيبويه

٥ عطف تفسير للانتفاء سعد

٤ وايضا قد يكون بانتفاء عدم الجواز فقط وثبوت مخالفة الفراء بان لا يكون جائزا فيه عند الفراء وهو خلاف المقصود ايضا سعد

متوافقين فى المذهب لا متخالفين كما فى نقل المصنف المسئلة (قوله فعلى هذا) اى على ما نقل من ان المتأخرين لا يجوزون العطف المذكور الا فى تقديم المجرور فى المعطوف والمعطوف عليه لا فى المعطوف عليه فقط بخصوص المثال المستثنى من جهة تقديم المجرور فى المعطوف والمعطوف عليه محفوظ اى مرعى فى كلام المصنف حيث قدم المجرور فى المعطوف والمعطوف عليه لا فى المعطوف عليه فقط (قوله اشد مناسبة بالعطف) من جهة كونه مقصودا بالنسبة ايضا بخلاف التأكيد وغيره من التوابع فالمناسب ايراد بحث البدل عقيب العطف وقوله قبل الخ حاصله اثبات المناسبة بين العطف والتأكيد (قوله فلا تحسبنهم) قال العلامة البيضاوى هو تأكيد للفعل وفاعله ومفعوله الاول (قوله لكن اواخر المعطوف) الخ وذلك لان مرتبته فى التركيب ان يكون بعد سائر التوابع (قوله الظاهر فيثبت و يتحقق) لكونه موافقا لقوله يقرر (قوله لظهور) علة للنفى اعنى لغوا وقوله ايضا اى كالتأكيد بالتكرير لفظا او معنى وقوله وليس له اى للتفصيل المذكور الشمول اى شمول المتبوع لافراده (قوله اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة) الخ واما اذا اريد الوحدة او الاثنينية او الاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل فلا يضاف الالفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك (قوله و ذلك من الثلثة وما فوقها) فلا يقال واحدهم ولا اثناهم وقوله كمية العدد اى مقداره (قوله بخلاف الوصف فى جاءنى رجال ثلث) لا يقال هذا ينافى ما سبق من ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فانه يدل على انه يجب ان يكون الوصف معلوما للمخاطب لانا نقول المراد بالاخبار الجمل الخبرية القابلة للانشاء فيفيد انها اذا جعلت اوصافا نحو مررت برجل قام ابوه يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة كما سبق فلا يلزم وجوب كون الوصف مطلقا معلوما للمخاطب (قوله لو تعرض لتأكيد متبوعها) بأن يقول وافادتها توضيح متبوعها او تأكيده ٧ فى بعض المواضع الخ (قوله مختص بالمعارف) نحو جاءنى زيد زيد فلا يجوز جاءنى رجل رجل الا فى المحكوم به نحو زيد قتيل قتيل (قوله مطلقا) اى سواء كان نفسه وعينه او غيرهما وقوله منه اى من المعنوى (قوله قلت على اى تقدير) اى سواء كان الضمير راجعا الى التكرير مطلقا مع تعميم الالفاظ من الاسماء والافعال وغيرها او الى التأكيد اللفظى الاصطلاحى مع تخصيص الالفاظ بالاسماء

٧ نحو نفخة واحدة سعد

و قوله فانه لايجرى فيه اى فى اجمع وتوابعه من اكتع و ابتع و ابصع التأكيد اللفظى الاصطلاحى لان اجمع وتوابعه مختص بان يكون تاكيدا فلا يقال جاءنى اجمعون بل يقال جاءنى القوم اجمعون بخلاف نفسه وعينه وكلاهما وكله فانه يجوز ان يقال جاءنى عين زيد ونفس زيد وكلا الرجلين وكل الرجال فيصح ان يؤكد بتكرير اللفظ الاول فان قلت سلمنا ذلك لكن يجوز ان يؤكد التأكيد بأن يقال جاءنى القوم اجمعون اجمعون قلنا لايكون احدهما تاكيدا للآخر بل يكون كل واحد منهما تاكيدا للقوم لدفع احتمال عدم الشمول فيكون من قبيل التأكيد المعنوى لا اللفظى (قوله للانواع) اى لانواع اللفظ من الاسم والفعل والحرف على التقدير الاول او لانواع الاسم على التقدير الثانى ولايلزم من الشمول للنوع شموله لكل فرد من افراده لانه يمكن ان يكون شموله للنوع باعتبار تحققه فى بعض افراده (قوله على ترتيب الفاظ التأكيد) المعنوى غير كلا ٧ اذا جمع اى الفاظ التأكيد فى تركيب واحد مثل ان يقال اشتريت العبد نفسه وعينه وجاءنى القوم كلهم واجمع واكتع وابتع وابصع (قوله و هذه الكلمات مهملات) الظاهر ان يقول وهذه الالفاظ مهملات لان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فلا تكون مهملا فلا بد ان يراد معناها اللغوى (قوله معربات مستعملات) وان كانت مهملات لاسماء (قوله واستفيد مما ذكره) اى الشيخ الرضى ان مرثية تأكيد لفظى فانه جعله ضربا اولا من الضروب الاربعة للضرب الثانى من التأكيد اللفظى وقوله يعنى ذكره الشارح بقوله او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لايجوز تكريره متصلا (قوله جعله) اى هنيئا صفة كاشفة لاتأكيدا لفظيا كما جعله الرضى فلا يجب ان يكون داخلا فى التكرير حكما بالمعنى الذى ذكره الشارح فان المعنى الذى ذكره مبنى على ما ذهب اليه المصنف (قوله ولايخفى ان الثبيت) الخ اعتراض على ما يفهم من ظاهر كلام الرضى من ان الثبيت له معنى غير الخبيث مع انه جعله من التأكيد اللفظى وحاصل الاعتراض ان كونه بمعنى آخر ينافى كونه تأكيدا بل يتعين حينئذ كونه صفة (قوله وعلى تمام ما يناسب العموم) فان العموم تمام الافراد والاجزاء والتمام مأخوذ فى بعضها صراحة وبعضها ضمنا والتزاما فان الرى تمام الشرب والسيلان يستلزم شمولا وتمامية الاحاطة فى الجملة وكذا الطول فانه امتداد (قوله لكراهة اجتماع التثنيتين) احدهما صيغة التثنية والآخر ضمير التثنية (قوله لفظا ومعنى

٧ كما صرح به الفاضل عبد الغفور منه

اما لفظا فللاتصال بين المضاف و المضاف اليه لفظا و اما معنى فلان نفس الشئ وعينه متصل به معنى و قوله نفسا زيد و عمرو وذلك لعدم اجتماع الاثنين فيه وقوله غلاماهما وذلك لعدم كمال الاتصال المعنوى بينهما كما فى اضافة النفس (قوله لادلالة على الاجتماع عند الجمهور) بل هو بمعنى الكل خلافا للفراء الخ ولافادة معنى الاجتماع اكد باجمعون بعد التأكيد بكلهم فى قوله تعالى * فسجد الملائكة كلهم اجمعون الآية كما فى بعض التفاسير (قوله وجوز الاندلسى) فى الجمع المذكر العاقل الغير السالم اى المكسر نحو قدم الحجاج جمع (قوله بدون الافتراق الحكمى) حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها حكما لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار هو الافتراق الحكمى فذكر حسا لغو لاطائل تحته (قوله بناء) اى لاجل بناء ذلك الرد على انه لغو او حال كون الرد مبنيا على انه لغو وقوله لانه يمكن دفعه الخ علة لقوله لامحصل للرد عليه والضمير للرد (قوله لعدم صحة افتراق الزيدين حكما) اى فى حكم الاختصام (قوله و قيل هو) اى خلاف المبرد لهم فى ذلك و قوله وفى مخالفة الخ اعتراض على ما قبل وقوله حسن على صيغة الماضى المعلوم من التفعيل وقوله ذكر التأكيد مفعوله (قوله كأنه دل عليه) اى على قيد اولا المصنف بالمثال فان كلامه مطلق غير مقيد بكون التأكيد بالضمير مقدما على التأكيد بالنفس والعين او مؤخرا عنه فقيده بكونه مقدما عليه بالمثال (قوله لاوجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان) الخ بيان كلا وكله واجمع وتوابعه وقوله كالاوجه للفصل بين قوله ولايؤكد الخ بقوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين الخ وقوله وشدة اتصال هذا الحكم اى الحكم بأن اكتع واخواته اتباع لاجمع بالحكم السابق اى الحكم بأنه لايؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء الخ اذ يعلم منه اى من هذا الحكم ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه فكما انه لايؤكد باجمع الا ذو اجزاء فكذا لايؤكد باكتع واخويه الا ذو اجزاء فان اكتع واخويه اتباع لاجمع ولهذا اى لاجل انه يعلم من هذا الحكم شمول الحكم السابق له اقتصر فيه اى فى الحكم السابق على ذكر اجمع حيث لم يتعرض لذكر اكتع واخويه (قوله ان يعدل) فى الترتيب بأن يقدم ما حقه التقديم على ما حقه التأخير عنه فيقدم النفس على العين والعين ٨ على الكل والكل على اجمع واجمع على اكتع واكتع على ابتع وابتع على ابصع على ترتيب المتن اما تقديم النفس على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها

٨ اذا اراد جمع الفاظ التأكيد غير كلا وهو ظاهر منه

من الجارحة كالوجه المستعار للذات و اما تقديم النفس او العين على الكل فلان الاحاطة صفة للذات وتقديم الموصوف اولى واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر فى معنى الجمع واما تقديم اكتع على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اى تام وقد عرفت ان الجمهور على تقديم ابصع على ابتع و الزمخشرى منفرد فى تقديم ابتع و المصنف تبعه (قوله البدل من المنسوب) فانه تابع مقصود بما نسب اليه المتبوع نحو ضيفى زيد اخوك فان زيد بدل من ضيفى وهو منسوب لا منسوب اليه فان المراد الحكم على اخوك بأنه ضيفى لا الحكم على ضيفى بأنه اخوك (قوله البدل تابع مقصود بالنسبة) الخ اى بنسبة مانسب الى المتبوع او بنسبة مانسب اليه المتبوع فيشمل البدل من المنسوب اليه والمنسوب جميعا (قوله النسبة اليه) اى النسبة الى التابع كما فى بدل الغلط وقوله اوحال نسبته عطف على قوله النسبة اليه والضمير للتابع والحاصل ان المراد بقوله مقصود بما نسب اليه الخ مقصود نسبته ٧ اوحال نسبته على طريق عموم المجاز و قوله من تقريره الخ بيان لحال نسبته و قوله كما فى البواقى هى بدل الكل و بدل البعض و بدل الاشتمال (قوله اى متجاوزا) اى حال كون ذلك الشئ متجاوزا من المتبوع فانه حينئذ اى حين كونه ظرفا لنسب اوحالا من المستتر فيه يكون المعنى انه تجاوز مانسب الى المتبوع فى انه نسب اى ذلك الشئ اليه اى الى المتبوع وصلة تجاوز محذوف اى عن المتبوع بمعنى تجاوز مانسب الى المتبوع عن المتبوع فى انه نسب الى المتبوع وذلك بأن لا ينسب التبوع الى المتبوع وهذا مما لا محصل له بل هو من قبيل الهذيان (قوله فانه) اى النسبة الى المتبوع فى بدل الغلط فى حكم السابق وموجب التقرير والتمكن فى حق البدل حيث يتبين ان النسبة الى المتبوع خطأ والى التابع صواب (قوله على طبق ماذكر فى شرح التعريف) بقوله اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة مانسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع ان ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد حتى يكون صلة المقصود نسبة مانسب الى المتبوع ويكون المقصود نسبة التابع على وفق ماذكره فى شرح التعريف بخلاف قوله وليس نسبته الخ فان ظاهر قوله بالنسبة الى زيد ان يكون صلة المقصود فلا يوافق ماذكر وانما الموافق له جعل النسبة الى زيد مقصودة ففى الكلام قلب كما فى عرضت الناقة على الحوض اى عرضت الحوض على الناقة

٧ فالحاصل نسبة البدل من تقريره وتمكنه فى الذهن مقصود من النسبة الى المتبوع اذ التفصيل بعد الاجمال سبب للتقرير و التمكن منه

وقوله والقلب فى امثال فى هذا المقام مما يورث تغييرا كثيرا على تقدير حمله على القلب بعيد عن القلب اى الذهن (قوله اى بسبب النسبة) الخ يعنى ليس قوله بالنسبة الى زيد صلة المقصود حتى يحتاج الى القلب بل معناه بسبب النسبة الى زيد الخ او بالقياس الى زيد الخ وقوله بان يكون القصد اليها اى الى نسبة مانسب اليه اى الى احد (قوله يندفع الاشكال) اى السؤال الذى اورده الشارح على جامعية الحد (قوله بمثل ماسمعته فى تعريف) الخ لدفع ما اورد عليه من خروج المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو حيث قال الشارح هناك واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع الخ وقوله من ان معنى كونه الخ بيان للمثل وضمير كونه للتابع الذى هو البدل وقوله مقصودا بالنسبة اى بنسبة مانسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره من غير ملاحظة معناه التركيبى فيندفع الاشكال كما اندفع عن تعريف العطف وكأنه قصد الشارح ههنا بقوله قلنا مانسب الى المتبوع الخ الى التنبيه على طريق آخر فى الدفع غير الطريق الذى ذكره فى تعريف العطف (قوله ان المركبات الاضافية الاربعة) اى بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال و بدل الغلط وقوله وان عطف البعض فى كلام المصنف على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثانى كما اشار اليه الشارح بتقدير المضاف فالمعطوف فى الحقيقة مجموع المضاف والمضاف اليه لا المضاف اليه فقط والمجموع علم كعبد الله لا يراد به المعنى الاضافى بل المعنى العلمى وقوله وهذه مسامحة الخ وذلك لانه لا يجوز العطف على جزء العلم فلا يقال جاءنى عبد الله والرحمن بالعطف على الله لانه بمنزلة العطف على بعض حروف اسم واحد فالعطف المذكور مبنى على المسامحة بناء على ظهور ان المعطوف فى الحقيقة هو المجموع لا الجزء وقوله فلا يشكل الخ لما عرفت ان المعطوف فى الحقيقة مجموع المضاف والمضاف اليه وان المراد معناه العلمى لا معناه الاصلى الاضافى حتى يلزم المحذور (قوله اذ لا محصل له) اذ المقدر فى حكم الملفوظ (قوله يخرج منه جاءنى زيد حماره) مع كونه بدل الاشتمال كما يشعر به كلام المصنف حيث اكتفى فى بدل الاشتمال بمجرد الملابسة بغير الكلية والجزئية بل صرح فى شرح المفصل بان قولك ضرب زيد غلامه من بدل الاشتمال كذا افيد (قوله فكأنه جعل وجه التسمية) ببدل الاشتمال اكثريا غير مطرد الخ فلهذا قيد قوله مسبب بقوله غالبا (قوله وهذا وجه تحقيق مطرد)

اذعلى هذا لايكون المثال المذكور خارجا واعترض عليه بانه لااشتمال للمبدل منه في هذا المثال على البدل باعتبار تشويقه اليه وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يكون السامع منتظرا لذكر البدل فكيف لايكون خارجا فالوجه ان لايجعل امثال هذا المثال من بدل الاشتمال كما سيصرح به الشارح وان اشعر بكونهامنه كلام المصنف في بعض المواضع (قوله وجعل الاضافة) اى اضافة البدل الى الغلط اضافة الى المبدل منه فالمعنى بدل عن الغلط الذى هو المبدل منه لانه غير المستقيم فلايحتاج الى ملاحظة السببية فيكون ملابسة المضاف بالمضاف اليه قوية (قوله اذهو الشايع فى اضافة البدل) اى جعل الاضافة اضافة الى المبدل منه هو الشايع في اضافة البدل الى شئ (قوله فهو) اى المبدل منه بالبيان الثانى اى حال كونه ملتبسا بالبيان الثانى بدل منه اى من نفسه حال كونه ملتبسا بالبيان الاول وقوله فيكون اى ذلك البدل بدل الكل اى البدل من الكل (قوله فقصد بزيديده) اى شئ منسوب اليه اذاعبر عنه تفصيلا يعبر عنه باليد مثلا وقوله وهو اى البدل بدل البعض اى بدل من البعض الذى دل عليه المبدل منه اجمالا فالمبدل منه فى الحقيقة هو ذلك البعض وفى الظاهر هو زيد اذ غير البدل كالرأس والقدم وغيرهما من المبدل منه وهو زيد متروك بحاله فى ضمن زيد بلاعوض الخ (قوله و بدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه) كالقتال الذى اشتمل عليه المبدل منه اعنى الشهر فى قوله تعالى * يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه * وقصد اى ذلك الشئ المشتمل عليه المبدل منه حين ذكر المبدل منه فهو اى بدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه المتروك اى الذى ابقى بحاله كالشهر وقوله البدل بالنصب مفعول به للواجد وقوله مااشتمل عليه المتروك فاعله ولايذهب عليك ان ماذكره مبنى على كون بدل الاشتمال من قبيل مااشتمل عليه المبدل منه كالقتال بالنسبة الى الشهر واما اذا كان من قبيل مااشتمل على المبدل منه كالثوب ٥ بالنسبة الى زيد فبيانه ان بدل الاشتمال بدل عما اشتمل على المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل على المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل مااشتمل على المتروك (قوله ولم يقل مدلوله) اى لم يقل فالاول مدلوله مدلوله مع كونه اخصر لانه اريد بالاول الثانى غير الاول اى غير الاول الاول لان المراد بالاول الثانى هو المبدل منه و بالاول الاول بدل الكل وفى مثل هذا المقام يؤتى بالاسم الظاهر اظهارا للمغايرة فان المتبادر من الضمير هو العينية والحمل على الاستخدام خلاف المتبادر والمتبادر من الاسم الظاهر المغاير واما حديث ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاولى فليس

٥ فى نحو سلب زيد ثوبه
منه

بكلى كما بين فى محله (قوله بل قد يكون) اى اتحادمفهوميهما (قوله الى انهما قد يتحدان) اى مفهوما (قوله وتجويز عدم اختلاف) الخ اى تجويز الشارح بقوله وان اختلفا مفهوما (قوله انهما ذكرا على وجه التمثيل) فيشملان غيرهما من المفهوم وبين الغير المختلفين نحو ضربته اياه (قوله بتقدير والثانى مدلوله جزؤه) فيكون عطفه على قوله فالاول مدلوله مدلول الاول من قبيل عطف الجملة على الجملة وليس من عطف الثانى اى لفظ الثانى على لفظ الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول بان يكون من قبيل عطف المفرد على المفرد كما هو الظاهر لاستغنائه عن التقدير والالكان عطفا على عاملين مختلفين الخ اى على معمولى عاملين احدهما لفظ الاول وهو معمول عامل الابتداء فى الجملة الاولى وثانيهما لفظ مدلول الاول وهو معمول عامل الابتداء فى الجملة الثانية اعنى قوله مدلوله مدلول الاول وقوله بدون ماهو شرط جوازه وهو كون المعمول المقدم مجرورا نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو (قوله زيادة قيد) يعنى ان قول الشارح بحيث توجب الخ قيد زائد لابد منه الخ (قوله هو الاولى والاوضح) الخ وذلك لان المقصود ان يكون بينهما ملابسة مغايرة لكون البدل كل المبدل منه اوجزءه وماذكره اوضح فى افادته وقوله والقول بالرفع عطف على الترك (قوله قلت اذا لم يكن) الخ يعنى ان المثال الاول مقيد بهذا القيد والمثال الثانى مقيد بما اذا سئل عن المتكلم الخ فاذا كانا مقيدين بهذين القيدين فلاشك فى صحتهما وقوله وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب الظرف متعلق بالتكلم والمراد بهذا التركيب قوله رأيت درجة الاسد والظاهر ترك كلمة عن وجعل المتكلم نائب الفاعل لانه يقال سئل فلان عن هذه المسئلة ولا يقال سئل عن فلان هذه المسئلة وعليه ورد التنزيل قال الله تعالى * يسئلونك عن الاهلة * ويسئلونك عن اليتامى * الى غير ذلك (قوله لان القصد الى البدل) اى ذات البدل كما هو المتبادر (قوله هذا) اى وجوب نعت البدل النكرة من المعرفة ليس الا فى بدل الكل واما فى غيره فيجوز ترك النعت بل عندابى على بدل الكل ايضا اى كان هذا الوجوب مقيد بدل الكل مقيدا بما اذا لم يشتمل على فائدة فاتها المبدل منه فحينئذ يجب النعت فيه واما اذا اشتمل بدل الكل على فائدة فاتها المبدل منه فيجوز ترك النعت وقوله اى مقدس مرتين تفسير اطوى فهو بدل الكل من المقدس وان لم يكن له نعت لاشتماله على فائدة فاتها المبدل منه وهى كون التقديس مرتين (قوله وجه مطرد فى الكل) اى فى جميع اقسام البدل (قوله كما فعله المصنف) يعنى جعل المصنف هذا وجها لتوصيف بدل الكل وقوله انه لابد فيهما من ضمير

يرجع الى المبدل منه بخصص ذلك الضمير البدل اما بالاضافة اى باضافة البدل اليه اى الى الضمير الراجع الى المبدل منه فيكون البدل معرفة كالمبدل منه فلا يكون مما يجب فيه النعت نحو سلب زيد ثوبه او بوصفه به اى بوصف البدل بالضمير فيكون موصوفا به نحو سلب زيد ثوب له اى ثوب كائن له (قوله ولا يخفى عليك) الخ اعتراض على ما ذكره الشارح من وجه وجوب النعت (قوله لان الاضافة) الخ يعنى يجوز ان يكون البدل مضافا ٥ الى النكرة فلا تنا فى الاضافة نكارة البدل فان قلت لو كان مضافا لكان مضافا الى ضمير المبدل منه فيكون معرفة قلت ذلك انما يتم فى بدل البعض و بدل الاشتمال لا فى بدل الكل اذ لا يجب فيه ضمير يرجع الى المبدل منه (قوله فلهذا خصه به) اى خص جابر النقصان بالوصف (قوله تأكيد) لا بدل كما زعمه الشارح (قوله لان خبر افعال المقاربة) لان جعل ههنا بمعنى طفق اى اخذ فى الفعل فيستعمل مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان كما يجئ فى بحث افعال المقاربة (قوله فهذا انما يتم) الخ اى عدم صحة حد الاسم المبنى الا لمن يعرف ماهية المبنى انما يتم الخ وقوله موقوفا على معرفة المبنى الخ اى على معرفة مفهوم المركب الاضافى الموقوفة على معرفة كل واحد من المضاف والمضاف اليه اذ لا شك فى لزوم الدور حينئذ لانه يتوقف معرفة الاسم المبنى على معرفة مبنى الاصل ومعرفة مبنى الاصل تتوقف على معرفة المبنى والاصل فيلزم الدور (قوله بما بينه فيما بعد) بتعيين ما يصدق عليه مبنى الاصل بقوله وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام (قوله ولو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبنى المطلق) فيه اشارة الى منع لزوم تعريف الشئ بنفسه على هذا التقدير ايضا بناء على ان مطلق المبنى لم يعرف بالمبنى بل عرف بما ناسب مبنى الاصل نعم لا يكون التعريف جامعا حينئذ كما سيذكره ووجه التسليم ان مطلق المبنى اذا عرف بما ناسب مبنى الاصل وكان معرفة التعريف موقوفا على معرفة اجزائه ومن جملة اجزائه مطلق المبنى لان المطلق جزء من المقيد اعنى مبنى الاصل فحينئذ يكون معرفة مطلق المبنى موقوفا على معرفة مطلق المبنى فيلزم توقف معرفة الشئ على معرفة نفسه وهو المراد بلزوم تعريف الشئ بنفسه (قوله فليس الا تعريف الخاص بالعام) اى بالعام المقيد اعنى مبنى الاصل فلا يرد ان اللازم تعريف الخاص بالخاص لا بالعام لان المأخوذ فى الحد مبنى الاصل لا مطلق المبنى وقوله ولا محذور فيه اى فى تعريف الخاص بالعام المقيد بقيد كما عرفت فلا يرد ان التعريف بالاعم غير جائز لانه لا يكون مانعا وقد عرفت ان هذا الحد لمن يعرف ماهية المبنى على

٥ فيفيد تخصيصا لا تعريفا كما مر منه

الاطلاق اولمن يعرف مبنى الاصل بما بينه الشارح فيما بعد فلا يلزم التعريف بالمجهول ايضا فلا اشكال (قوله اذ لا امر فى عرف النحاة) الخ احترز به عن عرف الصرفيين فان الامر فى عرفهم يشمل الامر باللام ايضا (قوله الاولى هو المناسبة) الخ لان هذه المناسبة هى مناسبة الاسم المبنى لمبنى الاصل والمشابهة المنفية فى تعريف المعرب انما هى مناسبة الاسم المعرب لمبنى الاصل وانما قال اولى لظهور ان المراد بهذه العبارة مطلق المناسبة مع قطع النظر عما اضيفت اليه (قوله وهو الاشارة الحسية) فى اسم الاشارة (قوله لا لمنع الجمع) الخ لان مناسبة الاسم لمبنى الاصل مناسبة موجبة للبناء ووقوعه غير مركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله يجتمعان فى مثل هؤلاء غير مركب وقوله وبما وقع غير مركب ما يكون الخ لا ما هو الظاهر المتبادر منه من كونه غير مركب سواء كان سبب بنائه عدم التركيب او المناسبة لمبنى الاصل ولما كان حمل ما وقع غير مركب على معنى ما يكون سبب بنائه عدم التركيب حملا على خلاف الظاهر المتبادر قال ويمكن اشارة الى ضعفه (قوله ما يكون سبب بنائه عدم التركيب) وهو فيما يكون مبنيا حال كونه غير مركب تركيبا يتحقق معه عامله ويكون معربا حين كونه مركبا كذلك كالاسماء المعدودة والمركبات الاضافية المعدودة (قوله فى ان سبب بناء هؤلاء) اى سبب بناء لفظ هؤلاء غير مركب اى حال كونه غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة لمبنى الاصل فان بناء المبهمات لكونها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما كما سبق فى التفصيل المذكور فسبب بناء هؤلاء حال كونه مركبا نحو قام هؤلاء هو المناسبة المذكورة لا غير لعدم تحقق سبب آخر اعنى عدم التركيب فكذا حال كونه غير مركب فانه وان تحقق فيه عدم التركيب لكن المؤثر فى البناء هو المناسبة اذ لا يؤثر عدم التركيب فى البناء الا فيما يكون معربا حين التركيب (قوله ومن قال) اى فى سياق قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو انه ليس للشك حتى ينافى التعريف يعنى ان الشارح احترز بكونها لمنع الخلو عن كونها للشك المنافى للتعريف فقد بعد عن السوق لان سوق كلامه يدل على انه احتراز عن كونها لمنع الجمع فان قوله فكلمة او ههنا الخ تفريع على قوله كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط (قوله يخرج من القسمين) الخ اى من قسمى المبنى اللذين اشار اليهما المصنف بالترديد الواقع فى التعريف فانه لتقسيم المحدود لا الحد كما بين فى محله ووجه خروجه عنهما انه حال وقوعه فى هذا التركيب اعنى غاق صوت الغراب لا يصدق عليه انه وقع

غير مركب تركيبا يتحقق معه عامله وهو ظاهر فلا يدخل فى القسم الثانى وايضا
لا يصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل فانه لم يناسبه بشئ من المناسبة المذكورة
فلا يدخل فى القسم الاول ايضا (قوله قلت) الخ حاصل الجواب ان المعرف ههنا
ماهو المبنى حقيقة فخروج غاق عن التعريف المذكور لا يقدح فى كونه جامعا
ولا فى كون التقسيم المستفاد منه حاصرا لانه ليس بمبنى حقيقة فان الاصوات الخ
(قوله لمزيد مناسبتها بها) من جهة عدم اختلاف آخرها كالمبنيات (قوله مقتضى
الاعراب) على صيغة اسم الفاعل والمناسبة لمبنى الاصل المأخوذة فى تعريف
الاسم المعرب نفيا فان قوله لم يشبه بمعنى لم يناسب كما سبق مانعة عن الاعراب
مطلقا سواء كان لفظا او تقديرا والمقتضى مقدم على رفع المانع شرفا فانه المؤثر
فى وجود المعلول بخلاف رفع المانع فانه من قبيل الشرط فالمقتضى تقدم على
رفع المانع شرفا مع قطع النظر عن كونه وجوديا وكون رفع المانع عدميا
(قوله بخلاف عدم التركيب) فان عدم التركيب لا يقتضى البناء فى حال التركيب وهو
ظاهر والمقتضى للبناء فى الحالين احق بالتقديم (قوله لبيان اقسامه بحسب
التركيب) لا بحسب عدم المناسبة لمبنى الاصل وان كان عدم المناسبة شرطا معتبرا
فى كونه معربا فالاهتمام به اى بالتركيب فى تعريف المعرب اتم من الاهتمام بعدم
المناسبة وقوله لا باعتبار عدم التركيب اذ ليس شئ من الاقسام المذكورة مايكون
سبب بنائه عدم التركيب بل المناسبة فقط (قوله فالاهتمام فيه) اى تعريف
المبنى بالمناسبة اكثر من الاهتمام بعدم التركيب فلهذا ذكر المصنف حكم ماناسب
مبنى الاصل فقط بقوله وحكمه ان لا يختلف آخره الخ لانه ليس حكم المبنى مطلقا
كما سيصرح به المحشى فيندفع ماسيورده من النظر وسنذكر وجها آخر لدفعه
ولعله اشار الى ماذكرناه بقوله تأمل (قوله لا من حيث انفسها) الضمير راجع الى
الاواخر فمعنى قوله لا يقال للمبنى الضم الخ انه لا يقال للمبنى باعتبار نفس آخره
الضم الخ وقوله ولا مطلقا عطف على قوله لا من حيث انفسها اى ولا من حيث
كون المسميات بتلك الالقاب مطلقا اعم من الحركة والحرف بل حال كونها
مختصة بالحركة (قوله لاقسام العلم) وهو ما ه يشعر بمدح اوذم باعتبار
مفهومه الاصلى اللغوى اذ لا شك انه ليس بمراد ههنا (قوله وان التعبير بها)
اى ونبه به على ان التعبير بتلك الالقاب عنها اى عن الحركات والسكنات
البنائية لا بخصوصها اى ليس ملتبسا بخصوصها بان ٦ لا يعبر بها الا عنها
لاشتراكها اى اشتراك تلك الالقاب بين الحركات الخ وقوله غيرهما كما يقال الراء

ه اى علم
منه

٦ بيان للنفى
منه

فى رجل مفتوحة والجيم مضمومة (قوله عن تقسيم المبنى) بقوله وهى المضمرات
واسماء الاشارات الخ وانما كان حقه التأخير عنه لان التقسيم لبيان الذات
والحكم حال من احوال الذات وحق بيان الذات ان يقدم على بيان الحال فان بيان
الذات مطلب هل البسيطة الطالبة للوجود وبيان الحال مطلب هل المركبة
الطالبة للاحوال المتفرعة على الوجود ومطلب هل البسيطة مقدم على مطلب
هل المركبة كما ان مطلب ما الشارحة لمفهوم الاسم تفصيلا مقدم على مطلب
هل البسيطة فلهذا اقدم التعريف على التقسيم (قوله ونبه على انه) اى ماذكره
بقوله ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل حكمه الذى لا يعرف الخ اى حكمه الذى
لا يعرف ثبوته له الا بعد معرفته (قوله فعقب تعريفه) اذ لو اخره عن التقسيم
لحصل البعد بينه وبين التعريف فيفوت التنبيه على انه حكمه الذى لا يعرف
الا بعد معرفته كما لا يخفى (قوله وفيه نظر) الخ اى فى قوله وحكمه الخ اى حكم
المبنى مطلقا وقد اشرنا الى دفعه سابقا ويمكن دفعه ايضا بان يقال عدم اختلاف
آخره لاختلاف العوامل اعم ٤ من ان يكون مع وجود اختلاف العوامل كما فى صورة
تركيب ماناسب مبنى الاصل مع غيره مثل قام هؤلاء ومن ان يكون بدون وجود
اختلاف العوامل كما فى صورة عدم التركيب كالاسماء المعدودة مثل زيد عمرو
بكر وليس بمختص بالاول حتى يكون مختصا بالقسم الاول ثم قوله واما الذى
بناؤه لعدم التركيب فحكمه الخ ممنوع كيف ومايكون بناؤه لعدم التركيب
حال كونه مبنيا لا يجامع مع التركيب فضلا عن ان يختلف آخره باختلاف العوامل
نعم لو كان مركبا وزال عنه البناء لكان حكمه ان يختلف آخره الخ لكونه معربا
حينئذ (قوله معان اى معربة وحدها) دون غيرها من الموصولات الاعلى
الاختلاف فى اللذان واللتان وفى ذوا الطائية ٩ وقوله لقلتها علة للنفى ويجوز
ان يكون وجه عدم ذلك القول عدم كون اى معربة دائما فانها مبنية على الضم
اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى * ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا * فيمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد كما سيجئ (قوله وقسم معرب وهو بعلبك)
فان الجزء الثانى معرب غير منصرف وان كان الجزء الاول مبنيا تدبر (قوله قيل
وينبغى ان يقول) الخ يمكن ان يقال انما لم يقل بعض الكنايات مع ان فلان
وفلانة معرب لقلتهما على قياس مامر آنفا (قوله بما الشرطية) فان ما الشرطية
نحو ماتصنع اصنع والاستفهامية نحو ماعندك والصفة نحو اضرب به ضربا ما اى
ضربا باى ضرب كان وكذا الموصوفة نحو مررت بما معجب لك اى بشئ يعجبك

٤ فان انتفاء الكل
وهو اختلاف
الآخر لاختلاف
العوامل كما يكون
بانتفاء بعض
اجزائه كذلك
يكون بانتفاء جميع
اجزائه تدبر
منه

٩ اى المنسوبة
الى بنى طى فانها
موصولة بلغتهم
بمعنى الذى والتى
كما سيجئ
منه

والتامة التي بمعنى شئ منكرا ومعرف نحو قوله تعالى فنعماهي اى نعم شيئا او نعم الشئ هي كلها من اقسام ما الاسمية وقد ذكرها المصنف في باب الموصولات ومن باقسامها سوى الموصولة وهي الشرطية والاستفهامية والموصوفة وذكرها المصنف في باب الموصولات ايضا (قوله في بيان طائفة من الاسماء المبنية) سواء كانت من اسماء الافعال اوغيرها (قوله فانه) اى كل واحد من خمسة و بعل فيهما مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني علة للنفي ووجه عدم دخوله في قسم من الاقسام المذكورة انه لو دخل في قسم منها فانما يدخل في المركبات مع انه غير داخل فيها لان المراد بها كل اسم حاصل من تركيب كلمتين ليس بينهما نسبة اصلا ولاشك انه لايصدق على خمسة في خمسة عشر و بعل في بعلبك وانما يصدق على مجموع خمسة عشر ومجموع بعلبك وقوله لان المركبات الخ علة للنفي وقوله من الاسماء المبنية سواء كانت مركبات كخمسة عشر و بعلبك اولم تكن مركبات كخمسة و بعل فيهما ولايقتصر اى باب المركبات على بيان المركبات (قوله ولا بمثل وغير) اى لايشكل ايضا بمثل وغير مع ماوان مخففة وان مشددة فانهما حينئذ مما يجوز بناؤه على الفتح ٤ نحو قيامي مثل ماقام زيد وقيامي مثل ان تقوم اومثل انك تقوم مع عدم دخولهما في الاقسام ووجه جواز بنائهما حينئذ مشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث و بهذه المشابهة ذكرهما المصنف في بحث الظروف وقوله لدخولهما اى لدخول مثل وغير مع ماوان وان هكذا اى كدخول غير المركبات في باب المركبات حين كون المراد به ماذكر في بعض الظروف فان المراد ببعض الظروف باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية سواء كانت ظروفا اوغيرها (قوله لمفهوم المتكلم والمخاطب) الخ وضعا عاما للموضوع له العام لكن بشرط استعماله في جزئيات الموضوع له وقوله والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات الكلية وضعا عاما للموضوع له الخاص وهذا ماذهب اليه القاضي عضد الملة والدين و يرد على ماهو المشهور عند النحاة انه لو صح ذلك لكانت انا وانت مثلا مجازات لاحقايق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لايصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا ولو كانت كذلك لما اختلفت ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة فالحق ماذهب اليه القاضي عضد الملة والدين من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلايلزم كونها مجازا في شئ ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع

٤ وانما تعين الفتح للخفة كما يجيء سعد

كما حققه السيد الشريف قدس سره في حاشية المطول فظهر وجه كونه تحقيقا وقوله والتعريف اظهر فيما هو التحقيق فان المتبادر من قوله لمتكلم اومخاطب اوغائب جزئيات هذه المفهومات وان امكن حمله على معنى لمفهوم متكلم ومفهوم مخاطب ومفهوم غائب تقدم ذكره فلهذا قال اظهر (قوله و بهذا) اى بكون التعريف اظهر فيما هو التحقيق استغنيت عما تكلف الشارح من اعتبار قيد الحيثية وكذا استغنيت عما نقله عن الغير لاخراجها اى لاخراج الاسماء الظاهرة كلفظ المتكلم والمخاطب وغيرهما فان الاسماء الظاهرة موضوعة لمفهومات كلية لالجزئيات معينة (قوله على ان المراد ماوضع ليستعمل في متكلم) الخ بان يجعل اللام في قوله لمتكلم تعليلية لاصلة للوضع كما هو المتبادر فمعنى الوضع لاجل متكلم الخ الوضع ليستعمل في متكلم الخ وقوله بهذا ايضا اى كما اندفع بحمل التعريف على ماهو التحقيق (قوله وعلى التوجيهين لابد) الخ اما على الاول فلان الموضوع له كل واحد من جزئيات المتكلم والمخاطب والغائب لابعض هذه الجزئيات وهو ظاهر واما على الثاني فلان الغرض من وضعها لهذه المفهومات الكلية استعمالها في كل واحد من جزئياتها لافي بعضها كما لايخفى (قوله والنكرة قد يكون في الاثبات للعموم) نحو تمرة خير من جرادة (قوله والمراد بكلمة ما) في تعريف المضمر اسم بقرينة ان الكلام في الاسماء المبنية فلاينتقض التعريف منعا بحرف الخطاب كالكاف في ذلك وسيأتي وجه كونها حرفا لااسما في باب اسماء الاشارات (قوله و بهذا) اى لكون المشار اليه قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة لاالامرين المذكورين ولاالامور المذكورة افرد القيد ولم يجعله مثنى اومجموعا ولم يرد ان الغرض منه اى من هذا القيد اخراجهما اى اخراج لفظ المتكلم ولفظ المخاطب فقط لانه يخرج ذلك القيد جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب من تقدم ذكره فان من الاسماء ٦ الغائبة الغير الموصوفة به لم يوضع لمتكلم ولا لمخاطب ولا لغائب تقدم ذكره بل هي موضوعة للغائب مطلقا سواء تقدم ذكره اولا واما الاسم الغائب الموصوف به فداخل فيه ولابد من دخوله لانه ضمير الغائب وقوله انهما اى لفظ المتكلم ولفظ المخاطب موضوعان للغائب مطلقا سواء تقدم ذكره اولا فيخرجان بهذا القيد اى بقيد الوضع بكونه لمتكلم اومخاطب اوغائب تقدم ذكره المشتمل على الغائب المقيد بتقدم ذكره فلاينافي كونهما داخلين في الغائب مطلقا خروجهما بهذا القيد المشتمل على الغائب الذي تقدم ذكره والمراد بقوله و يخرج بهذا القيد لفظ المتكلم الخ انه يخرج بهذا القيد على

٦ كزيد ورجل مثلا سعد

كل من تفسيرى المتكلم والمخاطب احدهما ماذكره الشارح بقوله من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه ومن حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وثانيهما مانقله عن الغير بقوله وقيل المراد لمتكلم يتكلم به اولمخاطب يخاطب به اما الثانى فظاهر اى اما خروجهما بهذا القيد على التفسير الثانى فظاهر لان لفظ المتكلم لم يوضع لمتكلم يتكلم به كلفظ انا بل لمتكلم يخبر عن تكلمه ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يخاطب به كلفظ انت بل لمخاطب يخبر عن كونه مخاطبا واما الاول اى خروجهما بهذا القيد على التفسير الاول فامر لفظ المتكلم اى خروجه بهذا القيد على هذا التفسير ظاهر لان لفظ المتكلم ليس موضوعا لمتكلم من حيث انه يحكى عن نفسه كلفظ انا بل هو موضوع لمتكلم مطلقا واما امر لفظ المخاطب وخروجه بهذا القيد على هذا التفسير فخفى لان لفظ المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب الخ وقوله الخطاب به اى بذلك ٦ الاسم وقوله بخلاف انت فانه موضوع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ انت وقوله متعلق بالتوجيه الثانى وهو ماذكره بقوله المراد لمتكلم يتكلم به اولمخاطب يخاطب به واما خروجهما بالتوجيه الاول وهو ان المراد متكلم يحكى عن نفسه ومخاطب يتوجه اليه الخطاب مع قطع النظر عن قيد الحيثية فانه لامر آخر كما سيذكره ولان المراد بالمتكلم والمخاطب فى تعريف المضمر ذاتهما لامفهوما هما ولفظاهما اى لفظ المتكلم ولفظ المخاطب موضوعان لمفهوميهما لالذاتيهما فكأن الشارح لم يتعرض لخروجهما عن التعريف بالتوجيه الاول ولا يخفى انه خلاف الظاهر جدا وقيد الحيثية لاخراج زيد الخ لانه حينئذ وضع لمتكلم لكنه لم يوضع له من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه بل من حيث انه نزل منزلة الغائب وقوله وقس عليه حال المخاطب يعنى انه لاخراج زيد اذا عبر به عن المخاطب ايضا فانه حينئذ وضع لمخاطب لكن لامن حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب بل من حيث انه نزل منزلة الغائب ايضا وقوله اى قوله يحكى عن نفسه الخ اذ يكفى تقييده بقوله من حيث انه متكلم وايضا لاحاجة الى قوله يتوجه اليه الخطاب فى تقييد المخاطب اذ يكفى تقييده بقوله من حيث انه مخاطب لانه اذا عبر عنهما بلفظ زيد لايكون موضوعا لهما من حيث انهما متكلم ومخاطب بل من حيث انهما نزلا منزلة الغائب (قوله بابانك) اى انق بقوله يشاهد ان له ثل وهو الفاضل عبد الغفور وقوله فانه سمعه منه بيان لوجه الشهادة وقوله لان شهادة البيان المذكور على ان مثل هذا الكلام لا يصدر عن الشارح المحقق والحبر المدقق اصدق بخلاف كونه من تلامذته فانه

٦ وهو مدلول كلمة ما فى التعريف منه

ليس بشاهد صدق على سماعه من الشارح وقوله على ماهو الصحيح وهو ماذكره المحشى فى تحقيق هذا المقام (قوله جعل التقدم رتبة) يعنى تقدم المفعول على الفعول فى هذا التركيب رتبة فلهذا جاز فيه لاضمار قبل الذكر فى التقدم لفظا لكن تقديرا اى فرضا لانه اى التقدم رتبة انسب به اى بالتقدم لفظا تقديرا منه اى من مناسبته بسائر الاقسام وهو التقدم معنى والتقدم حكما اما الاول فلان المراد بالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى سواء كان مفهوما من لفظ بعينه اومن سياق الكلام كما سيجئ والمتقدم رتبة لم يكن مذكورا من حيث المعنى كذلك اصلا واما الثانى فلان المراد بالتقدم الحكمى ان يكون المتقدم كالحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك ولاشك ان المتقدم رتبة ليس كذلك وهو ظاهر (قوله بجعل تقديرا داخلا تحته) اى تحت قوله لفظا بجعله بمعنى الفرض المقابل للتحقيق وجعل قوله لفظا اعم من ان يكون تحقيقا اوفرضا ملتبس مخل بالبيان لكونه على خلاف ماشاع بينهم من المقابلة (قوله ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه) اى يكون المعنى مقصودا بالذات بحسب الارادة سواء كان معنى حقيقيا اومجازيا فلا يكون المعنى التضمنى والالتزامى مذكورا لفظا وان كانا مدلولى اللفظ لانهما ليسا بمقصودين بالذات بل بتبعية الكل والملزوم (قوله وتقدمه)اى ومن اجل تقدم المعنى وقوله والا اى اولم يكن الامر كذلك بل كان الضمير راجعا الى العدل المفهوم وقوله من حيث المعنى تقييدا كما هو الظاهر فينبغى ان يقول فكأنه اى العدل المفهوم متقدم من حيث اللفظ لان العدل المفهوم متقدم معنى لانه كالمتقدم معنى نعم هو كالمتقدم لفظا (قوله الظاهر فكأنه تقدم ذكره لفظا) حتى يصح التشبيه كما ذكرناه آنفا وانما قال الظاهر لامكان ان يحمل قوله معنى على نزع الخافض اى فكأنه تقدم ذكره لفظا لاجل المعنى لكنه خلاف الظاهر (قوله لايصح الحصر كما لايخفى) لانه جاء فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا كما سيجئ وقوله ولو كان اى الحصر راجعا الى علة المجئ اى علة مجيئه فى ضمير الشان وهى قصد التعظيم وذلك بان يكون قوله قصدا مفعولا له لقوله ٧ فانما جاء فى ضمير الشان فيكون الحصر راجعا اليه كان قوله لانه انما يجئ الخ (قوله والضمير الراجع) الخ اراد به تحقيق المقام وقوله لاللتعظيم كما فى ضمير الشان والقصة (قوله بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر اوحذف الفاعل كما فى تنازع) الخ كما اذا اعملت الفعل الثانى فى المفعول واضمرت الفاعل فى الفعل الاول نحو ضربنى واكرمت الزيدين فى قول بعض فانه من قبيل رجوع الضمير الى المتقدم الحكمى

٧ لالقوله لانه انما يجئ الخ كما هو الظاهر منه

وانلم يكن مختارالان المختار اعمال الفعل الاول فى الفاعل واضمار المفعول فى الثانى فتقول ضربنى واكرمتهما الزيدان فحينئذ يكون المرجع مذكورا لفظا تقديرا ورتبة لاحكما (قوله الاخصر الاوضح) اما الاخصرية فلسقوط قوله فالاولان متصل ومنفصل والثالث متصل فقط واما الاوضحية منه فلان الظاهر من قوله فالاولان الخ مجموعهما والمراد كل واحد منهما كما اشار اليه الشارح فلابد من حمله على خلاف الظاهر بخلاف هذه العبارة فانها ظاهرة فى الدلالة على المعنى المراد (قوله ليكون افراد الضمير المرفوع) فى الماضى والمستقبل مستوفات ولما كان حال المجهول معلوما بالقياس الى المعلوم اكتفى بصيغة المعلوم (قوله على التصريف المعلوم) الخ الجارى فى الماضى والمستقبل وغيرهما فذكر لفظ الماضى بطريق التمثيل ولما ورد انه لاحاجة حينئذ الى ذكر صيغة المجهول لانها مندرجة فى التصريف المعلوم فى الصرف ايضا اشار الى جوابه بقوله لكن اراد التنبيه الخ وقوله وقد يكون مفعولا اى مفعول مالم يسم فاعله (قوله فيه لطافة) لانه يحتمل ان يراد بالمجهول صيغة المجهول وان يراد معناه اللغوى (قوله بدل من المستتر) الخ اى قوله اولهما بدل من المستتر وقوله واشار به اى بقوله المنتهيين الخ الى ان كلمة الى للاسقاط وفيه بحث لانه قد تقرر فى الاصول ان الغاية التى ٥ جعلت غاية فى اعتبار المتكلم كما فيما نحن فيه ان كان صدر الكلام متناولا لها كان ذكرها لاسقاط ماوراءها فتدخل فى حكم المغيا وان لم يتناولها او كان فى تناوله شك فذكرها لمد الحكم اليها فلاتدخل تحت حكم المغيا ولاشك ان صدر الكلام ههنا وهو ضربت وضربت غير متناول لضربن وضربن فذكر هذه الغاية لمد الحكم اليها لاللاسقاط حتى تدخل فى الحكم وجوابه ان معنى الكلام الاول ضربت وضربت ومادون ذلك الى ضربن وضربن فيتناول الصدر الغاية فتكون الى للاسقاط فتدخل الغاية فى الحكم (قوله ثم يراعون اسلوب الترقى) من الادنى الى الاعلى فى الاعرفية (قوله وباقى الكوفيين) اى ماعدا الفراء (قوله ظاهره انه) اى المتكلم مشترك لفظى بين هذه المعانى بان يكون موضوعا لكل واحد منها والحق انه مشترك معنوى فانه اى المتكلم مع الغير بقرينة قوله موضوع للمتكلم مع الغير الخ وكذا المتكلم وحده مشترك معنوى بين المذكر والمؤنث فانه موضوع للمتكلم وحده مطلقا مذكرا كان او مؤنثا فاذكره من باب الاكتفاء (قوله على اكثر من ستة معان) اى ثمانية معان لانه اى المتكلم مع الغير يدل على المثنى المخلوط بالمذكر والمؤنث والجمع المخلوط بهما ايضا بخلاف ضمير المثنى فانه لايطلق على المثنى المخلوط بالمذكر

٥ احترازعن مثل الحائط فى قولك بعت البستان من هذا الحائط الى هذا الحائط فان مثل هذه الغاية لاتدخل فى حكم المغيا اصلا سعد

والمؤنث حقيقة الا بضرب من التجوز كالتغليب (قوله والجملة معترضة) وهى جملة وقعت بين اجزاء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لنكتة ولامحل لها من الاعراب وقد تقع فى الآخر (قوله وهذا) اى كون الفاعل المستتر من قبيل المحذوف كلام ظاهرى والتحقيق ماسبق فى اول الشرح فى اثناء تعريف اللفظ حيث قال والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لاحقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان انتهى وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق حيث بين انه ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا الى آخر ماقال وقد سبق منا هنالك ماهو التحقيق الذى هو بالقبول حقيق (قوله حيثما كان) اى حيثما وجد المرفوع المتصل ولا يكون اى لايوجد المرفوع المتصل فى المسند الى الظاهر وقوله لافى بيان وجود المرفوع الخ عطف على قوله فى بيان استتار المرفوع (قوله كانه سهو من قلم الناسخ) لان قوله او فوق الواحد الخ يغنى عن قوله سواء كان مثنى او مجموعا فهو مستدرك لاطائل تحته (قوله لانه لايطلق) الخ علة لكونه اوضح منه واما كونه اخصر فواضح (قوله وهذا) اى تفسير الشارح وقوله لاظرف الزمان اى المتكلم اى زمانا مطلقا اى سواء كان زمان كون المتكلم واحدا او مثنى او مجموعا وقوله ولامنصوبا ٧ بقوله يستتر مصدرا اى يستتر استتارا مطلقا وقوله او حالا اى حال كون المستتر مطلقا اوظرفا اى ظرف زمان الاستتار اى يستتر المرفوع فى المضارع للمتكلم زمانا مطلقا (قوله ليس حالا) اى قوله مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به الخ انما قال يشعر ولم يقل يدل لجواز كونه بيانا لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى كما سيذكره وكذا الكلام فى قوله كما يشعر به قوله وسواء كان الخ (قوله والاولى ان يقال مطلقة) يمكن ان يقال تذكيره باعتبار ان الصفة هو الوصف وكذا التذكير فى قوله وسواء كان الخ بهذا الاعتبار فالمعنى وسواء كان الصفة مفردا او مثنى الخ (قوله والاولى سواء كانت مفردة) الخ اى لو لم يكن قوله وسواء كان مفردا الخ بمعنى وسواء كان الضمير مفردا الخ بل بمعنى وسواء كان الصفة مفردا على وفق قوله سواء كانت اسم فاعل الخ اوجب ان يقال وسواء كانت مفردة الخ (قوله لانه لايصح حينئذ) الخ علة لقوله ولامن الضمير المرفوع اى لايصح حين كون مطلقا حالا من الضمير المرفوع وقوله سواء كانت اسم فاعل فانه يقتضى كونه حالا

٧ هكذا فى النسخ والصواب ولامنصوب كما لايخفى سعد

من الصفة (قوله بل ظرفا) عطف على قوله حالا في قوله ليس حالا من الصفة
اى بل يكون قوله مطلقا ظرفا للصفة اى زمانا مطلقا سواء كان ذلك الزمان
زمان كون الصفة اسم فاعل اوغيره وسواء كان ذلك الزمان زمان كون المرفوع
الخ وقوله فقوله سواء كانت الخ بيان الخ فالمعنى ويستتر المرفوع المتصل في الصفة زمانا
مطلقا سواء كانت الصفة في ذلك الزمان اسم فاعل الخ وسواء كان المرفوع المتصل
في ذلك الزمان مفردا اومثنى الخ فيكون قوله سواء كانت الخ بيانا لمطلقا بمعنى زمانا
مطلقا بحسب المعنى فانه يفيد عموم ذلك الزمان من كونه زمان كون الصفة اسم
فاعل اوغيره ومن كونه زمان كون المرفوع المتصل مفردا اوغيره كما ذكره (قوله
الصواب لما تغيرت) الخ الوجوب كون جواب لوماضيا لفظا اومعنى (قوله
على السواء) فيه اشارة الى جواز كونه اوقت مرجوحا (قوله وفاعل المصدر
نحو اعجبنى الضرب انت زيدا كذا في الرضى (قوله داخل في الفصل للغرض)
فان المراد بالفصل للغرض فصل الضمير عن العامل وترك اتصاله به لاجل الغرض
(قوله ومنه فصل المفعول) الخ اى من الفصل للغرض الذى هو رفع الالتباس
وان كان الالتباس ههنا بالنظر الى المفعول وهناك بالنظر الى المخاطب والمتكلم
والغائب فلهذا قال ومنه الخ (قوله بالمفعول الاول) صلة لالتبس وقوله بالاتصال
اى بسبب اتصال الضمير به كما اذا اخبرت عن المفعول الثانى في علمت زيدا اباك
واعطيت زيدا عمرا قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو
ولا يجوز ان يقول الذى علمته زيدا ابوك والذى اعطيته زيد عمرو لانه يلتبس المفعول
الثانى بالاول كذا في الرضى (قوله واما اذا لم يلتبس) الخ كما اذا اخبرت عن المفعول
الثانى في اعطيت زيدا درهما فقولك الذى اعطيته زيدا درهم اولى من قولك
الذى اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ
والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل
فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا كذا في الرضى (قوله ومنه فصل
الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس) الخ مثل جاءنى زيد وعمرو ولكن انما
راكب هو دونه فانه لوقيل جاءنى زيد وعمرو ولكن انما راكب دونه التبس على
السامع ان الراكب زيد اوعمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل راكب هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر
يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه كما سيجىء نظيره
في الشرح ومثال ما لا التباس فيه نحو جاءنى زيد وعمرو ولكن انما راكب هو دون

عمرو فيجوز انما راكب دون عمرو بالاتصال (قوله وانما يتم الثانى) وهو ماذكره
بقوله وفاعل المصدر لو وجد فاعل الخ اى في كلام الفصحاء لكن وجوده فيه
ممنوع وماذكره الشيخ الرضى من نحو اعجبنى الضرب انت زيدا يجوز ان يكون مصنوعا
فتدبر (قوله دونه) اى متجاوزا عن الضمير بان يكون مذكورا كما في المثال الآتى
اعنى اياك والشر (قوله بحذف عامله) اى مطلقا عن الاتصال وانما يخرج عن
الاتصال بحذف عامله دونه (قوله لئلا ينتقض بضميرانه فانه مرفوع المحل)
على انه مبتدأ في الاصل كما انه منصوب المحل على انه اسم ان فمع كون عامله
حرفا وكونه مرفوعا لم يتعذر فيه الاتصال فتخلف الحكم عنه مع جريان الضابط
المذكور فيه فيجب ان يقال والضمير غير مجرور او منصوب حتى يخرج عنه ضميرانه
لكونه منصوب المحل ولا ينتقض به وانما قال الاولى دون الصواب لامكان
ان يراد بقوله والضمير مرفوع انه مرفوع في الحال ولا شك ان ضميرانه ليس
بمرفوع في الحال بل في الاصل (قوله في اصطلاح باب الضمير) وضميرانه ليس
بضمير مرفوع في هذا الاصطلاح بل هو ضمير منصوب فيه اذ المعتبر فيه كونه
منصوبا في الحال ولا اعتبار فيه لكونه مرفوعا في الاصل فلا يدخل في الضمير
المرفوع حتى ينتقض به (قوله المراد بالجريان) اى يجرى ان الصفة على غير من هى
له ان تكون نعتا لغير من هى له نحو ضربت هند رجلا قائمة هى في داره اوحالا
عنه نحو ضربت هند زيدا قائمة هى في داره اوصلة له نحو ضربت هند الذى
قائمة هى في داره اوخبرا عنه نحو هند زيد ضاربته هى (قوله لم تجر على من هى له)
سواء كانت جارية على غير من هى له كما اذا كانت نعتا اوحالا اوصلة اوخبرا
اولم تكن جارية على غير من هى له ايضا ٤ نحو اقائم انتم لكان اشمل لدخول اقائم
انتم فيه اى في قوله صفة لم تجر على من هى له بخلاف قوله صفة جرت على غير
من هى له فان اقائم مبتدأ وانتم فاعل له ساد مسد الخبر وفيه انه لا حاجة الى
ادخال اقائم انتم فيه لدخوله في الفصل للغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر
لم يعلم انه للمخاطب او الغائب او المتكلم كما ذكره سابقا في دفع ما قيل من ان تفصيله
قاصر لانه لم يشمل اقائم انتم فكأنه اراد انه لوقال او بكونه صفة لم تجر على من
هى له لكان شاملا لمثل اقائم انتم ولا يحتاج الى ادخاله في الفصل للغرض
وان كان صحيحا كما مر (قوله فانه يجب الفصل) اى بكونه صفة جرت على غير
من هى له فيما لا يلتبس كما في المثال الذى ذكره المصنف ايضا اى كما يجب فيما يلتبس
كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لوقيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع
ان الضارب زيد اوعمرو كما سبق في الشرح وبهذا اى بوجوب الفصل بكونه

٤ اى كما لم تكن
جارية على من هى له
منه

صفة جرت على غير من هى له فيما لا يلتبس اى ضاظهر وجه قوى لاختيار المصنف التمثيل بما لا يلتبس فيه من قوله هند زيد ضاربته هى وتقديم الظرف اعنى بهذا على الفعل للحصر يعنى ان الوجه القوى لاختيار التمثيل بما لا يلتبس فيه انما ظهر بهذا لا بما ذكره الشارح من انه اختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق الاولى فانه وان كان وجها وجيها لكن الوجه الذى ذكره المحشى رحمه الله اقوى منه كما لا يخفى (قوله وانما قال صفة) الخ وذلك لان المراد بالصفة ههنا ما دل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها كاسم الفاعل والمفعول واسم الزمان والمكان والصفة المشبهة وليس المراد بها النعت فان الصفة الجارية على غير من هى له شاملة للنعت والحال والصلة والخبر كما سبق فذكر الصفة للاحتراز عن الفعل الجارى على غير من هو له وقوله لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق بل يجوز فيه المتصل والمنفصل نحو هند زيد يضربته وهند زيد يضربته هى (قوله الاولى انه جعل انفصال الضمير) فقط لا مع كونه خلاف الظاهر كما يتبادر من كلام الشارح علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر وانما قال الاولى دون الصواب لانه لا فساد فى جعل انفصال الضمير مع ذلك القيد علامة له كما لا يخفى وقوله نعم وجه المناسبة لجعل الخ بيان لمنشأ جعل القيد المذكور داخلا فى العلامة وقوله ان خلاف الظاهر وهو الانفصال اولى بما هو خلاف الظاهر اى اولى وانسب لما هو خلاف الظاهر وهو كون المرجع بعيدا لا ما هو الظاهر وهو كون المرجع قريبا فكلمة من فى قوله بما هو خلاف الظاهر صلة لقوله اولى وليست بمن التفضيلية فالظاهر تبديل اللام بها والمفضل عليه غير مذكور اى مما هو الظاهر كما اشرنا اليه (قوله والاحسن) الخ اى الوجه الاحسن لوجوب انفصال الضمير عن هذه الصفة فى مقام الالتباس ووجه كونه احسن مما ذكره الشارح موافقته لما هو الشايع فى تعليلات اهل العربية من حمل النظير على النظير وقياس الشبيه على الشبيه كما لا يخفى (قوله جعل جوابه ماضيا) لا مضارعا كما فى كلام الشارح (قوله بل الصواب) الخ لئلا يتوهم اختصاصه بذى العقل وقوله لا يسمن ولا يغنى من جوع لانه على تقدير تمامه لا يدفع اولوية ما هى له كما لا يخفى مع ان فى تماميته بحثا كما اشار اليه بقوله مع ان كون العقلاء الخ وحاصله انه ان اراد ان العقلاء اصل فى جريان الصفة عليهم فممنوع كيف والاصل فى الجريان ما هو الاكثر ولا شك ان جريان الصفة على العقلاء وغيرهما اكثر من جريانه على العقلاء وان اراد ان العقلاء اصل فى الخلقة ومقصود بالذات فى النشأتين فمسلم لكنه

غير مفيد كما لا يخفى (قوله لكن الانفصال اكثر) لما فيه من التحرز عن تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح بخلاف ما اذا كانا متصلين وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال فلا يقال اعطيتكك بل يجب ان يقال اعطيتك اياك (قوله يرجح الاول) اى الضمير الاول فى ضربه اياه باضافة المصدر الى الفاعل بكونه فاعلا فى الاصل اى فى اصل التركيب اذ الاصل فى الفعل وشبهه ان يرفع الفاعل فعدل عنه الى الاضافة وقوله بكونه اى الاول فاعلا فى المعنى لانه آخذ اياه ٧ وقوله الاحتراز الخ مبتدأ خبره محذوف اى واجب او نحوه وقوله فى بادى النظر ظرف مستقر صفة لمرجح اى بلا مرجح حاصل فى بادى النظر وانما وصفه بذلك لئلا يرد ان كون الاول فاعلا فى الاصل فى ضربه اياه وفاعلا فى المعنى فى اعطيته اياه مرجح له يعنى انه وان كان مرجحا له لكنه ليس بمرجح له فى بادى النظر وقوله والترجيح كما ذكره اى من كونه فاعلا فى الاصل او فى المعنى محوج الى ضرب من التأويل الذى يحتاج الى نظر عميق وفكر دقيق فلا يقدح فى وجوب الاحتراز عن التقدم بلا مرجح فى بادى النظر كما لا يخفى (قوله ليعلم انه حكاية عن النحاة) الخ لان التجويز ليس وظيفة العرب بل وظيفتهم التكلم بلغتهم لا غير وانما هو وظيفة النحاة وقوله وحكاية سيبويه الخ مبتدأ وقوله دليل ضعفه خبره وقوله واستجاد اى وجده جيدا وقوله مذهب النحاة وهو التجويز المذكور (قوله باب اعطيت الاتصال) لان المفعول الاول فى باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مر فاذا كان الثانى ضميرا متصلا يصير كانه متصل بضمير الفاعل نحو اكرمتك وقد عرفت انه يجب فيه الاتصال فلا جرم يكون الاتصال فيما يشبهه اولى بخلاف باب علمت فان فى مفعوليه رائحة المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال (قوله من رعاية العارض) مع انه الظاهر لمقابلته بالاصل وقوله الى جهتى اولويته اى اولوية الانفصال وقوله الى الترجيح بالاصالة اى ترجيح الانفصال بكون خبر باب كان فى الاصل خبر المبتدأ وقوله الى ترجيح الخبرية ٣ على المفعولية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية مع قطع النظر عن كون الخبرية اصلا وكون المفعولية عارضا فلو قال من رعاية العارض لزم الاقتصار على جهة الترجيح باصالة الخبرية (قوله فيكون اخصر) تفريع على المنفى ووجه الاخصرية عدم ذكر قوله الى آخرها مرتين (قوله لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما معا) وهذا الوجه اقوى مما ذكره الفاضل عبد الغفور من اختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال وعدم اختلافهما فى اولاك وعساك (قوله

٧ اى المفعول الثانى منه

٣ المرجحة للانفصال منه

الى ماهو المتعارف فى التصريف من البدأ بضمير الغائب بان يقول او لا هو
الى آخره لكان اولى فى تعبيره لكون التفنن اشارة الى متعارف ٩ الصرفيين و كون
كلا منهما مستعملا للتعارفين مع تقديم ماهو متعارف النحاة مع فوت كمال ٣ الافادة
لماهو المتعارف للتصريف من ايهام خروج ضميرى المتكلم عن الحكم المذكور اعنى
كون الانفصال اكثر فى الاستعمال مع دخولهما فى هذا الحكم بخلاف اسلوب
كلام المص فان قوله لولانت الى آخرها يوهم خروج ضميرى المتكلم عنه فلهذا
قيل المراد بقوله لولانت هو المضمر المرفوع المنفصل و بقوله الى آخرها من اوله
الى آخرها فيشمل ضميرى المتكلم (قوله و كذا لكونه متأخرا) الخ لايقال
هذا يقتضى وجوب كون التصرف فى الضمير اذ التأويل خلاف الظاهر
فلايصار اليه الا عند الحاجة لاقبلها كما فى التصرف فى العامل لانا نقول
التصرف فى العامل تصرف عند الحاجة بحسب التصور وان كانت الحاجة
متأخرة بحسب الخارج عن العامل ومراده بقوله لان التأويل الخ ان التأويل
فى المتأخر عند الحاجة بحسب الخارج فيكون اولى كما لايخفى (قوله مبتدأ
مع الياء خبره) الخ فان قلت لم لم يجعل نون الوقاية مبتدأ و قوله مع الياء
ظرفا مستقرا و صفة لها اى نون الوقاية الكائنة مع الياء و قوله لازمة
خبر المبتدأ قلت لانه يوهم ان مجموع نون الوقاية والياء لازمة فى الماضى
وليس كذلك بل اللازم انما هو نون الوقاية اذا لحقه ياء المتكلم (قوله جمل
معطوفات على الحال) فتكون جملا حالية معنى مبينة لهيئة نون الوقاية
فى تلك الصور من التخيير بين اثباتها وتركها و من اختيار لحوقها واختيار
تركها (قوله و قوله و يختار مستثنى) الخ بناء على ان ليت ولعل داخلان
فى اخوات ان كما اشار اليه الشارح وان المراد ٦ بالحكم بالتخيير بين الاثبات
والترك ان يكونا متساويين من غير رجحان احدهما على الآخر فاحتاج
الى استثناء ليت عنها فان المختار فيها لحوق نون الوقاية وكذا الى استثناء لعل
عنها فان المختار فيها ترك النون وقوله اوقرينة الخ عطف على قوله مستثنى يعنى
ان ليت ولعل غير داخل فى اخوات ان بقرينة قوله و يختار الخ فالحكم المذكور
على ماعداهما من الاخوات (قوله وهى) اى الكسرة التى هى اخت الجر
كسرة تكون فى آخر الكلمة كالجر وآخر الكلمة انما يتحقق اذا كانت الكلمة
على حرفين فصاعدا فكسرة حرف واحد ليست اخت الجر لامطلق الكسرة
سواء كانت فى آخر الكلمة اولا كما ذكرناه ولذا اى لكون اخت الجر هى الكسرة
التى تكون فى آخر الكلمة لامطلق الكسرة (قوله عن اخت الكسرة)

٩ وهو اسلوب حسن لمراعاة الترقى من الادنى الى الاعلى

٣ انما ادرج لفظ الكمال لان اسلوب المص موافق لمتعارف اهل الصرف فى الجملة من جهة الانتهاء الى الحكاية

٦ وسيأتى كلام يتعلق بهذا المقام

اى الجر والاولى ترك الكسرة و بيان الجر بدلها اوترك لفظ اخت كما لايخفى (قوله
وان ذكر الآخر مما لايحتاج اليه) لان وصف الكسرة بقوله التى هى اخت الجر
يغنى عنه لما عرفت من ان اخت الجر هى الكسرة التى تكون فى آخر الكلمة
لامطلق الكسرة (قوله اى نون هى سبب الوقاية) الخ يعنى ان الاضافة
اما ٤ من قبيل اضافة السبب الى المسبب اومن قبيل اضافة المسبب الى السبب
و الاول بالنظر الى الخارج و الثانى بالنظر الى التصور فان الوقاية مسببة
ومتأخرة عنها فى الخارج وعلة غائية و متقدمة عليها فى التصور ولعل قوله
تأمل اشارة الى هذا (قوله بخلاف فى ياء المتكلم) نحو يضربنى وقوله ولكون
الخ عطف على قوله لشدة امتزاج الخ و علة اخرى لكون كسرة تضربين
فى الوسط حكما علامة الاعراب وهى النون بعد الياء المتأخر عنه اى عن آخر
تضربين و هو الياء المكسورة بخلاف يضربنى فان علامة الاعراب فيه الضم
وهو قبل ياء المتكلم (قوله وبين ماقبل الياء) اى ياء المتكلم فان كسرة ماقبل الياء
ايضا عارضة بسبب الياء وفيه ان المراد بالعروض ههنا مايكون بسبب مقارنة
الكلمة بكلمة اخرى بعدها مستلزمة لالتقاء الساكنين كلام التعريف بخلاف ياء
المتكلم فكسرة ماقبلها لاتكون عارضة بالمعنى المراد ههنا وقوله وانه اى العروض
يقوى مما ثبتها اى مع ثلثة كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق الجر لان الجر ايضا
عارض بسبب الجار فيلزم ان يكون آخر الفعل محفوظا عن تلك الكسرة ايضا
واللازم باطل بالاتفاق وفيه ان العروض بالمعنى المراد ههنا لايقوى مما ثبتها
الجر لان الجر ليس بعارض بالمعنى المراد ههنا كما عرفت فظهر وجه قوله فالاولى
الخ دون الصواب (قوله الاعراض عنه) اى عن التمسك بعروضها والتمسك بانه
اى ماذكر من كسرة لم يكن الذين كفروا و قل الحق كالسكون اى فى حكم
السكون حيث لم يعد من العود معها اى مع تلك الكسرة المحذوف لاجل التقاء
الساكنين احدهما الواو الساكنة بعد نقل حركتها الى ماقبلها والآخر آخر
الكلمة كالنون الساكنة فى لم يكن واللام الساكنة فى لم يقل فلو لم تكن حركة
الآخر ٥ فيهما فى حكم السكون لعادت الواو المحذوفة لانتفاء اجتماع الساكنين
على هذا التقدير (قوله لانه) اى التخيير عبارة عن مساواة الامرين اى الاتيان
بنون الوقاية وتركها من غير رجحان احدهما على الآخر بخلاف الاختيار فانه
عبارة عن رجحان احدهما على الآخر فاذا كان لحوق نون الوقاية مختارا
فى ليت و عدم لحوقها مختارا فى لعل كما ذكره المص لايثبت التخيير فيهما

٤ وعلى التقديرين الاضافة لامية

٥ اى فى لم يكن الذين وفى قل الحق

والظاهر من كلام الشارح انه يثبت فيهما التخيير مع الاختيار فكأنه اراد بالتخيير مطلق الجواز سواء كانا متساويين او كان احدهما راجحا على الآخر ولا فساد في ذلك فلهذا قال فالاولى الخ ولم يقل الصواب وقوله اختيار ان ليت الخ يعني ان ما يظهر من كلام الشارح ليس باولى بل الاولى ان يختار ان ليت ولعل مستثنيان عنها اي عن اخوات ان التي انت مخير فيها بين الامرين فقول المص ويختار في ليت الخ في حكم الاستثناء فكأنه قال انت مخير في اخواتها الا في ليت ولعل فان المختار في ليت لحوقها وفي لعل تركها فينبغي ان لا يذكر الشارح ليت ولعل في بيان الاخوات ليكون اشارة الى انهما مستثنيان عنها ويمكن ان يقال اشار بذكرهما الى دخولهما في المستثنى منه قبل المستثنى فيرجع كلامه الى ما هو الاولى ولو لم يذكرهما لكان اشارة الى ان المراد بالاخوات ما عداهما وهو وجه ايضا كما سبق (قوله او حمل لعل على اخواتها) فان من اخواتها ان (قوله فيه تجريد) الخ اي في قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر تجريد بان يجعل يتوسط بمعنى يقع لئلا يكون التوسط الذي يدل عليه كلمة بين حشوا او تأكيد بان يكون بين للتأكيد لغة ٧ وقوله لان حق المبتدأ الخ بيان لوجه التأكيد والحالة المقتضية له يعني ان وقوع الفصل بين المبتدأ والخبر لكونه خلاف ما هو حقهما صار محل تردد او انكار فناسب ايراد التأكيد في هذا المقام وفيه ان المناسب لمثل هذا المقام ايراد التأكيد بما يفيد تقوية الحكم كأن واسمية الجملة وامثالهما والتأكيد المذكور ليس كذلك فتدبر (قوله اي اللفظية) لان المبتدأ والخبر لا يوجد ان قبل العامل المعنوي بل معه وهو ظاهر وقوله لانها المتبادر اعتذار عن عدم التقييد باللفظية وقوله ولا حاجة اليه اي الى قوله قبل العوامل لان المتبادر من المبتدأ والخبر ما هو قبل العوامل وقوله وهما اي المبتدأ والخبر وقوله لان المبتدأ والخبر اي لفظ المبتدأ ولفظ الخبر بالمعنى ٩ الاصطلاحي الذي هو المراد ههنا ليسا بمشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما مما صدق عليه المبتدأ والخبر وقوله بمفهوميهما متعلق بالاتصاف وقوله حين تعلق الحكم بهما ظرف للاتصاف والمراد بالحكم التوسط المذكور وقوله رأيت هذا الشاب مشيرا الى الشيخ كما يدل عليه قوله في شبابه وصباه لانه اي قولك رأيت هذا الشاب في شبابه تعليق للحكم بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز اما الحقيقة فبالنظر الى الذات الذي يدل عليه المشتق تضمنا فان ذات المشار اليه واحدة حال الشباب والشيخوخة واما المجاز فبالنظر الى وصف الشباب الذي يدل عليه المشتق ايضا كذلك فانه غير متحقق حال الشيخوخة

٧ وانما قال لغة لانه ليس بتأكيد اصطلاحي كما لا يخفى
منه

٩ فلا يردان لفظ المبتدأ مشتق
منه

التي صار مشارا اليه في تلك الحال هذا على مذهب من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على مذهب من لم يجوزه فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بلفظ الشاب ما يطلق عليه لفظ الشاب وقوله فقد غفل عن كونه تعليقا بالمشتق وجمعا بين الحقيقة والمجاز بخلاف ما نحن فيه فانه ليس تعليقا بالمشتق وجمعا بينهما بل هو الحقيقة فقط والقول بانه اي ما نحن فيه من الجمع بين الحقيقة والمجاز بناء على تحقق ذات المبتدأ والخبر وزوال وصفهما بعد دخول العوامل اللفظية على قياس ما ذكر في المشتق او من قبيل عموم المجاز بان يراد بهما ما يطلق عليه لفظ المبتدأ والخبر بعيد عن الصحة والجواز لما عرفت من انهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة من غير جمع بين الحقيقة والمجاز ومن غير حاجة الى اعتبار عموم المجاز (قوله كما يكون في الضمير) الذي ليس بفصل ويجوز ان يكون الكلام مبنيا على مذهب من لم يجعل الفصل ضميرا فحينئذ لا يحتاج الى التقييد وقوله فلا يصح كون ضمير المرفوعات الخ اي الضمير الواقع في هذا التركيب وقوله فصلا خبرا لكون (قوله على صيغة ضمير مرفوع) الخ اشار بادراج الضمير الى ان المرفوع صفة للضمير اذ لا بد له من موصوف ولا يصلح له سواه (قوله يتبادر منه انه ليس بضمير) الخ بل هو صيغته وهيئته (قوله الاولى وتسمى) الخ لان المسمى بالفصل انما هو صيغة المرفوع لا المرفوع سيما عند من قال انه ليس بضمير (قوله سببية ما قبلها لما بعدها) لا العكس نحو اسلمت لادخل الجنة (قوله لا التسمية) بل الفصل المذكور سبب لتسميته بالفصل (قوله فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف) اذ لا يحتاج الى الفصل في صورة كون الخبر معرفة فيما اذا كان المبتدأ على خلاف اصله وهو التنكير نحو من ٥ ابوك كما لا يحتاج في صورة كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة اذ لا يتصور كون الخبر نعتا في هاتين الصورتين وقوله فيما هو الاصل من المبتدأ وهو المعرفة الخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه اي الى الفصل من المبتدأ النكرة مع الخبر النكرة نحو تمرة خير من جرادة ووجه الحمل اشتراكهما في كون الخبر نكرة فلم يتوسط بينه اي بين المبتدأ النكرة وبين خبره النكرة ضمير الفصل (قوله بأنه يحتمل كونه) اي كون الضمير في الآية مبتدأ او تأكيدا المرجع وهو المكر وقوله وزيف اي الرد المذكور وقوله ولا يخفى ان كلامه اي كلام المزيف على السند الاخص من المنع اذ للمنع سند آخر وهو احتمال كونه مبتدأ واذا كان للمنع سندان يكون كل منهما اخص من المنع والكلام ٧ على السند الاخص خارج عن قانون المناظرة اذ لا يلزم من دفعه دفع المنع واثبات المقدمة الممنوعة

٥ هذا على مذهب سيبويه واما على مذهب بعض النحاة فابوك مبتدأ لكونه معرفة وكون من نكرة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام
منه

٧ اي مطلقا سواء كان بطريق المنع او الابطال
منه

(قوله لان الدخول) اى دخول ضمير الفصل فيه اى فى مثال افعل من بعد دخول العوامل مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء فليس فيه لبس الخبر بالنعت لما عرفت من انه لا لبس عند اختلاف الاعراب (قوله بجعله فى الاستعمال من افراد المبتدأ) بجعل مابعده مرفوعا فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وان لم يعرف مفهوم المبتدأ وقوله لان جعل شئ كضمير الفصل متصفا بمفهوم شئ كمفهوم المبتدأ لايتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشئ وهو ظاهر (قوله لتعينه فيما سبق) حيث قال فقوله خبره امامر فرع على انه خبر اى لقوله ومابعده فعلى هذا جملة مابعده خبر اما صفة لقوله مبتدأ اوحال عنه لكنه مع ضعف الكونه جملة اسمية مع الضمير وحده (قوله بشرط) الخ متعلق بالفعلية وقوله ان يدخل عليها اى على ضمير الغائب فما ظهر عليه نواسخ المبتدأ الخ كالحروف المشبهة بالفعل (قوله يقتضى ان يكون هناك متأخر) لان التقدم والتأخر متضايفان لايتعقل احدهما بدون الآخر فهو اى الشارح وقوله وجعل على صيغة الماضى عطف على قوله أخرجه اى جعل فى هذا التوجيه الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو اى كونها مضافا اليه للتقدم معنى هذا التركيب فان معناه يتقدم على الجملة فالجملة مضاف اليه بواسطة الظرف وقوله ايضا اى كما انه اخرج التقدم عن مقتضاه وقوله فلايخفى انه فى غاية البعد الخ فان قلت سلمنا ذلك لكنه يحتاج اليه لدفع الانتقاض بقولنا الشان هو زيد قائم كما سيجئ ٧ قلت سيصرح المحشى بان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلامبالاة بانتقاض القاعدة به (قوله لم يسبق عليه مرجع صفة) لمتقدم وكذا قوله ليس قبل الجملة صفة بعد صفة له وقوله لعدم مايحترز به اى بكونه قبل الجملة عنه اى عن ذلك الشئ علة لقوله لاللاحتراز وقوله وهو ضمير ربه رجلا وضمير نعم رجلا فانه متقدم لم يسبق عليه مرجع وليس قبل الجملة بل قبل المفرد فاحترز بقوله قبل الجملة عنه ويمكن ان يقال غرض الشارح من اخراج المفهوم عن الاعمية الاحتراز عنه لامجرد اخراجه عنها فلهذا قال يشعر ولم يقل يدل فتدبر (قوله ولايبعد ان يقال) الخ اشارة الى توجيه آخر لكلام المص غير ماذكره الشارح ولما كان محتاجا الى التقييد بقوله بلافصل قال ولايبعد اشارة الى ضعفه (قوله ردا على من قال) المراد بمن قال الفاضل الهندى وحاصل الرد ان المقام ليس مقام المضمر لتغايرهما وعدم اتحادهما كما زعمه لان المراد بالجملة فى قوله قبل الجملة جنس الجملة وبالجملة فى قوله يفسر بالجملة بعده الحصة

٧ اى فى الشرح
منه

من الجنس وقوله لان تفسيره الخ بيان للحالة المقتضية لوضع الظاهر موضع المضمر وعبارة الفاضل الهندى هذه انما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف شان الضمير فكان من مظان التقرير انتهى وانما غير عبارته الى ماترى لانه يرد عليها ان ضمير الشان ليس بعائد الى الجملة بل عائد الى الشان وانما هو مفسر بالجملة ولايرد هذا على عبارة المحشى كما لايخفى لكن لما كان الشان الذى هو مرجع الضمير عبارة عن الجملة المفسرة له صار كان الضمير عائد اليها فما ذكره الفاضل من قبيل التسامح لظهور المراد وقوله اهون مما ارتكبه الشارح من جعل الجملة للجنس اولا وجعلها لحصة من الجنس ثانيا فانه خلاف الظاهر اذ الظاهر كونها للجنس اوللحصة منه فيهما كما لايخفى (قوله اعنى قوله يفسر) الخ تفسير للصفة (قوله لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بهذه الجملة) اى بجملة بعده وفيه ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة على تقدير دخوله فى القاعدة يثبت وجوب ذلك ايضا لان الشان والقصة لايكونان مفردين الا ان يقال لما كان تحقق وجه التسمية فى بعض افراد المسمى فقط كافيا فى صحة التسمية لم يثبت بتسميته بالشان والقصة وجوب تفسيره بهذه الجملة دائما وعدم جواز تفسيره بامر آخر من تمييز اوحرف تفسير كما لايخفى بقى شئ وهو ان الظاهر عدم كونه قاعدة اخرى كذا افيد (قوله ويصح ان يكون ضمير الشارح منه) الخ فيه ان المراد بضمير الشان الضمير الذى ذكر من غير سبق المرجع ومن غير ان يكون المرجع متعينا فى المقام فاذا كان المرجع متعينا فى المقام لايسمى بضمير الشان بالمعنى المراد ههنا ولايلتزم كونه منه حتى يحتاج الى اثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين فى المقام وذكر على الابهام فمفسر فتدبر (قوله انه لايجب تفسير هذا الضمير) الخ وايضا لايطلق عليه ضمير الشان فى عرفهم بل هو كسائر الضمائر (قوله فلامبالاة بانتقاض القاعدة به) فلايؤيد اندفاع ذلك الانتقاض بالتوجيه السابق اياه فغرضه من هذا الكلام تزييف التأييد المذكور (قوله عدم الفصل) الخ بان يقول ويكون متصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل ومنفصلا الخ فقول الشارح واذا كان متصلا الخ اشارة الى هذا الايراد (قوله ان قيل ان كان) عامله معنويا بان كان مبتدأ مثل هو زيد قائم اوحرفا نحو ماهو زيد قائم وهو ى والحال ان الضمير على كل من التقديرين مرفوع كان اى الضمير منفصلا والا اى وان لم يكن عامله معنويا او حرفا وهو مرفوع سواء كان فعلا مع كون الضمير مرفوعا او حرفا مع كون الضمير

منصوبا فان كان الضمير مرفوعا يكون مستترا نحو كان زيد قائم والا اى وان لم يكن مرفوعا بل منصوبا فبارزا متصلا نحو انه زيد قائم (قوله لاستقلال مابعدها) لكونه كلاما تاما غير محتاج الى شئ آخر فى الافادة وقوله مع كونه عمدة بحذف فجر دكونه عمدة لايقتضى عدم جواز الحذف بل المقتضى له كونه عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها وذا غير متحقق فى المبتدأ لان عدم استقلال ما بعده دليل عليه (قوله الكنيسة معبد النصارى) فى القاموس البيعة معبد النصارى والكنيسة معبد اليهود والنصارى اوالكفار والمذكور فى التفاسير الكنيسة معبد اليهود والبيعة معبد النصارى (قوله بلا دليل) الخ متعلق بحذف والنفى ٣ المذكور راجع الى هذا القيد ٦ فيفيد ثبوت المقيد بلا هذا القيد يعنى ان حذفه حذف ضمير مراد مع وجود دليل عليه لان التزام حذفه جعل الخ (قوله كمدزنة وان المكسورة كفر) فهما متساويان فى الشبه بالفعل وفيه ان المفتوحة مشابهة له قبل الادغام وبعده بخلاف ان المكسورة فانها مشابهة له بعد الادغام فقط ولعله اشار بقوله تأمل الى هذا (قوله بل الخبر المجموع) الخ فان اسماء الاشارة ليست ذا وحده بل مجموع ذا وذان وذين وتا وذى الى آخر ماذكر فالخبر مثل الخبر فى قوله وانواعه رفع ونصب وجر فى ان ملاحظة العطف مقدم على ملاحظة الربط فيكون ذا جزء الخبر وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع فلايكون فاعلا للنسبة بحسب المعنى حتى يصح جعله ذا حال ويمكن دفعه بان المراد بمعنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ المعنى الذى تدل عليه تلك النسبة التزاما فانه اذا نسب مجموع ماذكر الى اسماء الاشارة لزم ان ينسب ذا اليها نسبة الجزء الى الكل وكذا سائر ماذكر فكأنه قيل نسب ذا الى اسماء الاشارة وجعل منها حال كونه للمذكر ونسب ذان اليها وجعل منها حال كونها للمثنى وقس عليه سائر ماذكر وليس المراد بمعنى الفعل المفهوم من النسبة المعنى المداول المطابقى لها حتى يرد ماذكره من ان المسند هو المجموع فلا يكون ذا فاعلا للنسبة فظهر فضل توجيهه كما لايخفى (قوله وقيل خبر هى محذوف اى خمسة) فعلى هذا يكون ذا خبرا لمبتدأ محذوف اى احدها ذا حال كونها للمذكر فلايتوهم ورود الاشكال على كونه ذا الحال (قوله على خبر المبتدأ) بل على خبر ان وعلى تقدير كون ان بمعنى نعم يكون قوله هذان مبتدأ (قوله وعلى الثالث ان حذف ضمير الشان) حال كونه منصوبا ضعيف كما سبق (قوله اى الالف من تا) لخ اراد به بيان عدم

٣ اى قوله ليس
سعد

٦ لا الى قيد المراد ايضاحتى يفيد انه حذف ضمير غير مراد
سعد

اجتماعهما

اجتماعهما فى كلمة واحدة ولم يرد انه مقدر فى نظم الكلام والا لكان الواجب والياء بالواو تدبر (قوله فالاظهر اوالياء) بكلمة او مكان الواو لتكون اشارة الى كونهما فى كلمتين وعدم اجتماعهما فى كلمة واحدة وانما قال الاظهر لانهما يجتمعان ثبوتا فى زمان واحد ولو فى كلمتين (قوله او من ابدال الالف بالهاء والياء معا) الظاهر ان يقول اومن ابدال الهاء والياء معا بالالف لان الاصل فى صلة الابدال دخول الباء على المتروك كما مر غير مرة ثم هذا الكلام من قبيل الاكتفاء اذ الابدال فى ذهى ابدال الهاء والياء معا بالياء (قوله اى لايورد على صورة المثنى) الخ فالمراد بقول المص ولمثناه المثنى صورة (قوله بل اللفظ) اى لفظ ذان وتان مثلا بتمامه موضوع لمعنيين اى لمجموع معنيين وهما الشخصان اللذان اشير اليهما بلفظ ذان وتان مثلا وليس بعض اللفظ كذا وتا موضوعا للشخص المشار اليه وماالحق بآخره موضوعا لمثل ذلك الشخص المشار اليه كما هو حال المثنى وقوله لم يكن فى مفهومه تعيين مع ان التعيين لاينفك عن اسم الاشارة اصلا وقوله لان المعرفة لايثنى الابعد التنكير اثبات للملازمة الشرطية (قوله لان هذا) اى كتابتها بالياء حال الالف المجهول اصلها اى الالف التى لم يعرف ان اصلها ياء اوواو بطريق ٩ من الطرق المذكورة فى علم الصرف سيما فى آخر كتاب الشافية وكانت لاما كما فى اولى قال الجاربردى قال الصرفيون ان الالف اذا كانت لاما وجهل اصلها حملت على الانقلاب من الياء بخلاف ما اذا كانت عينا فانها تحمل على الانقلاب من الواو (قوله ولذا) اى لكونها مكتوبة بالياء اذا كان مقصورا كتب فيه اى فى المقصور الواو مع عدم تلفظها لئلا يلتبس اولى بالى حرف جر اذ الاعجام تترك كثيرا واما كتابة الواو فى الممدود ايضا فللاطراد للباب (قوله ولايكتب الالف الممدودة) الخ بخلاف المقصورة نحو اولاك وقوله فى اولئك مع اتصال كاف الخطاب به لان المكتوب فيه مركز الهمزة لامركز الالف الممدودة فهى غير مكتوبة اصلا (قوله من فوائد كلمة اللحوق) الخ الظاهر ان كلمة من للتبعيض لكن ينبغى ان يحمل الجمع على مافوق الواحد فان الظاهر ان فائدتها منحصرة فى امرين افادة عروضه والتنبيه على انه ليس جزأ منها (قوله ولم يقل ويتصل بها) كما قال ويتصل بها حرف الخطاب لئلا يتوهم عدم جواز الفصل الخ انما لم يقل لئلا يستفاد منه عدم جواز الفصل اكتفاء بادنى مايكفى اولبطلان المستفاد واورد عليه انه قال ويتصل بها حرف الخطاب مع انه يقال ذلك وهنالك واجيب بان اللام مزيدة للتأكيد غير مفيدة

٩ كالتثنية نحو فتيان وعصوان اذ يعلم بها ان الالف فى فتى من الياء والالف عصا من الواو وغير ذلك من الطرق
سعد

معنى فيكون كلا فصل ومايفصل به بينهما وبين حرف التنبيه له معنى (قوله بينهما) اى بين حرف التنبيه وبين ذا اى بين اسم الاشارة اوبين لفظ ذا مثلا (قوله مع انها) اى ضمائر افعل ونفعل وتفعل من انا ونحن وانت المستترة فيها وجوبا اسماء بالاتفاق فلم يلزم من امتناع وقوع الاسم الظاهر موقعها كونها حرفا فالدليل المذكور منقوض بها وملازمة الشرطية ممنوعة ايضا بالاستناد بها (قوله وفيه ان ضمير افعل) الخ يعنى ان الدليل على حرفية كاف الخطاب ليس مجرد امتناع وقوع الاسم الظاهر موقعها بل امتناع ذلك مع كونها من مقولة الصوت واللفظ فالدليل المذكور لايجرى فى مادة النقض لان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بل هو منوى محض (قوله وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية) هذا من قبيل الاستدلال بصدق حد الحرف عليها على ثبوت المحدود لكن كونه غير مستقل بالمفهومية محل بحث اذ لافرق بينه وبين الكاف فى ضربتك وبك من جهة المفهوم وكونه مماله محل من الاعراب وعدم كون كاف ذاك مماليس له محل من الاعراب امر آخر خارج عن المفهوم وماذكره فى سياق الدليل على عدم استقلاله بالمفهومية من قوله ومعنى ذلك اينت ومعنى ذاك آنت لايدل عليه لان لفظ اين فى الفارسية اسم اشارة للقريب والمتوسط ولفظ آن كذلك لكنه للبعيد ولفظ ات و ضمير مخاطب كلفظ تو والظاهر انه اسم كلفظ تو بدليل كونه مضافا اليه مثل رويت ودلت وبدليل جمعه على تان بجمع تو على شما ولعله لماذكرناه اورده بصيغة التمريض (قوله فيكون الكاف فى ذاك حرفا) اذ لامحل له من الاعراب (قوله تأنيث خمسة) الخ الظاهر ان يقول تذكير خمسة وحمل التأنيث على معنى كونها بالتاء لايخلو من بعد (قوله والحرف يذكر) اى باعتبار كون مدلوله لفظا ويؤنث باعتبار كونه حرفا اصطلاحيا لان كل حرف مؤنث (قوله لكان فيه تقرير بحرفيته) الخ فيكون انسب واولى بالنظر الى المقام (قوله خمسة موجودة فى خمسة) الخ اى فى آحاد خمسة من اسم الاشارة (قوله يعنى يرتقى مايتصل به) الخ وهو ماعدا ذى فان فى اتصال حرف الخطاب به خلافا كماسيجىء فى الشرح (قوله سبعة) كما ذكرها المص سابقا (قوله لايستعمل الكاف الا للمتوسط اوالبعيد) الخ يعنى ان الكاف مشترك بينهما واللام يخصصه بالبعيد كالقرينة المعينة لاحد معانى المشترك ويفهم من ظاهر كلام المص ان مجموع الكاف واللام موضوع للبعيد فنبه على انه ليس كذلك فتدبر (قوله ويؤيد ماذكره) الشارح من انه لم يتخذ هذا الفرق

ويحذف منه الهمزة عند الاتصال
منه

مذهبا انه لم ينقل اى المص (قوله هنا) اى فيماسبق مشاراليه متوسطفانه ذكر اولا ذا وثانيا ذلك وثالثا ذاك فالمذكور البعيد هو ذا والمتوسط ذلك والقريب ذاك لكن قدعرفت انه يستعمل كل من هذه الكلمات مقام الاخر ين فيجوز الاشارة بذلك الى المتوسط الا انه اراد انه يستحق ذاك لئلا يلتبس بغيره مماذكر (قوله اوغيره) لم اظفر مثالاله فى كلام الفصحاء لكن يمكن ان يمثل بقولك هنالك ضربت زيدا مشيرا الى التأديب الباعث على الضرب فيكون مستعارا للعلة والسبب (قوله بالمكان) صلة للاختصاص وقوله بهذه الالفاظ صلة للتخصيص والباء داخلة على المقصور عليه فيهما وقوله وهو الخ اى وجه صحة التخصيص (قوله وبينها) اى بين هذه الالفاظ اعنى ثمه وهنا وهنا و بين ماعداها من اسماء الاشارة فرق آخر اذا استعملت اى ماعداها حقيقة فى المكان ايضا وهو اى الفرق الآخر ان هذه الالفاظ المستعملة فى المكان حقيقة لاتكون الا ظروفا وانما قيدنا بكونها حقيقة لئلا يرد انه يجوز استعمالها فى المكان بلا اعتبار معنى الظرفية فيه مجازا (قوله يبنى تفسير الكلام) اى كلام المص على القوانين الصادرين عن النحاة وقوله لاحصر لها اى للافعال الناقصة فيما ذكر وضبط فى كتب النحو وتخصيصه بالذكر لكونه اشهرها وقلة مجيئه تامة بخلاف ماعداه وقوله مما التزم على صيغة المجهول وقوله منصوب نائب الفاعل له مثاله يتم التسعة بهذا عشرة فقولك عشرة حال من التسعة كما صرح وابه وقوله افعال تامة خبر المبتدأ اعنى قوله وماعداها (قوله لكان اوفق بما تقرر فى محله) من كونه حالا كما مر (قوله وهو غير ظاهر) لان صار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اومن حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا كماسيجىء ولاشك انه لاوجه له ههنا (قوله ولانصب له) اى للصلة والتذكير باعتبار كونها تفسيرا هذا واشار السيد الشريف قدس سره فى آخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح الى ان الاعراب لمجموع الموصول والصلة الا ان ماقاله المحشى اشهر وقوله فعنى قوله الخ الفاء فصيحة اى اذا كان الامر كما ذكرناه من انه ليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له الخ وقوله الامقارنا بها لكونها مفسرة لها لاالاماخوذا معها حتى يلزم كونها جزأ من جزء الكلام (قوله وعلى هذا) اى على ماذكرنا من ان الموصول فقط جزء تام من الكلام والصلة خارجة ينهدم ماذكره الشارح بقوله وانمانفى كونه جزأ تاما الخ فى توجيه قول المص لايتم جزأ الابصلة بل ينبغى ان يسلك فى بيانه اى فى بيان قول المص لايتم جزأ

الابصلة وقوله فى امثال لايتم الدليل الخ اى فى امثال هذا التركيب وقوله من ان البيان تام يعنى ان التمامية لازمة للبيان غير منفكة عنه فكونه تاما يفهم من لفظ البيان الخ ا مابدون التمام اى بدون انضمام لفظ التمام اليه فكذا يفهم من لفظ الدليل كونه تاما من غير انضمام لفظ التمام اليه فقوله من ان البيان تام الخ من باب الاكتفاء و لك ان تحمل البيان فيه على البيان الحاصل بامثال هذا التركيب يعنى ان البيان الحاصل بامثاله تام بدون لفظ التمام بان يقال لابيان ولادليل فلاحاجة الى الحمل على الاكتفاء وقوله والتركيب اى تركيب لايتم الدليل لايتم البيان حين كونه تاما بدون لفظ التمام كناية عن نفى البيان الخ على طريق نفى اللازم للانتقال الى نفى الملزوم فان التمامية لازمة للدليل والبيان فالبس بتام ليس بدليل ولا بيان فيفيد مبالغة فى النفى المذكور لان الكناية ابلغ من الصريح كما بين فى محله وقوله فالمعنى هنا مالا يكون جزأ الا مع الصلة اى الامقار نابها كما عرفت آنفا (قوله لايقال ان تعريف الصلة) اى بجملة متصلة باسم لايتم جزأ الامع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو جملة تضربه وتفعله فى نحو من تضربه اضربه ومانفعله افعله الى غير ذلك مع ان هذه الشروط ليست بصلة والالكانت تلك الاسماء موصولات ولم يقل به احد فلايكون تعريف الصلة بما ذكر مانعا فلا يمكن ان يعرف الصلة بما ذكره تعريفا مانعا معتدابه وقوله لانانقول الخ حاصله انا لانسلم انه يصدق تعريف الصلة على الشروط المذكورة فانها تخرج بقوله اسم لايتم جزأ الامع هذه الجملة فان من فى قولنا من تضرب مفعول تضرب فهوجزء بدون جملة بخلاف ما اذا كان الموصول مفعولا لفعل نحو مررت بالذى كان فى الدار فانه يحتاج الى جملة هى صلته فان قلت قد تقرر فى محله ان اسم الشرط اذا كان بعده فعل اوشبهه غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه وفى المثال المذكور بعده فعل مشتغل عنه بضميره فكيف يكون مفعولا قلت مرادهم بالفعل اوشبهه الواقع بعده ماهو اعم من ان يكون ملفوظا اومقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك من تضربه اضربه اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى من تضرب تضربه اضربه فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع فحينئذ يكون مبتدأ وجزأ بلاجملة ايضا وقوله وبهذا اى بما ذكرنا من ان فى قولنا من تضرب جزء بدون جملة عرفت ان من قال

بل يجب اضراب من قول الشارح فعلى هذا يجوز الخ وفى بعض النسخ لم يذكر كلمة الاضراب ان يحمل الصلة فى تعريف الموصول على الاصطلاحى والا اى وان لم يحمل على الاصطلاحى بل على اللغوى لزم نقض الحد اى حد الموصول بمن الشرطية فانها لاتتم جزأ الابجملة بعدها وعائد اليها وتلك الجملة صلة لغة فيصدق حد الموصول على من الشرطية بدون صدق المحدود عليها فلايكون مانعا فيجب ان يحمل الصلة على معناها الاصطلاحى فان الجملة المتصلة بمن الشرطية لاتسمى صلة فى الاصطلاح فقد سها سهوا بينا لان من الشرطية خارجة بقوله لايتم جزأ الابصلة وان حملت على اللغوى لما عرفت من ان من فى قولنا من تضرب مفعول تضرب وجزء بدون جملة (قوله لايخفى انه تكلف) اذ كثيرا ماتكون القيود الاحترازية مذكورة ضمنا من غير تصريح بها وقوله لدخوله فى مفهوم الصلة اى الاصطلاحى فلو كان مراد المص معناها الاصطلاحى لعرف الموصول بماله صلة فتدبر (قوله يعنى ليس القصد) اى قصد المص بقوله وصلته جملة خبرية وقوله حتى يردان التعريف اى تعريف الصلة بقوله جملة خبرية غير مانع لصدقه على ماليس بصلة من الجمل الخبرية نحو زيد قائم والتعريف المانع لها ما ذكره الشارح بقوله جملة متصلة باسم لايتم جزأ الخ (قوله لكان اوضح واخصر) من قوله الابصلة وعائد وصلته جملة خبرية والعائد ضميرله اما كونه اخصر منه فظاهر واما كونه اوضح منه فلعدم احتياجه الى معرفة معنى الصلة لغة او اصطلاحا ولك ان تقول انما عدل عن هذا تفصيلا لما يفهم اجمالا من قوله الموصول وتعيينا لما هو الصلة وتوطئة لقوله وصلة الالف واللام الخ (قوله مع مرفوعهما) الخ يعنى ان مرفوعهما جزء من الصلة لاخارج عنها وهما مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان فالصلة جملة خبرية حقيقة حين وقوعهما صلة لكن المشهور ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلى ۳ سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا اوصفة اوحالا اوشرطا اوصلة اونحو ذلك جملة لان اسنادها ۹ اصلى (قوله بين العائد الى المبتدأ) اذا كان الخبر جملة وبين العائد الى الموصول فى جواز كون العائد ضميرا اوغيره كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد مثال العائد الى الموصول من غير الضمير نحو ابو سعيد

۳ ويعتبر فى الكلام كون الاسناد مقصودا لذاته فهو اخص من الجملة
سعد

۹ وان لم يكن مقصودا لذاته
سعد

الذى رو يت عن الخدرى فان الخدرى هوابو سعيد فهو من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر (قوله وان الصلة المعرفة) الخ اى وليس لان الصلة المعرفة ماعداها لايقال هذا ينافى ماذكره آنفا من انه ليس القصد ٤ تعريف الصلة كما هو مقتضى السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع لانا نقول المنفى هناك انما هو كون التعريف مقصودا لاعدم كونها معرفة اصلا ولو بتعريف غير مانع كما لايخفى (قوله وهى اسم الفاعل) الخ الاخصر ان يقال وهى اسم الفاعل اوالمفعول مع مرفوعهما وقوله مع مرفوعه الذى هو مفعول ما لم يسم فاعله فلهذا لم يقل ٦ مع فاعله هذا على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص ٧ (قوله وصلة الالف واللام فقط) اى لاغيرها من الموصولات اسم فاعل اومفعول لاغير اى لاغيرهما من الصلات فيفيد الكلام ان ماعدا الالف واللام من الموصولات لايكون صلته اسم فاعل اومفعول وان ماعدا اسم الفاعل اوالمفعول من الصلات لاتكون صلة الالف واللام وانما قال الاولى دون الصواب لما تقرر فى محله من ان مطلقات العلوم ضروريات فيستفاد وجوب كون صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول من هذه المطلقة واما ان صلة سائر الموصولات لاتكون اسم فاعل او مفعول فيستفاد من تخصيص الالف واللام بالذكر اومن محل آخر (قوله ولايجوز ان يكون) الخ بيان لبعض ما يدخل فى غير اسم الفاعل اوالمفعول مما هو محل الاشتباه لكونه من الصفات كاسم الفاعل والمفعول وقوله صلتها اى صلة الالف واللام (قوله مأخوذ من السياق) فان سياق الكلام فى تعداد افراد الموصول (قوله اى مضافا الى معرفة) الخ فانها اذا لم تكن مضافة تكون موصوفة نحو يا ايها الرجل خلافا للاخفش فانها موصولة عنده حذف صدر ٥ صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف المنادى واذا كانت مضافة الى نكرة تكون استفهامية نحو اى رجل كريم لقيته وصفة نحو مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية هذا والمراد انها تكون موصولة حال كونها مضافة الى المعرفة من غير انحصارها فى كونها موصولة لصحة كونها استفهامية مع تلك الحال نحو ايهم اخوك وايهم لقيت كما سيجئ (قوله وفرعيه) اى اللذين والذين وقوله يريد به وفرعيه اى اللتين واللاتى والحاصل ان اى بمعنى الذى يستوى فيه المثنى والمجموع وكذا اية بمعنى التى يستوى فيها المثنى والمجموع (قوله اذا لم يكن) اى ذا الواقع بعدما اومن الاستفهاميتين زائدا كما فى قوله تعالى الخ ولا قائل بكون الذى زائدا (قوله

٤ اى قصد المص بقوله وصلته جملة خبرية
منه

٦ كما قال فى اسم الفاعل
منه

٧ لانه ذكر قيد على جهة قيامه به فى تعريف الفاعل لاخراجه كما مر
منه

٥ اى هو الرجل
منه

لايخصه) اى لايخص المفعول بل يعم المجرور نحو مررت بالذى مررت اى مررت به والمرفوع الذى ليس بفاعل كالمبتدأ نحو الذى زيد الكريم رجل عالم اى هو زيد ايضا اى كما يعم المفعول وقوله ان عذر التقييد ضعيف اذ المتبادر من التقييد اخراج ما سوى المفعول وقوله ان الحذف فيه اى فى العائد المفعول اكثر بخلاف العائد المرفوع والمجرور كما ستعرف وقوله وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ واما اذا كان غير المبتدأ فلا يجوز حذفه اذ غير المبتدأ اما خبر وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلايكون فى الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحتمل ان يكون المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل ولايجوز حذفه واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية ولايحذف اصلا اضعف عملها كذا فى الرضى (قوله بشرط ان لايكون الخبر جملة ولاظرفا) اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لان يكونا صلة فلا حاجة الى الحذف نحو الذى قام اوفى الدار رجل فاضل وان يكون اى وبشرط ان يكون العائد المرفوع المبتدأ بعد اى لحصول الاستطالة فى نفس الموصول وان لم تطل الصلة نحو قوله تعالى * ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا * اى هو اشد او يطول الصلة عطف على قوله ان يكون بعد اى اى ان لم يكن بعد اى يشترط ان يطول الصلة كقوله تعالى * وهو الذى فى السماء اله * الخ اى هو فى السماء اله معبود (قوله وحذف المجرور) اى العائد المجرور بشرط ان ينجر بحرف جر الخ نحو مررت بالذى مررت ومررت بالعالم الذى مررت اى مررت به وانما اشترط ذلك لانه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لايبقى حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لايلتبس بغيره (قوله او باضافة صفة) اى او بشرط ان ينجر المجر و رباضافة صفة ناصبة له اى للمجرور على المفعولية تقديرا اى اضافة مقدرة فكأن ضارب فى قولك الذى انا ضارب زيد مضاف الى الضمير اى ضاربه (قوله لانه) اى الذى اول مايعرفه المتكلم من الموصولات حيث جرى عادة النحاة على تقديمه على سائر الموصولات حين تعدادها وقوله بالتمرين به اى بالاخبار بالذى من بين الموصولات وقوله فتقول من ضربته زيد فى الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا وما فعلته خير فى الاخبار عن الخير فى قولك فعلت خيرا (قوله والا فهو جار فى كل من الموصولات) اى المطلقة الغير المقيدة موصوليتها بخصوص بعض المواد فلا يرد ذا بعد ما للاستفهام فانه لايصح الاخبار به فتدبر وقوله يريد به الالف واللام فانها

فى الاصل للتعريف ثم استعملت موصولة باسم الفاعل او المفعول بمعنى الذى فصارت قائمة مقامه بخلاف سائر الموصولات فانها موصولات فى الاصل فلهذا لم يرد بذلك غير الالف واللام واماذا بعدما الاستفهامية وان كانت من اسماء الاشارة فى الاصل الا انه لايصح الاخبار به فلايكون قائما مقام الذى فى صحة الاخبار به كما عرفت (قوله وحينئذ) اى حين ان يكون المراد به الالف واللام المراد بالذى الذى وفروعه اى مؤنثه ومثناه وجمعه اذ قد يلزم ان يخبر باللذان مثلا كما اذا اخبرت عن زيد وعمرو فى ضربت زيدا وعمرا فتقول اللذان ضربتهما زيد وعمرو فلو كان المراد بالذى الذى فقط حين كون المراد بقوله مايقوم مقامه الالف واللام لخرج فروع الذى مع انه قد يخبر بها كما ذكرنا ولك ان تدرجه اى فروع الذى فى قوله اومايقوم مقامه فيكون المراد به الالف واللام وفروع الذى ولك ان تريد به فروع الذى فقط فيكون الكلام مختصا بالذى وفروعه وهو الانسب بماذكره من وجه تقييد الاخبار بالذى مع جريانه فى كل من الموصولات (قوله لامضارع العلم) اذ ليس المقصود تمرين المتعلم فيما انت تعلمه بل فيما تعلمه المتعلم على ان المقصود التمرين فيما علم لافيما سيعلم فظهر انه لايجوز ان يكون مضارع التعليم ايضا بأن يكون المعنى تمرين المتعلم فيما انت تعلمه اياه الا ان يكون من قبيل حكاية الحال الماضية (قوله فيذكر فيه) اى فى الامر به الواقع قبل التعليم الخ وفيه انه يكون الامر به حينئذ بعد التعليم حكما فيجوز ان يراد بقوله بعد بيانهم طريقة الخ ماهو اعم من ان يكون بعده حقيقة او حكما واعله لهذا قال يشعر الخ ولم يقل يدل على انا نقول يجوز ان يكون ماذكره الشارح محمولا على ما هو الانسب والاولى ولعله اشار الى ماذكرناه بقوله تأمل (قوله او بمايعبر عنه بالذى) وهو زيد فى ضربت زيدا فالباء حينئذ صلة الاخبار لان مايعبر عنه بالذى مخبر به فى قولك الذى ضربته زيد ولايخفى ان هذا الاحتمال بعيد ٦ من السوق (قوله هذا يشعر) الخ لم يقل يدل لما سيذكره من احتمال ارادة التصدير عملا بماهو الاصل فى باب المبتدأ (قوله باعتبار مايؤول) اليه فان زيدا فى ضربت زيدا يكون مخبرا عنه حين التعبير عنه بالذى فى قولك الذى ضربته زيد (قوله اعتباره مقابلا للتصدير) الخ اى لتصدير كلمة الذى بأن يقال اى او قعت المخبر عنه فى آخر الجملة الثانية (قوله يشعر كلامه) اى قوله وكذلك الالف واللام الخ فالظاهر تصدير هذا القول بقول المصنف وكذلك الالف و اللام الخ لابقوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول كما فعله المحشى بأن ذلك اى تصدير الجملة بالالف

٦ لان الضمير فى قوله صدرتها وقوله ضميرا لها راجع الى كلمة الذى لا الى ماعبر عنه بها فالمناسب للسوق ان يكون المراد بها كلمة الذى لامايعبر عنه بها
منه

واللام ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتأخير المخبر عنه خبرا فى الاخبار عن زيد فى المثال المذكور اى ضربت زيدا اخذ اسم الفاعل او المفعول صلة للالف واللام التى صدرت الجملة بها تقول اذا اخذت اسم الفاعل الضاربه انا زيد فالضارب مضاف الى الضمير الراجع الى الالف واللام اضافة لفظية وانا فاعل الضارب لاعتماده على كونه مبتدأ وزيد خبر للمبتدأ فقد صدرت الجملة بالالف واللام وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا راجعا الى الالف واللام واخرت المخبر عنه خبرا فكأنك قلت الذى ضربته زيد اوتقول اى اذا اخذت اسم المفعول المضروب لى زيد ووجه الاشعار ان الظاهر من قوله وكذلك الالف واللام الخ ان الالف واللام مثل الذى فى جميع ماذكر ومن جملته الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا وانما قال يشعر ولم يقل يدل لجواز ان يكون مراده ان الالف واللام مثل الذى فى مجرد تصدير الجملة بها ومطلق الاخبار سواء كان اخبارا عن التاء فى ضربت زيدا كما فى صورة اخذ اسم الفاعل نحو الضارب زيدا انا او عن زيد كما فى صورة اخذ اسم المفعول نحو المضروب لى زيد فلايلزم اخذ اسم الفاعل فى صورة الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام (قوله وينبه) اى المصنف بالتعليل يعنى قوله ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول وقوله على ماصرح متعلق بينبه وقوله من شروط الجملة الفعلية بيان لكلمة ما واراد بالشروط مافوق الواحد فان ماذكره الشارح بقوله بشرط ان يكون الفعل الذى الخ وبقوله وبشرط ان لايكون الخ انما هو الشرطان والتنبيه بماذكره من التعليل على الشرط الاول ظاهر اذ الفعل الغير المتصرف لايمكن ان يؤخذ اسم الفاعل او المفعول منه واما التنبيه به على الشرط الثانى فبنى على ان المراد بصحة بناء اسم الفاعل والمفعول منها صحة بنائهما بحيث يستفاد منهما مايستفاد من الجملة الفعلية ولاشك انه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فلايستفاد من اسم الفاعل مايستفاد من جملة سيقوم ولذا اى لاجل التنبيه بذلك التعليل على ماذكره اتى به اى بالتعليل المذكور ولما كان التنبيه بماذكره خفيا ازال الشارح قدس سره خفاءه بتفصيل مانبه عليه من الشروط (قوله فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف و اللام بفوت الزمان) الخ لايقال انما لم يبالوا بفوت الزمان الدال عليه صيغة المستقبل لان المتبادر من صيغة اسم الفاعل الحال وان لم يدل عليه وضعا وصيغة المستقبل العارية عن السين او سوف يحتمل الحال والاستقبال فمن جهة ان المتبادر من اسم الفاعل زمان الحال صار كالدال عليه

بخلاف ماذا كان فى اولها السين اوسوف لانه حينئذ تختص بالاستقبال وهو خلاف مايتبادر من اسم الفاعل والمتبادر من صيغة اسم المفعول زمان الماضى فصار كالدال عليه فاذا اخبر بالالف و اللام الداخلة على اسم المفعول فى الجملة الفعلية الماضوية لايفوت الزمان الذى دلت عليه الجملة لانا نقول اذا كان الفعل مستقبلا وكان الاخبار باسم المفعول اوكان الفعل ماضيا وكان الاخبار باسم الفاعل فلايجرى فيه ماذكر من الاعتذار تدبر (قوله ولانه يجوز ان يؤخذ) الخ عطف على قوله لان السين الخ واشارة الى ايراد آخر بالنظر الى حرف النفى وقوله اسم الفاعل المعدول وهو ماجعل حرف النفى جزأ منه فيكون القضية موجبة معدولة الموضوع فيفوت معنى السلب المأخوذ فى القضية السالبة لكن فى كونه عربيا فصيحا تردد كذا قيل (قوله ينبغى ان يصح) الخ وذلك لانه يصح بناء اسم الفاعل من جملة زيد قائم كما يصح فى الجملة الفعلية فكيف يختص الاخبار بالجملة الفعلية فنشأ السؤال قول المصنف فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل الخ فالانسب ايراده فى الحاشية المصدرة بقوله ليصح بناء اسم الفاعل الخ وانما اخره الى ههنا اشارة الى ان ماذكره الشارح من الشروط غير مانع من صحة ذلك الاخبار فتدبر (قوله قلت القائم الذى) الخ لام التعريف من الحكاية لامن المحكى وكذا فى قوله والذى اى القائم الذى واما فى قوله فى القائم فمن المحكى وقوله جملة لانه صلة للموصول بخلاف قائم فى زيد قائم والصلة لابد ان تكون جملة واسم الفاعل لدلالته على معنى الحدوث يؤول بالفعل فيصير جملة معنى فلهذا قال وفى معنى الفعل فهو من قبيل عطف العلة على المعلول (قوله الا نفع) اى من قوله فى ضمير الشان ان يقول فى الضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا فكان اعم فائدة (قوله الاوفر العامل) لانه يشمل الصفة العاملة كاسم الفاعل والمفعول و الصفة المشبهة ايضا (قوله الاولى وعما يجب تنكيره) الخ اى الاولى ان يقول بدل قوله والحال و عما يجب تنكيره فانه يعم الحال والتمييز و الظاهر وفيما يجب الخ (قوله يرد ذلك تمييزا) وفيهما لما هو كالحال فى هذا الحكم وهو التمييز المصطلح اوالمراد يرد ما عرفته تمييزا مصطلحا من حيث شموله له ففيه لطافة (قوله وبيان انه) اى ماليس مما يختص بالموصولات كالذى وفرعه (قوله وكذا ماذكر فى اخواته) اى من واى واية تحقيق لها ايضا وقوله تقريبا اى للمناسبة (قوله ونبه بوصف ما) بالاسمية على ان ما الموصولة مشتركة الخ وذلك لانه عد فيما سبق لفظ ما مطلقا من الموصولات فعلم اجمالا انه سواء كان

اسميا اوحرفيا من الموصولات لكن يمكن ان يغفل عنه الناظر فى ذلك المقام لعدم كونه صريحا فيه ومسوقا لاجله فنبه على مايفهم من الكلام السابق من ان ما الموصولة مشتركة بين الاسمى والحرفى بتقييدها ههنا بالاسمية وما الموصولة الحرفية هى ما المصدرية وقوله ايضا اى كما ان الاسمية مشتركة بين ستة معان (قوله الى استيفاء هذه الكلمات) وبيان ماتستعمل هذه الكلمات فيه من المعانى التى هى غير الموصولة ايضا بحيث لم يحتج الى بيانها فى باب آخر غير باب الموصول (قوله بيان فعال غير اسم الفعل فى باب اسماء الافعال) فانه ذكر فيه فعال مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة اوالفجور وصفة لمؤنث مثل يافساق بمعنى يافاسقة وعلما لعين من الاعيان كقطام علما لمؤنث فانه ايضا تحقيق افعال الذى هو اسم فعل بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وبيان انه ليس مما يختص باسم الفعل كرويد وهيهات (قوله ويحذف الفها) اى الف ما الاستفهامية كثيرا مع حرف الجر نحو فيم وعم وعلام والام وابقاء الفتحة دليل عليها كذا فى المغنى ومع المضاف نحو علم م ٧ اونيت وعلة الحذف الفرق بين الاستفهام والخبر على ماصرح به فى المغنى وقال العلامة البيضاوى فى تفسير سورة الصف و الاكثر حذف الفها مع حرف الجر لكثرة استعمالهما معا واعتناقهما فى الدلالة على المستفهم عنه انتهى قال المحشى الفاضل فى حاشية تفسير سورة النبأ ووجه الاعتناق انه انتقل ٤ الاستفهام الى الجار ولذا جاز تقديم الحرف و المضاف على كلمة ٦ تضمنت الاستفهام انتهى وقوله اذا لم يكن اى ما الاستفهامية ظرف لقوله يحذف الفها مع ذا نحو بما ذا تشتغل ونحو ٩ مع ماذا سافرت اذ حينئذ لاتحذف الفها قال فى المغنى لان الفها قد صارت حشوا واثباتها اى اثبات الفها مع الجار قليل ومنه قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون (قوله قيل جاز ان يكون ما كافة) فى الحواشى السعدية على تفسير البيضاوى يجوز ان يكون ما كافة ومن الامر متعلقا بتكره ومن للتبعيض اى تكره بعض الامر والضمير عائد اليه اوالى الامر انتهى ولما كان الظاهر كون من بيانية كما سيذكره مرض هذا القول (قوله قال المصنف ان النحاة اختار واكونها موصوفة) على كونها كافة اذ لامجال لكونها موصولة لدخول رب ٣ عليها لئلا يلزم حذف الموصوف الخ يريد ان الظاهر المتبادر من كلمة من ان تكون بيانية لعدم صحة تعلقها بقوله تكره من غير تضمين اوحمل على التبعيض اوحمل على الزيادة كما سيذكره والكل خلاف الظاهر فحينئذ لابد من تقدير موصوف لجملة تكره النفوس اى ربما شئ تكرهه النفوس فيكون قوله من الامر بيانا لذلك الموصوف فان قلت يلزم حينئذ دخول ربما على الاسم مع انه يدخل

٧ ويلحقه الهاء فيقال علم مه اونيت

٤ اى فى الجملة لا بالجملة فلا يرد ماقيل انه لو انتقل الاستفهام اليه لما احتجنا الى كلمة الاستفهام

٦ مع اقتضائها الصدارة

٩ مثال للمضاف

٣ فان رب مختصة بنكرة والموصولات معارف

على الجملة نحو ربما يود الذين كفروا قلت قد يكون ما الكافة زائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل كما سيصرح به الشارح وقوله وذلك اى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه قليل الا بشرط فقد اى لم يوجد هنا وهذا الشرط كون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن اوفى كما فى قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله تعالى ومامنا الا له مقام معلوم اى ما من ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم ولاشك ان الموصوف ههنا ليس كذلك قال الشيخ الرضى فى باب الصفة اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بجملة او ظرف كقوله تعالى وعندهم قاصرات ٩ الطرف فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم مقام الشئ ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح انتهى (قوله والاولى ان يقال) الخ يعنى ان ما قاله المص ليس باولى لانه يرد عليه منع لزوم حذف الموصوف لجواز ان يضمن بكره ما يستدعى كلمة من او كلمة من زائدة او للتبعيض لا بيانية حتى يلزم ذلك ولا يرد هذا على ماذكره المحشى كما لا يخفى وانما قال الاولى دون الصواب لامكان التوجيه بما اشرنا اليه آنفا من ان هذه الاحتمالات خلاف الظاهر فلا اعتداد بشئ منها (قوله اختاروه) اى كونها موصوفة وقوله من حذف المبين على صيغة اسم المفعول اى المبين بكلمة من على تقدير كونها بيانية او تضمين تكره ما يستدعى كلمة من مثل التنفر والاحتراز اى تكره النفوس متنفرة من الامر وهذا على تقدير كونها ابتدائية متعلقة بتكره او الحكم بزيادة من فالمعنى تكره النفوس الامر اوجعلها للتبعيض اى تكره بعض الامر (قوله فعلية حالية) بتقدير قد حصل له فرجة او يحصل له فرجة وانما حمله على الفعلية لان كون الجملة الاسمية حالا بالضمير فقط ضعيف (قوله بتأويله بالمنكر) بجعل اللام فيه للعهد الذهنى (قوله تكلف ما لا يعنيه) اى لا يهمه اذ لا حاجة الى تأويله بالمنكر لظهور جعل الجملة حالا (قوله الى صلة) كالموصولة او صفة كالموصوفة وقوله او موصوف كما التى هى صفة فما ذكره القائل من باب الاكتفاء (قوله لمعانى ما سوى الموصولة) والقرينة على ذلك اشتهار كون الموصولة من المعارف (قوله ويحصل الفائدة السابقة) الخ وهى التنصيص على اختيار مذهب ابى على (قوله ويتفاوت معناها) اى معنى ما صفة بحسب المقامات فتكون فى مقام للتعظيم لا للتحقير او غيره وفى مقام آخر للتحقير لا للتعظيم او غيره فكل مقام

٣ اى حور قاصرات طرف

يختص بواحد من هذه المعانى (قوله كون ما صفة) اى حال كونها صفة وقوله اسمية خبر كون (قوله احترازا) قيد للنفى وعلة له والنفى مسلط على مجموع المقيد والقيد لا على القيد فقط والا يلزم القول بذلك لا لاجل الاحتراز وهو خلاف الواقع وبعضهم يؤول مثل هذا بالترك فالمعنى ترك القول بمن الاسمية احترازا الخ نعو يلا على ما نقل عن الشيخ عبد القاهر من وجوب تسليط النفى على القيد فقط وقوله لعدم المبالات بها علة للنفى (قوله الا تغليبا) كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على اربع لان الضمير فى قوله فمنهم راجع الى كل دابة فغلب العقلاء فى الضمير على غيرهم ثم بنى على هذا التغليب قوله تعالى من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع (قوله ومالما لا يعلم الا قليلا) كقوله تعالى وما ملكت ايمانكم (قوله وللمجهول ماهية وحقيقة) اى المجهول ماهيته وحقيقته وقوله ومنه اى اخذ مما جاء للمجهول ماهية قولهم ماهية الشئ وهو اى الماهية فى الاصل مائية بالهمزة (قوله اونقول انه منسوب الى ماهو) الخ فاصله ماهوية حذف ضمة الهاء للاستثقال ونقلت كسرة الواو اليها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار ماهية (قوله خص الرضى كونها معرفة بالنداء) الخ هكذا فى النسخ التى رأيناها وهو سهو من الناسخ والصواب ان يقول خص الرضى كونها موصوفة بكونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة حال كونها موصوفة نحو مررت باى محسن ومررت باية محسنة (قوله على رد اعراب اللذان) وما فى حكمه اعنى اللتان (قوله ماقصده) من التنصيص على رد اعراب اللذان وذو الطائية وقوله يجعل بيانه مختصا حيث قال بالاتفاق عما هو المتفق عليه وهو اعرابهما فحينئذ لا تنصيص على رد اعرابهما بل غاية ما يفهم منه الاختلاف فى اعرابهما لكن فى عدم التصريح ببيان الاختلاف فيهما بان يقول واختلف فى اللذان الخ مع التصريح بكون اى واية معربة اتفاقا اشارة الى ضعف القول بكون اللذان وذو الطائية معربة ولعل قوله فافهم اشارة الى هذا (قوله وكانت) اى كل واحدة من اى واية مضافة كما اشار اليه الشارح بالمثال وقوله ويكون الصدر الظاهر وكان الصدر عائدا اى ضميرا (قوله يجيز اعرابها ايضا) اى حال كونها موصولة وكون صدر صلتها محذوفا وكونه ضميرا وعليه قراءة بعضهم بنصب ايهم فى قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على انه مفعول ننزعن فلهذا قال الشارح فيمن قرأ بالضم (قوله فالاعراب) اى الاعراب واجب (قوله فان

منهم) اى ممن قرأ بالضم جعله استفهاميا فيكون مبتدأ خبره اشد والجملة
اى جملة ايهم اشد صفة شيعة بتقدير مقول فيهم اى بتأويل مقول فى حقهم
ايهم اشد لان الانشاء اذا كان خبرا للمبتدأ اوصلة اوصفة يجب تأويله بقول
محذوف وهو الخبر اوالصلة اوالصفة فى الحقيقة ووجه الكل مذكور فى حاشية
السيد الشريف قدس سره على المطول عند شرح قول المص فى باب المسند واما
كونه جملة فللتقوى الخ (قوله الزيادة) اى ماهو و من هو وقوله على بعد
ان يكون بمعنى الذى بحذف المبتدأ اى ماالذى هوهو ومن الذى هو خير منك
فظهر وجه اولوية الزيادة اذهى لاتحتاج الى الحذف واما عدم جواز ان يكون
اسم اشارة فلعدم مساعدة كل من التركيبين اياه (قوله واما قولك من ذا قائما فذا
فيه اسم اشارة لاغير) اى ليست بموصولة ولازائدة فان من مبتدأ وذا خبره او
بالعكس وقائما حال من المبتدأ اوالخبر والعامل فى الحال معنى الاشارة المفهوم
من ذا فلو كانت موصولة ازم وجود الموصول بدون الصلة وجواز حذف
الصلة مشروط بدلالة صلة اخرى عليها كما صرح به فى المغنى ولو كانت زائدة
لبقى المبتدأ بلا خبر وجواز حذف الخبر مشروط بقيام قرينة دالة عليه
كما فى قولك خرجت فاذا السبع اى واقف وههنا ليس ذاك (قوله وان يكون
اسم اشارة) ولايجوز ان تكون موصولة والالكان احد الموصولين لغوا (قوله
كما فى قوله تعالى) الخ ناظر الى كونها اسم اشارة فقط وقوله لايدخل الا على
الخ اى لاتدخل على الموصولة ولا على الزائدة (قوله فان قلت) اذا كانت
زائدة فما وجه ثبوت رفع الخبر فى الجواب فى كلام الفصحاء فان رفع الخبر على
انه خبر مبتدأ محذوف مبنى على ان ذا بمعنى الذى والعائد الى الموصول محذوف
وهو ٧ شايع اى الذى صنعته الاكرام ليطابق الجواب للسؤال فى كون كل
واحد منهما جملة اسمية وعلى تقدير كون ذا زائدة يتعين كون مامفعول
صنعت وكون الجملة فعلية اذلايجوز ان يكون مبتدأ لعدم العائد اليه فى الخبر الجملة
فان قلت هذا السؤال كلام على السند الاخص اذ للمنع المذكور سند آخر
وهوجواز كون ماذا بكما لها بمعنى اى شئ قلت ما له الى كون مازائدة كما ذكره
الشارح فالسند مساو للمنع (قوله بحذف العائد الى المبتدأ) اى ماذاصنعته
وان كان اى حذف العائد الى المبتدأ قليلا بالنسبة الى حذف العائد الى الموصول
(قوله عن مثل ماذا كان) اى عن مثل هذا التركيب اى ماذا ثبت ووجد فان
الرفع اى رفع الخبر فيه اى فى جوابه لازم لان كلمة مافيه مبتدأ والجملة اسمية سواء

٧ اى حذف عائد
الموصول

كان ذا اسم موصول اوزائدة الا انه اذا كان موصولا يكون جملة كان صلة
له والموصول مع صلته خبرا للمبتدأ واذا كان زائدة تكون جملة كان خبرا للمبتدأ
(قوله ولك ان تجعله) الخ وكذا الكلام فى قوله نصب (قوله الظاهر) ان يقول
اى اسماء ليطابق المبتدأ اعنى قوله اسماء الافعال لكن الشارح جعله خبر المبتدأ
محذوف اى هذا باب اسماء الافعال وجعل قوله ماكان الخ خبرا لمبتدأ محذوف
اى هو ما كان الخ اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال فالمراد بكلمة ما
الاسم لما ذكره فى شرح قول المص المرفوعات هوما اشتمل الخ من ان
التعريف للماهية لا للافراد (قوله كان هذه) اى لفظة كان فى قوله ماكان
الخ وقوله يحتمل التمام فيكون بمعنى ثبت (قوله ولا يخفى ان الثالث) وهو
الصيرورة التى تدل على الانتقال انسب لدلالتها على ان هذه المعانى
ليست بحسب اصل الوضع بل بحسب النقل ٤ من المعانى الاصلية (قوله وينافى
تقدير الفعل كونها اسم فعل) رد لما قيل انها منصوبة بافعال محذوفة
وتوضيحه ان كون رويد مثلا اسم فعل بمعنى امهل ينافى تقدير فعل
ناصب له فانه حينئذ يكون مفعولا مطلقا لذلك الفعل فيكون بمعنى المصدر ولا يكون
اسم فعل (قوله اولما هو اسم فعل وغير اسم فعل) الخ اى اونقول ان رويد
مثال لما هو اسم فعل وغير اسم فعل بان يكون تصغير مخفف الارواد بمعنى
الرفق اوتصغير رود بالضم بمعنى الرفق كما سيذكره وهيهات مثال لما هو اسم
فعل فقط اونقول ان رويد مثال لما استعمل فى معناه الاصلى وهو الرفق
وهيهات مثال لما لم يستعمل فى معناه الاصلى قط اى فى وقت من الاوقات (قوله
فرويد) الخ تفصيل لما اجمله بقوله وغير اسم فعل وبقوله لما استعمل فى معناه
الاصلى (قوله مخفف الارواد) مصدر ارود بمعنى الرفق اى ارفق رفقا وان
كان صغيرا قليلا كذا فى الرضى (قوله عدى) اى رويد سواء كان من الارواد
اومن الرود مع انه لازم كالرفق يقال رفق به (قوله من ضمير بمعنى الامر)
اى من الضمير الذى يدل عليه متعلق الظرف الراجع الى فعال (قوله ولايخفى
ان كون الشئ) الخ اشارة الى الجواب عما اورده بقوله ويرد عليه انه لايقال
الخ وفيه ان المورد يدعى انه لايقال قوام وقعاد فى مقام قم واقعد بمعنى لوقيل
فى هذا المقام قوام وقعاد لم يقبله الفصحاء ولو كان قياسا ولم يجب التوقف
فى اخذه على السماع منهم لقبلوه وليس مراده انه لم يسمع من العرب فلهذا
قال لايقال دون لم ينقل اولم يسمع حتى يرد عليه انه لايقتضى كونه قياسا ان
يجئ من كل لفظ فى كلام العرب على ان الايراد المذكور انما هو على قول سيبويه

٤ وهو الوضع
الثانى

بكونه مطردا فى الثلاثى المجرد لا على كونه قياسا بمعنى انه لا يتوقف اخذه على السماع فلهذا اورده بعد نقل كلام سيبويه وخص التأويل المذكور بكلامه والمتبادر من كونه مطردا فى الثلاثى المجرد كونه مقبولا عند الفصحاء فى كل فعل منه فلو كان مراد المص بالقياس هذا المعنى لورد عليه الايراد المذكور ايضا (قوله ان كون الشئ قياسا) لم يقل مطردا مع انه المذكور فى كلام سيبويه والبحث عليه اشارة الى انهما كالمترادفين وان ما يرد على احدهما يرد على الآخر (قوله على انه يصح) الخ يعنى انا لانم اولا ان كون الشئ نفسه قياسيا يقتضى ان يجئ من كل لفظ فى كلام العرب كما ذكرنا وثانيا نسلم ذلك لكن يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا ان بناءه وكون بنائه على الكسر اى ثبوت بنائه على الكسر قياسيان غير متوقفين على السماع لان المراد كون نفسه قياسيا حتى يقتضى ان يجئ من كل لفظ فى كلام العرب ولا يخفى ان ما ذكرناه سابقا يرد على هذه العلاوة ايضا ولعل قوله فافهم اشارة اليه وقيل انه اشارة الى ان ما ذكره فى العلاوة خلاف الظاهر لان الظاهر من كون الشئ قياسيا كون نفسه قياسيا لا كون بنائه قياسيا ولا كون بنائه على الكسر قياسيا (قوله من التصويت) اى حال كون صوت امرا من التصويت (قوله ولو كانا صوتين) بان حكى بهما عن صوت كغاق ولم يكونا اسم فعل بمعنى الامر اقبل قار قار وعار عار بابقائهما على ما كانا عليه حال كونهما صوتا (قوله وفيه ان معناه) اى معنى قول المبرد انه اى كل واحد من قرقار وعرعار امر بحكاية صوت الخ فمعنى قرقار احك صوت الرعد ومعنى عرعار احك صوت الصبيان فى مقام اللعب بهذه اللعبة وعلى ما ذكره المحشى آنفا معناه تلاعبوا بها الصبيان بالعرعرة (قوله معناه ان اسم الفعل) الخ يعنى ان الضمير فى قوله على انه لم يأت الا نادرا راجع الى اسم الفعل لا الى فعال كما هو الظاهر وقوله لان فعال الخ اى ما هو على وزن فعال بمعنى الامر الخ اشارة الى المانع عن حمل الكلام على الظاهر من القرينة الخارجية (قوله ليس فعال) بل فعلال (قوله وقال) اى الرضى والغرض من نقله تتميم كلامه ودفع ما يرد عليه من ان حكمهم بوجوب عدم انصراف فعال اذا سمى به مذكر يدل على انه مؤنث اذ لا سبب لمنع صرفه سوى التأنيث والعلمية وحاصل الدفع ان النحاة جوزوا انصرافه ايضا وهذا يدل على ترددهم فى كونه مؤنثا (قوله مؤنثة) بالرفع خبر ان فى قوله ان جميع الخ (قوله فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها) عنده للتأنيث والعلمية لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التأنيث كما سيذكره والحاصل انهم لما وجدوها

غير منصرف اذا سمى بها مذكر حكموا بان سبب منع الصرف هو التأنيث والعلمية ولما لم يجدوها مبنية على هذا التقدير لم يعتبروا فيها العدل بخلاف فعال من الاعلام المؤنثة مثل قطام وغلاب فانهم وجدوها مبنية ولا سبب لبنائها سوى العدل والوزن فاعتبروا فيها العدل فظهر وجه التقييد بقوله فاذا سمى بها مذكر الخ اذ لو سمى بها مؤنث لوجب بناؤها وقوله وهذا اى الحكم بجواز انصرافها الصادر منهم اى من النحاة دليل على ترددهم اى تردد النحاة فى كونها مؤنثة والا لم يكن لتجويزهم انصرافها وجه اصلا لتحقق سببين العلمية والتأنيث حينئذ ولا شبهة فى ثبوت العلمية لانا فرضنا انه سمى بها مذكر فتجويزهم انصرافها انما هو لترددهم فى كونها مؤنثة فمذهب من ذهب الى انها مؤنثة قطعا ليس بمستقيم كما لا يخفى (قوله لم يجئ فعال صفة فى المذكر) الخ يعنى ان قيد المؤنث للتحقيق لا للاحتراز (قوله اسم) لان الاسم قسم من اقسام الكلمة وهى لفظ وضع لمعنى مفرد (قوله وخرج) عطف على عدل اى وخرج ثلث عن التركيب الى الاسمية فلم يكن من نوع المعدول عنه وقوله ان لا يخرج اى المعدول عن نوع اصله اى نوع اصل المعدول عنه ولا شك ان نوع اصل المعدول عنه ههنا الاسم لان المعدول عنه ثلثة ثلثة وهى مركبة من اسمين وقوله اوعن نوع ما التام منه اصله اى المراد ان لا يخرج المعدول عن نوع ما التام منه اى ركب منه اصل المعدول وهو المعدول عنه ونوع ما التام المعدول عنه منه هو الاسم ومدار كل من المعنيين المرادين على اعتبار حذف المضاف فى قول الشارح ذلك الشئ منه اى اصل ذلك الشئ ⁹ منه اى من ذلك النوع او مادة ذلك الشئ منه (قوله عن التقييد به) اى بقوله علما للاعيان الخ وقوله بجعل ضميره الخ متعلق بقوله مستغن وقوله العامل فيه اى قوله علما للاعيان الخ وقوله والا لاجتمع على معمول واحد عاملان وهما قوله معرب وقوله مبنى بناء على ان كل واحد منهما مقيد بذلك المعمول وقد عرفت ان قوله معرب مستغن عن التقييد فالملازمة ممنوعة مستندا بما عرفت (قوله الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمى به مذكر) الخ فان قلت ما وجه الاحتراز عنه فانه حال كونه اسما لمذكر ايضا مبنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته بفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا قلت وجه الاحتياج اليه الحكم بقوله معرب فى بنى تميم فان ما هو معرب فى بنى تميم انما هو فعال علما مؤنثا حيث جعلوه غير منصرف للعلمية والتأنيث على ما صرح به كما مر فى باب غير المنصرف (قوله فانه) اى قطام اذا سمى به مذكر

⁹ وهو المعدول عنه
منه

ليس علما مؤنثا فيخرج بتقييد العلم بالمؤنث (قوله قلت هو) اى قطام اذا سمى به
مذكر علم مؤنث فهو مبنى عند اهل الحجاز ومعرب غير منصرف للعلمية والتأنيث
عند بنى تميم فلاوجه للاحتراز عنه (قوله احتراز عن ذهاب اذا جعل علما
لمذكر) لانه ليس بمبنى مع انه علم لعين من الاعيان على هذا التقدير فلابد من تقييد
العلم بالمؤنث حتى يخرج عنه ولاشك انه خارج عن سائر افراد فعال اعنى فعال
بمعنى الامر وفعال مصدرا معرفة وصفة للمؤنث كما لايخفى (قوله فانه لايبنى
اتفاقا) بل المبنى ماهو علم لمؤنث فى اصل وضعه كقطام (قوله وحينئذ) اى حين
كون المراد بكونه علما كونه علما فى اصل وضعه يتم كلام الشارح ايضا اى كما يندفع
النقض بماذكر وقوله ان قيده مؤنثا الخ بدل من كلام الشارح وذلك لان فعال حال
كونه علما فى اصل وضعه لايكون الا علما لمؤنث فاذا اريد بكونه علما كونه علما
فى اصل وضعه لايكون قيد مؤنثا للاحتراز عن شئ فمثل ذهاب اذا جعل علما
لمذكر يخرج بذلك من غير احتياج الى قيد مؤنثا (قوله وهو ان الامالة) الخ
تفصيله على مافى الرضى ان غرض تخصيص البناء بذى الراء قصد الامالة ٥
اذهى امر مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة الراء وهى لاتحصل الا
بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذابنى كسر دائما فاذا كان
كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان
ايضا مستقيما ومنع (قوله بل على لفظ العرب) اذ الكلام فى الالفاظ المبنية
الجارية على لغة العرب لامطلقا (قوله فى قوله) اى فى تعريف المبنى بما ناسب
مبنى الاصل اووقع غير مركب كما سبق (قوله لانه حينئذ) اى حين كونه منقولا
على سبيل الحكاية اسم لاصوت بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له
كما بين فى محله وقوله و به يشعر قوله وهى بهذا الخ اذ يفهم منه انها باعتبار
نقلها على سبيل الحكاية اسماء و قوله لاتفاوت حينئذ اى حين كونه منقولا على
سبيل الحكاية بين القسمين اللذين اشار اليهما المص بقوله حكى ٧ به صوت اوصوت
به للبهائم فيقال قال زيد نخ فى نقل القسم الثانى منهما على سبيل الحكاية ويقال قال
زيد غاق فى نقل القسم الاول منهما على سبيل الحكاية فيصير القسمان قسما واحدا من
حيث انهما منقولان على سبيل الحكاية (قوله اما يحكم على المحضر) كما اذا قيل غاق
صوت الغراب ونخ صوت اناخة البعير وكما اذا قيل قال زيد عند التعجب وى وعند
اناخة البعير نخ فانه فى قوة قولنا وى مقول لزيد عند التعجب ونخ مقول له عند اناخة
البعير اوليطلب منه اى من الصوت ماهو الغرض من صدوره كما اذا قلت نخ

٥ وهى الميل الى الحرف الذى يناسب حركة البناء كالياء ههنا فانه يناسب الكسرة منه

٧ ليس المراد به النقل على سبيل الحكاية فلهذا فسره الشارح بقوله اى اصدر على لسان الخ منه

لاناخة البعير كما هو فى الالفاظ مطلقا موضوعة كانت اومهملة فانها ايضا
لاتخلو عن احد الامرين كما اذا قيل ديز مقلوب زيد واحد غير منصرف وكما
اذا قيل اضرب فانه لطلب ماهو الغرض من صدوره اعنى ايقاع الضرب
فان قلت انه لطلب ماهو الغرض من وضعه قلت نعم لكن لامنافات بينهما
فان شيئا واحدا كايقاع الضرب يجوز ان يكون غرضا من وضعه وغرضا
من صدور اضرب من المتكلم (قوله وعلى كل تقدير) اى من التقديرين
المذكورين فهو اى الصوت صوت وليس باسم فان قلت قد صرح العلامة
التفتازانى فى بعض تصانيفه بان الالفاظ الموضوعة للمعانى موضوعات لانفسها
وضعا ما ضمنيا مثلا ان الواضع حين قال عينت ضرب للمعنى الفلانى فقد ذكر
ضرب واراد نفسه و بذلك الارادة صار متعينا لنفسه حتى حكم بان الافعال
والحروف باعتبار انفسهما اسماء فعلى هذا اذا حكم على غاق بانه صوت الغراب
مثلا فقد اريد به نفسه فيكون موضوعا لمعنى هو نفسه فيكون اسما قلت قد انكر
السيد الشريف قدس سره اعتبار الوضع الضمنى للالفاظ بناء على الحكم على
انفسها بان ذلك لو اقتضى الوضع لكانت المهملات موضوعات لانفسها
لاشتراك ذلك الحكم بين المهملات والمستعملات والتزام ذلك فيها مكابرة
فى قواعد اللغة وحقق ذلك بانه اذا اريد اجراء حكم على لفظ مخصوص فان تلفظه
نفسه لم يحتج هنالك الى الوضع ولاالى دال للاستغناء بتلفظه وحضوره بذلك
فى ذهن السامع عما يدل عليه ويحضره فيه فان قلت غاق صوت الغراب مثلا
كلام والكلام لايتأتى الا من اسمين اومن فعل واسم قلت المراد بالاسم هنالك
ماهو اعم من ان يكون اسما حقيقة او حكما وسيصرح المحشى بان الاصوات
اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبنى (قوله من عدم انقسامه الى قسمين
بهذا الاعتبار) اى باعتبار كونها منقولة على سبيل الحكاية ان لايكون
الاصوات معتبرة مطلقا اى سواء كانت معتبرة بهذا الاعتبار اوباعتبار كونها
باقية على ماهى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وقوله بحيث لايخرج
عنها اى عن الاصوات هذا الاعتبار اى اعتبار كونها منقولة على سبيل الحكاية
بيان للاطلاق قيل الاوجه حذف لا والباء اى بان يقال حيث يخرج عنها هذا
الاعتبار ولايذهب عليك انه حينئذ يكون بيانا للنفى كون الاصوات معتبرة على
الاطلاق وهو صحيح ايضا لكن لاوجه لكونه اوجه مما ذكر وقوله ويكون
انقسامه الى القسمين المذكورين بغير هذا الاعتبار عطف على قوله لايخرج عنها

هذا الاعتبار والمراد بغير هذا الاعتبار اعتبار كونها باقية على ماهى عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية (قوله وكذا كل قسم) الخ اى وكذا المراد بكل
قسم الخ (قوله والا) اى وان لم يكن المراد مايشمل القسمين بل القسم الثانى
فقط لكان بيان المبنيات الخ وذلك لانه اذا اريد بهما نفسهما وتلفظ بهما
على سبيل الحكاية كالاقاويل نزال بمعنى انزل ورويد بمعنى امهل وغاق صوت
الغراب كانت مبنية ايضا مع كونها خارجة عن بيان المبنيات على هذا التقدير
فيكون قاصرا (قوله لانه يصدق على الجميع ماحكى به صوت) يعنى يصدق
الشق الاول اعنى قوله لفظ حكى به صوت على مايجرى على لفظ الانسان
بان يصدر من نفسه مايشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار
مايشابه صوت الغراب عن نفسك وعلى ما اريد به نفسه وتلفظ به على سبيل
النقل والحكاية كما اذا قلت غاق صوت الغراب فان قوله لفظ حكى به
صوت اعم من ان يكون باقيا على ما كان عليه من غير نقله على سبيل
الحكاية ومن ان يكون منقولا على سبيل الحكاية فيصدق التعريف
على جميعها باعتبار النقل والحكاية ايضا (قوله ان يجعل التعليل للتمثيل) فالمعنى
او صوت به لاجل البهائم او لاجل شئ آخر ليشمل دواعى اخرى الخ وقوله
من قضاء تعجب الخ بيان للدواعى الاخر وقوله فيشمل القسم الاول وهو ماذكره
الشارح بقوله فهما مايعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب
وى فانه من افراد الصوت المعرف ههنا ايضا اى كما يشمل سائر الاقسام فيكون
التعريف جامعا بتكلف واحد وهو جعل التعليل للتمثيل لابد منه اى من ذلك التكلف
لغير دخول هذا القسم اى القسم الاول وذلك الغير دخول ماصوت به للطيور
وغيرها واشار بوصف التكلف بالواحد الى انه لو جعل ذكر البهائم للتمثيل
ليشمل الطيور وغيرها الاحتياج الى جعل التعليل للتمثيل ايضا ليشمل دواعى اخر
فيحتاج الى تكلفين بخلاف مالو جعل التعليل فى اول الامر للتمثيل فانه كاف
فى الشمول للكل واختيار تكلف واحد اولى من اختيار تكلفين واما ماوجهه به
الشارح من جعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها والاعتذار عن عدم
ذكر القسم الاول بما سيذكره اقتفاء للفاضل الهندى فهو على ماترى وذلك لانه
لو اكتفى به لم يكن التعريف جامعا لخروج القسم الاول مع كونه من افراد المعرف
وماسيذكره الشارح من الاعتذار عنه حيث قال قيل ذلك الخ مما لا يعتد ٧ به
فى مقام التعريف وان لم يكتف به وجعل التعليل للتمثيل ايضا يحتاج الى ارتكاب

٧ فان طريق الاولوية غير معتبر فى باب التعريف صرح به الفاضل الخطابى فى حاشية المختصر

تكلفين (قوله وكانه اراد ان المتعلق) اى الصوت المتعلق بالغير تعلق المسموع
بالسامع كما فى تصويت البهائم كقولك نخ لاناخة البعير فان الصوت باق الى البهيمة
وهى الغير وكما فى حكاية الصوت سواء كان بالنقل على سبيل الحكاية كقولك غاق
صوت الغراب او بدونه كقولك غاق اذا صوت به تشبيها بالغراب فانه لاسماع
الغير وهو من جعل مخاطبا وقوله اقرب من المركب مع الغير ٤ خبران فى قوله اراد
ان المتعلق الخ وقوله ومالم يتعلق بالغير الخ مبتدأ وقوله فى غاية البعد خبره وقوله
ماهو اقرب الى الغير الظاهر ان يقول ماهو اقرب الى المركب مع الغير قيل ٦ ماذكره
المحشى ليس بتوجيه وجيه بل هو غير سديد عند من له فطرة سليمة والتوجيه الوجيه
ان يقال اراد ان الاسماء انما يكون من الفاظ الانسان لا مما يصدر من غيره كالطيور
وغيرها فلما كان هذان القسمان مع تعلقهما بغير الانسان ملحقين بالاسماء المبنية كان
كون ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره وعلى هذا
لا يرد ماذكره بقوله وفيه الخ انتهى وقوله ايضا اى كما لا تكون ملحقة بالاسماء
المعربة (قوله يشعر عبارته هذه) اسم الاشارة صفة للعبارة والمشار اليه قوله
اى المركبات المعدودة الخ وقوله فحمل كل اسم عليهما اى على المركبات المعدودة
من المبنيات مما لا يصح التعريف المذكور بسببه لتوقفها اى لتوقف صحة التعريف
على صحة الحمل وحمل كل اسم على المركبات المعدودة منها غير صحيح ضرورة
انها ليست كل اسم حاصل من تركيب كلمتين الخ بل كل واحد منهما اسم
حاصل الخ والحمل الصحيح ان يقال المركبات اسماء الخ او يقال ماركب
من كلمتين الخ (قوله وجعلها بتقدير) الخ اشارة الى جواب سؤال مقدر وتقريره
ظاهر (قوله اى المركب كل اسم) الخ فان قلت لا يصدق على مركب انه
كل اسم الخ فذكر كل يمنع صحة الحمل قلت قد ذكرنا لك فى الحاشية المتعلقة
بتعريف التوابع ان المراد فى مثل هذا انما هو صدق التعريف فى نفسه مع قطع
النظر عن صفة العموم فلا اشكال (قوله فى اخواته) منها قوله المضمر ماوضع
لمتكلم الخ ومنها قوله اسماء الاشارة ماوضع الخ ومنها قوله الموصول مالا يتم الخ
ومنها قوله اسماء الافعال ماكان الخ ومنها قوله الاصوات كل صوت الخ وقوله
وبيان الشارح عطف على كلام المص اى وظاهر بيان الشارح فانه لم يقدر
فى شئ منها محذوفا وقوله جعل نظائرها معهودات اى جعل الشارح نظائر المركبات
معهودات حيث فسر اسماء الاشارة بقوله اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات
وفسر الموصول بقوله اى الموصول المعدود من المبنيات بل يأبى عنه

٤ وهو اقرب من المعرب الذى عرف بالمركب الذى لم يشبه مبنى الاصل

٦ قائله الفاضل الكردى

تفسير المركبات بالمركبات المعدودة من المبنيات فهذه ٩ العبارة من المص اى
قوله المركبات كل اسم الخ داعية الى حمل المذكورات التى هى اخوات المركبات
على الاجناس لاعلى المعهودات كما حملها الشارح عليها ووجه كونها داعية
اليه انه لابد لتصحيح الحمل المذكور من اعتبار الحذف اوجعل اللام للجنس والاول
خلاف الظاهر ٨ فتعين الثانى (قوله بماهواعم) اى من الاسم بحسب المفهوم
بان يقول المركبات ماحصل من كلمتين الخ اعتمادا مفعول له للفعل المنفى بالتأويل
المشهور يعنى ترك التعبيرعنه بماهواعم اعتمادا الخ لئلا يرد انه يلزم ان يعبرعنه
بماهواعم لغيرذلك الوجه وقدمر نظيرذلك فيماسبق على تعينه اى تعين ذلك العام
بالاسم بسبب القرينة وهى ان الكلام فى المركبات التى هى من اقسام الاسم
المبنى كما فى اخواته اى اخوات المركب وقوله لان القرينة الخ علة للنفى وقوله لانه
اى المركب قسم الاسم المبنى لاقسم الاسم مطلقا وقوله الايرى ان بعلبك الذى
هوقسم من اقسام المركب المحدود معرب لامبنى فنبه بذكر الاسم والعدول
عماهو الظاهر من التعبير بماهواعم اعتمادا على تعينه بالقرينة على ان المركب
من اقسام الاسم مطلقا معربا كان اومبنيا فلا يرد ان القرينة المذكورة تخصص
الاسم ايضا بالمبنى لكن يرد عليه انه يجوز تخصيص ماهواعم بالاسم المبنى وجعل
الاسم المبنى اعم من ان يكون بنفسه او بجزئه وسيجئ ان بعلبك فى الافصح مبنى
باعتبار الجزء الاول فلهذا وصف الشارح المركبات بالمعدودة من المبنيات
كما سيذكره الاان يقال ان جعل الاسم المبنى اعم من ذلك خلاف الظاهر وانما مثل
بعلبك دون اثنى عشر مع انه معرب ايضا باعتبار الجزء الاول لانه لما كان مبنيا
باعتبار الجزء الثانى كان اقرب من الاسم المبنى بخلاف بعلبك فانه معرب باعتبار
الجزء الثانى فكان ابعد منه (قوله وبهذا) اى بما ذكرنا من ان القرينة تخصصه
بالاسم المبنى مع ان المركب المحدود اعم من الاسم المبنى وقوله مع انه ساقط
فى نفسه وذلك لانا سلمنا انه غير محتاج اليه اعتمادا على القرينة لكن لابأس
بالتصريح به فى مقام التعريف بل هو اولى لاستغنائه عن القرينة (قوله على ان ابهام
قولنا) الخ علاوة يعنى سلمنا انه غير محتاج اليه نظرا الى كونه قسما من الاسماء لكن
لانم عدم الاحتياج اليه مطلقا لانه لوقال كل ماهو من كلمتين لاوهم عدم صحة
جعلها قسما من الاسم لان الاسم من اقسام الكلمة التى هى لفظ مفرد فهذا
الايهام دعا الى التصريح بقوله كل اسم اذبعد التصريح به يعلم ان كل واحدة
من الكلمتين اللتين هما جزآن من الاسم المركب بمنزلة حروف كلمة واحدة

٩ تشنيع على الشارح سعد

٨ اى ظاهر كلام المص سعد

فلايقدح هذا التركيب فى كونه كلمة واسما (قوله فتأمل) اشارة الى السؤال
والجواب اما تقرير السؤال فهو ان يقال ان كون ذلك المركب قسما من الاسم
المبنى يدفع الايهام المذكور من غير حاجة الى التصريح بالاسم واما تقرير الجواب
فهو ان يقال ان المتوهم لايسلم صحة تقسيم الاسم المبنى اليه اويحمل ذكره فيه
على الاستطراد فلابد لدفع الايهام من التصريح بالاسم (قوله بقى انه لايصح
حينئذ) اى حين كون المركب المحدود اعم من الاسم المبنى كبعلبك وصف
المركبات اى وصف الشارح المركبات بالمعدودة من المبنيات وقوله الاان يراد
بالمعدودة الخ الظاهر ان يقول الاان يراد بالمبنيات التى عدها ٩ منها ماهواعم
من المبنى بنفسه او بجزئه (قوله او بجزئه) سواء كان بجزئه الثانى كاثنى عشر
او بجزئه الاول كبعلبك (قوله من اسمين حقيقة نحو بعلبك) فانه علم
لبلدة بالشام مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية اواسنادية اوغيرهما
كما سبق فى بحث غير المنصرف او حكما نحو سيبويه فانه مركب من سيب وويه
والجزء الاخير صوت غير موضوع لمعنى فلايكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث
اجرى مجرى الاسماء المبنية كما ذكره الشارح وقوله ومن اسم وفعل الخ ولم يوجد
ماهو مركب من فعلين حقيقة اوحكما وقوله وجد اى ذلك الابن عند صنم
اسمه نصر ولم يعرف له اب فنسب ذلك الابن اليه اى الى ذلك الصنم فاضيف اليه
وهو ملك من ملوك النصارى فى زمن الجاهلية خرب بيت المقدس وقتل اليهود
حتى قطع عرقهم ولم يبق منهم الآحاد وقصته طويلة مذكورة فى التواريخ
(قوله مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة) الخ لانه اذا لم يكن
بينهما نسبة قبل العلمية لايكون بينهما نسبة فى الحال اى فى حال العلمية بالطريق الاولى
اذ لايراد بالعلم الا الشخص المعين (قوله احسن من قوله) اى قول
الرضى قبل العلمية وانما قال احسن لانه يمكن حمله على التمثيل (قوله
اراد بنحو خمسة عشر) الخ ويجوز ان يريد به اخواته من ستة عشر وسبعة
عشر وما اشبههما وقوله بيت بيت اى بيت بيت يقال فلان جارى بيت بيت
اى ذا بيت مع بيت اوعند بيت كذا فى الرضى وقوله عطفا كان كما فى خمسة عشر
فان اصله خمسة وعشرة كما سيجئ اوحرف جركما فى بيت بيت فاذا كان المراد
بنحو خمسة عشر مايعم مثل بيت بيت مما يتضمن معنى حرف جر فالاولى ان يقال
فى التعليل اى فى تعليل خروج نحو خمسة عشر لان بين جزئيه الخ حتى يشمل

٩ اى المركبات سعد

التعليل نسبة العطف وغيرها من نسبة حرف الجرفان قلت مثل نسبة العطف
لايشمل نسبة العطف قلت يعلم حال نسبة العطف بطريق الاولى كما لايخفى وانما قال
الاولى دون الصواب لانه يمكن حمل نسبة العطف على التمثيل (قوله وبهذا)
اى بما ذكرنا من انه اراد بنحو خمسة عشر مايعم نحو بيت بيت مما يتضمن نسبة
مثل نسبة العطف لامايختص بما يتضمن نسبة العطف اندفع مايمكن ان يقال
الخ وفيه انه وان اندفع هذا بما ذكره لكن لايندفع به مايمكن ان يقال من ان تعيين
النسبة على وجه يخرج نسبة نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر لامكان
تعيينه بنسبة غير العطف وحرف الجر فتدبر وقوله على وجه يخرج نحو خمسة
عشر اى نسبة نحو خمسة عشر (قوله مايستفاد) قيد للنفى من كلامه وهو قوله
اصعب من خرط القتاد فانه يستعمل فى المتعذر والمتعسر فافهم (قوله لكن
يردان ماذكره) الخ يمكن ان يقال ان غرض الشارح بقوله وتعيين النسبة
على وجه يخرج منها الخ التعريض على الفاضل الهندى فمراده بتعيين النسبة
تعيينها بالاضافة الى انواعها بان يقال لانسبة اسناد ولااضافة ولاعمل ولاافادة
معنى كما عينها الفاضل الهندى بهذا الطريق فانه لايخرج بذلك نسبة العطف
فانها داخلة فى نسبة افادة معنى وماذكره بقوله والاحسن الخ وان كان تعيينا
للنسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة لكن ليس بهذا الطريق الذى ذكره
الفاضل بل بتقييدها بالمفهومة من ظاهر تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولايلزم من صعوبة التعيين على الوجه الذى ذكره الفاضل صعوبة التعيين
على الوجه الذى ذكره الشارح بل كونه احسن لعدم صعوبته فلا اشكال (قوله
نعم تعيينه) الخ مبتدأ خبره قوله ليس على وجه الخ (قوله اى لا نسبة اسناد)
كما فى ضرب زيد ولا اضافة كما فى عبدالله ولا عمل كما فى تأبط شرا ولا افادة معنى
كما فى النجم وزيد فالاولى ان يقول فيخرج نحو عبدالله وتأبط شرا والنجم وزيد
فان قلت قد سبق فى بحث غير المنصرف ان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل
المبنيات نحو تأبط شرا فكيف يجوز اخراجها عن المركب الذى هو من اقسام
المبنى قلنا بناء هذه الاعلام لكونها محكية على اصلها قبل التسمية لا لكونها
مركبة والكلام ههنا فى المركب الذى حصل بناؤه بالتركيب لا بسبب آخر
(قوله ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر) اى ليس على وجه يخرج نسبة
نحو خمسة عشر اعنى نسبة العطف فانها تفيد معنى فلا تخرج عن النسبة المنفية
الواقعة فى تعريف المركب حتى يدخل مثل خمسة عشر فى التعريف (قوله

والجواب ان هيئة خمسة عشر) الخ حاصل الجواب اختيار الشق الثانى
من الترديد ومنع الملازمة المستفادة من قوله والافلا يفهم النسبة وقوله بل بين عشر
وما نسب الى خمسة مثلا اى بين عشر وبين ما نسب الى خمسة مثلا فى نحو جاءنى
خمسة عشر رجلا فان المجئ المنسوب الى خمسة منسوب الى عشر ايضا
ويلزم من ذلك اى من النسبة التى بين عشر وبين ما نسب الى خمسة نسبة بين
خمسة وعشرة بالعطف وهى المسماة بنسبة العطف الدالة على ان العشرة
منسوب اليه كالخمسة فهذه النسبة تفهم التزاما لكونها لازمة للنسبة التى تدل
عليها الكلام بالوضع وهى النسبة الواقعة بين عشرة وبين ما نسب الى خمسة
فنختار ان هيئة خمسة عشر ليست موضوعة لبيان معنى العطف ونمنع عدم انفهام
نسبة العطف اصلا مستندا بانها مفهومة التزاما وقوله على ان خمسة عشر الخ
اشارة الى سند آخر للمنع المذكور يعنى نختار ايضا ان هيئة خمسة عشر ليست
موضوعة لبيان معنى العطف لكن لانم ان نسبة العطف لاتكون مفهومة حينئذ
اصلا لجواز ان تكون مفهومة بسبب نيابتها مناب خمسة وعشرة وقوله تركيب
الحروف اى كتركيب حروف الهجاء لعدم قصد النسبة بل ليحصل الاسم وقوله
بخلاف بعلبك فانه ليس نائبا مناب شئ ولا متضمنا لمعنى الحرف وبناء الجزء الاول
منه للتوسط المانع من الاعراب (قوله بلا تسامح) لكون سبب بنائه مناسبته لمبنى
الاصل اعنى الحرف لتضمنه معنى الحرف والمشهور ان سبب بنائه كونه مركبا تركيب
كلمة من حروف الهجاء فكانه لم يكن مركبا من اسمين فدخل فى الشق الاخير
من الترديد الواقع فى تعريف المبنى اعنى قوله اووقع غير مركب بناء على الادعاء
والتسامح فحينئذ جعله مبنيا على التسامح ومع ذلك يرد عليه ان المبنى لعدم التركيب
كالاسماء المعدودة مثل زيد وعمرو وبكر اذا ركب مع عامله يكون ٤ معربا نحو ضرب
زيد وزيد قائم ومثل خمسة عشر لايكون معربا وان ركب مع عامله نحو جاءنى
خمسة عشر رجلا فتدبر (قوله لم يجعل) اى المص (قوله نحو بيت بيت) يقال
فلان جارى بيت بيت اى ذا بيت بيت اى مع بيت بنى لتضمنه معنى حرف الجر كما مر
(قوله فالاولى ان يقال) الخ انما قال الاولى دون الصواب لامكان اصلاح
ما ذكره الشارح بان يقال لما لم يكن حادى عشر متضمنا لمعنى الحرف فى نفس
التركيب بل فى اصله كما سيذكره لم يكن سبب البناء فيه ظاهرا فنبه على ان البناء
ثابت فيه ايضا ٩ بناء على ثبوت سببه نظرا الى اصله فتدبر (قوله والآخر) وهو قوله
حادى عشر لتضمنه فى اصله لان اصله احد عشر فغير الاحد الى الحادى

٤ الا ان يكون محكيا نحو غاق صوت الغراب وههنا ليس كذلك

٩ اى كثبوته فى خمسة عشر

واحد عشر متضمن لحرف العطف كما مر وسيجيء تفصيله (قوله في المخبر اليه) وهو الحادي لكنه موجود في المخبر عنه وهو الاحد ولا يخفى ما فيه من المسامحة والمراد ان معنى العطف وان لم يوجد في التركيب الذي وجد فيه المخبر اليه اعني حادي عشر لكنه موجود في التركيب الذي وجد فيه المخبر عنه اعني احد عشر (قوله اذ المعنى على ذات له الواحد والعشر) يريد ان معنى حادي عشر في التحقيق ذات له الواحد والعشر وان كان معناه في الظاهر الواحد من احد عشر الواقع بعد العشرة كما ذكره الشارح ولا يذهب عليك ان ما ذكره المحشي الفاضل من الوجه الاولى هو الظاهر من قول٦ الرضى لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا فان المعطوف عليه في الظاهر هو الحادي فاذا كان المعطوف عليه في الحقيقة مدلوله فلا يخلو من ان يكون ذلك المدلول مطابقيا او تضمنيا ولا مجال للاول وهو ظاهر فتعين الثاني والمدلول التضمني للحادي هو الواحد فيكون المعطوف عليه هو الواحد الذي يتضمنه الحادي ويكون معنى العطف موجودا في حادي عشر ويمكن حمل المدلول في كلامه٧ على المفهوم منه نظرا الى اصله المخبر عنه وجعل المعطوف عليه الاحد الذي وجد في اصله فيوجد معنى العطف فيه لا في هذا التركيب لكنه خلاف الظاهر هذا ووجه كون ما ذكره المحشي اولى مما ذكره الشارح ان معنى العطف على ما ذكره المحشي يكون موجودا في حادي عشر من غير حاجة الى اعتبار اصله وعلى ما ذكره الشارح لا يكون موجودا فيه بل في اصله (قوله عطف الثاني) من حادي عشر لفظا اي من حيث اللفظ وقوله يعني الحادي تفسير لتلك الصورة وقوله على العدد المشتق ذلك الفاعل اي الحادي منه اي من ذلك العدد وهو الواحد وقوله لاستحالتهما كما بينا حيث قال ما حاصله انه ليس معنى ثالث عشر واحدا من الثلثة وعشرة بل معناه الواحد من الثلثة والعشرة فاستحال كونه عددا معطوفا على متعدد اعني الواحد من الثلثة وكذا استحال كونه متعددا معطوفا على متعدد والا لكانا اسمي فاعلين دالين على مفردين لان كل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد فيكون المعنى ثالث وعاشر وهو ضد المقصود فتعين انه عدد معطوف على عدد وقوله لكن المعطوف عليه الخ استدراك من قوله فهو عدد معطوف على عدد (قوله مدلول المعطوف عليه) اي مدلوله التضمني وهو الواحد الذي يتضمنه الحادي وهو المعطوف عليه بحسب الظاهر فقوله ظاهرا قيد للمعطوف عليه (قوله هو مجموع المركب) يعني يطلق المعرب على مجموع المركب حقيقة عرفية فيقال لمجموع بعلبك

٦ ومن قوله وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه ايضا فافهم سعد

٧ اى كلام الرضى سعد

معرب غير منصرف ولا يقال الجزء الثاني منه معرب وان كان الاعراب جاريا عليه (قوله ليوافق ما هو الاشهر والاولى) وهو ابقاء الجزء الثاني على بنائه ان كان مبنيا قبل التركيب وقوله جواز اعراب الجزء الثاني المبني اي قبل التركيب وقوله بعد التركيب ظرف للاعراب وقوله كما هو ظاهر عبارة المص في هذا المقام حيث قال والاعرب الثاني من غير تقييده بأن لا يكون الجزء الثاني مبنيا وفي بحث غير المنصرف حيث قال التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا باسناد من غير تقييده بالقيد المذكور ايضا (قوله مبني قبل التركيب) عند المص يمكن توجيه كلامه بحمل المبني على ما لا يكون قابلا للاعراب فيؤل معنى قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا الى قولنا ان كان قبل التركيب قابلا للاعراب وايضا يجوز ان يبنى الكلام على مذهب صاحب الكشاف فانه جعل الاسماء المعدودة كزيد وعمرو وبكر معربة كما سبق فلهذا قال الاولى ولم يقل الصواب (قوله ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني) الخ فان المذكور انما هو بناء الاول واعراب الثاني فقط اذ الظاهر ان بعلبك تمثيل فحسب وقوله تقييد الاعراب الثاني فالمعنى اعرب الثاني اعرابا كائنا كاعراب بعلبك فالمراد ببعلبك حينئذ بعلبك٥ حال كونه غير منصرف لا مع قطع النظر عنه والا لم يكن لتقييد اعراب الثاني به وجه اصلا فلا يردان بعلبك مما يحتمل الانصراف وعدمه فلا يلزم من تقييد اعراب الثاني به ان يكون منع صرف الثاني مذكورا هذا ويؤيد كونه تقييدا لاعراب الثاني تعقيبه به وعدم تأخيره عن قوله وبني الاول وقوله لا تمثيلا فحسب فيه اشارة الى انه على تقدير كونه تقييدا له يكون تمثيلا لكون الثاني معربا ايضا (قوله يكنى) على تقدير كونه يائيا ويكنو على تقدير كونه واويا وقوله بما يستدل به عليه اي على المكني عنه كالتكلم بفلان كثير الرماد الاستدلال به على كونه مضيافا فهو كناية عن كونه مضيافا وان يتكلم بشيء ويريد غيره كالتكلم بالسبب وارادة المسبب او بالعكس والتكلم بالحال وارادة المحل او بالعكس الى غير ذلك او يتكلم بلفظ يحاذيه اي يحاذي المكني عنه جانبا اي من جانب اي يفهمه المخاطب عند سماع ذلك اللفظ من جانب من الجوانب كالقرينة الحالية او المقالية حقيقة ومجازا اي سواء كان حقيقة او مجازا كما اذا قلت جاءني رجل عالم كناية عن زيد وهو ممن يتصف بالعلم فيكون حقيقة وكما اذا قلت رأيت اسدا يرمي كناية عن رجل شجاع فيكون مجازا والحاصل ان الكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا فكل كناية ليس بتصريح اتفاقا الا ان غير التصريح اعم من الكناية عند اهل البيان فانهم لا يسمون

٥ لايقال يجوز ان يراد ببعلبك حال كونه منصرفا فلا يلزم كون منع صرفه مذكورا لانا نقول مع كون انصرافه خلاف ما هو المشهور يندفع ذلك الاحتمال بقوله في الافصح اذ من المعلوم ان انصرافه ليس بافصح فيحمل الكلام على ما هو المعلوم من المفصلات سعد

الاستعارة ولا المجاز المرسل كناية و يعرفونها بلفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته منه (قوله كهن كناية عن الفرج) وهو فى الاصل الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره سواء كان من قبيل الذات كالعورة اوالصفات كالحسد والعداوة اوالافعال كالقتل بغيرحق والزنا وشرب الخمر فيكنى به عن الافراد المخصوصة لهذا المفهوم الكلى كالفرج ونحوه فالمراد بقوله اوعن القبيح الخ القبيح المخصوص كالزنا مثلا وقوله وكثير منه ليس من هذا الباب اى من باب الكنايات المعتبرة فى هذا الباب وان كان مبنيا كالمضمر الغائب ومن وماممامذكر فى الابواب السابقة وانما وصف المضمر بالغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب ليس من المبهمات (قوله لافرق بينه) اى بين كل بعض وبين كل مايكنى به فان كل واحد منهما اداة السور الكلى وسلب كل واحد منهما اداة السور الجزئى فاذا قيل ليس كل انسان بكاتب او ليس بعض الانسان بكاتب يكون القضية سالبة جزئية والصواب ان يقول بدل قوله ولا كل بعض ولا بعض مبهم ويمكن ان يقال اراد بقوله لا كل بعض لاى بعض سواء كان مبهما اومعينا بقرينة قوله بل بعض معين (قوله بقى انه ماوجه الاصطلاح) الخ بيان الوجه فى امثاله امر استحسانى و ليس بواجب على انه يمكن ان يقال المراد ببعض الظروف ماكان مبنيا منها وليس المراد بالكنايات ههنا ماكان مبنيا منها فان كثيرا منها ليس من هذا الباب وان كان مبنيا كالمضمر الغائب ومن وماكما عرفت فاقتضى الحال الاهتمام بتعيين ماهو المراد منها فى هذا الباب فاصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا بها البعض المعين اهتماما بتعيينها والله تعالى اعلم (قوله اسما ناقصا) انقصانه عن الثلاثى والرباعى والخماسى هذا من مصطلحات اهل اللغة وفيه اصطلاح آخر للصرفين وهو المشهور (قوله اوللخبر) فحينئذ يكون كناية عن العدد الكثير ويخفض مابعده كرب الذى هو للتقليل فكم الخبرية نقيض رب ومن عادتهم حمل النقيض على النقيض (قوله وقد يلوح) اى يظهر من كلامه اى من كلام صاحب القاموس وجه آخر اى غير ماذكره الشارح وهو كونها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية فكانت متضمنة لمعنى الحرف وهى كاف التشبيه وان اعتبر تضمن ما الاستفهامية لمعنى الحرف ايضا كان تضمنه لمعنى الحرف من وجهين وفيما ذكره الشارح من وجه واحد هو تضمنه لمعنى حرف الاستفهام ولعله اشار بقوله فتأمل الى هذا وقوله وآخر اى الوجه الآخر وهو المشا بهة برب (قوله اومرفوع عطف على نحو) بناء على ان الظاهر انه خبر مبتدأ محذوف

اى مثاله نحو خرجت يوما كذا الخ اوغيره نحو قلت كذا وكذا اى كيت وكيت وقوله ايضا اى كما انه يجئ كناية عن يوم السبت مثلا و قوله حذفت اللام وهى الياء الاخيرة وقوله تاء التأنيث لكونهما كنايتين عن القصة كما فى بنت اصله بنو حذفت الواو وابدلت عنها التاء وقوله على الاصل اى من غير حذف لام الكلمة و الوقف عليهما حينئذ اى حين استعمالهما على الاصل بالهاء فيقال كيه و ذيه ولاتكون الا مفتوحتين لامكسورتين لثقل التشديد (قوله وبين) اى الرضى جواز بنائهما على الضم تشبيها بحيث ايضا اى كما جاز بناؤهما على الفتح والكسر لكن جواز بنائهما على الضم والكسر انما هو حين استعمالهما محذوفة اللام لا على الاصل ولزوم استعمالهما اى وبين لزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف فلا يقال قال فلان كيت بل يجب ان يقال كيت وكيت وكذا الكلام فى ذيت (قوله لايصير) اى كل واحد من كيت وذيت وقوله لامن مشابهة مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام كما عرفت وتلك المشابهة هى المناسبة التى فصلها صاحب المفصل ونقلها الشارح عنه فى اثناء شرح تعريف المبنى وماذكره من الوجه ههنا خارج عن اقسام هذه المناسبة كما يظهر بالمراجعة اليها فان قلت عد البعض الجملة من مبنى الاصل فاذا كان كيت وذيت كناية عن الجملة كانا واقعين موقعها ومن اقسام المناسبة لمبنى الاصل وقوعه ٤ موقعه كنزال الواقع موقع انزل كما عرفت قلت عد الجملة من مبنى الاصل مع كونه خلاف المشهور يأبى عنه قول الشارح لاتستحق اعرابا ولا بناء فان الظاهر منه انها واسطة بين المعرب والمبنى و ليست من احدهما فان الاعراب والبناء من اوصاف المفردات فلهذا جعلوا المعرف الاسم المبنى فليست الجملة مبنيا بحسب الاصطلاح وان كانت فى حكم المبنى ومعربا باعراب محلى فلا يضر عدم دخولها فى مبنى الاصل ولا فى شئ من قسمى المبنى بخلاف كيت وذيت فانهما اسمان مبنيان وليسا بمبنى الاصل فلابد من دخولهما فى احد قسمى المبنى وقوله ولا لما وقع غير مركب اى تركيبا يتحقق معه عامله كزيد وعمرو وبكر فان كيت وذيت مبنيان وان ركبا مع عاملهما نحو قال فلان كيت وكيت فلو كان بناؤهما لعدم كونهما مركبا لكانا معربين حين كونهما مركبا كما فى ضرب زيد والجواب ان كيت وذيت بالوجه الذى ذكره داخلان فيما وقع غير مركب فان المراد بالمركب المركب بالتركيب المقتضى للاعراب وهو المفردات و اما تركيب الجملة وتركيب مايكون كناية عنها نحو كيت وذيت فلا يقتضى اعرابا (قوله وله)

٤ اى الاسم المبنى منه

اى لذلك الاعتراض نظائر ر د الخ (قوله ويحتمل ان لايقول المص) الخ اشارة الى وجه آخر لعدم ذكره (قوله جعله كالوسط ايضا) اى بجعله كاحدا لطرفين تحكم لان ترجيح كونه كالوسط على كونه كاحد الطرفين ترجيح بلا مرجح ايضا (قوله قلنا الوسط) الخ حاصله ان احد الطرفين يساوى الآخر فى كونه طرفا فلو جعل كاحد الطرفين لكان ترجيحا لاحد المتساويين على الآخر بخلاف ما اذا جعل كالوسط ورجح كونه كالوسط على كونه كاحد الطرفين فان الوسط لايساوى شيئا من الطرفين فى كونه طرفا فترجيحه ليس ترجيحا لاحد المتساويين على الآخر (قوله انه اكثر) اى الوسط من العدد اكثر استعمالا بالنسبة الى مادونه والى مافوقه (قوله فحملها على الدرجة الوسطى) بين القلة والكثرة اولى من حملها على احدهما لكونه حملا على حالة متوسط بينهما على وجه العدل والاقتصاد وقد ورد خير الامور اوساطها وان كانت تلك المرتبة الوسطى مما لايعرفه السائل ايضا (قوله لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين) اى الطرف الاقل للعدد والطرف الاكثر له فانهم اعتبروا الطرف الاقل من الثلثة الى العشرة ٩ وقالوا مميزه مخفوض ومجموع نحو ثلثة رجال وعشرة رجال ووجه الابتداء من الثلثة انه ليس للواحد وللاثنين مميز كما سيصرح به المص واعتبروا الطرف الاكثر من المائة الى مالايتناهى وقالوا مميز مائة والف مخفوض مفرد وقد عرفت انهم اعتبر والمتوسط من احد عشر الى تسعة وتسعين وقالوا مميزه منصوب مفرد اذا عرفت هذا فنقول انهم جعلوا مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم واحترازا عن ترجيح احدهما على الآخر لانهما متساويان فى الطرفية فقالوا مميزها تارة مجرور مفرد كمميز الطرف الاكثر للعدد وتارة مجرور مجموع كمميز الطرف الاقل للعدد فلم يمكن جعل مميز كم الاستفهامية مثل مميز الطرفين ولا مثل احدهما للزوم الالتباس بكم الخبرية فجعلوا مميز كم الاستفهامية مثل مميز العدد المتوسط ومنصوبا مفردا وقوله فجعل كالوسط تمييزا اى من جهة التمييز ولاجل التمييز ودفع الالتباس بينهما ففيه لطافة وقوله ولم يعكس بان جعل مميز كم الاستفهامية كالطرفين دفعا للتحكم وجعل مميز كم الخبرية كالوسط تمييزا لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر لان غرض المستفهم فهم النسبة الخبرية التى يدل عليها الخبر فالخبر كالعلة الغائية للاستفهام والعلة اصل والمعلول فرع لها والاصل مقدم على الفرع تقدما ذاتيا وقوله لان الطرف اى من حيث انه طرف مقدم على الوسط من حيث انه وسط لانه يتوقف

٩ الغاية داخلة فى المغيا وكذا الكلام فيما بعد
منه

على الطرف فللطرفين تقدم ذاتى على الوسط (قوله وبما برده) اى قول الرضى ههنا ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن ماذكره اى الرضى قبيل هذا الكلام انه يجوز الخ عبارته هذه ولايجوز جر مميز كم الاستفهامية الا اذا انجرت هى بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز فى مثله مع النصب الجر والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق انتهى ولايذهب عليك ان مايدل عليه هذا الكلام انما هو جواز جر مميز كم الاستفهامية بمن المقدرة عند النحاة لا جواز جره بمن الملفوظة وما ادعاه انما هو عدم اطلاعه على جواز جره بمن الملفوظة وعدم دلالة كتاب من كتب النحو عليه والقياس لايجرى فى مثل ذلك فتدبر (قوله وبهذا) اى بما ذكرنا من ان مميز كم الاستفهامية مجرور بمن مقدرة عند النحاة وقوله من غير استثناء بكم رجل مررت اى نحو بكم رجل مررت لانه داخل فى قوله ويدخل من فيهما وفرد من افراد مفهوم هذا الكلام وليس من افراد مفهوم قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد فالمراد منه ان مميزها منصوب مفرد اذا لم تدخل فيه كلمة من بقرينة ماسيأتى من قوله وتدخل من فيهما فخروج نحو بكم رجل مررت عنه لايقدح فى كونه جامعا والمراد بقوله ويدخل من فيهما دخولها لفظا اوتقديرا فلايخرج عنه نحو بكم رجل مررت فان مميزها مجرور بمن مقدرة عند النحاة وان كان مجرورا بالاضافة عند الزجاج اذ بناء الكلام على مذهب النحاة لا على مذهب الزجاج (قوله لانه تطويل المسافة بلافائدة) لان كونها دالة على انشاء التكثير كاف فى اقتضائها صدر الكلام من غير حاجة الى كونها نقيضة رب نعم لو لم يكن فيها معنى الانشاء ووجب ان يكون لها صدر الكلام لوجب حملها على ٧ رب لكونها نقيضه (قوله فيه احدهما) اى حصل فى ذلك الكلام احدهما والجملة صفة كلاما (قوله راجع الى استكثار المتكلم) اى عد المتكلم كثيرا وهو ناظر الى كون كم لانشاء التكثير وقوله واستقلاله بالجر عطف على الاستكثار اى عده قليلا وهو ناظر الى كون رب لانشاء التقليل وقوله متعلق الحكم الخبرى على صيغة اسم المفعول وهو مفعول لكل واحد من الاستكثار والاستقلال على طريق التنازع والمراد بمتعلق الحكم الخبرى المحكوم عليه فى الكلام يعنى ان الانشاء راجع الى الاستكثار والاستقلال اللذين هما من احوال المتكلم ومن اوصافه وليس براجع الى مدلول

٧ التى تقتضى الصدارة لكونها لانشاء التقليل
منه

الكلام وهو الحكم الخبرى حتى يخرج عن الخبرية الى الانشائية (قوله نعم ما فعله) اى مافعله المص من تذكير كلاهما وقوله لان التأنيث الخ اللام صلة للتذكير والجملة مفعول به له وقوله تأويله فاعل شاع وقوله تأويلهما الخ خبران وقوله والظاهر فيه اى فى قوله كلاهما التذكير لان تذكيره غير محتاج الى التأويل اصلا بخلاف تأنيثه فيكون تذكيره ظاهرا وتأنيثه خلاف الظاهر وقوله كما ترى يعنى ان تذكيره ظاهر غير محتاج الى التأويل ويمكن ان يقال سلمنا ذلك لكن المص اجرى عليها حكم المؤنث فى وصفه بالاستفهامية والخبرية وارجاع ضمير المؤنث حيث قال ولها صدر الكلام فبالنظر الى هذا كان الظاهر ان يقول وكلتاهما فالاحتياج الى التأويل المذكور لذلك لا لعدم كونه مذكرا فى نفسه من غير حاجة الى التأويل فتدبر (قوله فالظاهر) اى فى التأويل ان يقول كلا هذين اللفظين الخ يمكن ان يقال انما اوله بالنوعين لانهما متحدان من جهة اللفظ والتغاير بينهما من حيث المعنى (قوله واحد بالذات) يعنى ان ذاتهما ولفظهما واحد والتعدد اى تعددهما اعتبارى اى باعتبار المعنى الاستفهامى والخبرى (قوله الا بزيادة او متعلقه) اى بزيادة قوله او متعلقه ليشمل نحو كم رجل ضربت غلامه (قوله فليس جاءك فى كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره) اذ ليس من شانه ان يشتغل بكم فضلا عن ان يكون مشتغلا عنه بضميره لانه لا يعمل فى كم لو لم يعمل فى ضميره فقولك كم جاءك يدخل فى قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه مع انه ليس منصوبا بل هو مرفوع المحل على انه مبتدأ فلهذا اعترض الرضى الخ حيث قال قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لانه لا يعمل فى كم او لم يعمل فى ضميره مع ان كم مرفوع المحل مبتدأ وفى بعض نسخ الرضى لان الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرناه فى المنصوب على شريطة التفسير انتهى (قوله ولا يخفى عليك) الخ اشارة الى الجواب عن الانتقاض وحاصله ان الانتقاض به مبنى على حمل قوله غير مشتغل عنه على المعنى الاعم واما اذا حمل على المعنى الاخص وهو المتبادر فلا انتقاض به اذ لا يصدق على كم فى كم جاءك ان بعده فعلا غير مشتغل عنه اى فعلا صالحا للاشتغال به ومشتغلا به كما لا يخفى (قوله الصالح) اى للاشتغال به المشتغل به اى بذلك الشئ وان كان بحسب المفهوم اعم منه اى من الصالح المشتغل به ومن غير الصالح للاشتغال به (قوله نعم الاوضح الاخصر) ان يقول فان كان بعده فعل مشتغل به اى بكم كان منصوبا معمولا على حسبه

اما اخصريته فظاهر واما اوضحيته فلعدم توهم ورود الانتقاض بنحو كم جاءك بخلاف عبارة المص كما عرفت (قوله انه ينتقض) اى قوله كان منصوبا معمولا على حسبه بكم يوما ضربت لانه اى لفظ كم فيه ليس بمنصوب على حسب اقتضاء فعل بعده بل هو معمول على حسبه وحسب المميز معا فالاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا كما فى الرضى فانه اى ضربت فى قولك كم يوما ضربت يقتضى منصوبات كثيرة فانه يقتضى المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات وليس نصبه اى نصب كم فيه الا على الظرفية التى عينها الفعل والمميز اعنى يوما معا لا الفعل وحده (قوله فاجاب الشارح بان اقتضاءه) اى اقتضاء ضربت فيه لكم يوما ليس الا بالظرفية اى بسبب كون كم ظرفا ومفعولا فيه على حسب تعيين المميز كما اشار اليه بقوله وملاك اقتضائه اى ما يستند اليه الاقتضاء المميز وملاك الامر بالكسر وقد يفتح ما يملك به الامر والحاصل ان مراد المص بقوله معمولا على حسبه انه كان معمولا على حسب عمل هذا الفعل بحسب المميز فلا اشكال (قوله كم كان مالك) برفع مالك على انه اسم كان (قوله جعله) اى جعل مثل قولك كم رجلا ضربته داخلا فى قوله والا فمرفوع اى من غير تجويز ادخاله فى قوله كان منصوبا معمولا على حسبه كما اشار اليه بقوله وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب فانه اذا حمل على وجوب النصب لم يدخل فيه نحو كم رجلا ضربته اذ لا يجب فيه النصب بالاتفاق فيتعين دخوله فى قوله والا فمرفوع على معنى والا فيجوز رفعه فانه يجوز رفعه ايضا والشارح قدس سره حمله على جواز النصب كما حمل قوله والا فمرفوع على جواز الرفع فادخل نحو كم رجلا ضربته تارة فى قاعدة النصب وتارة فى قاعدة الرفع ويرده اى يرد ما ذهب اليه الفاضل الهندى من ادخاله فى قوله والا فمرفوع وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ما ذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه بان يجعل مبتدأ والجملة خبره والضمير مقدر فى الجملة اى ضربته لكنه ضعيف وذلك لانه يدل على ان نصبه غير واجب مع انه داخل فى قوله كان منصوبا معمولا على حسبه فعلم انه حمله على جواز النصب لا على وجوبه فاذا كان محمولا على جواز النصب يجوز ان يدخل فيه مثل كم رجلا ضربته كما جاز ان يدخل فى قوله والا فمرفوع كما ذهب اليه الشارح ولا يجب ادخاله فى قوله والا فمرفوع كما ذهب اليه الفاضل الهندى ويمكن دفع الرد بان مراد الفاضل الهندى بوجوب النصب اولويته وكونه مختارا ولما لم يكن

النصب فى مثل كم رجل ضربته مختارا بل الرفع والنصب فيه على السواء ادخله
فى قوله والا فرفوع بحمله على جواز الرفع وماذكره الرضى من ان كم رجلا
ضربت يجوز رفعه على ضعف لاينافى اولوية النصب فيه وكونه مختارا بل انما
ينافى وجوب النصب بمعنى عدم جواز الرفع كما لايخفى (قوله مع انه اخصر
واوضح) اما انه اخصر فظاهر واما انه اوضح فلانه صريح فى ان المراد بحرف
الجر ما دخل على كم وبالمضاف ما يضاف اليه بخلاف قوله كل ماقبله حرف جر
او مضاف (قوله نظير لامثال) فان المثال لايكون الامن نوعه لامن نوع آخر ومثاله
قولك كم رجلا جاءك وكم رجلا جاءك غلامه وكم درهما لك وكم غلام لك (قوله
وينتقض تلك القاعدة) وهى قوله والا فرفوع مبتدأ بكم رجلا من صحبك وفى بعض
النسخ كم رجل من صحبك بجر المميز فيكون كم خبرية لا استفهامية فانه يتعين
هناك كم للخبرية اى لايكون خبرا للمبتدأ بدون جواز كونه مبتدأ لان النكرة
لا تكون مبتدأ للمعرفة وهى الموصول ههنا بالاتفاق قيل ماذكره من المثال
مصنوع والمثال الوارد فى استعمال العرب كم صاحب لك وفيه تأمل (قوله
فيما عدا مثل من ابوك) فان من مبتدأ وابوك خبره ومررت برجل افضل منه ابوه
قال الرضى يخبر عند سيبويه بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما نحو من ابوك
وعن نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت
برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان هذين خبران مقدمان انتهى كلامه
فى بحث المبتدأ لكن المذكور فى المتن انما هو مثل من ابوك نعم ذكر الرضى هناك
مثال مررت برجل افضل منه ابوه (قوله بل الجملة الظرفية) وهى مجموع الظرف
والعامل اعنى جملة كم يوما كان وهى النائبة عن الخبر اى خبر المبتدأ وهو متعلق
الظرف اعنى كائن فى الحقيقة وليس النائب عنه كم حتى يكون مرفوع المحل
ويمكن ان يقال الخبر متعلق الظرف اعنى كائن ثم اقيم الظرف مقامه بحسب
الظاهر وان كان القائم مقامه بحسب الحقيقة الجملة الظرفية فتدبر (قوله فكل
مابعده) الخ فانه تفصيل للوجوه الاعرابية (قوله ولك ان تجعل المشار اليه)
الخ ليكون اشارة الى ان لاسماء الاستفهام والشرط صدر الكلام ايضا (قوله
ولما لم يجز) الخ كما سيفصله الشارح (قوله فى بعض تلك الوجوه) كما فيما عدا
اى و قوله او جميعها اى جميع تلك الوجوه الاربعة كما فى اى (قوله حزازة)
بالحاء المهملة والزائين المعجمتين الركاكة والاضطراب وقوله ان يراد جميع اسماء
الشرط فان جميعها مثل كم فى الوجوه المذكورة وباقى اسماء الاستفهام اى

ماعدا كم الاستفهامية لئلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه فلم يكن المعطوف اعنى قوله
والشرط على نهج المعطوف عليه اعنى قوله اسماء الاستفهام لكن المقام قرينة
واضحة على المرام كما لايخفى على اولى الافهام (قوله وهذان ظاهران من بيان
المص) اى من قوله والا فرفوع ان لم يكن ظرفا فان الظاهر منه ان ما يليه خبره
فالظاهر من قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط ان مايليهما من الشرط
والجزاء او الشرط وحده خبره بل الاظهر منه هو الثانى ولعله اشار اليه بقوله
فافهم (قوله ويؤيده) لم يقل ويدل عليه لانه اولم يذكر التميز هنا لصح
ارجاع الضمير اليه ايضا باعتبار كونه معلوما مما سبق وكونه مذكورا سابقا
نعم الاضمار حينئذ يكون خلاف الظاهر (قوله والاظهر ان المراد ماهو تميز) باعتبار
جميع الوجوه بحسب الظاهر فان عمة مثلا تميز بحسب ٤ الظاهر على تقدير
الرفع ايضا اى كانه تميز بحسب الظاهر على تقدير النصب والجر فالمراد بالتميز
بحسب الظاهر ماهو اعم من التميز بحسب الحقيقة فان عمة مثلا تميز بحسب
الحقيقة على تقدير النصب والجر ايضا وليس المراد ما يقابل التميز بحسب
الحقيقة والا لكان مختصا بالتميز باعتبار الرفع فقط (قوله فان قلت فليكن) الخ
حاصل السؤال ان الباعث على حمل التميز فيه على التميز فى بعض الوجوه الحكم
عليه بقوله ثلثة اوجه بناء على ان المراد بتلك الاوجه الثلثة رفعه بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية ونصبه على تقدير كونها استفهامية وجره على تقدير
كونها خبرية ولاشك ان عمة مثلا على تقدير الرفع لاتحتمل ان تكون تميزا فلا يكون
المحكوم عليه بالرفع التميز من حيث انه تميز بل ماهو تميز على تقدير النصب والجر
فاذا اريد بتلك الاوجه الثلثة ذكر التميز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التميز
على التميز فى بعض الوجوه ضرورة ان المحكوم عليه بتلك الوجوه هو التميز
حال كونه تميزا وحاصل الجواب انه لا يجوز ان يكون المراد بالاوجه الثلثة
هذه الوجوه اذ يأبى عن ارادتها وصفها بالثلثة وقوله وحذفه كذلك اى نصبا
وجرا فيكون اربعة فلا يحسن جعلها ثلثة انما قال لايحسن ولم يقل لايصح بناء
على ان العدد لايدل على نفى الزيادة والثلثة متحققة فى ضمن الاربعة فيصح
جعلها ثلثة لكنها لايحسن ذلك لانه يوهم الحصر فى الثلثة (قوله لياقة تأخير
الفرع) الخ نصب على نزع الخافض اى كلياقة تأخير الفرع الخ فان هذا
الوجه لكونه مبنيا على اعتبار جواز حذف المميز يكون كالفرع وجواز حذف المميز
يكون كالاصل والاصل مقدم على الفرع طبعا فالترتيب الحسن تقديم الاصل

٤ وان لم يكن تميزا بحسب الحقيقة على هذا التقدير منه

على الفرع فى الذكر ليوافق الوضع الطبع (قوله ففى هذا التوجيه) وهو الاحتمال الثانى فى الشرح مع التمحل الخ وهو ما اشار اليه الشارح بقوله آنفا اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فان كون عمة مثلا لا يكون مرفوعا حال كونه تمييزا كما مر (قوله نصب عمة) على تقدير كون كم استفهامية وجرها مع الافراد تارة على تقدير كونها خبرية وجرها مع الجمعية تارة اخرى على تقدير كونها خبرية ايضا اى يجوز فيه ان يقال كم عمات لك وهذه الوجوه مذكورة فيما سبق فعلى ما ذكره من الوجه الاولى تعتبر الوجوه الثلثة فى مميزها كما فى الاحتمال الاخير الا ان المراد بالوجوه الثلثة الوجوه المذكورة فيما سبق حال كونه تمييزا ففيه حسن الترتيب مع عدم التمحل فى التمييز بحمله على التمييز فى بعض الوجوه فيكون اولى لكن الظاهر من قوله وفى مثل كم عمة لك الخ ان فيه ثلثة اوجه حال كون المميز مفردا كما لا يخفى ولعل قوله فيما بعد فتأمل اشارة الى هذا (قوله انه قد يحذف مميز مثل كم عمة) الخ لا مميز كم مطلقا كما حمل عليه الشارح (قوله فانه الذى سبق ذكره آنفا) اى قريبا والاصل فى الضمير ان يرجع الى القريب مهما امكن (قوله الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف) وهى رفع كم بالابتداء ٥ و نصبها على الظرفية ٤ ونصبها على ٢ المصدرية كما سبق (قوله تنظير الحذف هذا المميز) اى المميز الواقع فى مثل كم عمة لك ياجرير ووجه كونه تنظيرا له لا تمثيلا ان قوله كم مالك وكم ضربت ليس من نوع كم عمة لك ياجرير فانه يحتمل ذكر المميز وحذفه بخلاف هذين المثالين فانهما لا يحتملان الا حذفه وقوله كما فى ضربت اى كم ضربة ضربت وقوله كما فى كم مالك اى كم درهما اودرهم مالك (قوله حذف) اى لفظ بعض ازالة لايهام كون بعض الظروف اى لفظ بعض الظروف اسما اى علما ٩ للظروف المعدودة من المبنيات كاسماء الاشارة اى كلفظ اسماء الاشارة فانه اسم لباب هذا فلو صدر باب الظروف بلفظ بعض الظروف لاوهم كونه اسما كلفظ اسماء الاشارة مع انه ليس باسم اذ المراد به معناه الاضافى كما صرح به الشارح فى شرح قول المص عند تعداد المبنيات وبعض الظروف حيث قال انما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فان قلت فعلى هذا الاولى حذف لفظ البعض هناك ايضا ازالة لهذا الايهام قلت لا يلزم الايهام المذكور بذكر البعض حين تعداد المبنيات بل انما يلزم لو صدر باب الظروف ببعض الظروف فان كثيرا ما يصدر الابواب بالاسماء والالقاب (قوله اشارة الى ان من الظروف فى باب المبنى) الخ سواء كان بعضا من الظروف ومعدودا منها حقيقة اومسامحة فلا يرد ٣ انه

٥ وذلك اذا كانت عمة بالنصب اوالجر تمييزا لها لان الفعل الواقع بعده غير مسلط عليها حينئذ فلا يدخل فى قاعدة النصب بخلاف ما اذا قدر التمييز اى كم مرة اوكم حلبة فان الفعل الواقع بعدها على هذا التقدير مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية فيدخل فى قاعدة النصب
منه

٤ اذا قدر المميز المحذوف مرة
منه

٢ اذا قدر المميز المحذوف حلبة
منه

٩ كعبد الله من غير ارادة معناه الاضافى
منه

٣ المورد وجيه الدين
منه

يأبى عن ابقاء كلمة ما على عمومها كلمة من فانها للتبعيض اى بعض الظروف المبنية ماقطع الخ ولا يخفى ان ما اجرى مجراه ليس بعضا منها (قوله ماقطع عن الاضافة) الخ سواء كان ظرفا حقيقة او جاريا مجراه نحو لا غير وليس غير وحسب والمراد بكل وجه كل اثر من آثار الاضافة من جهة اللفظ كما اشار اليه بقوله حتى لا يبقى اثر من الاضافة كما فيما عوض الخ فلا ينافى بقاء المضاف اليه فى النية وقوله كما فيما عوض عن المضاف اليه شئ تمثيل للاثر الباقى من الاضافة وذلك الشئ كالتنوين الذى هو بدل من المضاف اليه فى نحو قوله وكنت قبلا فانه حينئذ اى حين عوض عنه شئ كأنه لا قطع عن الاضافة لثبوت بدل المضاف اليه لفظا فلهذا يكون معربا حينئذ وقوله فيدخل فى الظروف ما اجرى مجراه تفريع على ابقاء ما على عمومه اشارة الى ما ذكر وفيه ان دخول ما يجرى مجرى الظرف فى الظروف لا يلايم قوله واجرى مجراه لا غير الخ فان الظاهر حينئذ ان يقول ومنها لا غير وليس غير وحسب الا ان يقال لما اشار بتعميم كلمة ما الى ان من الظروف فى باب المبنى ماقطع عن الاضافة من كل وجه سواء كان ظرفا حقيقة اوجاريا مجراه كان المناسب ان يبين ما هو ظرف حقيقة و ما هو جار مجراه على وجه يمتاز احدهما عن الآخر لكونهما نوعين متغايرين وان كانا داخلين فى مطلق الظروف (قوله لان الغاية فى كل امر نسبى) كالمضاف من حيث انه مضاف يجب ان يكون المنسوب اليه كالمضاف اليه وفى بعض النسخ اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه وفى بعضها جمع بينهما لكن الظاهر على هذا التقدير ان يقول فغاية الكلام الخ بالفاء التفريعية فتدبر (قوله اى لما حذف بلا عوض) بقرينة ان الكلام فى الظروف المقطوعة عن الاضافة من كل وجه حتى لا يبقى اثر من الاضافة وقوله ككل و بعض واذ فانه يعوض فيها التنوين عن المضاف اليه نحو كل فى فلك يسبحون ونحو يومئذ وقوله فالغاية هو المضاف اليه اى لا المضاف هذا بالنظر الى كونه اصلا ومذكورا حكما و قوله او الغاية العوض بالنظر الى الظاهر و كونه مذكورا لفظا (قوله من غير مانع اعتبار) الخ اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان شبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه متحقق حال ٥ الاضافة ايضا فيلزم ان تكون مبنية حال الاضافة ايضا وحاصل الجواب ان شبهها بالحروف وان كان متحققا لكن وجد المانع من اعتباره وتأثيره فى البناء وهو ظهور الاضافة المرجحة لجانب الاعراب اى ظهور اثر الاضافة وهو جر المضاف اليه او التنوين الذى

٥ حقيقة او حكما كما اذا عوض عن المضاف اليه شئ نحو كنت قبلا
منه

هوعوض عن المضاف اليه فانه فى حكم المضاف اليه وقوله من ظهور الاضافة
بيان للمانع وقوله وليس فى المضاف الى الجملة الخ اشارة الى جواب سؤال مقدر
ايضا وهو ان حيث واذ مع كونهما مضافين يكونان مبنيين فلم يكن الاضافة
فيهما مانعا من اعتبار شبههما بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه فكيف
يكون مانعا من اعتباره فى غيرهما وحاصل الجواب ان المانع من اعتباره انما هو
ظهور الاضافة لاوجودها مطلقا وحيث واذ لكونهما مضافين الى الجملة
ليس فيهما ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها فى المضاف اليه اعنى الجملة
بل لعدم ظهور المضاف اليه الذى هو فى الحقيقة مضمون الجملة اى المصدر
الذى تضمنه الجملة كما سيصرح به الشارح (قوله مع ماذكره) اى الشارح من تحت
وقدام وخلف ووراء وقوله ومن عل قال فى الرضى وتقول جئته من عل
معربا ايضا كم ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو
مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت على الضم وجب حذف اللام اى الياء ٤ نسيا
اذلو قلت على لاستثقل الضمة على الياء واو حذفتها وقلت من على لم يتبين كونها
مبنية على الضم كاخواته انتهى وقوله دون ماهو مضموم الاول اى علو مضموم
العين فانه معرب (قوله اوفتح) فيه انه لايجئ الابشرط ان يكون عينه اولامه
حرفا من حروف الحلق وايضا قد تقرر فى محله انه لايجئ المضاعف منه الاان
يكون من الشواذ كابى يأبى (قوله بمعنى لاغير) اى بحسب المآل تدبر (قوله وليت
شعرى انه لم يجعل حسب) الخ كما جعل غيرمناسبا للغايات قبل انما لم يجعله مناسبا
لها لان معناه ليس مما يتصور فيه الابهام لان معناه ليس لاغير كما زعمه وان كان
يؤل اليه والله اعلم بالصواب (قوله من غير شاهد الاستعمال) لان اذا لايقبل
التنوين لكون آخره الفا حتى يكون عدم التنوين شاهدا على بنائها وهو شاهد
الاستعمال فيما يقبله وقوله يقاس فى الحكم ببنائها اى بناء اذا على مايشاهد
بناؤها انما يشاركها اى يشارك اذا وهو حيث فى موجب البناء كما اشار اليه
الشارح بقوله وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وقوله فان عدم التنوين فيها اى
فى تلك الظروف شاهد البناء لكونها تقبل التنوين فعدم التنوين فيها على
ما جرى عليه الاستعمال شاهد الاستعمال على بنائها (قوله هو الشرط عند
الاكثرين) وفى اذا هو الجزاء عند الاكثرين وتفصيل الكلام فيه يطلب من
مغنى اللبيب فى بحث اذا (قوله فالقول قولهم) اى قول الاكثرين ان العامل
فيه هو الشرط (قوله ولذا جاء جزاؤها الاسمية) جاءنا قصة بمعنى كان

٤ المقلوبة من الواو لكونها واقعة فى الطرف منه

كما سيجئ فى باب كان وجزاؤها اسمه والاسمية خبره اى ولذا كان جزاؤه الجملة الاسمية
بغير فاء و اذا اى وبغير اذا المفاجأة واو كان له اصالة وعراقة فى معنى الشرط
لما جاز ذلك وقوله ويجئ جملتها الخ عطف على جاء جزاؤها الاسمية اى ولذا يجئ
جملتها الشرطية اسمية وان كان شاذا نحو قول الشاعر * اذا الخصم اسرى مائل الرأس
انكب * ولو كان له اصالة فيه لما جاء ذلك لان الاسم لايناسب الشرط وانما
المناسب له الفعل وقوله ولايعمل الخ عطف على ماسبق ايضا اى ولذا لايعمل
فى المضارع الواقع بعده نحو * واذا تكون كريهة ادعى لها * واذا يحاس الحيس يدعى
جندب * ولو كان له اصالة فيه لعمل فى المضارع الواقع بعده كان ومتى واين وغيرها
(قوله بقوله وفيهما معنى الشرط) بالعطف على قوله وهى للمستقبل ليفيد
ان الاصل فى استعمالها ان يكون للزمان المستقبل وان معنى الشرط الذى فيها
من قبيل التوابع واللواحق فاندفع ما يمكن ان يورد من ان قوله فيهما معنى الشرط
لايدل على الضعف اذ يصح ان يقال لكل ماتضمن معنى الشرط فيه معنى الشرط
وان كان راسخا فيه ولعل قوله فتأمل اشارة الى ماذكرناه (قوله الاولى ان يراد) الخ
وذلك لان وجود معنى الشرط فيها لايقتضى كون الفعل مختارا بعدها لان اختيار
الفعل رجحانه على الاسم مع جوازه فربما يقتضى كون الفعل واجبا من غير جواز
الاسم كما اذا كان معنى الشرط قويا مثل ان ولو وانما قال الاولى دون الصواب
لجواز ان يراد بقوله ولكون معنى الشرط فيهما كون معنى الشرط فيه على وجه
الضعف الذى اشار اليه المص آنفا (قوله كما نبهناك عليه) آنفا (قوله
من حد سمع ومنع) اى من باب علم وفتح وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجأة
بالفتح والقصر كالضربة مصدر فجاء من الحدين اى من حد سمع ومنع بمعنى
اخذه بغتة لابمعنى لقيه بغتة (قوله وقد سبق) الخ اى والحال انه قد سبق فى كلام
الشارح فى شرح قول المص وكذلك اسماء الاستفهام والشرط واشارة
الى دليل بطلان اللازم اعنى عدم بقائها ظرفية والحاصل ان الكلام مبنى
على ماهو المختار عند الرضى من غير التفات الى ماذهب اليه البعض وقوله
ولاينبغى ان يتوهم الخ اشارة الى تزييف توجيه آخر لكلام الشارح وحاصل
هذا التوجيه ان قوله لم يبق اذا ظرفية من قبيل اقامة دليل الجزاء مقام الجزاء والمعنى
والالايصح ٤ ذكر اذا فى مقام عد الظروف المبنية لعدم بقائها ظرفية وهذا التوجيه
مبنى على جواز استعمال اذا مجردة عن معنى الظرفية كما نقل عن البعض وان لم يكن
مرضيا عند الرضى وحاصل التزييف منع ملازمة الشرطية على هذا التوجيه

٤ والتالى باطل لاتفاقهم على عدها من الظروف المبنية منه

مستندا بان مذ ومنذ حال كونهما مبتدأين ومجردين عن معنى الظرفية
عند الجمهور قدعدا ٩ من الظروف المبنية على ماسيجيء وقوله لاتصح في المقام الخ
اى كلمة اذا فى المقام والجملة مفعول اراد وقوله لانها عدت الخ علة لقوله
لاتصح واشارة الى دليل الملازمة وقوله لان مذ ومنذ الخ علة لقوله لاينبغى
ان يتوهم الخ واشارة الى منع الملازمة على هذا التوجيه (قوله وذلك) اى
قوله تعالى اذ الاغلال فى اعناقهم لتنزيل الخ فلايدل على مجيء اذ للمستقبل
حقيقة كما هو المتبادر من قوله وقد يجيء للمستقبل فهذا اشارة الى منع كون
اذ فى الآية للمستقبل حقيقة لجواز كونه مجازا فيه بناء على التنزيل المذكور
وقوله لتنزيل المستقبل منزلة الماضى فى كونه معلوما للمتكلم كالماضى كما يدل عليه
قوله لكونه اى لكون هذا المستقبل من اخبار من عنده المستقبل كالماضى فى كونه
معلوما له فبالنظر الى المخاطبين الذين ليس المستقبل عندهم كالماضى فى كونه
معلوما عبر بصيغة المستقبل اعنى فسوف يعلمون وبالنظر الى المتكلم الذى كان
المستقبل عنده كالماضى عبر باداة الماضى اعنى اذ الاغلال فى اعناقهم رعاية لجانبى
المخاطب والمتكلم ومن هذا ظهر وجه جعل التنزيل المذكور معللا بكونه
معلوما للمتكلم كالماضى وعدم جعله معللا بكونه متحقق الوقوع كالماضى لانه
لو جعل معللا بكونه متحقق الوقوع لكان التعبير باداة الماضى بالنظر الى جانب
الواقع فلايكون فيه رعاية لجانبى المخاطب والمتكلم فى التعبير وقوله فتأمل لعله
اشارة الى الجواب بان احتمال المجاز والتنزيل المذكور خلاف الظاهر فلاينافى
الاستدلال بظاهر الآية على مجيء اذ للمستقبل كما لايخفى (قوله وايضا) اى كما منع
كونه للمستقبل حقيقة لجواز كونه مستعملا فيه مجازا يمكن منع كونه فى الآية
للمستقبل اى يمكن منع كونه مستعملا فى المستقبل ولو مجازا بجواز ان يكون لمطلق
الوقت اى يستعمل فى مطلق الوقت مجازا على طريق ذكر المقيد وهو الماضى
وارادة المطلق وهو مطلق الوقت وان تحقق هذا المطلق فى ضمن المستقبل وفهم
كونه مستقبلا بقرينة قوله تعالى فسوف يعلمون اذ فرق بين كون المعنى
مفهوما وبين كونه مرادا باللفظ ولا يذهب عليك ان الجواب الذى
اشار اليه بقوله فتأمل جار ههنا ايضا (قوله فى الرضى الاغلب
مجيء اذ) التى هى للمفاجأة فى جواب بينما نحو بينما زيد قائم
اذ قعد عمرو واذا للمفاجأة فى جواب بينا نحو بينا خرجت من الدار
اذا زيد قائم واعلم ان اصل بينما وبينا بين ولما قصد اضافة بين اللازم اضافته

و اى على وجه الصحة
منه

الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ماتقدم زادوا عليه ما الكافة
لانها التى تكف المقتضى عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون
الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى
به للوقف كما فى انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير
جلست بينكما اى مكان فراقكما وتقدير فقلت بين خروجك ودخولك اى زمان
فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين
يستعمل فى الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف الى الجمل فلايكون
الا للزمان لما تقدم انه لايضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين فى الحقيقة
مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات
زيد قائم اى بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهى غلبة اضافة
الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها كذا فى الرضى (قوله مكانيتين للمفاجأة)
خص صاحب اللباب كونهما للمفاجأة بكونهما مكانيتين اى ظرف مكان ونقل
ذلك فى اذا المفاجأة عن المبرد قال الشيخ الرضى فى باب المبتدأ وماذهب اليه
لايطرد فى جميع اذا المفاجأة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب فى تأويل
قولهم خرجت فاذا السبع بالباب قال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان
وتفصيل الكلام يطلب من الرضى هناك وتختص الاولى اى اذ بالفعلية
اى بالجملة الفعلية التى بدأت بفعل سواء كان الفعل ماضيا او مستقبلا
فظاهر كلام اللباب يخالف مانقله عن الرضى من انه لايجيء بعد اذ المفاجأة
الا الفعل الماضى وقوله ابقاعا للمخالفة بينهما اى بين اذ واذا للمفاجأة وبين اذ واذا
الزمانية لان اذ الزمانية يقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية كما مر واذا الزمانية
لاتقع بعدها الا الفعلية على ماهو المختار كما مر (قوله واول) اى فسر قوله تعالى
انى شئتم على الاوجه الثلثة اى فى اى مكان شئتم او كيف شئتم من الاحوال كالقيام
والقعود اومتى شئتم (قوله يتبادر من هذه العبارة) اى من قوله وقد جاء كسرهما
ايضا ان مجيء كسرهما كمجيء فتحهما فى كونهما مجتمعين وليس كذلك بل انما جاء
كسر الهمزة مع فتح النون وكسر النون مع فتح الهمزة على ما نقله عن الرضى
وقوله لغة سليم بالتركيب الاضافى وسليم على وزن نصير اسم تصغير وقوله كسر نونه
لغة لايبعد ان يستفاد من تنكير اللغة وعدم وصفها بالشهرة كونه لغة غير مشهورة
قال الرضى والاولى الفتح لمجاورة الالف (قوله فقيل هو) اى اصل ايان اين زيد فيه

ياء وادغم الياء فى الياء فصار اين ثم زيد الالف بعد الياء الاخيرة فصار ايان فوزنه فعال وهو قليل فى الاسماء فلهذا قال ابن جنى ينبغى ان يكون ايان من لفظ اى لا من اين فانه اذا كان من لفظ اى اكان وزنه فعلان وهو كثير فى الاسماء (قوله وقيل اصله اى اضيف الى اوان) يعنى ان اصله اى اوان واوان كزمان لفظا ومعنى حذف منه الياء والهمزة فصار ايوان فاجتمع الواو والياء وقد سبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغم الياء فى الياء فصار ايان (قوله وزيفه) اى القول الاخير الرضى بانه لم يجئ الآن خاليا من اللام قال الرضى ومنها اى من الظروف المبنية الآن قال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه فى بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرا فى لشبه الحرف بلزومها فى اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها فى الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء تكون فى اول الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو على بنى لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فزائدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذى اى الوقت الذى حان ودخل انتهى وقوله ولم يجئ اى مضافا الى المفرد المعرفة اشارة الى تزييف آخر للقول الاخير وحاصله ان الآن مفرد ومعرفة لا يزول عنه التعريف كاللام بالاتفاق على ما عرفت وقد تقرر ان اى لا يضاف الى المفرد المعرفة فلا يجوز ان يكون اصله اى آن (قوله وزيف الاول) وهو ان اصله اين بان اين للمكان وايان للزمان فبين الاصل و الفرع خلاف النوع وان كانا متشاركين فى الجنس اعنى الظرفية فالقول المرضى عند الرضى هو الثانى وهو ما قال الاندلسى من ان اصله اى اوان فانه نقله عنه من غير ان يورد عليه شيئا (قوله معنى مذ ومنذ اول المدة) اى مطلقا سواء كان اول مدة الفعل المتقدم عليهما او غيره وانما يختص باول مدة زمان الفعل اى بالمدة الاولى من زمان الفعل فان المدة بالضم قطعة من الايام فاضافة الاول اليها من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فلا يلزم التكرار وقوله بقرينة سبق ذلك الفعل اى لا لكون الاضافة الى ذلك الفعل داخلة فى معناهما كما توهم (قوله ولا يحسن تفسير قوله اول المدة) الخ كما فعله الشارح (قوله الضمير كضمير رأيته) فى كونه مفعولا به (قوله لم يعلم انه لا يصح ما رأيته

مذ ثلثة ايام) حال كون تعددها مقصودا مع انه غير صحيح ايضا وقوله اذ الثلثة مفرد علة لقوله لم يعلم بهذا المعنى اى بمعنى ما يقابل المثنى والمجموع فتدخل فى قوله فيليهما المفرد فيعلم صحة ما رأيته مذ ثلثة ايام فقوله لم يعلم انه الخ من قبيل الاكتفاء بادنى ما يكفى هذا والمراد انه لم يعلم من صريح الكلام ومنطوقه انه لا يصح ما رأيته الخ اذ يعلم من دلالته ٧ عدم صحة ذلك لان الثلثة فى حكم المجموع فينفيها وجوب كون اول المدة امرا واحدا لا شيئين او اشياء فظهر وجه قوله فينبغى ان يراد الخ دون ان يقول فيجب او ما يؤدى مؤداه (قوله كما فى قوله) اى فى بحث اسماء العدد وتقول فى المفرد من المتعدد اى الواحد من المتعدد كما فسره الشارح به هناك (قوله الزمان الواحد المعتبر وحدته) الخ بان لا يكون متعددا اصلا فضلا عن قصد التعدد او بان يكون متعددا لكن لم يقصد تعدده بل اعتبر وحدته فيكون واحدا حكما (قوله انه لا يختص ما يليهما بالمفرد) يعنى ان الظاهر من كلامه التعريض على المص وان امكن حمل كلامه على تحقيق المقام وبيان ان المراد بالمفرد ما لم يقصد تعدده وقوله بتأويل المفرد متعلق بالدفع وقوله وقد اخذ اى الشارح وقوله من تقييده اى من تقييد الرضى المجئ مثنى اى مجئ ما يليهما مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا اذ يفهم منه ان المراد بالمفرد ما لم يقصد تعدده سواء كان مفردا حقيقة او حكما (قوله ولم يتصرف الهندى فى المفرد) بل حمله على ظاهره وهو المفرد حقيقة وجعل المثال المذكور وهو قوله ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما (قوله بيان وجه ملاحظة اليومان) الخ اى بيان طريقها وقوله بل اوهم بيانه وهو قوله اى اول مدة عدم رؤيتى هذان اليومان الخ انه بمجرد ملاحظته بهذين اليومين اى بعنوان هذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك اذ لم يلاحظ اليومان بامر واحد عارض لهما يجعلهما امرا واحدا غاية ما فى الباب انه وصف بهما اسم الاشارة وانما قال اوهم بيانه ولم يقل بدل بيانه الخ لان الظاهر من قوله هذان اليومان ان يكون اشارة الى ما ذكره فى المثال اعنى اليومان اللذان صاحبنا فيهما ففيه اشارة الى طريق ملاحظته امرا واحدا وهو ملاحظته بعنوان زمان المصاحبة كما ذكره وقوله بعنوان زمان المصاحبة اى بمفهوم هو زمان المصاحبة فكانه قال ما رأيته مذ زمان مصاحبتنا ولما ورد انه ما وجه المجئ مثنى على هذا التقدير اشار الى دفعه بقوله الا انه جئ بالمثنى (قوله الاظهر ان يقول) الخ وذلك لانه يرد على ظاهر ما ذكره الشارح ان التعيين انما يحصل من جملة لقيتنى فيه والكلام فى كون ما يليه اعنى يوم

٧ وهى المسماة بدلالة النص عند الاصوليين منه

معرفة حكما بسبب كونه في حكم شيء من المعارف كالمضاف الى المعرفة كما في
الوجه الاظهر وانما قال الاظهر لانه يمكن ارجاع ماذكره الشارح الى هذا الوجه
بادنى عناية (قوله عن المقصود) اى لفظ المقصود بان لا يجعل صلة له وقوله صلة
الباء اى صلة هى الباء وقوله او لم يأول بهذا بل جعل الباء صلة المقصود لكان
العبارة الخ لانك قصدت بقولك يومان عدد الاثنين لا انك قصدت بالعدد يومين
كذا في الرضى (قوله قلت) الخ اشارة الى توجيه كلام المتن بجعل الباء صلة
المقصود كما هو الظاهر المراد بالعدد اسم العدد كلفظ الواحد والاثنين والثلثة
الى غير ذلك من اسماء العدد يعنى ليس المراد بالعدد مدلول اسم العدد حتى يرد
ان الصحيح ان يقول المقصود به العدد بل المراد به اسم العدد بقرينة جعله اى جعل
العدد مقصودا به لا مقصودا بناء على ان الظاهر ان الباء صلة المقصود فيجعل
قرينة على ان المراد بالعدد اسم العدد فانه وان كان خلاف الظاهر لكنه اظهر
من قطع الباء عن المقصود فلهذا لم يجعل العدد بحمله على ظاهره قرينة على قطع
الباء عن المقصود وقوله والكون مقصودا به شان اللفظ اى و الحال ان كون
الشيء مقصودا به شان اللفظ بيان لوجه كون جعله مقصودا به قرينة على ارادة
ذلك (قوله واختار المقصود بالعدد على العدد) حيث لم يقل فليهما العدد
اى اسم العدد مع انه اخصر وقوله لانها ليست اعدادا اى ليست اسماء للعدد
فلا يشملها قوله يليهما العدد لكنها تفيد المقصود بالعدد فيشملها قوله
يليهما المقصود بالعدد وقوله من تعيين الآحاديان للمقصود نعم المتبادر من قوله
يليهما المقصود بالعدد ان يكون اسم العدد مذكورا بعدهما لكن بقرينة العدول
عن قوله يليهما العدد مع كونه اخصر يحمل على ماهو اعم من ذلك نعم
الاوضح ان يقول فليهما مادل على تعيين الزمان كما لا يخفى (قوله مايقع
بعدهما) الظاهر ان يقول بعده الا انه اعتبر جانب المعنى فان ماعبارة عن مذ ومنذ
(قوله ان يجعل) اى مايقع بعدهما احد هذه الامور من تتمة احواله اى احوال
معنى اول المدة بيان المعنى الثانى وهو معنى جميع المدة (قوله وان اريد زمان السفر)
من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة فاذا وقع بعد مذ ومنذ احد هذه الامور
لا يختص بمعنى اول المدة بل قد يكون بمعنى جميع المدة فيكون من تتمة المعنيين جميعا
فينبغي ان يأتي به بعدهما هذا وستعرف ان الزمان المقدر المضاف الى احد هذه
الامور هو زمان اوساعة اووقت او يوم اوليلة لو ساعدهما القرينة وقد عرفت
ان المفرد المقيد بالعدد داخل في قوله المقصود بالعدد فلا يرد انه اذا كانا بمعنى جميع
المدة لا بدان يليهما المقصود بالعدد كما عرفت وهو غير متحقق ههنا فتدبر (قوله

فاول الكتابة) اى كتابة ان ونقشها وقوله اى ماكتب على هذه الصورة تفسير
الازم معناها فان معناها لفظة ان مخففة ومثقلة اى احدهما فقط فان كتابة
ان ونقشها انما تدل على لفظة ان اوان لا عليهما جميعا والالزم استعمال المشترك ٤
في معنيين فاريد لازم معناهما وهو ماكتب على هذه الصورة ليشملهما (قوله
ولا يخفى انه) اى تأويل الكتابة بما كتب على هذه الصورة يوجب ان يقرأ اى
ماكتب على هذه الصورة وذلك لانه اريد بكتابة ان ونقشها لفظ ٥ ماكتب على
هذه الصورة فوجب ان يقرأ ماكتب ٦ على هذه الصورة وانت خبير بانه يجوز
ان يكون مراد الشارح بقوله اى ماكتب على هذه الصورة بيان ان المراد
بكتابة ان لفظة ان وان مخففة ومثقلة على طريق عموم المجاز في النقش فاللازم
في عبارة الكتاب التلفظ بكل واحد من لفظى المخففة والمثقلة بكتابة ان ولا بعد
في ذلك فتأمل (قوله بالتشديد والتخفيف) المراد بن ههنا (قوله يمكن دفع
الفساد الثانى) وهو كون الخبر معرفة ههنا لكون المبتدأ نكرة فيكون الفساد
الاول كون المبتدأ نكرة ههنا لكون الخبر معرفة فبهذا الاعتبار يكون كل منهما
فسادا بمعنى ان لكل منهما دخلا في الفساد وان كان الفساد في الحقيقة
مجموعهما فلهذا قال الشارح وذلك غير جائز ولم يقل وكل منهما غير جائز (قوله
بجعل مذ بمعنى جميع مدة ٧ زمان مارأيته فيه) باضافة مذ بمعنى جميع المدة الى
زمان منكر موصوف بجملة مارأيته فيه والاضافة الى النكرة لا تفيد تعريفا بل
تخصيصا والشارح جعله مضافا الى زمان عدم رؤيته فحكم بكونه معرفة
لاضافته الى المعرفة ٨ كما سبق (قوله تأخير المبتدأ فيهما) الخ مع ان تقديمه على
الخبر واجب حينئذ كما سبق في باب المبتدأ (قوله فيما رأيته مذ يوم الجمعة)
بدل من قوله فيما كانا معرفتين (قوله بما ذكر من الجواب) بان يجعل مذ بمعنى اول
مدة زمان اوجميع مدة زمان مارأيته فيه (قوله وهو بمعنى عند فلا وجه) الخ
قال الشيخ الرضى واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب
حسا اومعنى نحو عندى انك غنى وربما ٩ فتحت عينه ٢ اوضمت ويلزمها النصب
الا اذا انجرت بمن انتهى (قوله ولا يرد عليه) اى على وجه بناء لدن
من كونه بمعنى عند ومتضمنا بمعنى من عدم الجهة لبناء من لدن حينئذ اى لا يلزم
ان لا يكون لبناء من لدن وجه حين كون بناء لدن لكونه متضمنا بمعنى من وجه وورود
ذلك ان لدن في من لدن غير متضمن بمعنى من والالم يدخل عليه من ووجه عدم
وروده ماذكره بقوله لانه يكفى لجهة البناء اى بناء من لدن كون لدن في من لدن

٤ وهو كتابة ان فانها في حكم المشترك

٥ لامعناه اذ لا يراد بالنقش الا اللفظ

٦ اى لفظ ماكتب على هذه الصورة فقوله يوجب ان يقرأ اى ماكتب الخ كلمة اى فيه تفسير لمرجع الضمير وليس من المقرو

٧ انما جعله بمعنى جميع المدة لا بمعنى اول المدة لمكان قوله يومان وهو ظاهر

٨ وهى العدم المضاف الى المعرفة اعنى رؤيته لانه مضاف الى الضمير وهو من المعارف

٩ يعنى ان كسر العين اكثر من فتحها وضمها

٢ وهى فاؤه

على لفظ ماهو مبنى وهو لدن ٢ بتمامه لا ببعض حروفه كما فى لدى بالنسبة الى لدن فانه لايكون وجها للبناء كما عرفت وفى بعض النسخ وقع هكذا كون لدن فى معنى من لدن الخ وهو سهو كما لا يخفى وقوله على انه لايوجب الخ وجه آخر لعدم وروده ايضا مبنى على منع عدم تضمن لدن فى من لدن بمعنى من والوجه الذى ذكره بقوله لانه يكفى لجهة البناء الخ مبنى على تسليمه فالاولى تقديم هذا الوجه على الوجه الاول كما لا يخفى (قوله ان يكون الدخول) اى دخول من عليه مع كونه متضمنا بمعناه للتأكيد لا للتأسيس كما فى قولك لا اباك فان اللام فيه للتأكيد ايضا (قوله لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند) الخ يمكن ان يقال اراد ان كلها يدل على معنى عند مطابقة كلدى او تضمنا كلدن بجميع لغاته ولما كان غرضه بيان الفرق بينها وبين عند لم يهتم ببيان المعنى تفصيلا (قوله لم نعثر فى كلامهم على هذا) الخ ولا يجوز قياس لدن على لدى بمجرد موافقتها بلدى فى بعض الحروف اذ القياس لا يجرى فى اللغة (قوله هذا) اى جعل تشبيه نونها بنون التنوين علة لحذف نونها تارة واثباتها تارة كما يدل عليه قوله ولذلك يحذف عنها الخ مع جعل التشبيه مقارنا للنصب فى الوجود كما يدل عليه قوله تشبيها لنونها الخ اذا كان نصب غدوة قبل الحذف وتوضيح ذلك انه جعل التشبيه مقارنا للفعل المذكور اعنى النصب فى الوجود نحو ضربته تأديبا حيث جعله مفعولا له لقوله ينصب بحذف اللام ٣ فيلزم ان يوجد النصب والتشبيه فى زمان واحد ولما جعل التشبيه علة للحذف لزم ان يكون الحذف متأخرا عنه ضرورة تأخر المعلول عن العلة فيكون متأخرا عن النصب ايضا لما عرفت من ان النصب والتشبيه متقارنان فى الوجود فثبت ان جعل التشبيه علة الحذف اذا كان نصب غدوة قبل الحذف فان قلت التشبيه علة غائية للنصب فيكون مقدما عليه فى التصور وان كان مقارناله ٤ فى الوجود ومن الجائز ان يكون التشبيه باعتبار وجوده فى التصور علة للحذف فلا يلزم من تأخر الحذف عن التشبيه فى التصور تأخره عن النصب لعدم كون النصب وتصور التشبيه فى زمان واحد بل التشبيه بحسب التصور مقدم على النصب قلت لاشك ان المقصود بقوله ولذلك الخ الاستدلال ٥ على وجود التشبيه بوجود الحذف فمعنى قوله ولذلك اى لوجود التشبيه يحذف عنها الخ فيكون الحذف فرع وجود التشبيه ومتأخرا عنه وقد عرفت ان التشبيه مقارن للنصب فى الوجود فيلزم ان يكون الحذف متأخرا عن النصب وقوله اما اذا كان الحذف قبله اى قبل نصب غدوة فيقال فى بيان علة النصب شبه نونها بنون التنوين لانها اى نونها يثبت تارة ويحذف تارة اخرى فنصب غدوة لذلك

٢ اى بدون دخول من عليه
سعد

٣ وقد عرفت ان ان حذف اللام من المفعول له مشروط بكونه فاعل الفعل المعلل ومقارناله فى الوجود
سعد

٤ اى بحسب الزمان فلا ينافى كونه متأخرا عنه فى الوجود تأخرا ذاتيا كتأخر حركة المفتاح عن حركة اليد
سعد

٥ على طريق البرهان الانى اى الاستدلال بوجود المعلول على وجود العلة
سعد

فعلة النصب التشبيه الذى علم وجوده بثبوت النون تارة وحذفها تارة اخرى فيكون الحذف مقدما على النصب بمقتضى هذه العبارة (قوله قبيل الصبح) وهو وقت طلوع الفجر (قوله هذا) اى كون بناء عوض لهذا الوجه يقتضى استدراك ذكره اى ذكر عوض بعد ذكر الغايات وهى الظروف المقطوعة عن الاضافة كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة كما سبق (قوله لجواز ان يكون مايرى منصوبا) فى صورة الاضافة نحو رأيت عوض العائضين مفتوحا بالبناء على الفتح لانه جاء ٧ بفتح الضاد ايضا فلا يدل ذلك على كون سبب بنائه قطعه عن الاضافة لاحتمال كونه مبنيا على تقدير عدم قطعه عنها ايضا وكذا يجوز ان يكون مايرى مجرورا نحو مررت بعوض العائضين مكسورا بالبناء لانه جاء بالكسر ايضا كما ان مايرى مرفوعا نحو هذا عوض العائضين يجوز ان يكون مضموما بالبناء فما ذكره من قبيل الاكتفاء وقوله ومجيئه مكسورا ومفتوحا الخ اشارة الى ايراد آخر على كون وجه بنائه ماذكر من كونه مقطوعا عن الاضافة وتقريره ان كونه مقطوعا عن الاضافة غير ثابت فضلا عن كونه وجها لبنائه وما اورده آنفا من منع كون وجه بنائه قطعه عن الاضافة مبنى على تسليم كونه مقطوعا عنها فان قلت كيف يجوز منع كونه مقطوعا عنها لانه مكابرة اذ لاشك فى صحة قولك لا اراه عوض قلت قد سبق ان المراد بالقطع عن الاضافة حذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وكون عوض فى هذا المثال مقطوعا عنها بهذا المعنى غير مقطوع به حتى يكون منعه مكابرة لجواز ان يكون مما حذف فيه المضاف اليه من اللفظ والنية جميعا وانما قال بعده ولم يقل يدل عليه لان الدلالة ممنوعة اذ يكفى موافقته لنظائره فى مجيئه مضموما ولا يجب موافقته لها فى الاختصاص به وقوله لان نظائره اى نظائر عوض على تقدير كونه مقطوعا عنها كقبل وبعد (قوله لانهما لكثرة ذكرهما الخ) يشعر كلامه بانه لابد فى كون الشئ معهودا من ذكره كثيرا وليس كذلك اذ يكفى ذكره واحدة وجوابه ان المعهود ان سبق ذكره فى المبحث الذى وجد فيه فلا يحتاج الى كثرة الذكر واما اذا لم يسبق ذكره فيه بل فى المبحث المقدم على المبحث الذى وجد فيه فيحتاج الى كثرة الذكر حتى يكون معهودا بين المتكلم والمخاطب بسببها ولم يسبق ذكر المعرفة والنكرة فى بابهما بل فى الابواب المتقدمة

٧ اى جاء الافراد
سعد

فلا اشكال (قوله على بيان المنصرف وغير المنصرف) خص تقدمهما ببيان المنصرف وغير المنصرف لان ماتقدم على بيانهما من تعريف الكلمة وتقسيمها وتعريف الكلام وتقسيمه و بيان خواص الاسم وتقسيم الاسم الى المعرب والمبنى وتعريف المعرب وبيان حكمه وتعريف الاعراب وتقسيمه الى الرفع والنصب والجر وبيان احوال تلك الاقسام وبيان العامل و بيان اعراب المفرد المنصرف وغير المنصرف وبيان الاعراب اللفظى والتقديرى لا يحتاج الى معرفة المعرفة والنكرة وانما المحتاج الى معرفتهما ابتداء بيان غيرالمنصرف فان احد اسباب منع الصرف المعرفة ومن جملة بيانه ماذكره بقوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وما ذكره بقوله وخالف سيبويه الاخفش فى مثل احمر علما اذا نكر فيحتاج الى معرفة النكرة ايضا والمحتاج الى معرفتهما ثانيا بيان المنصرف لان مفهومه عدمى لانه عبارة عما ليس فيه شئ من اسباب غير المنصرف والاعدام انما تعرف بملكاتها فيتوقف معرفته على معرفة اسباب غير المنصرف واحواله على ان كثيرا من المباحث المتقدمة المحتاجة الى معرفتهما بحث عن احوال المنصرف كما لايخفى (قوله الا انه اخرهما) اى عن بيان المنصرف وغير المنصرف لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة وهو المضمرات والمبهمات اعنى اسماء الاشارة والموصولات على مباحث المبنى لكونه من اقسام المبنى الى هذا المقام متعلق بقوله اخرهما (قوله الوضع الجزئى مالوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه) اى بشخصه وانما قيد الموضوع له بالجزئى لان كون الوضع جزئيا بهذا المعنى والموضوع له كليا وعاما مستحيل لامتناع ان يلاحظ الكلى بالمشخص فلهذا انحصرت اقسام الوضع فى الثلثة اعنى الوضع الخاص للموضوع له الخاص كزيد والوضع العام للموضوع له الخاص كالمضمرات واسماء الاشارة والوضع العام للموضوع له العام كرجل (قوله مالوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه اوالموضوع له بعنوان اعم) من الموضوع له ووجه ملاحظة الموضوع له الكلى بنفسه لابعنوان آخر عدم الاحتياج اليه كما اذا لوحظ الانسان بمفهومه ووضع لفظ الانسان بازائه بخلاف ما اذا كان الموضوع له جزئيا والوضع كليا فانه يحتاج الى ان يلاحظ بعنوان اعم منه كما لوحظ كل مشار اليه اى كل واحد مما يشار اليه بعنوان المشار اليه اى بمفهوم المشار اليه ووضع له اى لكل واحد من افراد المشار اليه بعينه اى بشخصه اسم الاشارة كهذا فالموضوع له كل واحد من افراده بعينه لامفهوم

المشار اليه كما ذهبت اليه جماعة سوى العلامة القاضى عضد الملة والدين وتابعيه وانما اطلق الموضوع له فى الوضع الكلى للموضوع له الخاص ولم يقيده بالجزئى لان المتبادر من الجزئى الجزئى الحقيقى والموضوع له فيه قد يكون جزئيا اضافيا وكليا ايضا ٣ كما اذا كان ضمير الغائب راجعا الى الكلى فانه حينئذ يكون كليا لكنه جزئى اضافى فانه اخص من مفهوم ماسبق ذكره الذى وضع بازائه بملاحظته بهذا المفهوم ويسمى وضعا عاما ايضا اى كما لوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه فالاول وهو مالوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه وضع عام لموضوع له عام والثانى وهو مالوحظ فيه الموضوع له بعنوان اعم وضع عام لموضوع له خاص فالامتياز بينهما انما هو بعموم الموضوع له وخصوصه لابنفس الوضع (قوله وهذا) اى والحال ان تفسيره بذاته المتعينة وقوله ولايساعده اللغة لانه انما جاء فى اللغة بمعنى الذات والنفس مطلقا وقوله اذ ماينا سب الخ علة لقوله فسر الخ وقوله ذات الشئ اونفس الشئ الترديد مبنى على ان بعض اهل اللغة عبر عن هذا المعنى بذات الشئ وبعضهم عبر عنه بنفس الشئ فلهذا اقتصر على النفس فى بيان المعنى وقوله وحينئذ اى حين كونه بمعنى الذات والنفس الباء زائدة لا للملابسة والا يلزم ملابسة الشئ بنفسه لعدم المغايرة بين الشئ ونفسه بخلاف ما اذا كان بمعنى ذاته المتعينة وقوله وهو اى قوله ماوضع لشئ بعينه حينئذ اى حين كون العين بمعنى النفس يتناول كل لفظ موضوع الخ لمعنى سواء كان معرفة اونكرة فلايكون التعريف مانعا فلهذا فسره بذاته المتعينة مع عدم مساعدة اللغة ولما ورد عليه انه يلزم حينئذ استعمال لفظ غير ظاهر الدلالة فى التعريف وهو مما يجب الاحتراز عنه اشار الى دفعه بقوله لكن شاع فيما بينهم الخ فيكون ظاهر الدلالة عند المخاطب العارف بالعرف كالحقيقة العرفية (قوله لااعتداد بعلم المتكلم فى التعريف) اى فى كون الشئ معرفة وان كان معلوما له ايضا (قوله كانت علما نكرت بالتأويل) بان يأول زيد مثلا بالمسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق كما سبق فى بحث غير المنصرف وهو اى النكرة التى كانت علما نكرت بالتأويل والتذكير باعتبار كونها علما مما جعله ارضى عن هذا التعريف حيث قال ويدخل فى هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا ٤ لشئ معين يعنى انه مما صدق عليه هذا التعريف مع انه نكرة فلايكون مانعا فعدل عنه اى عن هذا التعريف لكونه غير مانع الى مالا يحتمل المقام بيانه من التعريف الذى لايدخل فيه العلم المنكر وهو ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فانه

٣ اى كما يكون جزئيا حقيقيا

٤ وان لم يستعملا فى شئ معين حين التأويل

لايصدق على النكرة التى كانت علما لانه حال كونه نكرة بالتأويل لايشار به الى
خارج مختص اشارة وضعية بل الى خارج غير مختص وقوله ولايبعد ان يقال الخ
اشارة الى الجواب بمنع كون النكرة التى كانت علما نكرة حقيقة يعنى انه معرفة حقيقة
وان كان نكرة مجازا فيكون من افراد المعرف ولايذهب عليك ان هذا بعيد
لان كونه معرفة انما يكون باعتبار ما كان عليه حال العلمية وكونه نكرة ثابت
فى الحال فيكون نكرة حقيقة (قوله منها مايساوى ذااللام) وهو الموصولات
على مانقل عن سيبويه وعليه جمهور النحاة فلايكون تقديم المبهمات مطلقا على
ماعرف باللام اللاشارة الى كونها اعرف منه قال الشيخ الرضى فى بحث النعت
عند شرح قول المص والموصوف اخص اومساو المنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات انتهى فقد سوى بين المعرف باللام والموصولات والمضاف الى
احدها اى احد الامور الاربعة المذكورة معنى اى اضافة معنوية منه مايساوى
المعرف باللام كما اذا كان مضافا الى المعرف باللام اوالى الموصول الذى يساوى
المعرف باللام ومنه مايفرقه بان يكون اعرف منه كما اذا كان مضافا الى ماهو
اعرف منه من المضمرات والاعلام واسماء الاشارة على ماهو المنقول عن سيبويه
وعليه الجمهور فلا يكون تأخير المضاف الى احدها عن المعرف باللام اللاشارة
الى كون مرتبته ادنى منه قال الشيخ الرضى هناك واما المضاف الى احد الاربعة
فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه
واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسى
منه ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذواللام انتهى
وبما ذكرنا عرفت سقوط ماقيل ٤ ان المص اختار المشهور من مذهب سيبويه
فلايعترض بان الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى وليس بذلك الخ لايقال
يجوز ان يكون المعتبر فى الترتيب ترتيب الانواع ولو باعتبار بعض اصنافها
ولاشك ان المبهمات اعرف من المعرف باللام باعتبار بعض اصنافها وهو اسم
الاشارة لانا نقول هذا لايجرى فى تقديم المعرف باللام على المضاف الى احدها
فان المضاف الى احدها مساوله اواعرف منه باعتبار بعض اصنافه كما عرفت
(قوله الاكتفاء بالجزئى) بل الاولى ان يقول فالوضع عام والموضوع له خاص
فان المتبادر من الجزئى الجزئى الحقيقى وقوله لان التحقيق ان الموضوع له جزئى
اضافى وهو مايكون اخص بالنسبة الى ماهو اعم منه سواء كان جزئيا حقيقيا

٤ قائله وجيه الدين

اوكليا وذلك لان ضمير الغائب قد يرجع الى الكلى فلايقصد به الجزئى المشخص
دائما بل قد يقصد الكلى لكن هذا الكلى اخص من مفهوم ماتقدم ذكره
فيكون جزئيا اضافيا وانما قال التحقيق لانه قال بعضهم ان الضمير موضوع
للجزئى الحقيقى واستعماله فى الكلى مجاز قال المحشى فى شرح الرسالة الوضعية
العضدية فى تحقيق مفهوم ضمير الغائب نظر هل هو موضوع ٣ لجميع جزئيات
مفهوم ماتقدم ذكره سواء كانت جزئيات اضافية او حقيقية كما يقتضيه كثرة
رجوعه الى المفهومات الكلية المتقدم ذكرها وهى تبعد القول بالتجوز
اوموضوع لجزئيات شخصية لمفهوم ماتقدم ذكره بناء على ان ماعداه من الضمائر
موضوع للاشخاص ونظم كل طائفة فى سلك وطرد افراد نوع واحد
فى حكم واحد من الامور المهمة التى قلما يتجاوزه ائمة العربية (قوله بعض محقق
المتأخرين) وهو القاضى عضد الملة والدين (قوله وشرطه) على صيغة الماضى
عطف على قوله وضع وفاعله ضمير عائد الى الواضع (قوله يتبادر من سياق
كلامه) الظاهر ان يكون بالباء الموحدة اشارة الى ماسبق من قوله فى شرح
تعريف المعرفة اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
(قوله والتحقيق ماعرفت) من انه لااعتداد بعلم المتكلم فى التعريف الخ (قوله
فلايمكن وضعه) الخ فلهذا صرح المحققون بان الواجب فى العلم الشخصى
كون مدلوله مشخصا واما كون وضعه له شخصيا بالمعنى المذكور فليس بواجب
قال السيد الشريف قدس سره فى شرح المواقف يجوز ان يعقل ذات بوجه
من الوجوه ويوضع الاسم لخصوص تلك الذات ويقصد تفهيمها باعتبار
مالايكتنهها ويكون ذلك الوجه مصححا للوضع وخارجا عن مفهوم الاسم
فان قيل الوجه الكلى كيف يكون مصححا لوضع الاسم بازاء خصوص الذات
قلنا اذا كان الوجه الكلى من الصفات المختصة بتلك الذات كواجب الوجود
وخالق الارض والسماء فى وضع لفظ الله بازاء الذات المقدسة يصح ان يكون مصححا
ومخصصا (قوله بلفظ الله) متعلق بقوله يشكل يعنى انه يخرج عنه لفظ الله مع انه
علم شخصى اتفاقا فلايكون جامعا وكذا يخرج وضعه عن تعريف الوضع الشخصى
المستفاد من هذا التصوير فلايكون جامعا ايضا (قوله وان كان) اى الواضع
اياه تعالى فلايمكن معرفة وضعه لغيره فان الوضع لكونه نسبة بين اللفظ الموضوع
وبين المعنى الموضوع له يتوقف معرفته على معرفتهما ولما كان الموضوع له
الذات المتصور بتشخصه فى وضع لفظ الله كسائر الاعلام الشخصية لم يمكن

٣ وفى تقديم هذا الاحتمال اشارة الى رجحانه وكونه تحقيقا

معرفته لغيرالله تعالى فلا يمكن معرفة وضعه له لغيرالله تعالى فلا يترتب على وضعه له فائدة لان فائدة الوضع العلمى على هذا التقدير فهم الشخص بعينه ويشكل اى تصوير العلم الشخصى بانه الذى تصور الذات بعينه الخ بوضع الآباء الاعلام لابنائهم الخ والمراد انه يشكل تعريف الوضع الشخصى المستفاد من هذا التصوير بخروج وضع الآباء الاعلام لابنائهم اذ لا يمكن تصور الابن بشخصه قبل رؤيته مع انه من افراد الوضع الشخصى كما ان العلم الموضوع بذلك الوضع علم شخصى ففى كلامه مسامحة بناء على ظهور المراد وكذا الكلام فى قوله و بوضع العلم للشخص (قوله فانه موضوع له بتشخصاته المتبدلة) الخ لا بتشخصاته الموجودة حين الوضع والا لكان استعمال العلم فيه بعد زمان مجازا ولم يقل به احد (قوله منحصرة فى اللام العهدية) الخارجية كما هى المتبادرة عند الاطلاق ويدل عليها ايضا تقييد العهدية بالذهنية فى بيان الفروع و قوله من فروع الجنسية اى من اقسامها فان اللام التى قصد بها الجنس باعتبار تحققه فى ضمن كل فرد استغراقية والتى قصد بها الجنس باعتبار تحققه فى ضمن فرد ما عهدية ذهنية فتقسيمها اى تقسيم اللام الجنسية الى الجنسية و الاستغراقية تقسيم للشئ الى نفس شئ وهو الجنسية والى قسيمه وهو الاستغراقية فانها جعلت قسما من الجنسية و قسيما لها و كذا تقسيمها اى الجنسية الى العهدية والجنسية فى وجه وهو ان يكون المراد بالعهدية العهدية الذهنية فان العهدية الخارجية خارجة عن المقسم اعنى الجنسية يعنى ان تقسيمها الى العهدية الذهنية والجنسية تقسيم للشئ و هو الجنسية الى نفسها والى قسيمها و هو العهدية الذهنية فانها جعلت قسما من الجنسية و قسيما لها و الجواب ان خلاصة ماذكره فى اول الكتاب على ما فصلناه هناك ان اللام اما عهدية خارجية او جنسية مطلقة اى لا بشرط شئ و الجنسية المطلقة ان اعتبرت بهذه الحيثية فهى لام الجنس والحقيقة وان اعتبرت فى ضمن فرد ما فهى لام العهد الذهنى و ان اعتبرت فى ضمن كل فرد فهى لام الاستغراق اذا تمهد هذا فنقول مراد الشارح بقوله اللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية بيان هذه الاعتبارات لا تقسيمها الى هذه الاقسام فتفصيل كلامه ان اللام قد يقصد بها فرد معين او غير معين فهى اللام العهدية ٣ وقد يقصد بها الجنس من حيث هو فهى اللام الجنسية وقد يقصد بها الجنس فى ضمن كل فرد فهى اللام الاستغراقية (قوله لانه اذا لم يكن حرف تعريف) الخ علة لقوله فحينئذ سقط الخ وقوله

٣ اى الخارجية والذهنية
منه

فلا يشمله حرف التعريف ايضا اى كما لا يشمله اللام لا يقال يجوز ان يراد بحرف التعريف حرف التعريف وما فى حكمه من البدل لانا نقول يمكن ان يراد باللام اللام وما فى حكمهما من البدل والجواب انه لو قال حرف التعريف وعدل عن اللام مع كونه اخصر لفهم منه انه اراد بحرف التعريف ما هو اعم من لام التعريف بجعل الاضافة للملابسة والميم اذا كانت بدلا من لام التعريف فلها ملابسة بالتعريف ايضا فلا يلزم من عدم كونها حرف تعريف اصالة بل بدلا عنه عدم شمول حرف التعريف لها بهذا المعنى الاعم (قوله كما لا يشمل الحروف المبدلة) الخ وهى الراء المدغمة والصاد المدغمة وامثالهما فان اصلهما لام التعريف قلبت لقرب مخرجهما (قوله وهو مذكور فى المتون) الخ اى قوله او بالنداء مذكور فى متون الكافية وكانه لم يكن مذكورا فى متنه اى فى المتن الواقع عند الشارح وهذا الكلام من المحشى مبنى على ان نسخة الشرح الذى عنده ولم يذكره لرجوعه الى ذى اللام لكن ما رأيناه من نسخ الشرح موافق لما قاله الهندى وقوله او هناك اى فى قول الشارح ولم يذكره لرجوعه الخ (قوله خفى جدا) لعدم دلالة شئ عليه (قوله فلكونه فرع المضمرات) فهو داخل فى المضمرات بطريق الاستتباع (قوله وان كان بعيدا فى اللفظ) اذ لا دليل فى اللفظ على تخصيص هذه الاربعة لكنه عار عن التكلف وهو ان يراد باحد الامور الخمسة احد جنس الامور الخمسة كما فعله الشارح لا احد كل منها (قوله وكانه) اى كأن قوله والمضاف الى احدها (قوله ولم يسبق على كلامهم) اى قولهم والمضاف الى احدها الا هذه الاربعة وقوله فلما زاد المص قوله او بالنداء على هذه الاربعة واورد هذه العبارة بعده اى بعد الزيادة اختل الضمير لانه ان رجع الى الامور الخمسة وحمل على ماذكره الشارح من التكلف فهو خلاف الظاهر من جهة المعنى وان رجع الى الامور الاربعة فهو خلاف الظاهر من جهة اللفظ (قوله لكان اخصر واتم) اما اخصريته فظاهر واما اتميته فلاستغنائه عن استثناء ما اذا كان المضاف لفظ الغير او المثل او الشبه لان شيئا منها لا يتعرف بالاضافة ولخلوه عن الضمير واختلاله (قوله ولا يبعد ان يجعل) الخ لا يخفى عليك انه مع قطع النظر عن بعده لا يلايمه كلمة الواو فان المناسب حينئذ كلمة او كما فى قوله او بالنداء (قوله هذا) اى الاسم بالمعنى المقابل للقب والكنية معنى ثالث للاسم اخص من العلم لانه قسم من اقسامه والمعنى الثانى ما ذكر فى بحث غير المنصرف وهو المقابل للصفة والمعنى الاول ما ذكر فى صدر الكتاب وهو ما دل على معنى

فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فله اى للاسم معان ثلثة مرتبة فى العموم فالمعنى الاول اعم من الثانى وهو اعم من الثالث فالاول اعم المعانى والثالث اخصها (قوله ابو العتاهية ككراهية) بتخفيف الياء لقب ابى اسحق الخ بناء على انه يشعر بذم لانه من العته وهو النقصان فى العقل (قوله لا كنية) مع انه مصدر بالاب ووهم الجوهرى اى فيما قال انه كنية فكانه جرى على مذهب النحاة وقوله هذا اى هذا كلام صاحب القاموس (قوله لكان اخصر واوضح) اما اخصريته مما ذكره المص فظاهر واما اوضحيته منه فلان قوله غير متناول غيره بوضع واحد يوهم اختصاصه بالاعلام المشتركة فان قوله بوضع واحد قيد للتناول فيكون النفى مسلطا على القيد فيفيد ثبوت المقيد بدون القيد فالمعنى ماوضع لشئ بعينه متنا ولا غيره باوضاع متعددة فيخرج الاعلام الغير المشتركة فيحتاج الى جعل النفى اعم من نفى المقيد ٧ مع ثبوت القيد ومن نفى القيد ٩ فقط مع ثبوت المقيد حتى يشمل الاعلام الغير المشتركة والاعلام المشتركة جميعا ولايخفى ان هذا المعنى خلاف الظاهر من العبارة جدا وان قوله ماوضع بوضع واحد لشئ بعينه اوضح منه لكن لابد ان يراد بالوضع الواحد فيه الوضع الواحد حقيقة كما هو المتبادر ليخرج امثال الضمائر مما يكون موضوعا بوضع واحد عام للموضوع له الخاص بعينه كما ذهب اليه بعض المحققين وذلك لان هذا الوضع وان كان واحدا صورة لكنه فى الحقيقة اوضاع متعددة لكونه عاما وايضا لابد ان يراد بكون الوضع واحدا كونه واحدا بالنسبة الى واضع واحد لا كونه واحدا فى الواقع والا لخرجت عنه الاعلام المشتركة هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام (قوله بل المقيد) اى بقوله بوضع واحد فلا يخرج به اى بعدم التناول المقيد بوضع واحد الاعلام المشتركة حتى يدخل بقوله بوضع واحد فذكر قوله بوضع واحد لئلا يبقى على اطلاقه ولا يخرج عنه الاعلام المشتركة لكن الظاهر حينئذ تأخير بيان الاحتراز عن المعارف كلها عن قوله بوضع واحد حتى يعلم ان مابه الاحتراز عدم التناول المقيد بذلك القيد لاعدم التناول المطلق كما يتوهم من كلامه ثم المناسب ان يقول بعد ذلك وانما قيد التناول بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة كما لايخفى ولعله اشار الى ماذكرناه بقوله فافهم (قوله يشعر بانه لاترتيب) الخ وجه الاشعار انه حكم بانه اراد التنبيه على اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب والحال انه اقتصر على بيان الترتيب فى اصناف المضمرات فعلم منه انه لاترتيب عنده فى غيرها (قوله بين اصناف المبهمات) من اسماء الاشارة

٧ كما فى الاعلام الغير المشتركة منه

٩ كما فى الاعلام المشتركة

والموصولات وكذا بين اصناف الاعلام واصناف ما عرف باللام او بالنداء واصناف المضاف الى احدها معنى فان الجميع داخل فيما اشعر بانه لا ترتيب فيه الا انه خص اصناف المبهمات واصناف المضاف الى احدها معنى بالذكر لكونهما محلى بحث واما ماسواهما من اصناف الاعلام واصناف ماعرف باللام او بالنداء فلا كلام فى انه لاترتيب فيها وسيصرح به حيث قال فان سائر المعارف لاتفاوت بين اصنافها وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول حيث قال فان المبهمات منها مايساوى ذا اللام الخ وما يساوى ذا اللام من المبهمات هو الموصولات ولاشك ان اسم الاشارة اعرف من ذى اللام فتكون اعرف من الموصولات ايضا فبين اصناف المبهمات ترتيب فى الاعرفية فلا صحة فيما اشعر به كلامه وفيما سيصرح به وايضا يشعر بانه لاترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف اى والحال ان تعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فبين اصناف المضاف الى احدها معنى ترتيب فى الاعرفية ايضا (قوله فالاولى) الخ انما قال الاولى ولم يقل الصواب لجواز ارادته من غير ذكره بقرينة ان التنبيه لايكون الا على مايحتاج الى التنبيه (قوله فيما يكون هذا الترتيب) فدخل فيه المضمرات والمبهمات والمضاف الى احدها معنى وبقوله ويحتاج الى التنبيه خرجت المبهمات والمضاف الى احدها معنى فان الترتيب فى اصناف المبهمات غير محتاج الى التنبيه لظهور ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وكذا الترتيب فى اصناف المضاف الى احدها معنى فانه لايحتاج الى التنبيه بعد بيان الترتيب بين انواع المضاف اليه من المعارف فان تعريف المضاف انما هو بحسب تعريف المضاف اليه (قوله ظاهرا) لان النداء خطاب ايضا فلا فرق بينهما بحسب المعنى (قوله الا ان يجعل تعريفه) اى تعريف النداء لكونه فى الاصل معرفا باللام كما قال الشارح فيما سبق ان اصل يارجل يا ايها الرجل فكما ان المضمر المخاطب اعرف من المعرف باللام كذلك يكون اعرف من النداء لكن قد عرفت ان كون اصل يارجل يا ايها الرجل خفى جدا (قوله اشارة الى جواب ذكره الهندى) قال الفاضل الهندى ولا يرد واحد واثنان لدلالتهما على الآحاد بالدفعات وان لم يدلا دفعة هذه عبارته والمستفاد منها انه حمل الآحاد فى التعريف على ظاهرها اعنى الثلثة فصاعدا ولم يحملها على مافوق الواحد وجعلها اعم من الآحاد الواقعة فى دفعة واحدة ومن الآحاد الواقعة فى دفعات بناء

على ان الواحد يدل على الآحاد بالدفعات فان زيدا واحد وعمرا واحد وبكرا واحد وكذا الاثنان يدل على الآحاد٣ بالدفعات فان زيدين اثنان وعمرين اثنان وبكرين اثنان والدلالة الوضعية فرع الوضع فيكون وضعهما لكمية الآحاد الواقعة فى الدفعات والثلثة مثلا تدل على كمية الآحاد الواقعة دفعة فعلم ان المراد بالآحاد الآحاد الواقعة فى دفعة واحدة او فى دفعات والمستفاد من كلام الشارح انه حمل الآحاد على مافوق الواحد وجعل الآحاد اعم من ان تكون منفردة كما فى وضع لفظ الواحد او مجتمعة كما فى وضع لفظ الاثنين ومافوقه حيث قال والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة الخ فان الآحاد المجتمعة المتكررة مرة واحدة فى وضع لفظ الاثنين اثنان لا ثلثة فظهر ان ماذكره الشارح اشارة الى جواب آخر غير ماذكره الفاضل الهندى وليس اشارة الى جوابه كما زعمه المحشى (قوله حيث قال) الخ اى الرضى وقوله لم يوضعا لكمية الآحاد الخ فان اقل الجمع ثلثة (قوله ان واحدا وضع) الخ هذا تقرير الجواب بالنظر الى الواحد واما تقريره بالنظر الى الاثنين فهو ان يقال ان اثنين وضع لكمية آحاد الاشياء مجتمعة متكررة مرة واحدة لكن المراد بالآحاد مافوق الواحد اذ الشارح لم يعتبر تعميم الآحاد من ان تكون واقعة فى دفعة اوفى دفعات كما اعتبره الفاضل الهندى على ماحققناه (قوله والمضاف المستغرق) وهو ههنا قوله آحاد الاشياء كالمحلى باللام اى كالجمع المحلى باللام فان الاضافة كاللام فى جريان المعانى الاربعة فاذا كان المضاف جمعا وكانت الاضافة للاستغراق كان كالجمع المحلى باللام وقوله فلا اشكال اى بخروج واحد واثنين عن التعريف حتى يحتاج الى ماشار اليه من الجواب وفيه بحث لانه لو حمل اضافة الآحاد على الاستغراق وكان متناولا لكل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة لزم ان لا يصدق التعريف على اسم من اسماء العدد اصلا لان شيئا منها لم يوضع لكمية كل واحد واحدا ولكل اثنين اثنين ولكل جماعة جماعة جميعا بل وضع تارة لكمية ٥ كل واحد واحد وتارة لكمية ٦ كل اثنين اثنين وتارة لكمية ٧ كل جماعة جماعة وهو ظاهر ونظيره ماسبق فى كلام المحشى فى بيان تعريف التوابع من انه لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فلا يجوز حملها على الاستغراق والذى اوقع المحشى الفاضل فيما وقع عدم الفرق بين الاستغراق وبين الاطلاق فتأمل٨ فان قلت قد سبق فى صدر الكتاب ان لام التعريف يبطل معنى الجمع ويجعله كالجنس فيجوز ان تكون الاضافة التى هى للجنس مبطلة لمعنى الجمع فيتناول الآحاد اواحد والاثنين والجماعة

٣ اى الثلثة فصاعدا

٤ اى بطريق الشمول لهذه الاقسام فان الكلام فى الاستغراق لا فى الاطلاق قال الشيخ الرضى فمعنى لقيت العلماء الازيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء

٥ كالواحد

٦ كالاثنين

٧ كالثلثة ومافوقها

٨ اشارة الى الجواب بان يقال المعتبر فى امثاله انما هو صدق التعريف من غير اعتبار صفة العموم والاستغراق كما ذكرناه فيما سبق

فلا يحتاج الى ما اشار اليه الشارح من الجواب قلت لم يصرح احد من علماء العربية بابطال الاضافة لمعنى الجمعية والقياس لا يجرى فى امثال ذلك (قوله اى الصفة المنسوبة الى كم) تفسير لمعنى الكمية وهو اى تلك الصفة والتذكير باعتبار الوصف او باعتبار الخبر ومعنى كونها منسوبة الى كم كونها بحيث يستفهم عنها بكم (قوله فخرج المجموع) كرجال فانه وضع لعدد غير معين (قوله ودخل رجل ورجلان) فان صيغتهما موضوعة لعدد معين (قوله ورجل ورجلان) الخ من تتمة قوله فاخرج رجلا ورجلين بارادة الخ (قوله لماهية وكميتها) اى لا لكميتها فقط (قوله ولا يشكل) اى التعريف منعا بالتنوين اى بدخول التنوين الدال على الوحدة لان ما عبارة عن الاسم بقرينة ان الكلام فى اسماء العدد والتنوين ليس باسم بل حرف (قوله مخصوصا بالسؤال عن العدد) بل قد يكون بمعنى المساحة اى المقدار ايضا والا لم يكن المساحة كما مع انهم جعلوا الكم منقسما الى قسمين احدهما الكم المنفصل وهو العدد والآخر الكم المتصل وهو المساحة اى المقدار الذى هو عبارة عما يكون بين اجزائه حد مشترك كالخط والسطح والجسم التعليمى فما ذكره الرضى من ان كم للسؤال عن العدد ليس بصحيح (قوله لان ذلك) اى التوهم المذكور ناش من التباس الكم الحكمى اى لفظ الكم الذى هو من مصطلحات الحكماء بكم اللغوى فان الكم الذى هو من مصطلحات الحكماء عبارة عن عرض يقبل القسمة لذاته منقسم الى الكم المنفصل والمتصل كما عرفت واما لفظ كم عند اهل اللغة فهو مختص بالسؤال عن العدد وهو المراد ههنا (قوله فيلغو ذكرها) اى ذكر الآحاد (قوله عند احد) اى ممن يعتد به من اصحاب المذهب المشهور الذى اختاره المحققون قال فى البهائية الحق انه اى الواحد ليس بعدد وان تألف منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد عند مثبتيه ليس بجسم وان تألف منه الاجسام وقد ذكرنا فى شرحنا لها نظائر اخرى لذلك فلا يرد ان من الحساب من عرف العدد بكمية تطلق على الواحد وما تألف منه فادخل فيه الواحد وان منهم من تكلف فى التعريف المذكور اعنى نصف مجموع حاشيتيه بشمول٥ الحاشية الكسر لادراج الواحد كما صرح به فى البهائية (قوله نصف مجموع حاشيتيه) اراد بحاشيتى العدد العددين اللذين يكونان فى طرفى ذلك العدد وبعدهما عنه واحد قريبين او بعيدين كالسبعة فانه نصف لمجموع الستة والثمانية ولمجموع الخمسة والتسعة ولمجموع الاربعة والعشرة ولمجموع الثلثة والاحد عشر ولمجموع الاثنين والاثنى عشر ولمجموع الواحد والثلثة عشر وعلى هذا القياس كذا ذكره المحقق برجندى فى حاشيته

٥ اى بجعلها اعم من الصحيح والمكسر لا مخصوصا بالاول كما هو المتبادر قالوا حد نصف مجموع حاشيتيه حينئذ لان الحاشية التحتانية النصف والفوقانية واحد ونصف اذ الحاشية التحتانية لكل عدد ينقص عنه بمقدار زيادة الفوقانية

على شرح الملخص ٥ وانما يخرج الواحد من العدد بهذا التعريف لانه وان كان له الحاشية الفوقانية وهى الاثنان لكن التحتانية غير موجودة ومع ذلك لايكون نصف المجموع بل نصف الحاشية الفوقانية فقط (قوله وبعضهم استثنى الزوج الاول) وهو الاثنان قال الرضى منع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا ان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد وكذا ينبغى ان لايكون الزوج الاول عددا والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد (قوله لم يجعل المؤنث الواحد) كواحدة واحدى والاثنين كاثنين وثنتين و قوله او الفه اى الف التأنيث المقصورة كما فى احدى وقوله وكذا لم يجعله اى المؤنث فيما فوقهما اى ما فوق الواحد والاثنين من الثلثة الى العشرة منها اى من الاصول لانه اى المؤنث فيما فوقهما الى العشرة يتفرع منها اى من الاصول (قوله فعد الواحد والعشرة) مذكرين فاشار بتذكيرهما الى ان ما بينهما من الاصول مذكر ايضا (قوله ان يقول) بدل قوله كثث الى تسع فى تعداد الفروع كثلث الى عشر لكون عشر من الفروع ايضا (قوله اصول اسماء العدد الغير المبهم) والبضع من اصول اسماء العدد المبهم والدليل على ذلك ما قال الرضى البضع الخ (قوله ما بين الثلثة الى التسعة) الغاية داخلة تحت المغيا كالغايات المذكورة فى الشرح يعنى يطلق البضع على الثلثة الى التسعة من غير تعيين شئ منها ولا يطلق على العشرة وما فوقها فقولك بضعة رجال يحتمل كل واحد منها وكذا قولك بضع عشر يحتمل من ثلث عشر الى تسع عشر وفى بعض النسخ ما بين الثلثة الى العشرة فالغاية غير داخلة تحت المغيا والنسخة الاولى اولى كما لا يخفى (قوله تقول بضعة رجال) الخ بالتاء فى المذكر وبدونها فى المؤنث كما فى اسماء العدد المعين (قوله اذا جاوزت لفظ العشرة) اى الى لفظ عقد آخر كالعشرين اذ الاختلاف فى جواز استعماله فى غير العشرة من العقود وعدم جواز استعماله فى مثل احد عشر متفق عليه اذ لا يقال بضع واحد عشر اتفاقا (قوله لكن الصواب او تضمنيا مكان امتزاجيا) لان التركيب الامتزاجى فى اصطلاح النحاة عبارة عن صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير ان يتضمن حرفا كبعلبك ومثل خمسة عشر متضمن لحرف العطف فلا يكون من التركيب الامتزاجى كما صرح به الشارح فى بحث غير المنصرف ومن هذا ظهر وجه تسمية تركيب خمسة عشر تضمنيا (قوله اما لانه) اى الوحدة والتذكير باعتبار الخبر واحد بذاته يعنى انه واحد بوحدة هى عينه كما ان الضوء مضئ بضوء هو عينه وكما انه تعالى موجود بوجود هو عينه عند من قال

٥ فى علم الهيئة
منه

ان وجوده عين ذاته وتسمية الوحدة واحدا مبنى على ان اسماء العدد موضوعة للوحدات منفردة او مجتمعة لا لمالها الوحدات من المعدودات (قوله واما لانه من الانواع المتكررة) اى بعض من الانواع الحاصلة بتكرر الآحاد كالاثنين والثلثة والاربعة الى غير ذلك وهذا ما قال الشيخ الرضى فى بحث المركبات ان كل اسم فاعل ٤ من العدد يدل على مفرد من المتعدد انتهى فالمراد بالانواع المتعددات فوصفها بالمتكررة لكون اجزائها وآحادها متكررة على طريق وصف الكل بصفة الجزء والحاصل انه سمى الوحدة واحدا لكونه واحدا من المتعدد وهذا مراد ابى حنيفة رحمه الله بقوله فى الفقه الاكبر الله تعالى واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له فان قلت اذا كان تسمية الوحدة واحدا لكونه واحدا من المتعدد يلزم ان لا يطلق الواحد على الله تعالى لانه ليس بمعنى الواحد من المتعدد بل بمعنى انه لا شريك له كما ذكره ابو حنيفة رحمه الله قلت وجه التسمية لا يجب ان يتحقق فى جميع افراد المسمى بل يكفى تحققه فى بعضها (قوله اى العدد المتفرد) اى من المتعدد كاثنين وثلثة مثلا وانما فسره بذلك لئلا يتوهم انه مرادف المنفرد فان المنفرد اعم منه لانه عبارة عن ذات ثبت له الانفراد سواء كان عددا او غيره والواحد هو العدد المتفرد لا الذات المنفرد مطلقا (قوله التاء فى اثنتان للتأنيث كما فى ابنتان) وليس تاء التأنيث فيهما بدلا من اللام المحذوفة وهى الياء فى اثنتان والواو فى ابنتان فان الهمزة فى اولهما جعلت بدلا منهما بخلاف ثنتان و بنتان اذ لا همزة فيهما فجعلت تاء التأنيث بدلا من الياء والواو المحذوفتين فيهما (قوله وفى احدى كذلك) يعنى ان اصله وحدى قلبت الواو المكسورة الواقعة فى اول الكلمة همزة ٥ على سبيل الشذوذ عند غير المازنى وقوله قياس كالدة واشاح كالمضمومة نحو اجوه فى وجوه (قوله ولا يستعمل احد ولا احدى الا فى التنيف) اى فى الاعداد المنيفة والنيف ما زاد على العقد حتى يبلغ العقد الثانى فيقال احد عشر واحدى عشر او حال كونهما مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التنيف الا قليلا نحو واحد عشر وواحدة عشر وانما اختاروا لفظ احد واحدى فى التنيف والاضافة لاجل التخفيف ثم ما ذكره من ان احد واحدى لا يستعملان الا فى التنيف والاضافة يجب ان يحمل على ما هو الاكثر فى كلام موجب لان احدا يستعمل فى غير التنيف والاضافة بعد نفى او نهى او استفهام نحو ما جاءنى احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى * لستن كاحد

٤ كالواحد فانه اسم فاعل من وحد يحد بمعنى انفرد كما ذكره الرضى ههنا
منه

٥ اشارة الى ان تعبير المحشى عن الهمزة بالالف لكونها فى صورة الالف
منه

من النساء * وتعريفه حينئذ نادر وقد يستعمل قليلا فى الموجب بدونهما استعمال
واحد قال الله تعالى * قل هو الله احد * واما احدى فلا يستعمل الا فى احدهما
كذا فى الرضى (قوله عطف العقود على الزائد عليها) اى على العدد الزائد
على العقود وهو العدد الاقل منها كاحد واحدى فى احد وعشرون واحدى
وعشرون فصرح بصورة العطف اى بقوله احد وعشرون واحدى
وعشرون فقال عقيب ذلك التصريح ثم بالعطف ليتبادر منه اى من قوله
ثم بالعطف تلك الصورة الواقعة فى احد وعشرون واحدى وعشرون
من عطف العقود على الزائد عليها لكونه معهودا بسبب سبق ذكره بل لا يبعد
حينئذ جعل اللام فى قوله ثم بالعطف للعهد الخارجى اشارة الى العطف المعهود
المذكور فى ضمن المثالين اعنى عطف العقود على الزائد عليها والحاصل انه
يتبادر منه حينئذ هذا الفرد الخاص فلا يراد مفهومه الاعم من عطف العقود
على الزائد ومن عطف الزائد على العقود بخلاف ما اذا لم يصرح بصورة العطف
فانه حينئذ يراد به مفهومه الاعم منهما ولهذا اى لكون التصريح بصورة
العطف سببا لتبادرها من قوله ثم بالعطف لم يصرح فى مائة والف بصورة
العطف حيث لم يقل احد ومائة واحدى ومائة واحد والف واحدى والف
بل اجلها اى اجل صورة العطف فيها ليحمل العطف الخ فان العطف فيما
زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما قد يكون من عطف الاكثر على الاقل
وقد يكون من عطف الاقل على الاكثر واما العطف فيما زاد على عشرين
او ثلثين الى تسعين فلا يكون الا من عطف الاكثر على الاقل بناء على ما ذهب
اليه الشارح متابعة لما فى الحواشى الهندية وقوله هذا اى ما ذكرناه من النكتة
الاخرى على طبق ما ذكره الشارح الخ كما اوضحناه وقوله جائز فى الكل
اى فى الزائد على مائة والف وما يتفرع عنهما وفى الزائد على عشرين او ثلثين
الى تسعين نحو عشرون واحد ومائة واحد والف واحد والعكس وهو
عطف الاكثر على الاقل نحو احد وعشرون واحد ومائة واحد والف
اكثر من عطف الاقل على الاكثر فلا يتم هذه النكتة الاخرى لان اللائق
ان يحمل كلام المص على ما هو الاكثر فينبغى ان يحمل قوله ثم بالعطف على ما
تقدم على عطف الاكثر على الاقل كما فى الصورة السابقة لا على الاعم منه
فلا يتم النكتة المذكورة لابتنائها على هذا التعميم وبعبارة اخرى ان حمل كلام
المص على مطلق الجائز سواء كان كثيرا او قليلا فلا يجوز التخصيص بالصورة

السابقة بل يجب التعميم كما فى الزائد على مائة والف وان حمل على الجائز الكثير
فلا يجوز التعميم فيما زاد على مائة والف بل يجب تخصيصه بالصورة السابقة
ايضا (قوله عطف على قوله وواحد) الخ فكأنه قال فتقول مائة وواحد
ومائة وواحدة بعطف الاقل على الاكثر بلفظ ما تقدم وتقول مائة واثنان
او اثنتان بعطف الاقل على الاكثر ايضا وكذا الكلام فيما بعد وقوله فيكون اى
قوله واحدة ومائة تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر هكذا فى النسخ التى رأيناها
وهو سهو وقع من طغيان القلم والصواب ان يقول فيكون تمثيلا لعطف الاكثر
على الاقل حتى يكون المعطوف عليه تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر والمعطوف
تمثيلا لعطف الاكثر على الاقل وارجاع الضمير فى قوله فيكون الى المعطوف عليه
يأباه سوق الكلام كما لا يخفى (قوله بين مائة وواحد) اى وبينه ٩ فحذف المعطوف
والظاهر ان يقول لمائة وواحد (قوله يمنعه) الخ وايضا يأبى عنه كلمة او فى قوله
او واحدة ومائة فان الظاهر حينئذ وواحدة ومائة بالواو ويمكن دفعه بان كلمة
او للاشعار بالتخيير بين عطف الاقل على الاكثر وبين عكسه لكن لا يوافق
اسلوب قوله ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة الخ كما لا يخفى وايضا يشكل حينئذ
قوله واثنان او اثنتان فان الظاهر حينئذ ان يقول ومائة واثنان او اثنتان كما لا يخفى
(قوله قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس) الخ وذلك لان قوله ومائة لو كان
معطوفا على واحدة لكان بيانا للعكس فيكون قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس
فى الكل مستغنى عنه لا طائل تحته ويمكن ان يقال يجوز ان يكون اشارة الى جواز
العكس فى الكل وعدم اختصاصه بالمثال المذكور اعنى مائة وواحد وواحدة
ومائة بان يجعل قيد فى الكل محط الفائدة فى الكلام ولعله اشار الى هذا بقوله فتأمل
(قوله على طبق ما فى الحواشى الهندية) اى حال كون قوله ويجوز ان يعكس
الخ على طبق ما فى الحواشى الهندية (قوله لانه يوهم) الخ حيث عبر عنه بالجواز
واخره عن بيان امثلة عطف الزائد على المائة والالف وما يتفرع عنهما فيوهم
ان ما هو المقدم ارجح مع ان الشيخ الرضى رجح العكس وايده بان ثلثة عشر
فى تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة وقوله
فى سلك السباق السباق بضم السين وتشديد الباء جمع سابق (قوله فلزمها التاء
عوضا عنها) يعنى ان التاء وان كانت موجودة فى اصلها لكنها لم تكن لازمة فيه
فلما حذف لامها جعل لزوم التاء عوضا عنها (قوله كما فى عزة وثبة) فانه حذف
لامهما وهى الياء ولزمهما التاء عوضا عنها والعزة بكسر العين المهملة وفتح

٩ اى بين قوله واحدة ومائة

الزاى والتخفيف الفرقة من الناس وجمعها عزون بكسر العين وضمها ومنه
قوله تعالى * عن اليمين وعن الشمال عزين * والثبة بضم الثاء وفتح الباء والتخفيف
الجماعة وجمعها ثبات وثبون كذا فى الصحاح فى باب الباء (قوله بصورة منه)
اى صورة لفظ منه فاذا جمع اوثنى حذف الالف فى الكتابة لعدم الاشتباه حينئذ
وما اشتهر من كتابة المثنى بالالف هكذا مائتان ومائتين خطأ والصحيح كتابته
هكذا مئتان ومئتين واما الالف التى تكتب فى الجمع اعنى مئات فانما هى الف
الجمع التى هى مقروءة والالف التى تكتب بعد الميم ولا تقرأ غير مكتوبة فيه (قوله
مثال للتثاقل بالتركيب) اى الاسكان بالتثاقل مع قطع النظر عن الجواز كما يدل عليه
قوله لا لجواز الاسكان بالتثاقل الخ ففيه مسامحة بناء على ظهور المراد فلا يرد
ما قيل ٥ من ان الظاهر انه مثال للاسكان بالتثاقل لا للتثاقل (قوله فان المتبادر
منه) اى من عبارة المص ان حذف الياء مع الكسر الخ وذلك لان الظاهر
من قوله بفتح النون ان يكون قيدا احترازيا وفيه ان المراد بالشاذ ما يخالف
القياس كما اشار اليه الشارح بقوله لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة الخ
والمخالف للقياس حذف الياء مع فتح النون لا مع كسرها وان كان فتح النون
اولى من كسرها لكونه موافقا لاخواته كما ذكره الرضى فما يتبادر من كلام
المص ليس مما لا يرتضيه الرضى فليس غرضه من نقل كلام الرضى ما ذكره
بل غرضه من ذلك التنبيه على انه مع كونه شاذا اولى من الحذف مع كسر النون
عند الشيخ الرضى فتدبر (قوله لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها) بان يجعل
المميزات كاسماء العدد موضوع البحث فى هذا الباب حقيقة ويحمل عليها احوالها
وعوارضها الذاتية وانما قال يوهم الخ ولم يقل يدل لان الدلالة ممنوعة لجواز
ان يكون ذلك الكلام مبنيا على كون مميزاتها موضوعات ذكرية فى هذا الباب
فلا يلزم كون الباب معقودا لبيانها ايضا لكن لما كان اسماء العدد موضوعات
حقيقية فى هذا الباب كان ذكر مميزاتها معها موهما لكونها موضوعات
حقيقية ايضا وكون الباب معقودا لبيانها ايضا (قوله والظاهر انه معقود)
الخ انما قال الظاهر لجواز ان يجعل المميزات كاسماء العدد موضوعات حقيقية
فى هذا الباب وان يكون الباب معقودا لبيان احوالها ايضا لكنه خلاف الظاهر
فانها موضوعات ذكرية فى المسائل لا موضوعات حقيقية وانما الموضوعات
الحقيقية اسماء العدد مثلا المميز فى قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض ومجموع
موضوع ذكرى فى هذه المسئلة والموضوع فى الحقيقة الثلثة الى العشرة وكون

٥ قائله الكردى
منه

مميزها مخفوضا ومجموعا حال من احوالها وعلى هذا القياس وقوله لبيان اسماء العدد
ويجعلها موضوعات فى المسائل واثبات احوالها وعوارضها لها وبيان المميز
بجعله موضوعا فى المسئلة واثبات حال من احواله له راجع الى بيان احوال اسماء العدد
لعدم كونها موضوعات حقيقية فى المسائل بل هى موضوعات ذكرية كما ذكرناه
آنفا وقوله كما ان بيان المفرد من المتعدد واثبات حال من احواله له ككون الثانى
مقولا عليه كما سيأتى راجع الى بيان احوال اسماء العدد فان المفرد من المتعدد
موضوع ذكرى والموضوع الحقيقى الواحد حين كونه مفردا من المتعدد وهو
من اسماء العدد فبيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد
(قوله باضافة العدد اليه لا غير) اى لا غير الاضافة نحو كلمة من (قوله وذلك)
اى كونه مجرورا بالاضافة لا غير وقوله اذا كان مجموعا معنى نحو ثلثة من رهط
وقوله بفتح الراء ويحرك اى بفتح الراء وسكون الهاء ويحرك بالفتح فيهما وقوله
الى عشرة قيد لكل من ثلثة وسبعة وقوله او ما دون العشرة عطف على قوله
قوم الرجل واشارة الى معنى آخر له وما فيهم اى والحال انه ليس فيما دون العشرة
امرأة قال الله تعالى فى سورة النمل * وكان فى المدينة تسعة رهط يفسدون * اى تسعة
رجال وقوله او اسم جنس الخ عطف على قوله اسم جنس وقوله وقل كونه اى
كون مميز الثلثة الى العشرة وقوله يؤتى بجمع القلة التى تطلق على الثلثة الى العشرة
ليطابق العدد وهى الثلثة الى العشرة المعدود وهو جمع القلة وقوله وقد جاء قوله
تعالى الخ يعنى جاء فى المميز الجمع المؤنث السالم وهو سنبلات فى جمع سنبلة مع وجود
جمع التكسير وهو سنابل (قوله هو فعلين) اى هو فى الاصل مئين على وزن
فعلين حذفت اللام ٦ فصار مئين كغسلين هو صديد اهل النار قال الله تعالى
* ولا طعام الا من غسلين * مأخوذ من الغسل كأنه غسالة جروحهم وقروحهم
فهو عنده اسم الجمع اى مفرد واسم الجمع لكنه فى صورة جمع المذكر السالم
اما كونه مفرد افلان فعلين مفرد واما كونه اسم الجمع فلما ذكره الرضى من انه
لا يقال لمائة واحدة مئين وقال بعضهم هو فعيل اى اصل مئين مئى على وزن
فعيل كعصى وقسى فى جمع قوس فيكون جمع المذكر السالم بابدال الياء الاخيرة نونا
فصار مئين (قوله فقد نبه بذلك) الخ فيه ان مراد المص بقوله وكان قياسها
الخ انه كان القياس فى مميز ثلث مائة الى تسع مائة كونه احد هذين الجمعين
من حيث انه جمع مع قطع النظر عن خصوصيته وهى كون احدهما جمع المذكر
السالم وكون الآخر جمع المؤنث السالم وعدم جواز اضافة العدد الى جمع

٦ بعد نقل كسرتها
الى ما قبلها وهى
الهمزة الساكنة
دفعا لاجتماع
الساكنين
منه

المذكر السالم لتلك الخصوصية لاينافى كون القياس ان يكون المميز هذا الجمع من حيث هو جمع فحينئذ لايلزم عدم استقامة قول المص وكان قياسها مئات اومئين فاذكره ليس للتنبيه على ذلك بل لبيان وجه عدم جواز كل من الجمعين فى المميز فتدبر (قوله بمنزلة ثلث مفردات لامحالة) لان اقل الآحاد التى يدل عليها الجمع ثلثة (قوله لثقلها) اى لثقل الفضلة بها اى بسبب الكثرة وثقل الفضلة غير مناسب (قوله هذا الوجه انما يتم) الخ يمكن ان يقال اراد ان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض فى الجملة اى اذا اضيف اليها العدد كما اشار اليه بقوله لايقال ثلثمات رجل الخ بخلاف التثنية فان استعمالها مع مميزها ليس بمرفوض اصلا فاشار المص الى هذا بقوله وجمعه دون ان يقول وجمعهما فلا اشكال (قوله ما يوجب تخصيصه) اى تخصيص قول المص واذا كان المعدود مؤنثا الخ بما عدا ثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة اوالى الف فانها اذا اضيفت الى مائة نحو ثلثمائة رجل اوامرأة يتعين التأنيث فيها فى الصورتين اى فى صورة كون المعدود مذكرا ومؤنثا واذا اضيفت الى الف نحو ثلثة آلاف رجل اوامرأة يتعين التذكير فيهما وقوله وجب حذف تائها اى جعلها مؤنثا سواء كان مميز المائة وهو المعدود كرجل وامرأة وقوله وجب اثبات التاء اى جعله مذكرا وقوله لان مميزها اى مميز الثلثة واخواتها اذا اضيفت الى احدهما المائة وهى مؤنث فالمناسب تأنيث المضاف والآلاف وهو مذكر لان المعتبر فى تذكير العدد وتأنيثه انما هو تذكير مفرده وتأنيثه فالمناسب تذكير المضاف (قوله لاما اضيف اليه) الخ كرجل وامرأة حتى يعتبر تذكير ثلثة واخواتها اوتأنيثها بالنظر اليه (قوله ليشمل الحكم) الخ فان المعدود الذى هو اعم من المميز متحقق فيهما واما المميز[٣] فانما هو متحقق فى ثلثة اشخاص لا فى اشخاص ثلثة والحكم بجواز الوجهين جار فيهما (قوله عند بيان التذكير والتأنيث) اى تذكير العدد وتأنيثه لابعد بيان المائة والالف اى بيان مميزهما لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا يعنى ان كل واحد منهما يطلق على المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما فى اللفظ كحذف التاء واثباتها فلايجرى فيهما الحكم بجواز التذكير والتأنيث فان قلت كان اللايق ان يذكر هذا الحكم قبل بيان مميز العدد ايضا لعدم تعلقه بالمميز قلت له نوع تعلق بالمميز لان المعدود فيه يعم المميز كما عرفت (قوله وقد جاء فى الشعر ثنتا حنظل) وهو قوله * كأن خصييه من التدلدل *[٥] ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل * ولم يلتفت اليه

[٣] اى المميز بالفعل كما هو المتبادر لان ما من شانه التمييز متحقق فيهما ايضا
منه

[٥] التدلدل التحرك
منه

الشارح مع كونه شاهدا لانه يمكن ان يكون جوازه مبنيا على ضرورة الشعر فانه يجوز فيه للضرورة مالا يجوز فى غيره (قوله الذى ذكر الرضى) اى السند الذى ذكره الرضى وهو قوله نحو واحد رجال واثنا رجال فانه لااستغناء بلفظ التمييز فيهما لكونه جمعا وانت خبير بان الجواب الذى ذكره الشارح ممايرده هذا السند اذ يعلم منه انه يتيسر فى قولك اثنا رجل اثنا رجال فلاحاجة الى التثنية حتى يلزم الاستغناء ولعل قوله فاعرف اشارة الى هذا (قوله الاولى ان يقال) الخ وجه الاولوية انه لايرد عليه ما اشرنا اليه آنفا من منع عدم تيسر الجمعية فيه كما يرد على ماذكره الشارح وانما قال الاولى دون الصواب لان عدم تيسر الجمعية فيه يجوز ان يكون مبنيا على التزامهم الموافقة بين المميز والعدد فى سائر الآحاد فى الدلالة على التعدد فلا يجوز اثنا رجال كما لايجوز اثنا رجل لكن التصريح بذلك اولى كما لايخفى وقوله فى الدلالة على التعدد بان يورد المميز جمعا كالعدد ينبغى ان يعتبر اى الموافقة بينهما فى الدلالة على التعدد فى الاثنين ايضا بان يورد مميزه مثنى كسائر الاعداد على تقدير ان يكون له مميز (قوله لايخفى ان التصيير ايضا) اى كحال المفرد ومرتبته من التعدد حال من الاحوال اى من احوال المفرد فلا يحسن الخ انما قال لايحسن ولم يقل لايصح لان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ماعدا الخاص كما اشار اليه الشارح بقوله من غير اعتبار معنى التصيير فيصح المقابلة لكن لايحسن نظرا الى عموم اللفظ (قوله لقال واحد الثلثة) الخ بدل ثالث الثلثة (قوله ينتقض بحادى عشر احد عشر ونظائره) كثالث عشر ثلثة عشر ونحوه (قوله وسنذكر لك وجهه) اى وجه عدم جريانه فيما فوق العشرة وهو الوجه المعتد به الذى لايرد عليه النقض (قوله الاولى ان المراد) اى مراد المص بقوله ومن ثمه قيل الخ اى من اجل ان الاول وهو المفرد من المتعدد باعتبار تصييره كالثالث فى ثالث اثنين مثلا والجار متعلق بقوله فيما بعد اضيف بمعنى ماقام به الفعل وهو اى ذلك الفعل التصيير من عدد اقل كالاثنين فى هذا المثال الى مرتبة العدد المشتق هو اى الاول منه اى من ذلك العدد كالثلثة بالنسبة اليه وحاصله ان ذلك الفعل عبارة عن تصيير عدد اقل كالاثنين فى ثالث اثنين بالغا الى مرتبة العدد الذى اشتق هو منه كالثلثة بمجرد انضمامه اى انضمام الاول كالثالث اليه اى الى العدد الاقل كالاثنين اضيف اى الاول الى ما هو اقل بمرتبة من مرتبة العدد المشتق هو منه فقوله اضيف الى ما هو اقل الخ اقيم مقام قول المص قيل فى الاول ثالث اثنين ووجه كونه اولى مماذكره الشاح انه يظهر

منه وجه اضافة الاول الى ما هو اقل بمرتبة من مرتبة العدد المشتق هو منه
بخلاف ما ذكره الشارح من اختلاف الاعتبارين اذ اللازم من اختلافهما
انما هو اختلاف اضافتيهما باى اختلاف كان ولا يقتضى اضافة الاول الى ما
هو اقل بمرتبة وايضا قوله اضيف الى ماهو اقل بمرتبة اولى من قول المص
قيل فى الاول ثالث اثنين لانه يوهم الاختصاص به وانما قال الاولى دون الصواب
لان مراد الشارح باختلاف الاعتبارين اختلافهما بوجه مخصوص بكل
واحد منهما كما عرفت سابقا وقوله ثالث اثنين مثال فلا يفيد الحصر (قوله
واقتصر) اى الاول وهو المفرد من المتعدد باعتبار تصيره وقوله اذ مايؤدى
معنى فعليا وهو الاول لانه ادى معنى التصيير وقوله وذلك اى ماجاء الفعل فيه
من اثنين الى عشرة اى من اثنين وثلثة واربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية
وتسعة وعشرة فانه جاء من تلك التسعة اى من كل واحد منها الفعل على حد
ضرب اى من الباب الثانى بمعنى التصيير الافيما لامه حرف حلق وهو الاربعة
والسبعة والتسعة فانه جاء على حد فتح ايضا فمن الاثنين جاء ثنى يثنى ومن الثلثة
ثلث يثلث على حد ضرب ومن الاربعة ربع يربع على حد ضرب وفتح
ومن الخمسة خمس يخمس ومن الستة سدس يسدس على حد ضرب
ومن السبعة سبع يسبع على حدهما ومن الثمانية ثمن يثمن على حد ضرب
ومن التسعة تسع يتسع على حدهما ومن العشرة عشر يعشر على حد ضرب
(قوله ولم يجئ) اى الاول وهو المفرد من المتعدد باعتبار تصيره مما دون اثنين
وهو الواحد لامتناعه عقلا اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيره واحدا كما سبق فى الشرح ومما فوق العشرة لامتناعه استقراء هذا
هو الوجه الموعود ذكره آنفا يعنى ان وجه عدم جريانه فيما فوق العشرة
امتناعه استقراء الا ما ذكره الشارح من انه لا يتيسر الاشتقاق فى المركبات
لما عرفت انه منتقض بحادى عشر احد عشر ونظائره بخلاف الثانى وهو المفرد
باعتبار حاله من غير اعتبار معنى التصيير وقوله وليس فيه معنى فعلى كالتصيير
ونحوه فهو اسم فاعل صورة لكونه على وزن فاعل لا معنى لعدم وجود معنى فعلى فيه
ولا بد فى اسم الفاعل معنى من وجود معنى الفعل (قوله او التنوين) على ان يكون
اثنين مفعولا به (قوله اى العدد المأخوذ منه) اى العدد الذى اخذ منه الثانى اى
المفرد من المتعدد باعتبار حاله وذلك العدد الثلثة بالنسبة الى الثالث لان الثالث
اخذ منه وقوله ويجب ان يقول اى بدل قوله بالاضافة الى عدد يساوى عدده

بالاضافة الى عدده لان الاثنين فى قولك ثانى اثنين بعينه عدد اخذ منه الثانى
لا مثل ذلك العدد كما يقتضيه قوله بالاضافة الى عدد يساوى عدده لكن الشارح
قدس سره نظر الى تغايرهما بالاعتبار فان الاثنين باعتبار انه اخذ منه الثانى
يغايره باعتبار انه اضيف اليه الثانى فقال بالاضافة الى عدد يساوى عدده ليلايم
قوله او يكون فوقه اشد ملايمة (قوله يجوز ارادة المبدأ والمنتهى)
اى كل واحد منهما من عاشر العشرة لانهما كاثنان فى المرتبة العاشرة
وقوله كل منهما بدل من الضمير المرفوع فى متعلق الظرف اى كل منهما
فى المرتبة العاشرة باعتبار المبدأ اى باعتبار كون كل منهما مبدأ العشرة
فبطلان ارادة الواحد الاول من حيث انه واحد اول من عاشر العشرة ممنوع
وانما يلزم البطلان لو اريد الواحد الاول من حيث انه واحد اول باعتبار انه
المنتهى وانما قال كل منهما باعتبار المبدأ لانه لو اريد المبدأ لكونه فى المرتبة
العاشرة باعتبار المبدأ واريد المنتهى لكونه فى المرتبة العاشرة باعتبار
المنتهى لجاز اطلاق لفظ العاشر باعتبارين ولا قائل بذلك لكن يلزم على ما
ذكره ان لا يجوز ارادة الواحد الاخير من حيث انه منتهى من عاشر العشرة
وهو ممنوع والظاهر ان العاشر يطلق على الواحد الاخير من حيث انه
المنتهى واطلاقه على الواحد ٤ الاول من حيث انه واحد اول مستبعد جدا كما
ذكره الشارح تدبر وقوله فينبغى ان يقول والا يلزم جواز الخ لان بطلان اللازم
فيه امر ظاهر لا يرد عليه منع اصلا (قوله فيما ليس آخره حرف علة) نحو هذا
تاسع تسعة عشر ورأيت تاسع تسعة عشر ومررت بتاسع تسعة عشر او ما
آخره حرف علة فى حال النصب نحو رأيت حادى احد عشر فانه بالفتحة نصبا
لخفتها وثقل الياء (قوله يخرج من تعريف المؤنث) بقوله ما فيه علامة التأنيث
لفظا او تقديرا المؤنثات الصيغية اى المؤنثات بالصيغة لا بالعلامة فلا يكون تعريف
المؤنث جامعا وقوله وتدخل اى المؤنثات بالصيغة فى تعريف المذكر وهو ما لم
يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا فلا يكون مانعا واوخص اى تعريف
المؤنث والمذكر بالمؤنث بالعلامة ناظر الى تعريف المؤنث وما يقابله اى وبما يقابل
المؤنث بالعلامة وهو ناظر الى تعريف المذكر لقصر بيان الخ وان كان تعريف
كل منهما جامعا ومانعا حينئذ وقوله ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ لان كل
واحدة منها تقابل المؤنث بالعلامة (قوله وان لم تكن) اى التاء بمعنى التأنيث فانها
تأتى لاربعة عشر معنى وكونها للتأنيث معنى واحد من جملة هذه المعانى (قوله

٤ بل لو اطلق على
الواحد الاول
لوجب ان يعتبر
كونه واحدا اخيرا
فيطلق عليه من
حيث انه منتهى
منه

هى التى قبل الهمزة هذه الجملة خبر ان وعلامة التأنيث اى والحال ان علامة التأنيث الهمزة اجماعا لا الالف التى قبلها (قوله الا ان يجعل وصف) الخ لكن لا يلايم قوله مقصورة فانه وصف بحال الموصوف (قوله ينتقض) اى منعا بعرفات جمع عرفة فان تاءه للجمعية وليست علامة التأنيث وفتى بمعنى الشاب والسخى الكريم فان الالف المقصورة فيه ليست علامة التأنيث وكساء مصدر كسى كرضى فان الالف الممدودة فيه ليست علامة التأنيث وتقييد الحروف المذكورة فى تعريف علامة التأنيث بما هو للتأنيث اى بما يدل على التأنيث بكونه علامة له لا بما هو بمعنى التأنيث اذ قد عرفت ان التاء علامة للتأنيث وان لم يكن بمعنى التأنيث يستلزم الدور حيث يتوقف معرفة علامة التأنيث على نفسها فاللازم من التقييد لازم الدور اعنى توقف الشئ على نفسه لا نفسه اعنى توقف الشئ على ما يتوقف عليه وقد شاع اطلاق الدور على لازمه ايضا وقوله فاعرفه اشارة الى ما ذكرناه آنفا من ان قوله بما هو للتأنيث بمعنى ما يدل على التأنيث بكونها علامة له لا بمعنى انه بمعنى التأنيث حتى يندفع الدور بان يقال معرفة علامة التأنيث انما يتوقف على معرفة هذه الحروف التى هى بمعنى التأنيث ومعرفة معنى التأنيث لا يتوقف على معرفة علامة التأنيث هكذا ينبغى ان يفهم (قوله فانه يوصف النخلة بالانثى) الخ فانه يقال نخلة ذكر لما لا يثمر ونخلة انثى لما يثمر (قوله فلا يرد نعم المرأة) الخ اى لا يرد النقض على الحكم المذكور بقولك نعم المرأة ونعمت المرأة حيث جاز فيه اثبات التاء فى الفعل وحذفها قال الشارح فى باب افعال المدح والذم ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما انتهى ووجه عدم وروده ان مادة النقض خارجة بتقييد الفعل بالمتصرف كما هو المتبادر (قوله والجمع بالالف والتاء) عطف على منع الصرف مثاله طلحات فى جمع طلحة (قوله ويجب ان يستثنى) اى من قول المص واذا اسند الفعل اليه فبالتاء ايضا اى كما استثنى منه الفعل المسند الى ظاهر غير الحقيقى اسم جنس فيه علامة التأنيث ومع ذلك يطلق على المذكر والمؤنث كالنملة فانه يدخل فى المؤنث مطلقا مع عدم جريان الحكم المذكور فيه (قوله وبهذا) اى بما ذكرنا من انه يجب ترك التاء فى الفعل المسند الى اسم جنس اريد به مذكر من افراده . يتم استدلال ابى حنيفة رحمه الله بالقرآن اى بقوله تعالى قالت نملة يا ايها النمل ادخلوا الآية على ان نملة سليمان عليه السلام اى النملة

الواقعة فى قصة سليمان عليه السلام كانت انثى اذ لو كانت مذكرا لترك التاء فى الفعل المسند اليها اشعارا بكونها مذكرا كما ذهب اليه ابن السكيت فلما ذكرت علم انها انثى روى ان قتادة رضى الله تعالى عنه دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلونى عما شئتم وكان ابو حنيفة رحمه الله حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان اكان ذكرا ام انثى فافحم فقال رضى الله عنه كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى قالت نملة ولو كان ذكرا لقيل قال نملة كما يقال قال طلحة (قوله واعلم ان الضمير المنفصل) الخ اشارة الى جواب سؤال مقدر تقرير السؤال ان قول المصنف وانت فى ظاهر غير الحقيقى قاصر لانه يخرج عنه الفعل المسند الى ضمير منفصل راجع الى المؤنث الغير الحقيقى مع انك بالخيار فيه ايضا نحو طالعة هى اى الشمس واطالع هى وتقرير الجواب ان مراد المصنف بالظاهر الاسم الظاهر حقيقة او حكما والضمير المنفصل فى حكم الظاهر لاستقلاله فلا اشكال وقوله فيجوز هند زيد ضاربته هى ولا يجوز هند زيد ضارب هى لان الخيار فى ظاهر غير الحقيقى والضمير المنفصل العائد الى هند فى حكم الظاهر الحقيقى والاولى ان يقول فيجوز اطالعة هى اى الشمس واطالع هى كما لا يخفى وقوله وقد يطلق الظاهر الخ تأييد للجواب المذكور وقوله كما فى تعريف القسم الثانى من المبتدأ وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر فانه يشمل مثل اقائم انتم (قوله فانه لتغير ابن فيه) بحذف الهمزة وفتح الباء وقوله وكذا المجموعات بالواو والنون الخ اى وكذا ينبغى ان يستثنى عنه المجموعات الخ وقوله كارضون جمع ارض وحقه ان يجمع على ارضات وسنون جمع سنة وحقه ان يجمع على سنتات وثبون جمع ثبة ٥ وحقه ان يجمع على ثبيات وانما لم يكن حقها ان تجمع بالواو والنون لان شرط الجمع بالواو والنون ان يكون مذكرا علما يعقل كما سيجئ (قوله يشمل المذكر) مع ان حكم ظاهر المذكور ليس حكم المذكر وهو ظاهر فالاولى الخ انما قال الاولى دون الصواب لانه يجوز ان يحمل اضافة غير الى المؤنث الحقيقى على العهد الخارجى بان اريد به غير المؤنث الحقيقى من المؤنث (قوله الظاهر غير العاقل) بدل قوله غير السالم فان غير السالم اعم من غير العاقل لانه يشمل العاقل كرجال مع ان الكلام فيما يماثل الايام فى كونه جمع المذكر غير العاقل فلهذا قال فيما بعد واما فى جمع المذكر الغير العاقل كالايام الخ ويمكن ان يقال لما ذكر سابقا حكم الجمع العاقل علم ان المراد بجمع المذكر ههنا غير العاقل فذكر كونه غير السالم

٥ بمعنى الجماعة واصله ثبية

مح

اشارة الى وجه آخر للمماثلة ولعله اشار الى هذا بقوله فتأمل (قوله لايخفى انه
يصدق على مسلمون ومسلمات) الخ وذلك لان الالف او الياء المفتوح ماقبلها
والنون المكسورة لحقت آخر مفردهما وهو مسلم فى جاءنى مسلمات ورأيت مسلمين
والجواب ان المتبادر من مفرده مفرده الذى فيه ولم يلحق مفرده مسلمون الذى فيه
الف او ياء ونون مكسورة وكذا مسلمات (قوله اذلم يوجد المسلم مع تلك اللواحق)
اراد بها مافوق الواحد فانها الالف والنون او الياء والنون ويمكن الجواب بان المراد
بقوله مع لواحقه مع لواحقه الموجودة حقيقة او حكما ففى حال الاضافة اللواحق
موجودة حكما وان لم تكن مقدرة كالشان الذى تقدم ذكره حكما على ضمير الغائب
فلا يرد عليه ان النون ليست بمقدرة حال الاضافة كالتنوين كما سيشير اليه واجيب
ايضا بان التعريف بالنسبة الى غير حال الاضافة وليس بشئ (قوله لايقال) الخ
اى فى الجواب عن هذا الاشكال (قوله فلم يكن جامعا) اى لشئ من افراده
بل يكون تعريفا بالمباين (قوله لعله اراد) الخ ويحتمل ان يكون المراد الظاهر
ان المثنى مالحق آخره الف او ياء مفتوح ماقبلها ونون مكسورة مع لواحقه
(قوله هذا) اى المنع الذى يستفاد من هذا الكلام وهو منع عدم دلالة لحوق النون
على ذلك (قوله عن الحركة والتنوين) الخ انما قال هذا ليشمل نحو احمران واحمرين
كما يشمل ضاربان وضاربين (قوله وليس الغرض) الخ مع ان اللام فى قوله
ليدل على ان الخ لام الغرض وماذكره الشارح من انه اذا دل امران الخ انما يتم
بالنظر الى الدلالة من غير اعتبار معنى الغرضية ويمكن الجواب بجعل اللام فيه
للعاقبة فانه اذا كان عاقبة الحاق الالف او الياء الدلالة المذكورة صح ان يقال
عاقبة الحاقهما مع الحاق النون الدلالة المذكورة على قياس ماذكره الشارح
وان كان الحاقهما لغرض الدلالة والحاق النون لغرض آخر فتأمل (قوله هذا
يؤيد) الخ اى قول المصنف معه على هذا التفسير يؤيد الخ (قوله بل تحت جنس
المراد بالاسد) وهو الشجاع (قوله تحت المراد به) سواء كان موضوعا له اولا (قوله
ويجعل ماذكره) اى الشارح فى القمرين والابوين حيث قال يؤول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فثنى باعتباره الخ كاشفا عنه اى عن
كون الموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما (قوله لان هذه الارادة بعيدة)
اى عن الفهم فلا اعتداد بها مع قطع النظر عن لزوم الاستغناء عن قوله من جنسه
(قوله فى تعريف الجمع) اى الجمع الصحيح المذكر حيث قال بعد قوله مالحق آخره
اى آخر مفرده واو مضموم ماقبلها او ياء مكسور ماقبلها ونون مفتوحة ليدل على ان

معه اكثر منه اى من مفرده وفى بعض النسخ اكثر من جنسه والمآل واحد فقوله
مثله وقع فى مقابلة قوله اكثر منه فان الناظر فيه اى فيما ذكره فى تعريف الجمع
لايفهم من قوله مثله الا مايقابل الاكثر وهو المماثلة فى العدد وبهذا اى بما ذكر
من انه لايفهم من قوله مثله الا مايقابل الاكثر ظهر ضعف احتمال ارادة المماثلة فى اللفظ
بقوله من جنسه كما ذكره الهندى حيث قال عقيب قوله من جنسه اى مماثله
فى اللفظ وفى الوحدة (قوله مقرونة بهمزة) نحو حمراء وقوله عن الف زيدا اى لفظ زيدا
مثلا فى الوقف حال النصب (قوله فى الاسماء العريقة البناء) اراد بالاسماء مايشمل
الاسم والحرف بقرينة تمثيله بالى وعلى (قوله محل نظر) لعل الشارح قدس سره
اراد بمجهول الاصل ههنا مايشمل عديم الاصل كما فعله المصنف حيث قال
فى الشافية ٥ فان جهل فان اميلت فالياء نحو متى والا فالالف انتهى فقد ادخل
نحو متى فيما جهل اصله نعم يطلق مجهول الاصل على معنى يقابل عديم الاصل
كما اشار اليه فيما بعد حيث قال بان كان مجهول الاصل او عديمه الخ فاشار
فى الموضعين الى الاطلاقين (قوله وينبغى ان يقول) الخ يمكن ان يقال اراد انه
لم يمل امالة معتدا بها وهى مالايكون له سبب غير انقلاب الالف عن الياء
(قوله ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب) الخ فاذا كان قلب عديم
الاصل ومجهوله ياء مشروطا بالامالة التى لم يكن لها سبب غير انقلاب الالف
عن الياء لا بمطلق الامالة علم ان قلب مجهول الاصل واوا مشروط بانتفاء هذه
الامالة المخصوصة لا بانتفاء مطلقها (قوله لابد من قيد آخر) الخ قد اشرنا
الى توجيهه بحمل الامالة على الامالة المعتد بها (قوله القراء ككتان) اى بفتح
القاف لا بضمها كما زعمه الشارح وقوله ولا يكسر اى لايجمع جمع التكسير بخلاف
قراء بضم القاف وتشديد الراء كرمان بمعنى الناسك المتعبد فانه يجمع جمع
التكسير ايضا كما سيذكره (قوله والقياس ٦ فى البواقى) وهى الثلثة الاول
وقوله وقد اجيز القلب اى قلب الهمزة واوا نحو قراوان ورد اوان وعلباوان
وتخصيص القلب بالواو لدلالة السباق عليه فلا دلالة فى عبارة المفصل على ما
اشتهر من قلبها ياء نحو ردايان وكذا الكلام فى قول صاحب المفتاح
وقد رخص فى القلب الخ اى فى قلبها واوا بقرينة السباق فلا دلالة فيه ايضا
على ما اشتهر (قوله وقد قال) اى والحال انه قد قال ولا يقاس عليه اى على ما وقع من
قلب المبدلة من اصل ياء وقوله فلا ينفع الخ تفريع عليه فاذا لم يكن له نفع فيه فلا يكون قول
الشارح غير ما وقع فى شرح الرضى الخ على ماينبغى لان الظاهر منه انه بيان للاثر الذى
فيه نفع فى بيان القاعدة التى الكلام فيها الا ان يحمل على غاية ما يمكن ان يستدل به

٥ فى فن الخط منه

٧ فى بعض النسخ والباب بدل القياس منه

عليه مع مافيه (قوله اى عن آخر مفرد المثنى) فلا يلزم ان تكون تاء التأنيث فى آخر المثنى بل اللازم منه ان تكون فى آخر مفرده فلا ينافى قوله وتاء التأنيث لا يقع فى حشوه فانه يدل على ان خصيتان لما كان بمنزلة مفرد لزم وقوع تاء التأنيث فى الحشو فلو كان تاء التأنيث فى آخر المثنى لا فى آخر مفرده لما وقع فى الحشو وهو ظاهر فيلزم المنافات بين الكلامين وقوله والاولى ان يقول الخ اى الاولى من قوله ان لا يحذف عن آخر المثنى مع قطع النظر عن احتياجه الى تقدير المضاف والا لكان الاولى ان يقول ان لا يحذف عن آخر مفرد المثنى بذكر المضاف فلهذا قال والاولى بالواو ولم يقل فالاولى بالفاء ووجه الاولوية ان الكلام فى عدم حذفها عن المثنى لا فى عدم حذفها عن آخر مفرده فالظاهر ان يقول ان لا يحذف عن المثنى دون ان يقول ان لا يحذف عن آخر مفرده لجواز ان لا يحذف عن آخر مفرده و يحذف منه فيحتاج الى ان يتكلف و يراد بآخر مفرده آخر مفرده الذى فيه (قوله بل هو كمسلمى مركب) اذ المراد بالمركب ما يراد بجزء لفظه دلالة على جزء معناه ولا شك ان مسلم فى مسلمين يدل على معناه والياء والنون يدل على ان معه اكثر منه وكذا الواو والنون فيكون مركبا كمسلمى الا انه مركب من وجهين ومسلمون من وجه واحد فافهم (قوله وعد) اى نحو مسلمين اسما واحدا لشدة الامتزاج بين اجزائه فالمراد بالاسم الحكمى مركب عد لشدة الامتزاج اسما واحدا واعرب باعراب واحد (قوله فيدخل فى قوله) الخ تفريع على المنفى وهو توهم كون استعماله فى هذا التعريف كاستعماله فى تعريف اسماء العدد فى كونهما اعم (قوله يخرج المفرد بقوله بحروف مفرده) فان اضافة المفرد الى الضمير العائد الى الموصول تدل على انه مغاير للمفرد فيخرج المفرد لكن يبقى التثنية لان التثنية مغاير لمفردها فيحتاج لاخراجها الى ان يراد بالآحاد جملتها (قوله ومادة له) اى لما دل على جملة آحاد وهو الجمع ايضا اى كانه مادة لمفرده فلا تكون حروف المفرد مستقلة فى الدلالة على جملة الآحاد والا لدل المفرد على جملتها ايضا وليس كذلك فالقصد اى قصد جملة الآحاد ٥ او الدلالة اى دلالة الاسم عليها بحروف المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد فيه فى القصد او الدلالة لا الاستقلال اى استقلال حروف المفرد فيه اذ الهيئة ايضا اى كالمادة لها مدخل فى الدلالة على جملة الآحاد وفى قصدها ايضا وقوله لم يوجد فى الاستعمال الخ وما وجد فى الاستعمال نساء على فعال بكسر الفاء وهو لم يجمع على فعلة وقوله فان فعلة بكسر الفاء وسكون العين وقوله على فعال بضم الفاء (قوله فليس بشىء اذ ما من جمع) الخ لا شك ان مراد الفاضل

٥ اشارة الى الاحتمالين فى تعلق الباء منه

الهندى ما ذكره المحشى من كون المفرد اعم من المحقق والمقدر لا ما هو الظاهر من كلامه لانه لا يصدر من العاقل فضلا عن الفاضل وايضا يأبى عنه قوله اعتبر له واحد تقديرا فليس البطلان فيما اراده كما هو الظاهر من تشنيع المحشى بل فيما افاده مراده فافهم (قوله ما ليس بمثنى ولا مجموع) لا ما يقابل المضاف ولا ما يقابل الجملة وهو ظاهر فالتعريف به دورى فان معرفة الجمع يتوقف على معرفة المفرد بهذا المعنى لكونه مأخوذا فى تعريفه ومعرفة المفرد يتوقف على معرفة الجمع لكونه مأخوذا فى تعريفه ايضا والجواب ان المراد بالمفرد ههنا ما اشار اليه الشارح اعنى الاسم الدال على واحد واحد من الآحاد وان كان ذلك الاسم مما يصدق عليه انه ليس بمثنى ولا مجموع فانه ليس بمراد ولا ملحوظ ههنا وفرق بين ارادة المفهوم و بين صدقه فلا دور (قوله المطابقية) فان الجمع يدل على جملة الآحاد دلالة مطابقية بخلاف اسم الجنس فانه يدل عليها تضمنا اى فى ضمن دلالته على الجنس والآحاد جميعا فافهم (قوله خص نحو تمر باسم جنس) الخ حيث قال مما الفارق بينه و بين واحده التاء وقوله انه حينئذ اى حين التقييد بقوله على الاصح (قوله لان السلب الكلى) وهو ان نحو تمر مطلقا اوركب ليس بجمع ايضا اى كالسلب الجزئى وهو ان بعض نحو تمر وركب وهو ما يكون اسم جنس واسم جمع و يكون لهما واحد من لفظهما ليس ٦ بجمع اختلافى فان بعضهم اختار السلب الكلى و بعضهم انكر السلب الكلى وذهب الى الايجاب الجزئى وهو ما اشار اليه بقوله و بعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه وهو تقييد نحو تمر الخ بما يكون له واحد من لفظه اصفى واعذب من عدم تقييده بما ذكرناه على ان السلب الكلى ايضا اختلافى ووجه كونه اصفى واعذب منه انه لا يتوهم منه صحة الايجاب الكلى بخلاف ما اذا حل السلب على الكلى فانه يتوهم ٥ حينئذ صحة الايجاب الكلى ولا قائل به (قوله على الاصح) ولا يحمل على ما يتبادر منه من انه الصحيح اذ حينئذ لا يصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح بل انما يصح حينئذ تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الصحيح كما لا يخفى (قوله فكانه اراد) اى صاحب القاموس بقوله جمع اسم الجمع كما هو المذهب الاصح الذى ذهب اليه فى باقر حيث قال اسم جمع بقر او تكلم فى الموضعين وهو جامل و باقر (قوله بتقدير مضاف اى فجمع المذكر اضافة لامية) و فى قوله فالصحيح لمذكر معنى (قوله على

٦ خبران منه

٥ الحكم بكون السلب الكلى اصح منه

رجلين ومسلمات) هكذا فى النسخ التى رأيناها والصواب مسلمين ٧ بدل رجلين ووجه صدقه عليهما ان الواو المضموم ماقبلها او الياء المكسور ماقبلها والنون المفتوحة لحقت آخر مفردهما ٥ وهو مسلم فى جاءنى مسلمون ورأيت مسلمين فلا يكون التعريف مانعا وجوابه ان المراد آخر مفرده الذى هو فيه كما اشرنا اليه فيما سبق (قوله بحذف التنوين) متعلق بقوله تعود اى تعود الياء المحذوفة بسبب حذف التنوين الذى هو بدل من الياء وقوله لاحق واو الجمع او يائه علة لحذف التنوين ثم تحذف اى تحذف الياء بعد عودها وقوله وليست اى الياء باقية على حذفها الذى كان قبل اى قبل لحاق واو الجمع او يائه (قوله جعل ضميركان لآخر الاسم) ليوافق ماقبله اعنى قوله وان كان آخره الخ وقوله يدل عليه اى على انه راجع الى الاسم (قوله ملفوظة) كما فى المصطفى معرفا باللام او مقدرة كما فى مصطفى منكرا وقوله فتأمل اشارة الى سؤال وجواب تقرير السؤال ان صدق قوله حذفت لالف مبنى على ان الياء التى تعود بعد حذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه تقلب الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فتصير الالف ملفوظة ثم تحذف لالتقاء الساكنين بينها وبين واو الجمع او يائه فى مصطفون كما فى المصطفون فكيف ينبه بقوله مصطفون على ان الالف اعم من المذكورة والمقدرة وايضا قدعرفت ان الياء المحذوفة فى قاض تعود بعد حذف التنوين لالحاق ٤ المذكور فتصير ملفوظة ثم تحذف لالتقاء الساكنين وكيف ينبه بقاضين على التعميم المذكور وتقرير الجواب ان يقال يكفى فى التنبيه المذكور كون الالف والياء مقدرة فى مصطفى وقاض قبل حذف التنوين منهما اما فى قاض فظاهر واما فى مصطفى فلان اصله مصطفى قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف فصار مصطفى فصارت الالف مقدرة فان قلت التنبيه على التعميم المذكور انما يحصل بايراد المثالين من كل منهما اعنى قاضين والقاضين ومصطفين والمصطفين قلت التنبيه انما يكون على مافيه خفاء وهو شمول الالف المقصورة للمقدرة وشمولها للملفوظة امر ظاهر لاخفاء فيه (قوله لئلا يلزم) الخ علة لقوله جعل ضمير شرطه الى اسم الخ (قوله لانه فى تأويل) الخ علة لما يتضمنه قوله انتشار الضمير فى قوله فذكر الخ من وجود الضمير فيه وقوله وضمير كونه ليس راجعا الى الجمع ضرورة ان الجمع لا يكون علما وان كان مذكرا وعاقلا من حيث مسماه (قوله فائدة الشرط) اى شرط التذكير انما هى وصفا المذكر وهما قوله علم وقوله يعقل (قوله

٧ على صيغة التثنية منه

٥ اى مسلمين ومسلمات منه

٤ اى لحاق واو الجمع او يائه منه

وثبين) جمع ثبة بمعنى الجماعة وقلين جمع قلة بالضم عود يلعب به الصبيان كذا فى القاموس (قوله وكيف لا) اى كيف لا يكون جمع المذكر السالم شاملا لسنين وارضين وغيرهما مما مفرده مؤنث والحال انه لم يضم هؤلاء الجموع الى جمع المذكر السالم فى بيان الاعراب اى لم تذكر عقيبه كما ذكر اولو وعشرون فاريد بجمع المذكر السالم ماجمع بالواو والنون مطلقا ليدخل فيه مالم يكن واحده مذكرا وجمع بالواو والنون فان قلت كيف يصح حينئذ اشتراط التذكير لان هؤلاء الجموع مع كونها داخلة فى الجمع المذكر السالم لم يوجد فيها شرط التذكير قلت قدعرفت ان حقها ان تجمع بالالف والتاء وجمعها بالواو والنون شاذ كما سيأتى والكلام فى اشتراط الجمعية بالواو والنون من غير شذوذ (قوله اشار به) اى بقوله اى فكونه مذكرا (قوله فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ) وهو قوله شرطه مع انه لابد من عائد الى المبتدأ اذا كان الخبر جملة كما سبق ومع قطع النظر عن عدم العائد اليه لم يكن لهذا الكلام معنى لان شرطه ان يكون مذكرا علما والمفهوم من العبارة ان شرطه مذكر علم وليس كذلك (قوله فالجزاء) اى اذا اريد حمل كلام المصنف على هذا المعنى الصحيح فالجزاء فى كلامه ما اعترض فيه الشرط اى ما توسط فيه الشرط اى يكون جزاء الشرط مدلول الجملة التى هى قوله شرطه فذكر الخ فيكون الشرط وهو قوله ان كان اسما متوسطا فى تلك الجملة بان كان واقعا بين المبتدأ والخبر وقوله وفيه اى فى جعل الجزاء مدلول الجملة التى هى قوله شرطه فذكر الخ وجعل الشرط متوسطا بين المبتدأ والخبر محذورات ثلثة ذكرها المحقق الرضى وقوله والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر بان لا يجعل مابعده جزاء بل يجعل خبرا للمبتدأ وهو المراد بالغاء الشرط وان كان مدلول الجملة جزاء له من حيث المعنى فلا ينافى ماسبق من ان الجزاء ما اعترض فيه الشرط وذا لا يجوز فى السعة بل انما يجوز لضرورة الشعر كقوله * انك ان يصرع اخوك تصرع * كما فى الرضى وانما قيد بالتوسط بين المبتدأ والخبر لانه لو توسط بين القسم وجوابه جاز الغاؤه فى السعة مثل والله ان اتيتنى اوان لم تأتنى لاكرمنك (قوله فالضمير راجع الى المبتدأ) فاندفع ما اورده سابقا من بقاء الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ وكذا اندفع ما اورده من انه لم يكن لهذا الكلام معنى وذلك لان الشرط وان لم يكن نفس المذكر العلم لكنه

حصوله واما عدم ورود شئ من المحذورات الثلثة على هذا الوجه فظاهر غنى عن البيان (قوله لانه حكم الرضى) الخ علة لقوله لم يلتفت وقوله من التكلف الظاهر وهو حذف المضاف الى قوله مذكر وحذف العائد الى المبتدأ من حيث انه عائد حذف العائد المرفوع اى من حيث انه مرفوع فافهم (قوله وما اشار اليه) الخ اى الشارح بقوله اى فكونه مذكرا وقوله وهو خبر شرطه بلا تقدير للمضاف اعنى حصوله كما قدره الرضى فلما كان الخبر حينئذ مفردا لا يحتاج الى عائد الى المبتدأ وايضا لما كان قوله فذكر فى تأويل كونه مذكرا صح المعنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى (قوله لانه يندفع) الخ علة لقوله ولم يلتفت الخ قوله بقى انه لزم الفاء) الخ وايضا بقى انه يلزم حينئذ دخول الفاء فى خبر مبتدأ لم يتضمن معنى الشرط وكأنه لم يلتفت اليه بناء على انه مما جوزه الاخفش (قوله كان لكندة) فى القاموس الكندة بالكسر ويقال كندى لقب ثور بن عفير ابى حى من اليمن لانه كند ابام النعمة ولحق باحواله قوله من بنى آكل المرار يقال لجد امرئ القيس آكل المرار والمرار بالضم شجر من افضل العشب كذا فى القاموس (قوله ولا يخفى ان الجواب ضعيف) لانه لا يدفع اولوية قوله فجرد عن التاء بدل فذكر لان المعنى الذى ذكره الشارح خلاف الظاهر المتبادر كما لا يخفى (قوله لا فائدة فى قوله غير علم) ضرورة ان الصفة من حيث انها صفة لا تكون علما (قوله وقد عرفت ما فيه) فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه الخ حيث قال ونحن نقول جمع المذكر السالم الخ (قوله بالمذكر هنا ايضا) اى كالمذكر فى قوله ان كان اسما فذكر علم يعقل وقوله ما اريد الخ وهو ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة او المقدرة وقوله والا اى وان لم يكن المراد به ما اريد سابقا بل لو اريد به ما ليس فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا لكان الكلام مغلقا لعدم كون اللاحق على وفق السابق مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء الملفوظة او المقدرة كما اكتفى به فيما سبق للزوم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون لانه يصدق على حمراء انه مجرد عن التاء الملفوظة والمقدرة وايضا يصدق عليه انه ليس افعل فعلاء اى ليس على صيغة افعل التى مؤنثها فعلاء فانه على صيغة فعلاء التى مذكرها افعل وكذا يصدق عليه انه ليس على صيغة فعلان التى مؤنثها فعلى وانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث

مثل جريح وصبور وانه ليس ملتبسا بتاء التأنيث وبالجملة يصدق عليه جميع ما ذكر من الشروط الخمسة فيلزم ان يصح جمعه بالواو والنون وليس كذلك فلابد من ارتكاب كون الكلام مغلقا ويراد بالتذكير ههنا ما ليس فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا واستدرك عطف على قوله للزم قوله فيما بعد ولا يكون بتاء التأنيث فانه يغنى عنه اشتراط كونه مذكرا بمعنى المجرد عن التاء وفيه انه لو اريد بالمذكر ههنا ما ليس فيه علامة التأنيث ليخرج عنه نحو حمراء لاستدرك قوله ولا يكون بتاء التأنيث ايضا فلا وجه لتخصيص لزوم الاستدراك بالاكتفاء من التذكير هنا بالتجرد عن التاء وقد تفطن به فيما بعد حيث قال يغنى عنه اشتراط التذكير الخ حيث اطلق التذكير هناك ولم يقيده بكونه بمعنى التجرد عن التاء فتدبر (قوله خلاف الاصل) خبران فى قوله ان الجمع بالواو والنون لمشابهتها اى لمشابهة الصفة التى لا يستوى فيها المذكر والمؤنث فى الصيغة بالاسم الذى ليس مذكرا علما يعقل بقرينة ما ذكره من الامثلة فان هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون وقوله او الاشتراك عطف على الفرق اى بان يكون اللفظ مشتركا بينهما من غير فرق بينهما بالتاء وقوله كالعير والاتان مثال للشق الاول من الترديد قال فى القاموس العير الحمار غلب على الوحشى فان مراده بالحمار المذكر فلهذا قال الاتان الحمارة والاتانة قليلة وكذا قوله والجمل والناقة فان الجمل مختص بالذكور والناقة مختص بالاناث من الابل وانما كرر المثال اشارة الى ان وجود الفاء لا يقدح فى ذلك لعدم مجئ ناق للمذكر وقوله والانسان مثال للشق الثانى وكذا الفرس واشار بالتكرير الى عدم اختصاصه بذى العقل (قوله كالاسماء) التى لا تجمع بهذا الجمع وقوله وجمع افعل التفضيل الخ اى وبين جمعه بالواو والنون مع انه كالاسماء ايضا فى عدم استواء المذكر والمؤنث فى الصيغة بانه اى جمعه بالواو والنون يجبر نقصان عمله حيث لم يعمل فى المظهر فى غير مسئلة الكحل كما سيجئ (قوله من العبارة السابقة) وهى قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم كما سبق تفصيله (قوله ولا مستويا فيه) اى فى ذلك الوصف المذكر مع المؤنث (قوله فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به) الخ اى تفسيرا مبنيا على ما اجاب به الهندى فان قلت جعل الشارح ضمير لا يكون راجعا الى الاسم المذكور حال كونه مذكرا ولم يجعله راجعا الى المذكر كما فعله الهندى قلت مآلهما واحد فان ذلك الاسم حال كونه مذكرا نفس المذكر فيكون مآل الضمير الى المذكر (قوله وعدم المساواة) اى ويغنى عنه ايضا اشتراط

عدم المساواة فان العلامة الخ (قوله لتقصير الصلة) ووجه ذلك ان الموصول مع
صلته التى هى جملة بتقدير ٩اسم مفرد فيثاقل ماهو كالكلمة الواحدة بكون احد
جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه فالواقى الذى الذوالذ
ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون
المثنى والمجموع ذكره الرضى فى بحث الموصول كما فى قوله اى قول الشاعر
الحافظوا ٥عورة العشيرة لا * يأتيهم من ورائهم نطف * فان قلت يجوز ان يكون
قولها الحافظوا مضافا الى عورة اضافة لفظية فتكون النون محذوفة للاضافة
لا لتقصير الصلة قلت لام التعريف ههنا موصولة وهى لا تدخل الا على فعل
فى صورة اسم الفاعل او المفعول كما صرح به الرضى فلا يكون مضافا كالفعل
(قوله قد لا يحذف نونه بالاضافة) الخ قال الرضى وقد يجعل النون فى بعض هذه
الجموع التى جاءت على خلاف القياس متعقب الاعراب تنبيها على مخالفة القياس
فكأنه مكسر تجرى فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا تسقط بالاضافة
قال ٤دعانى من نجد فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا * انتهى (قوله وثانيهما
ظاهر) وهو ما ذكره الشارح من انتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وقوله
و بهذا اى بما ذكرناه من الوجه الاول لشذوذه (قوله بما قيده) من قوله جمع
بالواو والنون بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا الخ والظاهر من قوله
ان لم يكن لمفرده مذكر جمع بالواو والنون ان يكون النفى مسلطا على القيد فقط
فيفيد ثبوت المقيد مع انتفاء القيد فيكون المعنى ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون
وقد عرفت من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ان حكمه ان لا يجمع
بالالف والتاء لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فان اريد بقوله ان لم يكن الخ
ماهو اعم من نفى المقيد مع القيد جميعا ومن نفى القيد مع ثبوت المقيد فيرد عليه ما يرد
على ماهو الظاهر من تخصيصه بنفى القيد مع ثبوت المقيد وان خص بنفى المقيد
مع القيد جميعا فمع كونه خلاف الظاهر يرد عليه انه لا فائدة فى التقييد حينئذ
اصلا لا يقال ان الحائضة مذكرا وهو حائض اذ المراد بالذكر ما لم يوجد فيه
علامة التأنيث لانا نقول قد عرفت ان الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التأنيث
فليس له مذكر بالمعنى المذكور (قوله يبقى ان تغير نحو افراس) الخ مع انه جمع تكسير
فلو اريد بالتغير التغير باعتبار نفسه وامورة الداخلة فيه لم يكن التعريف جامعا لخروج
نحو افراس جمع فرس (قوله والاوجه) الخ اى من ارادة التغير باعتبار نفسه

٩ اى فى حكمه
منه

٥البيت من المنسرح
واجزاؤه فى الاصل
مستفعلن فاعلات
مستفعلن
منه

٤البيت من الطويل
منه

وامورة الداخلة فيه ووجه كونه اوجه منه كونه اظهر منه لانه لما ذكر الجمع الصحيح
الذى يجمع بالواو والياء والالف والتاء علم ان مراده بقوله فى تعريف الجمع المكسر
ماتغير بناء واحده ماتغير بناء واحده بغير الحاق الواو الخ (قوله واما اذا انحصر
جمع التكسير فيها) اى فى هذه الاوزان ولم يكن له وزن كثرة وانما قيد الجمع بالتكسير
لان الجمع الصحيح لا يكون فى شئ من هذه الاوزان وهو ظاهر وقوله وكذا ما عدا
الستة وهى الاوزان الاربعة مع وزنى الجمع الصحيح اعنى مسلمين ومسلمات للكثرة
اى مختص بجمع الكثرة اذا لم ينحصر فيه اى فيما عدا الستة الجمع بان جاء المفرد على
وزن جمع من هذه الاوزان الستة ايضا والا اى وان انحصر فيه الجمع فهو
مشترك بين القلة والكثرة كاجادل جمع جدول ومصانع جمع مصنع فانهما
منحصران فيما عدا هذه الستة اذ لم يجئ من مفردهما جمع على وزن من هذه الاوزان
الستة (قوله اسم يدل) الخ لما كان المتبادر من قوله اسم الحدث انه ما يدل عليه مطابقة
لا ماهو اعم منه حمله على ماهو اعم حتى يكون التعريف جامعا وقوله كالجلسة والجلسة
فانهما يدلان على مجموع الحدث والعدد وعلى مجموع الحدث والنوع (قوله
مطلقا) اى مع قطع النظر عن كونه قائما بغيره فالسواد ان اعتبر من حيث هو
يعبر عنه بسياهى فهو بهذا الاعتبار ليس بحدث وان اعتبر من حيث انه قائم
بغيره يعبر عنه بسياه بودن فهو بهذا الاعتبار حدث فاراد بقوله ليس الالوان
حدثا انها من حيث هى ليست حدثا وقد يراد بالمعنى الامر المعنوى الذى هو من
مقولة الفعل او الانفعال فيخرج السواد بمعنى سياهى لكنه بعيد بالنظر الى الفن
والظاهر اخراجه بقيد الجارى على الفعل اذ لا يصح ان يقع بالمعنى المذكور
مفعولا مطلقا للفعل الدال على الحدث لا على الكيف وقوله فهو اى الحدث (قوله
اى يجرى بان اسم الحدث) الخ اشار الى ان الضمير راجع الى الاسم لا الى الحدث
كما ان الجارى صفة الاسم لا الحدث (قوله و بخلاف جريان الصفة) الخ اراد
بالصفة ما يشمل النعت الذى هو احد التوابع وغيره من خبر المبتدأ والحال
والصلة وكذا اراد بالموصوف ما يشمل المنعوت وغيره من المبتدأ وذى الحال
والموصول ولو قال و بخلاف جريان الشئ على ما يقوم هو به مبتدأ او ذا حال
الخ كما قال الفاضل الهندى لكان اظهر وقوله جعل موصوفها اى جعل الجاعل
موصوف تلك الصفة صاحبها وقوله اى مبتدأ الخ تفسير اصاحبها وقوله
لها اى للصفة قيد للكل اى مبتدأ لها او ذا حال لها او موصولا لها او متبوعا لها
فتكون الصفة خبرا او حالا او صلة او نعتا وكل من الثلثة اى من الجريانات الثلثة

اصطلاح مشهور الخ اشارة الى ما اجاب به الفاضل الهندى عما اورده الرضى من ان الاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة وقوله فلا غرابة وهى كون اللفظ غير ظاهرة الدلالة على المعنى (قوله فتأمل) اشارة الى الجواب باختيار شق ثالث بان يقال اراد وقوعهما مفعولا مطلقا فى كلامهم لا الجواز العقلى ولا الوجوب ونحو العالمية والقادرية لم يقع مفعولا مطلقا فى كلامهم اذ لا يقال علم عالمية بخلاف الاخيرين (قوله يجوز) كما فى رجل عدل (قوله يعنى حقيقة) الخ كما فى ضربت ضربا قال الشيخ الرضى واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا فى الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص (قوله وخالفهم الرضى فى الظروف) اى اذا كان المعمول من الظروف بناء على انه يكفيها رائحة الفعل واراد بالظروف ما يعم الظروف وما يشبهها من الجار والمجرور كما فى الرضى (قوله الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر فى اسم الفعل والظرف) فكما لا يلزم من اضمارهما فيهما كونهما مثنى ومجموعا كذلك لا يلزم من اضمارهما فى المصدر كونه مثنى ومجموعا بالنظر الى الفاعل فليس له الاثنينية وجمع فى نفسه فلا يلزم اجتماع الخ (قوله بمعنى الاستتار فى الذى ينوب عنه) من الفعل والمتعلق والمصدر غير قائم مقام غيره (قوله والاظهر الاقصر) الخ اى مما ذكره الشارح من التعليل ووجه الاظهرية عدم ورود ما اورده الرضى عليه وعدم احتياجه الى ما اجاب به الهندى (قوله وهو) اى المصدر المضاف الى الفاعل اقوى المصادر فى العمل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل كذا فى الرضى وقوله كما ظن اى الشارح (قوله الارجح جعل تابع ذلك المعمول) كالنعت مثلا نحو عجبت من ضرب اللص اللئيم تابعا للفظه بان يكون مجرورا فانه مجرور لفظا منصوب محلا على المفعولية (قوله اى غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سيأتى) ومعنى كونه قائما مقامه كونه بدلا منه بان كان حذف فعله واجبا كما سيذكره الشارح فيكون المراد بعدم كونه غير قائم مقامه ان لا يكون حذف فعله واجبا بل جائزا فعلى ما ذكره المصنف لو حذف الفعل وكان حذفه جائزا لا واجبا كما فى ضربا زيدا اذ يجوز ضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر بالاتفاق والاختلاف انما هو فى المفعول المطلق الذى حذف فعله حذفا واجبا فذهب بعض النحاة الى ان العامل هو المفعول المطلق وبعضهم الى انه الفعل قال الرضى المشهور خلاف النحاة الخ عبارته هذه والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو

العامل او الفعل هو العامل وقوله جائزا او واجبا اى لا المختص بالثانى كما ذهب اليه المصنف (قوله فحينئذ يجوز تقديم) الخ لان المانع من تقديم معموله عليه كونه مؤولا بان مع الفعل لان الحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر فى باب الموصولات كذا فى الرضى (قوله وقد عرفت) الخ اى آنفا حيث قال لكن ذهب سيبويه الخ (قوله وفيه ما عرفت) حيث قال فحينئذ يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه من ان امتناع تقديم المعمول وهو من الاحكام المذكورة لكنه غير مشترك بين القسمين بل هو مختص بالقسم الاول (قوله ما سبق) وهو معنى قائم بغيره (قوله من قبيل اجراء حال اللفظ) فان المشتق منه انما هو لفظ المصدر لا معناه (قوله اسند الى اللفظ) مجازا على طريق ذكر الدال وارادة المدلول (قوله قال الرضى) الخ الغرض من نقل هذا الكلام بيان وجه ارادة الحدث٥ بالفعل وعدم ارادة الفعل الاصطلاحى ودفع ما يرد عليه من السؤال (قوله لانه) اى القيام صفة معناه اى معنى ضرب و يضرب مثلا وذلك المعنى هو الحدث لانه المعنى التضمنى للفظ ضرب ويضرب مثلا (قوله اسناد حال المعنى المطابقى) الخ كما فى اسناد القيام الذى هو حال المعنى المطابقى للفظ المصدر كالضرب فان الحدث معناه المطابقى وقوله وبالعكس اى اسناد حال اللفظ الى المعنى المطابقى كاسناد ٦ الاشتقاق الى معنى المصدر كما سبق (قوله بتضمينه معنى الوضع) حتى يصح اللام فى صلته (قوله اى لاجل افادة من قام) الخ اى باعتبار حذف المضاف الذى يتبادر فهمه حتى لا يعد محذوفا لكمال ظهوره بخلاف تضمينه معنى الوضع فانه غير ظاهر بالنسبة اليه فلا يرد عليه انه وان كان مستغنيا عن التضمين لكنه يحتاج الى تقدير المضاف (قوله وقد اشار) اى بقوله اى لذات ما وقوله المشار اليه لام التعريف بمعنى الذى والضمير المجرور عائد اليه وتذكير الضمير بالنظر الى لفظ الموصول والجملة صفة لصحته اى لصحته التى اشير اليها بقوله لكان اولى دون ان يقول صوابا وقوله بقوله ولعله الخ متعلق بقوله اشار الى وجه الخ (قوله وقيامه به) بالرفع عطف على من قام به الفعل فان قلت كيف يفهم من قوله من قام به الفعل هذا المعنى حتى يصح ارادته به قلت يفهم ذلك باعتبار قيد الحيثية اى من قام به الفعل من حيث انه قام به الفعل تدبر وقوله وهو اى مجرد من قام به الفعل دون المجموع (قوله هذا القيد) اى قوله من قام به الفعل (قوله نسب) بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر بل تقوم باحدهما لا على التعيين فلا يصدق

٥ سواء كان بالمعنى الاول اعنى المعنى القائم بغيره او الثانى اعنى لفظ المصدر منه

٦ اشارة الى ان ذكر قوله وبالعكس ليس استطراديا بالنظر الى ما سبق منه

على كل واحد منهما بعينه من قام به الحدث فان قلت من قام به الحدث اعم من ان يكون معينا او غير معين فلا تخرج هذه الاحداث بهذا القيد قلت المتبادر ممن قام به الفعل ان يكون معينا فتخرج هذه الاحداث بما يتبادر منه هذا هو التقرير الموافق لما ذكره المحشي فيما بعد في رده من انه لامعنى للقيام بشئ لا على التعيين وله ٥ تقرير آخر سنذكره (قوله ليس المتصف بالضربين) والا لم يصح حمل المضارب على زيد في زيد مضارب عمرا لانه صدر منه ضرب واحد متعلق بعمرو ومن عمرو ضرب متعلق به وانما تعرض له مع انه لم يذهب اليه احد لانه مما يذهب اليه الوهم من كون مفعول باب المفاعلة فاعلا معنى فقط كانه مفعول لفظا على ماصرحوا به اذ حينئذ لابد ان يتصف المفعول بالحدث المتعلق بالفاعل الاول كما لابد ان يتصف الفاعل الاول بالحدث المتعلق بالمفعول ولما كان اتصاف الشخصين بالحدث الواحد بالشخص محالا لزم اتصاف كل منهما بحدث آخر فيكون معنى المضارب المتصف بالضربين (قوله وهذا معنى ماقيل) الخ لا ما ذهب اليه الرضي من انه قائم باحدهما لا على التعيين (قوله لمن قام به المضاربة) الخ وهو كل من الفاعل والمفعول فانه يقوم بالفاعل ضرب متعلق بالمفعول ويقوم بالمفعول ضرب آخر متعلق بالفاعل فلا يلزم من قيام المضاربة بهما قيام العرض الواحد بالشخص بمحلين (قوله اذ الحدث لابد) الخ لانه عرض وكل عرض لابد له من محل معين يقوم به (قوله لا بتعين النسبة) اى نسبة تلك الاحداث الى احدهما بان اسندت اليه دون الآخر وقوله فقوله هذا اى قول الرضي لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر من قبيل اشتباه النسبة التي هي غير معينة بتعين المنسوب اليه بالانتساب اى بانتساب تلك الاحداث الى من تقوم به وهو متعين بتعين المنسوب اليه لانه عبارة عن قيام الحدث بمحل معين (قوله واما ما اجاب به الهندي) الخ عبارته هذه ويخرج اسم الفاعل من الاضافيات الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا انتهى والظاهر منها ان ما اورده من السؤال غير ما اورده الرضي من ان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا فان معناه على ماذكره المحشي انه لا تقوم باحدهما على التعيين بل باحدهما لا على التعيين كما عرفت فلو كان ما اورده الهندي هذا السؤال لم يكن لجوابه وجه اصلا اذ لا يفيد حينئذ حمل القيام على معنى اعم من الحقيقي والاعتباري لكن يمكن ان يقرر ٦ سؤال الرضي بوجه آخر بان يقال اراد ان هذه الاحداث لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر بل هي نسب

٥ اى لكلام الرضي

٦ هذا هو التقرير الموعود سابقا

بينهما الا وجود لها في الخارج يعتبرها العقل بينهما فتخرج بقوله من قام به الفعل لان القيام حقيقة انما يكون اذا كان الشئ القائم موجودا في الخارج فتقرير جوابه حينئذ انها وان لم تكن موجودة في الخارج بل نسبا يعتبرها العقل بينهما لكنها قائمة بهما بناء على ان المراد بالقيام ما يعم الحقيقي والاعتباري فظهر ان جوابه ليس مبنيا على اطلاق المضارب مثلا باعتبار قيام الضربين بالفاعل كما زعمه المحشي بل مبني على اطلاقه بمعنى قيام المضاربة بالفاعل والمفعول قياما اعتباريا هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام (قوله او التعريف) اى شرح التعريف وايضاحه (قوله من باب ٦ المغالبة نحو طاولته فطلته) الخ المراد بباب المغالبة ما يذكر بعد المفاعلة مسندا الى الغالب في اصل الفعل الذي اشترك فيه فاعل المفاعلة ومفعوله ويبنى على فعلته افعله نحو كارمني فكرمته ويكارمني فاكرمه فاذا قلت كارمني اقتضى ان يكون من غيرك اليك كرم مثل ما كان منك اليه فان غلبته في الكرم واردت بيانه فتبنيه على فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وان كان من غيره ٥ هذا الباب فمعنى قولك كارمني فكرمته اكرمني واكرمته لكن غلبته في الكرم ومعنى طاولته فطلته غلبته في الطول بعد المطاولة فاذا اشتق منه اسم الفاعل نحو طائل بمعنى ذي غلبة في الطول فهو لمن قام به الحدث كالطول مع زيادة هي الغلبة فلو اريد بقوله ما اشتق من فعل لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان لخرج عن التعريف اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة فلا يكون جامعا (قوله من الطول بمعنى الغلبة فيه) اى في الطول فيكون معنى الطائل الغالب في الطول لا الطويل الغالب في الطول فيكون من قام به الحدث الذي هو الغلبة في الطول تمام معناه (قوله للغلبة) اى لافادة معنى الغلبة في المشتق منه فكما يدل على المشتق منه كذلك يدل على غلبته (قوله بان طائل) اى حال كونه مشتقا من باب المغالبة للزيادة في المشتق اى في الذي اشتق هو منه فيكون الغلبة زائدا على معنى المشتق منه لا عينه (قوله مع ما اورده) اى الشارح (قوله فيه امران) الخ اى فيما يأتي من جعل احكام صيغة المبالغة الخ بل في اثناء البحث عنه (قوله جعل احكام المثنى) من اسم الفاعل والمجموع ايضا اى كصيغ المبالغة مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا وبذلك اى بجعل احكام المثنى والمجموع من اسم الفاعل مثل اسم الفاعل المفرد والباء للسببية وليست صلة لقوله لا يقول كاباء في قوله بانه لم يجعل الخ فلا يلزم تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد وقوله وثانيهما انه قال اى المصنف وما وضع منه اى من اسم الفاعل للمبالغة كضراب وضروب مثل اسم

٦ هذا الباب مذكور في الشافية في باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع

٥ الا اذا كان معتل الفاء واوا او ياء كان او يائيا ومعتل العين اليائي ومعتل اللام اليائي نحو وعدت وبعت ورميت فانه افعله بالكسر

الفاعل فصرح اى المصنف بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل
فان قلت كما صرح بذلك صرح بانه مثل اسم الفاعل وهو يقتضى عدم كونه
من افراده قلت اراد باسم الفاعل الذى اضيف اليه المثل ماهو المذكور قبله اعنى
ماكان على وزن فاعل وعلى صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ماقبل الآخر
واراد باسم الفاعل الذى رجع اليه الضمير المجرور فى قوله وماوضع منه جنس ٥
اسم الفاعل توفيقا بين الكلامين فحينئذ يدخل صيغ المبالغة فى جنس اسم
الفاعل مع كونها مثل نوع منه وهو المذكور قبله وتنبه الشارح للامر الثانى
وكونه دالا صراحة على ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل فتكلف فى تطبيقه
على ماذكره هنا من عدم كونها من افراد اسم الفاعل بما اخرجه الخ حيث
فسر قوله وماوضع منه بقوله اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى
بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل (قوله و به سمى) اى باسم الفاعل (قوله بهذا
المعنى) يعنى ذات ماقام به الفعل بل بمعنى ذات ماقام به الافعال والاستفعال والافتعال
ونحوها (قوله وكان وعده مأتيا) اى آتيا فان الوعد آت لا مأتى وقيل المراد
بالوعد الجنة وهم يأتونها فيكون اسم مفعول اى مأتيا اهلها اياها (قوله وكان اهل
وعده تعالى) الخ يعنى يجوز ان يكون مأتيا اسم مفعول مسندا الى الوعد بعد
جعله مجازا عن اهله حيث شبه اهله الذى يأتيهم وعده تعالى البتة و يمتنع
ان لا يأتيهم بالوعد الذى يمتنع مفارقته عن نفسه اى ٧ مفارقة وجوده عن
نفسه بان ٤ يجب وجوده وتحققه فعبر بلفظ المشبه به استعارة مصرحة وقوله
فاسند المأتى الى الوعد اسنادا حقيقيا احد ٦ طرفيه مجاز لغوى و يجوزان
يحمل الوعد على حقيقته ويكون الاسناد اليه مجازا عن اسناده الى اهله للملابسة
بينهما وايضا يجوز ان يحمل على حذف المضاف اى اهل وعده (قوله وظاهر
كلام النحاة) وهو قولهم و يعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال
والاعتماد على صاحبه او الهمزة اوما كما فى المتن ووقع بدل الهمزة وما فى بعض
المتون حرف الاستفهام وحرف النفى والمآل واحد وقوله اذا دخله اللام اى
اللام الموصولة اذ حينئذ استوى فيه جميع الازمنة كما سيذكره المصنف وقوله
عطف قولهم او الهمزة اوما على صاحبه فالمعنى يعمل بشرط الاعتماد على صاحبه
او على الهمزة اوما فيكون عمله مشروطا بمعنى الحال او الاستقبال و بالاعتماد على
صاحبه او على الهمزة اوما فيلزم اشتراط معنى الحال او الاستقبال بعد حرف
النفى والاستفهام وقوله اوشرط الهمزة اوما فيكون قولهم او الهمزة اوما عدلا

٥ وهو اظهر مما ارتكبه الشارح من التكلف كما سيجئ
منه

٧ فسره به لان مفارقة كل شئ عن نفسه مستحيل لعدم المغايرة بين الشئ ونفسه فلا عبرة به وانما الكلام فى امتناع مفارقة وجوده عن نفسه
منه

٤ بيان لامتناع المفارقة
منه

٦ وهو الوعد فانه مجاز عن اهله
منه

لقوله بشرط معنى الحال او الاستقبال ومقابلا له فلا يلزم ان يكون معنى الحال
والاستقبال شرطا فيه اذا كان بعد حرف الاستفهام او النفى ولا يخفى ٥
ان ماذكره المحشى من وجه الظهور مبنى على ماهو الاكثر من كلام النحاة وهو
فى اكثر الكتب على الاسلوب الذى ذكره المصنف وان كان وجه الظهور
بالنظر الى كلام بعضهم امرا آخر كما فى كلام صاحب المفصل حيث قال بعد بيان
اشتراط الحال او الاستقبال و يشترط اعتماده على مبتدأ او موصوف او ذى
حال او حرف استفهام او حرف نفى كما لا يخفى (قوله وقد دل ماسبق على انه
لا يكفى) الخ بل يحتاج الى شرط معنى الحال او الاستقبال (قوله وتسمى لام التقوية)
الخ اى للعمل نحو انا ضارب لزيد واعجبنى ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما
للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا
تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها
التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول كذا فى الرضى وقوله فى غير نحو علم الخ
اى فى اسم الفاعل من غير نحو علم الخ وقوله من هذه الافعال يكون التقوى بالباء
نحو انا عالم به (قوله باتفاق من النحويين البصريين) واستدلوا على ذلك بوقوع
عملها فى كلام الفصحاء بخلاف ماكان على وزن فعيل وفعل كعليم وحذر فان
وقوع عملهما فى كلام الفصحاء ممنوع واستدل سيبويه على عملهما بقول الشاعر
حذر امورا ماتخاف وآمن * ماليس منجيه من الاقدار * ومنعه غيره وقال ان البيت
مصنوع كذا فى الرضى (قوله كالصفة المشبهة) فى عدم اشتراط عملها به
(قوله فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية) لا يذهب عليك ان المعتبر
فى جبر النقصان انما هو وجود معنى المبالغة فيه من حيث انه امر زائد على ماليس
فيه معنى المبالغة كفاعل وكونه مناسبا لمافات غير معتبر فيه اصلا بل يجوز ان يكون
مخالفا له فان قلت فعلى هذا كان ينبغى ان ينوب الزيادة التفضيلية فى اسم التفضيل
مناب مافات من المشابهة اللفظية فيعمل عمل اسم الفاعل قلت المؤثر فى عمل صيغ
المبالغة كونها من فروع اسم الفاعل المشابه للفعل المضارع فى الحركات
والسكنات وكون معنى المبالغة نائبا مناب مافات من قبيل رفع المانع عن تأثير
المؤثر لا انه من قبيل المؤثر فلا يلزم من وجوده فى افعل التفضيل وجود المعلول
لعدم وجود المؤثر فيه لانه ليس من فروع اسم الفاعل خذ هذا البيان وعده من
سوانح الزمان (قوله لا ينبغى ماذكره) من عدم تطرق خلل الى صيغته المفردة بوجه
عمل جمع التكسير الذى اختل صيغته المفردة الان يعتبر معه اى مع ماذكره قصد

٥ فيه رد على الكردى
منه

اطراد الباب كما شاع ذلك فى امثاله قال الرضى اما المثنى وجمعا السلامة الخ اى المذكر
والمؤنث نحو ضاربون وضاربات ولعل الغرض من نقله تأييد السؤال
والاشارة الى ضعف الجواب اما الاول فظاهر واما الثانى فلان قصد اطراد
الباب اى باب جمع السلامة والتكثير انما يحتاج اليه اولم يكن لعمل جمع التكسير
وجه غيره مع ان له وجها وجيها وهو كونه فرع الواحد فيعمل عمله (قوله بذكر
المفعول) الذى هو فضلة فى الكلام (قوله مع التعريف مخل) بافادة المراد وهو
اللام الموصولة اذ اللام الموصولة لا تفيد اسم الفاعل تعريفا فلا يتبادر اللام
الموصولة منه ولا يجوز ارادة ما هو المتبادر منه وهو لام التعريف لانه لا يحذف
النون مع لام التعريف وقوله لكن قصر تنبيهه حيث اطلق اللام ولم يقيدها
بالموصولة (قوله كأنه الذى جرأه على ما قال) يعنى ان عدم الحاجة الى الحذف
والايصال فى لفظ اسم المفعول على تقدير ان يكون اضافته اضافة الاسم الى
الهيئة التى هى الاكثر فى باب المفعول جرأ المصنف على ما قال فى اسم الفاعل
مع ما فيه من النظر الذى ذكره المحشى بقوله سابقا وفيه نظر لانه وان كان وجها
مقبولا لكن الخ (قوله فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه) الخ فان مضروب فيهما لم يكن
مستعملا فيمن وقع عليه الضرب بل فيما وقع فيه الضرب وفيما وقع لاجله الضرب فيكون
خارجا عن التعريف مع كونه من افراد المعرف وفيه ان المستعمل فيما وقع فيه الضرب وفيما
وقع لاجله الضرب انما هو المضروب فيه والمضروب له اعنى المضروب المسند الى
الجار والمجرور والتعريف انما هو لمجرد المضروب وهو لم يستعمل فيهما بل فيما وقع
عليه الضرب فان المعنى يوم الجمعة ضرب فيه احد والتأديب لاجله ضرب
احد فما هو من افراد المعرف داخل فيه وما هو خارج عنه ليس من افراده ولو اشكل
عليه بشئ لا شكل بخروج مضروب فى يوم الجمعة مضروب والتأديب مضروب
باسناده اليهما مجازا بعلاقة الظرفية والسببية والاشكال به ايضا لان التعريف
لاسم المفعول المستعمل فى معناه الحقيقى وحاصل ما ذكره من الجواب ان مضروب
فيهما مستعمل فى غير ما وضع له مجازا بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول به
والتعريف لما هو المستعمل فيما وضع له فلا يضر خروجه وفيه نظر لان المضروب
استعمل فيما وضع له كما ذكرناه والمستعمل فى الظروف والسبب هو المضروب فيه
والمضروب له واستعماله فيهما بطريق الحقيقة ايضا والا لاحتجنا الى اعتبار
علاقة الظرفية والسببية كما فى قولنا يوم الجمعة مضروب والتأديب مضروب
ولا يشك عاقل فى عدم اعتبار العلاقة فيما ذكر من المثالين فتدبر (قوله قال

الرضى عمل الرفع) اى عمل اسم المفعول الرفع وكذا عمل اسم الفاعل الرفع
لا يتوقف على اشتراط بل عملهما فى المرفوع جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى
او الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد
منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومررت برجل نائم فى داره
عمرو ومضروب على بابه بكر كذا فى الرضى فى باب الاضافة (قوله قال الرضى ليس
هذا) اى ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال فى اسم المفعول وقوله صرحوا به
اى باشتراط ذلك فيه كما فى الفاعل (قوله حذف النون) اى نون التثنية والجمع
مع العمل والتعريف فانه جائز فى اسم الفاعل نحو والمقيمى الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية كما مر وليس بجائز فى اسم المفعول (قوله اى المقابل للحدوث) وهو
الاستمرار واللزوم (قوله المجرد عن الحدوث) الخ صفة لمطلق الثبوت وقوله على
تحقيق الرضى حيث قال الصفة المشبهة موضوعة لمن قام به على سبيل الاطلاق
من غير اعتبار الحدوث والاستمرار (قوله ولا ينهدم به) اى بمثل ضامر وطالق
مخالفتها اى مخالفة صيغة الصفة المشبهة لصيغة الفاعل كما سيذكره المصنف
(قوله مع حذف شطر الاسم) وهو اسم الفاعل لانه علم للصيغة المخصوصة
والاعلام لا تتغير فلو كان مراد المصنف بالفاعل اسم الفاعل لزم حذف شطر الاسم
(قوله على وزن اسم الفاعل) وان لم يكن على وزن الفاعل (قوله وانه يجئ) اى الصفة
المشبهة على وزن اسم الفاعل للمبالغة فلا تكون صيغتها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل وان كانت مخالفة لصيغة الفاعل وقوله لان لا يجعل الخ جواب عن الاخير
(قوله يرد عليه انه) اى الصفة المشبهة فى الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على
وزن افعل نحو ابيض واسود واخضر واسمر واعور واعرج واقبح وغير ذلك ويمكن ان
يقال المراد ان الصفة المشبهة من حيث هى مع قطع النظر عن خصوص المادة سماعية
تدبر (قوله على وزن اسم الفاعل) اى القياس مجيئه على وزن اسم الفاعل (قوله يحتمل ان
يكون مع ذلك) اى مع كونه على وزن اسم الفاعل وقوله بان لا يكون مجيئها اى على وزن
اسم الفاعل (قوله لا يخفى اختلال عبارة المتن) اذ يتبادر منها انها تعمل عمل فعلها بلا
اعتماد على صاحبها وليس كذلك الا ان يقال نبه بعدم تعرضه لشرط الاعتماد على
صاحبها على انها لا تنفك عن الاعتماد بحيث لا يحتاج الى اشتراطه (قوله فانها تنصب
الشبيه بالمفعول) نحو حسن وجهه بنصب وجهه على التشبيه بالمفعول كما سيجئ (قوله
او هذه مانعة الخلو) الخ قيل هذا ليس بمرضى فان ما ذكره من المثال مصنوع
(قوله وينبغى ان يراد بمعمولها) الذى قسمه الى المرفوع والمنصوب والمجرور

معمولها الظاهر لا ماهو اعم منه ومن المضمر لئلا يدخل زيد الحسن الذى معموله ضمير مرفوع فيما هو بصدده وهو تقسيم المعمول الى الاقسام الثلثة المذكورة فيلزم على تقدير دخوله فيما هو بصدده كذب قوله فيما بعد متى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اى فى الصفة ووجه لزوم كذبه على هذا التقدير انها فى هذا المثال معمولا مرفوعا ومع ذلك فيها ضمير هو ذلك المعمول المرفوع فينبغى ان يراد بالمعمول ههنا المعمول الظاهر فيكون المراد بالمعمول فى قوله متى رفعت معمولها بها المعمول الظاهر ايضا فلا يلزم الكذب (قوله ان يراد بالمضاف) اى بالمعمول المضاف المضاف الى الضمير يعنى ليس المراد بالمضاف المضاف مطلقا سواء كان مضافا الى الضمير او الاسم الظاهر بل المضاف الى الضمير بلا واسطة نحو الحسن وجهه باضافة الوجه الى الضمير بلا واسطة او بواسطة نحو الحسن وجه غلامه فان الوجه مضاف الى الضمير بالواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلام بالاضافة اى باضافة الصفة باللام الى معمولها وانما قيده بها لانها ولم تكن مضافة لم يكن ممتنعا فى المجرد عن الاضافة بالمعنى المراد ههنا وهى اضافة المعمول الى الضمير فلا يخرج اى زيد الحسن وجه غلام عن الممتنع مع كونه ممتنعا وانما يخرج او لم يدخل فى المجرد عن الاضافة مع عدم دخوله فى المضاف الى الضمير فان الممتنع على ما سيجئ قسمان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة مثل الحسن وجه ولا شك ان الحسن وجه غلام غير داخل فى القسم الاول لعدم اضافة المعمول فيه الى الضمير فلو لم يكن داخلا فى القسم الثانى ايضا لخرج عن قسمى الممتنع مع انه ممتنع فلا بد من ادخاله فى القسم الثانى بان يكون المراد بالمعمول المجرد عن الاضافة المعمول المجرد عن الاضافة الى الضمير لا المجرد عن الاضافة مطلقا وليدخل ايضا زيد الحسن وجه غلام بالرفع اى برفع وجه على انه فاعل الصفة وانما قيد به لان كونه قبيحا انما هو فى صورة الرفع فى القبيح الذى لا ضمير فيه وهو اربعة اقسام فى كل منها المعمول غير مضاف نحو الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفع وجه فى الكل فلو كان المراد بالمجرد عن الاضافة المجرد عن الاضافة مطلقا لكان زيد الحسن وجه غلام بالرفع خارجا عن هذه الاقسام فلا بد ان يراد به المجرد عن الاضافة الى الضمير (قوله باعتبار اعراب نفسها) بل باعتبار اعراب معمولها لانه اى اعراب

نفسها استوفى فى مباحث النعت يعنى ان اعراب نفسها من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك فى مباحث النعت والكلام ههنا فى عملها لا فى ايرادها فى نفسها كذا فى الرضى وقوله فلهذا اى لاجل ان الغرض ههنا بيان اعراب معمولها لكون ضابطة الحسن والقبح مبنية على اعرابه بين اعراب معمولها دون اعراب نفسها لا لاستيفاء اعراب نفسها فى بحث النعت دون اعراب معمولها كما زعمه الرضى اذ لو لم يسبق اعراب نفسها فى بحث النعت لم يتعرض له ههنا ايضا لعدم تعلق غرض به ههنا (قوله من حيث الاعراب) مع قطع النظر من احتمال صورة الخط وعدمه (قوله معلل بعدم افادة) الخ كما صرح به الشارح وقوله وهو اى الحسن وجهه عند الفراء يفيد بسبب الاضافة التخفيف او الاضافة فيه عند الفراء يفيد التخفيف والتذكير باعتبار انها عبارة عن كون الشئ مضافا باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما فى الضارب زيد فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام فهو جائز عند الفراء فلا يكون امتناعه متفقا عليه ويستفاد من كلامه ان الحسن وجه ممتنع بالاتفاق ولا يجوزه الفراء وذلك لان امتناعه معلل بان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافة فتدبر (قوله هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما) فان الحسنا باللام مضاف الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مع انه ليس من افراد الممتنع لانه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف لانه حصل التخفيف بحذف نون التثنية بسبب الاضافة لكن اقتصر فيه على هذا التخفيف ولم يتعرض لما هو اعظم منه وهو حذف الضمير واستتاره فى الصفة مع امكانه فينبغى ان يكون من قبيل حسن وجهه بالاضافة فانه مما اقتصر فيه على اهون التخفيفين مع امكان وجود اعظمهما ويكون مختلفا فيه بانه قبيح او غير قبيح وبالجملة لا ينبغى ان يجعل داخلا فى الممتنع ويمكن الجواب بان يجعل قوله مثل الحسن وجهه قيدا لقوله ان يكون الصفة باللام مضافة الخ ويراد به مثله فى عدم افادة التخفيف ايضا او يعتبر قيد عدم افادة التخفيف فيه بقرينة المثال فافهم (قوله فالقياس) اى اذا لم يكن مافيه ضمير ان احسن مما فيه ضمير واحد لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس الخ وقوله ان ينتقص الخ بالصاد المهملة لا بالمعجمة كما فى بعض النسخ فانه من تحريف الكاتب اذ اللازم نقصان الحسن بزيادة الضمير وقوله احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه فان فى قوله حسن وجهه بنصب الوجه

ضميرين وفى قوله حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه ثلثة ضمائر الاول الضمير المرفوع المستتر فى الصفة فان المفروض نصب وجهه والثانى فى وجهه والثالث فى ابيه فيلزم ان يكون حسنه انقص من حسن قوله حسن وجهه فيكون حسن وجهه احسن منه مع انه لم يقل به احد وقوله الا ان يقال المراد ضمير الخ اى المراد بالضمير فى قوله لاشتماله على ضمير زائد الخ فالمعنى لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة لا فائدة فيه الا الربط وقوله كما فى حسن وجهه اشارة الى قرينة ارادة ذلك وقوله ولذا لم يحكم على صيغة المجهول اى ولذا لم يحكم احد بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه بنصب ابنه بمجرد نقصان الضمير وزيادته (قوله فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد) على تقدير ٧ ان يكون المخصوص بالمدح وهو زيد مبتدأ وجملة نعم الرجل خبراله بلا حاجة الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه وقوله بخلاف الحسن الوجه فانه يمكن فيه الربط بالضمير كما فى صورة نصب الوجه وجره (قوله ان يتفاوت القبح فى الحسن الوجه والحسن وجه) فان الحسن وجه بالتنكير اقبح من الحسن الوجه بالتعريف مع اشتراكهما فى اصل القبح لان فى الحسن الوجه تعريفا عهديا نائبا مناب الضمير وان لم يكن معتدا به وليس فى الحسن وجه ماينوب منابه اصلا (قوله لايكون فيها ضمير) كما فى صورة الرفع بالفاعلية اذلا فرق بينهما من جهة المعنى (قوله هو عين الصفة) اى من جهة المداول وقوله وجعله على صيغة المصدر عطف على الاعتبار والضمير عائد الى المرفوع وقوله هو فى الغالب الخ انما قال فى الغالب لانه قد يكون عين الفاعل كما فى علمتنى منطلقا قوله حين الجر بالاضافة الى الفاعل ايضا وقوله الزيدان الحسنا وجههما بالجر الظاهر ان يقول الزيدان الحسنا الوجه فانه حسن بالاتفاق بخلاف ماذكره فانه مما اختلف فى حسنه كما عرفت (قوله بل الانسب بالسابق) اى بقوله فهى كالفعل وقوله ففيها ضمير الموصوف لكن المناسب لقوله ومتى رفعت الخ الخطاب والله تعالى اعلم بالصواب (قوله اما محذوف اى موصوف بالفعل) بقرينة قوله من فعل وقوله جعل صلة الموصوف الزيادة فان الزيادة قائمة بالفاعل والمفعول الا انها مضافة الى الحدث بالمعنى المبنى للفاعل اذا جاء افعل للفاعل ومضاف الى الحدث بالمعنى المبنى للمفعول اذا جاء للمفعول بخلاف الفعل فان المتبادر منه المعنى المبنى للفاعل وهو لايقوم الا بالفاعل الا ان يراد به ماهو اعم من المبنى للفاعل والمبنى للمفعول لكن يلزم ان يكون افعل التفضيل الذى جاء للمفعول نحو اشغل بمعنى اشد مشغولية ان يكون مشتقا من الفعل بالمعنى المبنى للمفعول وليس كذلك

٧ لانه على تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف لم يكن مما نحن بصدده وهو ظاهر منه

والا لزم ان يكون ضرب على صيغة الماضى المعلوم مشتقا من الضرب بالمعنى المبنى للفاعل وضرب على صيغة المجهول من الضرب بالمعنى المبنى للمفعول ولم يسمع ذلك ممن وثق به (قوله والاولى ان يقال) بدل قوله لموصوف لمتصف الخ وانما قال الاولى دون الصواب لجواز ان يراد بالموصوف ما من شانه ان يوصف لا الموصوف بالفعل كما هو المتبادر (قوله ليخرج زائد) اى لفظ زائد وقوله لموصوف بزيادة اى بزيادة شئ على غيره لكن لا فى المشتق منه وهو الزيادة والا لكان معنى الزائد المتصف بالزيادة فى الزيادة وليس كذلك (قوله ولا فائدة لادراج لفظ الاصل) فانه ليس لاخراج شئ او ادخاله (قوله اعم من ان يكون له) اى لاصل الفعل ذلك اى الزيادة بان يكون اصل الفعل ثابتا ومتحققا فيما زاد عليه اولم يكن له ذلك لكن يكون الزيادة على تقرير ثبوته اى على فرض ثبوت اصل الفعل فيما زاد عليه كما فى زيد افقه من الحمار فانه على فرض ثبوت الفقه فى الحمار يكون فقه زيد زائدا عليه والظاهر ان يقول المراد باصل الفعل اعم من ان يكون ثابتا للغير او مقدراله (قوله على ذلك) اى على ان المراد به ذات مبهمة وقوله موصوف صفة لكل واحد منها وكذا قوله مضاف اى مضاف الى الحدث فان المضرب بالفتح وضع لزمان الضرب او مكانه والمضرب بالكسر وضع لآلته لا للزمان الموصوف بالضرب ولا للمكان الموصوف به ولا للآلة الموصوفة به فيخرج الجميع بقيد الموصوف من غير حاجة الى جعله بمعنى الذات المبهمة (قوله ولو حمل كلامه) الخ اشارة الى الجواب وحاصله انه تعرض الشارح لخروج صيغة المبالغة عن التعريف لانه ادخله فى اسم الفاعل بناء على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له فاخرجه عما اخرج به اسم الفاعل من قوله بزيادة على غيره وقوله لمنع خروجه الخ رد للجواب المذكور اى خروج صيغة المبالغة والتذكير تأويلها باسم المبالغة وقوله لانه موضوع للموصوف بالزيادة اى ليس بموضوع لمجرد من قام به الحدث من غير زيادة ونقصان كضارب حتى يخرج بما يخرج به مثل ضارب (قوله الا ان يقال انه) اى اسم المبالغة لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لذات قام به الحدث على طريق المبالغة فيخرج بقوله بزيادة على غيره كاسم الفاعل وقوله دونه اى دون اسم المبالغة اذ لا يجب ان يقال هو ضراب من فلان وقوله اذا لم يكن الخ ظرف لوجوب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل يعنى اذا اريد به الزيادة على بعض ما عداه نحو زيد افضل من عمرو وقوله فانه لايذكر المفضل عليه على تقدير ارادة الزيادة المطلقة اى لايجب ذكره للاستغناء الخ لا انه يجب عدم الذكر لجواز الله اكبر مما سواه

وقوله بالفهم اى يفهمه من الاطلاق الذى يتبادر منه جميع ماعداه فعدم وجوب ذكره للاستغناء عن الذكر بالفهم لالعدم لزومه فى نفسه كما فى صيغة المبالغة (قوله ايه صح حمل افعل على اسم التفضيل) فانه ليس افعل بل ماهو على صيغة افعل نحو اكرم واعلم وغيرهما و قوله بجعل و هو اى قوله وهو بتقدير وصيغته باضافة الصيغة اليه فيكون الضمير المرفوع المنفصل منقلبا الى الضمير المجرور المتصل (قوله لازم له تثنيتين) على وزن افعلان وفعليان وجمعين على وزن افعلون وفعليات ويمكن ان يقال انما اقتصر على ضم المؤنث بناء على ان صيغة اسم التفضيل افعل وفعلى وان تثنيتهما وجمعهما على هذا القياس بخلاف الصفة المشبهة فان لها صيغا كثيرة ولكل منها مؤنث وتثنية وجمع (قوله مؤنثين) اى حال كونهما للمؤنث خاصة لانهما اى خير وشر حال كونهما للمؤنث وقوله على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث فانه يقتضى ان يكون الصيغة المختصة بالمؤنث فعلى و قوله لجميع الامور اى للمفرد المذكر والمؤنث والتثنية والجمع وذلك اذا استعمل بمن نحو زيد اعلم من عمرو وهند اعلم من عمرو وزيدان اعلم من عمرو والقوم اعلم من عمرو وقد يكون للمذكر خاصة كما اشار اليه الشارح بقوله للمذكر وذلك اذا استعمل باللام نحو زيد الاعلم ولا يقال هند الاعلم وفعلى للمؤنث خاصة والتثنية للتثنية خاصة والجمع للجمع خاصة وقوله للجميع لا للمؤنث خاصة لحال كونهما للمؤنث خاصة ليسا فى الاصل اخير واشر بل خورى وشرى حتى يكونا على وزن فعلى الذى هو مختص بالمؤنث لانهما اى خير وشر حال كونهما مغيرى اخير واشر مغيرا اخير واشر المستعملين بمن لما سيصرح به المحشى من ان الاصل من استعمالات افعل التفضيل استعماله بمن ثم الاضافة بالمعنى الاول (قوله ليخرج نحو ايدى وارجل) على ان يكونا افعل من اليد والرجل فمعنى ايدى الزائد فى اليد على غيره ومعنى ارجل الزائد فى الرجل على غيره فانه اى اشتقاق اسم التفضيل من ثلاثى غير حدث لم يثبت فى كلام العرب (قوله واحنك الشاتين) اى وليخرج عن التعريف نحو احنك فى قولهم احنك الشاتين بمعنى آكلهما اى اشدهما اكلا من الحنك اى اسم تفضيل من الحنك ٥ وهو ثلاثى غير حدث وكذا اول بناء على ماذهب اليه جمهور البصريين وهو القول الاصح من انه مشتق من تركيب وول كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا فى اول ومتصرفاته فهو فى نفسه لفظ مهمل لم يستعمل فى معنى اصلا فلا يكون اول مشتقا من الحدث واما على ماذهب اليه بعضهم من ان اصله اوءل واشتقاقه من وأل اى نجا لان النجاة فى السبق فيكون مشتقا من الحدث وكذا على ماذهب اليه

٥ الحنك محركة باطن اعلى الفم من داخل (قاموس)

بعض آخر من ان اصله اءول من آل اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحد فقلبت الهمزة فى الوجهين واوا قلبا شاذا وتفصيله فى الرضى لانهما شاذان والكلام فى شرط بناء اسم التفضيل الذى هو على القياس (قوله وقيده) اى قيد الثلاثى بدل تقييده بالحدث بقوله جاء منه اى من الثلاثى فعل اصطلاحى اى مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا خفاء فى انه لا يجئ الفعل من اليد والرجل والحنك والوول فيخرج الامور المذكورة بذلك القيد (قوله وهو تمام الفعل) اى كونه من الافعال التامة وعبارة الرضى هذه شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفى متصرف قابل معناه للكثرة (قوله لعدمه من مانبس بكلمة اى ماتكلم) اى لعدم مجيئه من نحو مانبس بكلمة مما استعمل فى النفى فقط دون الاثبات فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا فى الاثبات فان قلت فقل لا انبس منك قلت ليس لا انبس لنفى الحدث الذى هو التكلم ونبس موضوع له بل لنفى الفضل فى التكلم فيلزم ان يكون اصل انبس مستعملا فى الاثبات والنفى راجعا الى الفضل والزيادة كذا فى الرضى (قوله اقول) الخ حاصله انه لا حاجة الى شئ من هذه القيود لان بعضها معلوم من التعريف فانه اخذ فيه كونه مشتقا من الحدث ولا شك ان اشتقاق الافعل تصرف فى الفعل فلا يجامع عدم التصرف فكون الثلاثى الذى هو مشتق منه متصرفا معلوم من التعريف وكذا كونه غير لازم للنفى معلوم منه لان اشتقاق الافعل تصرف ايضا فى الموصوف بزيادة فى الفعل فلا يشتق من فعل مخصوص بالنفى اذ لو كان مشتقا منه لخالف فعله فى ان فعله للنفى وهو للاثبات مع زيادة فيه اى فى الفعل ولا يجوز مخالفة المشتق للمشتق منه و بعضها معلوم عقلا وهو كون معناه قابلا للزيادة و النقصان فان المشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجرى فيه الزيادة والنقصان وكذا يعلم عقلا كونه من الافعال التامة فان كون الافعال الناقصة مما يجرى فى مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر فان الكون مثلا معنى لا يجرى فيه الزيادة و النقصان وان كان قابلا للشدة والضعف بخلاف الافعال التامة مثل الضرب والقيام والقعود وغيرها وقوله والموصوف بزيادة الخ عطف على الفعل اى وتصرف فى الموصوف بزيادة فى الفعل (قوله ماجاء منهما) اى من البياض والسواد شاذ فالمص اختار مذهب البصريين (قوله كالفرس) ما وقع فى نسخ القاموس التى رأيناها العور ذهاب حس احدى العينين ولم يوجد فيها تنظيره بالفرس الان يقال

يجوز ان يأخذه من ضبطه بالحركات لاعتماده على نسخته او من القواعد التى ذكرها صاحب القاموس فى ديباجته حيث قال وكل ماعريته عن الضبط فهو بالفتح (قوله بل اخص منه) وهو الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب حتى يكون غيره اعم من الثلاثى المجرد و شاملا لنحو البياض والعمى لما ذكر فى المنطق من ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم (قوله الودعة) اى بسكون الدال وتحرك اى الدال بالفتح (قوله وقد شنع الشارح) قيل مراد الشارح قدس سره التشنيع لمن اجاب بهذا الجواب لا التشنيع للفاضل الهندى لانه يعلم ان هذا الجواب ليس له ولامرضيا عنده تدبر (قوله وقد كتب) اى الهندى فيه اى فى هذا الجواب فيه اى لفظ فيه و معناه فيه مافيه (قوله والجلى) فى القاموس جلى كربى الامر العظيم و جمعه جلل وقوله للخطة بالضم الامر والقصة (قوله اللام التفضيلية للعهد) فليكن اللام فى البيت للجنس فلا تكون تفضيلية فلا يلزم لغوية احدهما (قوله الذى خبر) كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن قال الرضى على ماوجدناه فى بعض النسخ كأنه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر انتهى (قوله لابد من تعويض المضاف اليه) بشىء ٥ كتنوين العوض الداخل على الظروف المبنية بعد حذف المضاف اليه قال الشاعر * فساغ لى الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات * و كما فى يومئذ و لا تعويض ههنا (قوله منافر للتنوين) يعنى لو عوض المضاف اليه ههنا بشىء لعوض بالتنوين وهو غير ممكن لان غير المنصرف منافر له فههنا مانع عن التعويض فلا يكون واجبا (قوله وينتقض) اى هذا الجواب بالتعويض اى بتعويض التنوين فى جوار فى حالتى ٩ الرفع والجر مع كونه غير منصرف عند من جعله اى جعل تنوينه تنوين العوض لا تنوين الصرف كما ذهب اليه الزجاج بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عنده فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزان اقصى الجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا وممن قال انه تنوين العوض من ذهب الى انه عوض من الياء المحذوفة وهو سيبويه فان اصل جوار عنده جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف عنده فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فعوض التنوين من الياء ومنهم من ذهب الى انه عوض من حركة الياء وهو المبرد فان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده فاصل جوار جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها

٥ هذا فى غير لفظ كل و بعض كما فى هذا المقام واما فيهما فلا حاجة الى العوض صرح به فى المغنى
منه

٩ اذ لا خلاف فى النصب انه جوارى وانه غير منصرف
منه

واثبات الحركة ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين كذا فى الرضى فى بحث غير المنصرف (قوله على انه لا مانع من البناء على الضم) فليكن كقبل وبعد مبنيا على الضم بعد حذف المضاف اليه اذ هو من مجوزات حذف المضاف اليه ايضا كما بين فى محله (قوله نحو زيد اكبر من الشعر) مثال ٤ لما جاء بعد اسم التفضيل فى صورة المفضل عليه وليس بمفضل عليه وكقولهم انت اعظم من ان تقول كذا وكقولهم اكثر من ان يحصى وقوله زيد متباعد من الشعر فكلمة من فى مثله ليست تفضيلية (قوله وهو الاصح) اى كونه سماعيا هو الاصح (قوله فلزومه صيغة افعل) اى عدم مفارقته اياها وان كان الموصوف مثنى اوجمعا او مؤنثا اكثر من المطابقة به فيما ذكر وقوله هو الاصل اى افعل من فانه يستعمل مفردا مذكرا لاغير كما سيأتى (قوله قوله لان وضعه لتفضيل) الخ هكذا فى اكثر النسخ وقع هذا الكلام فى غير موقعه فان موقعه قبل قوله وليست بالاكثر منهم حصى وفى بعض النسخ وقع هناك (قوله وجه التزام الاضافة) الخ اى وجه التزام الاضافة مطلقا واو الى غير المفضل عليه كما فى القسم الثانى من الاضافة لعدم ذكر الغير الذى هو المفضل عليه فيه (قوله الاطلاق عن المضاف اليه) بان يكون الزيادة على المضاف اليه وعلى غيره وان لم تكن على جميع من سوى المفضل (قوله على جميع من سواه) اى سوى المفضل (قوله يشبه ان يكون) الخ من عادتهم فى امثال ذلك المقام عما هو كالمجزوم التعبير بيشبه وكأن وقوله او عرفا اى الجميع عرفا كما فى الاستغراق العرفى نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده (قوله للتخصيص) اى كانت للتخصيص والجملة خبر ان (قوله لان الاضافة للتوضيح) اى الاضافة الكائنة لتوضيح المضاف يشمل التعريف الحاصل من اضافته الى المعرفة والتخصيص الحاصل من اضافته الى النكرة فانه توضيح له فى الجملة وليس بمختص بالتعريف حتى يحتاج الى زيادة التخصيص وفيه ان المتبادر من التوضيح هو التعريف فانه الفرد الكامل له فحمله على ما هو المتبادر وجعل الكلام من قبيل الاكتفاء فتدبر (قوله وانما التقابل بين الاضافة) الخ لان الاضافة تفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة كامر (قوله اقول ونحو محمد) الخ فيه تعريض دقيق للشارح حيث ترك ما هو الاولى والاحرى من المثال المشتمل على تفضيله عليه السلام على جميع المخلوقين من الملائكة والانس والجن اجمعين (قوله فى المستثنى) وهو قوله الا اذا كان صفة لشىء الخ (قوله وفيه بحث) الخ لا يخفى ان مدار كون الاستثناء قرينة لذلك ليس على عدم صحته مع بقاء العمل على عمومه

٤ واما المثالان الاولان فاحدهما مثال للمشاركة تحقيقا و الآخر للمشاركة تقديرا
منه

بل مداره على ان العمل فى هذا المظهر لايتصور الا بالفاعلية وهذا القدر كاف فى كونه قرينة له وقوله يعنى لايعمل اصلا فى مظهر الخ بيان لما يتضمنه الكلام من كون المظهر المخصوص مستثنى من المظهر المذكور لابيان المستثنى منه بحسب التركيب فانه بحسب التركيب مقدر فى الكلام اى لايعمل فى المظهر فى وقت من الاوقات الا اذا كان صفة الخ (قوله قيده بالمستتر) الخ مثل زيد الافضل (قوله انما يتم فى المستتر) الخ ولايجوز ان يعتبر معه قصد اطراد الباب والاجاز هند زيد افضل هى منه مع انه لم يجوزه الرضى كما عرفت (قوله فى سائر المبنيات) مع انه غير جائز (قوله وبما قدمنا لك) من انه لايعمل فى الضمير البارز على مانص عليه الرضى وان ما ذكره الشارح من التعليل انما يتم فى المستتر وقوله بالمظهر اى فى قول المص ولايعمل فى مظهر (قوله فلاحاجة الى التخصيص) اى تخصيص المظهر بالفاعل ولايخفى عليك انه لايتوقف عدم الحاجة الى التخصيص بالفاعل على ان يراد بالمظهر الملفوظ مطلقا سواء كان مظهرا او ضميرا بارزا كما يشعر به كلامه لانه لاحاجة اليه على تقدير ان يكون المراد به الاسم الظاهر ايضا لانه يصح الحكم بانه لايعمل فى الاسم الظاهر الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية الا اذا كان لشئ الخ فانه يعمل الرفع حينئذ بالفاعلية فيه نعم لايجوز ان يراد به الاسم الظاهر بل يجب ان يراد به الملفوظ مطلقا كما عرفت فيجب ان تحمل التفريع المذكور على مجرد الترتب من غير توقف تدبر (قوله فلاوجه لتخصيص الدعوى) بل ينبغى ان يقال وانما لم يعمل من غير تقييد بالرفع على الفاعلية ويمكن ان يقال لما ذكر المص كلاما مشتملا على الرفع بالفاعلية وبين الشارح العمل بالرفع على الفاعلية فى اول المقال اجرى الكلام على هذا المنوال فى ثانى الحال كذا افيد (قوله لانه مع السابق) وهو قوله لان هذا العمل بالاصالة الخ وقوله وليس وجها مستقلا له مع قطع النظر عن السابق كما يفيده اعادة اللام قيد للمنفى (قوله اووصفا سببيا لشئ) كلمة او للتخيير بين العبارتين وقوله ولامعنى لتقدير الصفة الخ هذا انما يرد لولم يكن قوله صفة من كلام المص ويكون مما قدره الشارح كما فى نسخة المحشى لكنه موجود فى نسخ المتن التى رأيناها ووجدناه فى نسخ الشرح معلما بالاحمر (قوله تسمية المتعلق) بكسر اللام اى متعلق ذلك الشئ الذى اعتمد عليه كالكحل فى المثال المذكور (قوله المسبب) على صيغة اسم المفعول وقوله مسبب الاسباب على صيغة اسم الفاعل (قوله على ما حمل) الشارح قول المص وهو قوله لمسبب من انه مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره يخرج عنه اى عن قول المص نحو مارأيت الخ لان الشيئين المشتركين فى المسبب فى هذا

المثال ليسا بمتغايرين بل متحدين وقوله فينبغى ان يطلق المسبب من كونه مشتركا بين ذلك الشئ وبين غيره وانما قال ينبغى ولم يقل يجب لجواز ان تحمل الغير على ماهو اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا ولا يفسر غيره فى قوله باعتبار غيره بغير الاول كما فسره الشارح لئلا يخرج عنه هذا المثال الذى لاشك فى صحته ووقوع مثله فى كلام الفصحاء من غير ٢ احتمال كونه مصنوعا وقوله بالاول متعلق بالتقييد (قوله كيف تعلق باعتبار الاول) اى قوله باعتبار الاول (قوله بحرفين متماثلين) اى كل منهما مثل الآخر فى المعنى وقوله الى اسمين من نوع واحد كالاعتبار ههنا ولابد من قيد آخر وهو ان يكون تعديته اليهما معا من غير تعديته الى الاول وتقييده به اولا ثم تعديته الى الثانى وقوله جلست فى الدار فى الصحراء الخ فان الدار والصحراء من نوع واحد فانهما ظرفا مكان بخلاف جلست فى الدار فى اليوم فان الدار ظرف مكان واليوم ظرف زمان وقوله فيبدل البعض عن الكل فان الدار بعض من البلد فلو قيل جلست فى الدار فى البلد لصار بدل اشتمال فتدبر (قوله من مرفوع مفضل) الخ اى من الضمير المرفوع المستتر فى مفضل العائد الى مسبب (قوله وعمل اسم التفضيل المذكور لايخص بمقام المدح) الخ اجيب ٤ عنه بان اسم التفضيل موضوع لموصوف بالزيادة والوصف بالزيادة لايخلو عن مدح اوذم وفيه نظر لان الموضوع لموصوف بالزيادة انما هو نفس اسم التفضيل كما ان ضارب موضوع لذات ما قام به الضرب ومع ذلك اذا دخل عليه النفى نحو ما ضارب زيد يكون النفى نفيا لقيام الضرب بزيد وكذا احسن موضوع لمن اتصف بزيادة الحسن فاذا دخل عليه النفى نحو زيد ليس باحسن من عمرو يكون نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل فى المعنى كعمرو فقوله فى المعنى ظرف للمفضل والمفضل معنى فى المثال المذكور هو الكحل فى عين زيد وفى اللفظ الكحل فى عين رجل (قوله وعلى هذا) اى بناء على ما ذكرنا من ان هذا البيان يخص مثالا يكون المقصود الخ عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه اى بالنظر الى اصله مع قطع النظر عن بعض ما ذكر فيه من قوله والمساواة يأباها مقام المدح فلا ينافى قوله هذا البيان يخص مثالا الخ فان مراده بالبيان هناك قوله والمساواة الخ وبالوجه ههنا اصل الوجه كما سيشير اليه وقوله دون الثانى وهو قوله وثانيهما ان يجعل احسن الخ لعدم اطراده اى لعدم اطراد اصل الوجه الثانى فى تركيب ليس فى مقام المدح وذلك لان جعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة

٢ رد على الكردى منه

٤ المجيب وجيه الدين منه

عرفا معلل بان نفي الزيادة لايلايم المدح بخلاف هذا الوجه اى الوجه الاول فان اصل بيانه يجرى فى الجميع اى فى كل تركيب سواء كان فى مقام المدح اولم يكن لان جعل احسن بعد النفى بمعنى حسن معلل بكون النفى متوجها الى القيد الذى هو الزيادة فلا يتوقف على كونه فى مقام المدح وان لا يجرى بعض ماذكره الشارح فى هذا الوجه من قوله والمساواة بأباها مقام المدح فانه لايجرى الافيما يكون المقصود منه المدح كما عرفت ولايتوقف عليه اى على بعض ماذكره مما لايجرى فى الجميع اصل البيان اى اصل بيان كون احسن بمعنى حسن (قوله لايتأتى ذلك) الخ اى تجريد احسن عن الزيادة عرفا قبل تسلط النفى عليه بخلاف تجريده عنها بعد النفى وفيه انه يجوز ان يجرد من التفضيلية عن كونها تفضيلية عرفا ايضا وتكون بمعنى آخر كما اشار اليه الشارح بقوله مقيسا الى حسن زيد فلا اشكال (قوله سواء كان برجوع النفى الى الزيادة) كما فى التوجيه الاول من التوجيهين اللذين ذكرهما الشارح اوبوجه آخر كما فى التوجيه الثانى منهما (قوله فيجوز) تفريع لقوله لايمتنع زيدا كان عمرو ضاربا فزيدا مفعول ضاربا فصل بينه وبين عامله بالاجنبى وهو قوله كان عمرو (قوله ولم يلتفت) اى الشارح وقوله واجاب اى الشارح وقوله فرجح العمل اى عمل اسم التفضيل فى الفاعل مع ضعف عليه اى على رفعه بالخبرية ورفع الكحل بالابتداء (قوله راجعا الى ماذكره) اى الشارح بان يجعل التعرض للزوم عود الضمير الى ما لم يذكر لكونه منشأ للزوم التعقيد لالكونه غير جائز فى نفسه كما حمل عليه الفاضل الهندى فرده بماورده وفيه ان مجرد عدم كون المرجع مذكورا لفظا لايقتضى التعقيد اذ لاتعقيد فى قولنا ضرب غلامه زيد فتدبر (قوله ويمكن ان يجعل جوابه[3] تحريرا لما ذكره المص) وبيانا لما هو المطوى فى كلامه وهو لزوم التعقيد على تقدير رجوع الضمير الى مالم يذكر لفظا وهو الكحل لالعدم كونه مذكورا لفظا بل لخلل فى نظم الكلام حينئذ بسبب تأخير ماحقه التقديم وتقديم ماحقه التأخير وقوله من وجه الخ بيان لما (قوله فان حاصل الوجه) الذى ذكره المص بقوله مع انهم لورفعوا لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبى وهو الكحل (قوله واورد الرضى) اى على الوجه الذى ذكره المص بقوله مع انهم لو رفعوا لفصلوا الخ ايضا اى كما اورد عليه الشارح من القدح الذى حاصله منع الاضطرار وقوله يجرى فى الاثبات ايضا اى كما انه يجرى فى النفى وذلك لانا لو رفعنا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فى قولنا رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد

[3] اى جواب الشارح
مهد

للزم الفصل بين احسن ومعموله بالاجنبى فيلزم ان يعمل احسن فى الكحل بالفاعلية وليس كذلك وقوله واجاب الهندى بانه لم يسمع عبارته هذه فان قيل هكذا يأتى فى الاثبات نحو رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد قيل صحته غير محققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفى لمجيئه فى الاحاديث وكلام العرب العرباء ذلك انتهى وهو اى ما اجاب به الهندى كالسابق منه اى كالجواب الذى سبق منه ووافقه الشارح فيه وهو مما يقضى منه العجب كما مر فلا يلتفت اليه ايضا ووجه كونه كالجواب السابق ان هذا الجواب لايدفع ما اورده الرضى لان حاصل ايراده انه يلزم حينئذ ان يعمل اسم التفضيل فى الاثبات لانه يلزم فيه على تقدير الرفع ايضا الفصل بينهما بالاجنبى مع انه لايعمل فى الاثبات اتفاقا ولاشك انه لايندفع بالقول بعدم كون مثل هذا التركيب اى رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد مسموعا من الفصحاء اصلا[2] (قوله واجيب بانه) الخ حاصله ان العرب كان مضطرا فى اعماله فى صورة النفى بناء على انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء للزم الفصل بينه وبين معموله باجنبى لكنهم شرطوا فى عمله مطلقا سواء كان فى حال الاضطرار اوعدمه بكون المعنى التفضيلى فيه ضعيفا ولاشك ان المعنى التفضيلى ضعيف فى صورة النفى قوى فى صورة الاثبات فلا يلزم ان يعمل فى صورة الاثبات حال الاضطرار ايضا (قوله وحينئذ) اى حين اذا كان التقدير من كحل عين زيد (قوله وهو حذف المجرور وابقاء الجار) فان ماله نظير حذف المجرور مع الجار اوحذف الجار فقط وحذف كلمة فى وابقاء مدخوله على الجر فانه يجب حينئذ نصب مدخوله على نزع الخافض قيل هذا غير وارد اذ لم يرد[4] ان فى نظم الكلام حذفا وتقديرا بل اراد ان المعنى عليه (قوله وتوقف العمل) الخ اشارة الى الجواب عما ذكره من وجه الرد (قوله بالاعتبار دون الحقيقة) اى دون تغايرهما بحسب الحقيقة والذات ممنوع بل يكفى كونه كذلك اى كون المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار بحسب المآل والصورة اى الظاهر وان كانا متغايرين بالذات فى الحقيقة وقوله بان يكون مرجع المعنى الى ذلك اى الى تغايرهما بالاعتبار ناظر الى قوله بحسب المآل وقوله ولايكون فى الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات ناظر الى قوله والصورة وقوله وهناك اى فى قولنا مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد على تقدير ان يكون المضاف محذوفا اى من كحل عين زيد كما ذكره الرضى الانتقال الى الكحل المفضل

[2] لا برفع احسن بالخبرية ولا بعمله فى الكحل
مهد

[4] اى الشارح
مهد

عليه المقدر ايضا اى كما فى المثال الاول اعنى ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد من ذكر الكحل المفضل فليس فى الظاهر الا كحل واحد وان كان فى الحقيقة كحلان متغايران بالذات فيهما وفيه ان المقدر فى حكم الملفوظ فبعد تقديره وجعله فى حكم الملفوظ يكونان٣ متغايرين بالذات بحسب الظاهر ايضا ولعله اشار الى هذا بقوله فتأمل وقيل لعل وجهه انه لا يلزم ان يكون تفضيل الكحل فى عين الرجل المنفى بالنسبة الى الكحل فى عين زيد حتى يفهم منه بل جاز ان يكون بالنسبة الى شئ آخر فيه كالصبر٤ مثلا انتهى وليس بشئ لان الكلام فيما اذا لم يكن قرينة على ارادة غير الكحل وحينئذ لا يفهم منه الا الكحل كما لا يخفى (قوله بوجهين) متعلق بالتزييف وقوله لان معنى الخ علة لكونه بدل الكل من الكل وقوله ما رأيت كعين زيد اى عينا مساوية لها فى الحسن ولا زائدة عليها بقرينة كون المقام مقام المدح وقوله احسن فيها الكحل ولا مثلها بقرينة كون المقام مقام المدح ايضا وقوله عينا مثل عين زيد بمقتضى كاف التشبيه وقوله زائدة على عين زيد الخ بمقتضى قوله احسن فى عينه الكحل وقوله فى حالة واحدة كما يقتضيها كون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد (قوله ان كان الكاف اسما) بمعنى المثل اى مثل عين زيد فيكتسب التأنيث من المضاف اليه فيصح رجوع ضمير المؤنث فى الصفة اليه (قوله فجعلها) اى الكاف باعتبار متعلقها اى ما رأيت عينا كائنة كعين زيد فقول الشارح مماثلة بيان لحاصل المعنى وقوله صفة موصوف محذوف وهو عينا وقوله اما بجعل المماثلة الخ كما فى الوجه الاول وقوله واما بجعل المماثلة الخ كما فى الوجه الثانى وقوله ويلزم منه اى من جعل المماثلة بمعنى المماثلة فى الفضل المقصود وهو ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وقوله لزم التناقض وهو باطل وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم فثبت انه ليس عين مثل عين زيد فى الفضل على جميع ما عداه وقوله فيكون النفى مبرهنا على طريق القياس الاستثنائى الذى استثنى فيه نقيض التالى لينتج نقيض المقدم فيكون النفى ثابتا بالبرهان بخلاف سائر الصور فان فيها لا يلزم التناقض وهو ظاهر (قوله فى ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد) وهو التركيب الاول من التركيبين الاخصرين وهو المشار اليه لقوله هذا التركيب وهو فاعل لا يتعين وقوله بل جاز ان يقال ما رأيت الخ وهو التركيب المذكور ابتداء فى كلام المص وقوله ولا يصح ان يقال ما رأيت الخ وهو التركيب الثانى من التركيبين الاخصرين (قوله المفضل عليه) وهو قوله منه وما يتعلق به

٣ بخلاف المثال الاول فان الضمير راجع الى الكحل المذكور فيكون الكحل واحدا فى الظاهر منه

٤ وهو دواء منه

وهو قوله فى عين زيد وقوله حيث قال الخ مرتبط بقوله ان الظاهر من عبارة المص الخ وقوله كما قال سابقا ولك٧ ان تقول ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد (قوله وليس لك ان ترفعه) اى ترفع احسن بالخبرية والكحل بالابتداء وقوله بناء علة للرفع وقوله وليس بمعنى حسن مع اتحاد الخ النفى مسلط على القيد فقط اعنى اتحاد المفضل والمفضل عليه وقوله اذ لم يذكر الخ علة لعدم اتحاد المفضل والمفضل عليه وقوله لانه وان لم يذكر الخ علة لقوله وليس لك ان ترفعه الخ يعنى ان المفضل عليه وان لم يكن مذكورا لكنه مقدر والمقدر فى حكم الملفوظ والمراد انه مقدر فى الكلام على وجه يكون عين المفضل وقوله فجهتا اعمال الخ وهما لزوم الفصل بالاجنبى على تقدير رفعه واتحاد المفضل والمفضل عليه (قوله وما ذكره) اى المص بترك موصوف احسن وقوله على جواز حذف الموصول ناظر الى المثال وقوله وذكره ناظر الى التمثيل بالشعر (قوله ما سيأتى من جعل ساريا صفة راكبا) حيث قال وقاية الله تعالى راكبا ساريا الخ (قوله ونفى الظن ابلغ) الخ ويلزم منه نفى الرؤية البصرية والقلبية بطريق الاولى (قوله جعل الواو حالية) اى اختارها وقوله وما ذكره اظهر الخ فان كونها اعتراضية انما يتم على مذهب من يجوز الاعتراض فى آخر الكلام كذا قيل والمشهور ان الاعتراض يقع بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتشديدا وتحسينا كالواقع بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدأ وخبره وبين الشرط وجوابه وبين القسم وجوابه وبين الموصوف وصفه وبين الموصول وصلته الى غير ذلك على ما ذكر فى المفصلات وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب للبيانيين فى الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحويين والزمخشرى يستعمل بعضها كقوله فى ونحن له مسلمون يجوز ان تكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان تكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابى حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين انتهى (قوله ومقتضى السياق) وهو قوله مررت (قوله ليفيد انه ما ارى ولا يرى قط) اى فى جميع الازمنة الماضية والمستقبلة وكلمة قط وان كان لاستغراق ما مضى من الزمان فلهذا حكم ابن هشام بان قول العامة لا افعله قط لحن لكن استعمل فى المستقبل ههنا ايضا بطريق الاستتباع لا بطريق الاصالة وقوله لانه لو رأى الخ بيان لوجه كونه مفيدا لنفى الرؤية فى الماضى

٧ مقول قال منه

كنفيها فى المستقبل يعنى اورأى مثله فى الزمان الماضى لم يتأت منه الحكم بانه لايرى قط لانه لما رأه علم انه موجود فامكن ان يراه فلايتأتى منه الحكم بانه لايراه قط وهذا الكلام مبنى على ان مدار نفى الرؤية على عدم وجود المرئى لاعلى وجود مانع عن الرؤية لان المقصود المبالغة فى وصف ذلك الوادى بانه لامثل له (قوله دون معناه) وهو الكلمة (قوله او النسبة) اى تقييد نسبة الحدث الى فاعل ما بالزمان فان الزمان من حيث هو ليس بمعتبر فى مفهوم الفعل بل من حيث ان الحدث اوالنسبة مقيد به (قوله او الى فاعل معين) اى من حيث الذكر و الاسناد اليه وان كان كليا نظرا الى مفهومه كرجل فى جاء رجل فان قلت الفاعل المعين غير محصور بل يحدث يوما فيوما عند حدوث التراكيب فكيف يمكن وضع الفعل لمعناه مع اعتبار الفاعل المعين قلت يمكن ذلك بان يكون وضعه عاما للموضوع له الخاص لا وضعا خاصا للموضوع له الخاص (قوله وبهذا تحقق انه يمكن) الخ هذا مبنى على ما هو المشهور فيما بين القوم من ان الفعل مشتمل على ثلثة معان واما على ماذكره من ان التحقيق انه مشتمل على اربعة معان فلا يمكن ذلك لما ذكره من ان المعنى الرابع تقييد الحدث اوالنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفى قيل عليه انه كيف يمكن حمله على المعنى المطابقى مع وصفه بالاقتران بالزمان وقد صرح فى اوائل الكتاب بان الكل لايوصف بالاقتران بالجزء واجيب عنه بحمل قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة على معنى فيه احد الازمنة الثلثة يجئ به لبيان الفعل والاحتراز عن الاسم (قوله لانه بعد اخراج النسبة) الخ اشارة الى الجواب عما يرد على قوله ولما وصف ذلك المعنى الخ من ان الملازمة ممنوعة لجواز ان يوصف النسبة بالاقتران فكيف يتعين ان يكون المراد به الحدث (قوله ولا التضمنى) الخ عطف على معناه المطابقى واشارة الى ان فى كلام الشارح مقدمات مطوية بناء على ان بعضها معلوم للمخاطب مما سبق فى تعريف الاسم والحرف وهو عدم صحة ارادة المعنى المطابقى وبعضها ظاهر غنى عن البيان وهو عدم صحة ارادة المعنى الالتزامى (قوله لانه لايصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف) وذلك لان المعنى فى تعريف الاسم والحرف انما هو المعنى المطابقى لاالتضمنى وهو ظاهر مع انه يجب ان يكون المراد بالمعنى شيئا ٩ واحدا فى تعريف الفعل والاسم والحرف لما عرفت انه جنس وباقى القيود فصل فامتياز الفعل عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران وامتياز الحرف عن اخويه بعدم الاستقلال وامتياز الاسم عن الحرف بالاستقلال

٩ وهو المعنى الاعم المتحقق بالنظر الى الاسم والحرف فى ضمن المعنى المطابقى وبالنظر الى الفعل فى ضمن المعنى التضمنى
منه

وعن الفعل بعدم الاقتران كما مر وقوله وعدم صحة ارادة الالتزامى اى المعنى اللازم للمعنى الموضوع له ظاهر جدا لان الكلام فى بيان الموضوع له الفعل لافى بيان لازم الموضوع له (قوله كالحكم على الجمع قد يكون على سبيل الانفراد) الخ فالمعنى ان كل واحد منها منقول عن المصادر الخ (قوله منسلخات عن الحدث) فمعنى كان زيد عالما زيد متصف بالعلم فى الزمان الماضى من غير اعتبار حصوله وحدوثه فيه صرح به بعض المحققين الخ وهو القاضى عضد الملة والدين (قوله المراد بالفعل) فى قوله لتقليل الفعل او تحقيقه (قوله فلا يصح قوله وشئ من ذلك) الخ لانه يتحقق تقليل الحدث او تحقيقه فى غير الفعل الاصطلاحى (قوله الا ان الظاهر حينئذ) اى حين ارادة مداول الفعل الاصطلاحى ان يقول وشئ من ذلك لايتحقق الا فيه بالضمير فان المقام حينئذ مقام الضمير لعدم المغايرة بخلاف ما اذا اريد بالفعل فى قوله لتقليل الفعل الحدث فان المراد بالفعل فى قوله لايتحقق الا فى الفعل الفعل الاصطلاحى لا الحدث فيكون المقام مقام المظهر للمغايرة بينهما حينئذ (قوله صح قوله والصفات استغنت عنها) فان معناه حينئذ استغنت عن تاء التأنيث الساكنة والقرينة على ذلك قوله من التاء المتحركة (قوله البارز المرفوع مطلقا) سواء كان متحركا او ساكنا وفيه انه حينئذ يستغنى عن قوله ولحوق تاء التأنيث ساكنة فلهذا خصه بالمتحركة و قوله كما يدل عليه بيان الشارح و هو قوله لان ضمير الفاعل الخ (قوله زمانى) لاذاتى كما زعمه الشارح (قوله فهو بالذات) اى بلا واسطة امر آخر كالزمان فلا يحتاج تقدم الزمان الى زمان آخر وان كان زمانيا اذ ليس التقدم الزمانى عبارة عن تقدم يكون الزمان فيه ظرفا للمتقدم والمتأخر ولك ان تقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالتقدم الذاتى هذا المعنى اى ما يكون بلا واسطة امر آخر وان كان زمانيا لاالتقدم الذاتى المتعارف فيندفع ما اورده عليه من ان التقدم بين اجزاء الزمان زمانى لكن يبقى ما اورده بقوله ولزوم ان يكون الخ وقوله وبالعرض الخ كما فى تقدم موسى عليه السلام على عيسى عليه السلام (قوله والتقدم بالذات) وهو عبارة عن تقدم المحتاج اليه على المحتاج كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح وقوله بين العلة التامة الخ التى لاتتقدم على المعلول بالزمان والا يلزم تخلف المعلول عنها وهو محال وحصر التقدم بالذات فيما يكون بين العلة والمعلول مبنى على ماذهب اليه البعض وبعضهم اطلق التقدم بالذات على التقدم بالطبع ايضا وهو ان يكون المتقدم بحيث لايمكن ان يوجد المتأخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر

بموجود كتقدم الواحد على الاثنين وقوله مخاطب آخر اى غير مخاطب هذا الفن، (قوله الظاهر فى اوله) اذ المذكور انما هو جنس الفعل المضارع لا افراده فلا حاجة الى ايراد صيغة الجمع باعتبار افراده على انه يوهم ان المراد اوائل كلمة واحدة وهو ظاهر البطلان (قوله ايضا) اى كالمضارع فى الاشتراك يكون مشتركا بين المعنيين نحو عسعس بمعنى اقبل وادبر فيكون مضارعا اى مشابها للاسم فانه يكون مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين فمثل هذا الماضى يدخل فى التعريف فلا يكون مانعا وقوله الا انه ليس كل الخ اشارة الى الجواب وحاصله ان المشابهة المأخوذة فى التعريف مقيدة بكونها بسبب زيادة احد حروف نأيت ومشابهة مثل عسعس بالاسم فى الاشتراك ليس بسبب زيادة احد حروف نأيت فعلم من هذا التقرير ان مدار الجواب على تقييد المشابهة بأحد حروف نأيت وما ذكره من انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذى بسبب زيادة حروف نأيت دائمى تحقيق للمقام وليس مما يتوقف عليه الجواب المذكور ويجوز ان يكون اشارة الى جواب آخر بجعل قوله لوقوعه مشتركا بمعنى او قوعه مشتركا دائما والماضى وان كان مشابها به لكن مشابهته به ليست لوقوعه مشتركا دائما هذا واجيب عن السؤال المذكور ايضا بان الماضى وان كان مشتركا بين المعنيين لكنه ليس بمختص باحدهما بالسين او سوف فيخرج بقوله وتخصيصه بالسين اوسوف وبان المراد بكون الفعل مشتركا كون الفعل من حيث انه فعل مشتركا واشتراك مثل عسعس راجع الى الاشتراك فى الاسم لانه اشتراك فى المصدر وليس عسعس من حيث انه فعل مشتركا (قوله واوجعل مشابهته باحد) الخ اى بسبب زيادة احد الخ وقوله بمثل مقتل الخ صلة المشابهة وقوله لكان اشد مشابهة لكون وجه الشبه حينئذ كونهما مشتركا بسبب زيادة حرف لا لمطلق الاشتراك كما فيما ذكره الشارح وكلما كان وجه الشبه اخص يكون المشابهة اشد (قوله فالتذكير) اى تذكير مفردا وتذكير المتكلم للتغليب اى لتغليب المذكر على المؤنث (قوله مصدرا حينا) اى وقت غيبته وقوله الا ان جعلها الخ قال فى شرح هذا المقام وفى صحة وقوع المصدر حالا كلام انتهى (قوله لانه لا يعرب غيره مطلقا) اى سواء اتصل النون بالمضارع اولا وقوله وانه لا يفيد الخ عطف على قوله انه يفيد الخ اى لا يفيد ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به نون التأكيد اونون جمع المؤنث بل انما يفيد ان غيره لا يعرب اذا اتصل به احدى النونين وقوله فقال اى الشارح دفعا لما يتجه

وقوله بمعنى ما يعرب الا المضارع اى ما يعرب فعل من الافعال الا المضارع لما حقق فى محله من ان انما بمعنى ما والا وقوله فيكون الشبهة بحالها اى باقية بحالها لانه يدل على ان انحصار الاعراب فى الفعل المضارع اذا لم يتصل به احدى النونين فيستفاد منه انه اذا لم يتصل به احدى النونين لا ينحصر الاعراب فيه بل يوجد فى غيره من الافعال حينئذ فيكون اعراب غيره مقيدا بوقت عدم اتصال احدى النونين به وايضا يستفاد منه انه يعرب المضارع اذا اتصل به احدى النونين ايضا وان لم ينحصر الاعراب فيه حينئذ فلا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به احديهما مع انه المقصود بالبيان وقوله بمعنى المغايرة المفهومة من قوله غيره وقيدلها اى لا يعرب مغايره اى مغايرا لفعل المضارع فى وقت عدم الاتصال اى اتصال احدى النونين به ومغايره فى وقت عدم الاتصال هو المضارع فى وقت الاتصال وغيره من الافعال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل الخ لا لتخصيصه بالمضارع وقت الاتصال فان المقصود بالبيان افادة عدم كون غيره من الافعال معربا وعدم كونه معربا وقت الاتصال والظاهر فى الجواب ان يقال الظرف متعلق بالاعراب الذى يتضمنه قوله انما يعرب المضارع مع قطع النظر عن معنى الحصر اى يعرب المضارع اذا لم يتصل به احدى النونين اى لا يعرب اذا اتصل به احديهما كما لا يعرب غيره من الافعال كما يدل عليه الحصر فلا اشكال (قوله لا بمعنى ما به يتقوم) الخ اى كما فى سائر العوامل فلهذا فسر العامل فيما سبق بما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب والمراد بذلك المعنى هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وقوله ليس لمعنى مقتض للاعراب وقوله بمعنى فتحة اى لا بمعنى علم المفعولية اوحذف نون اوجبها العامل نحو ان يضربا وان يضربوا وقوله اوحذف نون الخ نحو لم يضربا ولم يضربوا وقوله اوحرف كالواو والياء فى الناقص فان علامة الجزم فى الناقص سقوط لام الفعل نحو لم يغزو ولم يرم (قوله اى من المضارع المعرب) الخ قيد مرجع الضمير بالمضارع المعرب ليصح الحكم بقوله ٨ بالضمة والفتحة والسكون (قوله عما هو عند اهل التصريف) وهو ما لم يكن فى مقابلة فائه اوعينه اولامه حرف من حروف العلة والهمزة والتضعيف وقوله ليشمل نحو احمر الخ فان الراء المشددة من احمر ليست مما يصدق عليه اللام بلا شبهة لان المركب من الشئ وغيره ليس عين ذلك الشئ وفى احمر احدى الرائين زائدة وليست بلام وان عبر عنها باللام فى الوزن لان القاعدة فى المكرر ان يعبر بما تقدمه وانما قال بلا شبهة لانه لا كلام

٨ اى يعرب بالضمة الخ
منه

فى جواز اطلاق اللام على الراء المشددة عندهم (قوله نحو يضرب زيد) مثال
للمجرد عن الضمير البارز الذى لم يوجد فيه ضمير مستتر ايضا وقوله وزيد يضرب
مثال للمجرد عنه الذى وجد فيه ضمير مستتر وقوله نحو تضرب مثال للمجرد
عن الضمير البارز المرفوع الذى لم يوجد فيه البارز المنصوب وقوله ونضربك
مثال للمجرد عن الضمير البارز المرفوع الذى وجد فيه البارز المنصوب وقوله
نحو يضرب مثال للمجرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل الذى لم يوجد فيه
المرفوع المنفصل ايضا وقوله وما يضرب الا هو مثال للمجرد عنه الذى وجد
فيه المرفوع المنفصل (قوله عن الضمير البارز) اى مطلقا (قوله ان لا يتصل به)
لا ان لا يوجد معه ضمير اصلا لا متصلا ولا منفصلا وقوله يدل عليه قوله اى قول
المص والمتصل به ذلك فانه جعل المتصل به مقابلا للمجرد عن ضمير بارز مرفوع
ولعل قوله فتأمل اشارة الى انه يجوز ان يكون قول الشارح متصل به اشارة
الى ان المراد بالمجرد عنه نفى الاتصال به لا ان هذا القيد مقدر فى الكلام (قوله
لانتقض الحكم) وهو قوله بالنون و حذفها بجمع المؤنث اذ لا يحذف نونه
حالتى الجزم والنصب لكن يمكن ان يحمل الجمع على الاعم ويجعل اسم الاشارة
فى قوله والمتصل به ذلك اشارة الى ماعدا ضمير الجمع المؤنث فتدبر (قوله
وهناك نظر) الخ وجوابه ان المراد ههنا بيان الاعراب الاصلى مع قطع النظر
عن امر عارض كالوقف على السكون وتحريك المجزوم لئلا يلزم اجتماع الساكنين
(قوله حتى يكون قاصرا) لعدم شموله للنصب والجزم وقوله فاتمه بما لحقه به
من قوله وان يضرب ولم يضرب (قوله مع ما يقابله) وهو المجرد (قوله لا على
مجرد المجرد) الخ لان كونه بالنون حالة الرفع و بحذفها حالتى النصب والجزم
ليس مختصا بالصحيح بل يجرى فى الجميع و قوله فنبه الشارح عليه اى على انه
معطوف على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد بقوله والمضارع المتصل دون
ان يقول والصحيح المتصل فافهم (قوله مثل يدعوان) الخ اى من غير الصحيح
وقوله لكان واضحا اى فى كونه جاريا فى غير الصحيح ايضا (قوله من كلام الشارح)
وهو قوله والمضارع المعتل الآخر حيث قيد المعتل بالآخر (قوله لم يقيدوا التجرد)
بكونه للاسناد (قوله لان الاسم يفيد معناه) الخ كزيد وعمرو وبكر الى غير ذلك
من الاسماء المعدودة الغير المركبة وقوله وليس بمعرب اى والحال انه ليس بمعرب
لعدم تحقق عامله ومعه قوله فلا يوجد المجرد اى عن العامل منه اى المضارع
وكلمة من للتبعيض غير مرفوع بل يوجد حينئذ معربا مرفوعا البتة (قوله وانما
قال ويرتفع) الخ كأنه قيل لو لم يجعل العامل التجرد لما قال ويرتفع اذا تجرد الخ

فاجاب عنه بمارى (قوله لان تحقق العامل) وهو وقوع الفعل المضارع
موقع الاسم وقوله يمتنع وقوع الاسم موقعه فيمتنع وقوع الفعل المضارع
موقع الاسم على هذا التقدير فوقوع الاسم موقعه دليل على وقوعه موقع الاسم
وكذا امتناع وقوع الاسم موقعه دليل على امتناع وقوعه موقع الاسم فلا يرد
ان الموافق لما ذكره الشارح من ان العامل فيه وقوعه موقع الاسم ان يقول
لانه اذا تحقق الناصب او الجازم لا يقع الفعل المضارع موقع الاسم تدبر (قوله
وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه) الخ كأنه قيل لو كان وقوعه موقع الاسم عاملا فيه
عنده لقال بدل قوله ويرتفع اذا تجرد الخ ويرتفع بوقوعه موقع الاسم ولما لم يقل
هكذا علم انه ليس العامل وقوعه موقع الاسم بل التجرد عن الناصب والجازم
فاجاب عنه بمارى (قوله لان وقوعه موقع الاسم خفى) الخ بخلاف تجرده
عن الناصب والجازم فانه امر ظاهر لا خفا فيه (قوله و بين الماضى) مع انه
لم يكن مرفوعا فلو كان وقوعه موقع الاسم عاملا فيه الرفع لكان عاملا
فى الفعل الماضى اياه ايضا وليس فليس وقوله لانا نقول هو اى الماضى مبنى الاصل
فلا يؤثر الخ لعدم قابلية التأثير فيه لا لعدم تأثير العامل ونقصانه فى العمل ونظيره
ان الفاعل المستجمع لجميع شرائط التأثير لا يؤثر فى الممتنع لعدم قابلية التأثير فيه
فلا يلزم من كونه عاملا فى المضارع كونه عاملا فى الماضى وانما يلزم ذلك
لو كان فيه قابلية التأثير (قوله يرده ان ان لا نضرب) الخ وجوابه انه لا يجب
ان يكون كل ما اول بشئ فى حكم ما اول به فلا يلزم من كون ان مع الفعل
فى تأويل المصدر ان يكون حكمه حكم المصدر بل يجوز ان يكون مغايرا له
فى الحكم بان يكون الفعل مع ان كلاما و يؤيده مانقله عن السيد الشريف
قدس سره فى اوائل الكتاب من انه فرق بين صريح المصدر والفعل المأول به
بدخول كلمة ان او ان ورد قول الخليل ايضا بانه لا معنى للمصدرية فى لن كما كانت
فى ان وبانه جاز ٧ تقديم معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن يضرب
قال الرضى وللخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى
وعملا اذ هو وضع مستأنف انتهى ولا يخفى ان ماقاله الرضى مؤيد لما ذكرناه
من الجواب ايضا (قوله اقول لن مركب) الخ هذا اختراع لمذهب آخر فيه
وليس هذا بمستبعد من جودة قريحته وكمال فطانته (قوله حتى يفيد اللفظ)
الخ غاية للنفى يعنى لو كان لتأكيد الفعل المنفى لافاد اللفظ نفى التأكيد والمقصود
انما هو تأكيد النفى وقوله و لذا اى لاجل ان لن مركب من لا والنون الخفيفة

٧ ولا يجوز تقديم معمول معمول ان فلا يقال عمرا ان يضرب

التى هى التأكيد (قوله ماذكره الشارح فى تفصيل الحروف) الخ يمكن ان يقال لماكان بيان وجه تقدير ان بعد هذه الحروف مناسبا فى هذا المقام وتأخيره الى مقام تفصيل المص غير مناسب اراد بيان وجه تقدير ان بعدها ولما كان هذا البيان موقوفا على تفصيل تلك الحروف فصلها ههنا وان كانت مفصلة فيما بعد فافهم (قوله ولو سلم) ان لفظ العلم قد يستعمل بمعنى الظن (قوله بل مايدل على اليقين) ولاشك ان مايدل على اليقين من حيث انه كذلك لايكون بمعنى الظن فيكون التقييد به لغوا (قوله وبه) اى بكون صيغة الفصل للحصر صار مقابلا لقوله والتى تقع بعد الظن فانه لما جاز فيها كونها مخففة ومصدرية لامصدرية فقط كان التقابل بين الكلامين بارادة الحصر فى الاول (قوله متعلق بالاخذ) لا بالمخففة والا لزم ان تكون ان المخففة محذوفة من المثقلة و هو باطل قطعا (قوله وكذا الداخلة على الماضى) يعنى ان ان الداخلة على الماضى كأن التى تقع بعد العلم فى كونها مخففة من المثقلة وعدم كونها مصدرية لان المصدرية للرجاء والطمع فلا تناسب الماضى الدال على التحقق كما لا تناسب العلم و قوله ولا بعد ان يقال هى اى ان التى تقع بعد العلم وكذا الداخلة على الماضى الناصبة اى ان المصدرية الناصبة الغيت عن عمل النصب لخروجها من مقتضى وضعها وهو استعمالها فى الرجاء والطمع باستعمالها فى المتيقن وهى اى ان الناصبة التى الغيت عن العمل بسبب خروجها عن مقتضى وضعها اخف الخ لعدم كونها موجبة لحذف ضمير الشان بخلاف المخففة (قوله وليس المراد بغلبة) الخ اذ الظن عبارة عن رجحان جانب الوقوع على عدمه فلا يدل الا على غلبة جانب الوقوع على عدمه لا على كثرة الوقوع وايضا الكلام فى كونه ملايما لان المخفف الدال على التحقيق (قوله هو الحق) اى كون لن للنفى المؤكد هو الحق والدليل عليه قوله تعالى * ولن يتمنوه ابدا * فلو كان للتأبيد لكان ذكر الابد تكرارا وقوله تعالى * فلن اكلم اليوم انسيا * فلو كان للتأبيد لزم التناقض لان اليوم على الحال دون التأبيد وقوله تعالى * فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى * كما ذكره الشارح (قوله لايكون الا بعد كلامه) الخ اشارة الى منشأ الغلط يعنى أن الشارح لما رأى ان جواب كلام القائل لايكون الا بعد كلامه ظن انه يجب ان يكون مستقبلا بان يدل على زمان بعد زمانك وليس كذلك وقوله لجواز ان يكون اى الجزاء فيما مضى وكذا يجوز ان يكون الجواب بما مضى والفرق بين الجواب والجزاء ان الجواب لا يكون الا بالنظر الى القول

والجزاء لايكون الا بالنظر الى الفعل وقوله اسلمت مقول قال وقوله صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك مقول قولك (قوله فى الحال) اى فى الفعل المضارع الذى هو للحال الذى هو جار للماضى اى قريب منه بخلاف المستقبل فانه بعيد من الماضى بالنسبة الى الحال كما لا يخفى الذى هو مبنى الاصل فكما لا يقدر ان يعمل فيه لكونه مبنى الاصل كذلك لايقدر ان يعمل فيما هو جار له (قوله لا انهم وجدوها) اى وجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف ولم يجدوها ذا وجهين فانها على تقدير وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف يجوز الوجهان ايضا بناء على ان ما ذكره الشارح من وجه جوازهما جار فيها على هذا التقدير ايضا وايضا لو تعين احد الوجهين حينئذ لبينوه كما لايخفى واما قوله فتدبر اشارة الى ماذكرناه (قوله لا فاعلا) لفعل محذوف اى فيجوز الوجهان وقوله لان فيه حذف العامل اى من حيث انه عامل وحذف المسند من حيث انه مسند ففيه حذف شيئين متغايرين ولو بالاعتبار بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لاغير فيكون اهون من الثانى وقوله الى ماسبق من قوله والتى تقع بعد الظن ففيها الوجهان (قوله لاولى سواء كان) بتبديل سواء بان الوصلية او ابقائها وترك المستقبل اى اسقاطه لان ان الوصلية و كذا لو الوصلية انما يجئ فيما اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالجزاء نحو اكرمه وان شتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين وههنا ليس كذلك (قوله حتى ايضا) اى كالى وقوله اذا كان بمعناها وهو انتهاء الغاية وقوله لايشترط فى حتى هذه اى فى حتى التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان ان يكون مجروره آخر جزء مما قبله اى جزأ اخيرا مما قبله نحو اكلت السمكة حتى رأسها او متصلا بآخر جزء منه نحو نمت البارحة حتى الصباح يعنى ان حتى هذه لايشترط فيها احد هذين الامرين بل هى بمعنى الى اى لمجرد انتهاء الغاية من غير اشتراط بشئ منهما اصلا بخلاف حتى بمعناها فانه يشترط فيه احدهما فلا يجوز نمت البارحة حتى نصفها او ثلثها ولو قلت نمت البارحة الى نصفها او ثلثها يجوز (قوله لايحتمل الاستقبال) وذلك لان مقصود المتكلم بيان انقطاع السير الذى هو فعل ممتد بالفعل الواقع بعده وهو دخول البلد فلا بد ان يتكلم بهذا الكلام بعد الدخول او حين الدخول وعلى الاول يكون فعل الدخول ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى الثانى يكون حالا بالنسبة اليه ولايجوز ان يتكلم به قبل الدخول حتى يكون مستقبلا بالنسبة اليه لانه لايفيد الكلام مقصوده حينئذ (قوله دون واحد من الامثلة المذكورة

القابلة) الخ منها قوله مرض فلان لا يرجونه كما سيذكره (قوله وهو خلاف عبارة المص) يعنى قوله فان اردت الحال تحقيقا او حكاية فان الظاهر منه زمان الحال وقد يقال ماذكره الشارح توجيه الرفع عند الحكاية لا انه معنى حكاية الحال حتى يرد عليه ذلك (قوله حقيقة) اى سواء كان الاستقبال حقيقة اى بالنظر الى زمان التكلم او بالنظر الى ماقبله وان كان حالا تحقيقا او حكاية كقولك كنت سرت امس حتى ادخل البلد فان دخول البلد صار فى المستقبل بالنظر الى السير وهو اى كونها علم الاستقبال بالمعنى المذكور لاينافى الحال حتى لايمكن تقديرها حين ارادة الحال تحقيقا وحكاية الا ان يقال ينافى اى كونها علم الاستقبال واو بالمعنى المذكور افادة الحال اذ يفهم منه الاستقبال ولو كان بالنظر الى ماقبله ولا يستفاد منه الحال وان كان مجامعا معه فلا يصح ذكره فى مقام افادته (قوله وجه التوهم) الخ اى سببه (قوله لان كان سيرى) الخ فيه ان المراد بقول الشارح نظرا الى الامر الاول ان الامر الاول ممتنع بخلاف الامر الثانى فانه ممكن لجواز ان يكون فى تقدير كان سيرى واقعا فيكون سببا للدخول فى البلد على انه لاشك فى كون السير للدخول فيتبادر تقدير واقعا او ثابتا او مايؤدى هذا المعنى ولا عبرة باحتمال تقدير مثل منتفيا عقلا كما لايخفى (قوله فلك ان تقدره) الخ فيه ان تقديره حين كون حتى ابتدائية خلاف الظاهر والكلام مبنى على حمل الكلام على الظاهر (قوله لان سرت حتى تدخلها) وهو سابقه (قوله وسبقه قيد) اى اذا كان القيد مقدما على المعطوف عليه كما فى قولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقوله لامحالة اى من غير احتمال عدم المشاركة فيه واما اذا عطف على مالحقه قيد اى اذا كان القيد مؤخرا عن المعطوف عليه نحو سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فالشركة محتملة اى يحتمل الشركة فيه وعدمها والقيد ههنا مقدم على المعطوف عليه فيلزم الشركة فلابد من التقدير (قوله الاولى ماكان فعل الله تعذيبهم) فان المتبادر من الصفة الصفة الذاتية كالحيوة والقدرة والارادة والتعذيب من قبيل الافعال فلا يلزم من نفى كون تعذيبهم صفة لله تعالى بالمعنى المتبادر عدم تعذيبهم مع انه المقصود وانما قال الاولى دون الصواب لان المقام قرينة واضحة على ان المراد بالصفة مايعم الافعال (قوله خبر الفاء) الخ اى خبر قوله والفاء ولك ان تحمل كلامه على بيان حاصل المعنى مع قطع النظر عن توجيه الاعراب (قوله وقد نبه عليه الشارح) اى بقوله فاذا لم يقصد السببية لايحتاج الى

الدلالة عليها (قوله بما يكشف) من استدعائه جوابا كالانشاء وقوله وهذا اى ماذكره ههنا من قوله ايبعد بتقديم الانشاء الخ وقوله فان الجواب لايعطف لكمال اتصاله بما قبله وهو مانع من العطف ككمال الانقطاع وقوله فبينهما اى بين ماذكره ههنا وبين ماذكره سابقا تناف لان ماذكره ههنا يدل على ان الفاء مبعد من العطف بسبب تقديم الانشاء المستدعى للجواب وماذكره سابقا يدل على ان الفاء بسبب تقدير ان بعدها لعطف المفرد على المفرد (قوله توجيه العطف) لاختلاف الجملتين انشاء وخبرا وقوله من وضع الفعل موضع المصدر فى كل من الجملتين فيكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من الانشاء كما فى حالة النصب كما فى تسمع بالمعيدى خير من ان تراه اى سماعك بالمعيدى الخ (قوله ومع ذلك) اى مع جعله لضرورة الشعر (قوله اى لاترك) على صيغة المتكلم وحده من الامر الغائب وكذا قوله لالحق (قوله ولم يقدر المبتدأ) كما قدره فى قوله والفاء بشرطين كما عرفت (قوله بشرط ان يكون فى التركيب معنى الى ان) اما كون معنى الى فيه فبان يكون ماقبل اوفعلا ممتدا ويقصد انقطاعه بالفعل الواقع بعده نحو لالزمنك او تعطينى حقى واما كون معنى ان فيه فبان تكون مقدرة بعدها فتقدير ان ليتم اللفظ الدال على معنى ان فيتحقق الشرط الذى هو وجود معنى الى ان لانها مقدرة بعد تمام معنى الى ان وقوله معنى الى ان اى مثلا ولايذهب عليك ان مقصود الشارح بيان حاصل المعنى لاتوجيه العبارة حتى يرد عليه انه بعيد فتدبر (قوله لانه يشكل باعجبنى) الخ اى يشكل هذه الضابطة بخروج مثل اعجبنى انك انسان وتعلم بسبب تقييد الاسم بالصريح فان المعطوف عليه مؤول بالمصدر وليس باسم صريح مع انه يجب تقدير ان فى المعطوف كما فى اعجبنى ضربك وتشتم (قوله ويمنع كون المعطوف) الخ فيخرج نحو اعجبنى ان يضرب زيدا فتشتم بقوله اسما من غير حاجة الى تقييده بالصريح ويدخل فيه نحو اعجبنى انك انسان وتعلم فان المعطوف عليه اسم مؤول بالمصدر قبل العطف اى اعجبنى كونك انسانا وتعلم اى وان تعلم اذ لو لم يؤول به قبل العطف لم يصح عطفه عليه بخلاف نحو اعجبنى ان يضرب زيدا فتشتم فانه يصح عطفه عليه قبل التأويل (قوله فى الشرط) بان يختص كل واحد منهما بشرط كما سبق وقوله اشتراك الجميع فيه اى فى الشرط وهو كون المعطوف عليه اسما كما مر وقوله بخلاف العاطفة المقدر الخ فانه لايجوز اظهار ان بعدها فلا يقال زرنى فان اكرمك ولاتشتمنى فان ضربك (قوله وهو المتبادر) اى كون المراد العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها

بالشرط المشترك بين الكل هو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة اى بلفظة العاطفة فكأن الحروف التى قدر بعدها ان بشرط مخصوص ليست بعاطفة بل هى حروف تقدر بعدها ان بشرط مخصوص فحصل الاحتراز بلفظة العاطفة عنها نظرا الى العنوان وان كانت عاطفة فى نفسها فراد الشارح بقوله واما الواو والفاء واو وهذه الحروف اذا قدر بعدها ان بشرط مخصوص ولعل قوله فتأمل اشارة الى هذا (قوله من كلم المجازات) مع ان انجزام المضارع معها شاذ كما سيجئ ولك ان تحمل الانجزام على ما هو اعم من الانجزام على وجه الاطراد او على وجه الشذوذ لا على ما هو المختص بالاول كما هو المتبادر فلا يحتاج الى ارادة البعض (قوله كما ستعرف) ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين او الاول فقط مضارعا فالجزم واجب وان كان الثانى فقط مضارعا فيجوز الوجهان الجزم والرفع ولك ان تحمل القضية على الممكنة العامة اى المجزوم بها فعلان بالامكان لا على الضرورية كما هى المتبادرة فلا يحتاج الى ارادة الجزئية (قوله او بدونه) نحو ايهم يكرمنى اكرمه (قوله كالجزم بها شاذ) اى نادر (قوله ليس عاملا فى اضربه) يمكن ان يقال مراد الشارح انه بمنزلة العامل فيه فافهم وقوله وانما مدخول ان لم تضرب وكذا مدخول ان لما تضرب فلا يكون لم فاصلة ضعيفة بين العامل ومعموله ولما فاصلة قوية بينهما (قوله فالالايق ان يفسر الكلام) اى قول المص لسببية الثانى بافادة سببية الخ لا يجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا كما ذكره الشارح تبعا للمص فان كلم المجازات موضوعة لافادة سببية الاول ومسببية الثانى وقوله جعله سببا فى نظر المخاطب اى جعل المتكلم الاول سببا للثانى فى نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة لان كونه سببا امر آخر غير حاصل بجعل المتكلم من حيث انه متكلم بل ليس له الا افادة السببية وقوله الا انه بعد عن التنقيح حيث لم يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثانى (قوله وذلك) اى ابتناؤه على الاول اذا كان الاول سببا للثانى نحو ان جئتنى اكرمك ونحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اذا كان ملزوما نحو ان كان النهار موجودا كان الشمس طالعة وقوله هو الجملة الاولى الخ لانهما الفعلان وحدهما كما يدل عليه كلام المص والشارح (قوله اما فى ان ضربت ضربت) اى اما عدم تحقق تأثيره لفظا فى ان ضربت الخ فظاهر وقوله لقرب لم من الفعل المجزوم وسبقة اى سبق لم على ان معنى وان كان ان سابقا عليه لفظا وقوله فى الطلب اى طلب المعمول المجزوم (قوله وكذا الاستفهام على ما سيجئ) فانه يبق

على احتماله للحال والاستقبال ولا ينقلب الى المستقبل (قوله والاولى) ان يقول بدل قوله معنى اصلا اى لعدم تأثير اداة الشرط فيه اصلا لا لفظا ولا معنى لئلا يتوهم من قوله معنى انه ينجزم بحرف الشرط بان يكون لها تأثير لفظا وليس كذلك لان النصب بلن متعين الخ قوله على احتماله اى للحال والاستقبال من غير خلوص الاستقبال (قوله فالضمير راجع) الخ اى ليس راجع الى اسمية الجملة كما هو الظاهر من العبارة لان المراد اختصاص اذا للمفاجأة بالجملة الفعلية بدخولها عليها لا على الفعلية كاختصاص الشرطية بالفعلية ولا معنى لاختصاصها بكون الجملة اسمية (قوله من صلة صفة ان) اراد بالصلة قوله ينجزم بها المضارع وبالصفة قوله التى والمراد جعلها حالا من الضمير الراجع الى ان الواقع فى صلة صفتها ومقدرة اى وجعل مقدرة (قوله والوجه ان مقدرة) الخ لا يخفى ان مراد الشارح انما هو بيان افادة كلام المص الحصر بمعونة المقام لا توجيه الاعراب اظهور ان مقدرة مرفوع خبر لان (قوله وادعاء) الخ كما فى ان تشتمنى اكرمك ويمكن ان يقال انما اشترط الصلاحية المذكورة لتقدير ان بعد هذه الاشياء الخمسة حال كون الكلام صادقا من غير ادعاء لنكتة ولعله اشار اليه بقوله فتدبر (قوله الامر المعرف بالصيغة لا يحتمل) الخ لعله اراد النص على المقصود فى اول الامر لئلا يتوهم خلافه فى اول الامر وقبل التعريف وقوله لانه يجوز مع ذلك الخ اقول وان جاز ذلك لكن المتبادر منه فى هذا الفن حين اضافة المثال اليه هذا النوع من الافعال وانكاره مكابرة (قوله لان الطلب فيها باللام) الخ نشر على عكس ترتيب اللف وانما قيد لا بقوله فى النهى احترازا عن لا النافية ولم يقيد اللام بلام الامر لان لام التعريف للعهد الخارجى فلا يحتاج الى التقييد تدبر ثم لا يذهب عليك انه يمكن اخراج النهى بقيد الفعل بناء على ان المطلوب بالنهى ترك الفعل الا ان يراد اخراجه على تقدير ان يكون المطلوب به كف النفس عن الفعل ايضا كما ذهب اليه البعض وقوله فالحكم بأن قوله الخ قد يقال ان اللام فى الامر باللام وان كانت آلة للطلب لكن لا شبهة فى انه يصدق على الامر باللام انه صيغة يطلب بها الفعل (قوله فلم يدخل اسماء الافعال) التى بمعنى الامر نحو صه ورويد وقوله حتى يصح انه خرج الخ اى كما قال الشارح ولك ان تقول ان الشارح نظر الى اطلاق لفظ الصيغة مع قطع النظر عن المقام وصحة ارادة صيغة الفعل بالنظر الى المقام لعدم الحاجة الى معونته كما لا يخفى (قوله بانه جعلها) اى جعل صيغة يطلب بها الفعل والظاهر جعله بتذكير الضمير وقوله والقيود بعدها وهى قوله

من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وقوله والفعل يخرج النهى بناء على ان المطلوب به ترك الفعل كما هو المشهور وقوله قد عرفت ما فيه من ان الامر باللام يخرج بقوله يطلب بها الان الطلب فيه باللام لا بالصيغة والامر المجهول من اقسام الامر باللام نحو لينصر فى مجهول انصر وقد عرفت جوابه ايضا وقوله وكذا قوله والمخاطب احترازعن الغائب الخ يعنى انك قد عرفت ما فيه ايضا من ان الامر باللام يخرج بقوله يطلب بها والامر الغائب والمتكلم من اقسام الامر باللام وقوله قد عرفت ما فيه فان قوله فلتفرحوا امر باللام وقوله صه ورويد من اسماء الافعال وقد عرفت ان الامر باللام يخرج بقوله يطلب بها واسماء الافعال يخرج بقوله صيغة بناء على ان المراد بها صيغة فعل وقوله والحق انه اى قوله بحذف حرف المضارعة وقوله او بحذف مضارع اى قوله بحذف مضارع لا مصدر فحينئذ لا يحتاج الى تقدير هو (قوله اى حكم آخر المجزوم) فان حكم آخر الامر ليس حكم المضارع المجزوم بل حكم آخر المجزوم وقوله والاولى وحكمه حكم المجزوم لعدم احتياجه الى تقدير المضاف مع كونه اخصر (قوله يعنى بعد كون آخره) الخ كما يشعر به الفاء التعقيبية فى قوله فان كان بعده وقوله لهذا الخ اى لكون المراد ذلك وقوله عمل الآخر اى العمل الواقع وهو الاسكان وقوله ومع ذلك قاصر اى مع عدم الحاجة اليه هو قاصر وفيه انه لا قصور فى ذلك لانه من باب الاكتفاء اعتمادا على ما ذكره آنفا (قوله ويقال ضميرهو) الخ فى قوله وانما هو من باب الافعال فيندفع الانتقاض بفاعل وفعل فانهما وان كانا رباعيين لكن ليس بعد حرف المضاعة فى مضارعهما ساكن بل متحرك وقوله بمعنى فى مضارع الخ فمثل هذا الرباعى يخص المزيد فيه ولا يوجد فى الرباعى الاصل كدحرج يدحرج (قوله فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها) اى لا معنى لبيان بطلان فتح التاء وكسرها وقوله على انه لا يطالب الخ اى لو سلم ان بيانه ليس لكونه مما يحتاج اليه فى هذا المقام بل لبيان الواقع لكن لا وجه له حينئذ ايضا لانه لا يطالب احد الخ (قوله ليس كسر الهمزة فيما) اى فى مضارع سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر الخ وقوله الى صيغة الامر لا الى المضارع كما هو المتبادر فكلمة ما حينئذ عبارة عن صيغة الامر (قوله الصواب) ان يقول مثال لما يكون بعد ساكن كائن بعد حرف المضارعة فقوله بعد حرف المضارعة صفة ساكن وقوله ضمة بالرفع اسم يكون والمراد انه مثال لامر يكون بعد ساكن من مضارعه بعد حرف المضارعة ضمة ووجه كونه هو الصواب

دون ما ذكره الشارح ظاهر غنى عن البيان (قوله ان اضافة الفعل الى المفعول) فى قوله فعله على تقدير المضاف فان الضمير عائد الى ما وهو عبارة عن المفعول ايضا اى كاضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة بخلاف اضافة المفعول او الفاعل الى الفعل كما لا يخفى فتقدير الفعل لم يزد فى الكلام الا تقديرا اى الا مقدرا فلا يلزم اللغو وقوله وعلم مما ذكرنا من ان اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة ان اضافة الفعل الى ما لادنى ملابسة لان ما عبارة عن المفعول لم يتنبه له يمكن ان يقال تنبه له ايضا واشار الى توجيه آخر للكلام بحيث لا يحتاج الى جعل اضافة الفاعل الى الضمير لادنى ملابسة ولا الى حذف المضاف ولا الى جعل اضافة الفعل الى ما لادنى ملابسة حيث قال ولا يبعد الخ فتفطن (قوله فيتم كون الاضافة بيانية) لكونها لبيان المراد بالمضاف الذى هو اعم من المضاف اليه من وجه بخلاف ما اذا كان المراد به الفعل الذى لم يذكر فاعله فانه يكون اخص من المضاف مطلقا حينئذ فافهم ٦ وقوله وكأنه اراد اى الشارح بالفعل المراد بالموصول الفعل وشبهه كاسم المفعول لا ما هو المختص بالفعل المصطلح فحينئذ يكون اعم من المضاف الذى هو الفعل المصطلح من وجه ٤ فيتم كون الاضافة بيانية (قوله كل متحرك قبله) اى قبل ما قبل آخره (قوله مطلقا) اى فى حال الوقف وغيره (قوله الاولى ترك التعليل) بقوله لئلا يلتبس فى الموضعين وتفسير قوله خوف اللبس بما ذكره فى سياق التعليل ويمكن ان يقال اختار تقديم التفسير على المفسر لكونه سببا للتسهيل والايضاح فى هذا المقام كما لا يخفى (قوله لتوهم انه صيغة) الخ ففيه شبهة الالتباس (قوله فالاولى ان يقول المصنف) الخ اى الاولى تقديم قوله كسر ما قبل آخره على قوله ضم اوله حتى يكون قوله خوف اللبس علة لضم الاول وضم الثالث والثانى جميعا ولا يختص بالاخيرين (قوله ضم اوله مطلقا) سواء كان مع همزة الوصل او بدونها (قوله ويمكن ان يقال) الخ انما قال يمكن لان معتل العين شاع اطلاقه على الاجوف مطلقا (قوله وهذا اصوب) مما ذكره الشارح لانه يندفع به الاصوب الذى سيذكره الشارح بقوله قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد مثل عور وصيد الخ وذلك لانه على تقدير ان يكون المراد بمعتل العين ما يعتل عينه يخرج مثل عور وصيد لانه ليس مما يعتل عينه بالقلب او الحذف تنبيها على الاصل وهو من الشواذ بخلاف ما اذا اريد به ما يكون عينه فقط معتلا اى ما يكون عينه فقط حرف علة (قوله وهو سهو من الناسخ) لان المصنف لم يذكر المبنى للفاعل منه ولا الاختلاف فيه مع انه لا اختلاف فيه ولا غموض وانما ذكر المبنى للمفعول منه لزيادة

٦ اشارة الى ان اضافة العام مطلقا الى الخاص قد يكون بيانية وان لم يكن بمعنى من البيانية وقد سبق ذلك منه

٤ لاجتماعهما فى الفعل المصطلح الذى لم يذكر فاعله ويوجد الاول بدون الثانى فى الفعل الذى ذكر فاعله ويوجد الثانى بدون الاول فى اسم المفعول منه

غموض واختلاف فى الماضى وبنيعيته ذكر مضارعه (قوله لاقسمان) من الفعل فان قسم الشئ اخص منه وهما اعم من الفعل كما ذكره (قوله مطلقا) اى سواء كان فعلا اومصدرا (قوله بمايشبهه) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وقوله وكأنه لذلك اى لعدم امكان تعريف المتعدى مطلقا بما يتوقف فهمه على متعلق قال المتعدى من الفعل بتقييده بكونه من الفعل (قوله بالحذف والايصال) اى المتعلق به فحذف الجار واستتر الضمير وقوله اسم مفعول لا اسم فاعل كما يشعر به قول ٥ الشارح ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به وقوله ايضا متعلق به بالفتح فيكون المفعول متعلقا به بالكسر فاوضح اى الشارح ببيان تعلق الفعل معنى المتعلق بالكسر الذى هو المفعول (قوله فى هذا المقام) اى فى مقام بيان الفعل اللازم (قوله نحو انقطع) يقال قطعت الشجر فانقطع ذلك الشجر وقوله ونحو تدحرج يقال دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر (قوله بخلاف الثلثة) اى الهمزة والتضعيف وحرف الجر وفيه ان معنى اذهبته صيرته ذاهبا كما ان معنى اخرجته صيرته خارجا فاحدث الهمزة معنى التصيير المستقل فى التعدية مع بقاء معنى الذهاب على ما كان ايضا وكذا الكلام فى حرف الجر كذهبت به بل فى التضعيف ايضا فان معنى فرحته صيرته فرحا والفرق تحكم ولعله لهذا قال فتأمل (قوله وهى) اى الافعال المتعدية الى مفعولين ثانيهما غير الاول (قوله فلا يقال اعطيتنى) الخ وكذا لا يقال اعلمتنى واعلمك (قوله لاوجه لتخصيص بيان المصنف) اى لتخصيص الشارح بيان المصنف بما ذكره المصنف من وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر (قوله قبل اللام) اى قبل لام الابتداء الداخلة على معموله (قوله خلاف اليقين) فيشمل الظن والشك عند الميزانيين (قوله اى وقوع الخبر) الخ لا الموضوع والمحمول اوالمقدم والتالى (قوله فلا تفيد) الخ اى فيلزم ان لا تفيد الخ وقوله مع انه اى اللازم خلاف ما عليه الاستعمال من استعمالها مع فواعلها فقط فى مقام الافادة وفيه بحث لانه سيأتى فى الشرح انه لا يحذف كلا مفعولى باب علمت نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة وحذفهما عند قيام القرينة فى حكم ذكرهما لدلالة القرينة عليهما فان اراد انه يلزم ان لا تفيد مع فواعلها فقط مع نسيان مفعوليها فائدة تامة الخ فلزومه مسلم لكن بطلان اللازم ممنوع قوله مع انه خلاف ما عليه الاستعمال ممنوع فانه لا يستعمل بحذف مفعوليها نسيا منسيا وان اراد انه يلزم ان لا تفيد مع فواعلها فقط مع قيام قرينة دالة عليهما فلزومه ممنوع والسند ظاهر فلهذا قال فالاوجه ولم يقل

٥ فانه بيان لعدم شمول المتعلق للفاعل وهو فى هذه العبارة بكسر اللام كما لا يخفى منه

فالاوجه ولعل قوله فافهم اشارة الى ما ذكرناه (قوله معنى الكلام) اى كلام المصنف وهو قوله لبيان ما هى عنه وقوله اى الافعال اى لا الجملة كما فى الشرح وقوله وهى اى تلك الافعال مناط الفائدة ومرجعها لا الجملة المدخولة هى عليها كسائر دواخل الجمل كالحروف المشبهة بالفعل فان مناط الفائدة فيها الجملة المدخولة هى عليها لا انفسها (قوله مفعولاها) اى مفعولان لها (قوله ان لا يصح) اى بالنظر الى ما هو الشايع علمت ضربى زيدا قائما حيث اقتصر على احد مفعوليه وهو ضربى زيدا والتقدير علمت ضربى زيدا حاصلا اذا كان قائما حذف الخبر ٤ ثم حذف اذا مع شرطه فاقيم الحال مقامه وكذا اقتصر على احدهما فى علمت كل رجل وضيعته والتقدير علمت كل رجل مقرونا وضيعته اى مع ضيعته حذف الخبر لدلالة الواو عليه واقيم المعطوف فى موضعه وقوله او ما ينوب منابه اى مناب المفعول الآخر كالحال فى المثال الاول والمعطوف فى الثانى كما عرفت (قوله اى لا تخلنا) اى لا تظننا جازعين من الجزع وهو ضد الصبر على اغرائك الاغراء الالصاق والمراد بالصاق الملك بهم اعلام احوالهم اياه وسعيهم اليه وقوله اذ قد وشى بنا يقال وشى به الى السلطان وشاية اى سعى والوشاة جمع الواشى والاذلاء جمع ذليل (قوله وبالجملة) اى حاصل كلام الشارح والعباب جعل الغراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده فى اللغة فى القاموس الغراء ما طلى به اولزق (قوله هذا الوجه لا يوجب عدم جواز) الخ لعل الشارح اراد انه لا يجوز حذفهما معا نسيا منسيا نظرا الى نفس مفهوم باب علمت مع قطع النظر عن خصوص المادة فانه لا فائدة بالنظر الى نفس مفهومه على تقدير حذفهما معا نسيا منسيا وما ذكره المحشى من الافادة بجهات اخر انما هو بالنظر الى خصوص المادة فلا يقدح فيما ذكره فافهم (قوله الظاهر الواو) لانه لا انفصال بين صلاحيتهما لان يكونا مبتدأ وخبرا وبين صلاحيتهما لان يكونا مفعولين لها بل يجتمع فيهما الصلاحيتان المذكورتان فى زمان واحد وانما قال الظاهر لجواز ان يكون الانفصال بالنظر الى كونهما مبتدأ وخبرا وكونهما مفعولين لها مع قطع النظر عن الصلاحية لهما (قوله فى وصف الجزئين) بكونهما صالحين لهما وكذا لا فائدة فى تقييد الكلام بالتام اذ لا شئ من الكلام بناقص حتى يحترز به عنه وقوله بالتقدير الاول اى بتقدير الالغاء بجعلهما مبتدأ وخبرا كما يدل عليه قول الشارح على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا (قوله الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة) بان يكون المراد بالاسناد المذكور فى تعريفه الاسناد المقصود لذاته فحينئذ لا يكون

٤ وهو المفعول الثانى فيه وكونه خبرا بالنظر الى كون المفعولين فى الاصل مبتدأ وخبرا منه

كلاما على تقدير مفعوليتهما وان كان جملة بناء على ان الاسناد فى تعريفها اعم من
ان يكون مقصودا لذاته فلهذا قيل ابوه قائم فى زيد ابوه قائم جملة وليس بكلام وفيه
انه على تقدير كونهما مفعولين لايكون جملة ايضا اذ ليس بينهما اسناد حينئذ
اصلا بخلاف ان زيدا قائم فى علمت ان زيدا قائم فان فيه اسنادا وبخلاف ابوه قائم
فى زيد ابوه قائم فلا حاجة الى جعل الكلام اخص من الجملة لصحة التقييد بالتقدير
الاول على تقدير كون الكلام مرادفا للجملة كما هو الظاهر من كلام المصنف كما سبق
فى اوائل الكتاب (قوله والاحتراز عن صورة التقديم) اى تقديم هذه الافعال
على المفعولين فانه لايجوز فيه ابطال العمل اى عند الجمهور كما سبق فى الشرح
والمقصود من هذا الكلام تحقيق المقام وبيان عدم ارادة الحصر فى قوله فلهذا
قيد كما يتوهم فى بادى النظر مع الذهول عما سبق (قوله فيه بحث) الخ لايخفى ان
الشارح نظر الى ظاهر اللفظ فجعله واسطة بهذا الاعتبار والامر فيه سهل
(قوله لان المضاف الى ما فيه الاستفهام) كما فى المثال المذكور وقوله وحرف
الجر الخ بالنصب عطف على المضاف مثاله عم يتساءلون وذكره استطرادى
وقوله جاز تقديمهما اى تقديم المضاف الى ما فيه الاستفهام نحو غلام من
ضربت ودار من اشتريت وتقديم حرف الجر على كلمة تضمنت الاستفهام
فانهما لكمال الامتزاج صارا فى حكم كلمة واحدة فلم يكن تقديمهما عليها منافيا
لصدارتها الواجبة اصلا وقد سبق ذلك فى بحث الاستفهام (قوله استدراك)
لان جواز الالغاء يفهم من مجرد لفظ الالغاء على تقدير ان يكون الجواز مأخوذا
فى مفهومه فيكون اضافة الجواز اليه مستدركا وقوله ولما صح ما تقدم فى الشرح من
ان الالغاء واجب الخ مع انه لاشك فى صحته وقوله وغاية ما يمكن ان يقال الخ لما كان
المتبادر مما ذكره من الفرق الفرق بين مفهوميهما وكون ما به الفرق وجها داخلا
فى مفهوميهما لا وجها عرضيا خارجا عن مفهوميهما قال وغاية ما يمكن الخ اشارة
الى بعده لكن الظاهر من الوجه الاول بعد تفسير الالغاء فيما سبق بابطال عملها واضافة
الجواز اليه كون الفرق بين خصوصيتى الالغاء والتعليق بان يكون جواز الالغاء
ووجوب التعليق مختصا بهما وقوله بان الالغاء جائز اى فيما ذكره المصنف وان كان واجبا
فى الصور المفصلة فى الشرح وقوله لم يقيده بالجواز بعد تقييد الالغاء به فيكون
العدول عن التقييد به لافائدة وجويه وقوله بل ساق الكلام فيه بحيث الخ فان
قوله ومنها انها تعلق الخ وان كان قضية مطلقة لكن مطلقات العلوم ضروريات
٥ كما قال الشيخ فى الشفاء وقوله فتدبر لعله اشارة الى انه ٦ لما كان الوجوب غير داخل

٥ القضية الضرورية ما حكم فيه بثبوت المحمول للموضوع وجوبا سعد

فى مفهوم التعليق ايضا ٦ لم يكن قول الشارح فيما سبق وتعليقها وجوب ابطال
عملها الخ على ما ينبغى بل الاولى اسقاط الوجوب من البين كما لايخفى (قوله حلقة
هى هدف الرماح) هى معنى الدرية وهى بهمزة وبلا همزة الحلقة التى يتعلم عليها
الطعن وقوله وعلى ما ذكره من كونه بمعنى الرؤية البصرية (قوله لايصح الاستثناء)
بقوله ماعدا حسبت وخلت الخ من بعض افعال القلوب الخ لان الاستثناء
المتصل انما يصح فيما اذا علم تناول المستثنى منه للمستثنى قطعا والاستثناء المنقطع
لايصح الا فيما اذا علم عدم تناوله له قطعا وههنا لايعلم التناول ولاعدم التناول
فلا يصح الاستثناء (قوله فيجب حمله على البدل) عن البعض بدل الكل من
الكل اى لما عدا حسبت الخ (قوله من المعانى) بيان للبعض ليمتاز عن البعض من افعال
القلوب وليست كلمة من للتبعيض ووجهه ظاهر وقوله معانى اخر اى غير هذا
البعض من المعانى (قوله وهو الذى فى شعره شقرة) ٥ فى القاموس الاحسب
رجل فى شعر رأسه شقرة ومن ابيضت جلدته من داء ففسد بشرته فصار
ابيض واحمر وابرص والاسم الحسبة بالضم (قوله وفيه نظر لانهم) الخ
فيه انه لايجب فى وجه التسمية ان لايتحقق فى غير المسمى بل كثيرا ما يوجد
فى غيره ولايسمى بذلك الاسم ليمتاز المسمى عن غيره (قوله وفيه ما فيه) لانه لايفيد
وجه تسمية كل واحد منها بالناقص مع انه المقصود بالبيان بل يفيد تسمية المجموع
من حيث هو مجموع (قوله والزمان) بالرفع عطف على النسبة والنسبة هى ثبوت
الصفة للفاعل فهى صفة للصفة وفرق بينها اى بين النسبة وبين التقرير الذى
هو صفة المتكلم بان النسبة صفة للصفة والتقرير صفة للمتكلم وقوله وبين التقرير
اى وبينها وبين التقرير الذى هو صفة الفاعل اى مقرريته الفاعل على صفة
وقوله به اى بتقرير الفاعل على صفة مسامحة بلا نصب قرينة دالة على المراد به
(قوله ولو كان موجب كونه عمدة امرا آخر) قيل لاريب فى ان التقرير
هو الاصل فيما وضعت له الافعال الناقصة دون الزمان فكونه عمدة لكونه اصلا
تدبر (قوله بهذا المعنى) اى بمعنى ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على
صفة فانه اذا كان كل من الصفة والتقرير عمدة فى الافعال التامة يصدق عليها
ما يكون العمدة فيه تقرير الفاعل على صفة وان كانت هذه الصفة خارجة
عن ذلك التقرير الا ان يقال المراد الخ حاصله ان قيد فقط معتبر فى التعريف اى
يكون العمدة فيه تقرير الفاعل على صفة فقط دون الصفة فيتجه ان العبارة اى
عبارة التعريف لاتساعده اذ ليس فى التعريف ما يشعر به فان قلت هلا يقيده

٦ اى كما لم يكن الجواز داخلا فى مفهوم الالغاء سعد

٥ الشقرة الحمرة المائلة الى البياض سعد

كون هذه الصفة خارجة عن التقرير الذى هو عمدة قلت اللازم من كون هذه الصفة خارجة عن التقرير الذى هو عمدة عدم التعرض لكونها عمدة لا التعرض لعدم كونها عمدة وانما يحصل التعرض له اذا اعتبر قيد فقط كما اشار اليه الشارح بضمير الفصل وتعريف الخبر حيث قال التقرير الذى هو العمدة (قوله وكونها قيودا له) اى كون ما زاد على التقرير وتأنيث الضمير باعتبار الخبر (قوله بل التقرير والتقييد) بالقيود المذكورة وان كانت القيود خارجة عنه كما ان التقييد بالبصر داخل فى مفهوم العمى اعنى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع كون البصر خارجا عنه (قوله على ان جعل الزمان) الخ يعنى سلمنا ان التقييد ايضا خارج لكن جعل الزمان الخ (قوله جعل) اى الشارح التقرير بمعنى النسبة حيث قال لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة الخ (قوله ما اشتهر) الخ وهو الجعل ثابتا مقررا (قوله افادة الزمان ايضا) اى كافادة التقرير بمعنى النسبة وقوله لابد من حمل قوله ما وضع الخ فلا فائدة فى اخراج اللام عن ظاهرها وجعلها للغرض (قوله كأنه اشارة الى قيد) الخ وجه كونه اشارة الى هذا القيد لا الى ماذكره بعضهم من ان المراد غير مصدر ذلك الفعل ان اقوى ماذكره الشارح فى توجيه التعريف المذكور ان العمدة فيما وضعت له هذه الافعال تقرير الفاعل على صفة وان الصفة خارجة عن التقرير فيفهم منه انه لا حاجة الى تقييد الصفة بقوله خارجة عن مدلولها لانه يستفاد من التعريف كونها خارجة عن مدلولها الذى هو التقرير فافهم (قوله ملاحظة معنى فعل) وهو المضمن لازم لمعنى فعل وهو الاصل مع ملاحظة معناه اى معنى الاصل وهو احتراز عن المجاز اذ لا يلاحظ فيه المعنى الحقيقى واعماله اى اعمال الاصل عمله اى عمل المضمن بهذه الملاحظة اى ملاحظة المضمن (قوله ما جاءت غفلتنا حاجتك) اى على قدر ما نحتاج اليه اى لم تجدنا غافلين كما تريدنا (قوله بضم الشين) الخ فيما رأيناه من نسخ القاموس الشفرة السكين العظيم فيكون بالفتح على ما هو دأبه حيث قال فى ديباجته وكل ما عريته عن الضبط فهو بالفتح وفى مختار الصحاح الشفرة بالفتح السكين العظيم والشفرة بالضم واحد اشفار العين[٥] (قوله استعمال قعد) اى ناقصة (قوله بتقييد الجملة) بالمركبة من المبتدأ والخبر (قوله يعطى الاسم ايضا) فلا وجه لتخصيص الخبر بالذكر (قوله الاولى جعل ماضيا) الخ لئلا يحتاج الى اخراج قوله ماضيا عن ظاهره وجعله بمعنى كائنا فى الزمان الماضى كما فى الشرح (قوله ومقابله) اى مقابل معنى صار وهو ثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا (قوله

[٥] اى اطرافها ونهاياتها منه

بما هو الحق) من كونها ناقصة (قوله على ان يكون ناقصة) اى على قوله يكون ناقصة والاول اى المعطوف عليه (قوله بمعنى كن كذا) فيكون ناقصة فى هذا الموقع فلا يكون تامة فى كل موقع (قوله قد فات هذا القائل) بالنصب مفعول فات وقوله هذا التنبيه فاعله كقولهم ومن فاتته صلوة (قوله ليس فى مرتبته) اى فى مرتبة ذلك التنبيه لاختصاص الاطلاق اى اطلاق الفاعل ههنا ببعض الافعال الناقصة وهو مازال ومابرح ومافتئ وماانفك مع ان المناسب لهذا التنبيه ان يعم اطلاق الفاعل جميع الافعال الناقصة اذ المقصود ان اسمها ليس على حدة من المرفوعات لان اسم بعضها ليس على حدة منها (قوله يسمى الاسم فيه) اى فى باب الافعال الناقصة (قوله جعله) مبتدأ وقوله بما لا مقتضى له خبره وقوله مع انه اى مع ان كونه داخلا فى الوضع ظاهر عبارة المصنف وهى قوله مذ قبله فان الظاهر منه انه من جملة معناه الموضوع له (قوله وللتعميم) اى لتعميم النفى من ان يكون لفظا او تقديرا قال ويلزمها النفى ولم يقل ويلزمها كلمة النفى لان المتبادر من كلمة النفى ان تكون ملفوظة لا اعم منها (قوله ولك مندوحة عنه) اى سعة واستغناء عنه (قوله سوى ما دخل عليه) يعنى ان مراد المصنف بالكلام سوى ما دخل عليه ما دام بقرينة تخصيص مادام من بين الافعال الناقصة به لان سائر الافعال الناقصة يحتاج الى كلام دخل عليه فلا وجه لتخصيص مادام به (قوله لهذا الكلام) الذى يحتاج اليه من الاشتمال على ما ينصب الظرف وهو الفعل او معناه فلا يقال زيد انسان مادام عمرو قائما (قوله كامر خبر المبتدأ) فى جواز تقديمه على المبتدأ نحو فى الدار زيد وفى وجوب تقديمه عليه نحو كم مالك وقوله ما اورده الشارح بقوله فان اريد بجواز التقديم الخ ووجه عدم ورود ما اورده حينئذ ظاهر غنى عن البيان وقوله ايضا اى كما لا يشكل ما اورده حين التقييد بما ذكره الشارح (قوله بمعنى انها) اى الافعال الناقصة لا تمنع من هذا التقديم وان منعه امر آخر كما فى كان عدوى صديق ولما ورد عليه انه كان ينبغى حينئذ التعرض للموانع العارضة عن التقديم اشار الى دفعه بقوله والموانع العارضة الخ وقوله قد علم حكمها اى فى باب المبتدأ والخبر (قوله اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم) بقرينة ما سيذكره من احكام تقديم اخبارها على انفسها (قوله نعم هذا يتجه) الخ اى يتجه نحو كم كان مالك على قوله قسم يجوز تقديم اخبارها عليها فانه ان اريد بجوازه نفى الضرورة عن وجوده وعدمه يرد عليه انه يخرج عنه نحو كم كان مالك فانه يجب تقديم كم على كان مع عدم دخوله فى قوله وقسم لا يجوز وقسم مختلف فيه وهو ظاهر فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها

وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط وان كان وجوده واجبا فيدخل فيه نحو كم كان مالك لكن يخرج عنه نحو صار عدوي صديقي فان جانب العدم فيه ضروري اذ لايجوز ٥ ان يقال صديقي صار عدوي فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم (قوله لاقتضاء ظاهر قوله) الخ انما قال ظاهر لجواز تقدير المضاف اى من خبر كان الى خبر راح وكذا فى اخواته وقوله ذلك اى صرف الضمير الى الافعال الناقصة (قوله عدم اجتماع المخالفين) فى زمان واحد وتأخير المخالف عطف على العدم (قوله كما يقتضيه باب المفاعلة) متعلق بكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه وقوله لنقدمهم علة لعدم كونه من جانب الجمهور والضمير عائد الى الجمهور وقوله لانه ليس فيه اى فى الاختلاف خلاف ما تقرر اى ما ثبت عند الجمهور (قوله ورفع الاختلاف بينهم) اى لم يذكر اختلاف الجمهور بل قال وقسم مختلف فيه بخلاف مخالفة ابن كيسان اى لم يجعله من قبيل اختلاف اللغات فلهذا ذكره (قوله الى فعل المقاربة) الدال عليه افعال المقاربة كما مر فى قوله المرفوعات هو ما اشتمل ونظائره (قوله موضوعة لدنو الخبر رجاء) يعني يصدق على عسى للاشفاق انها موضوعة لدنو الخبر رجاء لكونها موضوعة له حال كونها للطمع (قوله مراد) فالمعنى ما وضع لدنو الخبر رجاء من حيث انه وضع له وكيف لا اى كيف لايكون مرادا والحال ان افعال المقاربة الخ فلو لم يكن مرادا لزم صدق التعريف على ذلك البعض حال كونه بمعنى لايكون باعتباره من افعال المقاربة فلايكون التعريف مانعا (قوله من قولهم عسيت صائما) فانه لايجوز ان يكون تقديره عسى حالى صائما فان الحال هو الصوم لا الصائم ويرجح اى قولهم عسيت صائما تأويل الخبر فى قولك عسى زيد ان يخرج باسم الفاعل (قوله ويرده) اى هذا التوجيه ايضا اى كما يرد التوجيه السابق نحو عسيت صائما فانه يقتضى ان يكون الخبر مؤولا باسم الفاعل (قوله كما فى زيد قام) فانه لو قدم الخبر على المبتدأ لالتبس المبتدأ بفاعل الخبر فهذا الالتباس يمنع تقديم الخبر على المبتدأ ههنا (قوله لان كون عسى) الخ علة لقوله ولايمنع الخ يعني لو جعل زيد فاعل يخرج وجعل اسم عسى ضميرا راجعا اليه للزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر واما رتبة فلان زيدا فاعل الخبر المتأخر عن الاسم رتبة فيكون فاعله ايضا متأخرا عنه رتبة بخلاف ما اذا جعل زيد اسم عسى وفاعل يخرج ضميرا عائدا الى زيد فان زيدا يكون مقدما رتبة لكونه اسم عسى ويخرج خبره وهو جائز (قوله على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان) فانه على تقدير صحة هذا التوجيه

٥ لئلا يلتبس الخبر بالاسم

يصح هذا التركيب بلا شبهة فلو ثبت ٥ فى استعمالهم لصح هذا التوجيه والا فلا لان عدم ثبوته فى استعمالهم مع صحته على هذا التوجيه دليل على عدم كون زيد اسم عسى وان يخرج خبره بخلاف التوجيه السابق فان عدم ثبوته لايدل على عدم صحته بل يؤيد صحته اوجوب افراد الفعل حين اسناده الى ظاهر المثنى او المجموع (قوله ويزيفه ايضا) اى كما يزيف التوجيه السابق ما ذكرناه هناك (قوله لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد) كما جاز عسى زيد يخرج لاشتراكهما فى كون زيد اسم عسى ويخرج خبره مع انه غير جائز كما سيصرح به الشارح وفيه ان عدم جوازه لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج وذلك امر آخر لايقدح فى كون زيد اسم عسى وان يخرج خبره ولعله لهذا امر بالتأمل فتأمل ٦ (قوله فلا سيما على مذهب) الخ مرتبط بقوله ان يثبت فى الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان وقوله من اختيار اعمال الثانى واضمار الفاعل فى الاول اذا اقتضى الفاعل كما فى هذا المقام لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير (قوله فالاولى) الخ حتى يتعين الاستعمال الاول لحذف ان فقوله وقد يحذف ان جملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف لبيان حذف ان فى الاستعمال الاول فقط (قوله اما لو كان اسم عسى) الخ اى كما فى الاحتمال الاول وقوله او ان يكون اسم عسى ضمير زيد الخ كما فى الاحتمال الثانى من الاحتمالين المذكورين وقوله كما جوزه اى كما جوز الشارح كل واحد من الاحتمالين وقوله فالمشابهة متحققة الخ يمكن ان يقال اراد بالمشابهة الموافقة فى هيئة التركيب وتقديم الاسم ٤ على الخبر لا الموافقة فى مجرد الاعراب فلا اشكال (قوله لايظهر ذلك فى قوله تعالى وما كادوا يفعلون) الخ اجيب عنه بان ما ذكره انما يكون فى الاثبات دون النفى كما لايخفى وقوله ولم يكد رسيس الخ سيجئ ذلك البيت بتمامه فى المتن (قوله اى كباقى الافعال) يعني ان السائر ههنا بمعنى الباقى لا بمعنى الجميع كما هو احد معنييه لئلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه (قوله لنفى القرب) لا لاثباته وهو ظاهر وقوله انما استعقب انتفاء القرب الوجود اى وجود الخبر بناء على انه لم يكن موجودا الا بعد ان يكون بعيدا عن الوجود فانتفاء القرب يستلزم وجوده كما ان ثبوت القرب يستلزم عدمه وقوله ويؤيده اى يؤيد ما قلنا من ان مراده بقوله انه فى الماضى للاثبات ان نفى القرب يكون لاثبات الخبر لا ان نفيه لاثبات القرب انه قال ان اثباته اى اثبات القرب نفى اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفى الفعل اذ ليس معناه ان اثبات القرب يستلزم نفى القرب فانه ظاهر البطلان فمراده بقوله ان نفيه اثبات ان نفى القرب

٥ اشار بكلمة لو الى عدم ثبوته لان الثابت فى الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان

٦ اشارة الى ما سيذكره المحشى بعد حاشيتين والى ما سنذكره هناك

٤ اى حال كونه مظهرا لا مضمرا

اثبات للخبر حتى يكون موافقا لقوله لاثباته نفى (قوله فحينئذ وجه التمسك به تام)
لكون فعل الذبح حاصلا بعد كونه بعيدا عن الحصول والجواب عنه بان قوله
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما الخ ضعيف
لانه لا يقدح ٩ فى وجه التمسك على هذا التقرير وانما يقدح فى وجه التمسك على ما
قرره الشارح كما لا يخفى وانما قال ضعيف ولم يقل غير صحيح لان المجيب مانع والمانع
يكفيه ادنى احتمال واحتمال ارادة نفى الفعل بقوله تعالى وما كادوا يفعلون مع عدم
منافاته لقوله تعالى فذبحوها كاف فى الجواب على هذا التقرير ايضا (قوله
راى انه ماض) وهو فى الماضى للاثبات على كل من القولين الاخيرين
(قوله وفى قوله لا يثبت مدعاه) الخ خبر مقدم وقوله مؤاخذة مبتدأ مؤخر وهى
انه يفهم منه انه يثبت مدعاه بمجرد ذلك اذا اثبت دعواه الاولى مع انه لا يكون ثبوته
حينئذ بمجرد ذلك وهو ظاهر ويمكن الجواب بانه من قبيل المسامحة بناء على
ظهور المراد (قوله ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان) كما هو الاصل فى عسى
وكذا الاصل استعماله بدون ان كما هو الاصل فى كاد كما مر والجواب ان التشبيه
انما هو فى مجرد الاستعمال مع ان وبدونها مع قطع النظر عن الاصالة والفرعية
جمعا بين الشبهين (قوله فى المعرفات) بالكسر ووجه كونه بمنزلة ذكر الكل
فى المعرفات ان الجمع المضاف اذا كان الاستغراق كان بمعنى الكل ولما كان المعرف
بالفتح عين المعرف بالكسر وانما الفرق بينهما بالاجمال والتفصيل صار الاستغراق
المذكور فى المعرف بالفتح بمنزلة المذكور فى المعرف بالكسر (قوله بعينه ما يذكر
لذكر كل) فى التعريف من كونه للاشارة الى كون التعريف جامعا ومانعا كما فى
تعريف التوابع بكل ثان باعراب سابقه الخ (قوله كما هو مفهوم فى صريح المفرد)
تفسير لقوله ايضا فيكون قوله ايضا مرتبطا بقوله المفهوم اى كما انه للجنس
المفهوم فى صريح المفرد (قوله ويمكن ان يجاب) الخ يعنى سلمنا انه فعل موضوع
لانشاء مطلق التعجب لكن لا نم انه موضوع لانشاء التعجب فى نفس مصدر
ذلك الفعل فان التعجب المفهوم من قولهم قاتله الله من شاعر انما هو التعجب
فى كونه شاعرا لا فى مصدر قاتل وكذا التعجب المفهوم من قولهم لا شل عشره
انما هو التعجب فى حسن رميه لا فى مصدر شل وهو ظاهر (قوله لا منع فعل التعجب)
الخ اى ليس كونه من خواصه مفيدا اما اذا لم يكن معه مانع آخر كما يقتضيه كلامه
فان المنع من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر كما فى تقديم احسن
على ما فان فيه مانعا آخر كما سنذكره (قوله ليس بالمسكن) اى عطش الاشتباه
بقرينة قوله والماء البارد الخ (قوله على ما) اى لفظ ما ولا يؤخر عما بعدها وهو المفعول

٩ وذلك لان وجه التمسك على هذا التقرير انما هو دلالة قوله تعالى وما كادوا يفعلون على كون فعل الذبح واقعا وحاصلا بعد كونه بعيدا عن الحصول كما هو الواقع فالجواب بانتفاء المنافاة بين قوله تعالى فذبحوها وبين قوله تعالى وما كادوا يفعلون على تقدير ان يكون المراد به نفى الفعل لا يقدح فيه اذ ليس وجه الاستدلال لزوم المنافاة بينهما حتى يقدح ذلك فيه
منه

اوالجار والمجرور ويرد على هذا التوجيه ان عدم التصرف بالتقديم على كلمة
ما لا خصوصية له بصيغة التعجب فانه لا يجوز مطلقا واللايق ان يكون الكلام
فيما له خصوصية ما وقوله مانع آخر من تقديم احسن على ما وهو انه على تقدير تقديم
احسن على ما لا يكون الكلام من قبيل شر اهر ذا ناب ولا يفيد ما افاده مع ان
المقصود كونه من هذا القبيل وافادة ما افاده كما سيذكره قريبا (قوله فالمعنى شئ خفى
احسن زيد) اى جعله ذا حسن لا امر جلى يعنى ان سبب حسنه امر خفى لا جلى
فيناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه فالتعجب قرينة الوصف بالخفاء (قوله
واما عند من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا خير) وجه جعل معناه هكذا انه
يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر فيكون معناه شر اهر ذا ناب لا خير
فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا
شئ الا شئ لما عرفت من ان اصل شر اهر ذا ناب ما اهر ذا ناب الا شر اى ما اهر
ذا ناب شئ الا شر فيكون معنى ما احسن زيدا ما احسن زيدا شئ الا شئ فالشئ الاول
هو المستثنى منه المقدر والثانى هو المستثنى اعنى ما بمعنى الشئ فيلزم استثناء
الشئ عن نفسه وهو باطل ولا يلزم ذلك فى شر اهر ذا ناب فان الشر هو المستثنى
والشئ المقدر المستثنى منه وهو اعم من الشر (قوله ما مبتدأ نكرة للعموم) كما
فى تمرة خير من جرادة فان المعنى حينئذ كل شئ احسن زيدا ففيه مبالغة حيث
جعل كل شئ سببا لحسنه ادعاء فيكون مناسبا لمقام التعجب جدا (قوله وانما عبر
عنه به) اى بما ذكر اعنى به وليس المراد لفظه والا قال به بياءين يعنى ان الفاعل
هو المجرور اعنى الضمير المتصل لا مجموع الجار والمجرور فمراده بقوله وبه مجروره
فالظاهر التعبير عنه بالمجرور فلا بد لعدوله عنه من نكتة وقوله كالعدم اى نظرا
الى كونها زائدة مع قطع النظر عن لزومها وقوله وللزومه اى مع قطع النظر
عن زيادته فمدار النكتة الاولى على اعتبار زيادتها ومدار الثانية على اعتبار
لزومها (قوله كما فى اسمع بهم وابصر) اى ابصر بهم (قوله لا العلم المخصوص
الخ) وهو علم يشعر بمدح او ذم (قوله كما فى نظائره) مثل افعال المقاربة وافعال
التعجب (قوله او مجرور) بان يكون مضافا اليه نحو ثلثة رجال وقوله وههنا
لا يحتمل الجر لامتناع اضافة المضمر (قوله الا ان يراد) اى يوصف النكرة بالمنصوبة
وقوله كما فى قاتله الله من شاعر فان قوله من شاعر بيان وتفسير للضمير (قوله
المنصوبة لا محلا) سواء كانت منصوبة لفظا او تقديرا وقوله ليحسن التقابل
انما قال ليحسن ولم يقل ليصح لانه على تقدير ان يكون المراد به المنصوبة مطلقا

يصح التقابل لجواز ان يراد بالعام ماعدا الخاص لكن لا يحسن نظرا الى العموم والخصوص (قوله فحينئذ التفصيل) اى تفصيل كونه مميزا بنكرة منصوبة وكونه مميزا به للتوضيح والاصح الاكتفاء بقوله اومضمرا مميزا بنكرة منصوبة بجعله اعم من ان تكون منصوبة لفظا اوتقديرا اومحلا وفيه انه ليس لمجرد التوضيح لان النكرة المنصوبة محلا اعم من كلمة ما فاقتضى الحال تخصيصها بالذكر لئلا يتوهم ارادة الاعم ولعله اشار الى هذا بقوله فافهم (قوله يبعد ان يكون اللام للعهد الذهنى) بل الظاهر كونه للعهد الخارجى لانه عبارة عن زيد فيه ان كونه عبارة عن زيد انما يعلم بعد الاخبار به عن زيد وهو لا يقتضى كونه للعهد الخارجى اذ كثيرا ما يحكم على العام بحكم خاص فيعلم انه متحقق فى ضمن ذلك الخاص كقولك الرجل الكاتب زيد (قوله الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم) الخ اى ليس براجع الى المخصوص والا لوجب مطابقته له افرادا وتثنية وجمعا مع ان افراده لازم على كل حال (قوله لكان الانسب جعله) الخ وذلك لان المقصود من عطف البيان ايضاح المتبوع لكن لما قدم على الجملة فى الجملة لم يناسب جعله عطف بيان فيما لم يقدم ايضا اطرادا للباب (قوله وهذا) اى كونه مقدما على الجملة فى بعض الاحيان هو المرجح لكونه مبتدأ على كونه خبر المبتدأ محذوف لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام والمخصوص تفسير للمبهم على تقدير كونه خبرا لمبتدأ محذوف اى هو زيد فحينئذ لا يحسن تقديمه على الجملة بخلاف ما اذا كان المخصوص مبتدأ فانه يحسن تقديم المبتدأ على الخبر وهو ظاهر (قوله بل يجرى فى المطابقة فى غيره ايضا) كما فى قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا فان المخصوص فيه يطابق الفاعل فى الافراد تأويلا كمطابقته فى الجنس كذلك (قوله لان العامل هو حب) لا كونه فعلا لانه فعل بخلاف كونه فعلا فلا يكون عاملا والظاهر ان ما ذكره الشارح من قبيل المسامحة بناء على ظهور المراد فلهذا قال الاولى دون الصواب (قوله فالعامل كلمة ذا) فى حبذا رجلا فانها اسم اشارة وهو من المبهمات كما سبق والضمير المبهم فى نعم رجلا (قوله كما فى بعض النسخ) وفى بعضها هكذا فاراكب حال من الفاعل الخ وهو الصحيح (قوله مصادرة) هى كون المدعى عين الدليل اوجزءه (قوله حال عن الفاعل) وهو ذا فيكون ذا الحال لا عن المخصوص وهو زيد فلا يكون ذا الحال (قوله ولذا لم يجمع) اى المص واو القسم التى هى جارة بنفسها بالاتفاق معها اى مع واو رب حيث لم يقل والواو

كما جمع باء مع الباآت حيث قال والباء مريدا بها باء القسم وسائر الباآت وقوله مذهب الكوفيين وهو كونها جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب كما سيأتى ولم يجمعها مع واو القسم مع انها جارة بنفسها على مذهب الكوفيين ايضا فكان المناسب جمعها معها بان يقول والواو مريدا بها واو القسم وواو رب للتصريح بانها جارة بنفسها عنده اى عند المص كما ذهب اليه الكوفيون واو جمعها معها لم يكن فيه تصريح بانها جارة لاحتمال ان يراد بالواو واو القسم وحدها وقوله ولذا اى لاجل انه اختار مذهب الكوفيين لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدها ايضا اى كواو رب وما ذلك الا لعدم كونهما جارتين بنفسهما بل بتقدير رب بعدهما بخلاف الواو (قوله ولا يضمر الخ) ابتداء كلام اى لا يضمر رب بدون هذه الحروف الخ اى الواو والفاء وبل (قوله يلزم ان يختص) الخ ولا شبهة فى بطلان اللازم (قوله غلى القدر) فان غليان القدر ليس من الافعال الاختيارية الصادرة عن الفاعل المختار ويمكن ان يقال سموا الفعل مطلقا بالغاية بمعنى الغرض بناء على ان بعضه فعل اختيارى وغرض للفاعل وهو كاف فى التسمية (قوله اى لا ابتداء له نهاية) تفسير لقول الشارح اى لا ابتداء الغاية ولا يستعمل الخ اى حقيقة لان باب المجاز مفتوح وقوله كالامور الابدية التى لها ابتداء بلا انتهاء فلا يقال يتنعم اهل الجنة بنعيمها من اول وقتهم (قوله الحقيقة) وهى المكان كما فى سرت من البصرة اى ابتداء مسافة سيرى البصرة اوالتنزيلية وهى الزمان كما فى صمت من يوم الجمعة اى ابتداء مسافة صومى يوم الجمعة فالزمان لكونه ظرفا ممتدا بمنزلة المكان الممتد (قوله مع انه جعلها بيانية) اى الشارح جوز كونها بيانية بان يكون تقديره قد كان من مطر قد كان شئ من مطر كما سيأتى قريبا (قوله لانه يلزم) على تقدير وضع الموصول موضع من وصف النكرة وهى شئ بالمعرفة وهى الموصول ويلزم جعل المفرد اى مطر صلة الموصول فان التقدير حينئذ قد كان شئ الذى مطر وقوله مع ايراد مقتضيات الموصول من جعل الموصوف معرفة وتقدير الضمير فى الصلة فيقال فيه قد كان الشئ الذى هو مطر (قوله ومعه) يعنى ان الاولى ان يقول كما يقال اليه ومعه لئلا يتوهم اختصاصه بالظاهر فى مجرد كونه بمعنى الى لكن يندفع هذا التوهم بتقديم قوله وبمعنى مع كثيرا على قوله ويختص بالظاهر كما لا يخفى (قوله قد تفنن) اى المص فى التعبير عن المصاحبة تارة اى فيما سبق فى بيان معنى الى وحتى بمعنى مع وتارة كما فى هذا المقام بالمصاحبة (قوله لجواز ان يكون اشتراء الفرس فى مكان يقرب

من السرج) فيوجد معنى الالصاق على وجه ذكره الشارح فى مررت بزيد ولايصاحب السرج الفرس فى الاشتراء بان اشترى الفرس فقط دون السرج فلايوجد معنى المصاحبة فالالصاق لايستلزم المصاحبة وفيه ان الالصاق غير موجود ههنا ايضا لان المراد به افادة لصوق امر الى مجرور الباء ولايكفى فيه مجرد كون اشتراء الفرس بمكان يقرب منه كما يتوهم من قولهم فى تفسير مررت بزيد التصق مرورى بمكان يقرب منه كامر وغرضهم بذلك بيان مايتوقف عليه الالصاق لانه امر يتم به الالصاق اذلاشك فى انه اذاكان اشتراء الفرس فى مكان يقرب منه السرج ولايصاحب السرج الفرس فى الاشتراء لايقال اشتريت الفرس بسرجه بجعل الباء للالصاق بل لابد من الصاق الاشتراء به واتصاله به بان اشتراه مع الفرس فى مكان يقرب هو منه (قوله وقيل التعدية مقصورة على السماع) معانه لم يقيدها بالسماع (قوله انه الاثبات لشئ) الخ وهو الاختصاص بمعنى الحصر (قوله وفيه انه لاينفى الاختصاص الاضافى) الخ وهو الاختصاص بالنسبة الى بعض ماعدا المختص به وقوله عن الظاهر وهو الاختصاص بمعنى الحصر كماهو المشهور (قوله تنبيها على انه كواو القسم) الخ فى الاحكام التى سيأتى ذكرها من وجوب حذف فعل القسم وعدم استعمالها فى السؤال واختصاصها بالظاهر بخلاف الباء (قوله لافرق بين رب) الخ فى عدم الاحتياج الى المعرفة (قوله لانها) اى المعرفة اماللكثرة كما اذا كان التعريف للاستغراق وقوله واما للواحد المعين كما فى العهد الخارجى او الغير المعين كما فى العهد الذهنى وفيه ان التعريف قديكون للجنس ويجرى فيه التقليل لما فيه من مظنة الكثرة اللهم الا ان لايعتد به لقلته فتدبر (قوله ففيه) اى فى رب شائبة العدد الطالب للتميز كما ان كم كذلك فلهذا كان مجروره تميزاله والتميز يجب ان يكون نكرة (قوله وان انتفى عنه) اى عن اشتراط وصف مدخولها موجبه على صيغة اسم الفاعل من التقليل بيان للموجب (قوله ولايخص مشاركتها) اى مشاركة واو رب مع رب بالدخول على نكرة موصوفة كما خصها المص به وقوله لئلايفيد لحوق الخ اى كما هو حكم رب وقوله دون الضمير ودون الجمل اى من غير دخول على الضمير ولاعلى الجمل (قوله او عام) اى مطلق الظبى و قوله والخشف بالكسر ولد الظبى وقوله شقرة اى حمرة (قوله وجوب ارتكابه) اى ارتكاب تقدير المعطوف عليه للفاء وبل اذا اضمر رب بعدهما يسهل ذلك التقدير فى واو رب (قوله خبر ثان) كما ان قوله مختصة بالظاهر خبر ثالث له (قوله لفساد المعنى) المقصود الذى اشار اليه بقوله اى

لايكون الا عند حذف الفعل ولايكون الا لغير السؤال وذلك لانه لو كان احدهما متعلقا بيكون والآخر خبراله لكان واو القسم منحصرا فى احدهما فقط ويكون الآخر قيدا للانحصار والمقصود انحصاره فى كل واحد منهما مطلقا ٧ (قوله وفيه نظر) الخ وجوابه ان الواو اكثر استعمالا فى القسم من الباء مع كونها مستعملة فى السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر وان كان استعمال الواو على نحو واحد واستعمال الباء على انحاء مختلفة (قوله بخلاف الواو) اذليس لها معان كثيرة شايعة غير القسم فلايحتاج الى ذكر فعل القسم (قوله لكان اوضح) من قوله اسم الله لانه يتوهم منه ان المراد اضافة الاسم الى المسمى بخلاف لفظة الله (قوله لكفى) فان الباء اذا كانت اعم من الواو التى هى اعم من التاء المختصة باسم الله تعالى تكون اعم من التاء ايضا بالضرورة فلاحاجة الى ذكر كونها اعم من التاء وكذا لاحاجة الى قوله فى الجميع (قوله تلقيت) على صيغة الماضى المجهول المخاطب وقوله اى التى على صيغة الماضى المجهول ايضا وقوله ملقى على صيغة اسم المفعول اليه اى الى القسم جوابه بالرفع فاعل ملقى تجوزا بتشبيهه بالمخاطب الذى يلقى اليه الجواب وقد يقال فى الصحاح تلقاه اى استقبله فمعنى ويتلقى القسم ويستقبل القسم اى يجاب وهذا هو مراد الشارح فقوله فجعل الشارح الخ ليس على ماينبغى (قوله والاظهر) الخ اى الاظهر جعل القسم ملقى لاملقى اليه كما فعله الشارح والمخاطب ملقى اليه لعدم احتياجه الى التجوز (قوله فيمايدل عليه) اى فى قوله مايدل عليه بكونه فاعلا لتقدم وكونه مفعولا لاعترض بتقدير المضاف اى بين مايدل عليه كما اشار اليه الشارح بقوله بين اجزاء الجملة التى الخ فتدبر (قوله وهو) اى مثل المثل الله تعالى اذ التقدير انه تعالى موجود (قوله ورب نحوه) اى على سائر الوجوه (قوله لان الشئ ليس مثل مثله) الخ حاصله ان مثل المثل انقص من المثل ولايلزم من نفى الانقص نفى الاكمل وقوله بل المثل اى مثل الشئ مطلقا سواء كان مثلا اوغيره المشارك الخ وفيه ان الوجه الذى تلقاه الفحول بالقبول مبنى على ان مثل الشئ عبارة عما يشاركه فى صفة مطلقا سواء كان الشئ اقوى منه فيها اولا وقد صرحوا بان المماثلة هى المشاركة فى النوع فزيد مثل لعمرو فحينئذ يندفع البحث المذكور كما لايخفى (قوله ورجح الاول) وهو الحكم بزيادة الكاف (قوله يوجب دخول الكاف) الخ وهو غير جائز كما سيذكره المص (قوله قال الرضى) الخ الغرض من نقل هذا الكلام اثبات ماذكره من انه يرجح الاول ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب الخ و وجه

٧ اى من غير تقييده بشئ منهم

الاستدلال ان دخول الكاف على الضمير خروج عن اصله فيجب الاحتراز عنه
مهما امكن وذلك بان لايجعل المثل زائدا فان قلت لابد حينئذ من جعل الكاف زائدة
مع انه خروج عن الاصل فيجب الاحتراز عنه مهما امكن وذلك بان يجعل المثل
زائدا قلت يلزم حينئذ الخروج عن الاصل الذى هو عدم دخول الكاف على الضمير
فجعل الكاف زائدة اهون من جعل المثل زائدا لانه مع كونه ابعد من جعل الحرف
زائدة يستلزم دخول الكاف على الضمير (قوله يتوهم خروجه) الى قوله ان
يبقى صفة حرف جر وقوله ان يبقى فاعل امكن وقوله ويضمن عطف على
يبقى وقوله فهو الاولى الخ اى الابقاء على اصل معناه وتضمين الفعل المتعدى به
معنى يستقيم به الكلام هو الاولى جزاء الشرط (قوله كان الانسب تقديمها)
الخ لكونها رافعة وناصبة (قوله بمعنى الافعال الماضية) التى هى من قبيل
الاخبار لا الانشاء (قوله كصيغ العقود) مثل بعت واشتريت لانشاء البيع والشراء
(قوله فى المرجع) وهى هذه الحروف وقوله الى مابقى الخ اى من هذه الحروف
(قوله فان) اى المفتوحة (قوله فاذكر) الخ اى ماذكره الشارح بقوله ليعلم
من اول الامر الخ (قوله زيد اقام ابوه) فان الكلام المقصود لذاته جملة زيد
اقام ابوه والاستفهام انما وقع فى صدر جملة قام ابوه وهى ليست بكلام مقصود
لذاته مع ان له صدر الكلام (قوله واسم ان) الخ اى المفتوحة (قوله فهى) اى
ان ليست فى صدر كلام الخ بل فى صدر مفرد (قوله وقيس عليه غيره) يعنى لم يسمع
ذلك العمل فى غير ليتما بل قيس عليه غيره (قوله لكان انفع) لان قوله على
الافصح يكون احترازا عن العمل المسموع فى ليتما وقوله والاصح احترازا عن كونها
عاملة فى ما (قوله انه مختص بليت) وقيس عليه غيره (قوله اخذ) اى شرع
المص وقوله انه لم يبين اى المص لان وان معنى الخ ويمكن ان يحمل قوله معانى
الحروف على التغليب فلهذا قال فالاولى دون الصواب (قوله نبه) اى بقوله
ان وقوله مسندة الخ اى على تقدير كونها على صيغة المجهول الغائب وقوله
او على ان مفعوله الخ على تقدير كونها على صيغة المعلوم المخاطب وقوله والمراد
اى على التقديرين كسر هذه المادة اى مادة ان اى حروفها مع قطع النظر عن
هيئتها فلا يلزم تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك لو اريد كسر هيئتها (قوله وعليه
حمله الشارح الرضى) ليدخل فى كونها فى ابتداء الكلام كونها فى اول جملة
وقعت خبرا او حالا او جواب القسم لانها مواضع كسر ان فيستوفى الكلام تلك
المواضع (قوله ان لامقابلة بينه) الخ اى بين كونه فى ابتداء الكلام واجيب ٤ عنه

٤ المجيب وجيه الدين

بعد

بان المراد بابتداء الكلام ابتداء كلام المتكلم المستأنف سواء سبقه كلامه اولم يسبقه
كما يشعر به كلام الرضى حيث قال اى فى ابتداء الكلام سواء كان فى اول كلام
المتكلم نحو ان زيدا قائم او فى وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا
انه فاضل فانه كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه وما وقع بعد القول فليس بابتداء
كلام المتكلم وانما هو ابتداء كلام المحكى عنه وكذا ما وقع بعد الموصول وغيرهما
مما هو من مواضع الجمل ليس بابتداء كلام المتكلم المستأنف وانما هو تتمة لما قبله
فصح المقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول وقوله وقد نبه عليه
اى على كونهما تحت كون ان فى ابتداء الكلام وقوله حيث قال وكذا كسر
بعد القول الخ اى على ما فى بعض النسخ وفى اكثر النسخ وكسرت ايضا ويجوز
ان يحمل النقل على النقل بالمعنى (قوله لانهما وسطا) الخ اى ما بعد القول
وما بعد الموصول (قوله وقعت خبرا) نحو زيد ان اباه قائم او حالا نحو مررت
بزيد وانه قائم او جواب القسم نحو والله ان زيدا فاضل (قوله والمراد بالقول)
فى هذا المقام وقوله فانه فى حكم العلم والظن من وجوب فتح ان بعدهما (قوله
ما اضيف اليه حيث) لان حيث لايضاف الا الى الجملة فى الاكثر فحال كونها مضافا
اليها حيث تكسر همزتها قيل ان السماع لايساعده فان همزتها فى الاستعمال
مفتوحة حينئذ كما يدل عليه اطلاق كلام المتون ووجهه بعضهم بان الاصل
فى المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل ففتحت بعدها (قوله كما يشعر به) الخ
انما قال يشعر ولم يقل يدل لانه يجوز حمل ما ذكره على انه بيان مراد المص بالمضاف
اليه وكونه اعم من المجرور بحرف الجر عند المص (قوله خص ذكر لولا ولو
بالتعرض) الخ مع ان ما بعد لولا داخل فى المبتدأ وما بعد لو داخل فى الفاعل
(قوله ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ) لا فاعل وهذا الكلام ناظر الى قوله
ولو انك لانه فاعل (قوله وقد بعد الشيخ) الخ اى عن الصواب (قوله وهو
انه) الخ اى السؤال المقدر (قوله لانه مع) الخ علة لقوله بعد وقوله لانه عرف
سابقا الخ علة لضعف السؤال (قوله ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف
قطعا) الخ فيعلم منه ان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر فيكون ما بعدها
جملة اسمية ولاشك ان فتح ان لايوجب كونها فعلية فلا يتجه السؤال
اصلا حتى يحتاج الى الجواب بان ما بعدها مبتدأ (قوله لايساعده) خبر ان
فى قوله لانه مع غاية الخ (قوله كما ستعرفه) الخ من ان ان ولو تلزمان الفعل لفظا
او تقديرا فلهذا قيل بعد لو انك ٧ بالفتح لانه فاعل وانطلقت موضع منطلق

٧ قوله انك مفعول قبل وقوله انطلقت عطف عليه

بعد

ليكون الفعل المذكور كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق (قوله تكلف الحذف) اى حذف المبتدأ اوالخبر كما اشار اليه الشارح (قوله لما اوجبوا تقديم الخبر) عليها اذا وقع فى موقع المبتدأ نحو حق ان زيدا قائم (وقوله فكيف يجوز حذفه) اى حذف الخبروقوله وبالجملة الخ يعنى سلمنا انه يجوز حذف الخبر وتقديره لكن لابد من تقديره مقدما على المبتدأ مع ان قوله واكرامى ثابت له يوهم تقدير الخبر مؤخرا عن المبتدأ وهو لايجوز لان المقام مقام الالتباس فالاولى ان يقول اوثابت له اكرامى (قوله الخبر للجزاء) اى للمبتدأ الذى هوالجزاء ٤ كما قال الشارح فجزاؤه انى اكرمه لايصح ان يكون جملة لان الجزاء لايكون جملة بل شيئا ما يجزى به (قوله لكن اطلاق خبر المبتدأ) الخ اى استعماله مطلقا من غير تقييده بخبر المبتدأ الذى هو الجزاء فى مقام تعليل وجوب الفتح كما استعمله الشارح كذلك قاصر فان خبر مطلق المبتدأ لايجب ان يكون مفردا بل قد يكون جملة (قوله لاجرم ان لهم النار بالفتح) اى بفتح الهمزة وقوله فلا اى كلمة لا فى لاجرم وقوله بمعنى حق اى ثبت والظاهران يقول بحق كما لايخفى وقوله كالرشد بفتحتين وقوله على وزن الرشد بضم الفاء وسكون العين و قوله بمعنى لاقطع اى لامفارقة (قوله فى الحالين) اى حال ثبوت الميم وسقوطها فيقال لاذا جرم ولاذاجر وزيادة ان المصدرية وذاقبل لاجرم فيقال لاان ذاجرم وفى قوله قبل لاجرم اشارة الى انه لاتسقط الميم حين زيادة ان وذاو تبديل همزة ان الزائدة بالعين الظاهر ان يقول بتبديل العين بهمزة ان لان الاصل فى صلة التبديل ان تدخل الباء على المتروك كما مر غيرمرة (قوله فيما يمتحن به) اى مما يجرب به الافهام لغاية خفائه على من لم يرهذا التفصيل (قوله ومن جملة ماتوهم انه) الخ بناء على توهم جواز كون ما كافة فحينئذ تكسران لكونها فى ابتداء الكلام وجواز كونها زائدة فحينئذ تفتح (قوله لئلا يشتبه بكان) مع عدم كون الموقع موقع كان (قوله الظاهر فجاز) بان يكون الفاء من الشرح ابرتبط بما قبله اى ليكون عطفا على قوله كان اسمها (قوله كونه) مفعول يوجب وقوله اصلا اى سواء كانت مكسورة حكما اولا وكذا الكلام فى قوله مطلقا وقوله والكل اى سكت كلهم من البدل ايضا اى كما سكت غيرهم عما سوى البدل من التوابع وقوله والجواز اى جواز رفع البدل هوالقياس (قوله والكسائى) مبتدأ وقوله مع باقى الكوفيين خبره وقوله والفراء مبتدأ ايضا حكم اوحاكم على اختلاف النسختين خبره يقال

٤ اى لفظ الجزاء
منه

حكم بينهم اى قضى يعنى ان الفراء توسط بين مذهبى سيبويه والكسائى فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوز مطلقا بل فصل وقوله فقال اى الفراء ان كان اسم ان غيرمعرب لفظا امابان يكون مبنيا نحوانك وزيد قائمان اومعربا تقديرا نحوان الفتى وعمرو قاعدان كما فى الرضى وقوله غير مخالفى الاعراب اى تخالفا ظاهرا وقوله وليس بناء عدم الجواز الخ حتى يرد ان المحذور المذكور مشترك بينهما كما قال الشارح وقوله عنده اى عند الفراء وقوله ماكان قبل الخ وهو الابتداء (قوله وماذكره المص مسندا) الخ فان المذكور فى كتب النحو ان ماذكره المص مسندا اليهما انما هو مذهب الفراء والكسائى مع سائر الكوفيين فى جواز رفع المعطوف على اسم ان مطلقا من غير اشتراط بشئ وقوله هذا اى هذا كلام الرضى (قوله لانه يشعر بانهما لايخالفان فى انتفاء) الخ وهو خلاف المقصود فان المقصود انهما يخالفان فى انتفاء اثر البناء مطلقا وقوله ترك فى اى ترك كلمة فى فى قوله فى مثل انك وزيد ذاهبان وقوله الى الحكم وهو قوله ولا اثر لكونه مبنيا اى مبنياه مطلقا (قوله خلافا للفراء) فانه يجوز الرفع فى المعطوف على اسم كأن وليت ولعل لكونه فى الاصل مبتدأ (قوله ولا تدخل) اى هذه اللام على حرف النفى فلا يقال لما زيد قائم وان جاز ان يؤكد بها الجملة التى فى خبرها حرف النفى نحو لزيد ماهو قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفى للرفع والازالة فبينهما فى ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ماهو قائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفى مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين كذا فى الرضى فى بيان احوال جواب القسم وقوله ولا على جواب الشرط فلا يقال ان زيدا من يضربه لاضربه ووجه الكل مذكور فى الرضى وقوله ان كل رجل لوضيعته حذف الخبر لدلالة الواو التى هى بمعنى مع عليه اى كل رجل مقرون مع ضيعته واقيم المعطوف فى موضعه وقوله ان زيدا لعنك لراغب فعن حرف جر متعلق براغب وقوله واختصاصها بالاسم اى ولعدم اختصاصها بالاسم لانه يدخل الفعل كما فى قوله ＊ بالله ربك ان قتلت ٤ لمسلما ＊ وجبت عليك عقوبة المتعمد ＊ كما سيجئ ولاشك انها لاتعمل حينئذ وقوله ويمكن ادراجه اى ادراج عدم لزومها بالاسم وعدم اختصاصها به فى فوات بعض مشابهتها مع الفعل لان الفعل مختص بالاسم لايدخل الفعل والحرف (قوله اى ولكون الغالب الالغاء) الخ فيه اشارة الى ان اسم الاشارة ليس اشارة الى كون اعمالها اصلا وذلك لان كون اعمالها هو الاصل لايقتضى

٤ اى انك قتلت
لمسلما فلذا وجبت
عليك عقوبة المتعمد
منه

عدم ذكره صريحا لانه كثيرا ماصرح بما هو الاصل وانما المقتضى لذلك
كون الغالب هو الالغاء فتدبر (قوله هذا لايغنى) الخ وذلك لان هذا الحكم
ايضا اكثرى لاكلى فلزوم اللام على تقدير الاعمال فى اسم يظهر فيه اعراب
لفظى لايكون الالطرد الباب وقوله كما هواى الاغناء عنه ظاهرا لعبارة حيث
جعله مقابلا له فلا يحسن مقابلته بطرد الباب انما قال لايحسن ولم يقل لايصح
لان الملحوظ ههنا اصالة عدم ظهور الاعراب اللفظى فى كثير من الاسماء وطرد
الباب ملحوظ تبعا والملحوظ فى الاول انما هو طرد الباب لاغير وانه ملحوظ فيه اصالة
لاتبعا فبهذا الاعتبار يحصل المقابلة (قوله ليس بوجه) لان خلاف الكوفيين
فى وجوب دخولها على فعل المبتدأ والخبر لافى جواز دخولها عليه ووجه اندفاعه
بادراج لاغير انه حينئذ يفيد وجوب ٩ دخولها عليه وقوله اوجواز الخ مبتدأ وقوله
من بيان الخ خبره والجملة معطوفة على قوله المراد لاغير من الافعال يعنى ان جواز
دخولها على الاسم جزء من بيان جواز الالغاء والاعمال الذى ذكره بقوله وحينئذ
يجوز الغاؤها فان جواز الاعمال مذكور فيه ضمنا كما عرفت وقوله فانه اى جواز الالغاء
والاعمال لايكون الا اذا دخل على الاسم فانه لايعمل الا فى الاسم وقوله اختصاص
دخوله بمثل ان كان زيد لقائما لدخول الفعل فيه على المبتدأ بحسب الظاهر
دون ان كان قائما لزيد لدخول الفعل فيه على الخبر بحسب الظاهر
لا على المبتدأ (قوله وبقولهم ان تزينك وان تشينك لهيه) اى لنفسك والهاء
فى الآخر للوقف وقوله على الجزء الاخير وهو الخبر كما فى قوله تعالى (وان كانت
لكبيرة * وان نظنك لمن الكاذبين) وقوله بخلافها اى بخلاف لام الابتداء مع
ان المثقلة فانه يدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم وعلى الاسم اذا فصل اى
الخبر بينهما اى بين الاسم وبين ان نحو ان فى الدار لزيدا اوفصل بينهما متعلق
الخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائم كما سبق وعلى مابينهما اى مابين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك آكل (قوله ليس اللام الفارقة) بين المخففة والنافية
لام الابتدأ والالم يدخل فى المثالين المذكورين اعنى قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك
لنفسك لعدم كونهما مما دخله لام الابتداء كما عرفت تفصيله اذ ليس منه الفاعل
والمفعول (قوله نافية مطلقا) اى سواء دخلت على الاسم اوالفعل وقوله كاختصاص
لما بالاستثناء نحو قوله تعالى (ان كل نفس لما عليها حافظ) (قوله كما يبطل) اى اعمالها
انكارهم اى انكار الكوفيين اعمالها اى اعمال ان المخففة حيث قالوا يجب
الالغاء كما مر (قوله زيدت ما) اى كلمة ما وقوله بعدها ظرف لزيدت (قوله والظاهر
حقتان) بالتاء لانه تثنية حقة و قوله و يترا اى اى يظن انه مثل خصيان

٩ بمعنى عدم جواز دخولها على فعل آخر
منه

اصله خصيتان فحذفت التاء وقوله اذالجمع المكسر الخ علة للنفى وقوله لانه
لايناسب الخ علة للنفى (قوله اذ ليس حسن الثدى فى كونها عظيمة)
الخ ولو كان حقتان فى قوله كأن ثدياه حقان تثنية الجمع لافاد التشبيه
عظم الثديين غاية العظم كما لايخفى (قوله فلا يلزم ترجيح شئ) من ان المكسورة
والمفتوحة عليها اى على كان بالاعمال اى بسبب اعمال ذلك الشئ دون كان حتى
يدفع اى لزوم الترجيح بتقدير اعمالها اى اعمال كان كما ان المخففة المفتوحة اى كان
المخففة المفتوحة لما عرفت من انه قدر اعمالها فى ضمير الشان لئلا يلزم ترجيح
اعمال ان المكسورة المخففة عليها (قوله ان) اى المكسورة المخففة قد يعمل
وقد لايعمل لما عرفت من انه يجوز اعمالها والغاؤها وقوله فهى اى كان
فى تلك اللغة كالمخففة المفتوحة فى انها لاتعمل اصلا فلزم ترجيح ان المكسورة
المخففة بالاعمال عليها كما لزم ترجيح اعمالها على ان المفتوحة المخففة فدفع
الترجيح بتقدير اعمالها فى ضمير الشان ايضا (قوله فيه نقل الحركة الى المتحرك)
وهو خلاف القانون الكلى مع ان الاصل عدم التركيب كما فى الرضى (قوله بايراد
كلام) الخ متعلق بقوله انتدارك (قوله حرف يثبت به بعد النفى) الخ فانه صريح
فى انه يجب ان يكون مابعده مثبتا وما قبله منفيا لا بالعكس كما فى القرآن (قوله
تضادا حقيقيا) اراد بالتضاد المنافات ٤ لا معناه المصطلح وهو التقابل بين امرين
وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
لان عدم وجوبه ظاهر غنى عن البيان فان المجئ وعدم المجئ فى المثال المذكور
ليسا وجوديين بل احدهما وجودى والآخر عدمى وبكونه حقيقيا تنافيهما
دائما وعدم اجتماعهما اصلا بقرينة قوله بل يكفى تنافيهما فى الجملة اى عدم
اجتماعهما فى بعض الاوقات وقوله بل يناسبه اى يناسب الافضال اذ اللايق
ان يشكروا اى حين الافضال فغير اللايق عدم الشكر حين الافضال فعدم
الشكر ٩ الذى هو غير لايق بهم يناسب الافضال فضلا عن كونه منافيا له
(قوله على هذا) اى على هذا التحقيق لتخصيص المص اجازة الخ وقوله
فالاوجه الخ اى الاوجه ان يقول بدل قوله واجاز الفراء الخ ان الفراء يعمل
ليت تشبيها بتمنيت (قوله بكسرهما) اى بكسر الفاء فى مغوار وغوار وقوله
على ابن ابو طالب مكان ابى طالب (قوله الجزم) الخ مبتدأ وقوله ابعد الخ خبره
وقوله والحاجة مبتدأ ايضا وقوله لئلا يقال الخ خبره اى لئلا يحكم بجر لعل وقوله
للاشكال فيه علة للنفى وقوله بعض آخر اى غير القائل بان اى المفسرة من حروف

٤ الذى هو اعم من التضاد المصطلح
منه

٩ كما يدل عليه سوق الآية الكريمة
منه

العطف (قوله فالمعنى لافادة الجمع) الخ يعني ان اللام في قوله للجمع للغرض وليست
صلة للوضع بتقديره في الكلام (قوله لان موضوعها) اى الموضوع له الواو
على طريق الحذف والايصال وكذا الكلام في قوله موضوع الواو فان الجمع
هو الموضوع له اوجزؤه والموضوع هو الواو وغيره من حروف العطف فان قلت
يجوز ان يكون الموضوع له في غير الواو ايضا الجمع المقيد بقيد الترتيب بان يكون
التقييد داخلا في الموضوع له والقيد خارجا قلت مع كونه خلاف الظاهر لا يكون
الجمع تمام الموضوع له فيما سوى الواو من الاربعة الاول بل تمامه مجموع الجمع
والتقييد فيكون الجمع جزء الموضوع له ايضا (قوله لا خبر له لان قوله
اى حصل) الخ وجوابه انه قد شاع في كلام المصنفين كون اى المفسرة مع
مابعده قائما مقام خبر المبتدأ فاقتفى الشارح اثرهم (قوله ترتيب نسبة المتكلم)
اراد بها النسبة الخارجية المدلولة للنسبة الحكمية في كلام المتكلم وترتيبها عبارة
من ثبوتها لشئ اولا وبعده لشئ آخر كما اذا جاء زيد قبيل مجئ عمرو بغير مهلة
مثلا فقلت جاء زيد فعمرو والترتيب في هذه النسبة يستلزم الجمع في النسبة واما الترتيب
في الذكر وهو ان يذكر شيئا اولا وشيئا آخر بعده فلا يستلزم الجمع فيها ضرورة
انه متحقق في البدل نحو سلب زيد ثوبه فان زيد مذكور اولا وثوبه مذكور ثانيا
مع انه لاجمع في النسبة اذ النسبة المقصودة فيه واحدة وهى نسبة البدل كامر
(قوله قيد لابد منه) وهو قوله بغير مهلة (قوله فليكن من مقابلة الخاص)
وهو معنى ثم فانه للترتيب مع المهلة بالعام وهو معنى الفاء على تقدير عدم ذكر
ذلك القيد فيه اى الترتيب مطلقا سواء كان بلا مهلة اومعها ولما جاز كون التقابل
من قبيل تقابل الخاص بالعام لا يفهم من مقابلته معه قيد بغير مهلة وقد شاع
اعتبار مثل هذا التقابل وان كان تقابل المتباينين اتم واكمل منه (قوله وابتداؤه
عقيبه بلا مهلة) نحو قوله تعالى (الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة) فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال
ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز (قوله من الملاقى له) بيان للغير
والضمير عائد الى الجزء الاخير وقوله وقوله ومن هذا الخ مبتدأ وقوله محل نظر
خبره وقوله تمثيله اى تمثيل الهندى (قوله على انه يمكن ان يقال) الخ
هذه العلاوة منع خلل التمثيل بقوله نمت البارحة حتى الصباح
باعتبار وتسليم خلله باعتبار آخر بعد تسليم خلله مطلقا ومنع خلل الجزء اعم
من الجزء حقيقة اوحكما (قوله ثم ماذكره) الخ وهو قوله الا انه لم يأت في العاطفة

مايلاقى الجزء الاخير الخ وقوله تكلف مستغنى عنه الخ فيه بحث لانه انما يكون
مستغنى عنه لو كان عدم دخول حتى العاطفة الا على الجزء الاقوى او الاضعف
امرا مسلما وليس كذلك وماذكره بقوله ليفيد قوة اوضعفا مع ماذكره الشارح
في بيانه وتوضيحه لايدل على ذلك اذ لامانع من دخولها على مايلاقى الجزء الاخير
ايضا كدخول حتى الجارة عليه نحو نمت البارحة حتى الصباح مع ان جعل مايلاقى
الجزء الاخير غاية ونهاية عار عن التكلف الواقع في جعل الجزء غاية ونهاية
وكما يفيد الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف شمول الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك
يفيد الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير ذلك الشمول فاذكره وجها لعدم دخول
حتى على الملاقى بيان ماينع من دخولها على مايلاقى الجزء الاخير فحينئذ يثبت
انها لاتدخل الا على الجزء الاقوى او الاضعف فلا يكون مستغنى عنه فتدبر
وقوله المقتضى صفة للعطف وقوله قوته اوضعفه مفعول يفيد والضمير عائد الى الجزء
وكذا اسم صار عائد اليه وقوله لايصح ان يدخل الخ جواب اذا وقوله لايفيد
القوة والضعف اى قوة الجزء اوضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا
عن الكل فتدبر (قوله للشك) اى لشك المتكلم وتردده وقوله اوللابهام اى لقصد
المتكلم ابهامه على المخاطب نحو قوله تعالى (انا واياكم لعلى هدى اوفى ضلال مبين)
وهو متعين عند المتكلم وقوله بيان المعنى المشترك وهو الواحد الغير المعين
عند المتكلم للشك والتردد بين الثلثة اى او واما وام ومعنى التفصيل والابهام
لايجرى في ام فلا شئ منهما بمشترك بين الثلثة بل بين او واما اما عدم جريان
معنى التفصيل في ام فظاهر واما عدم جريان الابهام فيه فلانها اما متصلة
وهى لطلب التعيين من المخاطب واما منقطعة وهى مثل الهمزة في كونها للشك
كما سيجئ فليس شئ منهما للابهام هذا واجيب ٥ ايضا بان ماذكره بحسب
اصل الوضع واما المعانى الاخر مثل الشك والابهام والتفصيل فهى تعرض
في الكلام لامن قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم
والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك فقوله اى غير معين عند المتكلم
تفسير للاحد المبهم باعتبار الوضع لاباعتبار العارض في الاستعمال (قوله وهذا)
اى كونه لكل الامرين على تقدير تسليمه غير جار في ام وهو ظاهر (قوله ليس
لاحد الامرين مبهما عند المتكلم) لكونه محيطا بكل شئ علما (قوله لانه ينتقض
بمثل اقام زيد ام قام عمرو)لان الفعلين ليسا بمعربين ولا مستويين في الاسناد
لان الفعل الثانى لم يسند الى ما اسند اليه الاول (قوله يفضى الى تكلف آخر)

٣ المجيب وجيه الدين سلمه

الخ اى المراد به ايضا كان جوابه بالنظر الى اصل وضعه بالتعيين الخ (قوله اى سواء انذارك وعدم انذارك) اشارة الى وجه صحة كون الفعل مخبرا عنه يعنى انما يمتنع الاخبار عنه اذا اريد تمام ماوضع له اما اذا اريد به مطلق الحدث المدلول عليه تضمنا على طريق التجوز فهو كالاسم فى كونه مسندا اليه ومضافا اليه كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وبعض اى بعضهم جعل سواء مبتدأ لانه بمعنى مستو فيكون صفة فيكون من القسم الثانى من المبتدأ وكونه مبتدأ مبنى على جواز الابتداء بالصفة من غير استفهام ونفى وقد روى عن سيبويه ذلك مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر * فخير نحن عند الناس منكم * فخير مبتدأ ونحن فاعله سادمسد الخبر كما سبق فى باب المبتدأ قال المحشى فى حاشية البيضاوى ولو كان امكن لرفع اقائم الزيدان موجب سوى الابتداء لم يحكم بوجود هذا القسم من المبتدأ انتهى يعنى ان جعل المسند مبتدأ امر ضرورى اقتضاه رفع قائم اذلا مجال لكونه خبرا والزيدان مبتدأ اذلا بد فى الخبر من عائد الى المبتدأ والعائد فى قائم ضمير مفرد لايطابق المبتدأ فتعين كونه مبتدأ والزيدان فاعله سادمسد الخبر وقوله لان المضمون اى مضمون قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم معرفة لان مضمونه عبارة عن انذارك وعدم انذارك (قوله ويتجه) الخ اى على كل من التقديرين (قوله ولهذا) اى لاجل انهما لم يبقيا على حقيقتهما بل استعير للتسوية لم يجز قولك سواء اقمت اوقعدت فانه لا يجوز العطف حينئذ بأو بل يجب العطف بام اوبالواو قال فى مغنى اللبيب اذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا (قوله قال الرضى سواء) فى مثل قولك سواء على اقمت ام قعدت وقوله لانه فى الاصل مصدر فلا يثنى ولا يجمع وقد حكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو على كذا فى الرضى وقوله اقمت اوقعدت هكذا فى النسخ التى رأيناها بأو والمذكور فى نسخ الرضى التى رأيناها اقمت ام قعدت فى معنى الشرط اى ان قمت اوقعدت فالامران سيان يعنى ان الجملة الاسمية المتقدمة اى الامران سواء دالة على جزاء الشرط كذا فى الرضى وقوله واستدل اى الرضى وقوله للشرط متعلق بالاستعارة وقوله الذى هو للشك اشارة الى العلاقة المصححة للاستعارة وقوله بكون الماضى متعلق باستدل فيه اى فى هذا التركيب بمعنى المستقبل كما يقتضيه المقام وماذلك الا لتضمن معنى الشرط كما انه اى الماضى كذلك اى بمعنى المستقبل بعد ان وقوله وانه لايستحسن الخ عطف على قوله

بكون الماضى الخ اى استدل عليه ايضا بانه لايستحسن الخ وقوله ويستهجن عطف على قوله لايستحسن وقوله الجملة الاسمية الخ فاعلهما على طريق التنازع ولاشك ان عدم كون الجملة الاسمية مستحسنا بعد الهمزة لكونها بمعنى الشرط فقولك سواء ادرهم مالك ام دينار ليس بمستحسن بل مستهجن واما قوله تعالى (سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون) فلتقدم الفعلية والالم يجز كذا فى الرضى وقوله ويلتزم الماضى لفظا اومعنى بعد الهمزة وام للشرط وانما قلنا لفظا اومعنى لئلا يرد عليه نحو قوله تعالى (سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم) الآية وقوله فتبديله بالمضارع الظاهر فتبديل المضارع به لما مر مرارا (قوله ولذا) اى لكون الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم اولا صرح بنفيه حيث قال دون نعم اولا وهو اشارة الى قرينة جعل الحصر اضافيا وقوله اذ قد يجاب بنفيهما اشارة الى العلة المقتضية لجعل الحصر اضافيا يعنى لما جاز ان يجاب بنفى الامرين جميعا وجب ان يجعل حصر الجواب فى التعيين اضافيا لاحقيقيا وقوله ونحن نقول الخ اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور اذا كان ماذكره اعتراضا على المص والى الاعتراض على جعل الحصر اضافيا وعدم حمله على الحقيقى مع انه الظاهر المتبادر اذا كان ماذكره تنبيها على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الخ وقوله انعام المسؤل اى اعطاؤه وقوله مايطلبه وهو التعيين وقوله حينئذ اى حين ان لايكون نفيهما جوابا ايضا وقوله بالنفى متعلق بقوله لايخص يعنى يجب ان لايخص نفى الجواب بنعم اولا بل يجب التعميم اذ لا يجاب بنفى كلا الامرين ايضا وقوله لاشاملة لنفى كليهما يعنى ان المراد بكلمة لا ماهو اعم من ان يكون لنفى احد الامرين اولنفيهما فحينئذ يكون نفى كليهما مذكورا ضمنا فلا يرد ما اورده وقوله فتأمل لعله اشارة الى ما فى الجواب من الخدشة وذلك لان نعم اذا كان بمعنى اثبات احد الامرين ولا بمعنى نفى احدهما لايكون الجواب بهما صحيحا لعدم افادته للتعيين بخلاف ما اذا كان لا نفيا لكلا الامرين فانه لايكون الجواب حينئذ جوابا بل ردا لاعتقاد السائل وتخطئة له فجعل كلمة لا شاملة لنفى كليهما لايلايم المشار اليه لقوله ومن ثمه وهو كون ام لطلب التعيين لان الظاهر حينئذ ان يكون وجه نفى الجواب بنعم ولا عدم كونه مفيد التعيين لا عدم كون الجواب جوابا بل ردا وتخطئة (قوله على اهى شاة) اى بل اهى شاة (قوله سيما فى مقام الاضراب) فانه اشارة الى الانتقال من قصة الى قصة اخرى (قوله هذا من مخترعات الشارح) الخ فان قلت اليس ماذكره عين ماذكره

الاندلسى قلت بينهما فرق وهو ان الاندلسى جعلهما بمنزلة حرف واحد
بعطف احديهما على الاخرى وعطف به مابعد الثانية على مابعد الاولى
والشارح لم يجعلهما بمنزلة حرف واحد وعطف باما مابعدها على مابعد
الاولى بعد عطف اما الثانية على الاولى بالواو هذا وقد نقل ٣ عن المص انه قال
فى شرح المفصل ان الواو فى اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه
وبين اما المتقدمة وتكون امانفسها لغرض الجمع بين مابعدها وبين مابعد
اما المتقدمة فظهر ان هذا ليس من مخترعات الشارح (قوله انه لما لم يكن
اما الاولى للعطف) الخ اى كما ٦ قال الشارح فى الجواب عن الاول وقوله فى حكم
التركيب وهو ههنا كون اما الثانية للعطف فاذا لم تكن الاولى للعطف يشكل
عطف الثانية على الاولى بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه
(قوله حتى قيل التزامها) اى التزام الواو فيها اى فى اما دون التزامها فى لكن
وجه تخصيص لكن بالذكر مجيئها غير عاطفة للزومها اى لزوم اما العاطفة
مصاحبة غير عاطفة يعنى يلزم اما العاطفة ان تصاحب مع اما الغير العاطفة
كما قال المص لازمة مع اما فحينئذ يشتد التباسه بغير العاطفة بخلاف لكن للعطف
فانها لا تصاحب غير العاطفة (قوله بل للمعطوف) اى بل الحكم للمعطوف نفيا
اى من جهة النفى على خلاف لكن العاطفة على المنفى نحو ماجاءنى زيد لكن عمرو
فان الحكم فيه للمعطوف اثباتا وللمعطوف عليه نفيا فان الحكم الثابت لماقبل
لا لا يثبت له اى لماقبل لا يذكر لا فى المعطوف حتى يكون لا المعطوف عليه ويكون
الحكم منفيا عنه ويبقى مابعد لا مثبتا بل يذكر لا لنفى مابعد لا فيكون لا لما بعدها
فيكون ماقبلها مثبتا (قوله وقل الفصل بينها) اى بين الهاء وقوله بغير
الضمير الخ الجار متعلق بالفصل وقوله كما سبق اى فى بحث اسماء الاشارة
وقوله ها لعمر الله ذا قسما قيل ذا خبر مبتدأ محذوف اى الامر ذا وقسما
مفعول مطلق للتأكيد اى اقسم قسما (قوله ان يجعل ان بعدها مكسورة)
كانه يكسر ان بعد حرف التنبيه ويمكن ان يقال ان هذا مختص بحرف التنبيه
فلا يوجد فى الفعل وان كان لمجرد التنبيه ولعله اشار اليه بقوله فتأمل (قوله وكذا)
اى البعيد ءابا المد ولم يذكره سيبويه وذكره غيره كذا فى مغنى اللبيب واى بالفتح والسكون
قال فى المغنى هى حرف لنداء البعيد او القريب او المتوسط على اختلاف فى ذلك
وقوله الى كلام النحاة وهو ان ايا للبعيد وقوله وهى كنانية اى منسوبة الى لغة بنى كنانة
(قوله اذ لا يجاب بشئ من حروف الايجاب) الخ وذلك لان حروف الايجاب

٣ الناقل وجيه الدين سعد

٦ قيد للنفى سعد

لايجاب النسبة الحكمية وتقريرها واسم الاستفهام للسؤال عن الشئ نحو من قام
فلا يجاب عنه بحرف من حروف الايجاب بل يجب ان يقال فى جوابه زيد مثلا
وانما يجاب به عن الاستفهام بحرف نحو اقام زيد فتقول بلى اى قام زيد فان حرف
الاستفهام للسؤال عن وقوع النسبة الحكمية (قوله ويلزم القسم) اى يلزم اى القسم
اى لا يستعمل الا مع القسم فيكون اللازم اى والملزوم القسم وقد عرفت ان لزومه
فى اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم ٤ بمعنى غير المفارق وكان عادة المص ان يستعمل
اللازم بهذا المعنى كما فى قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام لكن استعمله
ههنا بمعنى ما يمتنع ان يوجد الملزوم بدونه كما هو كذلك عند المنطقيين فجعل القسم
لازما واى ملزوما وبهذا المعنى ينقسم اللازم الى المساوى والاعم من الملزوم
(قوله للساكنين) احدهما الياء والآخر لام التعريف فى لفظة الله وقوله فى كلمتين
لا فى كلمة واحدة حتى يكون التقاء الساكنين على حده نحو مادو قوله اجراؤهما الخ
علة لجواز اجتماع الساكنين على غير حده ههنا (قوله وهذا) اى جواز التقاء
الساكنين على غير حده ايضا اى كما ان جواز نداء المعرف باللام بدون توسيط
اى مع هاء التنبيه او هذا او اى وهذا بين حرف النداء والمنادى المعرف من خصايص
لفظة الله كما قال المص فيما سبق وقالوا يا الله خاصة (قوله كون ان ولام الابتداء
من حروف) الخ ولم يقل به احد وقوله هذا اى هذا كلام الرضى وقوله ان المعنى
الذى الخ كالتأكيد (قوله وكذا الاسمية) وهى الموصولة والاستفهامية
والشرطية والموصوفة كما سبق وقوله وكثرتها فى مقابلة الخ اى كثرة زيادة
ان المفتوحة مع لما وقوله لا الزيادة بين لو والقسم اى لا فى مقابلة زيادة ان المفتوحة
بين لو والقسم حتى يلزم قلتها وقوله من تقييد زيادتها اى تقييد زيادة ان المفتوحة
مع الكاف بالقلة حيث قال وقلت مع الكاف (قوله ووضح منه) اى من كلام
الصحاح موضع لزيادة ان المفتوحة لم يذكروه اى لم يذكر النحاة
هذا الموضع وهو مايكون مثل قوله تعالى ومالهم ان لا يعذبهم وقوله
وارق السلم السلم جمع سلمة وهى شجر عظيم وقول وظبى عطو
مثلثة اى مثلثة العين (قوله الهلكة على وزن الغرفة) اى لا على وزن
الطلبة جمع طالب كما توهمه الشارح وقوله جشر يقال جشر الصبح اذا انفلق
واضاء وقوله ذلك الرجل العاشق هكذا فى النسخ التى رأيناها قيل الصحيح
الفاسق والبيت وصف له وبيان لعاقبة امره وفيه ان عدم صحة لفظ العاشق
ممنوع لان العشق يجعل صاحبه اعمى واصم فلا يرى الحق ولا يسمعه بل يجرى

٤ فاللازم بهذا المعنى لا يكون الا مساويا واخص من الملزوم ولا يكون اعم سعد

بمقتضاه ويفعل بما يحكم به هواه فلا ينظر فى عاقبة امره فيناسب ماقيل ان البيت
مثل ٤ لمن لم يدبر فى امره ولا ينظر فى العواقب وقوله والمراد بالافك اى بفتح الهمزة
الانصراف والانقلاب اى الى بئر المهالك (قوله اعلم ان ما الكافة عن العمل)
نحو انما زيد قائم برفع زيد قائم وقوله وتصحيح دخوله اى دخول ما الحقه على
الفعل نحو انما ضرب زيد عمرا وقوله وتصحيح كونهما اى كون حيث واذ
جازمين نحو حيثما تفعل افعل واذما تفعل افعل (قوله ونحن نقول اذ لم يكن) الخ
اعتراض على الرضى بانه لم يفرق بين ما فى حيثما وما الكافة وحروف الزيادة مع وضوحه
وجلائه وقوله بل ربما يقدر لان اسم هو ضمير الشان وقوله بمنزلة حروف المبانى الخ
وليس الباء فى خبر ما وليس للتأكيد ولا الزائدة بعد العاطفة على النفى ومن ٦
الاستغراقية بهذه المثابة فلهذا تعد زائدة (قوله الغالب فيه ان يكون) الخ
وقد يكون تفسيرا لما فى معنى القول فهى اعم استعمالا من ان فانها مختصة بما فى معنى
القول كما ستعرفه (قوله او على القلب) فالمعنى بما فيه معنى القول (قوله وفيه
ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية) فيه انها وان كانت اعتبارية فى نفسها
لكنها لشيوعها صارت كالحقيقة العرفية فلهذا جعلها قسيم الاعتبارية (قوله
فالضمير مفعول قول صريح) مقدر اى مفعوله معنى فانه مضاف اليه اضافة
المصدر الى مفعوله (قوله على مذهب سيبويه) وهو ان الزانية مبتدأ محذوف
المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى
عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود فيكون الفاء للتفسير
واحترز به عما ذهب اليه المبرد من ان الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط لكون الالف
واللام فى الزانية والزانى مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو
صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالته
على سببيته للجزاء وقوله لا بفعل مقدر بعدها اى بعد حرف التحضيض (قوله
وكما يدخل يتصرف) الخ وهل فى هذا التصرف كالهمزة لكن استعمالها
اقل من استعمال الهمزة فلا يكون تصرفه اعم كالهمزة (قوله ويجوز ذلك
فى هل) كما فى قول الشاعر * ام هل كبير بكى لم يقض عبرته * ولا يقال ام اكبير (قوله
ان هذه الصور ايضا) اى كالصور التى هى تصرفات مختصة بهل كما عرفت
(قوله كون هل اعم تصرفا) اى اعم تصرفا من الهمزة من وجه (قوله فيه
ان التقدير لاينافى الوجود) الخ فان قلت يجوز ان يكون مراده بالمقدر ههنا
مافرض وجوده مع القطع بعدمه لا مطلقا والمقدر بهذا المعنى لا يكون موجودا

٤ اى تمثيل وتشبيه على طريق الاستعارة التمثيلية سعد

٦ نحو ما من شئ الا يسبح بحمده الآية سعد

نعم التقدير بمعنى فرض الوجود مطلقا لاينافى الوجود قلت فحينئذ يلزم ان يكون
انتفاء الاول جزأ مما وضع له لو فلا يكون ادوات الشرط على نحو واحد فى الوضع
مع انه المقصود كما عرفت (قوله هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم) الخ كما اذا كان
اللازم مساويا للملزوم ولم يكن وجود الملزوم سببا لوجود اللازم بان يكونا معلولى علة
واحدة او يكون وجود اللازم علة لوجود الملزوم نحو لو كان هذا الشئ انسانا لكان
ناطقا فان الناطق لازم مساو للانسان مع كونهما معلولى علة واحدة ونحو لو كان
النهار موجودا لكانت الشمس طالعة فان طلوع الشمس لازم مساو لوجود
النهار وعلة لوجوده فحينئذ يستلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم واما اذا كان
اللازم اعم من الملزوم كما فى قولنا لو كان هذا الشئ انسانا لكان حيوانا فلا يلزم من
انتفاء الملزوم انتفاء اللازم وانما قلنا ولم يكن وجود الملزوم الخ لمكان قوله او يكون
سببا له لانه لو كان وجود الملزوم سببا لوجود اللازم المساوى لكان انتفاؤه سببا
لانتفائه لان علة العدم عدم علة الوجود نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار
موجودا فان وجود النهار لازم مساو لطلوع الشمس وطلوع الشمس علة
لوجوده وقوله وكلاهما ممنوعان لجواز ان يكون اللازم اعم من الملزوم فلا يكون
انتفاؤه مستلزما لانتفاء اللازم ولا سببا لانتفائه فلهذا قال فى التحرير ان لو تدل
على امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه
ان كان مساويا للشرط كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا لزم
انتفاؤه من انتفائه وان كان اعم كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء
موجودا فلا يلزم انتفاؤه من انتفائه (قوله فيه بحث) لجواز ان يكون انتفاء المجئ
مستلزما لانتفاء الاكرام من غير ان يكون مسببا له فى زعم المتكلم ويمكن ان يقال
اراد بكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ كونه مترتبا عليه ولو كان بمجرد
الاستلزام فتدبر (قوله والمسبب قد يكون اعم من السبب) لجواز ان يكون الشئ
اسباب مختلفة كالنار والشمس للضوء (قوله لا ينحصر فى السبب) لجواز ان يكون
الشرط والجزاء معلولى علة واحدة ولجواز ان يكون الشرط مسببا والجزاء
سببا نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة (قوله بعد ان الواجب
لو انك انطلقت كيف) الخ ضرورة انه اذا كان الواجب فى ذلك الموقع الفعل
كان الموقع موقع الفعل لا موقع الاسم وقوله لغو فيكون الموقع موقع منطلق
(قوله بتقدير امر منطلق) الخ فيكون الخبر فى تأويل الجامد الغير المشتق فحينئذ
لا يجب ان يكون بعده فعل كما سيجئ (قوله صلة) نحو جاءنى الذى لو ضربته

شكرنى وذلك للطول كذا فى الرضى وقوله اوطال شرطها بذيوله الخ نحو قوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اى لبقيت كذا فى الرضى (قوله لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما) وقد عرفت ان شرط حذف فى كونه زمانا مطلقا مبهما كان او محدودا او كونه مكانا مبهما وفسر المكان المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان وان كان معينا لكثرته وكذا ما بعد دخلت على الاصح فظهر منه وجه تصحيح الهندى بتضمين التقديم معنى الدخول وقوله جعل اول الكلام مكانا فانه بمنزلة مكان الكلمات لا بمنزلة زمانها وقوله فالذهاب الى الزمان لتصحيح حذف كلمة فى (قوله ونحن نقول اول الكلام) الخ الظاهر تقديمه على قوله والهندى صححه الخ وجعله من تتمة ما اختاره من جعل اول الكلام مكانا بترك قوله ونحن نقول بان يقول واول الكلام الخ (قوله كان المكان المبهم غير ظاهر فيه ان اول الكلام لا ابهام فيه من جهة تعينه بخلاف المكان المبهم وانما الابهام فيه من جهة كونه مكانا ولا ابهام فى المكان المبهم من جهة كونه مكانا فبينهما مخالفة فتدبر (قوله من مبتدأ) بيان لكلمة ما (قوله مع قربه) ومع صحته ايضا اذ يلزم الشرط المذكور ان يكون ماضيا فافهم (قوله فلم يضمر القسم) بل اظهره وقوله لئلا يتوهم عود الضمير فى قوله وكان الجواب له الى ما عاد اليه وهو غير القسم اعنى الشرط فان عود الضمير فيه اليه غير صحيح (قوله اذا كان الشرط ماضيا) نحو والله ان اتيتنى لاكرمنك وقوله اراد صحة كونه مجزوما يجعله مستقبلا (قوله لان الجواب) اى جواب الشرط وقوله لا لمجرد الجواب اى جواب القسم وقوله اذا كان الجواب للشرط كما فى قولك انا والله ان اتيتنى آتك (قوله على ترتيب اللف) هذا ما وجده المحشى فى نسخته بسقوط لفظ غير مضافا الى الترتيب على خلاف ما فى النسخ التى رأيناها وخلاف ما فى النسخة التى بلغها كما سيبينه والظاهر ان سقوطه سهو من قلم الناسخ (قوله لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم فى الذكر) فان قوله او غيره مقدم على قوله وان يلغى اى القسم وفى قوله انا والله ان تأتنى آتك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم فان الغير فيه مقدم على القسم والغائه فيكون باعتبار التقديم والجواز نشرا على ترتيب اللف هذا تصحيح للنسخة المذكورة بقدر الامكان ولا يذهب عليك انه لو اعتبر تأخير قوله او غيره عن قوله بتقديم الشرط وتأخير قوله وان يلغى اى القسم عن قوله جاز ان يعتبر اى القسم لكان هذا المثال نشرا على غير ترتيب اللف باعتبار التقديم

والجواز كليهما على المعنى الاول كما فى النسخ التى رأيناها فحينئذ لا اشكال فى قوله وعلى المعنى الثانى هذا مثال الخ كما لا يخفى (قوله وان اريد اللف) الخ يعنى ان اريد باللف مجموع المثالين وبالنشر ما ذكره قبلهما من تقديم الشرط او غيره على القسم وجواز اعتبار القسم والغائه فهو اى النشر على المعنيين الخ ولا يخفى انه بعيد جدا ومع ذلك يلزم حينئذ ان يكون النشر مقدما على اللف وهو خلاف ما هو المتعارف فيما بين القوم وقوله باعتبار التقديم اى تقديم الشرط او غيره على القسم على غير ترتيب اللف فان تقديم غير الشرط على القسم مقدم على تقديم الشرط عليه فى اللف اعنى المثالين وفى النشر الامر بالعكس على المعنيين وقوله وعلى المعنى الاول الخ وذلك لان الغاء القسم مقدم على اعتباره فى اللف اعنى المثالين وفى النشر الامر بالعكس على المعنى الاول وعلى التقديرين لا يصح قوله وعلى المعنى الاول يكون باعتبار التقديم والجواز نشرا على ترتيب اللف وقوله وعلى المعنى الثانى الخ وذلك لان اعتبار الشرط مقدم على الغائه فى اللف اعنى المثالين وفى النشر كذلك على المعنى الثانى (قوله وقد بلغنى نسخة) قد اوضحنا كلام الشارح على هذه النسخة آنفا (قوله فى مقابلة وجوب اعتبار) الخ الذى ذكره المص بقوله وكان الجواب للقسم (قوله فيكون مثالا لتقديم الشرط) فقط على القسم بدون تقديم غيره عليه ايضا كما فى الاحتمال الثانى فلهذا ٤ خص المثال بتقديم الشرط مع انه مثال لالغاء الشرط واعتبار القسم ايضا وقوله فيكون فى حيز انا فحاصل هذا المثال انا ان آتيتنى والله لآتينك وقوله المستفاد صفة لمنع الخلو وقوله من تقديم الشرط والغير معا بيان لما افاده (قوله اى اعتبار اللف والنشر) الظاهر من كلام الشارح ان مرجع الضمير فى اعتباريه كل واحد من المثالين فالمراد بالاعتبارين اللف والنشر فان لكل منهما لفا ونشرا او المراد باختلافهما اختلافهما من جهة الترتيب وعدمه فقوله اى اعتبار اللف والنشر تفسير للاعتبارين لكن الظاهر منه انه تفسير لمرجع الضمير اى اختلاف بين اعتبارى اللف والنشر فالمراد بالاعتبارين الترتيب وعدمه وهما مختلفان فتدبر (قوله مقدرة كلفوظة مطلقا) الخ قد يجاب عنه بانه حمل قول المص وتقدير القسم على معنى وتقدير القسم فى صدر الكلام بقرينة ما ذكره من المثالين فان الشرط فيهما ماض والجواب للقسم كما اذا كان القسم فى صدر الكلام وفيه انه على تقدير توسط القسم والغاء الشرط واعتبار القسم يشترط المضى فى الشرط ايضا فلا يكون ما ذكره قرينة على التخصيص المذكور (قوله نحو ان) الخ مبتدأ

٤ يعنى ان الحصر المستفاد منه اضافى
عهد

وقوله اكثر خبره والمراد بنحوه ما كان الشرط فيه ماضيا والجزاء مضارعا والمقصود من نقل كلامه التأييد لما ذكره الشارح من انه لو كان جزاء لكان الجزم اولى به (قوله ولهذا) اى لعدم جواز حذف الفاء فى غير ضرورة زيف قول من استغنى عن تقدير القسم الخ فانه انما يستغنى عن القسم بتقدير الفاء لو كان حذفها وتقديرها جائزا وليس كذلك (قوله لكن فى لزوم الاتيان بالفاء) اى بعينها كما هو المتبادر وقوله الا ان يوسع الخ بان يحمل على التمثيل اى يلزم الاتيان بالفاء مثلا ويمكن ان يقال الفاء واجبة فاذا لم توجد ووجدت اذا انتقل الوجوب عنها اليها لكونها قائمة مقامها فالمراد بوجوب الفاء وجوبها اصالة ولعله اشار اليه بقوله فافهم (قوله قد يقع الشرطية) اى الجملة الشرطية وقوله فيجعل مجموع الشرطية الثانية جزاء للشرط الاول ويدخل الفاء الخ مثاله ان دخلت فان سلمت فلك كذا وقوله واما ان يلغى اى الشرط الثانى فيجعل الجزاء الخ مثاله ان تبت ان تذنب ترحم اى ان تذنب فان تبت ترحم كذا فى الرضى (قوله وقد تقدم الجزاء) الخ نحو كان النهار موجودا ان كانت الشمس طالعة (قوله وما قبلها منصوبا به) اى بما بعد الفاء نحو قوله تعالى (وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر) او بمفسر به اى بما بعد الفاء نحو وزيدا فاكرمه وعمرا فاهنه وقوله فلا يقال زيدا فضربت الخ لعدم كون ما بعد الفاء امرا او نهيا وان كان ما قبلها منصوبا به كما فى المثال الاول او بمفسر به كما فى المثال الثانى وقوله هذا اى هذا كلام الرضى (قوله وما وقع فى توجيه) الخ كأنه قيل ان ما ذكرته من ان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا الخ منقوض بما وقع فى توجيه ما فى اوائل الكتب الخ فاجاب عنه بما ترى وقوله من قولهم بيان ما فى اوائل الكتب وقوله من انه بتقدير الخ بيان ما وقع وقوله فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغى اى فمن عدم كون التقدير المذكور تقديرا كما ينبغى ٣ فلا انتقاض به فقوله كما ينبغى ظرف مستقر صفة للتقدير المضاف الى التقدير (قوله لعدم لزومها) اى لزوم الفاء فى جوابها (قوله اعمال المستقبل) كاكرمه فى المثال المذكور فى الظرف الماضوى كحين لقيته واذا فيته فيه وقوله حتى كان هذه الافعال الخ اى ادعاء (قوله دون الآخر) وهو ما ذكره بقوله او حيز اما وقوله فى حيز اما مطلقا اى سواء كان فى حيز الفاء اولا وقوله معمول الشرط المحذوف فلا يكون ما وقع بين اما وبين فائها على المذهب الاول مقابلا لما وقع بينهما على المذهب الثانى كما اثبته اى معمول الشرط المحذوف المذهب الآخر وهو مذهب المبرد كما سيأتى وقوله

٣ فلهذا جعل بعضهم كلمة اما متوهمة لا مقدرة : منه

اطلاق مخل لانه يوهم جواز اما منطلق فزيد واما انه فانا منطلق يوم الجمعة فلو قال بدل قوله مطلقا سواء كان ذلك الجزء مبتدأ او معمولا لما وقع بعد الفاء لكان اولى وقوله اما منطلق فزيد لان منطلق ليس بمبتدأ بل خبر وقوله اما انه فانا منطلق يوم الجمعة لان ان مع اسمه ليس مبتدأ ولا معمولا لما وقع بعد الفاء (قوله مفعولا مطلقا) اى مجازا لانه صفته (قوله وتقديره ظرفا اى زمانا مطلقا) اختاره الفاضل الهندى (قوله رد) على صيغة المجهول كما يدل عليه قوله معمول المحذوف مطلقا وقوله وجعل هذا الايراد ردا لتقدير الذكر والمراد بهذا المذهب كون ما وقع بين اما وبين فائها معمول المحذوف مطلقا سواء كان الذكر او غيره لا كونه معمول المحذوف الذى هو الذكر بخصوصه وانما قال هذا المذهب اشارة الى تقدير مهما يذكر له كون هذا التقدير من جزئيات هذا المذهب لا لكونه منحصرا فيه وقوله لو كان معمول المحذوف مطلقا اى لو كان ما وقع بين اما وفائها معمول المحذوف مطلقا وقوله مرفوعا اى برفع يوم وقوله بتقدير ناصب اى مهما تذكر على صيغة المخاطب المعلوم وقوله لتقدير الذكر بخصوصه مع انه رد لتقدير مطلق الفعل غير الكون (قوله اعلم ان مهما) الخ اشارة الى ما يرد على تقدير الكون والذكر جميعا وقوله ما لا يعقل اى ما لا يكون من ذى العقل بل من غيره لكن ليس من غيره مطلقا بل مما سوى الزمان وقوله ضمير الى مهما لان مهما اسم يصح رجوع الضمير اليه صرح به فى المغنى وقوله الاعلى جعل ما فى مهما بمعنى الوقت الخ اشارة الى الجواب عما يرد على تقديرى الذكر والكون وقوله اى وقت يكون زيد فيه او يذكر زيد فيه (قوله وقد انكر) الخ الغرض من هذا الكلام بيان ضعف الجواب وقوة الايراد وقوله وتعقبهما اى تعقب ابن مالك والرضى وصاحب المغنى وان تعقب ابن مالك فقط لكن لما كان الرضى وافقه فيه لزم تعقبه ايضا (قوله ليس فيما استشهد به ابن مالك) الخ وهو قول الشاعر * وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا * قال صاحب المغنى ولا دليل فى ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى اى اعطاء كثيرا او قليلا (قوله وبالجملة) اى حاصل الكلام تبين مما ذكرنا من انه لا يصح المذهب الثانى سواء قدر الكون او الذكر الا على جعل ما بمعنى الوقت مع انه مما انكره الزمخشرى ان الظاهر فى مهما هو المذهب الاول وهو ان يكون ما وقع بينها وبين فائها عوضا عنها لا معمولا للشرط المحذوف (قوله وقد يكون بيانا لكون خبر) الخ اى لكون مضمون خبر اتى به المتكلم الخ (قوله لانه) اى ما قاله الهندى مما يتطرق اى يعرض اليه المنع بان يقال لا نم ان لحوق التاء

المتحركة ليس لتأنيث المسند اليه بل لتأنيث الاسم لجواز ان يكون لتأنيث المسند اليه ايضا (قوله وانما لم يعد تاء التأنيث المتحركة من الحروف) الخ حيث اقتصر على ذكر تاء التأنيث الساكنة وقوله والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث وقوله فلانها اسماء لكونها ضمائر والمبحوث عنه ههنا هو الحروف وقوله واشار الى علامتها حروفا بقوله واما الحاق علامتى التثنية والجمع فضعيف ووجه الاشارة الى كونها حروفا ان الالحاق يستعمل فى الحروف (قوله منزلة المؤنث بالتاء) لانه فى حكم الجماعة (قوله اوالمعنى فان كان) الخ هذا هو الظاهر فان الظاهر صفة للاسم كما هو الشايع فى الاستعمال (قوله والاولى جعله اسم مكان) فالمعنى الحاق تاء التأنيث محل الخيار (قوله المتبادر من قوله تلحق) الفعل الماضى الوجوب لما قال الشيخ فى الشفاء ان مطلقات العلوم ضروريات فاستثنى منه الخ فان قلت تقدم هذه المسئلة يقوم مقام الاستثناء فلايندفع به الاستغناء ايضا قلت يندفع الاستغناء بقصد الاهتمام بشان الاستثناء لجواز ان يذهل عما تقدم ويظن وجوب الالحاق كليا (قوله واوجعل) اى قوله واما الحاق الخ وقوله ظاهرا غيرحقيقى و بفعل الماضى وليس قيد غيرالحقيقى وفعل الماضى مقصودا ههنا وهو ظاهر (قوله لانه) اى التنوين ادخال النون الخ لاادخال مطلق النون وقوله قال فى الصحاح الخ لاثبات ذلك فانه يدل عليه وقوله والتنوين لايكون الافى الاسم بخلاف مطلق النون فانه يكون فى الفعل والحرف ايضا وقد يقال ٤ ان الشارح بين اصل اللغة وصاحب الصحاح بين متعارف اللغة (قوله لايقال لزيد المضروب انه مابه ضرب زيد) الخ يعنى اذا كان التنوين مصدر نونته بمعنى ادخلته نونا يكون معنى التنوين ادخال النون على الشئ فيكون مابه ينون الشئ عبارة عن ادخال النون على الشئ لاعن النون فلايصح قوله فسمى مابه ينون الشئ تنوينا فان المسمى بالتنوين هو النون لاادخال النون على الشئ فان النون بمنزلة زيد المضروب فانه مدخل و مابه ينون الشئ بمنزلة مابه ضرب زيد اعنى الضرب فكما لايقال للمضروب مابه ضرب اعنى الضرب كذلك لايقال للنون مابه ينون الشئ اى ادخال النون على الشئ وايضا لايصح تفسير مابه ينون الشئ بالنون فالاولى ان يقول فسمى النون الداخل تنوينا اشعارا الخ فتدبر (قوله مايكون ساكنا اذالم يكن موجب التحريك) نختار هذا الشق (قوله فكل نون فى آخر المعرب) الخ قلنا مسلم لكن لابأس بذلك فان المقصود بالتقييد بذاتها ادخال بعض افراد المحدود مما يعرض له الحركة نحوعادا الاولى وليس

٤ قاله وجيه الدين ﷺ

المقصود به اخراج شئ مما ليس من افراده حتى يرد عليه ان كل نون فى آخر المعرب كذلك فلايخرج بهذا القيد فان ماليس من افراده خارج بقوله تتبع حركة الآخر فنون محسن اذا كانت ساكنة لاتتبع حركة الآخر بل هى آخر الكلمة بدليل ثبوتها حال الوقف (قوله ليرجع الضمير الى تعريف التنوين) فان المقصود دفع مايضر التعريف من حيث جمعه لادفع مايضر النون الساكنة (قوله بل آخره منوى) الظاهر ان يقول بدل منوى مقدر هذا وعدم كون الضاد آخر الكلمة حكما محل نظر فان المقدر انما هو آخره حقيقة فافهم (قوله لاستغنى عنه) اى عن قوله لالتأكيد الفعل فيكون الكلام اخصر (قوله قد عرفت مافى الانتقاض) حيث قال وظهور ان المراد نون هى كلمة يمنع ذلك الشمول وذلك لان نون انطلق من حروف المبانى وليست بكلمة (قوله اخراج تتبع) الخ اى اخراج قوله تتبع حركة الآخر نون التأكيد ايضا اى كما اخرج النون فى نحو يارجل انطلق فان نون التأكيد ليست بتابعة لحركة الآخر ومتطفلة لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض فلايحتاج لاخراجها الى قوله لالتأكيد الفعل (قوله فى زمان الحال) وهو زمان التكلم بما يدل على الطلب (قوله قال الزمخشرى تاء مسلمات) الخ تفصيل الكلام فى هذا المقام ان تنوين التمكن لايجامع مع علتى منع الصرف اذلانعنى بها الا التنوين الذى يلحق الاسم المنصرف اعلاما ببقائه على اصله بخلاف تنوين المقابلة فانه يلحق ٣ الاسم الغير المنصرف كمسلمات اذا سميت بها امرأة فهى غيرمنصرف للعلمية والتأنيث ولايظهر اثر منع الصرف وقال الزمخشرى انها منصرف والتنوين للتمكن واجتماعه مع العلتين المذكورتين لعدم كون التاء متمحضة للتأنيث وانما هى والالف الجمع ولايصح ان يقدر فيها تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث يأبى ذلك ٤ كذا فى المغنى (قوله فسمى تنوين الترنم لذلك) فاضافة التنوين الى الترنم من قبيل اضافة السبب الى المسبب (قوله والخفق) بفتح الخاء وسكون الفاء وتحريكها للضرورة كذا فى القاموس (قوله دالا على حذف المضاف اليه) فى تنوين العوض ودالا على الجمعية فى تنوين المقابلة (قوله ايضا) اى كما فى قوله والترنم وقوله فى معرض الموضوع له كما فى تنوين التمكن والتنكير (قوله دون الجد)اى دون المضاف الى الجد (قوله يكفيه وجود بنت) فانه بمعنى ابنة وانما التغاير فى اللفظ فلوقصد التخفيف لكفاه استعمال البنت (قوله لكونها بعضا) والبعض مقدم على الكل طبعا فقدم عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع وهذا بالنظر الى اللفظ وماذكره بقوله ومدلولها الخ بالنظر الى المعنى

٣ لايقال حكم غير المنصرف ان لاتنوين فيه سوى تنوين الترنم كما صرح به المحشى فى شرحه فلايدخله تنوين المقابلة لانا نقول قد عرفت ان هذا الحكم حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف اى من حيث انه يظهر فيه اثر منع الصرف لا حكم غير المنصرف مطلقا ومثل مسلمات علما وان كان غير منصرف لكنه ليس بهذه الحيثية بخلاف مادخله تنوين الترنم فان الغرض منه انما هو الترنم وحسن الغناء فلاينافى كونه بهذه الحيثية اذا كان غير منصرف فان قلت فعلى هذا يجوز ان يدخل غير المنصرف مطلقا تنوين التمكن قلت لايجوز ذلك لمنافات بينهما فعدم دخوله من احكام غير المنصرف مطلقا فاعرفه ﷺ

٤ لئلا يلزم تكرار اداة التأنيث ﷺ

ووجه كون مدخول الخفيفة جزأ من مدلولها ماقال ابن هشام فى المغنى ناقلا عن الخليل ان التأكيد بالثقيلة ابلغ (قوله الاولى الاكتفاء بالتفسير) وجه الاولوية ان هذا الالف لغرض الفصل لا للدلالة على معنى الجمع كما يوهمه المفسر مع ان الكلام حينئذ اخصر (قوله فى مثل امانفعلن) اى الشرط المؤكد حرفه بما كما سيجئ وقوله وزاد الرضى اى فى سلك مايختص به حيث قال ثم الطلب على ضربين اماطلب وجود الفعل اوعدمه كما فى الامر والنهى والتحضيض والعرض والتمنى اوالسؤال عن حصول الفعل كما فى الاستفهام هذا (قوله بلا المتصلة) اى بما دخله النون نحو لايضربن بخلاف لافى الدار يضربن فانه قليل (قوله من قبيل اضافة الجواب) الخ اى فى الحقيقة فان المضاف بحسب الظاهر صفة الجواب لانفس الجواب (قوله من قبيل جرد قطيفة) اى من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى قطيفة جرد فالمعنى ههنا فى القسم المثبت والمثبت هو الجواب كما ذكره فوصف القسم بالمثبت محل نظر الا ان يحمل على المسامحة اى المثبت باعتبار جوابه (قوله جواب هذا الشرط) الذى كان تأكيد حرفه بما جائزا ايضا اى كما يؤكد ٤ جواب الشرط الذى كان تأكيد حرفه بها واجبا (قوله وفى لاتخشون ٩ ليطرد) اذلم يحذف فيه الواو لعدم مايدل عليه من ضمة ماقبلها لان ماقبلها مفتوح بل حركت بالضم لكونه مناسبا وليطرد وقوله وكذا قوله ليدل الخ يعنى انه فى لاتخشين ليطرد اذلم يحذف الياء لمامر بل حركت بالكسر لكونه مناسبا لها وليطرد (قوله وحينئذ) اى حين اشترط فى جواز التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة مع كون النون المشددة كلمة اخرى وقوله والمشددة فى التثنية الخ فان النون المشددة فى التثنية وجمع المؤنث مشبهة بنون التثنية فلهذا كسرت فيهما بخلاف النون المشددة فى جمع المذكر فليست منزلة منزلة المتصلة (قوله ومن المجوزين ذلك الالحاق) اى الحاق نون الخفيفة بالتثنية وجمع المؤنث وقوله ولم يجوز البصريون الالحاق اى الالحاق المذكور مطلقا اى سواء ابقيت على السكون اوكسرت اوفى جميع المواد وان كان اى الالحاق المذكور مع التقاء الساكنين على غير حده واقعا فى مثل لاتضربانى بالحاق نون الوقاية وادغام الخفيفة فيها واضربان نعمان بادغام نون الخفيفة فى نون المفعول وهو نعمان وقوله لان المشددة ليس الخ علة لوقوع الالحاق المذكور مع التقاء الساكنين على غير حده فى مثل لاتضربانى الخ وقوله كما فى المشددة والف التثنية مثال لكون المشددة مع المدة منزلا منزلة مايكون فى كلمة واحدة وكذا

٤ اى بالنون المؤكدة عه

٩ اصله تخشيون واعلاله مذكور فى كتب الصرف عه

مع الف جمع المؤنث كما مر (قوله وصيغتى الجمع) الخ اى جمع المذكر فان جمع المؤنث كالتثنية وقوله فى كلمة واحدة حقيقة كانت او بمنزلتها ويكون الحرف المشدد متصلا بالمدة كما فى دابة او كالمتصل كالنون المشددة فى التثنية وجمع المؤنث كما قال سابقا انها نزلت منزلة المتصلة وقوله سوى الف التثنية وكذا الف جمع المؤنث كالمنفصل فلايجوز التقاء الساكنين فيه (قوله واراد) اى المص بالمتصل فى قوله وان لم يكن فكالمتصل وقوله فانه يمنع من اعلال ياء يحيى يعنى ان الف يحيى يمنع من اعلال يائه بنقل حركتها الى ماقبلها ثم حذفها لاجتماع الساكنين وسبب ذلك المنع اتصال الالف كما ان سبب منع اعلال ٤ واو يغزوان الف التثنية التى هى كالمتصل بها (قوله فماذكره الرضى) مبتدأ وقوله لايتجه اصلا خبره ان تشبيههما اى تشبيه النون الثقيلة والخفيفة بالضمير المتصل حيث قال وان لم يكن فكالمتصل مطلقا اى متصل كان لايصح لان واو الجمع نحو اغزوا وياء المخاطبة نحو اغزى ايضا اى كالف التثنية ضميران متصلان مع انك اذا ادخلتهما نون التأكيد لاتثبت اللام معهما كما تثبت مع الف التثنية بل تقول اغزن واغزن وقوله كما يشعر به بيان الشارح حيث قال ويعنى بها اى بالكلمة المتصلة الف التثنية وقوله والغرض من التشبيه اى من تشبيهها بالمتصلة بيان حال الآخر مع النون بتشبيهه اى بتشبيه الآخر بما عرف حاله من الآخر مع المتصل الف التثنية كان ذلك المتصل اوغيرها كالف يحيى فقوله الف التثنيه بالنصب خبر كان والضمير المستتر فيه العائد الى المتصل اسمه وقوله لايحمل على المشبه به معطوف على قوله بتشبيهه والمراد بالمشبه به حرف العلة مع الف التثنية ووجه الشبه ثبوت حرف العلة وعدم حذفها وقوله وليس لهذه اى لثبوت حرف العلة مع الف التثنية علة خاصة بها حتى يستحق به اى بسبب اختصاص هذه العلة بها ان يحمل المشبه وهو نون التأكيد عليها اى على حرف العلة مع الف التثنية فى حكم الثبوت وعدم الحذف (قوله لانه قد يكون خاليا) الخ وحكمه حكم ماليس فيه ضمير بارز اعنى انه كالمتصل نحو ليغزون زيد وليرمين زيد ولتخشين زيد برد اللامات وفتحها (قوله فاتت) الخ حيث قدم هل ترين واغزون مع انهما مثالان لكونهما كالمتصل وهو مؤخر فى الذكر وقوله المثل لها اى لتلك الامثلة فيها ظرف لفاتت والضمير للامثلة (قوله وايضا الكسر) الذى يحرك به التنوين (قوله اذلا مجال للرد) اى رد ماحذف لاجل النون وقوله الا ان يجعل الرد اعم الخ وذلك لانه اذا حذف النون فى اغزن الكفار

٤ اى بالمد والحذف لاجتماع الساكنين عه

لالتقاء الساكنين يرد الواو فى الكتابة وان لم يرد فى التلفظ (قوله بناء الكتابة فى الآخر على الوقف) اى على حال الوقف ولذا كتب التنوين فى انسفعا بصورة الالف لان التنوين المفتوح ماقبلها توقف على الالف فاذا لم يوقف على حرف كالتنوين الذى ماقبلها مضموم اومكسور لايكتب اصلا وفى الاول على الابتداء فلهذا تكتب الهمزة فى رب اغفر لى وارحمنى وانت ارحم الراحمين آمين * بحرمة النبى الامين * وقد وقع الفراغ من تحرير هذه الحاشية للعبد البائس المحتاج الى الله الغنى البارى (محمد امين بن محمد الاسكدارى)

فى اليوم الخامس عشر من شهر رمضان من سنة ثلث واربعين

ومائة والف من هجرة من له العز والشرف

مم

م

قد طبع هذه الحاشية المنسوبة الى الفاضل الالمعى محمد امين بن محمد الاسكدارى على حاشية العصام على شرح المولى الجامى المسمى بالفوائد الضيائية فى المطبعة العامرة وقوبل بنسخة مؤلفه المرحوم الكائنة بكتبخانة والده سلطان فى مدينة اسكدار فى شهر ربيع الآخر

من سنة تسع وثمانين ومائتين

بعد الالف

مم

م